كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد
و
د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ العِلَلِ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد

كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم، خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ

٦٥٦ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ - ٣٨٨ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ١)

١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)

ب- العنوان

ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٠ - ٣٨٨ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

محرم ١٤٢٧هـ

(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١].

والحمدُ لله الذي لا يُؤَدَّى شُكْرُ نِعْمة من نِعَمه إلا بنعمةٍ منه تُوجِبُ على مؤدِّي ماضي نِعَمِهِ بأدائها: نعمةً حادثةً يجبُ عليه شكرُهُ بها!

ولا يَبْلُغُ الواصفون كُنْهَ عظمته. الذي هو كما وَصَفَ نفسَهُ، وفوق ما يصفه به خلقُهُ.

نَحْمَدُهُ سبحانه حمدًا كما ينبغي لِكَرَمِ وجهه وعِزِّ جلاله، ونستعينُهُ استعانةَ مَنْ لا حولَ له ولا قوةَ إلا به، ونستهديه بهداه الذي لا يَضِلُّ مَنْ أنعَمَ به عليه، ونستغفرُهُ لِمَا أَزْلَفْنَا وأَخَّرْنَا استغفارَ مَنْ يُقِرُّ بعبوديته، ويعلمُ أنه لا يغفر ذنبَهُ ولا يُنَجِّيهِ منه إلا هو.

ونَشْهَدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسوله، بعثَهُ اللهُ على حينِ فَتْرةٍ من الرسلِ، فكان خِيرَتَهُ المصطفَىٰ لوحيه، المنتَخَبَ لرسالته، المُفضَّلَ على جميع خلقِه: بفتحِ رحمتِهِ وختمِ نبوتِهِ، وأعمِّ ما أُرْسِلَ به مُرْسَلٌ قبله، المرفوعَ ذِكْرُهُ مع ذِكْرِهِ في الأُولى، والشافعَ المشفَّعَ في الأخرى، أفضلَ خلقِهِ نَفْسًا، وأجمعَهُمْ لكلِّ خُلُقٍ رَضِيَهُ في دينٍ ودنيا، وخيرَهم نسبًا ودارًا.

فصلَّى الله على نبيِّنا كلَّما ذكره الذاكرون، وغفَلَ عن ذِكْره الغافلون، وصلَّى عليه في الأوَّلين والآخِرين، أفضلَ وأكثَرَ وأزكى ما صلَّى على أحدٍ مِنْ خَلْقِه، وزكَّانا - وإياكم - بالصلاةِ عليه أفضلَ ما زكَّى أحدًا من أمته بصلاتِهِ عليه، وجزاه اللهُ عنا أفضَلَ ما جزى مُرْسَلاً عَمَّنْ أُرْسِلَ إليه، فلم تُمْسِ بنا نعمةٌ ظهرَتْ ولا بطنَتْ، نلنا بها حَظًّا في دينٍ ودنيا، أو دُفِعَ بها عنا مكروهٌ فيهما أو في واحدٍ منهما - إلا ومحمَّدٌ صلى الله عليه سَبَبُهَا، القائدُ إلى خَيْرِها، والهادي إلى رُشْدِها[1].

أما بعد:

فإنَّ عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ مِنْ أَجَلِّ العلوم[2] التي لم تَتَهَيَّأْ معرفتُهَا إلا لنَزْرٍ يَسِيرٍ مِنْ أهلِ العلمِ؛ وقد صُنِّفَتْ فيه مصنَّفاتٌ عديدةٌ[3]، من أَهَمِّهَا "كِتَابُ الْعِلَلِ" لأبي محمَّدٍ عبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ (ت٣٢٧هـ)، الذي جَمَعَ فيه كلامَ أبيه وأبي زُرْعَةَ في تعليلِ الأحاديثِ، معَ زيادةِ كلامِ بعضِ الأئمَّةِ الآخَرينَ - على قِلَّتِهِ - وربَّما أَدْلَى هو بِدَلْوِهِ في الكلامِ في هذه العِلَلِ أحيانًا.

وقد طُبِعَ هذا الكتابُ أَوَّلَ مَرَّةٍ سنةَ (١٣٤٣هـ) بتحقيقِ الأستاذِ مُحِبِّ الدِّينِ الخَطِيبِ رَحِمَهُ اللهُ؛ في المطبعةِ السَّلَفِيَّةِ التي كان أنشأَهَا،

---

(١) من مقدمة الإمام الشافعي لكتاب "الرسالة" بتصرف.
(٢) انظر مبحث "أهمية علم علل الحديث" الآتي (ص١١).
(٣) انظر مبحث "المصنفات في علل الحديث" الآتي (ص٣١).

مُعْتَمِدًا في تحقيقِه على نُسْخَتَيْنِ، لكنَّ إحداهما منقولةٌ عن الأخرى كما سيأتي بيانُهُ[١]، وفيهما أسقاطٌ وتصحيفاتٌ، لكنَّهُ وَفَّى بإثباتِ النَّصِّ على حَسَبِ استطاعتِهِ.

ثم عَمَدَ الأخُ نَشْأَتُ بنُ كمالٍ الْمِصْرِيُّ، فحَقَّقَ الكتابَ اعتمادًا على النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ الأخرى، وطُبِعَ الكتابُ بتحقيقِهِ في (٤) مجلَّداتٍ، غيرَ أنَّه وقَعَ في أخطاءٍ نَبَّهَ عليها الأخُ محمَّدُ بنُ صالحٍ الدباسِيُّ الذي قام بتحقيقِ الكتابِ وإخراجِهِ في (٣) مجلَّدات، على وجهٍ أَفْضَلَ مِنْ سابقَيْهِ؛ فجزى اللهُ الجميعَ خيرَ الجزاءِ.

وقد مَنَّ اللهُ تعالى عَلَيْنَا بالفَرَاغِ مِنْ تحقيقِ هذا الكتابِ، الذي ابتدأْنَا العمَلَ فيه قبل أكثَرَ من خمس سنين، وما كنا نتوقَّع أننا سنلاقي ما لاقيناه من عَنَتٍ ومَشَقَّةٍ في إخراجه على وجهٍ نرجو أن يكونَ الأقرَبَ إلى الصوابِ إنْ شاء الله تعالى.

وكانت الرغبةُ في أولِ الأَمْرِ متجهةً إلى إخراجِهِ اعتمادًا على نسخةِ مكتبة أحمد الثالث وحدها؛ دون تخريجٍ أو تعليقٍ إلا على ما لابُدَّ منه، لكنْ واجهَنَا كثيرٌ من الإشكالاتِ التي تَطَلَّبَتِ الرجوعَ إلى نُسَخٍ أخرى، فجمعنا ما وَقَفْنَا عليه منها، ومع هذا كلِّه لم يَزَلْ في الكتابِ مواضعُ أخرى مُشْكِلَةٌ، فرأينا ضرورةَ تقصِّي المراجعِ التي تأخذُ عن ابن أبي حاتم بطريق الرواية أو النقل، كما رأينا ضرورةَ

---

(١) (ص٣٢٣ وما بعدها) من هذه المقدمة.

تخريجِ الرواياتِ والطرقِ لإتمامِ العمل، فساعَدَنَا هذان الأمران كثيرًا على إزالةِ كثيرٍ من تلك الإشكالاتِ كما سيأتي تفصيلُهُ في خُطَّةِ العملِ إن شاء الله.

وقد قدَّمنا للكتاب بمقدمةٍ تناولنا فيها ما يلي:

١ - أهميَّة عِلْمِ عِلَلِ الحديث، والمصنَّفات فيه، وتعريف العِلَّة في اللغة والاصطلاح، وذِكْر أسباب العلة. وكنا نرغب في ذكر قرائن الترجيح والتعليل وأجناس العلة، لكن رأينا الاكتفاء برسالة أخينا الدكتور عادل الزُّرَقي في «قرائن العلة»[1]، وبما ذكره أبو عبدالله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١١٣-١١٨) عن أجناس العلَّة، ولخَّصه وهذَّبه السُّيُوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤٢٢-٤٢٧). وبلَغَنا أن الأخ أبا سفيان مصطفى باحوا جَمَع ذلك وزاد عليه في بحث بعنوان "العِلة وأجناسها عند المحدِّثين" لم يُطْبَعْ بعدُ؛ أجزل الله الأجر والثواب للجميع.

٢ - دراسة مُطَوَّلة للمُصَنِّف عبدالرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ.

٣ - ترجمة موجزة لأبي حاتم، وأبي زرعة، رحمة الله عليهما.

٤ - التعريف بـ"كتاب العِلَلِ" لابن أبي حاتم، وفيه:

أ) تمهيدٌ يتضمَّنُ أَهَمِّيَّةَ الكتابِ، وبَعْضَ مميِّزاتِهِ، ومَنْهَجَ مصنِّفِهِ فيه.

---

(١) وهو بحث بعنوان "قواعد العلل، وقرائن الترجيح"، طبع بدار المحدِّث، سنة ١٤٢٥هـ، الرياض - السعودية.

ب) رواياتُ الكتاب.

ج) ترجمة لرواة الكتاب.

د) وصف النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المعتمدة.

هـ) تحقيق اسمِ الكتابِ، وصِحَّةِ نِسْبَتِهِ إلى مصنِّفِهِ.

و) خُطَّة العَمَلِ ومنهجنا في تحقيق الكتاب، مع بعضِ التنبيهات.

ز) نماذج من النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ للكتاب.

وها هو الكتابُ بين يدَيْكَ - أخي القارئ الكريم - لك غُنْمُهُ، وعلينا غُرْمُهُ، ولا نستطيعُ أنْ نَصِفَ لك ما بُذِلَ فيه من جُهْد، نسألُ اللهَ تعالى ألَّا يَحْرِمنا أَجْرَهُ، وحسبنا أنَّا بَذَلْنَا وُسْعَنَا ولا نَدَّعي الكمال، فإنْ أصبنا فَمِنَ الله، وإنْ أخطأنا فَمِنْ أنفسنا ومِنَ الشيطان، مع دعائنا لِمَنْ أتحفَنَا بشيءٍ من الملحوظاتِ حتى نَتَلَافاها ونَتَدَارَكَهَا في طبعةٍ لاحقة إنْ شاء الله.

ولا يفوتنا في الختامِ أنْ نَتقدَّمَ بالشُّكْرِ الجزيلِ لفضيلة **الدكتور الشيخ محمد بن تُرْكي التُّرْكي** الذي أَتْحَفنا ببعضِ النسخ الخطية لهذا الكتاب.

والشُّكْرُ موصولٌ للمحرِّك الإداري للعمل **الشيخ أبي أسامة محمد ابن سالم بن علي بن جابر**؛ على بَذْلِ وُسْعِهِ وطاقتِهِ، وحُنْكتِهِ في الإدارة على وجه ظهرت ثماره بحمد الله.

كما نشكُرُ فَرِيقَ التحقيقِ في هذا الكتابِ الذين لولا تيسيرُ الله سبحانه، ثم تضافُرُ جهودهم؛ لَمَا أمكَنَ إنجازُ هذا العمل الضخم، مع هذه الصعوبات، وهم الإخوة الأساتذة:

١) د. حيدر بن عيدروس علي أحمد.

٢) عيسى بن كُوكُوني صُـوك.

٣) عبدالعزيز بن عبدالله الضاحي.

٤) حسني بن أحمد بن حَسَانين الجُهَني.

٥) حسام بن محمد القَطَّان.

٦) علي بن أحمد بن عبدالباقي الخُولي.

٧) أيمن بن أحمد ذو الغِنى.

٨) محمد بن خالد الــوَبَارنه.

٩) محمد بن رجب بن محمد الخُولي.

كما نَشْكُرُ كلًّا من مُنَضِّد الكتاب الأستاذ يسري بن حسين محمد سعد، وفريق المقابلة: الأستاذ إبراهيم بن عبدالجليل رضوان، والأستاذ حسان بن عبدالكريم العثمان.

وآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ

د/ سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز الحميّد و د/ خالد بن عبدالرحمن بن علي الجريسي

أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ

لقد مَنَّ اللهُ على الأُمَّةِ المحمَّديةِ أنْ جعلها خيرَ الأمم، ودينَها خاتَمَ الأديانِ وأكملَهَا، ونبيَّها خاتَمَ الأنبياءِ وأفضلَهم. وتكفَّل اللهُ لهذه الأُمَّةِ بِحِفْظِ وَحْيِها من التحريف والتبديل؛ فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والذِّكْرُ هنا يَعُمُّ الكتابَ والسُّنَّة؛ لأنَّ السنَّةَ وحيٌ منزَّلٌ من الله سبحانه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، وهي المبيِّنة للقرآن، وسمَّاها الله ذكرًا؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فلا يمكن العملُ بالقرآن بمَعْزِل عن السنة؛ كعدد الصَّلوات في اليوم والليلة، وعدد ركعات الصَّلاة، وصفة أدائها، وهكذا الزكاة، والحَجُّ، والصَّوم، وغير ذلك، وهذا الذي جَعَلَ مكحولًا رحمه الله يقول: القرآنُ أحوَجُ إلى السُّنَّة من السنَّة إلى القُرآن[١].

وقال يحيى بن أبي كثير: السُّنَّة قاضيةٌ على الكتاب، وليس الكتابُ بقاضٍ على السنَّة[٢].

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور - كما في "تفسير القرطبي" (١/ ٣٩) - والمروزي في "السنة" (١٠٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٤)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٤). ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن شاهين في "السنة" (٤٨)، والهروي في الموضع السابق.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور - كما في الموضع السابق من "تفسير القرطبي" - والدارمي في "سننه" (٥٨٧)، والخطيب في الموضع السابق (١/ ٣٩)، =

وقال الفَضْل بن زياد: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وسُئل عن هذا الحديث الذي رُوي: أنَّ السُّنَّةَ قاضيةٌ على الكتاب؟ فقال: ما أجسُرُ على هذا أنْ أقولَهُ، ولكنَّ السنَّةَ تفسِّر الكتاب، وتعرِّفُ الكتابَ وتبيِّنه(١).

وقال حَسَّان بن عَطيَّة: كان جبريلُ عليه السلام يَنْزِلُ على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن، يعلِّمه إياها كما يعلِّمه القرآن(٢).

وقال إسماعيل بن عُبَيدالله: ينبغي لنا أن نَحْفَظَ حديثَ رسول الله ﷺ كما نحفَظُ القرآنَ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧](٣).

وهذا هو الذي فهمه الصحابيُّ الجليلُ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه حين قال: «لَعَنَ اللهُ الواشِمَاتِ والمُسْتَوْشِمَاتِ، والنَّامِصَاتِ والمُتَنمِّصَاتِ، والمُتَفلِّجَاتِ للحُسْنِ، المُغيِّراتِ خَلْقَ اللهِ»، فبلغ ذلك امرأةً من بني أَسَدٍ يقال لها: أُمُّ يعقوب، وكانتْ تَقْرَأُ القرآنَ، فأتتْهُ فقالت: ما حديثٌ بلغني عنك؛ أنك لعنتَ الواشمات والمُسْتَوشمات،

= والمروزي في "السنة" (١٠٣)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١١). ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن شاهين في "السنة" (٤٨)، والهروي في الموضع السابق.

(١) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٥)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٣)، وابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٥٢).

(٢) أخرجه الدارمي (٥٨٨)، والمروزي في "السنة" (١٠٢)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٢ و١٥)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٦).

(٣) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٢)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٧).

والمُتَنَمِّصات، والمُتَفلِّجات للحُسْن، المغيِّراتِ خَلْقَ الله ؟ فقال عبدالله: وما لي لا ألعَنُ مَنْ لَعَنَ رسولُ الله ﷺ، وهو في كتاب الله؟! فقالت المرأة: لقد قرأتُ ما بين لَوْحَي المصحفِ فما وجدتُّهُ، فقال: لئنْ كنتِ قرأتِيهِ لقد وجَدتِّيهِ[1]؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. فقالتِ المرأةُ: فإني أرى شيئًا مِنْ هذا على امرأتِكَ الآنَ، قال: اذهبي فانظُري، فدخلَتْ على امرأةِ عبدالله، فلم تَرَ شيئًا، فجاءتْ إليه فقالتْ: ما رأيتُ شيئًا، فقال: أَمَا لو كان ذلك لم نُجامِعْها[2].

وكما أنَّ اللهَ سبحانه ابتَلَى آدَمَ وذريَّتَهُ بالإهباطِ إلى الأرض، وبِمَكْرِ الشيطانِ وكَيْدِهِ لهم لِيَعْلَمَ مَنْ يُطِيعه ممَّن يَعْصيه، وهو القادر سبحانه على أن يجعلَهُمْ كلَّهم عاملين بطاعته؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدَة: ١٣]؛ فإنه كذلك ابتلى الأمَّةَ المحمَّديةَ بطريقةِ نقل السُّنَّة النبوية وروايتها، فمِنَ المعلوم أنَّ السُّنَّة لم

---

(١) كذا في الصحيحين، بإشباع كسرة تاء المخاطبة، وهي لغةٌ حكاها الخليل الفراهيدي. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤٣) من هذا الكتاب.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨٨٦)، ومسلم (٢١٢٥). وقوله: « لم نجامعها » هذا لفظُ مسلم. واختلفت روايات البخاري، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٦٣١): « قوله: ما جامعتُهَا، يَحْتمل أن يكون المراد بالجماعِ: الوَطْءَ، أو الاجتماعَ، وهو أبلغ، ويؤيِّده قوله في رواية الكُشْمَيْهَني: ما جامَعَتْنَا، وللإسماعيلي: ما جامَعَتْني ». اهـ.

تُدَوَّنْ في عصر النبوَّة والخلفاءِ الراشدين كما دُوِّن القرآن؛ لأسبابٍ يطولُ ذِكْرُها[1]؛ من أهمِّها: طولُ الفترة التي يلزمُهُمْ فيها تدوينُ كُلِّ ما يَصْدُرُ عنه ﷺ مِنْ أقوالٍ، وأفعال، وتقريرات، وهي ثلاثٌ وعشرون سنة، مع قِلَّةِ الكَتَبَة، ونُدْرَةِ أدواتِ الكتابة، على نحوٍ يَصْعُبُ معه - بل يستحيلُ - كتابةُ كُلِّ ما يَصْدُرُ عنه ﷺ طيلةَ هذه الفترة على أكتافِ الإبل، والألواح، وعُسُبِ النخل، والحجارةِ؛ فهذه هي الأدواتُ التي كانوا يَكْتُبون عليها، أما الجُلود فنادرةٌ، وأما الوَرَقُ فمعدومٌ.

وكما أنَّ الصِّراعَ بين الشيطان وبني آدم قائمٌ منذ أنْ أُهْبِطَ آدَمُ إلى الأرض، فالصِّراعُ كذلك موجودٌ بين علماء الحديث وأعداء السُّنَّة، وقد تمخَّض هذا الصِّراع عن تلك الجُهُود التي بذلها العلماءُ لحمايةِ جَنَابِ السُّنَّة، وذَبِّ الكذبِ عنها والدَّخيلِ عليها، وتتمثَّلُ في أمور عديدة، من أهمِّها: نَشْأَةُ الإسناد، وعِلْمُ الجرح والتعديل والكلامُ في الرواةِ جَرْحًا وتعديلاً، ومعرفةُ التاريخِ الذي يَسْتبِينُ به صدقُ الرواةِ وكذبُهم، واتصالُ الأسانيدِ وانقطاعُهَا، وعِلْمُ مصطلح الحديث، والمصنَّفاتُ في صحيحِ السُّنَّة وضعيفها، وغيرُ ذلك كثير؛ ومن أشهره: معرفةُ عِلَلِ الحديثِ الذي هو موضوعُ كتابنا هذا.

---

(١) تجدها مبسوطة عند الخطيب البغدادي في كتابه "تقييد العلم"، وعند محمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين"، وغيرهما.

ومع أنَّ مدارَ معرفةِ الصحيح من السَّقيم من الحديثِ: على الإسناد الذي قالوا عنه: إنه مِنَ الدِّين[١]، والنظرُ في الإسنادِ يكونُ في اتصالِهِ وثِقَةِ رجاله؛ إلا أنَّ المحدِّثين وضعوا نُصْبَ أعينهم أمرًا آخَرَ، وهو أنَّ الثقةَ قد يَهِمُ، وربَّما دَخَلَ في دِينِ الله ما ليس منه بسببِ أوهامِ الثقاتِ الذين يُظَنُّ بهم الظَّنُّ الحسن؛ **فَمِنْ هنا نشأ عِلْمُ عِلَلِ الحديث الذي يُعْنَىٰ أولَ ما يُعْنَىٰ بأوهامِ الثقات.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]: «والمقصودُ هنا أنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُق - مع عدمِ التشاعرِ أو الاتفاقِ في العادة - يُوجِبُ العلمَ بمضمون المنقول، لكنَّ هذا يُنتفَعُ به كثيرًا في عِلْمِ أحوال الناقلين، وفى مثل هذا يُنتفَعُ برواية المجهول، والسيِّئ الحفظ، وبالحديثِ المُرْسَل، ونحوِ ذلك. ولهذا كان أهلُ العلم يَكْتُبون مثلَ هذه الأحاديث ويقولون: إنه يَصْلُحُ للشواهدِ والاعتبارِ ما لا يَصْلُحُ لغيره؛ قال أحمد: قد أكتُبُ حديثَ الرجلِ لأعتبرَهُ....

وكما أنهم يَسْتَشهدونَ ويَعْتبرونَ بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنهم أيضًا يضعِّفون مِنْ حديثِ الثقة الصدوقِ الضابِطِ أشياءَ تبيَّن لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا: «عِلْمَ عِلَلِ

---

(١) جاء في "صحيح مسلم" (١/ ١٥) عن عبدالله بن المبارك رحمه الله أنه قال: « الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء ».

(٢) في "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٥٢-٣٥٣). وانظر: "مقدمة أصول التفسير" (ص٦٨- ٧٤).

الحديث»، **وهو مِنْ أشرفِ علومهم، بحيثُ يكونُ الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إما بسببٍ ظاهرٍ [أو خفيٍّ]**(١)؛ كما عَرَفُوا أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو حلال، وأنه صلَّى في البيت ركعتين، وجعلوا روايةَ ابنِ عباس- لتزوُّجِها حرامًا، ولكونِهِ لم يُصَلِّ- مما وقَعَ فيه الغَلَطُ . . . .

والناسُ في هذا الباب طرفانِ: **طَرَفٌ مِنْ أهلِ الكلام ونحوهم** ممَّن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهله، لا يُميِّز بين الصحيحِ والضعيف، فيَشُكُّ في صحةِ أحاديثَ، أو في القَطْعِ بها، مع كونها معلومةً مقطوعًا بها عند أهلِ العِلْمِ به. **وطَرَفٌ ممن يدَّعي اتباعَ الحديثِ والعَمَلَ به**؛ كلَّما وجَدَ لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ، أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهرُهُ الصحةُ، يريدُ أن يَجْعَلَ ذلك مِنْ جنسِ ما جزَمَ أهلُ العلم بصحَّته، حتى إذا عارَضَ الصحيحَ المعروفَ، أخَذَ يتكلَّفُ له التأويلاتِ الباردةَ، أو يجعلُهُ دليلًا له في مسائلِ العلم، مع أنَّ أهلَ العلم بالحديثِ يَعْرِفون أنَّ مثلَ هذا غَلَطٌ». اهـ.

وقال ابن القيِّم(٢)- في كلامه على حديث: « قَضى باليَمِينِ مع الشَّاهد»، والرَّدِّ على من أعلَّه -: «وهذه العللُ وأمثالها تَعَنُّتٌ لا تُتْرَكُ لها الأحاديثُ الثابتةُ، ولو تُرِكَتِ السننُ بمثلها لَوُجِدَ السبيلُ إلى تَرْكِ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من "مجموع الفتاوى" و"مقدمة أصول التفسير"، فأثبتناه من "توجيه النظر" للشيخ طاهر الجزائري (١/ ٣٢٨)؛ لنقله هذا النَّصَّ عنه.

(٢) في "تهذيب السنن" (١٠/ ٢٥).

عامَّةِ الأحاديثِ الصحيحةِ الثابتة بمثلِ هذه الخَيَالات. وهذه الطريقُ في مقابلها طريقُ الأصوليين وأكثرِ الفقهاء: أنهم لا يَلْتَفتون إلى علَّةٍ للحديثِ إذا سَلِمَتْ طريقٌ من الطرق منها، فإذا وَصَله ثقةٌ أو رَفَعه لا يبالون بخلافِ مَنْ خالفه ولو كَثُروا. **والصوابُ في ذلك**: طريقةُ أئمة هذا الشأن، العالمين به وبِعِلَلِهِ؛ وهو النَّظَرُ والتَّمَهُّر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين، والمُرْسِلين والواصلين: أنهم أَكْثَرُ، وأوثقُ، وأَخَصُّ بالشيخ، وأعرَفُ بحديثه، ، ، إلى غيرِ ذلك من الأمور التي يَجْزِمون معها بالعِلَّةِ المؤثِّرة في موضعٍ، وبانتفائها في موضعٍ آخَرَ؛ لا يرتضون طريقَ هؤلاء، ولا طريقَ هؤلاء».

وقال أبو شَامَةَ المَقْدِسي[1]: «وأئمةُ الحديثِ هم المعتبَرون القُدْوةُ في فنِّهم؛ فوجَبَ الرجوعُ إليهم في ذلك، وعَرْضُ آراءِ الفقهاءِ على السننِ والآثارِ الصَّحيحة؛ فما ساعَدَهُ الأَثَرُ فهو المعتبَرُ، وإلا فلا نُبْطِلُ الخَبَرَ بالرأي، ولا نضَعِّفه إنْ كان على خلافِ وُجُوهِ الضَّعْفِ من علل الحديثِ المعروفةِ عند أهله، أو بإجماعِ الكافَّةِ على خلافه؛ فقد يَظْهَرُ ضَعْفُ الحديثِ وقد يخفى. **وأقربُ ما يُؤْمَرُ به في ذلك**: أنك إذا رأيتَ حديثًا خارجًا عن دواوينِ الإسلام - كالموطَّأ، ومسند أحمد، والصَّحيحَيْنِ، وسنن أبي داود، والترمذي، والنَّسَائي، ونحوها مما تقدَّم ذكرُه ومما لم نذكُرْهُ - فانظُرْ فيه: فإنْ كان له نظيرٌ في الصحاح

---

(١) في "مختصر المؤمل" (ص٥٥).

والحسان قَرُبَ أَمْرُهُ، وإنْ رأيتَهُ يُبَايِنُ الأصولَ وارتَبْتَ به فتأمَّلْ رجالَ إسناده، واعتبِرْ أحوالَهُمْ مِنَ الكُتُبِ المصنَّفَة في ذلك. **وأصعبُ الأحوال**: أن يكونَ رجالُ الإسنادِ كلُّهم ثقات، ويكونَ متنُ الحديثِ موضوعًا عليهم، أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليسٌ، **ولا يَعْرِفُ هذا إلا النُّقَّادُ من علماء الحديث**؛ فإنْ كنتَ مِنْ أهله فَبِهِ، وإلا فاسألْ عنه أهلَهُ».

وقال ابن رجب[1]: «أَمَّا أهلُ العلمِ والمعرفة، والسُّنَّةِ والجماعة، فإنَّما يَذْكُرون عِلَلَ الحديثِ نصيحةً لِلدِّين، وحفظًا لسنَّة النبيِّ ﷺ، وصيانةً لها، وتمييزًا مما يَدْخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسَّهْوِ والوَهَمِ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طَعْنًا في غير الأحاديث المُعَلَّة، بل تَقْوَىٰ بذلك الأحاديثُ السليمةُ عندهم؛ لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاءِ هم العارفونَ بِسُنَّةِ رسول الله حَقًّا، وهم النقَّاد الجَهابذةُ الذين ينتقدون انتقادَ الصيرفيِّ الحاذقِ للنَّقْدِ البَهْرَجِ[2] من الخالص، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذق للجوهر مما دُلِّسَ به».

وذكر ابن رجب أيضًا[3] روايةَ أبي إسحاقَ، عن الأسود، عن عائشة؛ قالت: كانَ النبيُّ ﷺ ينام وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً، ثم قال:

---

(١) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨٩٤).

(٢) البَهْرَجُ - ويقال: النَّبَهْرَج -: هو الرديءُ من الشيء، وكلُّ رديء من الدراهم وغيرها: بَهْرَج. انظر "لسان العرب" (٢/ ٢١٧و٣٧٣).

(٣) في "فتح الباري" (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

«وهذا الحديثُ مما اتفَقَ أئمةُ الحديث مِن السَّلَفِ على إنكارِهِ على أبي إسحاق... وقال أحمدُ بن صالحٍ المِصْريُّ الحافظ: لا يَحِلُّ أن يُروى هَذا الحديثُ؛ يعني: أنَّهُ خطأٌ مقطوعٌ بهِ، فلا تحلُّ روايته مِنْ دونِ بيانِ علَّته. وأما الفقهاءُ المتأخِّرون، فكثيرٌ مِنهُم نظَرَ إلى ثقة رجاله، فظنَّ صِحَّتَهُ، وهؤلاءِ يظنُّون أنَّ كلَّ حديث رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يتفطَّنون لدقائق علم علل الحديث. ووافقَهم طائفةٌ من المحدِّثين المتأخِّرين؛ كالطَّحَاويِّ، والحاكم، والبيهقي». اهـ.

وفي هذا دَلَالةٌ على أهميَّةِ عِلْمِ العلل الذي يقولُ عنه عبدالرحمن ابن مَهْدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حديثٍ هو عندي، أَحَبُّ إليَّ من أن أكتبَ عشرين حديثًا ليس عندي»[1].

وقال محمد بن عبدالله بن نُمَيْر: قال عبدالرحمن بن مَهْدي: «معرفةُ الحديثِ إلهامٌ». قال ابن نُمَيْر: «وصَدَقَ! لو قلتَ له: مِنْ أينَ قلتَ؟ لم يكنْ له جوابٌ»[*].

وقال أبو حاتِم الرازي: قال عبدالرحمن بن مَهْدي: «إنكارُنا الحديثَ عند الجهَّالِ كِهَانةٌ»[*].

وقال نُعَيم بن حمَّاد: قلت لعبدالرحمن بن مَهْدي: كيف تَعْرِفُ صحيحَ الحديثِ مِنْ خطئه؟ قال: «كما يَعْرِفُ الطبيبُ المجنونَ»[2].

---

(١) انظر مقدمة المصنف لهذا الكتاب "العلل" (ص٣-٤).

(*) المرجع السابق.

(٢) "دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٣١).

وقال أبو غالبٍ عليُّ بن أحمدَ بن النَّضْر: سمعتُ عليَّ بن المَدِيني يقول: أَخَذَ عبدالرحمن بن مَهْدي على رجلٍ مِنْ أهلِ البَصْرة - لا أسمِّيه - حديثًا؛ قال: فغَضِبَ له جماعةٌ؛ قال: فَأَتَوْهُ فقالوا: يا أبا سعيد، مِنْ أَيْنَ قلتَ هذا في صاحبنا؟ قال: فغَضِبَ عبدُالرحمنِ ابنُ مَهْدي، وقال: «أرأيتَ لو أنَّ رجلًا أتى بدينار إلى صَيْرَفِيٍّ، فقال: انتَقِدْ لي هذا، فقال: هو بَهْرَجٌ، يقولُ له: مِنْ أين قلتَ لي: إنه بَهْرَج؟! اِلزَمْ عملي هذا عِشْرين سَنَةً حتى تَعْلَمَ منه ما أَعْلَمُ»[1].

وروى هذه الحكايةَ البخاريُّ عن شيخه عليِّ بن المَديني باختلافٍ يَسِير[2].

وقد رُوِيَ أيضًا نحوُ هذا المعنى عن الإمام أحمد[3].

وقال الخطيبُ البغدادي[4]: «فمِنَ الأحاديثِ ما تَخْفَىٰ عِلَّتُه فلا يوقَفُ عليها إلا بعد النظرِ الشديد، ومُضِيِّ الزمانِ البعيد».

وقال صالحُ بن محمد البغدادي - المعروفُ بصالحِ جَزَرة -: سمعتُ عليَّ بن المَدِيني يقول: «رُبَّمَا أدركتُ عِلَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنةً»[5].

---

(١) "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٣٨).
(٢) رواها البيهقي في "دلائل النبوة" (١/ ٣١)، بسنده إلى البخاري.
(٣) انظر "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).
(٤) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٣٨٥).
(٥) المرجع السابق (١٨٤١).

وقال الربيع بن خُثَيْم: «إنَّ مِنَ الحديثِ حديثًا له ضَوْءٌ كضوء النهار تعرفُهُ، وإنَّ مِنَ الحديثِ حديثًا له ظُلمةٌ كظُلْمة الليلِ تُنْكِرُهُ»[(١)].

وقال الشافعي[(٢)]: «ولا يُستدلُّ على أكثرِ صِدْقِ الحديثِ وكَذِبِهِ إلا بصدقِ المُخْبِرِ وكذبه، إلا في الخاصِّ القليلِ من الحديث».

وأوضَحَ البيهقيُّ عبارةَ الشافعيِّ هذه بقوله[(٣)]: «وهذا الذي استثناه الشافعيُّ لا يقف عليه إلا الحُذَّاقُ مِنْ أهل الحِفْظ؛ فقد يَزِلُّ الصدوقُ فيما يكتبُهُ، فيَدْخُلُ له حديثٌ في حديث، فيصيرُ حديثٌ رُوِيَ بإسناد ضعيفٍ مُرَكَّبًا على إسنادٍ صحيحٍ. وقد يَزِلُّ القَلَمُ، ويُخْطِئ السمع، ويَخُونُ الحِفْظ؛ فيروي الشاذَّ من الحديث عن غير قَصْدٍ، فَيَعْرِفُهُ أهلُ الصَّنْعة الذين قَيَّضَهُمُ اللهُ تعالى لحفظِ سُنَنِ رسولِ الله ﷺ على عباده؛ بِكَثْرة سماعه، وطُولِ مُجالستِهِ أهلَ العِلْمِ به ومُذاكَرتِهِ إيَّاهم». اهـ.

ولذا كان أهلُ الحديث لا يُسلِّمون بكل ما يُرْوَىٰ وإنْ كان صحيحَ السَّنَدِ، حتى يَعْرِضوه على أهل الاختصاص:

قال الأعمش: «كان إبراهيمُ[(٤)] صَيْرَفِيَّ الحديث، فكنتُ إذا

---

(١) أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١٨٦)، وهناد في "الزهد" (٥١٣)، ويعقوب ابن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٢٧)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٣١٦)، والحاكم في "المعرفة" (ص٦٢)، والهروي في "ذم الكلام" (٥/ ٤٥)، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص٤٣١).

(٢) في "الرسالة" (ص٣٩٩).

(٣) في "دلائل النبوة" (١/ ٣٠).

(٤) يعني: إبراهيم بن يزيد النخعي.

سمعتُ الحديثَ مِنْ بعضِ أصحابنا، أتيتُهُ فعرضتُهُ عليه»[١].

وقال جريرُ بن عبدالحميد: «كنتُ إذا سمعتُ الحديثَ جِئْتُ به إلى المغيرة، فعرضْتُهُ عليه؛ فما قال لي: أَلْقِهِ، أَلْقَيْتُهُ»[٢].

وقال قَبِيصة بن عُقْبة: «رأيتُ زائدةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ على سُفْيان الثَّوْري، ثم التفَتَ إلى رجل في المَجْلِس فقال: ما لك لا تَعْرِضُ كتبَك على الجَهابِذَةِ كما نَعْرِض ؟!»[٣].

وقال زائدة: «كنا نأتي الأعمشَ، فيحدِّثنا، فَيُكْثِرُ، ونأتي سُفْيانَ الثوريَّ فنذكُرُ تلك الأحاديثَ له، فيقولُ: ليس هذا مِنْ حديثِ الأعمش. فنقول: هو حدَّثنا به الساعةَ! فيقول: اذهَبُوا فقولوا له إنْ شئتم. فنأتي الأعمشَ، فَنُخْبِره بذلك، فيقول: صَدَقَ سفيان؛ ليس هذا مِنْ حديثنا»[٤].

وقال الأوزاعيُّ: «إنْ كنا لَنَسْمَعُ الحديثَ فَنَعْرِضُهُ على أصحابنا كما نَعْرِضُ الدرهمَ الزائفَ على الصَّيارفةِ؛ فما عَرَفُوا أَخَذْنا، وما أَنْكَروا تَرَكْنا»[٥].

---

(١) أخرجه الحاكم في "المعرفة" (ص١٦)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٥٥٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢١٩-٢٢٠).

(٢) "الكفاية، في علم الرواية" للخطيب (ص٤٣١).

(٣) "الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ١٢٧).

(٤) مقدمة "الجرح والتعديل" (ص٧١). وهذا يدل - فيما يظهر - على أن الأعمش دلَّس هذه الأحاديث.

(٥) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ١٨٥-١٨٦)، و"الكفاية" للخطيب (ص٤٣١)، و"الآداب الشرعية" (١/ ١٢٦)، و"جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).

وقال عمرو بن قيس: «ينبغي لصاحبِ الحديثِ أنْ يكونَ مِثْلَ الصيرفيِّ الذي يَنْقُدُ الدرهمَ الزائفَ والبَهْرَجَ، وكذا الحديثُ»[(١)].

وروى أبو حاتِمٍ[(٢)]، عن محمود بن إبراهيم بن سُمَيْعٍ؛ قال: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفة الذَّهَبِ والشَّبَه؛ فإنَّ الجَوْهَرَ إنما يَعْرِفُهُ أهلُهُ، وليس للبصير فيه حُجَّةٌ إذا قيل له: كيف قلتَ: «إن هذا بائنٌ»؟ يعني: الجيِّدَ أو الرديءَ. اهـ.

وقال محمد بن عمرو بن العَلَاء الجُرْجاني: حدَّثنا يحيى بن مَعِين؛ قال: «لولا الجَهابذةُ لَكَثُرَتِ السَّتُّوقَةُ[(٣)] والزُّيوفُ في روايةِ الشريعة، فمتى أحبَبْتَ فهَلُمَّ ما سَمِعْتَ حتى أَعْزِلَ لك منه نقدَ بيت المال، أَمَا تَحْفَظُ قولَ شُرَيْح: «إنَّ للأثرِ جَهابذةً كجَهابِذَة الوَرِق»؟!»[(٤)].

وقال محمد بن صالح الكِيلِيني[(٥)]: سمعتُ أبا زرعة وقال له رجلٌ: ما الحُجَّةُ في تعليلكم الحديث؟ قال: «الحُجَّةُ أَنْ تسألَني عن حديثٍ له عِلَّةٌ، فأذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ ابنَ وارَة - يعني: محمد بن مسلم بن وارَة - وتسألَهُ عنه، ولا تُخْبِرُهُ بأنك قد سألتَني عنه، فيذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ أبا حاتِم فيعلِّله، ثم تُمَيِّزَ كلامَ كلٍّ منَّا على ذلك

---

(١) "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).
(٢) انظر مقدمة المصنف لهذا الكتاب "العلل" (ص١٨٤).
(٣) السَّتُّوقَةُ: الدراهم الرديئة المغشوشة. انظر "المُغْرِب" للمطرِّزي (١/ ٣٨٢).
(٤) "دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٣١)، و"الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ١٢٧).
(٥) انظر: "توضيح المشتبه" (٧/ ٣٣٨).

الحديث؛ فإنْ وجدتَّ بيننا خلافًا في علَّته فاعلَمْ أنَّ كلًّا منَّا تكلَّم على مُراده، وإنْ وجدتَّ الكلمةَ متفقةً فاعلَمْ حقيقةَ هذا العلم». قال: ففعَلَ الرجلُ، فاتفقَتْ كلمتُهم عليه، فقال: أشهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلْهام[1].

وقال أبو حاتِم الرازي: «مَثَلُ معرفةِ الحديثِ كمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مئةُ دينار، وآخَرَ مِثْلِهِ على لونه ثَمَنُهُ عَشَرَةُ دراهم»[2].

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتِم الرازي[3]: سمعتُ أبي رَحِمَهُ اللهُ يقول: «جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي - مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم - ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ

---

(١) أخرجه أبو عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣)، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٤٠). ومن طريق الحاكم أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٣٩٢).

(٢) مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (ص١٨٣-١٨٤).

(٣) في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٣٤٩-٣٥١).

ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقله إلا بفَهْم، قال: مَنْ هو الذي يُحْسِنُ مِثْلَ ما تُحْسِن؟ قلتُ: أبو زُرْعة، قال: ويقولُ أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عَجَبٌ! فأخذ فكتَبَ في كاغَذٍ[1] ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجَعَ إليَّ وقد كتَبَ ألفاظَ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلتُ: إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كَذِبٌ، قلتُ: الكَذِبُ والباطلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنه كذبٌ، قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ، وما قلتُ: إنه صَحَاحٌ، قال أبو زرعة: هو صَحَاحٌ[2]. فقال: ما أعجَبَ هذا؛ تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما!! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجازف، وإنما قلناه بِعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا، والدليلُ على صحَّة ما نقوله: أنَّ دينارًا نَبَهْرَجًا[3] يُحمَلُ إلى الناقدِ، فيقول: هذا دينار نَبَهْرَجٌ، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإنْ قيل له: مِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ، هل كنتَ حاضرًا حين بُهْرِجَ هذا الدينارُ؟ قال: لا، فإنْ قيل له: فأَخْبَرَكَ الرجلُ الذي بَهْرَجَهُ: إنِّي بَهْرَجْتُ هذا الدينارَ؟ قال: لا، قيل:

---

(١) الكاغَذ - بالذال المعجمة - لغةٌ في الكاغَد - بالدال المهملة - وهو: القِرْطاسُ الذي يُكتَب فيه. انظر "لسان العرب" (٣/ ٥٠٥)، و"القاموس المحيط" (ص٤٠٢).

(٢) قوله: « صَحَاح » في الموضعين: بفتح الصاد وتخفيف الحاء، وهو لغةٌ في صَحِيح، ويُجْمَعَان على « صِحَاح » بكسر الصاد. انظر: "المصباح المنير" (ص٣٣٣)، و"مقدمة صحاح الجوهري" لأحمد عبدالغفور عطار (ص١١١/ ضبط اسم "الصحاح").

(٣) تقدّم أنه والبهرج بمعنًى واحد، وهو الزائف.

فَمِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ ؟ قال: عِلْمًا رُزِقْتُ. وكذلك نحن رُزِقْنَا معرفةَ ذلك.

قلتُ له: فتَحْمِلُ فَصَّ ياقوتٍ إلى واحد من البُصَراء من الجَوهَرِيِّين، فيقولُ: هذا زُجَاجٌ، ويقولُ لمثله: هذا ياقوتٌ. فإنْ قيل له: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا زجاجٌ، وأنَّ هذا ياقوتٌ؟ هل حَضَرْتَ الموضعَ الذي صُنِعَ فيه هذا الزجاجُ؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمَكَ الذي صاغَهُ بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمِنْ أين علمتَ؟ قال: هذا عِلْمٌ رُزِقْتُ، وكذلك نحن رُزِقْنَا علمًا لا يتهيَّأُ لنا أن نُخْبِرَكَ كيف علمنا بأنَّ هذا الحديثَ كذب، وهذا حديثٌ منكر، إلا بما نَعْرِفُهُ».

ثم قال ابن أبي حاتِم: «تُعْرَفُ جَودةُ الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإنْ تخلَّف عنه في الحُمْرَةِ والصَّفَاءِ، عُلِمَ أنه مَغْشوش. ويُعْلَمُ جنسُ الجَوْهَرِ بالقياس إلى غيره؛ فإنْ خالفه بالماء والصَّلابة، عُلِمَ أنه زجاج. ويُقاس صِحَّةُ الحديثِ بعدالة ناقليه، وأنْ يكونَ كلامًا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ النُّبُوَّةِ. ويُعْلَمُ سقمُهُ وإنكاره بتفرُّدِ مَنْ لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايته، والله أعلم».اهـ.

وذكر أبو عبدالله الحاكم في "معرفة علوم الحديث"[1]: معرفةَ

---

(١) في النوع السابع والعشرين منه (ص١١٢-١١٣)، وانظر "النكت" لابن حجر (٢/ ٧١٠).

علل الحديث، فقال: «وهو عِلْمٌ برأسه، غيرُ الصحيح والسقيم والجَرْحِ والتعديل... وإنما يعلَّل الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَل؛ فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديثِ تَكثُرُ في أحاديث الثقات؛ أن يحدِّثوا بحديثٍ له علَّة، فيَخْفَىٰ عليهم علمُهُ، فيصيرُ الحديثُ معلولًا، والحُجَّةُ فيه عندنا: الحفظُ والفَهْم والمعرفةُ لا غير».

وفي موضعٍ آخَرَ[1] ذكَرَ معرفةَ الصَّحيح والسقيم، فقال: «وهذا النوعُ مِنْ هذه العلومِ غيرُ الجَرْحِ والتعديل الذي قدَّمنا ذِكْرَه، فرُبَّ إسنادٍ يَسْلَمُ من المجروحين غيرُ مُخَرَّجٍ في الصحيح، فمِنْ ذلك...»، ثم ذكر ثلاثةَ أحاديثَ معلولةً، وتكلَّم على عللها، ثم قال: «ففي هذه الأحاديثِ الثلاثةِ قياسٌ على ثلاثِ مِئَةٍ، أو ثلاثةِ آلاف، أو أكثَرَ من ذلك: أنَّ الصَّحيح لا يُعْرَفُ بروايته فقطْ، وإنما يُعْرَفُ بالفَهْمِ والحفظِ وكثرةِ السَّمَاع، وليس لهذا النوع من العلم عَوْنٌ أكثَرُ مِنْ مذاكرةِ أهلِ الفَهْم والمعرفة؛ لِيَظْهَرَ ما يخفى من عِلَّةِ الحديث، فإذا وُجِدَ مِثْلُ هذه الأحاديثِ بالأسانيد الصَّحيحة غَيْرَ مخرَّجة في كتابَي الإمامَيْنِ البخاري ومسلم؛ لَزِمَ صاحبَ الحديثِ التنقيرُ عن علَّته، ومذاكرةُ أهلِ المعرفةِ به لِتَظْهَرَ عِلَّته».اهـ.

وبوَّب الخطيبُ البغداديُّ[2] بابًا ذكَرَ فيه أنَّ المعرفةَ بالحديثِ

(١) "معرفة علوم الحديث" (ص٥٨-٦٠)، في النوع التاسع عشر.
(٢) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٣٨٢).

ليستْ تلقينًا وإنما هو عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ في القلب، ثم قال: «أَشْبَهُ الأشياءِ بعلمِ الحديث: معرفةُ الصَّرْفِ ونقدُ الدنانيرِ والدراهم؛ فإنه لا يُعْرَفُ جَودةُ الدينارِ والدراهم بلونٍ، ولا مَسٍّ، ولا طَرَاوةٍ، ولا دَنَسٍ، ولا نَقْشٍ، ولا صفةٍ تعودُ إلى صِغَرٍ أو كِبَرٍ، ولا إلى ضِيقٍ أو سَعَة، وإنما يَعْرِفه الناقدُ عند المُعاينة، فَيَعْرِفُ البَهْرَجَ والزائفَ، والخالصَ والمغشوشَ، وكذلك تمييزُ الحديث؛ فإنَّه عِلْمٌ يخلقُهُ اللهُ تعالى في القلوبِ بعد طولِ المُمارسة له والاعتناءِ به».

وقال ابنُ رجب[1] بعد ذِكْرِ بعض الأحاديث المعلولة: «وإنما تُحْمَلُ مِثْلُ هذه الأحاديثِ - على تقدير صحَّتها - على معرفةِ أئمَّةِ الحديثِ الجَهَابذةِ النُّقَّادِ الذين كَثُرَتْ ممارستُهُمْ لكلامِ النبيِّ ﷺ وكلامِ غيره، ولحالِ رواةِ الأحاديث ونَقَلَةِ الأخبار، ومعرفَتِهِمْ بِصِدْقهم وكذبهم، وحِفْظهم وضَبْطهم؛ فإنَّ هؤلاءِ لهم نَقْدٌ خاصٌّ في الحديث يَخْتَصُّون بمعرفته، كما يَخْتَصُّ الصيرفيُّ الحاذقُ بمعرفة النقود؛ جَيِّدها ورديئها، وخالِصِهَا ومَشُوبها، والجَوهريُّ الحاذقُ في معرفةِ الجَوْهر بانتقادِ الجَوَاهر، وكلٌّ مِنْ هؤلاءِ لا يمكنُ أن يعبِّر عن سببِ معرفته، ولا يقيمُ عليه دليلًا لغيره، وآيةُ ذلك: أنه يُعْرَضُ الحديثُ الواحدُ على جماعةٍ ممَّن يَعْلَمُ هذا العلم، فَيَتَّفِقون على الجَوَابِ فيه من غير مُواطأة، وقد امتُحِنَ هذا منهم غَيْرَ مَرَّة في زَمَنِ أبي زُرْعة وأبي حاتم،

---

(١) في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٣-٤٨٥).

فوُجِدَ الأَمْرُ على ذلك، فقال السائل: أَشْهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلهامٌ....

وبكلِّ حالٍ: فالجَهابذةُ النُّقَّاد العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جِدًّا، وأولُ مَنِ اشتُهِرَ في الكلام في نقد الحديث: ابنُ سِيرين، ثم خلَفَهُ أيوبُ السَّخْتِياني، وأخَذَ ذلك عنه شُعْبةُ، وأخَذَ عن شُعْبةَ يحيى القَطَّانُ وابنُ مَهْدي، وأخَذَ عنهما أحمدُ وعليُّ بنُ المَديني وابنُ مَعِين، وأخَذَ عنهم مثلُ البخاريِّ وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتِم، وكان أبو زرعة في زمانه يقول: قلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا، ما أعزَّهُ! إذا رَفَعْتَ هذا عن واحدٍ واثنين، فما أقلَّ ما تَجِدُ مَن يُحْسِنُ هذا! ولمَّا مات أبو زرعة قال أبو حاتِم: ذهَبَ الذي كان يُحْسِنُ هذا المعنى - يعني: أبا زرعة - ما بقي بِمِصْرَ ولا بالعراقِ واحدٌ يُحْسِنُ هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: يُعْرَفُ اليومَ واحدٌ يَعْرِفُ هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاءِ جماعةٌ، منهم: النَّسَائيُّ، والعُقَيْلي، وابنُ عَدِيٍّ، والدَّارَقُطْني، وقَلَّ مَنْ جاء بعدهم مَنْ هو بارعٌ في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفَرَجِ ابنُ الجَوْزي في أول كتابه "الموضوعات"[1]: قَلَّ من يَفْهَمُ هذا، بل عُدِمَ، والله أعلم». اهـ.

وذكر الحافظُ ابن حجر[2] عن العَلَائي أنه قال: «وهذا الفَنُّ أغمضُ أنواعِ الحديث، وأَدَقُّها مَسْلَكًا، ولا يقومُ به إلا مَنْ منحَهُ اللهُ

---

(١) (١/ ١٤٥).

(٢) في "النكت" (٢/ ٧١١، ٧٧٧).

فَهْمًا غائصًا، واطِّلَاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتبِ الرواة، ومعرفةً ثاقبة؛ ولهذا لم يَتَكَلَّمْ فيه إلا أفرادُ أئمَّةِ هذا الشأنِ وحذاقُهم؛ كابنِ المَدِينيِّ، والبخاري، وأبي زُرْعة، وأبي حاتِم، وأمثالهم، وإليهم المَرْجِعُ في ذلك؛ لِمَا جعَلَ اللهُ فيهم مِنْ معرفةِ ذلك والاطِّلاعِ على غَوامضه، دون غيرهم مِمَّنْ لم يُمارِسْ ذلك. وقد تَقْصُرُ عبارةُ المعلِّل منهم، فلا يُفْصِحُ بما استقرَّ في نفسه مِنْ تَرجيحِ إحدى الروايتَيْن على الأُخْرى، كما في نَقْدِ الصَّيرفي سواء، فمتى وَجَدْنَا حديثًا قد حكَمَ إمامٌ من الأئمَّة المَرجوعِ إليهم بتعليله، فالأَوْلَى اتِّباعُهُ في ذلك كما نتَّبِعُهُ في تصحيح الحديثِ إذا صَحَّحَهُ».



الْمُصَنَّفَاتُ فِي عِلَلِ الحَدِيثِ

تقدَّمتِ الإشارةُ إلى أنَّ عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ من أجلِّ العلومِ التي لم تَتهيَّأْ معرفتُهَا إلَّا لِنَزْرٍ يسيرٍ من أهلِ العلمِ. وقد صُنِّفَتْ فيه مصنَّفاتٌ عديدةٌ، ذَكَرَ بعضَهَا الحافظُ السَّخَاويُّ في "فتحِ المغيثِ"[1]، والدكتورُ همَّام سعيد في مقدِّمةِ تحقيقِه لـ"شرحِ عللِ الترمذيِّ" لابنِ رجبٍ الحنبليِّ[2]، والدكتور محفوظ زين الله في مقدِّمة تحقيقِهِ لـ"عِلَلِ الدَّارَقُطْنِيِّ"[3]، والدكتور وَصِيّ الله عَبَّاس في مقدِّمة تحقيقه لـ"العِلَلِ" للإمامِ أحمد بروايةِ عبدالله[4]، والدكتورُ عبدُ الكريم الوريكاتُ في كتابِه "الوَهَمُ في رواياتِ مُخْتَلِفِي الأمصارِ"[5]، والأستاذُ إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ في كتابِهِ "عِلْمُ عِلَلِ الحديثِ، مِنْ خلالِ كتابِ بيانِ الوَهَمِ والإيهامِ"[6]، وقد أَتَى على ذلك كُلِّهِ وزاد عليه زياداتٍ مفيدةً، ونبَّه على بعضِ الأوهامِ فيه- الشيخُ الدكتورُ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ الصَّيَّاحُ في رسالةٍ له بعنوانِ "جُهُودُ الْمُحَدِّثِينَ في بيانِ عِلَلِ الأحاديثِ"، غيرَ أنَّه لم يُفْرِدِ المصنَّفاتِ في العِلَلِ، وإنما ذَكَرها تَبَعًا لذكرِه لمؤلِّفيها في غَمْرَةِ الأئمَّةِ العارفينَ بالعِلَلِ.

وفيما يلي ذِكْرُ بعضِ ما وَقَفْنَا عليه مِنْ هذه المصنَّفاتِ حتى وفاةِ الخَطِيبِ البغداديِّ:

١) "العِلَلُ" لعليِّ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الْمَدِينيِّ (ت ٢٣٤هـ)، وهي

(١) (٣/ ٣١١).
(٢) (١/ ٣٠-٣٧).
(٣) (١/ ٤٧-٥٦).
(٤) (١/ ٣٨-٤٤).
(٥) (ص١٢٨-١٤٠).
(٦) (١/ ٦٨-٨٩).

كتبٌ متعدِّدةٌ، لكنْ لم يَصِلْ إلينا منها إلا قِطْعَةٌ صغيرةٌ من روايةِ محمَّد ابنِ أحمدَ بنِ البَرَاء، عنه[١].

وقد سَمَّى أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ[٢] بعضَ هذه الكُتُبِ، ومنها :

أ ـ "كتابُ عِلَلِ الْمُسْنَدِ" ثلاثون جُزْءًا.

ب ـ "كتابُ العِلَلِ" لإسماعيلَ القاضي[٣]، أربعةَ عَشَرَ جُزْءًا.

ج - "كتابُ عِلَلِ حديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ" ثلاثةَ عَشَرَ جزءًا[٤].

د - "كتابُ الوَهَمِ والخطأِ" خمسةُ أجزاءٍ.

هـ - "العِلَلُ المتفرِّقةُ" ثلاثونَ جزءًا.

وذكر الخَطِيبُ البغداديُّ[٥] أنّ إسماعيلَ بنَ الصَّلْتِ بنِ أبي مريمَ، سَمِعَ من عليِّ بنِ المدينيِّ، وعندَهُ عنه كتابٌ صغيرٌ في عللِ الحديثِ.

٢) "العِلَلُ" للإمامِ أحمدَ (ت٢٤١هـ)[٦]، وهو أيضًا رواياتٌ متعددة، منها :

---

(١) وقد طبعت هذه القطعة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعن هذه الطبعة طُبعَ الكتاب طبعات أخرى. (٢) في "معرفة علوم الحديث" (ص٧١).

(٣) يعني: أنه من رواية إسماعيل القاضي، عنه.

(٤) وقد ذَكَرَهُ السخاويُّ في الموضع السابق من "فتح المغيث" باسم: "العِلَلُ عن ابنِ عُيَيْنة، روايةُ ابنِ المَدِينِيّ عنه"؛ وبناءً عليه ذكر الدكتور محفوظ زين الله رحمه الله في مقدِّمة تحقيقه لـ"عِلَلِ الدَّارَقُطْني" (١/ ٤٧) أنَّ سفيان بن عيينة أوَّلُ من صنَّف في العِلَلِ، وتابعه على ذلك الأستاذ إبراهيم بن الصِّدِّيق في كتابه السابق الذِّكْر. وقد نبَّه على هذا الوَهَم ومَنْشَئِهِ الدكتور علي الصَّيَّاح في "جهود المحدِّثين" (ص١٨٠).

(٥) في "تاريخ بغداد" (٦/ ٢٨٠). (٦) انظر: "تاريخ بغداد" (٢/ ١٣١).

أ- روايةُ عبد الله ابنِ الإمام أحمد[١].

ب- رواية أبي بَكْر الْمَرُّوذِيِّ، وعبد الملك المَيْمُوني، وصالحِ ابنِ الإمامِ أحمد[٢].

ج- رواية الخَلَّال، ولم يصلنا منها سوى قِطْعةٍ من انتخابِ ابنِ قُدَامة منها[٣].

٣) "العِلَلُ" لمحمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عَمَّارٍ المَوْصِليِّ (ت٢٤٢هـ).

٤) "العِلَلُ" لأبي حَفْصٍ عَمْرِو بنِ عليٍّ الفَلَّاسِ (ت٢٤٩هـ).

٥) "عِلَلُ حديثِ الزهريِّ" لمحمدِ بنِ يحيى الذُّهْلِيِّ (ت٢٥٨هـ).

٦) "العِلَلُ"، و"التمييزُ"، كلاهما لمسلمِ بنِ الحَجَّاجِ النَّيْسَابوريِّ (ت٢٦١هـ)، وهما كتابان مختلفانِ، ذَكَرَهُمَا السَّخَاويُّ في الموضعِ السابقِ بما يَدُلُّ على المغايرةِ بينهما، وقد نَصَّ حاجي خَليفة[٤] على أنَّ مسلمَ بنَ الحَجَّاجِ ممَّن صنَّف في عِلَلِ الحديثِ.

٧) العِلَلُ" لأبي بكرٍ الأَثْرَمِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هانئٍ (ت قريبًا من سنةِ ٢٦٠هـ).

٨) "المُسْنَدُ الكبيرُ المُعَلَّلُ" ليعقوبَ بنِ شَيْبَةَ السَّدُوسيِّ (ت٢٦٢هـ).

---

(١) وقد طبع بتحقيق د. وَصِيّ الله عباس.
(٢) وقد طبعت هذه الروايات مجموعةً بتحقيق د. وَصِيّ الله عباس أيضًا.
(٣) طبعت هذه القطعة بتحقيق الأخ طارق بن عوض الله.
(٤) في "كشف الظنون" (٢/ ١١٥٩-١١٦٠).

٩) "عِلَلُ أبي زُرْعةَ الرازيِّ" لِعُبَيْدِالله بن عبدالكريم أبي زُرْعة الرازي (ت٢٦٤هـ)؛ ذَكَرَ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ المالكيُّ الأندلسيُّ[١] أنه من الكُتُبِ التي ورَدَ بها الخطيبُ البغداديُّ دِمَشْقَ.

١٠) "العِلَلُ" لأبي بِشْرٍ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ، المعروفِ بـ"سَمُّوْيَهْ" (ت٢٦٧هـ).

١١) "العِلَلُ" لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)[٢].

١٢) "العِلَلُ" لأبي حاتمِ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَلِيِّ الرازيِّ (ت٢٧٧هـ)، ذَكَرَهُ ونقَلَ منه الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمَشْقيُّ[٣]، وذَكَرَ أنَّه مِنْ روايةِ محمدِ بنِ إبراهيمَ الكَتَّانيِّ عنه، والكَتَّانيُّ هذا - بالتاءِ - تَرْجَمَ له الذَّهَبِيُّ[٤] اعتمادًا على يحيى بنِ مَنْدَهْ في "تاريخِ أَصْبَهَانَ"، وذَكَرَ أنه لم يَعْثُرْ له على تاريخِ وفاةٍ، وصوابُهُ: "الكِنَاني" بالنونِ، وفي كُتُبِ الرجالِ نَقْلٌ كثيرٌ لسؤالاتِهِ لأبي حاتمٍ الرازيِّ في الرجالِ والعِلَلِ؛ فالظاهرُ أنَّ الكتابَ مِنْ جَمْعِهِ وتصنيفِهِ، كما صنَعَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ في "العِلَلِ" و"الجَرْحِ والتعديلِ"، وليسَ مِنْ تصنيفِ أبي حاتمٍ،

(١) في "جزء فيه تسميةُ ما وَرَدَ به الشيخُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليٍّ بنِ ثابتٍ الخطيبُ البغداديُّ دِمَشْقَ". انظر "الحافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث" للدكتور محمود الطحان (ص٢٩١ رقم ٢١٥).

(٢) نقل منه ابن الموَّاق في "بغية النُّقَّاد" (٢/ ١٨٩).

(٣) في "توضيح المشتبه" (١/ ٢٢٥)، و(٥/ ٢٨٥)، و(٧/ ١٧٤).

(٤) في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٨٥ رقم ٧٧٧).

وإلَّا لاشتَهَرَ، ولَذَكَرَهُ ابنُهُ عبدُ الرحمنِ ونَقَلَ مَنه، واللهُ أعلمُ.

١٣) "العِلَلُ الكبيرُ" و"العِلَلُ الصغيرُ" كلاهما لأبي عيسى التِّرْمِذِيِّ محمدِ بنِ عيسى بنِ سَوْرَةَ (ت٢٧٩هـ).

١٤) "العِلَلُ في الحديث" لأبي زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النَّصْري (ت٢٨١هـ)[١].

١٥) "عِلَلُ حديثِ الزُّهْريِّ" لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بنِ أبي عاصمٍ (ت٢٨٧هـ) ؛ كذا سَمَّاه هو في بعضِ المواضعِ من كتابِه "الآحاد والمثاني"[٢]، وسَمَّاه في موضعٍ آخَرَ: "عِلَلَ الحديثِ"[٣]، وسَمَّاه في أكثرِ المواضعِ: "العِلَلَ"[٤]، وهو كتابٌ واحدٌ فيما يَظْهَرُ؛ بدليلِ أنَّ أكثرَ المواضعِ يكونُ الحديثُ المذكورُ فيها مِنْ روايةِ الزُّهْريِّ، واللهُ أعلمُ.

١٦) "الْمُسْنَدُ الكبيرُ الْمُعَلَّلُ" لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عَمْرِو بنِ عبدِالخالقِ البَزَّارِ (ت٢٩٢هـ)[٥].

١٧) "العِلَلُ" لأبي عليٍّ الْبَلْخيِّ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ (ت٢٩٤هـ).

١٨) "العِلَلُ" لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ أبي طالبٍ النَّيْسَابُوريِّ (ت٢٩٥هـ).

١٩) "مُسْنَدُ حديثِ الزُّهْرِيِّ بِعِلَلِهِ، والكلامُ عليه" تأليفُ أبي

---

(١) انظر "كشف الظنون" (١/ ٥٨٤)، و(٢/ ١٤٤٠).
(٢) (٥/ ٤٢٩).
(٣) (١/ ٢٤٠).
(٤) (١/ ٢٣٨ و٣١٧)، و(٤/ ٣٤٢)، و(٦/ ١٧).
(٥) انظر: "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣٤).

عبدِالرحمنِ أحمدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائيِّ (ت٣٠٣هـ)[١].

٢٠) "العِلَلُ" لزكريَّا بنِ يحيى السَّاجِيِّ (ت٣٠٧هـ).

٢١) "الْمُسْنَدُ الْمُعَلَّلُ" لأبي العباسِ الوليدِ بنِ أَبَانَ بنِ بُوْنَةَ الأَصْبَهَانيِّ (ت٣١٠هـ، وقيل: ٣٠٨هـ)[٢].

٢٢) "العِلَلُ" للخَلَّالِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هارونَ (ت٣١١هـ).

٢٣) "عِلَلُ الأحاديثِ في صحيحِ مسلمٍ" لابنِ عَمَّارٍ الشَّهِيدِ محمدِ بنِ أبي الحُسَيْنِ الجَارُودِيِّ، أبي الفضلِ الهَرَوِيِّ (ت٣١٧هـ).

٢٤) "العِلَلُ" لعبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ (ت٣٢٧هـ)، وهو كتابُنَا هذا.

٢٥) "العِلَلُ" لأبي عليٍّ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ النَّيْسَابُوريِّ (ت٣٤٩هـ).

٢٦) مصنَّفاتُ ابنِ حِبَّانَ محمَّدِ بنِ حِبَّانَ أبي حاتمٍ البُسْتيِّ (ت٣٥٤هـ) في العِلَلِ، وهي كثيرةٌ، وقد انتقى الخطيبُ البَغْدَاديُّ منها جُمْلَةً فذَكَرَهَا، مع أنه لم يَرَهَا، وإنما اعتمَدَ على ذِكْرِ مسعودٍ السِّجْزيِّ لها؛ قال في "الجامع، لأخلاقِ الراوي وآدابِ السامع"[٣]: «ومِنَ

---

(١) ذكره ابن خَيْر الإِشْبِيلي في "فهرسته" (ص١٢٢)، وساق سنده إليه.

(٢) ذكره إسماعيل باشا في "إيضاح المكنون" (٤/٤٨٣)، و"هَدِيَّة العارفين" (٦/٥٠٠)، وذَكَرَ أبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدِّثين" (٤/٢١٧) أنه صنَّف "المسنَدَ"، ولم يَذْكُرِ "المُسْنَدَ المعلَّل".

(٣) (٢/٤٦٧-٤٧١).

الكُتُبِ التي تَكْثُرُ منافعُهَا- إنْ كانتْ على قَدْرِ ما تَرْجَمَهَا به واضعُهَا- مصنَّفاتُ أبي حاتمِ محمدِ بنِ حِبَّانَ البُسْتيِّ التي ذَكَرَهَا لي مسعودُ بنُ ناصرٍ السِّجْزِيُّ، وأوقَفَنِي على تَذْكِرَةٍ بِأَسَامِيهَا، ولم يُقَدَّرْ لِيَ الوصولُ إلى النَّظَرِ فيها؛ لأنَّها غيرُ موجودةٍ بيننا، ولا معروفةٍ عندنا، وأنا أَذْكُرُ منها ما استحسنتُهُ، سوى ما عَدَلْتُ عنه واطَّرَحْتُهُ؛ فمِنْ ذلك: . . . كتابُ "عِلَلِ أوهامِ أصحابِ التواريخِ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ حديثِ الزُّهْرِيِّ" عشرون جُزْءًا، كتابُ "عِلَلِ حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ مناقبِ أبي حَنِيفةَ ومَثَالبِهِ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ ما أَسْنَدَ أبو حنيفةُ" عَشَرةُ أجزاءٍ، كتابُ "ما خالَفَ الثَّوْرِيُّ شُعْبَةَ" ثلاثةُ أجزاءٍ، كتابُ "ما خالَفَ شُعْبةُ الثَّوْرِيَّ" جزءان. . .».

قال الخطيبُ: «سألتُ مسعودَ بنَ ناصرٍ فقلتُ له: أَكُلُّ هذه الكُتُبِ موجودةٌ عِنْدَكُمْ ومقدورٌ عليها ببلادِكم؟ فقال: لا؛ إنما يُوجَدُ منها الشيءُ اليسير، والنَّزْرُ الحقير، قال: وقد كان أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ سَبَّلَ كُتُبَهُ ووَقَفَهَا وجَمَعَهَا في دارٍ رَسَمَهَا بها، فكان السَّبَبَ في ذَهَابِهَا- مع تطاولِ الزمانِ - ضَعْفُ أمرِ السلطانِ، واستيلاءُ ذوي العَبَثِ والفَسَادِ، على أهلِ تلك البِلَادِ.

قال أبو بكر[1]: مِثْلُ هذه الكُتُبِ الجليلةِ كان يَجِبُ أن يَكْثُرَ لها النَّسْخُ، ويَتنافَسَ فيها أهلُ العِلْمِ، ويَكْتبوها لأنفسِهِمْ، ويُخَلِّدُوهَا

(١) أي: الخطيب البغدادي.

أحرازَهُمْ، ولا أَحْسَبُ المانعَ مِنْ ذلك إلا قِلَّةَ معرفةِ أَهْلِ تلك البلادِ لِمَحَلِّ العِلْمِ وفضلِهِ، وزُهْدَهُمْ فيه، ورَغْبَتَهُمْ عنه، وعَدَمَ بصيرتِهِمْ به، واللهُ أعلمُ».اهـ.

٢٧) "الْمُسْنَدُ الكبيرُ الْمُعَلَّلُ" لأبي عليٍّ النَّيْسَابوريِّ الحُسَيْنِ بنِ محمَّدٍ الماسَرْجِسيِّ (ت٣٦٥هـ).

٢٨) "العِلَلُ" لأبي الحُسَيْنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ يَعْقُوبَ النَّيْسَابوريِّ، الْمُقْرِئ، الْحَجَّاجِيِّ (ت٣٦٨هـ).

٢٩) "العِلَلُ" لأبي أحمدَ الحاكمِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ إسحاقَ النَّيْسَابوريِّ (ت٣٧٨هـ).

٣٠) "العِلَلُ" لأبي الْحَسَنِ عليِّ بنِ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيِّ (ت٣٨٥هـ).

٣١) "الأجوبةُ" لأبي مسعودٍ الدِّمَشْقِيِّ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ عُبَيْدٍ (ت٤٠١هـ).

٣٢) "العِلَلُ" لأبي عبدِ اللهِ الحاكمِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ النيسابوريِّ (ت٤٠٥هـ).

٣٣) "الفَصْلُ لِلوَصْل، الْمُدْرَجِ في النَّقْل"، و"تمييزُ الْمَزِيدِ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ" كلاهما للخطيبِ البغداديِّ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ ثابتٍ (ت٤٦٣هـ).

تَعْرِيفُ العِلَّةِ لُغَةً

العِلَّةُ في لُغَةِ العَرَبِ: المَرَضُ؛ ويقال لمن أَعَلَّهُ اللهُ بِمَرَض: مُعَلٌّ، وعَلِيلٌ(١).

قال ابن منظور(٢): «وقد اعْتَلَّ العَليلُ عِلَّةً صَعْبةً، والعِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عَليلٌ، وأَعَلَّهُ اللهُ، ولا أَعَلَّكَ الله، أي: لا أصابَكَ بعِلَّة».

واختُلِفَ في جواز إطلاق «مَعْلول» على الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ:

فالمُحَدِّثون يُسَمُّون كلَّ ما يَقْدَحُ في الحديث عِلَّةً؛ أَخْذًا من المعنى اللغويِّ، ويقولون عن الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ: «مَعْلولٌ»، ومثلهم الفقهاء والأصوليون؛ يقولون في باب القياسِ وغيرِهِ: «العِلَّةُ، والمَعْلول»(٣).

وأنكَرَ هذا عليهم بعضُ علماء اللغة، وتَبِعهم متأخِّرو أهل

---

(١) انظر "المحكم" لابن سيده (١/ ٤٦)، و"الأفعال" لابن القوطيَّة (ص١٧)، وللسَّرَقُسْطي (١/ ٢٠٧)، ولابن القَطَّاع (٢/ ٣٨٦)، و"الصحاح" للجوهري (٥/ ٧٧٤)، و"القاموس" للفيروز آبادي (٤/ ٢١).

(٢) في "اللسان" (١١/ ٤٧١).

(٣) انظر مثلاً: "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن الشيباني (١/ ١٨٩)، و"أحكام القرآن" للجصاص (٢/ ١٩)، و"أحكام القرآن" لابن العربي (٤/ ١٦٩)، و"الوسيط" للغزالي (٥/ ١٩٩)، و"كشاف القناع" للبهوتي (٣/ ٣٧٦)، و"أصول السرخسي" (٢/ ١٤٥-١٤٩)، و"الإحكام" للآمدي (٤/ ٢٤)، و"روضة الناظر" (ص٢٠)، و"المسودة" (ص٣٩٣)، وغيرها كثير.

الحديث؛ كابنِ الصلاحِ ومَنْ جاء بعده.

فأوَّلُ مَنْ وَقَفنا على إنكاره قولَهُمْ: «مَعْلولٌ»: هو الحريريُّ (ت٥١٦هـ) في كتابه "دُرَّة الغوَّاص، في أوهام الخَوَاصّ"[١]؛ حين قال: «ويقولون للعليل: هو مَعْلولٌ، فَيُخْطِئون فيه؛ لأنَّ المَعْلول: هو الذي سُقِيَ الْعَلَلَ، وهو الشُّرْبُ الثاني، والفعلُ منه: عَلَلْتُهُ. فأمَّا المفعولُ من العِلَّة: فهو مُعَلٌّ، وقد أَعَلَّه اللهُ تعالى».

وقال ابنُ مَكِّيٍّ الصِّقِلِّيُّ[٢]: «ويقولون: رجلٌ مَعْلولٌ، وكلامٌ مَعْلولٌ، والصوابُ: مُعَلٌّ».

ثم جاء ابن الصلاح فجعله مَرْذولاً، فقال[٣]: «ويُسَمِّيه أهلُ الحديث: المَعْلولَ؛ وذلك منهم - ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: «العِلَّة، والمَعْلول» - مَرْذولٌ عند أهل العربية واللغة».

ثم جاء النوويُّ فعدَّه لَحْنًا، فقال[٤]: «ويُسَمُّونه: المَعْلولَ؛ وهو لحنٌ».

وأقرَّه السُّيُوطي في "شرحه"[٥]، ودلَّل على ذلك بقوله: «لأنَّ اسمَ المفعولِ مِنْ «أَعَلَّ» الرباعيِّ لا يأتي على «مفعول»». اهـ. وكذا

---

(١) (ص٣٦٧)، وسيأتي ذكر تعقُّب الشهاب الخفاجي له.

(٢) في كتابه "تثقيف اللسان، وتلقيح الجنان" (ص١٧٠).

(٣) في "علوم الحديث" (١/ ٥٠٢).

(٤) في "التقريب" (١/ ٤٠٧).

(٥) "تدريب الراوي" (١/ ٤٠٧).

قال! وقد استعملَهُ هو في كثير من كتبه[١]، ومنها: "هَمْعُ الهوامع"[٢].

وقال الفيروز آبادي[٣]: «والعِلَّةُ - بالكسر -: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ وأَعَلَّهُ اللهُ تعالى؛ فهو مُعَلٌّ وعَلِيلٌ، ولا تقل: مَعْلولٌ، والمتكلِّمون يقولونها، ولستُ منه على ثَلَج».اهـ. فكأنه متوقِّف فيها، مائلٌ إلى تخطئتها.

والفيروز آبادي في هذا متابع لابن سِيده الذي نقلَ[٤] استعمالَ الزَّجَّاجِ لها في بحر المتقارِبِ من العَروض، ثم قال: «وأَرَىٰ هذا إنما هو على طَرْحِ الزائد؛ كأنه جاء على «عُلَّ»، وإنْ لم يُلْفَظْ به، وإلا فلا وجه له، والمتكلِّمون يَسْتعملون لفظةَ «المَعْلول» في هذا كثيرًا، وبالجملةِ فلستُ منها على ثقةٍ ولا ثَلَجٍ؛ لأنَّ المعروف إنما هو: أَعَلَّهُ اللهُ، فهو مُعَلٌّ، اللهمَّ إلا أنْ يكونَ على ما ذَهَبَ إليه سيبَوَيْهِ مِنْ قولهم: «مَجْنونٌ ومَسْلولٌ»؛ مِنْ أنه جاء على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُهُ، وإنْ لم يُستعملا في الكلامِ؛ استُغني عنهما بـ«أَفْعَلْتُ». اهـ.

وخلاصةُ ما تقدَّم من كلامِ هؤلاء الأئمَّة: أنَّ المَرَضَ يقالُ من

---

(١) انظر مثلاً: "تدريب الراوي" (١/ ٨٤و٤١٤)، و"الدر المنثور" (٤/ ٣٠٢)، و"شرح النسائي" (٨/ ١٢٨).
(٢) (٢/ ٣٢٧).
(٣) في "القاموس المحيط" (٤/ ٢١).
(٤) في "المحكم" (١/ ٤٦).

الرباعي فقط: «أَعَلَّهُ»، فهو «مُعَلٌّ»، ولا يقالُ من الثلاثي: «عُلَّ» أو «عَلَّهُ»، فهو «مَعْلول» إلا في الشُّرْبِ فقطْ؛ كما في قولِ كعب بن زُهَيْر رضي الله عنه في قصيدتِهِ المشهورة «بانت سعاد»[(١)]:

تَجْلُو عوارضَ ذي ظَلْمٍ إذا ابتسَمَتْ كأنَّه مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلولُ[(٢)]

وما ذكره هؤلاءِ الأئمَّةُ مُتَعَقَّبٌ بأنه وقَعَ في كلامِ كثيرٍ ممَّن يُوثَقُ به مِنْ أهلِ العلم والعربية:

فهذا الخليلُ بنُ أحمد الفَراهِيدي شيخُ سِيبوَيْهِ استعمَلَ لفظَ «المَعْلول» من العِلَّة في علم العَروض الذي اخترعَهُ، وهذا معروفٌ ومشهورٌ في كتب العَروضيين في بابِ الزِّحافات والعلل، ونقله أيضًا ابنُ سيِّد الناسِ في "سيرته"[(٣)].

وهذا أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ استعمَلَ لفظَ «المَعْلول» في المتقارب

---

(١) "ديوان كعب بن زهير" بتحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، القصيدة (٢٣) (ص٨٤). وانظر "القول المستجاد، في بيان صحَّة قصيدة بانت سعاد" للشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله.

(٢) تَجْلو: تكشفُ وتُظهِر. العوارِضُ: الأسنانُ ما بَعْدَ الثَّنايا. ذي ظَلْم: يعني الثَّغْر، والظَّلْمُ: الماء الذي يجري على الأسنان، فتراه من شدَّة صفائه وشِدَّة رقَّتها وبياضها. مُنْهَل: سُقِيَ النَّهَلَ؛ وهو الشَّرْبة الأولى. الرَّاح: الخَمْرة. مَعْلول: سُقِيَ العَلَلَ؛ وهو الشُّرْب الثاني.
ومعنى البيت: إذا ما ابتسَمَتْ كشَفَتْ عن أسنانٍ بيضاء مُنَضَّدة كأنها سُقيت من خمرة عتيقة مَرَّةً بعد أخرى. انظر حاشية البغدادي على "شرح بانت سعاد لابن هشام" بتحقيق نظيف محرّم خواجه (١/ ٤٠٤-٤٧٤).

(٣) ذكره الشهاب الخفاجي في "حاشيته على درة الغواص" (ص٥٨٨).

من بحور العَروض، وهو مِنَ العِلَّة؛ كما تقدَّم نقله عن ابن سِيدَه.

وهذا ابنُ القُوطِيَّة يقول[١] : «عُلَّ الإنسانُ عِلَّةً: مَرِضَ، وعَلَلْتُهُ بالشَّرَابِ عَلًّا وعَلَلاً: سقيتُهُ بعد نَهَلٍ».

وكذلك ذكَرَ «عُلَّ» من العِلَّة كُلٌّ من السَّرَقُسْطي[٢]، وابن القَطَّاع[٣].

وإذا صَحَّ مجيءُ الثلاثيِّ بمعنى العِلَّة والمرض، صَحَّ اشتقاق «مَعْلول» منه قياسًا بلا خلاف عند الصرفيين؛ تقول: قُتِلَ زيدٌ، فهو مقتولٌ، وضُرِبَ، فهو مضروبٌ، وعُلِمَ الأَمرُ، فهو معلوم، وهكذا.

وكلٌّ من ابن القُوطِية والسَّرَقُسْطي وابن القَطَّاع ذكَرَ الفعلَ الثلاثيَّ في المَرَضِ والشُّرْب، فيكونُ «مَعْلولٌ» بمعنى: مريض به عِلَّة، وبمعنى: مَنْ شَرِبَ مرَّة بعد مرَّة.

وذكَرَ ذلك أيضًا محمَّد بن المستنير المعروفُ بقُطْرُب تلميذُ سيبوَيْهِ في كتابه "فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ"، واللَّبْلي؛ على ما نقله الزركشي[٤] عنهما.

وكذلك الجَوْهَري[٥] حين قال: «عُلَّ الشَّيْءُ، فهو مَعْلولٌ»:

---

(١) في كتابه "الأفعال" (ص١٧و١٨٧)، وانظر حاشية الشهاب الخفاجي على "درة الغواص" (ص٥٨٨).
(٢) في كتابه "الأفعال" (١/ ٢٠٧).
(٣) في كتابه "الأفعال" (٢/ ٣٨٦).
(٤) في "نكته على ابن الصلاح" (١/ ٢٠٦).
(٥) في "الصحاح" (٥/ ٧٧٤).

فقولُهُ: «الشيء» : دليلٌ على أنه يريدُ العِلَّةَ بمعنى المَرَض، لا بمعنى الشُّرْب، وإلا لقال: «عُلَّ الإنسانُ أو الحَيَوان»، والله أعلم.

وقد ذكَرَ الزركشيُّ[1] كلامَ ابنِ الصلاح، والحَريري، وابنِ سِيدَه، ثم تعقَّبَهم بقوله : «الصوابُ أنه يجوز أنْ يقال : «عَلَّهُ» فهو «مَعْلول»؛ من العِلَّة والاعتلال، إلا أنه قليلٌ، ومنهم مَنْ نَصَّ على أنه فِعْلٌ ثلاثي»، ثم ذكر كلام ابن القوطية وغيره.

وإلى الجوازِ أيضًا ذهَبَ ابنُ هِشَام في شَرْحه لقصيدة «بانتْ سُعَاد»[2].

وقال الفَيُّومي[3] : «عُلَّ الإنسانُ - بالبناء للمفعول - : مَرِضَ، ومنهم من يبنيه للفاعل، من بابِ ضَرَبَ؛ فيكونُ المتعدِّي مِنْ بابِ قتَلَ، فهو «عليلٌ»، و «العِلَّةُ» : المَرَضُ الشاغلُ، و الجمع : «عِلَل»، مثلُ: سِدْرةٍ، و سِدَرٍ، و «أَعَلَّه اللهُ»، فهو «مَعْلول»، قيل : من النوادر التي جاءتْ على غير قياس، وليس كذلك؛ فإنه من تداخُل اللغتَين[4]، والأصل: «أَعَلَّه اللهُ»، فـ«عُلَّ»، فهو «مَعْلول»، أو مِنْ «عَلَّهُ» فيكون على القياس. و جاء «مُعَلٌّ» على القياس، لكنَّه قليل الاستعمال، و«اعْتَلّ» : إذا مَرِضَ».

---

(١) في "النكت" (١/ ٢٠٤-٢٠٦).
(٢) انظر حاشية البغدادي على "شرح بانت سعاد لابن هشام" (١/ ٤٦٠).
(٣) في "المصباح المنير" (ص٤٢٦).
(٤) انظر في تداخل اللغتين: "الخصائص" لابن جني (١/ ٣٧٤- ٣٩١).

وتعقَّب الشهابُ الخَفَاجيُّ[١] الحَرِيريَّ في إنكاره قولهم: «مَعْلول» بقوله: «هذا هو المعروفُ في اللغة، لكنَّ ما أنكره وقَعَ في كلام كثير ممَّن يوثق به من العلماء؛ كالمحدِّثين، والعَروضيين، والأصوليين»، ثم ذكر كلام ابنِ سِيدَه المتقدِّم، ونَقْلَهُ عن أبي إسحاق الزَّجَّاج، كما أورَدَ كلامَ ابن الصلاح والنووي، ثم قال: «وقال ابنُ سيِّد الناس في "سيرته": إنه يُستعمَل «مَعْلول» من الإعلال أيضًا؛ كما يقول الخليلُ في العَروض، وقد حكاه ابن القُوطِيَّة، ولم يعرفْهُ ابن سِيدَه . . . وحكى السَّرَقُسْطي: أَبْرَزْتُهُ بمعنى أَظْهَرْتُهُ، فهو مَبْروز، ولا يقال: بَرَزْتُهُ، وأَعَلَّهُ اللهُ، فهو عَليل، وربما جاء مَعْلولٌ ومَسْقُومٌ قليلاً». اهـ.

وقد استعمَلَ لفظَ «مَعْلول» بمعنى المَرِيض وضدّ الصحيح: كثيرٌ ممَّن يوثق بهم في اللغة - سوى مَنْ تقدَّم ذكره منهم - كالإمام الشافعي[٢]، وابنِ جِنِّيْ[٣]، وابنِ السَّرَّاج[٤]، والرُّمَّاني[٥]، والْمُطَرِّزي[٦]، وابنِ هشام[٧]، والزَّبِيدي[٨]، وغيرهم.

---

(١) في "حاشيته على درة الغواص" (ص٥٨٨).

(٢) في "الأم" (٣/ ١٥٦).

(٣) في "الخصائص" (١/ ١٥٥و١٧٤و١٧٧)، و(٢/ ١٧٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٥٢).

(٤) في "الأصول في النحو" (٢/ ١٨٧).

(٥) في "الحدود" (ص٦٧و٨٥).

(٦) في "المغرب" (٢/ ٨٠).

(٧) في "شرح شذور الذهب" (ص٢٤١و٢٤٢).

(٨) في "تاج العروس" (٥/ ٣١٨).



تَعْرِيفُ العِلَّةِ اصْطِلَاحًا

يُعَرِّفُ علماءُ الحديث العِلَّةَ: بأنها أسبابٌ غامضةٌ خَفِيَّةٌ قادحةٌ في صِحَّةِ الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها.

ويعرِّفون الحديثَ المعلول: بأنه الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَحُ في صِحَّته، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها(١).

وعرَّفه الحافظُ العراقي(٢) مَرَّةً بنحو هذا التعريف، ونقَلَ البِقَاعي(٣) عنه تعريفًا آخَرَ قال فيه: «والمعلَّلُ خبرٌ ظاهِرُهُ السلامةُ، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادحٍ»، وهذا التعريفُ اختاره الحافظ السخاوي(٤)، ولم يَنْسُبه إلى أحد، وهو الذي رجَّحه الدكتور همام سعيد(٥)؛ لأنه تعريف جامعٌ مانع كما قال.

ولِكَيْ تَتَحقَّقَ العِلَّةُ - على كلا التعريفين - لابُدَّ فيها من شرطين:

أ - الغُمُوض والخَفَاء.

---

(١) انظر "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح (١/ ٥٠٢- التقييد)، و"المنهل الروي" لابن جماعة (ص٥٢)، و"الشذا الفياح" للأبناسي (١/ ٢٠٢)، و"المقنع" لابن الملقن (١/ ٢١٢)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٠)، و"فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٦٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٤٠٨).

(٢) في "شرح الألفية" (ص١٠٤).

(٣) في "النكت الوفيّة، بشرح الألفية" (ص١٠٥/ حاشية "شرح الألفية" للعراقي).

(٤) في "فتح المغيث" (١/ ٢٦١).

(٥) في مقدمة تحقيقه لـ "شرح العلل" لابن رجب (١/ ٢٢-٢٣).

ب - القَدْحُ في صحَّة الحديث.

أما الغُمُوضُ والخَفَاء: فإنَّ مَنْ ينظُرُ في طعونِ أهلِ العلم بالحديثِ في الأحاديثِ التي يضعِّفونها، يجدُ أنهم يُعِلُّونَ الحديث بأحد سببين:

١) إما سَقْط في الإسناد. ٢) أو طعن في الراوي[١].

وربَّما كان السقطُ أو الطعنُ في الراوي واضحًا جليًّا يدركه كلُّ أحد[٢]، وربَّما كان خفيًّا لا يدركُهُ إلا الجهابذةُ[٣]، وقد يُدْرِكه غيرهم

(١) كما في "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ٤٩٣-٤٩٤)، و"فتح المغيث" (١/ ١١٥-١١٦).

(٢) كما لو كان الحديث مرسلاً، أو معضَلاً، أو معلَّقًا، أو في سنده رجل متَّهم، أو ضعيف... أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة.

(٣) كالحديث الذي كشف عِلَّتَهُ أبو حاتم الرازي رحمه الله، ونقَلَ ذلك عنه ابنه عبدالرحمن في "العلل" (١٩٥٧) فقال: وسمعتُ أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه، عن بَقِيَّة؛ قال: حدثني أبو وَهْب الأَسَدِي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر؛ قال: «لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رأيه».
قال أبي: هذا الحديثُ له علَّة قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روى هذا الحديثَ عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فَرْوَةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وعبيدُاللهِ بنُ عمرو كنيته: أبو وَهْب، وهو أَسَدِي، فكأنَّ بَقِيَّة بن الوليد كنَّى عبيدالله بن عمرو، ونسبه إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسط لا يُهتدى له، وكان بَقِيَّةُ من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاقُ في روايته عن بَقِيَّة، عن أبي وَهْب: «حدثنا نافع»، فهو وَهَمٌ، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعلَّه حفظ عن بَقِيَّة هذا الحديثَ ولمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ؛ مِنْ تركه إسحاقَ من الوسط، وتكنيتِهِ عُبَيْدَاللهِ بنَ عَمْرٍو، فلم يفتقدْ لفظَ بَقِيَّة في قوله: «حدثنا نافع»، أو «عن نافع». اهـ.

بجمعِ طرقِ الحديث[١]، وتتبُّعِ الاختلاف، ومعرفةِ طريقةِ أهلِ الحديث بالترجيحِ وقرائنه، لكنَّ هذا لا يُخْرِجُهُ عن كونه خفيًّا.

ويبدو أنَّ العلماء الذين عرَّفوا العِلَّةَ بالتعريف السابق حرَّروه - كما قال الحافظ ابن حجر[٢] - من كلام الحاكم[٣]؛ فإنه قال: «وإنَّما يعلَّل الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَل، فإنَّ حديثَ المجروحِ ساقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديث تكثُرُ في أحاديثِ الثِّقات، أنْ يحدِّثوا بحديثٍ له علة، فيخفَىٰ عليهم عِلْمُهُ، فيصيرَ الحديثُ معلولاً، والحُجَّةُ فيه عندنا الحفظُ والفَهْمُ والمعرفةُ لا غير».

قال ابن حَجَرٍ عَقِبَ ذكره لكلام الحاكم هذا: «فعلى هذا لا يسمَّى الحديثُ المنقطعُ - مثلاً - معلولاً، ولا الحديثُ الذي راويه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء مِنْ ذلك، مع كونِهِ ظاهرَ السَّلَامةِ مِنْ ذلك، وفي هذا رَدٌّ على مَنْ زعَمَ أنَّ المعلولَ يَشْمَلُ كلَّ مردود».

---

(١) وأمثلته كثيرة في أبواب العلل؛ كالحديث الذي رواه أبو معمر الْمُقْعَد عبدالله بن عمرو، عن عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السَّخْتياني، عن عِكْرمة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشَيْنِ.
وخالفه وُهَيب بن خالد، وإسماعيل بن عُلَيّة، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وحماد ابن زيد، وغيرهم، فرَوَوْه عن أيوب، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً، ليس فيه ذكر لابن عباس. انظر "العلل" لابن أبي حاتم (١٦٣١)، و"المنتقى" لابن الجارود (٩١٢).

(٢) في "النكت" (٢/ ٧١٠).

(٣) في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣).

وكان ابنُ الصلاح قد قال[١] : «ثم اعلَمْ أنه قد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ على غيرِ ما ذكرناه من باقي الأسبابِ القادحةِ في الحديث، المُخْرِجةِ له مِنْ حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعةِ مِنَ العمل به على ما هو مقتضى لفظِ العِلَّةِ في الأصل؛ ولذلك نَجِدُ في كتب عللِ الحديثِ الكثيرَ من الجَرْح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحوِ ذلك من أنواع الجرح، وسمَّى الترمذي النَّسْخَ عِلَّةً من عِلَلِ الحديثِ[٢]. ثُمَّ إنَّ بعضَهم أطلَقَ اسم العِلَّة على ما ليس بقادح مِنْ وجوه الخلاف؛ نحو

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/ ٥٢٣).

(٢) ذكر الترمذي في "العلل الصغير" (١/ ٣٢٣- ٣٢٤/ شرح ابن رجب) حديثَ ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مرض، وحديثَ معاوية في قتل شارب الخمر في الرابعة، ثم قال: «وقد بيَّنَّا علَّةَ الحديثين جميعًا في هذا الكتاب»، فعقَّب الحافظ ابن رجب على هذه العبارة في "شرحه" بقوله: «فإنما بيَّن ما قد يُسْتَدَلُّ به للنسخ، لا أنه بيَّن ضعف إسنادهما».
ونجد في كتب العلل الأخرى ذِكْرَ بعض الأحاديث الصحيحة التي لا علَّة لها، ولم تذكر إلا لبيان النَّسْخ، ومن ذلك: كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، ففي المسألة (١١٤) يقول عبدالرحمن بن أبي حاتم: «وسمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في «الماء من الماء» - حديث هشام بن عروة؛ يعني: عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أُبيِّ بن كعب، عن النبي ﷺ وحديث شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في الماء من الماء - فقال: هو منسوخٌ، نَسَخَهُ حديث سهل بن سعد عن أُبيِّ بن كعب».
وقال أيضًا في (٢٤٦): «وسمعتُ أبي يقول: حديث ابن مسعود في التَّطْبيق منسوخ؛ لأن في حديث ابن إدريس - عن عاصم بن كُلَيب، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن عَلْقَمَة، عن عبدالله؛ أن النبي ﷺ طَبَّق -: ثم أُخْبِرَ سعد، فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل، ثم أُمرنا بهذا؛ يعني بوضع اليدين على الركبتين».
وانظر تعقيب الحافظ ابن حجر الآتي على كلام ابن الصلاح.

إرسالِ مَنْ أرسَلَ الحديثَ الذي أسنده الثقةُ الضابط . . .».

وحاول الحافظُ ابن حجر التوفيقَ بين ما يقعُ في كلامٍ بعض أهل العلم، وبين ما حقَّقه ابن الصلاح، فقال[1] :« مرادُه بذلك : أنَّ ما حقَّقه مِنْ تعريفِ المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفُهُ، وطريقُ التوفيق بين ما حقَّقه المصنِّف وبين ما يقعُ في كلامهم : أنَّ اسم العِلَّة إذا أُطْلِقَ على حديثٍ لا يلزَمُ منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا؛ إذِ المعلولُ ما علَّته قادحةٌ خفيَّة، والعِلَّةُ أَعَمُّ من أن تكون قادحةً أو غير قادحة، خفيَّةً أو واضحة؛ ولهذا قال الحاكم : وإنما يُعَلُّ الحديثُ مِنْ أوجهٍ ليس فيها للجَرْحِ مَدْخَل.

وأما قوله : «وسمَّى الترمذيُّ النسخَ عِلَّةً» : هو من تتمَّة هذا التنبيه؛ وذلك أنَّ مرادَ الترمذي : أنَّ الحديثَ المنسوخَ - مع صحَّته إسنادًا ومتنًا - طرَأَ عليه ما أوجَبَ عدمَ العملِ به[2] - وهو الناسخُ - ولا يلزم مِنْ ذلك أنْ يُسَمَّى المنسوخُ معلولاً اصطلاحًا كما قرَّرته، والله أعلم».

وما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله - من أنَّ اسمَ العِلَّة إذا أُطلِقَ على

---

(١) في "النكت" (٢/ ٧٧١).

(٢) سبق ابنَ حجر إلى هذا كلٌّ من الزركشي والعراقي:
قال الزركشي في "النكت" (٢/ ٢١٥): « لعل الترمذي يريد أنه عِلَّةٌ في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته؛ لاشتمالِ الصحيحِ على أحاديثَ منسوخةٍ ».
ونحوه كلام العراقي في "شرح الألفية" (ص١٠٨)، وانظر كلام الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "ألفية السيوطي" (ص٥٩- ٦٠).

حديثٍ لا يلزم منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا ؛ إذِ المعلولُ ما علَّته قادحةٌ خفيَّة، والعِلَّةُ أَعَمُّ من أن تكون قادحةً أو غير قادحة، خفيَّةً أو واضحة -: اجتهادٌ منه مخالِفٌ لما عليه عملُ أئمَّة الحديث، فكتُبُ العللِ التي صنَّفها الأئمَّة فيها توسُّعٌ في ذِكْرِ كلِّ ما يُعَلُّ به الحديثُ، وجَعْلِ ذلك في أبوابِ العِلَلِ التي يُرَدُّ بها الحديث[1]، حتى سمَّى ابن الجوزي كتابه : "العلل المتناهية"، وهي عللٌ ظاهرة كما لا يخفى على كل مَنْ طالعه، ولم نَجِدْ أحدًا منهم ذكر هذا الذي قاله الحافظ ابن حجر.

وعليه : فالذي يظهر جوازُ إطلاق اسمِ العِلَّةِ على كلِّ قادحٍ في الحديث، سواءٌ كان ظاهرًا أو خَفِيًّا، في السند أو في المتن، وجوازُ تسمية الحديث الذي وجدت فيه العِلَّة : مَعْلولاً، أو مُعَلًّا، غيرَ أنَّ استعمالها في العِلَّةِ الخفيَّة أجودُ بعد أنِ استقرَّ الاصطلاحُ على ذلك عند كثير من أهلِ الحديث بعد ابن الصلاح، والله أعلم.

وأما القدحُ في صحَّة الحديث : فَيُفْهَمُ منه أنَّ مِنَ العلل ما لا

---

(١) مثال ذلك: قول ابن أبي حاتم في "العلل" (١٠٢): « وسألت أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه: أنَّ عليًّا انكسرَتْ إحدى زنديه، فأمره النبي ﷺ أن يمسحَ على الجبائر ؟

فقال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد متروك الحديث ».

فوجود عمرو بن خالد في إسناد هذا الحديث علَّة ظاهرة يدركها كل أحد، ومع ذلك عدَّه أبو حاتم معلولاً، وأدرجه ابنه في كتاب "العلل"، ومثل هذا كثير جِدًّا عنده وعند غيره.

يقدح في صحَّة الحديث، ويَعْنُونَ به متنَ الحديث، وأمَّا قَدْحُهَا في ذلك الإسنادِ خاصَّةً فلا اعتراضَ عليه.

قال ابن الصلاح[١] : «ثم قد تقع العِلَّةُ في إسنادِ الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يَقَعُ في الإسنادِ قد يَقْدَحُ في صِحَّةِ الإسنادِ والمتن جميعًا؛ كما في التعليلِ بالإرسال والوقف، وقد يقدَحُ في صحَّة الإسناد خاصَّةً من غير قدحٍ في صحَّة المتن.

فمن أمثلة ما وقعتِ العِلَّةُ في إسناده من غير قدحٍ في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عُبَيد، عن سفيان الثَّوْري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «البَيِّعَانِ بالخِيَار . . .»، الحديث[٢].

فهذا إسناد متصلٌ بنقل العدل عن العدل، وهو معلَّل غير صحيح، والمَتْنُ على كلِّ حالٍ صحيحٌ. والعِلَّةُ في قوله: «عن عمرو بن دينار»، إنما هو: «عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر»، هكذا رواه الأئمَّة مِنْ أصحاب سفيان عنه، فوَهِمَ يعلى بن عبيد، وعَدَلَ عن عبدالله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة».

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/ ٥٠٣).

(٢) أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٤١رقم٧٢) فقال: حدثنا القاسم بن علقمة، حدثنا ابن أبي حاتم؛ حدثنا المنذر بن شاذان؛ حدثنا يعلى بن عبيد؛ حدثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «البَيِّعَانِ بالخِيَار، وكلُّ بَيِّعَين لا بيعَ بينهما، حتى يتفرَّقا، إلا بيعَ الخِيار»، وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، عن عبد الله بن دينار. اهـ.

وللحافظ ابن حجر رأيٌ في العِلَّة الإسنادية، ذكر فيه أنها لا تَقْدَحُ - أحيانًا - حتى في الإسناد نفسه:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «إذا وقعتِ العِلَّةُ في الإسناد قد تَقْدَحُ، وقد لا تقدَحُ، وإذا قدَحَتْ فقد تخصُّهُ، وقد تستلزمُ القدحَ في المتن، وكذا القولُ في المَتْنِ سواء.

فالأقسام على هذا ستة[2]:

١ - فمثال ما وقعت العِلَّة في الإسناد ولم تقدح مطلقًا: ما يوجد مثلاً من حديثِ مُدَلِّسٍ بالعنعنة؛ فإنَّ ذلك عِلَّةٌ توجبُ التوقُّفَ عن قَبوله، فإذا وُجد من طريق أخرى قد صُرِّح فيها بالسماع؛ تبيَّن أنَّ العِلَّة غيرُ قادحة.

وكذا إذا اختُلِفَ في الإسنادِ على بعضِ رواته؛ فإنَّ ظاهرَ ذلك يوجب التوقُّف عنه، فإنْ أمكنَ الجمعُ بينهما على طريقِ أهلِ الحديث بالقرائنِ التي تَحُفُّ الإسنادَ، تبيَّنَ أنَّ تلك العِلَّةَ غيرُ قادحة[3].

٢ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّةُ فيه في الإسنادِ وتقدَحُ فيه دون المتن: ما مثَّلَ به المصنِّفُ من إبدالِ رَاوٍ ثقةٍ براوٍ ثقة، وهو بِقِسْمِ المقلوبِ أليقُ؛ فإنْ أُبْدِلَ راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقة، وتبيَّن الوَهَمُ فيه، استلزَمَ القَدْحَ

---

(١) في "النكت" (٢/٧٤٦-٧٤٧).

(٢) أي: بناءً على ما سبق، وأما التمثيل فوقع لخمسة.

(٣) ما مثَّل به الحافظ ابن حجر لهذا القسم لا يُسَمَّى علة، فلا يُسَلَّم بأن العلة لا تقدح مطلقًا.

في المتن أيضًا، إنْ لم يكنْ له طريقٌ أخرى صحيحة.

ومِنْ أغمضِ ذلك أنْ يكونَ الضعيفُ موافقًا للثقةِ في نعته.

ومثالُ ذلك ما وقَعَ لأبي أسامةَ حَمَّادِ بنِ أُسَامةَ الكُوفيِّ أحدِ الثقاتِ، عن عبدالرحمنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جابر، وهو مِنْ ثقاتِ الشاميِّين، قَدِمَ الكوفةَ، فكتَبَ عنه أهلُهَا، ولم يَسْمَعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَمِيم، وهو مِنْ ضعفاء الشاميِّين، فَسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عَنِ اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظَنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدِّث عنه وينسُبُهُ مِنْ قِبَلِ نفسه، فيقولُ: حدَّثنا عبدُالرحمنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جابر، فوَقَعَتِ المناكيرُ في روايةِ أبي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان؛ فلم يَفْطَنْ لذلك إلا أهلُ النقد، فميَّزوا ذلك، ونَصُّوا عليه؛ كالبخاريِّ وأبي حاتمٍ وغيرِ واحد.

٣ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّة في المتنِ دون الإِسناد، ولا تَقْدَحُ فيهما: ما وقَعَ من اختلافِ ألفاظٍ كثيرةٍ من أحاديثِ الصحيحَيْنِ إذا أمكَنَ رَدُّ الجميعِ إلى معنًى واحدٍ؛ فإنَّ القَدْحَ ينتفي عنها . . .

٤ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّةُ فيه في المَتْن، واستلْزَمَتِ القَدْحَ في الإِسناد: ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنَّه[1]، يكونُ خطأً[2]، والمرادُ

---

(١) انظر أمثلتَهُ في السَّبَبِ الثالثَ عشَرَ مِنْ أسبابِ العلَّة (ص١٣٩) من هذه المقدِّمة.
(٢) كذا العبارة في الكتاب، والظاهر أن المعنى: فيكون ظَنُّهُ خطأً.

بلفظِ الحديثِ غيرُ ذلك ؛ فإنَّ ذلك يَسْتلزِمُ القَدْحَ في الراوي، فيعلِّلُ الإِسنادَ.

٥ - ومثالُ ما وقَعَتِ العِلَّةُ في المتنِ دون الإِسناد : ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ من أحدِ الألفاظِ الواردةِ في حديث أنس رضي الله عنه، وهي قوله : « لا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا »؛ فإنَّ أصلَ الحديثِ في الصحيحَيْنِ؛ فلفظُ البخاريِّ: « كانوا يَفْتَتِحون بالحمدُ للهِ رَبِّ العالمين ».

ولفظُ مسلم في روايةٍ له : نَفْيُ الجهرِ، وفي روايةٍ أخرى نفيُ القراءةِ، وقد تكلَّم شيخُنَا[1] على هذا الموضعِ بما لا مَزِيدَ في الحُسْنِ عليه، إلا أنَّ فيه مواضعَ تحتاجُ إلى التنبيهِ عليها . . .» إلى آخرِ كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.



---

(١) يعني: الحافظ العراقي.

أَسْبَابُ الْعِلَّةِ في الحَدِيثِ

تقدَّم أنَّ العِلَّة تطلق على الأسبابِ الظاهرة والخَفِيَّةِ التي تقدَحُ في صحةِ الحديث، وأنها في مُجْمَلِها تعود إلى سببين :

أ - السَّقْط في الإسناد.

ب - الطَّعْن في الراوي.

فكلُّ عِلَّة يُعَلُّ بها الحديثُ داخلةٌ في أحد هذين السببَيْنِ ولا بُدَّ، غيرَ أنَّ السببَ قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة، وقد يدركه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلافِ، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيحِ وقرائنِهِ؛ كما تقدَّم بيانه.

وليس من مقصودنا هنا ذِكْرُ هذه العلل، سواءٌ كانتْ ظاهرةً أو خَفِيَّة، ولكنْ محاولةُ جَمْعِ الأسبابِ التي نشأَتْ عنها هذه العلل.

ولم نَجِدْ أحدًا من الأئمَّة جمَعَ هذه الأسباب، أو تحدَّث عنها مجتمعةً، سوى أقوالٍ منثورة في كتب الرجال، وبعضِ كتبِ علوم الحديثِ، وأمثلةٍ في كتب العلل؛ يمكنُ جمعها منها.

وكان قَصَبُ السَّبْقِ في هذا للدكتور همام سعيد في مقدمة تحقيقه لـ"شرح علل الترمذي" لابن رجب.

وتتميَّزُ دراستُنَا لأسباب العلة هنا، من دراسته، بتهذيب وزيادات،

مع الشرح والتمثيل، والفرقُ بيِّن واضح لكلٍّ من يوازن بينهما.

وتقدَّم أنَّ عِلْمَ العللِ مبنيٌّ على أوهام الثقات، وذكرنا[1] قولَ شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكما أنهم يَسْتشهدون ويَعْتبرون بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنَّهم أيضًا يضعِّفون مِنْ حديثِ الثقةِ الصدوقِ الضابطِ أشياءَ تبيَّن لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يَسْتدلُّون بها، ويُسَمُّون هذا: "عِلْمَ علل الحديث"، وهو مِنْ أشرف علومهم؛ بحيثُ يكون الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إمَّا بسببٍ ظاهرٍ أو خفيٍّ».

ولذا ستكونُ هذه الأسبابُ مشمولةً بهذا السبب الأساس، وهو «أوهام الثقات»، ومندرجةً تحته، ومآلها إليه؛ لأنه السبب الذي تكون به العِلَّةُ غامضةً خَفِيَّة - في الغالب - وإنْ شئتَ فقل: إنها صُوَرٌ لهذا السبب الرئيس، أو أسبابٌ لوقوعه. أما الأسبابُ التي تكون بها العِلَّة ظاهرة جلِيَّة فليستْ من مقصودنا هنا؛ كما ذكرنا سابقًا.

والثقاتُ يتفاوتون في الحفظ والإتقان، بالإضافةِ للأسباب المُعِينة لهم على بلوغِ الدرجاتِ العُلْيا من استقامةِ الحديث:

فمنهم ثقاتٌ ضابطون، جبالٌ في الحفظ والإتقان، هيَّأ اللهُ لهم من الأسبابِ ما جعلهم أئمَّةً في هذا الفن، يَشْهَدُ لهم به القاصي والداني.

---

(١) (ص ١٥).

ومنهم ثقاتٌ لهم مشاركةٌ في الحفظ والإتقان، لكنَّهم لم يبلغوا مكانةَ الطبقة السابقة.

ومنهم ثقاتٌ لهم أوهامٌ وأخطاءٌ عَرَفها الأئمَّةُ وميَّزوها، فهم يقصِّرون في الحفظ عن الطبقة السابقة.

وبين أفراد كُلِّ طبقةٍ تفاضُلٌ وتَمايُزٌ، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

يقولُ الإمام مسلم بن الحجَّاج[1] وهو يتحدَّث عن الحفاظ، ووقوعِ الوَهَمِ منهم: «فمنهم الحافظُ المتقنُ الحِفْظِ المتوقِّي لما يلزمُ توقِّيه فيه، ومنهم المتساهِلُ الْمُشِيبُ حفظَهُ بتوهُّمٍ يتوهَّمه، أو تلقينٍ يُلَقَّنه مِنْ غيره، فيخلطُهُ بحفظه ثم لا يميِّزُهُ عن أدائه إلى غيره، ومنهم مَنْ هَمُّهُ حفظُ متونِ الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاوَنُ بحفظِ الأثر؛ يتخرَّصُها مِنْ بُعْدٍ، فيحيلُهَا بالتوهُّمِ على قومٍ غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم، وكلُّ ما قلنا مِنْ هذا في رواة الحديثِ ونُقَّالِ الأخبار فهو موجودٌ مستفيضٌ.

ومما ذكَرْتُ لك مِنْ منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقلِ خبرٍ وحاملِ أثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا - وإنْ كان مِنْ أحفَظِ الناسِ وأشدِّهم توقِّيًا وإتقانًا لِمَا يَحْفَظُ ويَنْقُلُ - إلا الغلَطُ والسَّهْوُ ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بِمَنْ وصفتُ لك؟!». اهـ.

(١) في "التمييز" (ص١٧٠).

وهذه الأوهامُ التي تقع مِنْ هؤلاءِ الثقاتِ تقعُ بأسباب؛ ستكونُ هي موضوعَ بحثنا هنا؛ لأنها هي أسبابُ وقوعِ العِلَّة، وهي على الإجمال :

١- الخَطأُ والزَّلَلُ.

٢- النِّسْيَانُ.

٣- التَّوَقِّي والِاحْتِرَازُ.

٤- أَخْذُ الحَدِيثِ حَالَ المُذَاكَرَةِ.

٥- كَسَلُ الرَّاوِي.

٦- التَّصْحِيفُ.

٧- انْتِقَالُ البَصَرِ.

٨- التَّفَرُّدُ.

٩- التَّدْلِيسُ.

١٠- سُلُوكُ الْجَادَّةِ.

١١- التَّلْقِينُ.

١٢- الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ.

١٣- اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى.

١٤- جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيُوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ.

١٥- مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ.

وإليك تفصيلَ ما أُجْمِلَ من الأسبابِ التي هي موضوعُ حديثنا :

١) الخَطَأُ والزَّلَلُ:

الثقاتُ جميعُهُمْ بَشَرٌ يُخْطِئون ويُصِيبون، وقد وقع الخطأُ مِنْ كبار الطبقة الأولى، فمِنْ باب أولى أن يَقَعَ ممَّن دونهم، فهذا سببٌ لا ينفكُّ عنه بشر، وقد عقَدَ له ابنُ مُفْلِحٍ فصلاً في "الآداب الشرعية"[١] بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر»، ثم أورد تحته بعض أقوال الأئمَّة الآتية.

وذكَرَ الحافظُ ابن عبدالبر[٢] حديث سهو النَّبيّ ﷺ في الصلاة، ثم قال: «وفي هذا الحديثِ بيانُ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى»[٣].

وقال الإمام مالك: «ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟!»[٤].

وقال عبدالله بن المبارك: «مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!»[٥].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «من يُبَرِّئْ نفسَهُ من الخطأ فهو مجنون»[٦].

---

(١) (٢/ ١٤١).
(٢) في "الاستذكار" (١/ ٥٢١).
(٣) سيأتي لابن عبد البر كلام جيد في ذكر وهم الزهري والإمام مالك رحمهما الله.
(٤) "الآداب الشرعية" (٢/ ١٤٢).
(٥) "شرح العلل" لابن رجب (١/ ٤٣٦)، و"لسان الميزان" (١/ ٢١٤).
(٦) المرجع السابق.

وقال البُوَيْطي: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «قد أَلَّفْتُ هذه الكتبَ، ولم آلُ فيها، ولا بُدَّ أنْ يوجدَ فيها الخطأُ؛ إنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما وَجدتُّمْ في كتبي هذه مما يخالفُ الكتابَ والسُّنَّة، فقد رجَعْتُ عنه»[١].

وقال مُهَنَّا للإمام أحمد: كان غُنْدَرٌ يغلطُ؟ قال: «أليس هو من الناس؟!»[٢].

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبدالله[٣] يقول: «ما رأيتُ أحدًا أَقَلَّ خطأً من يحيى بن سعيد - يعني القطان - ولقد أخطأ في أحاديث». قال أبو عبدالله: «ومَنْ يَعْرَىٰ من الخطأ والتصحيف؟!»[٤].

وذكَرَ عَبَّاس الدُّوري[٥]، عن يحيى بن معين؛ أنه قال: «مَنْ لا يخطئ في الحديث، فهو كذَّاب».

وذُكِرَ عنه أيضًا[٦] أنه قال: «لستُ أعجَبُ ممَّن يحدِّث فيخطئ، إنما العَجَبُ ممَّن يحدِّث فيصيب».

(١) "الآداب الشرعية" (٢/ ١٤١).
(٢) المرجع السابق.
(٣) يعني: الإمام أحمد.
(٤) المرجع السابق، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩٣).
(٥) في "تاريخه" (٢٦٨٢).
(٦) في المرجع السابق (٥٢).

وقال التِّرْمِذي(١): «وإنما تفاضَلَ أهلُ العلم بالحِفْظِ والإتقانِ والتثبيتِ عند السماع، مع أنه لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة، مع حفظهم».

وذكَرَ الذهبيُّ(٢) خطأً وقع لعبدالله بن عثمان الملقَّب بعَبْدان، ثم قال: «قلت: عَبْدَانُ حافظٌ صدوق، ومَنِ الذي يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!».

وذكَرَ في موضعٍ آخَرَ(٣) وَهَمًا وقع للدَّارَقُطْني، وعبدالغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبَعْدَ هؤلاءِ الأعلامِ من يَسْلَمُ من الوَهَمِ ؟!».

ومِنَ المتفق عليه بين أهل الحديث: أنَّ ابن شهاب الزُّهْري، وسفيانَ الثَّوْري، وشعبةَ بنَ الحجَّاج، والإمامَ مالك بن أنس: من أشهرِ كبارِ الحفَّاظ، فإذا وقع الوَهَمُ منهم، فَمِنْ غيرهم أولى، وفيما يأتي ذكرُ بعض الأحاديث التي وَهِمَ فيها هؤلاءِ الحفاظُ:

أولاً: ابنُ شهاب الزُّهْري:

روى الزُّهْريُّ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه في السَّهْو في الصلاة من طريقِ أشياخه: سعيد بن المسيّب، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبي بَكْر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هِشَام، وعُبَيْد الله بن عبدالله بن

---

(١) في "العلل الصغير" (١/ ٤٣١/ شرح ابن رجب).
(٢) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٧٢).
(٣) من "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٢١٧).

عُتْبة، وأبي بَكْر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمَة، كلُّهم عن أبي هريرة ﷺ، وفيه ألفاظٌ مُسْتَنْكَرة، جعلَتْ أهلَ العلم بالحديثِ يُعِلُّونه مِنْ طريقِ الزُّهْري، ولم يُخْرِجه الشيخان، وأخرجه النسائي[1] مبيِّنًا عِلَّته، وأخرجَهُ ابنُ خُزَيْمة في "صحيحه"[2]، وأطال في بيان عِلَّته ومناقشتها، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"[3].

وممَّن كشَفَ عِلَّةَ الحديثِ وأوضَحَها: الحافظُ ابنُ عبدالبَرِّ حين قال[4]:

«وأمَّا قولُ الزُّهْري في هذا الحديث: إنه ذو الشِّمَالَيْن: فلم يُتابَعْ عليه، وحمَلَهُ الزُّهْري على أنه المقتولُ يوم بَدْر، وقد اضطُرِبَ على الزُّهْري في حديث ذي اليدَيْن اضطرابًا أوجبَ عند أهل العلم بالنقل تَرْكَهُ مِنْ روايته خاصَّة؛ لأنه مَرَّةً يرويه عن أبي بَكْر بن سليمان ابن أبي حَثْمَة؛ قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ ركَعَ ركعتين، هكذا حدَّث به عنه مالكٌ.

وحدَّث به مالكٌ أيضًا عنه، عن سعيد بن المسيّب وأبي سَلَمة بِمِثْلِ حديثِهِ عن أبي بكر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمة.

---

(١) في "الكبرى" (٥٦٤-٥٦٨و١١٥٢-١١٥٥)، و"المجتبى" (١٢٢٩-١٢٣٢).
(٢) (١٠٤٠-١٠٥١).
(٣) (٢٦٨٤و٢٦٨٥).
(٤) في "التمهيد" (١/ ٣٦٤-٣٦٦).

ورواه صالح بن كَيْسان عنه: أنَّ أبا بَكْر بن سليمان بن أبي حَثْمة أخبره: أنه بلغه: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى ركعتَيْن، ثم سلَّم، وذكَرَ الحديث، وقال فيه: فأَتَمَّ ما بَقِيَ مِنْ صلاتِهِ، ولم يَسْجُدِ السجدتَيْنِ اللتَيْنِ تُسْجَدان إذا شَكَّ الرجلُ في صلاتِهِ حين لقَّنه الرجل.

قال صالح: قال ابن شهاب: فأخبرني هذا الخَبَرَ سعيدُ بنُ المسيّب، عن أبي هريرة، قال: وأخبرني به أبو سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وعُبَيْدالله بن عبدالله.

ورواه ابن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، وعُرْوة بن الزُّبَيْر، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة؛ قال: كُلٌّ قد حدَّثني بذلك؛ قالوا: صلَّى رسولُ اللهِ بالناسِ الظهر، فسلَّم من ركعتين... وذكر الحديث، وقال فيه الزُّهْري: ولم يُخْبِرني رجلٌ منهم أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سجَدَ سجدتي السَّهْو، فكان ابنُ شهاب يقول: إذا عَرَفَ الرجلُ ما يبني مِنْ صلاته فأتمَّها، فليس عليه سجدتا السَّهْوِ؛ لهذا الحديثِ.

وقال ابن جريج: حدَّثني ابن شهاب، عن أبي بَكْر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمة، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن عمَّن يَقْنَعان بحديثه: أنَّ النَّبيَّ عليه السلام صلَّى ركعتَيْنِ في صلاة الظهر - أو العصر - فقال له ذو الشمالين ابن عبد عمرو: يا رسولَ الله، أَقَصُرَتِ الصلاةُ، أم نَسِيتَ؟... وذكر الحديث.

ورواه معمر، عن ابن شهاب، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبي بَكْر بن سُلَيْمان ابن أبي حَثْمة، عن أبي هريرة، وهذا اضطرابٌ عظيمٌ من ابن شهاب في حديث ذي اليدَيْنِ.

وقال مسلم بن الحجَّاج في كتابه "التمييز"[1]: قولُ ابن شهاب: إنَّ رسولَ الله لم يَسْجُدْ يومَ ذي اليدَيْنِ سجدتَي السَّهْوِ خطأٌ وغلَطٌ، وقد ثبَتَ عن النَّبيّ ﷺ أنه سجَدَ سجدتَي السَّهْوِ ذلك اليومَ من أحاديثِ الثقاتِ؛ ابنِ سِيرِينَ وغيره.

قال أبو عمر: لا أعلَمُ أحدًا مِنْ أهل العلمِ والحديث المصنِّفين فيه عَوَّلَ على حديث ابن شهاب في قِصَّةِ ذي اليدين؛ لاضطرابِهِ فيه، وأنه لم يُتِمَّ له إسنادًا ولا متنًا، وإنْ كان إمامًا عظيمًا في هذا الشأن، فالغلَطُ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، والكمالُ ليس لمخلوق، وكلُّ أحدٍ يؤخذُ مِنْ قولِهِ ويُتْرَك، إلا النَّبيَّ ﷺ، فليس قولُ ابن شهاب: إنه المقتولُ يومَ بَدْرٍ، حجَّةً؛ لأنه قد تبيَّن غلطُه في ذلك».

ثانيًا: سُفْيان الثَّوْري:

ذكر ابن أبي حاتم[2] أنه سأل أباه وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثَّوْري، عن أبي الزِّناد، عن الْمُرَقِّع بن صَيْفِي، عن حَنْظلة الكاتب؛ قال: لمَّا خرَجَ رسولُ الله ﷺ في بعضِ مَغَازِيهِ نظَرَ إلى

---

(١) (ص١٨٣) مع بعض الاختلاف.

(٢) في "العلل" (٩١٤).

امرأةٍ مقتولةٍ، فقال: «مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ!»، فنهى عن قَتْلِ النساء والوِلْدان؟

قال: «قال أبي وأبو زرعة: هذا خطَأٌ؛ يقال: إنَّ هذا مِنْ وَهَمِ الثَّوْرِي؛ إنما هو الْمُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رِيَاح بن الرَّبِيع أخي حنظلة، عن النَّبيّ ﷺ. كذا يرويه مغيرة بن عبدالرحمن، وزياد بن سعد، وعبدالرحمن بن أبي الزِّنَاد.

قال أبي: والصحيح هذا».

ونقل ابن ماجه[1] عن ابن أبي شيبة قولَهُ: «يخطئ فيه الثَّوْري».

وقال البخاري[2] - بعد ذكره للاختلاف -: «وقال الثَّوْري: عن أبي الزناد، عن مرقِّع، عن حنظلة، وهذا وَهَمٌ».

وقال أبو عيسى الترمذي[3]: «حديثُ سُفْيان هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن المرقِّع، عن رَبَاح بن الربيع أخي حنظلة الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد.

وسألتُ محمَّدًا[4] عن هذا الحديث؟ فقال: رباح بن الربيع، ومن قال: رياح بن الربيع هو وَهَمٌ.

---

(١) في "سننه" (٢٨٤٢).
(٢) في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤).
(٣) في "العلل الكبير" (٤٧١).
(٤) يعني: البخاري.

قال أبو عيسى: رَبَاح بن الربيع أَصَحُّ، وقد روى بعضُ ولد رَبَاح غيرَ هذا عن جده، وقال: رِيَاح بن الربيع، وهكذا قال عليُّ بن المديني: رِيَاح».

وقال الطحاوي[1]: «ولا نَعْلَمُ أحدًا تابَعَ الثوريَّ على روايته كذلك».

ثالثًا: شُعْبة بن الحَجَّاج:

أخرج مسلم[2] حديثًا من طريق شُعْبة، عن غَيْلان بن جَرِير؛ سمع عبدالله بن مَعْبَدٍ الزِّمَّاني، عن أبي قتادة الأنصاري ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ سُئِلَ عن صومه؟ قال: فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ، فقال عمر ﷺ: رضينا بالله رَبًّا، وبالإسلامِ دِينًا، وبمحمَّدٍ رَسُولاً ... الحديثَ، وفيه أنه ﷺ سُئِلَ عن صومِ يوم الإثنين؟ قال: «ذاك يومٌ وُلِدتُّ فيه، ويومٌ بُعِثْتُ - أو أُنزِلَ عليَّ - فيه»، وسُئِل عن صومِ يومِ عَرَفَةَ؟ فقال: «يكفِّر السَّنَةَ الماضيةَ والباقية»، قال: وسُئِلَ عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الماضية».

قال مسلم: «وفي هذا الحديثِ مِنْ رواية شُعْبة: قال: وسُئِلَ عن صوم يومِ الإثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر الخميس؛ لما نراه وَهَمًا».

---

(١) في "مشكل الآثار" (١٥/ ٤٣٨).
(٢) في "صحيحه" (١١٦٢).

ثم أخرجه مسلم من طُرُقٍ أخرى غير طريق شُعْبة، ليس فيها ذِكْرُ الخميس.

مثال آخر: أخرَجَ الترمذي[١] حديثًا من طريق شُعْبة؛ قال: أخبرنا عبدُ رَبِّهِ بنُ سعيد؛ قال: سمعتُ أنس بن أبي أنس يحدِّث، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن عبدالله بن الحارث، عن المطَّلِب: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الصَّلَاةُ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ، تَشَهَّدُ في ركعتين، وتَباءَسُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ، وتقولُ: اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ، فمَنْ لم يفعَلْ ذلك فهي خِداج».

ثم قال الترمذي: «وقال اللَّيْثُ: أنا عبدُ ربِّه بن سعيد، عن عِمْران بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن رَبِيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس».

قال الترمذي: «سمعتُ محمَّد بن إسماعيل[٢] يقول: روايةُ اللَّيْث ابن سعد أَصَحُّ من حديث شُعْبة، وشُعْبةُ أخطأَ في هذا الحديث في مواضع: فقال: عن أنس بن أبي أنس، وإنما هو: عِمْران بن أبي أنس، وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو: عن عبدالله بن نافع، عن ربيعةَ بن الحارث، وربيعةُ بنُ الحارث هو: ابنُ المطَّلِب، فقال هو: عن المطَّلِب، ولم يذكُرْ فيه: عن الفضل بن العباس».

---

(١) في "العلل الكبير" (١٢٨).
(٢) هو: البخاري.

وذكر ابن أبي حاتم[١] أنه سأل أباه عن اختلاف شُعْبة والليث في هذا الحديث؟ ثم قال: «قال أبي: حديثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ؛ لأنَّ أنس بن أبي أنسٍ لا يُعْرَفُ، وعبدُاللهِ بنُ الحارث ليس له معنًى؛ إنما هو ربيعة ابن الحارث».

وقال في موضع آخر[٢]: «قال أبي: ما يقولُ اللَّيْثُ أَصَحُّ؛ لأنه قد تابَعَ اللَّيْثَ عمرُو بنُ الحارث وابنُ لَهِيْعَة، وعمرٌو واللَّيْثُ كانا يَكْتُبان، وشعبةُ صاحبُ حفظ».

رابعًا: الإمام مالك:

قال أبو محمَّد ابن أبي حاتم[٣]: «وسُئِل أبو زرعة عن حديث مالك، عن الزُّهْري، عن عَلِيِّ بنِ حسين، عن عُمَر بن عُثْمان بن عَفَّان، عن أسامة بن زيد؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»؟

قال أبو زرعة: الرواةُ يقولون: عمرو، ومالك يقول: عمر بن عثمان.

قال أبو محمَّد: أمَّا الرواةُ الذين قالوا: عمرو بن عثمان: فسفيانُ بنُ عُيَيْنَة، ويونسُ بن يزيد، عن الزُّهْري».

---

(١) في "العلل" (٣٢٤).
(٢) في "العلل" (٣٦٥).
(٣) في "العلل" (١٦٣٥).

وذكر ابن أبي حاتم أيضًا[١] عن عليٍّ بن المَدِيني أنه قال: «سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول: قال مالكٌ في حديث ابن شِهَاب، عن علي بن حُسَيْن: عن عمر بن عثمان، يعني: عن أسامةَ بنِ زيد، عن النَّبيِّ ﷺ: «لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكافرَ». قال يحيى بن سعيد: فقلتُ لمالك: عمرو بن عثمان، فأبى أن يَرْجِعَ، وقال: قد كان لعثمانَ ابنٌ يقال له: عُمَر، هذه داره».

وذكر ابن عبدالبر[٢] أنَّ الشافعي ويحيى القطان كانا يراجعانِهِ في هذا الحديث، فأبى أن يَرْجِعَ، وقال كما قال ليحيى بن سعيد.

ثم قال ابن عبدالبر: «ومالكٌ لا يكاد يُقَاسُ به غيرُهُ حفظًا وإتقانًا، لكنَّ الغَلَطَ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، وأهلُ الحديث يَأْبَوْنَ أن يكونَ في هذا الإسنادِ إلا عمرو - بالواو - وقال علي بن المَدِيني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إنَّ مالكًا يقول - في حديث: «لا يَرِثُ المسلمُ الكافرَ» -: عمر بن عثمان، فقال سفيان: لقد سمعتُهُ من الزُّهْري كذا وكذا مَرَّةً، وتفقَّدته منه، فما قال إلا: عمرو بن عثمان».

ثم قال ابن عبدالبر: «وممَّن تابَعَ ابنَ عيينة على قوله: عمرو بن عثمان: مَعْمَرٌ، وابنُ جريج، وعُقَيْلٌ، ويونس بن يزيد، وشُعَيْب بن أبي حمزة، والأوزاعيّ، والجماعةُ أولى أن يُسَلَّمَ لها».

---

(١) في مقدمة "الجرح والتعديل" (١/ ٢٤١-٢٤٢).
(٢) في "التمهيد" (٩/ ١٦١-١٦٢).

٢) النِّسْيَانُ:

وهو من الأمور التي تعتري جميعَ الناس، وتقدَّم قولُ ابن عبدالبر - في حديث سَهْوِ النَّبيّ ﷺ -: «وفي هذا الحديثِ بيانٌ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنَّه إذا اعترَىٰ ذلك الأنبياءَ، فغيْرُهُمْ بذلك أحرى».

وقال الأعمش[1]: «سمعتُ مِنْ أبي صالح[2] أَلْفَ حديثٍ، ثم مَرِضْتُ فنسيتُ بعضَها».

وقال أبو موسى محمد بن المثنَّى[3]: «سمعتُ رِيَاحَ بنَ خالد يقول لِسُفْيان بن عُيَيْنة في مسجدِ الحرامِ[4] سنة إحدى وتسعين: يا أبا محمَّد، أبو معاوية[5] يحدِّث عنك بشيءٍ ليس تحفَظُهُ، ووكيعٌ يحدِّثُ عنك بشيءٍ ليس تحفظُهُ! فقال: صَدِّقهم؛ فإنِّي كنتُ قبل اليومِ أحفَظَ مني اليومَ».

وكان بعضُ المحدِّثين ربَّما حدَّث بالحديث، ثم نسيه، وأنكَرَ أنْ يكونَ حدَّث به:

فمن ذلك: ما أخرجه مسلم[6]، من طريق سُفْيان بن عُيَيْنة، عن

---

(١) "الكفاية" للخطيب (ص٣٨٣).

(٢) هو: ذكوان السّمّان.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كذا، بالإضافة، وهو جائزٌ، والجادَّة: المسجد الحرام. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٥٤).

(٥) هو: محمد بن خازم.

(٦) في "صحيحه" (٥٨٣). وأخرجه البخاري (٨٤٢) دون ذكر إنكار أبي معبد.

عمرو بن دينار، عن أبي مَعْبَد[١] مولى ابن عباس: أنه سمعه يُخْبِرُ عن ابن عباس؛ قال: ما كُنَّا نعرفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ إلا بالتكبير.

قال عمرو: فذكرتُ ذلك لأبي معبد، فأنكره، وقال: لم أحدِّثْكَ بهذا. قال عمرو: وقد أخبَرَنيهِ قبل ذلك.

وربَّما صاحَبَ إنكارَ الشيخِ خشونةُ لفظِ الراوي عنه في مقابل إنكارِ شيخه؛ كما حصَلَ من الأعمش مع حصين بن عبدالرحمن السُّلَمي:

فقد أخرَجَ الخَطِيب[٢]، من طريق أبي بَكْر بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن حُصَيْن بن عبدالرحمن، عن عبيدالله بن عبدالله بن عُتْبة ابن مسعود؛ قال: استدانَتْ ميمونةُ زَوْجُ النَّبيِّ ﷺ ثلاثَ مِئَةِ درهمٍ ليس عندها وفاؤها، فنهيتُها عن ذلك! فقالتْ: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنِ ادَّانَ دَيْنًا يريدُ أداءَهُ؛ أعانَهُ اللهُ عليه».

قال أبو بكر: «أتيتُ حُصَيْنًا أسمَعُ هذا منه، فقال: أنا لم أحدِّثِ الأعمشَ بهذا، فرجعتُ إلى الأعمشِ فأخبرتُهُ، فقال: كَذَبَ[٣] واللهِ! لقد حدَّثني».

---

(١) اسمه: نافذ.

(٢) في "الكفاية" (ص١٣٨).

(٣) أي: أخطأ، وهي لغة أهل الحجاز. انظر "لسان العرب" (١/ ٧٠٩)، و"فتح الباري" (٢/ ٤٩٠).

وربَّما نَسِيَ الشيخُ الحديثَ، ثم ذَهَبَ يحدِّث به عن الراوي عنه، كما حصَلَ من سُهَيْل بن أبي صالح:

قال الإمام الشافعي[1]: أخبرنا عبدالعزيز بن محمَّد الدَّرَاوَرْدي، عن رَبِيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قضىٰ باليمين مع الشاهد.

قال عبدالعزيز: فذكَرْتُ ذلك لسهيل، فقال: أخبَرَني ربيعةُ، عنِّي - وهو ثقة - أني حدَّثتُهُ إيَّاه، ولا أحفظه.

قال عبدالعزيز: وكان أصابَ سُهَيْلاً عِلَّةٌ أذهبَتْ بعضَ عَقْله، ونَسِيَ بعضَ حديثه، وكان سُهَيْلٌ يحدِّثه عن ربيعة، عنه، عن أبيه.

وأخرجه أبو داود[2]، من طريق سُلَيْمان بن بِلَال التَّيْمي، عن ربيعة، وفيه يقولُ سليمان: فَلَقِيتُ سهيلاً، فسألْتُهُ عن هذا الحديث؟ فقال: ما أعرفُهُ، فقلتُ له: إنَّ ربيعة أخبرني به عنك! قال: فإنْ كان ربيعةُ أخبرَكَ عني، فحدِّثْ به عن ربيعة، عنِّي.

وقال ابن أبي حاتم[3]: «قيل لأبي: يَصِحُّ حديثُ أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ في اليمين مع الشاهد؟ فوقَفَ وقفة، فقال: ترى الدَّرَاوَرْدِيَّ ما يقول؟ يعني: قوله: قلتُ لسهيلٍ، فلم يعرفه.

---

(١) في "الأم" (٦/ ٢٥٥).

(٢) في "سننه" (٣٦١١).

(٣) في "العلل" المسألة رقم (١٣٩٢/أ).

قلت: فليس نِسْيَانُ سُهَيْلٍ دافعً[1] لِمَا حَكَىٰ عنه ربيعةُ، وربيعةُ ثقة، والرجلُ يُحَدِّث بالحديثِ وينسى.

قال: أجلْ هكذا هو، ولكنْ لم نَرَ أنْ يَتْبَعَهُ متابعٌ على روايته، وقد روى عن سُهَيْل جماعةٌ كثيرة، ليس عند أحدٍ منهم هذا الحديثُ».

وأعجبُ منه: أن ينسى الشيخُ والتلميذُ، فيعودُ الشيخُ فيذكِّرُ التلميذَ بالحديث؛ كما حصَلَ لمعتمر بن سليمان مع شيخه منقذ:

قال عَبَّاس الدُّوري[2]: حدَّثنا يحيى[3]؛ قال: حدَّثنا معتمر بن سليمان؛ قال: حدَّثني مُنْقِذٌ ؛ قال : حدَّثْتَنِي أنتَ، عنِّي، عن أيوب، عن الحسن ؛ قال : «وَيْحٌ كلمةُ رحمةٍ»!!.

٣) التَّوَقِّي وَالاِحْتِيَاطُ وَالاحْتِرَازُ:

عُرِفَ عن بعض الأئمَّة - رحمهم الله - شِدَّةُ التوقِّي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شكَّ في شيء تَرَكَهُ، فإنْ شَكَّ في رفع الحديثِ وقَفَهُ،

---

(١) كذا، وهو على لغة ربيعة. وانظر تعليقنا عليها في موضعها من "العلل"، وفي المسألة رقم (٣٤).

(٢) في "تاريخه" (٤٢٢٦). وفي هذه الرواية اختلاف عن ابن معين، وعن معتمر بن سليمان، فانظره - إن شئت - في "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (ص٧٧)، و"الثقات" لابن حبان (٩/ ١٩٧)، و"المجالسة" للدينوري (١٤٣٤)، و"التمهيد" لابن عبد البر (٢/ ١٤١)، و"مقدمة ابن الصلاح" (ص٣١٣)، و"فتح الباري" لابن حجر (١٠/ ٥٥٣)، و"تذكرة المؤتسي" (٢٩)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٢٥٤) كلاهما للسيوطي.

(٣) هو: ابن معين.

وإنْ شَكَّ في وصلِهِ أرسلَهُ، وهكذا.

وربَّما كان هذا الشَّكُّ مرجوحًا، والظَّنُّ الغالبُ رَفْعَ الحديث ووَصْلَهُ، ولكنْ هكذا صنَعَ هؤلاءِ الذين ذُكِروا بهذا، وأكثرُهُمْ من أهل البَصْرة؛ مثل محمَّد بن سِيرين، وأيوب السَّخْتِياني، وعبدالله بن عَوْن، وحَمَّاد بن زيد.

قال الدارقطني[١]: «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين - مِنْ تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه - تَارَةً يُصَرِّحُ بالرَّفْع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حسب نشاطِهِ في الحال».

وذكَرَ حديثًا اختُلِفَ في رفعه ووقفه، ثم قال[٢]: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربَّما توقَّف عن رفعِ الحديث توقِّيًا».

وقال أيضًا[٣]: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ؛ لأنَّ ابن سيرين كان شديدَ [التوقِّي][٤] في رفع الحديث».

وقال في موضع آخر[٥]: «فرَفْعُهُ صَحيحٌ، ومَنْ وقفه فقد أصاب؛ لأنَّ ابن سيرين كان يفعَلُ مثلَ هذا؛ يَرْفَعُ مرةً، ويُوقِفُ أخرى».

وقال ابن رجب[٦]: «وليس وَقْفُ هذا الحديثِ مما يَضُرُّ؛ فإنَّ ابن

(١) في "العلل" (١٠/ ٢٥).
(٢) في الموضع السابق (١٠/ ٢٩). (٣) في الموضع السابق (١٠/ ٢٧).
(٤) في الأصل: « العوا »، والمثبت بالاجتهاد بدلالة ما سبق عن ابن سيرين.
(٥) في الموضع السابق (١٠/ ٣٠).
(٦) في "شرح العلل" (٢/ ٧٠٠).

سِيرِينَ كان يقفُ الأحاديثَ كثيرًا ولا يَرْفَعها، والناسُ كلُّهم يخالفونه ويرفعونها».

وفي أسئلة المروزيِّ للإمام أحمد، قال المروزي[١]: «سألته عن هشام بن حَسَّان؟ فقال: أيوبُ وابنُ عَوْن أحبُّ إليّ، وحسَّن أَمْرَ هشام، وقال: قد روى أحاديثَ رَفَعها أَوْقَفوها، وقد كان مذهبهم أنْ يقصِّروا بالحديث ويُوقِفوه».

وقال الدارقطني[٢]: «وكان ابنُ عَوْن ربَّما وقَفَ المرفوعَ».

وقال يعقوب بن شَيْبة[٣]: «حمَّادُ بنُ زَيْد أثبَتُ من ابن سلمة، وكُلٌّ ثقةٌ، غيرَ أنَّ ابنَ زيد معروفٌ بأنه يقصِّر في الأسانيد، ويُوقِفُ المرفوعَ، وكثيرُ الشكِّ بتوقِّيه، وكان جليلاً لم يكنْ له كتابٌ يَرْجعُ إليه، فكان أحيانًا يذكُرُ فيرفَعُ الحديثَ، وأحيانًا يهابُ الحديثَ ولا يَرْفعه».

ومِنْ جملة مَنْ عُرِفَ عنه هذا وليس من البَصْريين: الإمامُ مالك، يقولُ الدارقطني[٤]: «ومِنْ عادَةِ مالكٍ إرسالُ الأحاديثِ، وإسقاطُ رجل».

---

(١) في "علل الحديث" (٧٢).
(٢) في "العلل" (١٠/ ١٤).
(٣) كما في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٠).
(٤) في "العلل" (٦/ ٦٣رقم ٩٨٠).

٤) أَخْذُ الْحَدِيثِ حَالَ الْمُذَاكَرَةِ:

كان المحدِّثون يَحُثُّون على مذاكرةِ الحديثِ ويَحْرِصون عليها حِرْصًا شديدًا؛ لِمَا وَجَدوا فيها من الفوائد؛ كاستذكارِ الحديثِ وتحفُّظه، واستدراكِ ما فاتَهُمْ من الأحاديثِ في البابِ الذي يذاكرون فيه، وكَشْفِ الخَلَلِ والعِلَلِ في الأحاديثِ التي يَحْفَظونها، وكَشْفِ الضعفاءِ والكذابين من الرواة.

وعُنِيَ بها جميعُ مَنْ أَلَّف في علومِ الحديث، بل أفرَدَ لها عددٌ من الأئمَّة بابًا في مؤلَّفاتهم، منهم: أبو بكر بن أبي شَيْبة في "المصنَّف"[١]، والدارمي في "مسنده"[٢]، والرَّامَهُرْمزي في "المحدِّث الفاصل"[٣]، وعدَّها أبو عبدِالله الحاكمُ[٤] نوعًا من أنواع علومِ الحديث، وأطالَ فيها الخطيبُ البغداديُّ في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع"[٥]، فعقَدَ لها بابًا بعنوان: «مذاكرة الحديثِ مع عامَّة الناس»، ثم أتبعَهُ بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأتباعِ والأَصْحَاب»، ثم بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأقرانِ والأتراب»، ثم ختمها بباب: «المذاكرة مَعَ الشُّيُوخ وذوي الأسنان»، وكان قد عقَدَ بابًا قبل ذلك[٦] بعنوان: «الكتابة عن المحدِّث في المذاكرة».

---

(١) (٥/ ٢٨٧).
(٢) (١/ ٤٧٧-٤٨٩).
(٣) (ص٥٤٥-٥٤٨).
(٤) في "معرفة علوم الحديث" (ص١٤٠-١٤٦).
(٥) (٢/ ٤٠٤-٤٢١).
(٦) في (٢/ ٢٨).

وأورَدَ هؤلاءِ المحدِّثون في هذه الأبواب وغَيْرِهَا أقوالاً كثيرةً في الحَثِّ عليها، وذِكْرِ فوائدها، وآدابِهَا، فَمِنْ ذلك:

قولُ عليِّ بنِ أبي طالب ﷺ: «تزَاوَرُوا وتَذَاكَرُوا الحديث؛ فإنَّكم إنْ لم تَفْعَلوا يَدْرُسْ»[1].

وقال أبو سعيدٍ الخُدْريُّ ﷺ: «تحدَّثوا؛ فإنَّ الحديث يُهَيِّجُ الحديثَ»[2].

وفي لفظ: «تَذَاكَرُوا؛ فإنَّ الحديثَ يُذْكِرُ الحديثَ»[3].

وقال عَلْقمة: «تَذَاكروا الحديثَ؛ فإنَّ حياتَهُ ذِكْرُهُ»[4].

وقال إبراهيمُ النَّخَعي: «مَنْ سَرَّهُ أنْ يَحْفَظَ الحديثَ، فَلْيُحَدِّثْ به، ولو أنْ يُحَدِّثَ به مَنْ لا يشتهيه؛ فإنَّه إذا فعَلَ ذلك كان كالكتابِ في صَدْرِهِ»[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٥)، والدارمي في "مسنده" (٦٥٠)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (٧٢١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٢٣و٦٢٤)

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٤)، والدارمي "(٦١٧- ٦٢٢)، والرامهرمزي (٧٢٣)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٢)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٢٦و٧٠٦).

(٣) أخرجه الرامهرمزي (٧٢٢)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٣).

(٤) أخرجه الدارمي (٦٢٧)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٨)، والدارمي (٦٣٠)، والخطيب في المرجع السابق (١٨٨٥).

وقال يَزِيدُ بنُ أبي زياد: قال عبدُالرحمن بنُ أبي ليلى: «إحياءُ الحديثِ مذاكرتُهُ»، فقال له عبدُاللهِ بنُ شَدَّاد: «يَرْحَمُكَ الله ! كم مِنْ حديثٍ أحييْتُهُ في صَدْري كان قد مات»[١].

وكان ابنُ شِهَاب الزُّهْري يسمع العِلْمَ مِنْ عُرْوة وغيره، فيأتي إلى جاريةٍ له وهي نائمةٌ فيوقظها فيقول: اسمعي، حدَّثني فلانٌ كذا، وفلانٌ كذا، فتقولُ: ما لي وما لهذا الحديثِ؟! فيقول: قد عَلِمْتُ أنك لا تنتفعين به، ولكنْ سمعتُهُ الآنَ، فأردتُّ أن أَسْتَذْكِره[٢].

وقال الأعمش: «كان إسماعيلُ بنُ رَجَاء يجمعُ صبيانَ الكُتَّاب يحدِّثهم، يتحفَّظ بذلك»[٣].

وقال عليُّ بن المَدِيني: «سِتَّةٌ كادتْ تَذْهَبُ عقولهم عند المذاكرة: يحيى[٤]، وعبدُالرحمن[٥]، ووَكِيعٌ، وابنُ عُيَيْنة، وأبو داود[٦]، وعبدالرزَّاق». قال علي: «مِنْ شِدَّةِ شَهْوتهم له».

وقال: «تذاكَرَ وكيعٌ وعبدُالرحمنِ ليلةً في مَسْجِدِ الحرامِ[٧]، فلم

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٢٩)، والدارمي (٦٢٦و٦٣٤)، والرامهرمزي (٧٢٧).
(٢) المرجع السابق (١٨٨٧).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٢٧)، والدارمي (٦٢٩).
(٤) هو: ابن سعيد القطان.
(٥) هو: ابن مهدي.
(٦) هو: سليمان بن داود الطيالسي.
(٧) الجادَّةُ: في المسجدِ الحرامِ، والمثبتُ صحيحٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٩٥٤).

يزالا حتَّى أذَّن المؤذِّنُ أذانَ الصُّبْح»[١].

وقال عليُّ بنُ الحَسَن بن شَقِيق: «كنتُ مع عبدالله بن المبارك في المَسْجِدِ في ليلةٍ شَتَوِيَّةٍ باردةٍ، فقمنا لِنَخْرُجَ، فلمَّا كان عند باب المسجد ذاكرني بحديثٍ، و ذاكَرْتُهُ بحديث، فما زال يُذَاكِرني وأذاكِرُهُ، حتى جاء المؤذِّن، فأذَّن لصلاةِ الصبح»[٢].

وقال أبو بكر بن زَنْجُويَهْ: قَدِمْتُ مِصْرَ، فأتيتُ أحمد بن صالح، فسألني: مِنْ أين أنت؟ قلتُ: مِنْ بغداد، قال: أين منزلك مِنْ منزل أحمد بن حنبل؟ قلتُ: أنا مِنْ أَصْحَابه، قال: تَكْتُبُ لي موضعَ منزلك؛ فإنِّي أريدُ أوافي العِرَاقَ، حتى تَجْمَعَ بيني وبين أحمد بن حنبل، فكتبْتُ له، فوافى أحمدُ بنُ صالحٍ سنةَ اثنتَيْ عَشْرةَ[٣] إلى عَفَّان، فسأل عني، فلقيني، فقال: المَوْعِدُ الذي بيني وبينك، فذهَبْتُ به إلى أحمد بن حنبل، واستأذنْتُ له، فقلتُ: أحمدُ بنُ صالح بالباب، فقال: ابنُ الطَّبَرِيِّ؟ قلتُ: نعم، فأَذِنَ له، فقام إليه ورحَّب به وقرَّبه وقال له: بَلَغني عنك أنك جمعْتَ حديثَ الزُّهْرِيِّ، فتعال نذاكر ما روى الزُّهْرِيُّ عن أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران، ولا يُغْرِبُ أحدُهُما على الآخر حتى فَرَغا، وما رأيتُ أحسَنَ من مذاكرتهما! ثم قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمدَ بنِ صالح: تعال حتى

(١) أخرجه الخطيب في "الجامع" (١٨٩٩).
(٢) المرجع السابق (١٩٠٤).
(٣) يعني: ومئتين.

نُذَاكِرَ ما روى الزُّهْري عن أولاد أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران، ولا يُغْرِبُ أحدُهُما على الآخر، إلى أنْ قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمدَ بنِ صالح: عندك عن الزُّهْري، عن محمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف؛ قال النَّبِيُّ ﷺ: «ما يَسُرُّنِي أَنَّ لي حُمُرَ النَّعَمِ، وأَنَّ لي حِلْفَ الْمُطَيَّبِينَ»؟ فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: أنتَ الأستاذُ وتذكُرُ مِثْلَ هذا؟! فجعَلَ أحمدُ بنُ حنبل يبتسم ويقولُ: رواه عن الزُّهْري رجلٌ مقبول - أو صالح -: عبدالرحمن بن إسحاق، قال: مَنْ رواه عن عبدالرحمن بن إسحاق؟ فقال: حدَّثناه رجلان ثقتان: إسماعيلُ بنُ عُلَيّة، وبِشْر بن المفضَّل، فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: سألتُكَ بالله إلا أمليتَهُ عليَّ! فقال أحمد: مِنَ الكتاب، فقام، فدخَلَ وأخرَجَ الكتابَ، وأملاه عليه، فقال أحمد بن صالح: لو لَمْ أستَفِدْ بالعراقِ إلا هذا الحديثَ كان كثيرًا. ثم ودَّعه وخرَجَ(١).

وهذا الحديثُ مِنَ الأحاديثِ التي رواها الإمامُ أحمَدُ(٢) واستَنْكَرَهَا على عبدالرحمن بن إسحاق، فقد قال المَرُّوذي(٣): قلتُ

(١) أخرج هذه القصة ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٨١)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٩٧-١٩٨)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٩١٧)، ومنهما جرى تصحيح بعض الكلمات.

(٢) في "مسنده" (١/ ١٩٠رقم١٦٥٥) عن بشر بن المفضل، و(١/ ١٩٣رقم١٦٧٦) عن إسماعيل بن علية.

(٣) في "علل الحديث ومعرفة الرجال" (٦١).

لأبي عبدالله: فعبدُالرحمنِ بنُ إسحاق كيف هو؟ قال: «أَمَّا ما كتبنا مِنْ حديثه: فقد حدَّث عن الزُّهْري بأحاديث»، كأنَّه أراد تفرَّدَ بها، ثم ذكَرَ حديثَ محمَّد بن جُبَيْر في الحِلْف؛ حِلْفِ المُطَيَّبِينَ، فأنكره أبو عبدالله، وقال: «ما رواه غيره»[(١)].

وكانوا يتساهلون في المذاكرة ويتسمَّحون، فيحدِّث أحدُهُمْ حالَ المذاكرةِ بالحديثِ على غَيْرِ وجهِ التحديث، ويأخُذُ أحدُهُمْ حالَ المذاكرةِ ما لا يأخُذُهُ في مَجْلِسِ السماع.

قال سُفْيان الثَّوْري: «إذا جاءتِ المذاكرةُ جئنا بِكُلٍّ، وإذا جاء التحصيلُ جئنا بمنصورِ بنِ المُعْتَمِرِ»[(٢)].

وقال الخطيب[(٣)]: «إذا أورَدَ المحدِّث في المذاكرة شيئًا أراد السامعُ له أن يدوِّنه عنه؛ فينبغي له إعلامُ المحدِّث ذلك؛ ليتحرَّى في تأْدِيَةِ لفظِهِ، وحَصْرِ معناه».

ثم أخرَجَ[(٤)]، عن أبي موسى محمد بن المثنَّى؛ أنه قال: «سألتُ عبدالرحمن - يعني: ابن مهدي - عن حديثٍ، وعنده قوم، فساقه، فذهبتُ أَكْتُبُه، فقال: أيَّ شيء تَصْنَعُ؟! فقلتُ: أكتبُهُ، فقال: دَعْهُ؛ فإنَّ في نفسي منه شيئًا، فقلتُ: قد جِئْتَ به، فقال: لو كنتَ وحدَكَ

---

(١) انظر مبحث "التفرُّد" للدكتور إبراهيم اللاحم المنشور في "مجلة الحكمة" العدد (٢٤) (ص١٢-١٣).
(٢) "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٥٣).
(٣) في "الجامع" (٢/ ٢٨).
(٤) في "الجامع" (١١١٩).

لحدَّثْتُكَ به، فكيف أصنَعُ بهؤلاءِ؟!».

قال الخطيبُ بعد أنْ أخرجه: «كان أبو موسى مِنَ المُلَازِمِينَ لعبدالرحمن، فقوله: "لو كُنْتَ وحدك لحدَّثتك به"، أراد: أنه متى بان له أنَّ الحديثَ على غير ما حدَّثه به أمكنَهُ استدراكُهُ لإصلاحِ غَلَطه، ولا يمكنُهُ ذلك مع الغُرَباء الذين حَضَروا عنده، والله أعلم. وكان عبدالرحمن بن مَهْدي يحرِّج على أَصْحَابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئًا».

ثم ساق الخطيبُ بسنده عن بَكْر بن خَلَف قال: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ مَهْدي يقولُ: «حرامٌ عليكم أن تَأْخُذوا عنِّي في المذاكرةِ حديثًا؛ لأنِّي إذا ذاكَرْتُ تساهلْتُ في الحديث».

وقال أحمد بن محمد بن سليمان التُّسْتَري: حدَّثني أبو زرعة الرازي؛ حدَّثني إبراهيم بن موسى؛ نا عبدالرحمن بن الحَكَم المَرْوَزي، عن نَوْفَل بن المُطَهَّر قال: قال لنا عبدالله بن المبارك: «لا تَحْمِلُوا عنِّي في المذاكرةِ شيئًا».

قال أبو زُرْعة: وقال إبراهيم: «لا تَحْمِلوا عنِّي في المذاكرة شيئًا».

قال أحمد: وقال لي أبو زُرْعة: «لا تَحْمِلوا عنِّي في المذاكرةِ شيئًا»[1].

---

(١) المرجع السابق (١١٢١).

وكان أبو زُرْعة يحرِّج على تلاميذِهِ أن يَكْتبوا عنه في المذاكرةِ شيئًا[(١)].

وكان عبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمَدَ لا يكتُبُ - أحيانًا - ما يأخذُهُ عن أبيه حالَ المذاكرة؛ ففي زوائده على "المسند" قال[(٢)]: «وَجَدتُّ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخطِّ يده ... وأظنُّني قد سمعتُهُ منه في المذاكرة فلم أَكْتُبْهُ».

والظاهرُ: أنَّ أباه كان ينهاه عن كتابة ما يكونُ في المذاكرة؛ وإنْ كتَبَ ميَّزه مِنْ غيره؛ كما يدلُّ عليه قوله:

«وقد سَمِعْتُ أبي ذكَرَ حديثًا عن عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَلٍ، عن أبي حَصِين؛ في المذاكرة، على غير وجهِ الحديثِ، فكتبتُهُ عنه، وكان سَيِّئَ الرأيِ فيه جِدًّا»[(٣)].

وهذا منهجٌ معروفٌ للإمام أحمد تلقَّاه عن أشياخه، فقد حكى عنه ابنُهُ عبدالله[(٤)] أنه قال: «كتبتُ عن يحيى بن سعيد[(٥)]، عن شَرِيك؛ على غير وجهِ الحديث»؛ يعني: المذاكرة[(٦)].

وسأله أبو بكر المَرُّوذي[(٧)] فقال: «قلتُ: يحيى القَطَّانُ أَيْشٍ كان

(١) المرجع السابق (١١٢٢).
(٢) (٤/٩٦رقم١٦٨٧٩).
(٣) "العلل ومعرفة الرجال" (٥٩٣١).
(٤) في المرجع السابق (٥٣٢٧).
(٥) هو: القطان.
(٦) هذا التوضيح من عبد الله.
(٧) في "العلل" (٢٠٩).

يقولُ في شَرِيك؟ قال: كان لا يَرْضَاه، وما ذكر عنه [إلا شيئًا][1] على المذاكرة؛ حديثين».

وقال ابن حزم[2]: «وأما المدلِّسُ فينقسمُ إلى قِسْمَيْنِ، أحدُهُمَا: حافظٌ عدلٌ ربَّما أرسَلَ حديثَهُ، وربَّما أسنَدَهُ، وربَّما حدَّث به على سَبِيلِ المذاكرة، أو الفُتْيَا، أو المناظرة، فلم يَذْكُرْ له سَنَدًا، وربَّما اقتصَرَ على ذِكْرِ بعض رواتِهِ دون بعض . . . وقد رُوِّينا عن عبدالرزَّاق ابن هَمَّام قال: كان مَعْمَرٌ يُرْسِلُ لنا أحاديثَ، فلمَّا قَدِمَ عليه عبدُاللهِ بنُ المبارك أسنَدَهَا له، وهذا النوعُ منهم كان جِلَّةَ أَصْحَابِ الحديث وأئمَّة المسلمين؛ كالحَسَنِ البَصْري، وأبي إسحاق السَّبِيعي، وقتادةَ بنِ دِعَامة، وعَمْرِو بنِ دينار، وسليمانَ الأعمشِ، وأبي الزُّبَيْر، وسُفْيانَ الثَّوْرِيِّ، وسُفْيانَ بنِ عُيَيْنة، وقد أدخَلَ عليُّ بنُ عمر الدارقطنيُّ فيهم مالكَ بنَ أنس ولم يكنْ كذلك، ولا يوجدُ له هذا إلا في قليلٍ مِنْ حديثه؛ أرسلَهُ مرةً وأسنَدَهُ أخرى».

وكانوا يَسْتحبُّون لمَنْ أخَذَ عن شيوخه شيئًا حالَ المذاكرةِ أنْ يبيِّن ذلك:

قال الخطيب البغدادي[3]: «واستُحِبَّ لمَنْ حَفِظَ عن بعضِ شيوخه في المذاكرة شيئًا وأرادَ روايتَهُ عنه أن يقولَ: حدَّثناه في المذاكرة، فقد

(١) في الأصل: « الاشياء »، والتصويب من "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٨٣).
(٢) في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣١).
(٣) في "الجامع" (٢/ ٣٠).

كان غيرُ واحدٍ من متقدِّمي العلماءِ يفعلُ ذلك».

ومِنْ أمثلة مَنْ كان يفعلُ ذلك ممَّن أشار إليهم الخطيبُ: أبو حاتمٍ الرازي، فقد ترجَمَ ابنه عبدالرحمن[1] لمحمَّد بن نُبَاتة السَّرِيِّ فقال: «روى عن أبي عاصمٍ النَّبِيلِ، سمع منه أبي في المذاكرة حديثًا، فاسْتَحْسَنَهُ، فكَتَبه».

وروى الترمذي[2] حديثًا، فقال: «حدَّثني الحسَنُ بنُ علي بهذا - أو شبهه - في المذاكرة».

وقال أبو عَوَانة[3]: «حدَّثني أحمدُ بنُ سَهْلِ بنِ مالك على المذاكرة».

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ في كتب الحديث.

وأصبَحَ المحدِّثون يَكْشِفون عِلَلَ الأحاديثِ أحيانًا بهذا؛ فينظرون في غَلَط المحدِّث، مع كيفيَّةِ تلقِّيه للحديثِ، فإنْ كان أَخَذَهُ في مجلسِ المذاكرة؛ عَرَفُوا أنَّ العِلَّةَ وقَعَتْ بسبب تحديثِ الشيخِ بهذا وهو غير مُتَهَيِّءٍ للتحديث:

قال أبو عبدالله الحاكم[4]: «وجدتُّ أبا عليٍّ الحافظَ سيِّئَ الرأي في أبي القاسم اللَّخْمي[5]، فسألْتُهُ عن السبب فيه؟ فقال: اجتمعْنَا

(١) في "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٠رقم٤٨٩).
(٢) في "جامعه" (٦٦٦).
(٣) في "مستخرجه" (٤٧٢٩).
(٤) في "المعرفة" (ص١٤٣).
(٥) يعني: الطبراني.

على بابِ أبي خَلِيفة، فذكرنا طُرُقَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ على سَبْعةِ أعضاء»، فقلتُ له: تحفظُ عن شُعْبة، عن عبدالملك بن مَيْسَرة الزَّرَّاد، عن طاوس، عن ابن عباس؟ فقال: بلى، [رواه][1] غُنْدَرٌ، وابنُ أبي عدي، فقلتُ: مَنْ عنهما؟ فقال: حدَّثَناه عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عنهما، فاتهمتُهُ إذْ ذاك.

ثم قال أبو علي: ما حدَّث به غيرُ عثمانَ بنِ عمر[2]».

وذكَرَ الذهبيُّ هذه الحكايةَ[3]، ثم قال: «قلتُ: هذا تَعَنُّتٌ على حافظٍ حُجَّة؛ قال الحافظُ ضياءُ الدين المَقْدِسي: هذا وَهِمَ فيه الطبراني في المذاكرة، فأمَّا في جَمْعه حديثَ شُعْبة فلم يروه إلا مِنْ حديث عثمان بن عمر، ولو كان كُلُّ مَنْ وَهِمَ في حديثٍ واحدٍ اتُّهِمَ؛ لكان هذا لا يَسْلَمُ منه أحدٌ».

ومن أمثلة ما عُنِيَ الأئمَّةُ بعلَّته: ما جعله الترمذيُّ[4] مثالاً لما يُرْوَىٰ من وجوهٍ كثيرة، ويُسْتَغْرَبُ مِنْ وجه معيَّن؛ حين قال: «رُبَّ حديثٍ يروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحالِ الإسناد.

حدَّثنا أبو كريبٍ، وأبو هشامٍ الرفاعيُّ، وأبو السائب، والحسين

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ١٢٦).
(٢) يعني: عن شعبة.
(٣) في "السير" (١٦/ ١٢٦-١٢٧).
(٤) في "العلل الصغير" كما في "شرحه" لابن رجب (٦٤٣-٦٤٤)، وانظر "العلل الكبير" (٥٦٥).

الأسود؛ قالوا: ثنا أبو أسامة، عن بُرَيْد بن عبدالله بن أبي بُرْدة، عن جَدِّه أبي بُرْدة، عن أبي موسى، عن النَّبيّ ﷺ قال: «الكافرُ يأكُلُ في سبعةِ أمعاءٍ، والمؤمنُ يَأْكُلُ في مِعًى واحدٍ». هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه مِنْ قِبَلِ إسناده، وقد روي مِنْ غير وجه عن النَّبيّ ﷺ، وإنما يُسْتَغرب من حديثِ أبي موسى، وسألتُ محمودَ بنَ غَيْلان عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثُ أبي كُرَيْب، عن أبي أسامة، وسألتُ محمدَ بنَ إسماعيل[١] عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثُ أبي كُرَيْب، عن أبي أسامة، ولم نعرفْهُ إلا مِنْ حديثِ أبي كريب، عن أبي أسامة. فقلتُ: حدَّثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعَلَ يتعجَّبُ ويقول: ما علمتُ أنَّ أحدًا حدَّث بهذا غَيْرَ أبي كريب! قال محمد: وكنَّا نرى أنَّ أبا كُرَيْب أخَذَ هذا الحديثَ عن أبي أسامة في المذاكرة».

قال ابن رجب[٢] - بعد ذكره كلام الترمذي - : «وما حكاه الترمذيُّ عن البخاريِّ ههنا أنه قال: "كنا نرى أنَّ أبا كُرَيْب أخَذَ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة": فهو تعليلٌ للحديث؛ فإنَّ أبا أسامة لم يرو هذا الحديثَ عنه أحدٌ من الثقات غَيْرُ أبي كريب، والمذاكرةُ يُجْعَلُ فيها تسامحٌ بخلافِ حالِ السماع أو الإملاء»[٣].

---

(١) يعني: البخاري.
(٢) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٤٧).
(٣) انظر أيضًا المبحث التالي، و"العلل" لابن أبي حاتم (١٥٥٢)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٣/ ٤٨٠)، و"المجروحين" لابن حبان (٣/ ٤٠).

٥) كَسَلُ الرَّاوِي:

عُرِفَ مِنْ طباعِ الناسِ أنَّ النَّفْسَ البشريَّة لها إقبالٌ وإدبار، على حَسَبِ ما يَعْتَرِيها من حزن، أو فَرَح، أو مَرَض، أو قِلَّة نَوْم وأَرَق، أو انشغالٍ بالتفكير في أمر من الأمور، أو غيرِ ذلك ممَّا يجعل الراوي غير مُتَهَيِّئٍ ولا مُسْتَجْمِعٍ قواه للتحديث، وهذا ما يعبِّر عنه المحدِّثون بالكَسَل، وضِدُّهُ النشاط، وفيه شبه مِنَ السبب السابق «المذاكرة».

فربَّما ذكَرَ المحدِّثُ الحديثَ وهو في هذه الحال؛ لمناسبةٍ جرَتْ، لا على سبيلِ التحديث؛ كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث، أو عن بعض ما يتعلَّق به؛ كالكلامِ في أحدِ رواته، أو غير ذلك من الأمور التي يجمعها عَدَمُ إرادةِ التحديث؛ فيذكُرُ المحدِّثُ الحديثَ فيَنْقُصُ منه؛ إمَّا بإرسالِهِ وهو موصول، أو بوَقْفِهِ وهو مرفوع، أو يُسْقِطُ مِنْ سنده بعضَ رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوقُ المَتْنَ بتمامه، أو غيرِ ذلك مما يعتري الحديثَ من اختلاف، منشؤُهُ: ذِكْرُ الحديثِ لا لروايتِهِ، ولكنْ لمناسبةِ المَجْلِسِ أو الموقفِ لِذِكْرِهِ وإنْ كان قاصرًا.

وتقدَّم قولُ ابن حَزْم[١]: «وأمَّا المُدَلِّسُ فينقسمُ إلى قسمَيْن، أحدُهُمَا: حافظٌ عدلٌ ربَّما أرسَلَ حديثَهُ، وربَّما أسنَدَهُ، وربَّما حدَّث به على سَبِيلِ المذاكرة، أو الفُتْيَا، أو المناظرة، فلم يَذْكُرْ له سَنَدًا،

(١) (ص٨٦)، وهو في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣١).

وربَّما اقتصَرَ على ذِكْرِ بعضِ رواته دون بعض . . . » إلخ.

وربَّما أَخَذَ بعضُ الرواة ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخِ في هذه الحال، فيرويه على ما فيه مِنْ نقص، وربَّما حدَّث الشيخُ بذلك الحديثِ في مجلسِ التحديثِ تامًّا، فينشأُ الاختلافُ بين الرواة لهذا السبب، وربَّما لم يحدِّث الشيخُ بذلك الحديثِ إلا في حالِ كَسَله، فيختلفُ مع أقرانِهِ ممَّن شاركه في رواية ذلك الحديث، فنجدُ علماءَ الحديثِ يوفِّقون بين هذا الاختلافِ بالإشارةِ إلى هذا السببِ بعبارة يَفْهَمها أهلُ الاختصاص.

مثال ذلك: قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[١]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحكَمُ بن عُتَيْبة، عن يحيى بن الْجَزَّار، عن صُهَيْبٍ أبي الصَّهْبَاء، عن ابن عباس؛ قال: كنتُ راكبًا على حِمَار، فمَرَرْتُ بين يَدَي النَّبِيِّ ﷺ وهو يصلِّي؟

قال أبي: رواه عمرو بن مُرَّة، عن يحيى بن الْجَزَّار، عن ابن عبَّاس، ولم يذكُرْ صهيبًا.

قلتُ لأبي: أيهما أَصَحُّ؟

قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نَقَصَ رجلاً؛ وكلاهما صحيحين[٢].

---

(١) في "العلل" (٢٤١).

(٢) كذا في جميع النسخ: «صحيحين»، وله وجه في العربية. انظر التعليق عليه في المسألة نفسها.

وقال أيضًا[١]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وُهَيْب[٢]، عن أيوب[٣]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي راشد، عن عبدالرحمن بن شِبْل، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ...»؟.

قال أبي: رواه بعضهم فقال: عن يحيى، عن زَيْد بن سَلَّام، عن أبي سَلَّام، عن أبي راشد الْحُبْراني، عن عبدالرحمن بن شِبْل، عن النَّبِيِّ ﷺ، كلاهما صحيحٌ؛ غيرَ أنَّ أيوبَ ترَكَ من الإسناد رجلَيْن[٤].

وربَّما صرَّح العلماءُ بهذا السببِ أحيانًا.

قال ابن رجب[٥]: «وقال الأثرَمُ أيضًا: قال أبو عبدالله[٦]: ما أحسَنَ حديثَ الكوفيين عن هشامِ بنِ عُرْوة! أسنَدُوا عنه أشياءَ، قال: وما أرى ذاك إلا على النَّشَاط؛ يعني: أنَّ هشامًا يَنْشَطُ تارَةً فيُسْنِد، ثم يُرْسِلُ مَرَّةً أخرى».

وقال مسلم بن الحَجَّاج[٧]: «فإذا كانتِ العِلَّةُ - عند مَنْ وصفنا قولَهُ مِنْ قبلُ - في فسادِ الحديثِ وتوهينِهِ إذا لم يُعْلَمْ أنَّ الراويَ قد سمع ممَّن روى عنه شيئًا: إمكانَ[٨] الإرسالِ فيه؛ لزمه تركُ

---

(١) في المصدر السابق (١٦٧٤).
(٢) هو: ابن خالد.
(٣) هو: ابن أبي تميمة السختياني.
(٤) انظر أمثلة أخرى كثيرة في "العلل" لابن أبي حاتم (٢٥ و٣٠٨ و٣١٢ و٥٧٥ و٦٧٤ و٦٨٨ و٧٧٦ و٩٨٠ و٢١٣٨ و٢٣٠٢ و٢٣١٥ و٢٥٤٧).
(٥) في "شرح العلل" (٢/ ٦٧٩).
(٦) يعني: الإمام أحمد.
(٧) في مقدمة "صحيحه" (١/ ٣٢).
(٨) قوله: « إمكان » بالنصب، وهو خبر « كانت ».

الاحتجاج - في قِيادِ قولِهِ - بروايةِ مَنْ يُعْلَمُ أنه قد سَمِعَ ممَّن روى عنه، إلا في نفسِ الخبر الذي فيه ذِكْرُ السماع؛ لِمَا بَيَّنَّا من قبلُ عن الأئمَّةِ الذين نقلوا الأخبار: أنهم كانت لهم تاراتٌ يُرْسِلُون فيها الحديثَ إرسالاً، ولا يَذْكُرون مَنْ سَمِعوه منه، وتاراتٌ يَنْشَطون فيها، فيُسْنِدون الخبر على هيئة ما سَمِعوا، فيُخْبِرون بالنُّزُول فيه إنْ نزلوا، وبالصُّعُود إنْ صَعِدوا».

وقال ابن حِبَّان[1]: «رَفَعَ هذا الخبرَ عن مالك أربعةُ أَنْفُسٍ[2]: الماجِشُونُ، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قَتِيلة، وأشهَبُ بنُ عبدالعزيز، وأرسله عن مالكٍ سائرُ أَصْحَابه، وهذه كانت عادةً لمالك؛ يَرْفَعُ في الأحايينَ الأخبارَ، ويُوقِفها مرارًا، ويُرْسِلها مَرَّةً، ويُسْنِدها أخرى؛ على حَسَبِ نشاطه؛ فالحكمُ أبدًا لِمَنْ رفَعَ عنه وأسنَدَ، بعد أن يكونَ ثقةً حافظًا متقنًا».

وقال الدارقطني[3]: «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين - من تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه - تَارَةً يصرِّحُ بالرفع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حَسَبِ نشاطه في الحال».

وقال في موضع آخر[4]: «وجميعُ رواة هذا الحديثِ ثقاتٌ، ويُشْبِهُ

---

(١) في "صحيحه" (١١/ ٥٩١).

(٢) كذا، والجادَّة: «أربع أنفس»، وما في "صحيح ابن حبان" متجهٌ في اللغة، وانظر التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٦٨٤).

(٣) في "العلل" (١٠/ ٢٥). (٤) في "العلل" (١/ ٢٥٣).

أن يكونَ قيسُ بنُ أبي حازم كان يَنْشَطُ في الرواية مَرَّةً فَيُسْنِده، ومَرَّةً يَجْبُنُ عنه فيقفه على أبي بكر».

وقال أبو عُمَرَ بنُ عبدالبر[1]: «كان ابن شهابٍ ﷺ أكثَرَ الناسِ بَحْثًا على هذا الشأن؛ فكان ربَّما اجتمَعَ له في الحديث جماعةٌ، فحدَّثَ به مَرَّةً عنهم، ومَرَّةً عن أحدهم، ومَرَّةً عن بعضهم؛ على قَدْرِ نشاطِهِ في حينِ حديثِهِ، وربَّما أدخَلَ حديثَ بعضهم في حديثِ بعضٍ كما صنَعَ في حديثِ الإفْكِ وغيره، وربَّما لَحِقَهُ الكَسَلُ فلم يُسْنِده، وربَّما انشرَحَ فوصَلَ وأسنَدَ على حَسَبِ ما تأتي به المذاكرة؛ فلهذا اختلَفَ أَصْحَابُهُ عليه اختلافًا كبيرًا في أحاديثه. ويبيِّن لك ما قلنا: روايتُهُ لحديثِ ذي اليدَيْنِ[2]؛ رواه عنه جماعةٌ، فمرةً يذكُرُ فيه واحدًا، ومرةً اثنَيْنِ، ومرةً جماعةً، ومرةً جماعةً غيرها، ومرةً يَصِلُ، ومرة يقطع».

وقال في موضعٍ آخَرَ[3] - بعد أن ذكَرَ اختلافًا على الإمامِ مالك في وَصْلِ حديثٍ وإرساله -: «وهذا إنما هو مِنْ نشاطِ المحدِّث وكَسَله، أحيانًا يَنْشَطُ فَيُسْنِدُ، وأحيانًا يَكْسَلُ فَيُرْسِلُ، على حَسَبِ المذاكرة».

وقال الحافظ المنذري[4]: «ويمكنُ أن يقال: إنه تذكَّر السماعَ بعد

(١) في "التمهيد" (٧/ ٤٥).
(٢) انظر الكلام على حديث ذي اليدين (ص٦٤- ٦٦) من هذه المقدمة، عند مبحث الخطأ والزلل.
(٣) في "التمهيد" (٢٢/ ٣٣).
(٤) في "جوابه عن أسئلة في الجرح والتعديل" (ص٨٥).

ذلك، فصرَّحَ بالتحديث، أو أنَّ الراويَ يَنْشَطُ مرةً فَيُسْنِد، ويَفْتُرُ مرةً فلا يُسْنِد، ويسكُتُ عن ذِكْرِ الشخص مرةً، ويذكُرُهُ أخرى لِمَا يقتضيه الحال».

وقال الرَّشِيد العَطَّار[١]: «وهذا الاختلافُ الذي وقَعَ في إسناد هذا الحديثِ على الزُّهْري لا يؤثِّر في صِحَّته؛ فإنَّ الحديثَ قد يكونُ عند الراوي له عن جماعةٍ مِنْ شيوخه، فيحدِّثُ به تَارَةً عن بعضهم، وتارةً عن جميعهم، وتارةً يُبْهِمُ أسماءَهُمْ، وربَّما أرسلَهُ تارَةً على حَسَبِ نشاطه وكَسَله؛ كما أشار إليه مسلمٌ ﵀ في مقدِّمة كتابه[٢]، ومع ذلك فلا يكونُ ما ذكرناه اعتلالًا يقدَحُ في صِحَّةِ الحديث. . .» إلخ.

وذكَرَ الحافظُ ابن حجر[٣] خلافًا في حديث، ثم قال: «وروايةُ الوقف لا تعارضُ روايةَ الرفع؛ لأنَّ الراويَ قد يَنْشَطُ فيُسْنِد، وقد لا ينشط فيقف».

وقال في موضع آخر[٤]: «فتبيَّن صحةُ كلِّ الأقوال؛ فإنَّ الزُّهْري كان يَنْشَطُ تارَةً فيذكُرُ جميعَ شيوخه، وتارةً يقتصرُ على بعضهم».

---

(١) في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٢٢٤).

(٢) انظر مقدمة "صحيح مسلم" (١/ ٣٢)، وتقدم نقل كلامه (ص٩٢-٩٣).

(٣) في "فتح الباري" (١٣/ ١٢٥).

(٤) في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٨٣).

٦) التَّصْحِيفُ:

وهو تغييرُ العبارة أو الكَلِمة عمَّا كانتْ عليه، إلى أخرى تَشْتَبِهُ معها خَطًّا، أو رَسْمًا، وتختلفُ نطقًا.

وهذا قد يقع مِنْ كبار العلماء، فضلاً عن غيرهم، وهو مِنْ صور الوَهَمِ التي يقع فيها الرواةُ الثقات، فاحتاجَ العلماءُ إلى التنبيهِ عليه، فصنَّفوا فيه بعضَ المصنَّفات، ومِنْ أجودها: "تصحيفات المُحَدِّثين" لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)[١]، وله أيضًا كتابُ "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف"[٢]، وكتابُ "أخبار المصحِّفين"[٣]، وصنَّف أبو سليمان حَمْدُ بنُ محمَّد الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ) كتابَ "إصلاح خطأ المُحَدِّثين"[٤]، وللسيُّوطي (ت٩١١هـ) كتابُ "التَّطْريف، في التصحيف"[٥]، وغيرها كثير.

وأُفْرِدَ التصحيفُ في كُتُبِ علومِ الحديث بنوعٍ مستقلٍّ؛ فلا تكادُ

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة، سنة ١٤٠٢هـ، بالمطبعة العربية الحديثة بالقاهرة.

(٢) طبع بتحقيق عبدالعزيز أحمد، سنة ١٣٨٣هـ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي. ثم طبع بتحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النَّفَّاخ. وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريَّة.

(٣) طبع بتحقيق إبراهيم صالح، سنة ١٤١٦هـ، بدار البشائر بدمشق - سورية.

(٤) طبع بتحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني، سنة ١٤٠٧ هـ، بدار المأمون للتراث بدمشق - سورية.

(٥) طبع بتحقيق د. علي بن حسين البواب، سنة ١٤٠٩هـ، بدار الفائز بالرياض - السعودية.

تَجِدُ مُصَنَّفًا منها إلا وفيه الحديثُ عنه[(١)]، وقد تعرَّضَ له الخطيبُ في كتابِ "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" في قُرابة عشرين صفحةً[(٢)]، وذكَرَ فيه أخبارًا عن بعض مَنْ صحَّف، ولكنَّها بحاجةٍ إلى تمحيص.

وأكثَرُ ما يقَعُ التصحيفُ في الأسماء، وهذا الذي جعَلَ كثيرًا من أهلِ العلمِ يصنِّفون كتبًا في ضَبْطِ الأسماء، وبيانِ ما يَحْتمِلُ منها اللَّبْسَ والاختلاطَ بغيره، منها: "المؤتَلِفُ والمختَلِفُ" للدارقطني[(٣)]، و"مشتَبِهُ النِّسْبة" لعبدالغني بن سعيد الأَزْدي[(٤)]، و"تلخيص المتشابه" للخطيب البغدادي[(٥)]، و"تالي التلخيص" له أيضًا[(٦)]، وجمَعَ ما في هذه المصنَّفاتِ وغيرِهَا الأميرُ أبو نَصْر ابنُ مَاكُولَا في كتابه المشهور

---

(١) انظر على سبيل المثال: "مقدمة ابن الصلاح" (ص٢٧٩- ٢٨٣)، و"الشذا الفَيَّاح" للأبناسي (٢/ ٤٦٧- ٤٧٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (٢/ ١٩٣- ١٩٥)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٥٥- ٦٥)، و"المقنع" لابن الملقِّن (٢/ ٤٦٩- ٤٧٩)، و"الغاية، في شرح الهداية" للسخاوي (ص٢٢١- ٢٢٧)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (١/ ٤٤١- ٤٤٢). وانظر: "فيض القدير" (٤/ ٢٣).

(٢) في المجلد الأول من (ص٤٤٥) إلى (ص٤٤٦).

(٣) طبع بتحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، سنة ١٤٠٦هـ، بدار الغرب الإسلامي ببيروت - لبنان.

(٤) طبع بتحقيق وتعليق لجنة من المحققين، سنة ١٤٢١هـ، بمكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.

(٥) طبع بتحقيق سكينة الشهابي، سنة ١٩٨٥م، بدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق - سورية.

(٦) طبع بتحقيق مشهور بن حسن بن سلمان، سنة ١٤١٧هـ، بدار الصميعي للنشر بالرياض - السعودية.

"الإكمال"[١] فأحسَنَ وأجاد، وتتابَعَتْ مصنَّفاتُ الأئمَّة بعده تبعًا لكتابه، ومِنْ أحسنها: "توضيحُ المُشْتَبِه" لابن ناصر الدين الدمشقي[٢]، و"تبصيرُ المُنْتَبِه" للحافظ ابن حجر[٣].

ومن أمثلة العلل الواقعةِ بسببِ التصحيف:

ما وقع لعبدالرحمن بنِ مَهْدِيٍّ مِنْ أوهامٍ في أسماء الرجال، مع إمامته؛ بيَّن ذلك أبو زُرْعة الرازي فيما نقله عنه تلميذُهُ البَرْذَعي[٤] حين قال: «شَهِدتُّ أبا زرعة ذكر عبدالرحمن بن مَهْدِي، ومَدَحه، وأطنَبَ في مدحه، وقال: وَهِمَ في غيرِ شيءٍ؛ قال: عن شهاب بن شَرِيفة، وإنما هو: شِهَابُ بنُ شُرْنُفَة. وقال: عن سِمَاك، عن عبدالله بن ظالم، وإنما هو: مالك بن ظالم. وقال: عن هِشَام، عن الحَجَّاج، عن عائد بن بَطَّة، وإنما هو: ابن نَضْلة ... وقال: عن قيس بن جُبَيْر، وإنما هو: قيس بن حَبْتَر».

ومن ذلك: قولُ عبدِالله ابنِ الإمام أحمد[٥]: قال أبي - في حديث ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ عن الماء، **وما يَنُوبُهُ** من

(١) طبع بتحقيق الشيخ العلَّامة عبدالرحمن المعلمي، وصوَّرته دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة ١٤١١هـ.

(٢) طبع بتحقيق محمد نعيم العرقسوسي، سنة ١٤١٤هـ، بمؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان.

(٣) طبع بتحقيق علي محمد البجاوي، تصوير المكتبة العلمية ببيروت - لبنان.

(٤) في "سؤالاته" (١/ ٣٢٦-٣٢٧).

(٥) في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٨٩٣).

الدوابِّ -: وقال ابن المبارك: «وما يَثُوبُهُ»، وصحَّفَ فيه.

وقال عبدالله أيضًا[١]: قلت ليحيى[٢]: إنَّ عُبَيْدَاللهِ القَوَاريريَّ حدَّثنا عن ابن مَهْدي، عن جامع بن مَطَر، عن أبي زَوِيَّة: رأيتُ على أبي سعيد الخُدْرِيِّ عِمامةً سوداءَ، فقال: أخطَأَ، هذا حدَّثناه غيرُهُ عن جامع بن مَطَر، عن أبي رُؤْبة، وصحَّف عبيدالله، لا يُدْرَى مَنْ أبو زَوِيَّة.

وكما أنَّ يحيى بن مَعِين كشَفَ خطَأَ عبيدالله القَوَاريري في هذا الحديثِ، فإنه هو لم يَسْلَمْ من التصحيف:

فقد قال عبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمد[٣] أيضًا: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا أبو قَطَن[٤]، عن شُعْبة، عن العَوَّام بن مُرَاجم، فقال له يحيى ابن مَعِين: إنما هو: ابن مزاحم، فقال أبو قَطَن: عليه وعليه! أو قال: ثيابُهُ فَيْءُ المساكينِ إنْ لم يكنِ ابنَ مُرَاجِم! فقال يحيى: حدَّثنا به وكيع، وقال: ابنُ مُزَاحِم، فقلتُ أنا: حدَّثنا به وكيع، فقال: ابن مُرَاجِم، فسكَتَ يحيى[٥].

---

(١) في المصدر السابق (٣٩٦٢).

(٢) هو: ابن معين.

(٣) في المصدر السابق (٣٥٦٤).

(٤) هو: عمرو بن الهيثم.

(٥) انظر أمثلة أخرى من التصحيف أيضًا في "العلل" لابن أبي حاتم (٤٨٥ و١٥٤٩ و٢٧٢٥).

٧) انْتِقَالُ الْبَصَرِ:

وهذا نوعٌ من التصحيف الذي يقع لناسخي المخطوطاتِ كثيرًا إذا كانتْ هناك كلمةٌ أو عبارةٌ متماثلةٌ في سطرين متواليَيْن، أو سطورٍ متقاربة، يَعْرِفُ ذلك مَنْ كان ذا صلةٍ بالمخطوطات.

ويقع أحيانًا مِنْ بعضِ الأئمَّة عند النقل من الكُتُبِ التي تكونُ فيها عباراتٌ متماثلة كذلك، ومن أمثلة ذلك:

قولُ ابنِ القَطَّان[(١)]: «وذكَرَ أيضًا[(٢)] من طريق التِّرْمِذي[(٣)]، عن حَكِيم بن حَكِيم؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب إلى أبي عُبَيْدة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «اللهُ ورسولُهُ مَوْلَىٰ مَنْ لا مَوْلَىٰ له، والخالُ وارثُ مَنْ لا وارثَ له». كذا وقع هذا الحديثُ في النُّسَخ، وهو خطأ؛ ينقُصُ منه واحدٌ، فإنما يرويه حَكِيم بن حَكِيم، عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب . . . وأخاف أنْ يكون إنما سقَطَ لأبي محمد نفسِهِ؛ بقرينةٍ أذكُرُهَا؛ وذلك أنَّ الحديث هو في الترمذيِّ هكذا: "عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حَكِيمِ بنِ حَكِيم ابن عَبَّاد بن حُنَيْف، عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب".

---

(١) في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٦٢-٦٤).

(٢) يعني: أبا محمد عبد الحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى" (٣/ ٣٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢١٠٣).

هذا نصُّه، فأظُنُّ أنَّ أبا محمَّدٍ ألقى بَصَرَهُ على حَكِيم بن حَكِيم ابنِ عَبَّادِ بنِ حُنَيْفٍ، فكتبه مقتصرًا مِنْ نَسَبِهِ على أبيه، ثم أعاد بَصَرَهُ، فوقَعَ على حُنَيْفٍ جَدِّ أبي أمامة المتصلِ به «قال[١]: كتَبَ عمر بن الخَطَّاب» . . . .

وقد تحقَّق الظنُّ، وارتفَعَ الاحتمالُ بأنَّه في كتابه الكبير[٢] هكذا - ومِنْ خَطِّه نقلتُ -: "الترمذي؛ قال: حدَّثنا بُنْدَارٌ، وحدَّثنا [أبو][٣] أحمد الزُّبَيْري؛ حدَّثنا سُفْيان، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حَكِيم ابن حَكِيم بن عَبَّاد بن حُنَيْف؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب".

فقد تبيَّن أنَّ سقوطَ أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْف إنما هو من خطئه، ثم اختصَرَهُ هاهنا على الخطأ». اهـ.

ومِنْ أمثلة انتقالِ البصر أيضًا: ما وقَعَ لابن المُلَقِّن[٤] في تخريج حديث: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، وهو حديثٌ معروفٌ من رواية كَثِير بن زَيْد، عن الوليد بن رَبَاح، عن أبي هريرة، فقال ابن المُلَقِّن: «ورواه أحمدُ مِنْ حديث سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، فهذه طرق

---

(١) أي: المُتَّصِلِ به قولُهُ: «قال: كتب عمر بن الخطاب. . .» إلخ.
(٢) يعني "الأحكام الكبرى" لعبد الحق الإشبيلي.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من "بيان الوهم"، فاستدركناه من "جامع الترمذي".
(٤) في "البدر المنير" (٦/ ٨٦).

متعاضدة». اهـ. وتابعه الحافظ ابن حجر[١].

وهذا وَهَمٌ بسببِ انتقالِ البصر؛ لأنَّ الإمامَ أحمد إنما أخرَجَ هذا الحديثَ[٢] من طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن كَثِير بن زَيْد، عن الوليد ابن رَبَاح، عن أبي هريرة، ثم أخرَجَ بعده حديثًا آخَرَ مِنْ طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «جُزُّوا الشواربَ، وأَعْفُوا اللِّحَىٰ، وخَالِفُوا المَجُوسَ»، فانتقَلَ بصَرُ ابنِ المُلَقِّن، فركَّب إسنادَ الحديثِ الثاني على مَتْنِ الحديثِ الأوَّل؛ بسبب روايةِ الإمامِ أحمد للحديثَيْنِ من طريق شيخه الخُزَاعيِّ، عن سليمانَ بنِ بلال.

ووقع مثل هذا للشيخ ناصر الدين الألباني[٣] رحمه الله، فاعتذَرَ عن ذلك[٤] بعد أن نُبِّهَ عليه.

٨) التَّفَـرُّدُ:

وهو مِنْ أَدَقِّ أنواعِ علومِ الحديث، وأصعَبِ أسبابِ العِلَّةِ كَشْفًا؛ ولذا جعلَهُ أهلُ العلم مِنْ أهمِ القرائن التي يُسْتعان بها على إدراك العِلَّة؛ قال ابن الصَّلاح[٥]: «ويُستَعَانُ على إدراكها[٦] بتفرُّدِ الرَّاوي،

---

(١) في "التلخيص الحبير" (١٢٥٩).
(٢) في "المسند" (٢/ ٣٦٦ رقم ٨٧٨٤).
(٣) في "السلسلة الصحيحة" (٣٠٨).
(٤) في "إرواء الغليل" (٣/ ٣٦٣)، وفي الطبعة الجديدة من "السلسلة الصحيحة" (٣٠٨).
(٥) في "مقدمته" (١/ ٥٠٢).
(٦) أي: العِلَّة.

وبمخالفةِ غَيْرِهِ له، مَعَ قرائنَ تَنْضَمُّ إلى ذلك».

والدليلُ على دِقَّتِهِ وصعوبتِهِ: كثرةُ اختلافِ الأئمَّةِ في تطبيقِهِ، سواءٌ كان تفرُّدًا مطلقًا، أو مَعَ وجودِ مخالفةٍ.

أمَّا مع وجود المخالفة: فالخلافُ بين الأئمَّة فيه أقلُّ من خِلَافهم في التفرُّدِ المطلق، لكنَّه ليس مِنْ مقصودنا هنا، وَيَكْفِينا فيه **هذا المثال**:

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[١]: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالأعلى[٢]، عن سعيد[٣]، عن قتادة، عن سُلَيْمان اليَشْكُرِي، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، ولَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي»؟

قال أبي: رواه شُعْبة، عن قَتَادة، عن سالم بن أبي الْجَعْد، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: أيُّهما أشبه؟

قال: سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَة لحديثِ قتادةَ أحفظُ».

فهذا يعني ترجيحَ أبي حاتم لرواية سعيد بن أبي عَرُوبة على رواية شُعْبة، وخالفَهُ في ذلك البخاريُّ ومسلمٌ، فأخرَجَا الحديثَ في "صحيحيهما"[٤] من طريق شُعْبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي

---

(١) في "العلل" (٢٢٥١).
(٢) هو: ابن عبد الأعلى السَّامي.
(٣) هو: ابن أبي عروبة.
(٤) "صحيح البخاري" (٣١١٤)، و"صحيح مسلم" (٢١٣٣).

الجَعْد، عن جابر، به.

وما ذهب إليه البخاريُّ ومسلمٌ هو الصوابُ؛ بدليلِ أنهما أخرجاه أيضًا مِنْ طُرُقٍ - غَيْرِ طريقِ قتادة - عن سالمِ بنِ أبي الجَعْد؛ وهذا يؤكِّد أنَّ الحديثَ حديثُ سالم.

وقد يخفى التفرُّد مع المخالفة على الإمامِ وإنْ كان كبيرًا؛ مثلُ الحديثِ الذي رواه عبدالله بن نُمَيْر، عن هاشم بن هاشم، عن عائشة بنت سَعْد، عن سَعْد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً[1]؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ».

وخالفَهُ أبو أسامةَ حمَّادُ بنُ أسامة، فرواه عن هاشمِ بنِ هاشم، عن عامر بن سَعْد، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ.

وسُئِلَ الإمامُ الدارقُطْنِيُّ[2] عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه هاشم ابنُ هاشم، واختُلِفَ عنه: فرواه أبو أسامة، عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن سعد، وخالفه ابن نُمَيْر، فرواه عن هاشم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، وكلاهما ثِقَةٌ، ولعلَّ هاشمًا سمعه منهما، والله أعلم».

فجوابُ الدارقطنيِّ هذا يَدُلُّ على أنه خَفِيَ عليه تفرُّدُ ابن نمير بهذا الوجه، وأنَّ أبا أسامة قد تُوبِعَ مِنْ عدد مِنَ الرواة؛ ولذا كان جوابُ

---

(١) العَجْوَةُ: نوع من تمر المدينة. "النهاية" (٣/ ١٨٨).
(٢) في "العلل" (٦١٠).

أبي زرعة أَسَدَّ منه، فقد سأله ابن أبي حاتم[١] عن رواية عبدالله بن نمير هذه؟ فقال: «هكذا قال ابن نُمَيْر! وقال مَرْوانُ بن معاوية وأبو أسامة وأبو ضَمْرَةَ[٢]: عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ؛ وهو الصحيحُ».

والحديثُ على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زُرْعة أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في "صحيحيهما"[٣] مِنْ بعضِ هذه الطرقِ وغَيْرِها.

وأما التفرُّدُ المُطْلَقُ: فهو الذي يكثُرُ اختلافُهُمْ فيه:

ومِنْ أمثلةِ ذلك: ما أخرجَهُ الشيخان[٤]، مِنْ حديثِ عمرو بن عاصم؛ حدَّثنا هَمَّام، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس قال: جاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رَسُولَ اللهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عليَّ، قال: وحضَرَتِ الصلاةُ، فصلَّى مع رسولِ الله ﷺ، فلمَّا قضى الصلاةَ، قال: يا رسولَ الله، إنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فأَقِمْ فيَّ كتابَ الله؛ قال: «هل حَضَرْتَ الصلاةَ معنا؟»، قال: نعم؛ قال: «قد غُفِرَ لك».

فهذا الحديثُ صحَّحه البخاريُّ ومسلم كما سبق، وخالفهما

---

(١) في "العلل" (٢٥٠٥).

(٢) هو: أنس بن عياض.

(٣) انظر "صحيح البخاري" (٥٤٤٥ و٥٧٦٨ و٥٧٦٩ و٥٧٧٩)، و"صحيح مسلم" (٢٠٤٧).

(٤) "صحيح البخاري" (٦٨٢٣)، و"صحيح مسلم" (٢٧٦٤).

أبو حاتم الرازيُّ والبَرْدِيجيُّ:

أما أبو حاتم: فحكَىٰ عنه ابنُهُ عبدالرحمن[١] أنه قال: «هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد».

وأما البَرْدِيجيُّ: فنقَلَ عنه ابنُ رجب[٢] أنه قال: «هذا عندي حديثٌ مُنْكَرٌ، وهو عندي وَهَمٌ من عمرو بن عاصم».

قال ابن رجب[٣] - عَقِبَ ذكره لكلامِ أبي حاتمٍ والبَرْدِيجي -: «وهذا الحديثُ مُخَرَّجٌ في الصحيحَيْنِ مِنْ هذا الوجه، وخرَّج مسلم[٤] معناه أيضًا مِنْ حديثِ أبي أمامة، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ فهذا شاهدٌ لحديثِ أنس.

ولعلَّ أبا حاتمٍ والبَرْدِيجيَّ إنما أنكرا الحديثَ؛ لأنَّ عمرو بن عاصمٍ ليس هو عندهما في مَحَلِّ مَنْ يُحْتَمَلُ تفرُّدُهُ بمثلِ هذا الإسناد، والله أعلم».

ثم نقَلَ ابنُ رجب[٥]، عن يحيى بن سعيد القَطَّان والإمامِ أحمد بعضَ الأمثلةِ التي تَدُلُّ على مِثْلِ ما ذهب إليه أبو حاتم والبَرْدِيجيُّ، وقال: «وهذا الكلامُ يَدُلُّ على أنَّ النَّكَارة عند يحيى القطان لا تزولُ

---

(١) في "العلل" (١٣٦٤)، ونقله عنه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٤).
(٢) في "شرح علل التِّرْمذي" (٢/ ٦٥٤).
(٣) في الموضع السابق (٢/ ٦٥٥).
(٤) في "صحيحه" (٢٧٦٥).
(٥) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٦-٦٥٧).

إلا بمعرفة الحديثِ مِنْ وجه آخر، وكلامُ الإمامِ أحمد قريبٌ من ذلك . . . وأمَّا تصرُّف الشيخين والأكثرين فيدُلُّ على خلاف هذا، وأنَّ ما رواه الثقةُ عن الثقة إلى منتهاه، وليس له عِلَّةٌ، فليس بمنكر».

وفي هذا دَلَالةٌ على أنَّ الحديثَ الذي يتفرَّدُ به راوٍ من الرواة الذين لا يُحْتَمَلُ تفرُّدُهُمْ مطلقًا، أو في ذلك الحديثِ بعينِهِ، يُعَدُّ حديثًا منكرًا.

وليس للحديثِ المنكَرِ تعريفٌ متفقٌ عليه بين الأئمَّة المتقدِّمين؛ ولذا يقولُ الحافظ ابن رجب[1] : «ولم أقفْ لأحدٍ من المتقدِّمين على حدِّ المُنْكَرِ من الحديثِ وتعريفِهِ، إلا على ما ذكره أبو بَكْرٍ البَرْدِيجي الحافظ - وكان من أعيان الحفاظِ المبرِّزين في العلل -: أنَّ المنكر: هو الذي يحدِّث به الرجلُ عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يُعْرَفُ ذلك الحديثُ - وهو مَتْنُ الحديث - إلا مِنْ طريقِ الذي رواه؛ فيكونُ منكرًا.

ذكَرَ هذا الكلامَ في سياقِ ما إذا انفرَدَ شُعْبة، أو سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة، أو هشامٌ الدَّسْتَوائي؛ بحديثٍ عن قتادة، عن أنس، عن النَّبِيِّ ﷺ. وهذا كالتصريحِ بأنَّ كُلَّ ما ينفردُ به ثقةٌ عن ثقة، ولا يُعْرَفُ المتنُ مِنْ غيرِ ذلك الطريق، فهو مُنْكَرٌ؛ كما قاله الإمامُ أحمد في حديثِ عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النَّبيّ ﷺ: في النَّهْيِ عن

(١) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٣-٦٥٤).

بيعِ الوَلَاء وهِبَته . . . .

قال البَرْدِيجي بعد ذلك : فأمَّا أحاديثُ قتادة التي يرويها الشيوخ؛ مثلُ حَمَّادِ بنِ سَلَمة، وهَمَّامٍ، وأَبَانَ، والأوزاعيِّ؛ ننظُرُ في الحديث: فإنْ كان الحديثُ يُحْفَظُ مِنْ غيرِ طريقهم عن النَّبيِّ ﷺ، أو عن أنسِ ابنِ مالك من وجه آخر؛ لم يُدْفَعْ، وإنْ كان لا يُعْرَفُ عن أحد، عن النَّبيِّ ﷺ، ولا مِنْ طريقٍ عن أنس، إلا مِنْ روايةِ هذا الذي ذكَرْتُ لك ؛ كان منكرًا.

وقال أيضًا: إذا روى الثقةُ من طريقٍ صحيحٍ عن رجل من أَصْحَاب النَّبيِّ ﷺ حديثًا لا يصابُ إلا عند الرجلِ الواحد؛ لم يَضُرَّهُ أَلَّا يرويَهُ غيرُهُ إذا كان متنُ الحديثِ معروفًا، ولا يكونُ منكرًا ولا معلولًا». اهـ.

ولمسلم بن الحجَّاج كلامٌ في مقدمة "صحيحه"[(١)] يبيِّن مراده بالحديث المنكر يحسُنُ إيراده هنا:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وعلامةُ المُنْكَرِ في حديث المحدِّث: إذا ما عَرَضْتَ روايتَهُ للحديث على روايةِ غيره مِنْ أهلِ الحفظ والرِّضَا خالَفَتْ روايتُهُ روايتَهُمْ، أو لم تَكَدْ توافقها، فإذا كان الأغلبُ من حديثِهِ كذلك ؛ كان مهجورَ الحديثِ غيرَ مقبولِهِ، ولا مُسْتَعْمَلِهِ، فمِنْ هذا الضَّرْبِ من المحدِّثين : عبدُاللهِ بنُ مُحَرَّرٍ، ويحيى بنُ أبي أُنَيْسة، والجَرَّاحُ بنُ

---

(١) (١/٧).

المِنْهَال أبو العَطُوف، وعبَّادُ بنُ كَثِير، وحُسَيْنُ بنُ عبدالله ابنِ ضُمَيْرة، وعمرُ بنُ صُهْبان، ومَنْ نحا نَحْوَهُمْ في رواية المنكر من الحديثِ، فلَسْنا نُعَرِّجُ على حديثهم، ولا نتشاغَلُ به؛ لأنَّ حُكْمَ أهلِ العلم، والذي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبهم في قَبُولِ ما يتفرَّدُ به المحدِّثُ من الحديثِ: أنْ يكونَ قد شارَكَ الثقاتِ مِنْ أهل العلم والحفظِ في بعض ما رَوَوْا، وأَمْعَنَ في ذلك على الموافقةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أَصْحَابه؛ قبلتْ زيادَتُهُ، فأمَّا مَنْ تراه يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ في جلالتِهِ، وكثرةِ أَصْحَابِهِ الحفاظِ المتقنين لحديثه وحديثِ غيره، أو لِمِثْلِ هشامِ بن عُرْوة - وحديثُهُمَا عند أهلِ العلمِ مبسوطٌ مشتَرَكٌ، قد نقَلَ أَصْحَابُهُما عنهما حديثَهُمَا على الاتفاقِ منهم في أكثره - فَيَرْوِي عنهما، أو عن أَحَدِهما، العَدَدَ مِنَ الحديثِ ممَّا لا يعرفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابهما، وليس مِمَّنْ قد شاركَهُمْ في الصحيحِ مما عندهم، فغَيْرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هذا الضَّرْبِ من الناس، والله أعلم». اهـ.

وقد حكى ابنُ رَجَب[1] كلامَ مسلمٍ هذا، ثم علَّق عليه بقوله: «فصرَّح بأنَّ الثقةَ إذا أمعَنَ في موافقةِ الثقات في حديثهم، ثم تفرَّد عنهم بحديث؛ قُبِلَ ما تفرَّد به، وحكاه عن أهلِ العلم. وقد ذكرنا فيما تقدَّم[2] قولَ الشافعيِّ في الشاذِّ، وأنه قال: ليس الشَّاذُّ من

(١) في "شرح العلل" (٢/ ٦٥٨-٦٥٩).
(٢) في "شرح العلل" (٢/ ٥٨٢)، وانظر قول الشافعي في "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص ٢٣٣- ٢٣٤)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/ ٤١٩).

الحديثِ أنْ يروي الثقةُ مِنَ الحديثِ ما لا يروي غيره، إنما الشَّاذُّ أن يروي الثقةُ حديثًا يخالفُ الناسَ، وكذا قال أبو بَكْرٍ الأثرمُ.

وحكى أبو يَعْلَى الخَلِيلي[1] هذا القولَ عن الشافعيِّ وجماعةٍ من أهلِ الحجاز، ثم قال: الذي عليه حُفَّاظُ الحديث: أنَّ الشاذَّ ما ليس له إلا إسنادٌ واحد، يَشِذُّ بذلك شيخٌ؛ ثقةً كان أو غَيْرَ ثقة، فما كان عن غَيْرِ ثقة فمتروكٌ لا يُقْبَلُ، وما كان عن ثقة، يُتَوَقَّفُ فيه، ولا يُحْتَجُّ به.

وكذلك ذكَرَ الحاكمُ: أنَّ الشَّاذَّ هو الحديثُ الذي ينفردُ به ثقةٌ من الثقات، وليس له أصلٌ متابعٌ لذلك الثقةِ، ولم يُوقَفْ له على عِلَّة.

ولكنَّ كلامَ الخَلِيلي: في تفرُّد الشيوخِ، والشيوخُ في اصطلاحِ أهل هذا العلم: عبارةٌ عمَّن دون الأئمَّةِ والحفاظ، وقد يكونُ فيهم الثقةُ وغيره، فأمَّا ما انفرَدَ به الأئمَّةُ والحفاظُ فقد سمَّاه الخليلي: فَرْدًا، وذكَرَ أنَّ أفرادَ الحفاظِ المشهورين الثقاتِ، أو أفرادَ إمامٍ عن الحفاظ والأئمَّة صحيحٌ متفقٌ عليه، ومثَّله بحديثِ مالكٍ في المِغْفَرِ[2].

فتلخَّص مِنْ هذا: أنَّ النكارةَ لا تزولُ عند يحيى القَطَّانِ، والإمامِ أحمد، والبَرْدِيجي، وغَيْرِهِمْ من المتقدِّمين إلا بالمتابعةِ، وكذلك الشذوذُ كما حكاه الحاكم.

---

(١) في "الإرشاد" (١/١٧٦).

(٢) يعني: ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٤٦)، ومسلم (١٣٥٧) من طريق الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهري، عن أنس رضي الله عنه: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ دخَلَ مَكَّةَ وعلى رأسه المِغْفَرُ.

وأمَّا الشافعيُّ وغيره: فيرَوْنَ أنَّ ما تَفَرَّدَ به ثقةٌ مقبولُ الروايةِ ولم يخالفْهُ غيرُهُ، فليس بشاذٍّ، وتصرُّفُ الشيخَيْنِ يدُلُّ على مثل هذا المعنى.

وفرَّقَ الخليليُّ بين ما ينفردُ به شيخٌ من الشيوخِ الثقاتِ، وما ينفرِدُ به إمامٌ أو حافظٌ: فما انفرَدَ به إمامٌ أو حافظٌ؛ قُبِلَ واحتُجَّ به، بخلافِ ما تفرَّد به شيخٌ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حُفَّاظ الحديث، والله أعلم». اهـ كلام ابن رجب.

والإعلالُ بالتفرُّدِ كثيرٌ عند أهلِ العلمِ بالحديث؛ ولذا نَجِدُ البخاريَّ، والعُقَيْليَّ، وابنَ عَدِيٍّ كثيرًا ما يُعِلُّونَ الحديثَ بقولهم: «لا يتابَعُ عليه»[(١)].

وأكثَرُ ما يُعِلُّونَ بالتفرُّد: إذا تفرَّد خفيفُ الضبط عن إمامٍ مُكْثِرٍ ممَّن يَحْرِصُ أهلُ العلم على جمعِ حديثه وروايتِهِ؛ كالزُّهْري، وقتادة، والأعمش، والثَّوْري، وشُعْبة، ومالك، ونحوهم، أو تفرَّدَ بحديثٍ من أحاديثِ الأحكامِ التي يَحْرِصُ أهلُ العلم على روايتها:

مثال ذلك: قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[(٢)]: «وسألتُ أبي عن

---

(١) انظر على سبيل المثال: "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ١١٠ رقم٣١٣)، و(٢/ ٨٦ رقم١٧٧٩)، و(٣/ ١٦ رقم٦٧)، و(٤/ ١٨ رقم١٨١٧)، و(٥/ ٧٩)، و(٦/ ١٩ رقم١٥٥٣)، و(٧/ ٢٧ رقم١١٦)، و(٨/ ٣٧٨ رقم٣٣٨٩)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/ ٣١)، و(٢/ ٣)، و(٣/ ٣٠)، و(٤/ ١٢)، و"الكامل" لابن عدي (١/ ١٩٣)، و(٢/ ٧)، و(٣/ ١٦)، و(٤/ ٤)، و(٥/ ٤)، و(٦/ ١٥)، و(٧/ ٢٤).

(٢) في "العلل" (٢٤٨).

حديثِ أَوْسِ بنِ ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النَّبيّ ﷺ؟

فقال: قد اختَلَفُوا في متنه؛ رواه فِطْرٌ، والأعمش، عن إسماعيل ابن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ قال: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ».

ورواه شُعْبة، والمَسْعودي، عن إسماعيلَ بنِ رَجَاء، لم يقولوا: «أعلمهم بالسُّنَّة».

قال أبي: كان شُعْبة يقول: إسماعيلُ بنُ رَجَاء كأنَّه شيطان؛ من حُسْنِ حديثه، وكان يهابُ هذا الحديثَ؛ يقولُ: حُكْمٌ من الأحكامِ عن رسول الله ﷺ لم يشاركْهُ أحدٌ[1].

قال أبي: شُعْبةُ أحفظُ من كُلِّهم.

قال أبو محمد: أَلَيْسَ قد رواه السُّدِّيُّ عن أوس بن ضَمْعَج؟

قال: إنما رواه الحسَنُ بن يَزِيد الأَصَمُّ، عن السُّدِّيِّ، وهو شيخ، أين كان الثَّوْري وشُعْبة عن هذا الحديث؟! وأخافُ أَلَّا يكونَ محفوظًا»[2].

---

(١) وكان شعبة يقول في هذا الحديث إذا حَدَّث به عن إسماعيل بن رجاء: هو ثُلُثُ رأس مالي. انظر "الكامل" (٢/ ٣٢٦).

(٢) هناك أمثلة كثيرة شبيهة بهذا؛ فانظر - على سبيل المثال - "العلل" للخلال (١١و١٦و٣٧و٧٧و٨٠و٩٣و١٣٧)، و"العلل" لابن أبي حاتم (٤٨ و١١٧ و٣٩٩ و٦١٧ و٨٨٦ و١٣٩٢/أ و١٨١١ و٢٦٥٤ و٢٦٨٦ و٢٦٩٧ و٢٨١٦).

٩) التَّدْلِيسُ :

وهو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد، وإيهامُ الناظِرِ فيه بِخُلُوِّ ذلك الإسنادِ من العَيْب[١].

والتدليسُ عند أهلِ الحديثِ قسمان:

١ - تدليسُ إسناد.

٢ - وتدليسُ شيوخ.

يقول الحافظ ابن حجر[٢]: «والتدليسُ تارَةً في الإسناد، وتارَةً في الشيوخ.

فالذي في الإسناد: أنْ يَرْوِيَ عمَّن لقيه شيئًا لم يَسْمَعه منه؛ بصيغةٍ مُحْتَمِلة، ويَلْتَحِقُ به مَنْ رآه ولم يجالسه.

ويَلْتَحِقُ بتدليسِ الإسناد: تدليسُ القَطْع، وهو: أن يَحْذِفَ الصيغةَ ويَقْتَصِرَ على قولِهِ مثلاً: الزُّهْري، عن أنس.

وتدليسُ العَطْف، وهو: أن يُصَرِّحَ بالتحديثِ في شيخٍ له، ويَعْطِفَ عليه شيخًا آخَرَ له، ولا يكون سَمِعَ ذلك من الثاني.

وتدليسُ التسوية، وهو: أن يصنَعَ ذلك لشيخِهِ، فإنِ اطُّلِعَ على أنه

---

(١) انظر "الكفاية" للخطيب (ص٣٥٧)، و"كشف الأسرار" لعبد العزيز البخاري (٣/ ١٠٨)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦١٥)، و"لسان العرب" لابن منظور (٦/ ٨٦)، و"تاج العروس" للزَّبيدي (١٦/ ٨٤).

(٢) في "تعريف أهل التقديس" (ص٦٨-٧١).

دلَّسه حُكِمَ به، وإنْ لم يُطَّلَعْ طَرَقَهُ الاحتمالُ، فَيُقْبَلُ من الثقةِ ما صرَّحَ فيه بالتحديثِ، ويُتَوَقَّفُ عمَّا عداه . . . .

وأما تدليسُ الشيوخ، فهو: أنْ يَصِفَ شيخَهُ بما لا يَشْتَهِرُ به؛ من اسمٍ، أو لَقَبٍ، أو كُنْيةٍ، أو نِسْبةٍ، إيهامًا للتكثيرِ غالبًا، وقد يفعلُ ذلك لِضَعْفِ شيخه، وهو خيانةٌ ممَّن تعمَّده[1]، كما إذا وقَعَ ذلك في تدليسِ الإسنادِ، واللهُ المُسْتَعَان». اهـ.

وقال مسلمُ بن الحجَّاج[2]: «وإنما كان تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ منهم سماعَ رواةِ الحديثِ ممَّن روَىٰ عنهم: إذا كان الراوي ممَّن عُرِفَ بالتدليس في الحديثِ، وشُهِرَ به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقَّدون ذلك منه؛ كي تَنْزَاحَ عنهم عِلَّةُ التدليس». اهـ.

وللجهابذةِ النُّقَّادِ مِنْ علماءِ الحديثِ معرفةٌ ثاقبةٌ بطرائقِ الرُّوَاةِ في التدليسِ؛ فإنْ كان الراوي الذي دَلَّسَ مُتَكَلَّمًا فيه، أو روايتُهُ مُضَعَّفَةٌ بأمرٍ آخَرَ، فالأَمْرُ هَيِّنٌ، وإنْ كان ثقةً استوجَبَ ذلك منهم مزيدَ بحثٍ؛ حتى لا يَغْتَرَّ الناظرُ في الإسنادِ بظاهره، فَيَحْكُمَ بِصِحَّته، كما أنه ليس كلُّ عنعنة مِنْ راوٍ وُصِفَ بالتدليس تُرَدُّ[3]؛ لأنه يترتَّب على ذلك رَدُّ

---

(١) لكن وجود الدليل على أن راويًا بعينه تعمَّد ذلك مع قناعته بضعف شيخه متعذِّر؛ ولهذا لم يجرح المحدِّثون المدلِّس مطلقًا.

(٢) في مقدمة "صحيحه" (١/ ٣٣).

(٣) ولهذا جعلوا الرواة الموصوفين بالتدليس على طبقات؛ كما صنع الحافظ ابن حجر في "طبقات المدلسين"، فمنهم من تقبل عنعنته، ومنهم من تُرَدُّ، ومنهم من اختلف الأئمة في قبولها وردِّها، ومنهم من ضُعِّف بأمر آخر غير التدليس.

كثير من السنن الصحيحة، وهذا يُشْعِرُ بصعوبةِ الحكمِ على الحديث بالصحَّة، كما يُشْعِرُ بصعوبةِ الإعلال بالتدليس.

والذي يُهِمُّنَا هنا هو أنَّ الرواةَ الثقاتِ قد يقع منهم التدليسُ، فَيُحْتاجُ إلى جِهْبِذٍ يَكْشِفُهُ لِتَظْهَرَ عِلَّةُ الإسناد؛ ومِنْ هنا نعلمُ أنَّ مِنْ أسبابِ وجودِ العِلَّةِ: وقوعَ التدليس.

فمن أمثلة ذلك:

قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: وسمعتُ أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه إسحاقُ بنُ رَاهُوْيَهْ، عن بَقِيَّة[2]؛ قال: حدَّثني أبو وَهْب الأَسَدِي؛ قال: حدَّثنا نافع، عن ابن عمر؛ قال: لا تَحْمَدُوا إسلامَ امْرِئٍ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ.

قال أبي: هذا الحديثُ له عِلَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روَىٰ هذا الحديثَ عبيدُاللهِ بنُ عمرو، عن إسحاقَ بنِ أبي فَرْوَةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ، وعبيدُاللهِ بنُ عَمْرٍو كنيتُهُ: أبو وَهْبٍ، وهو أَسَدِيٌّ؛ فكأنَّ بَقِيَّةَ بنَ الوليد كَنَى عبيدَاللهِ بنَ عمرو، ونسَبَهُ إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسَطِ لا يُهْتَدَى له، وكان بَقِيَّةُ مِنْ أفعَلِ الناسِ لهذا، وأمَّا ما قال إسحاقُ في روايتِهِ عن بَقِيَّة، عن أبي وَهْب: «حدَّثنا نافع»، فهو وَهَمٌ، غيرَ أنَّ وجهه عندي:

---

(١) في "العلل" (١٩٥٧).
(٢) هو: ابن الوليد.

أنَّ إسحاقَ لعلَّه حفظ عن بَقِيَّةَ هذا الحديثَ، ولَمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ مِنْ تركِهِ إسحاقَ من الوَسَط، وتكنيتِهِ عبيدَاللهِ بنَ عَمْرو، فلم يَفْتَقِدْ لفظَ بَقِيَّةَ[1] في قوله: «حدَّثنا نافع»، أو: «عن نافع». اهـ.

وقال أيضًا[2]: وسألتُ أبي وأبا زُرْعة عن حديثٍ رواه ابن جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ قال: «مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . . .»، الحديثَ؟

فقالا : هذا خطأ، رواه وُهَيْبٌ، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله موقوفٌ، وهذا أَصَحُّ.

قلتُ لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قال: يَحْتمِلُ أن يكون الوَهَمُ مِنِ ابنِ جُرَيْج، ويَحْتمِلُ أن يكونَ مِنْ سُهَيْلٍ، وأخشَىٰ أن يكونَ ابنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَ هذا الحديثَ عن موسى ابن عُقْبَة، ولم يَسْمَعْهُ مِنْ موسى، أَخَذَهُ مِنْ بعض الضعفاء.

وسمعتُ أبي مَرَّةً أخرى يقول: لا أعلَمُ روى هذا الحديثَ عن سُهَيْلٍ أحد إلا ما يرويه ابنُ جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، ولم يذكُرِ ابنُ جُرَيْج فيه الخَبَرَ[3]؛ فأخشى أنْ يكونَ أَخَذَهُ عن إبراهيمَ بنِ أبي

---

(١) انظر معنى قوله: « فلم يفتقد. . . » إلخ، في التعليق على المسألة رقم (١٨٧١) و(٢٣٩٤).

(٢) في "العلل" (٢٠٧٨).

(٣) أي: السماعَ.

يحيى؛ إذْ لم يَرْوِهِ أَصْحَابُ سُهَيْل، لا أعلَمُ رُوِيَ هذا الحديثُ عن النَّبيِّ ﷺ في شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أبي هريرة.

وذكَرَ الدارقطنيُّ[1] هذا الحديثَ وعِلَّتَهُ، ونقَلَ عن الإمامِ أحمدَ قولَهُ: «وأخشَىٰ أنْ يكونَ ابنُ جُرَيْج دَلَّسَهُ عن موسى بنِ عُقْبة، أخذَهُ من بعضِ الضعفاءِ عنه»، ثم قال الدارقطني: «والقولُ كما قال أحمد».

وقال أبو حاتم أيضًا في حديثٍ آخر[2]: «ويَحْتمِلُ أن يكونَ مِنْ حديثِ ابنِ جُرَيْج، عن إبراهيمَ بنِ أبي يحيى، عن صَفْوانَ بنِ سُلَيْم؛ لأنَّ ابنَ جُرَيْج يُدَلِّسُ عن ابنِ أبي يحيى، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْم غيرَ شيء».

وقال أبو حاتم أيضًا[3]: «ولا أَظُنُّ الثَّوْريَّ سمعه من قَيْس، أُرَاهُ مُدَلَّسًا».

وقال الدارقطني[4]: «وقيل: إنَّ الثَّوْري لم يسمعْهُ من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد، عن قيس، وهو عنده مرسلٌ».

وقال أبو حاتم أيضًا[5]: «الزُّهْري لم يسمَعْ من عُرْوة هذا الحديثَ؛ فلعلَّه دَلَّسَهُ».

---

(١) في "العلل" (٨/ ٢٠١).
(٢) في "العلل" (١٢٥٩).
(٣) في "العلل" (٢٢٥٥).
(٤) في "العلل" (٦/ ٢٨).
(٥) في "العلل" (٩٦٨).

وقال أيضًا[١]: «وأَنَا أَخْشَىٰ أَلَّا يكونَ سَمِعَ هذا الأَعْمَشُ من مجاهد، إنَّ الأَعْمَشَ قليلُ السماعِ مِنْ مجاهد، وعامَّةُ ما يروي عن مجاهدٍ مُدَلَّسٌ».

وفي موضع آخر[٢] سأله ابنُهُ عبدالرحمن عن الأعمش؟ فقال: «الأعمَشُ ربَّما دَلَّسَ»[٣].

١٠) سُلُوكُ الْجَادَّةِ:

وربَّما عبَّر عنه بعضُهُمْ بقوله: «لَزِمَ الطريقَ»، أو «أَخَذَ طريقَ المَجَرَّة»، أو نحوِهَا من التعبيراتِ التي تَدُلُّ على معنًى واحدٍ كما سيأتي.

ومِنَ المعلومِ: أنَّ هناك بعضَ الأسانيدِ التي يَكْثُرُ دَوَرَانُهَا بسببِ كثرةِ روايةِ الراوي، وكَثْرَةِ الرُّوَاةِ عنه؛ كأبي هريرة ﷺ الذي هو أكثَرُ الصحابةِ روايةً؛ فإنَّ بعضَ تلاميذه أكثَرُوا من الروايةِ عنه، وبعض تلاميذهم أَكْثَروا من الروايةِ عنهم، وربَّما تلاميذُهُمْ أيضًا، وهكذا.

فكثرةُ تداوُلِ أحدِ هذه الأسانيدِ بصورةٍ واحدةٍ تجعلُهُ إسنادًا مشهورًا، ويسمَّى عندهم: طريقًا، أو جَادَّة، أو مَجَرَّةً؛ يسهُلُ حفظُهُ كما يسهُلُ سلوكُ الناسِ للجَادَّةِ التي يَمْشُونَ عليها.

---

(١) في "العلل" (٢١١٩).
(٢) في "العلل" (٩).
(٣) انظر أيضًا "العلل" لابن أبي حاتم (١٠٩ و٦٤٥ و١١٠٤ و١٢١٩ و١٨٧١ و٢٠٨٧ و٢٢٧٥ و٢٤٦٣ و٢٤٩٣ و٢٥٧٩).

وربَّما جاء حديثٌ آخَرُ يَشْتَرِكُ مع هذا الإسنادِ المشهور «الجادَّة» في بعضِ رجاله، ويَخْتَلِفُ في بعضهم الآخَرِ، فَيَرْوِيهِ بعضُ الرواةِ فَيَهِمُ، فيذكُرُ الإسنادَ المشهورَ بتمامِهِ بحكمِ الاشتراكِ في بعضه، فينبِّهُ العلماءُ على هذا الوَهَمِ، ويوضِّحون سببه؛ كقولِ البيهقي[1]: «هذا - عِلْمي[2] - من الجنس الذي كان الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ يقول: أَخَذَ طريقَ المَجَرَّة، فهذا الشيخُ لمَّا رأى أخبارَ ابنِ بُرَيْدة عن أبيه؛ توهَّم أنَّ هذا الخبر هو أيضًا عن أبيه».

وقال البيهقيُّ[3] أيضًا: «قال يونس بن عبدالأعلى: قال لي الشافعيُّ في هذا الحديثِ: اتبَعَ سُفْيانُ بنُ عُيَيْنة - في قوله: الزُّهْريُّ، عن عُرْوة، عن عبدالرحمن - المَجَرَّةَ. يريد: لَزِمَ الطريقَ».

ومثَّل أبو عبدالله الحاكمُ[4] للجنسِ التاسعِ مِنْ أجناس العلل بحديثٍ قال عنه: «لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، والمنذرُ بنُ عبدالله أخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ فيه».

وذكَرَ السُّيُوطيُّ[5] هذه الأجناسَ التي ذكرها الحاكمُ، وعرَّفَ الجنسَ التاسع بقوله: «التاسع: أنْ تكونَ طريقُهُ معروفةً، يروي أحدُ رجالها حديثًا مِنْ غير تلك الطريقِ، فيقَعُ مَنْ رواه مِنْ تلك الطريقِ

---

(١) في "سننه" (٢/ ٤٧٤).
(٢) لعله يريد: حَسَبَ عِلْمي.
(٣) في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٤٣٤).
(٤) في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٨).
(٥) في "تدريب الراوي" (١/ ٢٦١).

- بناءً على الجادَّة - في الوَهَم».

ويوضِّح هذا ويبيِّنه: أنَّ أبا صالحٍ ذكوانَ السَّمَّانَ من المُكْثِرين جِدًّا عن أبي هريرة، وروايةُ ابنِهِ سُهَيْلِ بنِ أبي صالح، عنه، عن أبي هريرة بلغَتْ في "تحفة الأشراف" فقط (٢١٨) حديثًا[١]، فهذا الإسنادُ جادَّةٌ معروفةٌ يخطئ فيه الرواةُ كثيرًا؛ كما حصَلَ من محمَّد بن سليمان الأَصْبَهانيِّ حين روى عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي في اليومِ والليلةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعةً.

فقد سأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[٢] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «كنتُ مُعْجَبًا بهذا الحديث، وكنتُ أُرَىٰ أنه غريبٌ، حتى رأيتُ: سُهَيْلٌ، عن أبي إسحاق، عن المسيّب، عن عمرو بن أَوْس، عن عَنْبَسَة، عن أم حَبِيبة، عن النَّبيِّ ﷺ، فَعَلِمْتُ أنَّ ذاك[٣] لَزِمَ الطريقَ».

وقال ابن عدي[٤]: «وهذا أخطَأَ فيه ابنُ الأصبهاني حيثُ قال: عن سُهَيْل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريقُ أسهَلَ عليه»؛ يعني أسهَلَ عليه في الحفظِ والرواية.

---

(١) هي في "تحفة الأشراف" (ج٩ من ص٣٩٤ إلى ص٤٢٦ من الحديث رقم ١٢٥٨٥ إلى ١٢٨٠٣).
(٢) في "العلل" (٢٨٨).
(٣) يعني: الأصبهاني.
(٤) في "الكامل" (٦/ ٢٢٩).

ولهذا يرجِّح العلماءُ ما كان خارجًا عن الجادَّة؛ لأنه قرينةٌ على حفظ الراوي؛ يقولُ السخاويُّ[١]: «فسلوكُ غَيْرِ الجَادَّةِ دَالٌّ على مزيدِ التحفُّظ؛ كما أشار إليه النَّسَائِيُّ».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[٢]: «الذي يَجْرِي على طريقةِ أهلِ الحديث: أنَّ روايةَ عبدالعزيز شاذَّةٌ؛ لأنَّه سلَكَ الجادَّةَ، ومَنْ عَدَلَ عنها دَلَّ على مزيدِ حفظه».

وفي مثال آخر: روى أبو عَتَّابٍ سهلُ بن حَمَّاد، عن عبدالله بن المثنَّى، عن ثُمَامة بن عبدالله بن أَنَس، عن جَدِّهِ أنسٍ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إذا وقَعَ الذُّبَابُ في شَرَابِ أَحَدِكُمْ . . .» إلخ، وهذا إسنادٌ معروفٌ، وجادَّةٌ مطروقة، وخالفَهُ حمَّاد بن سَلَمة، فرواه عن ثُمَامة، عن أبي هريرة ﷺ؛ وهذا غير الجادَّة.

فسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[٣] أباه عن هذا الحديث؟ فأجاب بقوله: «هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ، ولَزِمَ أبو عَتَّابٍ الطريقَ، فقال: عن عبدالله، عن ثُمَامة، عن أنس»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر[٥] في حديثٍ اختَلَفَ فيه حمَّادُ بنُ سلمة

---

(١) في "فتح المغيث" (١/ ١٧٤).

(٢) في "فتح الباري" (٣/ ٢٦٩-٢٧٠). (٣) في "العلل" (٤٦).

(٤) انظر أمثلة أخرى أيضًا في "العلل" لابن أبي حاتم (٥٨٢ و١٢٨٦ و١٨٢٣ و٢١٦٢ و٢٢٣٧ و٢٢٩٦).

(٥) في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٤).

مع باقي الرواة عن عِكْرمة: «لكنْ لمَّا فُتِّشَتِ الطرقُ؛ تبيَّن أنَّ عِكْرمةَ سمعه ممَّن هو أصغَرُ منه، وهو الزُّهْري، والزُّهْريُّ لم يسمعْهُ من ابن عمر ﷺ، إنما سمعه من سالم، فوضَحَ أنَّ رواية حماد بن سلمة مُدَلَّسَةٌ أو مُسَوَّاةٌ، ورجَعَ هذا الإسنادُ الذي كان يمكنُ الاعتضادُ به إلى الإسنادِ الأوَّل الذي حُكِمَ عليه بالوَهَمِ، وكان سبَبُ حكمهم عليه بالوَهَمِ: كَوْنَ سالمٍ أو مَنْ دونه سلَكَ الجادَّةَ».

وقال في موضع آخر[1]: «فروايةُ الدَّرَاوَرْدي لا تنافي روايةَ ابن أبي ذِئْب؛ لأنَّها قَصُرَتْ عنها؛ فدَلَّ على أنه لم يَضْبِطْ إسناده، فأرسلَهُ، وروايةُ عبدالله بن رَجَاء إنْ كانتْ محفوظةً فقد سلك الجادَّةَ في أحاديثِ المَقْبُرِيِّ»[2].

١١) التَّلْقِينُ:

والتَّلْقِينُ - في اللغة -: التَّفْهِيمُ، وفي العُرْف: إلقاءُ كلامٍ إلى الآخَرِينَ في الحديث؛ إمَّا إسنادًا أو متنًا، والمبادرةُ إلى التحديثِ بذلك ولو مَرَّةً. والتلقينُ: أَنْ يُلَقَّنَ الْمُحَدِّثُ الشيءَ، فيحدِّثَ به مِنْ غيرِ أنْ يَعْلَمَ أنه مِنْ حديثه، فلا يُقْبَلُ؛ لدلالتِهِ على مجازفتِهِ، وعَدَمِ تثبُّته، وسقوطِ الوثوقِ بالمتَّصِفِ به[3].

---

(١) في "هدي الساري" (ص٣٥٣).

(٢) انظر أمثلة أخرى أيضًا في "فتح الباري" (٩/ ٣٨٤و٦٣٢)، و(١٠/ ٩٦-٩٧ و١٤٦ و٣٦٤ و٤٤٤)، و(١١/ ٩٩)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٦١٠-٦١١و٦٦١).

(٣) انظر "توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ١٥٥).

قال ابن حزم[(١)]: «ومَنْ صَحَّ أنه قَبِلَ التلقينَ ولو مرةً، سَقَطَ حديثُهُ كلُّه؛ لأنَّه لم يتفقَّهْ في دينِ الله ﷻ، ولا حَفِظَ ما سَمِعَ، وقد قال ﷺ: «نضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ منَّا حديثًا، حَفِظَهُ حتَّى بلَّغه غيرَهُ»؛ فإنما أمر ﷺ بِقَبُولِ تبليغِ الحافظ. والتلقينُ هو: أن يقولَ له القائلُ: حدَّثَكَ فلانٌ بكذا، ويُسَمِّيَ له مَنْ شاء مِنْ غيرِ أنْ يَسْمَعه منه، فيقول: نعم، فهذا لا يخلو مِنْ أحد وجهين - ولا بُدَّ من أحدهما ضرورةً -: إمَّا أن يكونَ فاسقًا يحدِّثُ بما لم يَسْمَعْ، أو يكونَ مِنَ الغَفْلة بحيث يكونُ الذاهلَ العَقْلِ، المدخولَ الذِّهْنِ، ومِثْلُ هذا لا يُلْتَفَتُ له؛ لأنه ليس مِنْ ذوي الألباب». اهـ.

ولقبولِ التلقينِ أسبابٌ عِدَّةٌ، منها: ضَعْفُ الراوي، وعَدَمُ مبالاتِهِ بالرواية، والغَفْلةُ، وإحسانُ الظنِّ بمن يُلَقِّنُهُ، والاعتمادُ في الحفظ على الكتاب، ثم التحديثُ مِنْ غيره؛ إمَّا لكونِهِ فقَدَ بَصَره، فيحدِّثُ مِنْ حفظه ظَنًّا منه أنه حافظٌ لحديثه، أو لفقدِهِ الكتابَ، أو لكونِهِ لم يَصْطَحِبْ كتابَهُ معه في بعضِ الأماكنِ التي حدَّث فيها، أو لتساهلِهِ في التحديثِ مِنْ غير كتابِهِ مع قدرتِهِ عليه، أو نحو ذلك.

والذي يهمنا هنا: بيانُ هذا السببِ الذي يُوقِعُ العِلَلَ الخَفِيَّةَ في بعضِ الأحاديث؛ بسببِ قبولِ بعضِ الثقاتِ الحفاظِ للتلقين، ولم يَكْثُرْ منهم ذلك، ولا عُرِفُوا به حتى يكونَ عِلَّةً ظاهرة.

---

(١) في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣٢).

مثال ذلك:

حديثٌ رواه يحيى بن بُكَيْر، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن عبدالله بن عُبَيْدالله بن أبي مُلَيْكة، عن عُبَيْدالله بن أبي نَهِيك، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن النَّبيّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ»، ورواه أبو الوليد هشامُ بنُ عبدالمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ وغَيْرُهُ عن اللَّيْثِ، فَجَعَلَهُ عن سَعْد بن أبي وَقَّاص، بدَلَ سعيد بن أبي سعيد.

فسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[١] أبا زرعة عن هذا الاختلاف؟ فقال: «في كتابِ اللَّيْثِ في أصله: سَعِيدُ بنُ أبي سَعِيد، ولكنْ لُقِّنَ بالعراقِ: عن سَعْد».

وهذا يعني: أنَّ اللَّيْثَ لمَّا رحَلَ إلى العراق لم يكُنْ معه كتابٌ، فلُقِّنَ هذا فتلقَّنه، وليس مِنْ عادته، فهو: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ كما قال ابن حَجَرٍ في "التقريب"[٢].

وسأل ابنُ أبي حاتم أيضًا[٣] أباه عن حديثٍ رواه محمَّد بن أبي عمر العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ أنه كان يدعو: «اللَّهُمَّ، لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلاً»؟

فذكَرَ أبو حاتمٍ أنَّ عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبِيَّ حدَّثهم به عن حَمَّاد،

---

(١) في "العلل" (٥٣٨).
(٢) (٥٦٨٤).
(٣) في "العلل" (٢٠٧٤).

عن ثابت: أنَّ النَّبيَّ ﷺ، هكذا مرسلًا، ليس فيه ذِكْرٌ لأنسٍ رضي الله عنه، ثم قال أبو حاتم: «وبَلَغني أنَّ جَعْفَرَ بنَ عبدالواحد لَقَّنَ القَعْنَبِيَّ عن أنس، ثم أُخْبِرَ بذلك، فدعا عليه».

وذكَرَ أبو زرعة الرازيُّ حكايةَ جعفر مع القَعْنبي هذه مع اختلاف يسير، فقد سأله البَرْذَعي[1] عن حديثٍ من رواية جعفر بن عبدالواحد هذا، فاستنكَرَهُ! وقال: «ما أخوفَني أن تكونَ دعوةُ الشيخِ الصالحِ أدركته!» قال البَرْذَعي: قلتُ: أيُّ شيخ؟ «قال: القَعْنَبي؛ بلغني أنه دعا عليه، فقال: اللَّهُمَّ افضَحْهُ، لا أحسَبُ ما بُلِيَ به إلا بدعوةِ الشيخ»، قلتُ: كيف دعا عليه؟ قال:« بلغني أنه أدخَلَ عليه[2] حديثًا أحسَبُهُ عن ثابت؛ جعَلَهُ عن أنس، فلمَّا فارقه رجَعَ الشيخُ إلى أصله فلم يَجِدْهُ، فاتهمَهُ، فدعا عليه ».

فعبدُالله بنُ مَسْلَمة القَعْنبيُّ ثقةٌ عابدٌ، وكان ابنُ مَعِين وابنُ المَدِينيِّ لا يقدِّمان عليه في "الموطأ" أحدًا كما في "التقريب"[3]، ولم يكنْ من عادتِهِ قَبُولُ التَّلْقين؛ فالظاهرُ أنه وَثِقَ بجعفر بن عبدالواحد، وصادَفَ ذلك غَفْلَةً منه، فَقَبِله، أو أنْ تكونَ الحادثة وقعَتْ كما ذكَرَ أبو زرعة: «أنه أدخَلَ عليه حديثًا»، والإدخالُ يكونُ بغير عِلْمِ الراوي.

---

(١) في "سؤالاته لأبي زرعة" (١/ ٥٧٤)، ومن طريقه رواه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ١٧٤).
(٢) سيأتي ذكر الفرق بين التلقين والإدخال في السبب التالي.
(٣) (٣٦٢٠).

وقد يكون قبولُ الثقة للتلقين بسبب عُلُوِّ مَنْزِلةِ الذي لقَّنه، وإمامتِهِ، واشتهارِهِ بالحفظ، فيهابُ مخالفتَهُ، فيجاريه في خَطَئه، ويتَّهم نفسَهُ؛ كما حصَلَ من أبي عَوَانة وضَّاح بن عبدالله مع شُعْبة؛ وذلك أنَّ شُعْبة كان يخطئ في اسمِ خالد بن عَلْقمة، ويسمِّيه: مالك بن عُرْفُطَة.

فوجَدَ الأئمَّةُ أنَّ أبا عَوَانة روى عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عائشة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والْحَنْتَمِ والْمُزَفَّت، وهذا يعني تصويبَ ما قال شُعْبة؛ لأنه توبع.

فسأل ابنُ أبي حاتم[1] أباه عن ذلك؟

فأجاب بقوله: «كان شُعْبَةُ يُخْطِئُ في اسم خالد بن عَلْقَمَة، وكان أبو عَوَانَة يقول: خالدُ بنُ عَلْقَمَة، فقال شُعْبة: لم يكنْ بخالدِ بنِ عَلْقَمَة؛ وإنما كان: مالكَ بنَ عُرْفُطَة، فلقَّنه الخطأَ، وترَكَ الصوابَ، وتَلَقَّنَ ما قال شُعْبة، لم يَجْسُرْ أن يخالفه».

١٢) الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ:

وهو قريبٌ من سابقه «التلقين»، ويَخْتلِفُ عنه في كون التلقين بِعِلْمِ الْمُلَقَّنِ، وأمَّا الإدخالُ فيكون بغير علمِ الراوي الذي أُدْخِلَ عليه الحديث - غالبًا - كما أنَّ التلقينَ يكونُ مشافهةً، وأمَّا الإدخالُ فيكونُ في الكتاب، وربَّما كان الأمرُ قريبًا بعضُهُ من بعض بحيث يلتبسُ هل هو تلقينٌ أو إدخال؛ كما في حكاية عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي مع

(١) في "العلل" (١٥٦٣)، وانظر رقم (١٥٧٨).

جعفر بن عبدالواحد التي تقدَّم ذِكْرها في السبب السابق، فأبو حاتم يذكُرُ أنَّ جعفرًا لقَّن القعنبيَّ، وأبو زرعة يذكر أنه أدخَلَ عليه.

وكثيرًا ما يَلْجَأُ أهلُ العلمِ بالحديثِ إلى إعلالِ الحديث بهذا السبب - على سبيلِ الظنِّ - إذا لم يَظْهَرْ لهم سببُ وقوعِ العِلَّةِ في الحديثِ.

فقد ذكر ابن أبي حاتم[١] أنَّ أباه أَعَلَّ حديثًا فقال: «هذا حديثٌ باطِلٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديثِ، أخافُ أنْ يكونَ أُدْخِلَ له».

وذكر ابنُ حِبَّان[٢] حديثًا من رواية عبدالعزيز بن معاوية بن عبدالعزيز العُتْبي القُرَشي، ثم قال: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ لا أصلَ له، ولعلَّه أُدْخِلَ عليه، فحدَّث به».

وروى ابنُ الجَوْزي حديثًا في "الموضوعات"[٣] بسنده إلى عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة، وجزَمَ بِوَضْعه، ولم يَجْزِمْ بالمتَّهم به، فقال: «هذا حديثٌ لا يَشُكُّ عاقلٌ في وضعه ... وكان مع الذي رواه نوعُ تغفُّلٍ، ولا أحسَبُ ذلك إلا في المتأخِّرين، وإنْ كان يحيى بن مَعِين قد قال في ابن أبي الزناد: ليس بشيء، ولا يُحْتَجُّ بحديثه ... فلَعَلَّ بعضَ أهلِ الهوى قد أدخَلَهُ في حديثه».

---

(١) في المرجع السابق (٢٣٥٢).
(٢) في "الثقات" (٨/ ٣٩٧).
(٣) (٢/ ١١٤).

وذكَرَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[١] كلامَ ابنِ الجَوْزي هذا، ثم قال: «قلتُ: وقد تقدَّم في ترجمةِ النَّجَّادِ أنه عَمِيَ بِأَخَرَةٍ، وأنَّ الخطيب جوَّز أن يكونَ أُدْخِلَ عليه شيءٌ، وهذا التجويزُ مُحْتَمَلٌ في حق العِشَارِيِّ أيضًا، وهو في حق ابن أبي الزناد بعيدٌ».

وقال الذَّهَبي[٢] في ترجمة أبي الفوارس بن الصابوني أحمد بن محمد بن السِّنْدي المِصْري: «صدوقٌ إنْ شاء الله، إلا أنِّي رأيتُهُ قد تفرَّد بحديثٍ باطلٍ عن محمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني، كأنه أُدْخِلَ عليه».

وربَّما أُدْخِلَ على الراوي نسخةٌ بأكملها؛ كما قال ابن حِبَّان[٣] في ترجمة عُبَيْد بن كَثِير بن عبدالواحد التَّمَّار: «رَوَىٰ عن الحَسَن بن الفُرَات، وعن ابنه زياد بن الحَسَن، عن أَبَانَ بنِ تَغْلِب نسخةً مقلوبةً... أُدْخِلَتْ عليه، فحدَّث بها، ولم يَرْجِعْ حيثُ بُيِّنَ له، فاستَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ به».

ويَعْذِرُ أهلُ الحديثِ ذلك الراويَ الذي أُدْخِلَتْ عليه الأحاديثُ، فلا يُتَّهَمُ بوضعها، مع كَوْنهم يَحْكُمون عليه بما يناسبُ حالَهُ مِنَ الغَفْلة ونحوها.

فقد ترجَمَ الذهبيُّ[٤] لأبي القاسم هارون بن أحمد القَطَّان فقال:

---

(١) في "لسان الميزان" (٧/ ٣٧٧- أبو غدة).
(٢) في "ميزان الاعتدال" (١/ ٢٩٧).
(٣) في "المجروحين" (٢/ ١٧٦).
(٤) في "ميزان الاعتدال" (٧/ ٥٩).

«روى حديثًا باطلاً؛ كأنه - المسكين - أُدْخِلَ عليه، ولا يَشْعُرُ».

وهذا الحديثُ ذَكَره الخطيب البغدادي[١] فقال: «لا يثبُتُ هذا الحديث، ورجالُ إسنادِهِ كلُّهم ثقات، ولعلَّه شُبِّهَ لهذا الشيخِ القَطَّان، أو أُدْخِلَ عليه».

وذكَرَ سِبْطُ ابنِ العَجَميِّ هارونَ القَطَّان هذا في "الكشف الحثيث، عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث"[٢]، وبيَّن أنه ينبغي أن يُعْذَرَ فلا يُدْرَجَ في المتَّهمين بالوضع، فقال: «فعلى أنه أُدْخِلَ عليه، فلا يُذْكَرُ مع هؤلاءِ، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به؛ لأنه مُغَفَّلٌ».

وقال أيضًا[٣] عن راوٍ آخَرَ: «وقد لا يُكْتَبُ معهم؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ أُدْخِلَ عليه، والله أعلم».

وتَخْتلِفُ مواقفُ الرواةِ الذين أُدْخِلَ عليهم، مِنَ الأحاديثِ التي أُدْخِلَتْ عليهم، وممَّن أدخَلَها؛ فبعضُهُمْ يَرْجِعُ عن تلك الأحاديث، ويَتْرُكُهَا، ويغضَبُ على مَنْ فعَلَ ذلك، فهؤلاءِ لا يؤثِّر فيهم ذلك الفعل. ويَضْعُفُ بعضُهُمْ عن ذلك، فيسقُطُ حديثهم.

فمِمَّن عُرِفَ عنه حُسْنُ التصرُّف: أبو الفضلِ عبدالله بن أحمد الطُّوسي المعروفُ بخطيبِ المَوْصِل، فقد حَكَى الحافظُ الذهبي[٤] عن

---

(١) في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٥).
(٢) (٨١١).
(٣) في المرجع السابق (٤٨٠).
(٤) في "تاريخ الإسلام" (٣٩/ ٣٢٤).

ابن الدَّبِيثي أنه قال: سمعتُ تَمِيمَ بنَ البَنْدَنِيجي يقول: أبو الفضل خطيبُ المَوْصِلِ ثقةٌ صحيحُ السماعِ، أدخَلَ عليه محمَّدُ بنُ عبدالخالق في حديثِهِ أشياءَ لم يَسْمَعها، وكان قد دخَلَ عليه ولاطَفَهُ بأجزاء ذكَرَ أنه نَقَلَ سماعَهُ فيها مِنْ مِثْلِ طِرَادٍ، والنِّعَالِيِّ، وابنِ البَطِرِ، وهؤلاءِ قد سَمِعَ منهم أبو الفَضْل، فَقَبِلَهَا منه وحدَّث بها اعتمادًا على نقل محمد له، وإحسانِ الظَّنِّ به، فلمَّا عَلِمَ كذبَ محمَّد، طُلِبَتْ أصولُ الأجزاء التي حَمَلَها إليه، فلم تُوجَدْ، واشتهَرَ أمرُهُ، فلم يعبأِ الناسُ بِنَقْله، وتَرَكَ خطيبُ الموصلِ كُلَّ ما شَكَّ فيه، وحَذَّر مِنْ روايةِ ما شَكَّ فيه.

قال الذهبي: «قلتُ: وبعد ذلك جمَعَ خطيبُ المَوْصِلِ مشيختَهُ المشهورةَ، وخرَّجها من أصوله».

وذكر الخَلِيلي[١] عن ابن عدي: أنَّ رجلاً حدَّث عند زكريا بن يحيى الساجي بحديثَيْنِ عن أحمدَ بنِ عبدالرحمن ابنِ أخي عبدالله بن وَهْب، عن عمِّه عبدالله بن وَهْب، عن الإمامِ مالك، عن الزُّهْري، فقال ابن عدي: هذان الحديثان مِنْ حديثِ ابن وَهْب، عن يونس، عن الزُّهْري، لا عن مالك، فأخَذَ الساجي كتابَهُ، فتأمَّلْ، وقال لابنِ عدي: هذا كما قلتَ، وقال للرَّجُل: ممَّن أَخَذْتَ هذا؟ فأحال على بعض أهلِ البَصْرة، فقال الساجي: عَلَيَّ بصاحبِ الشُّرطة حتى أُسَوِّدَ وجه هذا! فكلَّموه وتشفَّعوا، حتى عفا عنه، ثم مزَّقَ الكتابَ.

---

(١) في "الإرشاد" (١/٤٠٨).

قال الذهبي[١]: «وللساجي مصنَّفٌ جليلٌ في عللِ الحديثِ يَدُلُّ على تبحُّره وحِفْظه، ولم تبلغنا أخبارُهُ كما في النَّفْس، وقد هَمَّ بمن أَدْخَلَ عليه...»، ثم ذكر هذه الحكاية.

ومن أجودِ ما ذُكِرَ في هذا: دفاعُ بعضِ الأئمَّةِ عن شيوخهم؛ كما في قصَّة الدارقطنيِّ مع شيخه دَعْلَج بن أحمد السِّجِسْتاني ومَنْ أدخَلَ عليه بعضَ الأحاديث.

فقد ذكَرَ أبو عبدالله الحاكم[٢] أنه سأل شيخَهُ الدارقطنيَّ عن عليِّ ابن الحسن - ويقال: ابن الحسين - بن جعفر الرُّصَافي، المعروفِ بابن العَطَّار؟ فذكَرَ مِنْ إدخاله على الشيوخ شيئًا فوق الوَصْف؛ فإنه أَشهَدَ عليه، واتخَذَ محضرًا بأحاديثَ أَدْخَلَهَا على دَعْلَجِ بن أحمد.

ومِمَّن أُدْخِلَتْ عليه أحاديثُ أَفْسَدَتْ حديثَهُ بسبب عدمِ معرفته بها، أو بسببِ عَجْزه، أو تساهُلِهِ عن تركها والبراءةِ منها: قيسُ بنُ الرَّبِيع، وأبو صالحٍ كاتبُ اللَّيْث، وسفيانُ بنُ وَكِيع بن الجَرَّاح:

أما قيسُ بنُ الربيع: فإنه ابتُلِيَ بابنٍ له أدخَلَ عليه ما ليس مِنْ حديثِهِ وهو لا يَعْلَمُ، فأفسَدَ حديثَهُ.

قال جعفر بن أَبَانَ الحافظُ: «سألتُ ابن نُمَيْرٍ عن قيس بن الرَّبِيع؟

---

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٩٩).

(٢) في "سؤالاته للدارقطني" (٢٥٤)، وعنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٥ رقم ٦٢٥٨)، وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٢١٤ رقم٥٦٤).

فقال: كان له ابنٌ، وهو آفَتُهُ؛ نظَرَ أَصْحَابُ الحديثِ في كتبه، فأنكروا حديثَهُ، وظَنُّوا أنَّ ابنه قد غيَّرها»[١].

وقال عَفَّان: «كنتُ أَسْمَعُ الناسَ يَذْكُرون قيسًا، فلم أَدْرِ ما عِلَّته، فلمَّا قَدِمْنَا الكوفةَ أتيناه، فجَلَسْنَا إليه، فجعَلَ ابنُهُ يلقِّنه ويقولُ له: حُصَيْن، فيقول: حُصَيْن، فيقول رجل آخر: ومُغِيرة، فيقول: ومُغِيرة، فيقول آخر: والشَّيْباني، فيقول: والشَّيْباني»[٢].

وروى البخاريُّ[٣] عن أبي داود الطَّيَالسي أنه قال: «إنما أُتِيَ قيسٌ مِنْ قِبَلِ ابنه؛ كان ابنُهُ يأخُذُ حديثَ الناسِ، فَيُدْخِلُهَا في فُرَجِ كتابِ قيس، ولا يعرفُ الشيخُ ذلك».

وذكَرَ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل قيسًا هذا فقال: «كان له ابنٌ يأخُذُ حديثَ مِسْعَر وسُفْيان الثَّوْري والمتقدِّمين، فيُدْخِلُهَا في حديثِ أبيه وهو لا يعلم»[٤].

وقال عليُّ بن المَدِيني: «إنما أَهلكَهُ ابنٌ له قلَبَ عليه أشياء من حديثه»[٥].

وقال ابن حِبَّان[٦]: «قد سَبَرْتُ أخبارَ قيس بن الرَّبِيع من رواية

---

(١) "المجروحين" لابن حبان (٢/ ٢١٩)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٦٠).
(٢) "المجروحين" لابن حبان (٢/ ٢١٩).
(٣) في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٢٨رقم١٢٩٣).
(٤) "الكامل" لابن عدي (٦/ ٣٩).
(٥) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٦٠).
(٦) في "المجروحين" (٢/ ٢١٨-٢١٩).

القدماء والمتأخِّرين وتتبَّعتها، فرأيتُهُ صدوقًا مأمونًا حيثُ كان شابًّا، فلمَّا كَبِرَ ساء حفظه، وامتُحِنَ بابنِ سُوءٍ، فكان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، فيجيبُ فيه ثقةً منه بابنه، فلمَّا غلَبَ المناكيرُ على صحيحِ حديثِهِ ولم يتميَّز؛ استَحَقَّ مجانبتَهُ عند الاحتجاج، فكلُّ مَنْ مَدَحه مِنْ أئمتنا وحَثَّ عليه؛ كان ذلك منهم لَمَّا نَظَروا إلى الأشياءِ المستقيمةِ التي حدَّث بها عن سَمَاعه، وكلُّ مَنْ وهَّاه منهم، فكان ذلك لِمَا عَلِمُوا ممَّا في حديثه من المناكيرِ التي أدخَلَ عليه ابنُهُ وغيرُهُ». اهـ.

وأما أبو صالح عبدالله بن صالح كاتب اللَّيْث: فلخَّص حالَهُ ابنُ حِبَّان بقوله[1]: «منكرُ الحديثِ جِدًّا، يروي عن الأثباتِ مالا يُشْبِهُ حديثَ الثقات، وعنده المناكيرُ الكثيرةُ عن أقوامٍ مشاهيرَ أئمةٍ، وكان في نفسِهِ صدوقًا يكتُبُ لِلَّيْثِ بنِ سَعْدٍ الحِسَابَ، وكان كاتبَهُ على الغَلَّات، وإنما وقع المناكيرُ في حديثِهِ مِنْ قِبَلِ جارٍ له رَجُلِ سُوءٍ؛ سمعتُ ابنَ خُزَيْمة يقول: كان له جارٌ بينه وبينه عداوةٌ، فكان يَضَعُ الحديثَ على شيخِ عبدالله بنِ صالح، ويكتُبُ في قِرْطاسٍ بِخَطٍّ يُشْبِهُ خَطَّ عبدالله بن صالح، ويَطْرَحُ في داره في وَسَطِ كتبه، فيجدُهُ عبدالله، فيحدِّث به، فيتوهَّمُ أنه خطُّه وسماعُهُ، فمِنْ ناحيتِهِ وقَعَ المناكيرُ في أخباره».

وسأل البرذعي[2] أبا زُرْعة عن عُثْمان بن صالح؟ فقال: لم يكنْ

---

(١) في "المجروحين" (٢/ ٤٠).

(٢) في "سؤالاته" (١/ ٤١٧-٤١٨).

عندي عثمانُ ممَّن يَكْذِب، ولكنَّه كان يكتُبُ الحديثَ مع خالد بن إسحاق بن نَجِيح، وكان خالدٌ إذا سَمِعُوا من الشيخ أَمْلَىٰ عليهم ما لم يَسْمَعوا، فَبُلُوا به، **وقد بُلِيَ به أبو صالحٍ أيضًا** في حديثِ زُهْرة بن مَعْبَد، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، ليس له أصلٌ، وإنما هو عن خالدِ بنِ إسحاقَ بنِ نَجِيح».

وذكَرَ ابنُ أبي حاتم[1] أنَّ أباه ذكَرَ حديثًا، فقال: «وروى هذا الحديثَ كاتبُ اللَّيْث، عن عطاء، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أُدْخِلَ على أبي صالح».

وروى أبو عبدالله الحاكمُ[2] عن أحمَدَ بنِ محمَّد التُّسْتَرِيِّ أنه قال: سألتُ أبا زُرْعة الرازيَّ عن حديثِ زُهْرةَ بنِ مَعْبَدٍ، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ في الفضائل؟ فقال: «هذا حديثٌ باطلٌ، كان خالدُ بنُ إسحاق بن نَجِيح [المِصْريُّ][3] وَضَعه ودلَّسه في كتاب اللَّيْث[4]، وكان خالد بن إسحاق بن نَجِيح هذا يضعُ في كتب الشيوخِ ما لم يَسْمَعوا، ويدلِّس لهم...».

قال الحاكم: «فأقول: رَضِيَ اللهُ عن أبي زرعة؛ لقد شَفَىٰ في عِلَّةِ هذا الحديث، وبيَّن ما خفي علينا، فكلُّ ما أتى أبو صالحٍ كان من

(١) في "العلل" (٢٣٤٦).
(٢) كما في "تاريخ دمشق" (١٨٦/٢٩). (٣) في الأصل: « البصري ».
(٤) كذا في الأصل، والحديث ليس من رواية الليث، فلعل صواب العبارة: « في كتاب كاتب الليث ».

أجلِ هذا الحديث، فإذا وضعَهُ غيرُهُ، وكَتَبَهُ في كتابِ اللَّيْث[١]؛ كان المُذْنِبُ فيه غيرَ أبي صالح».

وأما سُفْيانُ بن وَكِيع: فقد ابتُلِيَ بورَّاقٍ له أدخَلَ في كتبِهِ أحاديثَ مناكيرَ، ونصحَهُ أبو حاتمِ الرازيُّ وابنُ خُزَيْمة، وبيَّن له أبو حاتم كيف يميِّز ما أُدْخِلَ عليه، فلم يأخُذْ بِنُصْحه، فسقَطَتْ رواياتُهُ.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[٢]: سمعتُ أبى يقول: «جاءني جماعةٌ من مَشْيَخة الكوفة، فقالوا: بَلَغَنا أنَّك تَخْتلِفُ إلى مشايخِ الكوفة تكتُبُ عنهم، وتركْتَ سفيانَ بنَ وكيع، أَمَا كُنْتَ ترعى له في أبيه؟! فقلتُ لهم: إنى أُوْجِبُ له، وأُحِبُّ أن تَجْرِيَ أمورُهُ على السِّتْر، وله وَرَّاقٌ قد أفسَدَ حديثَهُ، قالوا: فنحنُ نقولُ له أن يُبْعِدَ الوَرَّاقَ عن نفسه، فوعدتُّهُمْ أن أَجِيئَهُ، فأتيتُهُ مع جماعة من أهل الحديث، وقلتُ له: إنَّ حَقَّكَ واجبٌ علينا في شيخك وفي نَفْسِك، فلو صُنْتَ نفسك، وكنتَ تَقْتصرُ على كُتُبِ أبيك، لكانتِ الرِّحْلَةُ إليك في ذلك، فكيف وقد سَمِعْتَ؟! فقال: ما الذي يُنْقَمُ عليَّ؟ فقلتُ: قد أدخَلَ ورَّاقُكَ في حديثِكَ ما ليس مِنْ حديثك، فقال: فكيفَ السبيلُ في ذلك؟ قلتُ: ترمى بالمُخَرَّجات، وتقتصرُ على الأصول، ولا تقرأُ إلا مِنْ أصولك، وتُنَحِّي هذا الوَرَّاقَ عن نفسك، وتدعو بابنِ كَرَامة، وتُوَلِّيه أصولك؛ فإنه يُوثَقُ به، فقال: مقبولٌ منك، وبلغني أنَّ ورَّاقه

(١) انظر التعليق السابق.
(٢) في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٣١).

كان قد أدخلوه بيتًا يَتَسَمَّعُ علينا الحديثَ، فما فعل[١] شيئًا مِمَّا قاله، فبطَلَ الشيخُ، وكان يحدِّث بتلك الأحاديثِ التي قد أُدْخِلَتْ بين حديثه، وقد سُرِقَ مِنْ حديثِ المحدِّثين».

وقال الحاكم أبو عبدالله[٢]: سمعتُ أبا عبدالله محمَّد بن يعقوب الحافظَ يقول: سمعتُ محمَّد بن إسحاق - يعني: ابن خُزَيْمة - وقيل له: لِمَ رَوَيْتَ عن أحمدَ بنِ عبدالرحمن بن وَهْب وتركْتَ سفيانَ بنَ وَكِيع؟ فقال: «لأنَّ أحمدَ بنَ عبدالرحمن لمَّا أَنْكَروا عليه تلك الأحاديثَ رجَعَ عنها عن آخرها، إلا حديثَ مالكٍ، عن الزُّهْري، عن أنس: «إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ...»، فإنَّه ذكَرَ أنه وجَدَهُ في دُرْجٍ من كُتُب عَمِّه في قِرْطاس، وأمَّا سُفْيَان بن وكيع: فإنَّ ورَّاقه أدخَلَ عليه أحاديثَ، فرواها، وكلَّمناه، فلم يَرْجِعْ عنها، فاستخَرْتُ اللهَ، وتركْتُ الروايةَ عنه».

وذكر ابن حِبَّان سُفْيانَ بنَ وكيع هذا في "المجروحين"[٣] وقال: «وكان شيخًا فاضلاً صدوقًا، إلا أنه ابتُلِيَ بورَّاقِ سُوءٍ كان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، وكان يثق به فيجيبُ فيما يُقْرَأُ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يَرْجِعْ، فمن أجلِ إصرارِهِ على ما قيل له استَحَقَّ التركَ، وكان ابنُ خُزَيْمة يروي عنه، وسمعتُهُ يقول: ثنا بعضُ مَنْ

(١) يعني: سفيان بن وكيع.
(٢) كما في "تهذيب الكمال" (١/ ٣٨٨-٣٨٩).
(٣) (١/ ٣٥٩).

أمسكنا عَنْ ذِكْره، وهو من الضَّرْبِ الذي ذكرتُهُ مرارًا: أنْ لو خَرَّ من السماءِ فَتَخْطَفُهُ الطيرُ أَحَبُّ إليه مِنْ أن يَكْذِبَ على رسولِ الله ﷺ، ولكنَّهم أفسدوه».

وذكَرَ في "الثقات"[(١)] راويًا اسمه: موسى بن عيسى، وأنه يروي عن زائدةَ، عن سُفْيان الثَّوْري، عن محمَّد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النَّبيّ ﷺ قال: «لا يَدْخُلُ مكَّةَ سَافِكُ دَمٍ»، وذكَرَ أنه رواه عنه سفيان بن وكيع، ثم قال: «وهذا مما أُدْخِلَ على سفيان بن وكيع».

وتظهر براعةُ أئمَّةِ الحديثِ في كشفهمُ الأحاديثَ التي أُدْخِلَتْ في أحاديثِ الثقات، وقُدْرَتِهِمْ على تمييزها مِنْ صحيحِ حديثهم؛ كما جاء في سؤالِ عبدالرحمن بن أبي حاتم[(٢)] لأبيه عن حديثٍ رواه أبو عَقِيل ابنُ حاجبٍ، عن عبدالرزَّاق، عن سعيد بن قماذين، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن عبدالله بن حُبْشِيٍّ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا تَطْرُقُوا الطَّيْرَ فِي أَوْكَارِهَا؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ أَمَانٌ لَهَا»؟

فقال أبو حاتم: «إنَّ هذا الحديثَ ممَّا أُدْخِلَ على عبدالرزَّاق؛ وهو حديثٌ موضوع».

ومِنْ أكثرِ الأحاديثِ إشكالاً عند علماء الحديث: حديثٌ رواه

---

(١) (٩/ ١٦٠).

(٢) في "العلل" (١٦٢٧).

قُتَيْبة بن سَعِيد، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن أبي الطُّفَيْل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جَبَل رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان في غَزْوة تَبُوكَ إذا ارتحَلَ قبل أن تَزِيغَ الشمسُ أخَّر الظهرَ حتى يَجْمَعَهَا إلى العصر، فيُصَلِّيهما جميعًا، وإذا ارتحَلَ بعد زَيْغِ الشمسِ صلَّى الظهرَ والعصرَ جميعًا، ثم سار، وكان إذا ارتحَلَ قبل المَغْرِبِ أخَّر المغربَ حتى يُصَلِّيَهَا مع العشاء، وإذا ارتحَلَ بعد المَغْرِبِ عجَّل العشاء، فصلاها مع المغرب[(١)].

وحكَمَ عليه أبو عيسى التِّرْمِذيُّ[(٢)] بأنه حديثٌ غريب، وقال: «تفرَّد به قُتَيْبةُ، لا نَعْرِفُ أحدًا رواه عن الليثِ غيرَهُ... والمعروفُ عند أهل العلم حديثُ معاذ؛ من حديثِ أبي الزبير، عن أبي الطُّفَيْل، عن معاذ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ جمَعَ في غَزْوة تَبُوكَ بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء»[(٣)].

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[(٤)] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «لا أعرفُهُ من حديثِ يزيد، والذي عندي أنه دخَلَ له حديثٌ في حديث»، وصوَّب ما صوَّبه الترمذيُّ.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣)، وغيرهما.

(٢) في الموضع السابق.

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٦) من هذا الوجه الذي ذكره الترمذي، وأخرجه أبو داود (١٢٠٨) من طريق الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، به.

(٤) في "العلل" (٢٤٥).

وقال أبو عبدالله الحاكم[١]: «نظرنا، فإذا الحديثُ موضوعٌ! وقُتَيْبةُ ابن سَعِيد ثقةٌ مأمون . . .»، ثم ساق بسنده عن محمَّد بن إسماعيل البخاري أنه قال: «قلتُ لقتيبة بن سعيد: مع مَنْ كتبْتَ عن الليثِ بنِ سَعْد حديثَ يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن أبي الطُّفَيْل؟ فقال: كتبتُهُ مع خالد المدايني. قال البخاري: وكان خالدٌ المداينيُّ يُدْخِلُ الأحاديثَ على الشيوخ»[٢].

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه[٣] عن حديثٍ رواه محمد بن أبي عمر العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيّ ﷺ أنه كان يدعو: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلاً»؟

فصوَّب أبو حاتم إرساله، وذكَرَ أنَّ بِشْرَ بن السَّرِيِّ ثَبْتٌ، ثم قال: «فَلَيْتَهُ أَلَّا يكونَ أُدْخِلَ على ابن أبي عمر».

١٣) اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَىٰ:

كثيرًا ما تقع العِلَّةُ في الحديثِ بسببِ اختصارِ بعضِ الرواةِ للحديثِ، أو روايتِهِ بالمعنى، على نَحْوٍ يُغَيِّرُ معنى الحديث، فيُظَنُّ أنه حديثٌ آخَرُ، كما حصَلَ من شُعْبة رَحِمَهُ اللهُ حين روى عن سُهَيْل بن أبي

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (ص١٢٠).
(٢) انظر "سنن البيهقي" (٣/ ١٦٣).
(٣) في "العلل" (٢٠٧٤).

صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

فأوضَحَ أبو حاتم الرازيُّ وَهَمَ شُعْبة في هذا الحديث، فقال: «هذا وَهَمٌ؛ اختصَرَ شُعْبةُ متنَ هذا الحديث، فقال: «لا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»، ورواه أَصْحَابُ سُهَيْل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ قال: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلَا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»».

وبهذا أعلَّه أيضًا ابنُ خُزَيْمة[1]، والبيهقي[2].

ومِثْلُهُ: ما أخرجه النَّسَائيُّ[3]، وابن حِبَّان[4] عن شُعْبة، عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ عُلَيَّة، عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس ابن مالك رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن التَّزَعْفُرِ.

وأخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شَيْبة، وعَمْرٍو الناقدِ، وزُهَيرِ بنِ حَرْب، وابن نُمَيْر، وأبي كُرَيْبٍ، جميعهم عن إسماعيل بن عُلَيَّة، به بلفظ: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ أن يتزَعْفَرَ الرَّجُلُ.

---

(١) في "صحيحه" (١/ ١٨).
(٢) في "السنن" (١/ ١١٧).
(٣) في "الكبرى" (٣٦٨٧).
(٤) في "صحيحه" (٥٤٦٤).

وكذا رواه البخاريُّ[١]، من طريق عبدالوارث، ومسلمٌ[٢] من طريقِ حمادِ بنِ زَيْد، كلاهما عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس.

وأخرجه الطحاويُّ[٣] من طريقِ ابنِ أبي عِمْران، عن علي بن الجَعْد، عن شُعْبة، وفيه قال علي: «ثم لَقِيتُ إسماعيلَ، فسألتُهُ عنه، وحدَّثته أنَّ شُعْبَةَ حدَّثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حَدَّثْتُهُ، وإنما حَدَّثْتُهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أن يتزَعْفَرَ الرجلُ.

قال ابن أبي عِمْران: «وهما مختلفان، أمَّا قوله: أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ: فإنَّما دخَلَ في نهيه الرجالُ دون النساء، وأما قوله: نَهَىٰ عن التزعفُرِ: فأدخَلَ فيه الرجالَ والنساءَ».

ثم قال الطحاوي: «وقد رواه سائرُ أَصْحَابِ عبدالعزيز، عن عبدالعزيز بالنَّهْيِ أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ».

وروى الرَّامَهُرْمُزِيُّ[٤] عن أبي يحيى العَطَّار؛ قال: سمعتُ إسماعيل بن عُلَيَّة يقول: «روى عني شُعْبة حديثًا واحدًا فأوهَمَ فيه؛ حَدَّثْتُهُ عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أنْ يتزعفَرَ الرجلُ، فقال شُعْبة: إنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن التزعفُرِ».

قال الرامهرمزيُّ: «وكان شُعْبةُ حَفِظَ عن إسماعيل، فأنكَرَ إسماعيلُ

---

(١) في "صحيحه" (٥٨٤٦).
(٢) في الموضع السابق.
(٣) في "مشكل الآثار" (١٢/ ٥٠٩-٥١٠).
(٤) في "المحدث الفاصل" (ص٣٨٩-٣٩٠)، ومن طريقه رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٩٢-٤٩٤).

لَفْظَ التزعفر؛ لأنه لفظُ العموم، وإنما المنهيُّ عنه: الرجالُ، وأحسَبُ شُعْبَةَ قَصَدَ المعنى، ولم يَفْطَنْ لما فَطِنَ له إسماعيلُ، وشُعْبةُ شُعْبَةُ!!».

ولم يقفِ الحافظُ ابن حجر على إنكارِ إسماعيل على شُعْبة، فقال[١]: «ورواه شُعْبة عن ابنِ عُلَيَّة عند النَّسائي مطلقًا، فقال: نهى عن التزعفُرِ، وكأنَّه اختصره، وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العَشَرة من الحفاظِ مقيَّدًا بالرجل، ويَحْتمِلُ أن يكونَ إسماعيلُ اختصَرَهُ لَمَّا حدَّث به شُعْبةُ، والمطلَقُ محمولٌ على المقيَّد، وروايةُ شُعْبةَ عن إسماعيلَ من رواية الأكابر عن الأصاغر».

وَبَيْنَ أهلِ العلم خلافٌ طويلٌ في جواز اختصارِ الحديث وروايتِهِ بالمعنى[٢]، فذهَبَ بعضهم إلى المَنْعِ من ذلك، وجوَّزه بعضهم بشروطٍ اختُلِف فيها أيضًا، والراجحُ الجوازُ بشروطٍ من أهمِّها: أن يكونَ عالِمًا بمدلولاتِ الألفاظ، وما يُحِيلُ المعانيَ منها؛ لأنه جُرِّبَ على بعضِ الرواة الخطَأُ في معرفةِ معاني بعضِ الأحاديث؛ فعدَّهُ الأئمَّةُ من تصحيفِ المعنى؛ كما في قول أبي موسى العَنَزِيِّ محمَّد بن المثنَّى المعروفِ بالزَّمِنِ حين قال: نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ؛ صلَّى إلينا رسولُ اللهِ

---

(١) في "فتح الباري" (١٠/ ٣٠٤).

(٢) انظر تفصيله في "الرسالة" للإمام الشافعي (ص٢٧١-٢٧٥)، و"مشكل الآثار" للطحاوي (١٢/ ٥٠٨- ٥١٠)، و"المحدث الفاصل" للرامهرمزي (ص٥٢٩-٥٤٣)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/ ٤٩١-٤٩٤ و٥٦٠-٥٨٥) و(٢/ ٧-٢٦)، و"جامع بيان العلم" لابن عبد البر (١/ ٣٣٩-٣٥٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ١٣٧-١٥٨)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

ﷺ، يعني: حديثَ النَّبيِّ ﷺ أنه صلَّى إلى عَنَزَةٍ[1]، وهي الحَرْبَةُ الصغيرةُ تُغْرَزُ بين يَدَيْهِ ﷺ لِيَتَّخِذَهَا سُتْرَةً في الصلاة، فظنَّ أبو موسى أنه ﷺ صلَّى إلى قبيلتِهِ عَنَزَةَ، وعَدَّ ذلك شرفًا لهم[2]!.

وكان بعضُ العلماء بارعًا في معرفة معاني الأحاديث، وروايتها بالمعنى، واختصارِهَا، حتى إنَّ كبارَ الأئمَّةِ ليتعلَّمون منه ذلك؛ كسفيانَ الثَّوْريِّ الذي يقولُ عنه الخطيبُ البغدادي[3]: «وقد كان سُفْيان الثوريُّ يروي الأحاديثَ على الاختصار لمن قد رواها له على التَّمَام؛ لأنَّه كان يَعْلَمُ منهم الحِفْظَ لها والمعرفةَ بها . . .»، ثم روى عن عبدالعزيز بن أَبَانَ أنه قال: «علَّمنا سفيانُ الثَّوْرِيُّ اختصارَ الحديث»، ويقولُ عبدالله بن المبارك: «علَّمنا سفيانُ اختصارَ الحديث»[4].

أمَّا اختصارُ الحديث: فجوَّزوه لِمَنْ كان عالمًا بتمامِ معناه؛ على أن يكونَ ما اختصَرَهُ منفصلاً عن القَدْرِ الذي ذكره منه، غيرَ مُتَعَلِّقٍ به؛ ولا يَخْتَلُّ معه البَيَان، ولا تَخْتَلِفُ الدَّلَالةُ فيما نقله بِتَرْكِ ما حَذَفَهُ؛

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٧ و٣٧٦ و٤٩٥ و٤٩٩)، ومسلم (٥٠٣).

(٢) روى هذه القصة الدارقطني في "سؤالات السلمي له" (٣٦٦)، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٦٣٤)، وذكرها ابن الصلاح في "مقدِّمته" (ص٢٨٠)، والسخاوي في "فتح المغيث" (٣/٧٨)، وذكرها أيضًا الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٩/٣١٨) بصيغة التمريض، ثم قال: « فما أدري: هَلْ فَهِمَ معكوسًا، أو أنه قال ذلك مزاحًا؟ ». اهـ.

(٣) في "الكفاية" (ص١٩٣).

(٤) أخرجه البغوي في "الجعديات" (١٨٢٣)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٥٤٣).

كالاستثناءِ، مِثْلُ قوله ﷺ: «لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بالذَّهَبِ، إلا سواءً بسواء»[١]، فلا يجوزُ اختصارُ الاستثناءِ هنا، وهو قوله ﷺ: «إلا سَوَاءً بسواء».

ومن أمثلة ما أخطأَ الرواةُ فيه بسببِ روايتِهِ بالمعنى واختصارِهِ: ما أخرجه أبو داود[٢]، من طريق مَرْوان بن معاوية الفَزَاري، عن أبي حَيَّان يحيى بن سعيد التَّيْمي، عن أبي زُرْعة بنِ عمرو بن جَرِير، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُسَمِّي الأُنْثَىٰ من الخيل: فَرَسًا.

وليس هناك روايةٌ بهذه الصفةِ التي رواها مَرْوان الفَزَاري، ولكنه شيءٌ فَهِمَهُ من الحديث الذي أخرجه البخاريُّ[٣] مِنْ طريق يحيى بن سَعِيد القَطَّان، ومسلم[٤] مِنْ طريق إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ عُلَيَّة، وعبدِالرحيمِ بنِ سُلَيْمان، وجريرِ بنِ عبدالحَمِيد، وأيوبَ السَّخْتِياني، جميعهم عن أبي حَيَّان التَّيْمي، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ بالحديثِ الطويل في عُقُوبة الغلول[٥]، وفيه يقولُ ﷺ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَىٰ رَقَبَتِهِ فَرَسٌ له حَمْحَمَةٌ»،

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٧٥و٢١٨٢)، ومسلم (١٥٩٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٢) في "سننه" (٢٥٤٦)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٠).

(٣) في "صحيحه" (٣٠٧٣).

(٤) في "صحيحه" (١٨٣١).

(٥) الغلول: هو الخيانة في الْمَغْنَم، والسَّرِقَةُ من الغنيمة قبل القِسْمة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٠).

ورواه أبو عَوَانة من طريق أبي أُسَامة حمَّاد بن أُسَامة، عن أبي حَيَّان، به بلفظ: «على رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لها حَمْحَمَةٌ»، فالظاهرُ أنَّ ضميرَ التأنيثِ في بعض ألفاظ الحديثِ جعَلَ مَرْوانَ بنَ معاوية يعبِّر بما فهمه من الرواية، وقد ذكَرَ هذا الإعلالَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم الرازي[1]، عن أبيه أنه قال: «هذا حديثٌ مشهورٌ، رواه جماعةٌ عن أبي حَيَّان، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ: أنه ذكَرَ الغُلُولَ فقال: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ فَرَسٌ»، فاختصَرَ مَرْوانُ هذا الحديثَ لَمَّا قال: «يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ»، أي: جعل الفرَسَ أنثى حين قال: يَحْمِلها، ولم يقلْ: يَحْمِلُهُ»[2].

١٤) جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ:

الأصلُ في روايةِ الحديث: أنْ يُؤَدِّيَ الراوي الحديثَ كما سَمِعَهُ مِنْ غيرِ زيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير، وأنْ يَفْصِلَ سياقَ كلِّ راوٍ عن الآخر، لكنْ لصعوبةِ رواية الحديث بلفظه جوَّزَ العلماءُ الروايةَ بالمعنى كما تقدم، وأمَّا فصلُ سياقِ كلِّ راوٍ عن سياق الآخر فليس متعذِّرًا، غير أنه وُجِدَ من الرواة مَنْ يَقْرِنُ الرواياتِ، ويجمعُ حديثَ الشيوخِ أحيانًا طلبًا للاختصار، دون بيانٍ لِلَفْظِ كُلٍّ منهم، وقد يكونُ في حديثِ بعضهم عِلَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ قبوله.

---

(١) في "العلل" (٩٠٢).

(٢) انظر أمثلة أخرى لأخطاء بعض الرواة بسبب الاختصار والرواية بالمعنى في "العلل" (٤٠٥ و٤٥٣).

قال ابن الصلاح[١]: «إذا كان الحديثُ عند الراوي عن اثنَيْنِ أو أكثَرَ، وبَيْنَ روايتهما تفاوتٌ في اللفظ، والمعنَىٰ واحدٌ؛ كان له أن يَجْمَعَ بينهما في الإسناد، ثم يَسُوقَ الحديثَ على لفظ أحدهما خاصَّةً، ويقول: أخبرنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظُ لفلان، أو هذا لفظُ فلان؛ قال - أو قالا -: أنا فلان، أو ما أشبه ذلك من العبارات...»، ثم أثنى على طريقةِ مُسْلِمٍ في تمييز الروايات بعضها عن بعض، وذكَرَ طريقةَ بعض المحدِّثين كأبي داود وغيره في قولهم: «حدَّثنا فلانٌ وفلان، المعنى؛ قالا: حدَّثنا فلان»، وربَّما قالوا: «والمعنى واحد»، فإنْ كان اللفظُ للأوَّلِ وقصَدَ أنَّ رواية الثاني بمعناه فهذا جائزٌ كما بيَّنه أوّلاً، وإنْ قصَدَ أنه رواه بالمعنَىٰ عن كليهما: فهذا غيرُ ممتنعٍ على مذهب مَنْ يرى جوازَ الرواية بالمعنى.

ثم قال ابن الصلاح: «وأما إذا جمَعَ بين جماعةِ رواةٍ قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أوردَهُ لفظَ كُلِّ واحدٍ منهم، وسكَتَ عن البيان لذلك، فهذا ممَّا عِيبَ به البخاريُّ - أو غيره - ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى».

وبيَّن الحافظُ ابن حجر أنَّ الإسماعيليَّ ممَّن عاب على البخاريِّ هذا الصنيعَ، فقال[٢]: «قوله: «وقال الليثُ: حدَّثني يونس»: وصله الذُّهْلي في "الزُّهْرِيَّات"، وساقه المصنِّف هنا على لفظ يونس،

(١) في "مقدمته" (١/ ٧١٥-٧١٦).

(٢) في "فتح الباري" (٨/ ٢٤).

وأورده مقرونًا بطريقِ مالك، وفيه مخالفةٌ شديدةٌ له، وسأبيِّنُ ذلك عند شرحه، وقد عابه الإسماعيليُّ وقال: قَرَنَ بين روايتَيْ مالك ويونس مع شِدَّةِ اختلافهما، ولم يبيِّن ذلك».

وما ذكره ابنُ الصلاح من الاعتذارِ للبخاريِّ هو الصحيحُ، فهو ممَّن يجوِّزُ الروايةَ بالمعنى، ولا يُشَكُّ في معرفتِهِ بما يحيل المعاني، بل هو يَعِيبُ بعضَ الرواة الذين يَجْمَعون الرواياتِ وليستْ عندهم الأهليَّةُ لذلك، ويتجنَّبُ إخراجَ حديثهم.

يقولُ الحافظُ الخليلي[1]: «ذاكَرْتُ يومًا بعضَ الحفاظ، فقلت: البخاريُّ لم يخرِّجْ حمادَ بنَ سَلَمة في الصحيحِ وهو زاهدٌ ثقة! فقال: لأنه جمَعَ بين جماعةٍ مِنْ أَصْحَاب أنس، فيقول: حدَّثنا قتادة، وثابتٌ، وعبدالعزيز بن صُهَيْب، وربَّما يخالَفُ في بعض ذلك، فقلت: أليس ابنُ وَهْب اتفقوا عليه وهو يَجْمَعُ بين أسانيد فيقول: حدَّثنا مالكٌ، وعمرو بنُ الحارث، والليثُ بنُ سَعْد، والأوزاعيُّ؛ بأحاديث، ويجمع بين جماعةٍ غيرهم؟ فقال: ابنُ وهب أتقَنُ لِمَا يَرْوِيه وأحفظُ له».

وذكر ابن رجب[2] كلامَ الخَلِيليِّ السابقَ، ثم علَّق عليه بقوله: «ومعنى هذا: أنَّ الرجُلَ إذا جمَعَ بين حديثِ جماعة، وساق الحديثَ

---

(١) في "الإرشاد" (١/ ٤١٧-٤١٨).
(٢) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨١٦).

سياقةً واحدة، فالظاهرُ أنَّ لفظهم لم يتفق، فلا يُقْبَلُ هذا الجمعُ إلا مِنْ حافظٍ مُتْقِنٍ لحديثه، يعرف اتفاقَ شيوخه واختلافهم، كما كان الزُّهْري يجمعُ بين شيوخٍ له في حديثِ الإِفْكِ وغيره.

وكان الجمعُ بين الشيوخ يُنْكَرُ على الواقديِّ وغيره ممَّن لا يضبطُ هذا؛ كما أُنْكِرَ على ابن إسحاق وغيره.

وقد أَنْكَرَ شعبةُ أيضًا على عَوْفٍ الأعرابي؛ قال ابن المَدِيني[١]: سمعتُ يحيى[٢] قال: قال لي شُعْبة في أحاديثِ عَوْف، عن خِلَاسٍ، عن أبي هريرة، ومحمَّد[٣]، عن أبي هريرة إذا جمعهم، قال لي شُعْبة: ترى لَفْظَهُمْ واحدًا ؟! قال ابن أبي حاتم[٤]: أي كالْمُنْكِرِ على عَوْف.

وكذلك أنكر يحيى بنُ مَعِين[٥] على عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العُمَري أنه كان يحدِّث عن أبيه وعمِّه، ويقول: مِثْلاً بِمِثْلٍ، سواءً بسواءٍ، واستَدَلَّ بذلك على ضَعْفه، وعَدَمِ ضبطه». انتهى كلام ابن رجب.

---

(١) كما في "مقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ص١٤٧).

(٢) هو: ابن سعيد القطان.

(٣) هو: ابن سيرين.

(٤) في الموضع السابق.

(٥) كما في رواية ابن طهمان لـ"كلام ابن معين في الرجال" (١٨)، و"الكامل" لابن عدي (٤/ ٢٧٦-٢٧٧).

وكان ابن رجب قد ذكَرَ[١] من ضُعِّف حديثُهُ إذا جمَعَ الشيوخَ، دون ما إذا أفردهم، وذكَرَ فيه أنَّ شُعْبة قال لابن عُلَيّة: «إذا حدَّثَك عطاءُ بنُ السائب عن رجلٍ واحد، فهو ثقةٌ، وإذا جمَعَ فقال: زاذان، وميسرة، وأبو البَخْتَرِيِّ، فاتَّقِهِ؛ كان الشيخُ قد تغيَّر»[٢].

وذكر ابنُ رَجَبٍ أيضًا[٣] أنَّ عَطَاءَ بنَ السائب كان يَجْمَعُ بين المشايخ؛ لاختلاطِهِ، وهو لا يَشْعُرُ، وأنه كان يأتي بذلك على وجه التوهُّم.

وذكَرَ[٤] بعضَ من ضُعِّف حديثُهُ لهذا السبب، وذكَرَ منهم محمَّدَ ابنَ إسحاقَ بنِ يَسَار، وحمادَ بنَ سَلَمة، فقال: «وكذلك ذكَرَ بعضُهُمْ في ابن إسحاق؛ قال أحمد - في رواية المَرُّوذي -: ابنُ إسحاق حَسَنُ الحديث، لكنْ إذا جمَعَ بين رجلَيْن! قلتُ: كيف؟ قال: يحدِّث عن الزُّهْري وآخَرَ، يَحْمِلُ حديثَ هذا على هذا.

وكذلك قيل في حَمَّاد بن سلمة؛ قال أحمد - في رواية الأثرم - في حديثِ حَمَّاد بن سَلَمة، عن أيوبَ وقتادةَ، عن أبي أسماء، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَنِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ في آنِيَةِ المُشْرِكين؛ قال أحمد: هذا مِنْ قِبَلِ حماد، كان لا يقومُ على مِثْلِ هذا؛ يجمعُ الرجالَ، ثم يجعله

---

(١) في "شرح العلل" (٢/ ٨١٣-٨١٥).
(٢) قول شعبة هذا رواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٣٣٨).
(٣) في "شرح العلل" (٢/ ٨١٧).
(٤) في المرجع السابق (٢/ ٨١٤-٨١٥).

إسنادًا واحدًا، وهُمْ يختلفون».

ولعلَّ مِنْ أكثرِ ما يُشْكِلُ هنا: ما يقَعُ من الثقاتِ الذين لا يُشَكُّ فيهم مِنْ حملِ الأسانيدِ المعلولةِ على الأسانيدِ الصحيحة.

قال ابن رجب[١]: «وقد ذكَرَ يعقوبُ بن شَيْبة أنَّ ابن عُيَيْنة كان ربَّما يحدِّث بحديثٍ واحدٍ عن اثنين، ويسوقُهُ سياقةَ واحدٍ منهما، فإذا أُفْرِدَ الحديثُ عن الآخر أرسَلَهُ، أو أوقَفُه».

وقد حمَلَ عبدُالله بنُ وَهْب روايةَ الإمامِ مالك على رواية الليْثِ ابنِ سَعْد ويونسَ بنِ يَزيد في حديثٍ رَوَوْهُ عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عُرْوة بن الزُّبَيْر وعَمْرةَ بنتِ عبدالرحمن، كلاهما عن عائشة، في حين أن المعروفَ عن مالكٍ أنه يحدِّث به عن ابن شهاب، عن عُرْوة، عن عَمْرة، عن عائشة[٢]!

ووقع من ابن وَهْب أيضًا مِثْلُهُ في حديثِ مخاصمة الأنصاريِّ للزُّبَيْر بن العَوَّام في شِرَاجِ الحَرَّة، انظره في "علل الترمذي"[٣]، و"علل ابن أبي حاتم"[٤].

والأمثلة على هذا كثيرة[٥].

---

(١) في المرجع السابق (٢/ ٨١٦).

(٢) انظر "سنن البيهقي" (٤/ ٣١٥).

(٣) (٣٧٣). (٤) (١١٨٥).

(٥) انظر بعضها في: "مسند البزار" (١٩٣٩)، و"الكامل" لابن عدي (١/ ٢٩٦)، =

١٥) مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ:

وهذا في الغالبِ يحصُلُ بسببِ اتفاقِ راوِيَيْنِ في الاسم واسم الأب، أو كونِ اسمَيْهِمَا على وزنٍ صَرْفِيٍّ واحدٍ، مع اتفاقِ اسمَيْ أبويهما، كما في عبدالرحمن بن يَزِيد بن تَمِيم، وعبدالرحمن بن يَزِيد ابن جابر، فالأولُ ضعيفٌ، والثاني ثقة، وكذا واصلُ بنُ حَيَّان، وصالح بن حَيَّان، فالأوَّل ثقة، والثاني ضعيف.

أما عبدالرحمن بن يزيد: فقد اشتَبَهَ الضعيفُ على حسين الْجُعْفي وأبي أسامة حَمَّاد بن أُسَامة بالثقة، فحدَّثا بأحاديثَ يقولان فيها: حدَّثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جَابر، وهما لم يَسْمَعَا منه، وإنما سمعا من ابن تَمِيمٍ الضعيفِ، فظنَّاه ابنَ جابر الثقة.

قال عبدُالرحمن بن أبي حاتم[1]: «وسمعتُ أبي يقول: عبدالرحمن بنُ يَزِيدَ بنِ جابر لا أعلَمُ أحَدًا مِنْ أهلِ العراقِ يُحَدِّثُ عنه، والذي عندي: أنَّ الذي يروي عنه أبو أسامة وحُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ

= و(٤/٣١٦)، و"العلل" للدارقطني (١١١٣و١١١٦و١٢٩٠)، و"سنن البيهقي" (٧/١٠٩)، و(١٠/١٨٣ و٣٠٤)، و"الفصل للوصل" للخطيب (١/٣١٨ و٤٤٥ و٦٠٠)، و(٢/ ٦٢٥ و٨٤٦ و٨٩٩ و٩٠٣)، و"تاريخ بغداد" (٦/٢٦٨)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٩/ ٥١٢)، و(٣٤/٢٠٨)، و"شرح العلل" (٢/ ٨٤٠)، و"التقييد والإيضاح" (١/٥٢٩)، و"فتح الباري" (٥/ ٣٥و١٢٠)، و(٦/٢٣٩)، و(٨/ ٤٩٣)، و(١٠/ ١٨٤ و٣٣٤)، و(١١/ ٤٤)، و(١٢/ ١١)، و(١٣/ ١٩١)، و(١٥/ ٥٩)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٢٠٢)، و(٤/ ١٣١).

(١) في "العلل" (٥٦٥).

واحدٌ، وهو عبدُالرحمنِ بنُ يَزِيدَ بنِ تَمِيم؛ لأنَّ أبا أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة خمسةَ أحاديثَ - أو ستةَ أحاديث - منكرةً، لا يَحْتمِلُ أن يُحَدِّثَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ مِثْلَهُ[1]، ولا أعلَمُ أحدًا مِنْ أهلِ الشامِ روى عن ابن جابر مِنْ هذه الأحاديث شَيْءً[2].

وأمَّا حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ: فإنه روى عن عبدالرحمن بن يزيدَ بنِ جابر، عن أبي الأَشْعَث، عن أَوْس بن أَوْس، عن النَّبيِّ ﷺ في يومِ الجُمُعة أنه قال: «أَفْضَلُ الأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعةِ، فِيهِ الصَّعْقَةُ، وفِيهِ النَّفْخَةُ»، وَفِيهِ كَذَا، وهو حديثٌ منكر، لا أعلَمُ أحَدًا رواه غَيْرَ حُسَيْن الْجُعْفِيِّ.

وأمَّا عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَمِيم: فهو ضعيفُ الحديث، وعبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ ثقةٌ». اهـ.

قال الحافظ ابن حجر[3]: «فإنْ أُبْدِلَ راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقة، وتبيَّن الوهَمُ فيه؛ استلزَمَ القدحَ في المتن أيضًا - إنْ لم يكنْ له طريقٌ أخرى صحيحة - ومِنْ أغمضِ ذلك: أن يكونَ الضعيفُ موافقًا للثقة في نعته.

ومثالُ ذلك: ما وقَعَ لأبي أسامة حمَّاد بن أُسَامة الكُوفي أحدِ

---

(١) كذا في النسخ الخطية، والجادَّة: «مثلها». وانظر توجيه ذلك في التعليق على المسألة نفسها من "العلل".

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، وهو صحيح في العربية. انظر التعليق عليه في المسألة المذكورة.

(٣) في "النكت" (٢/٧٤٧-٧٤٨).

الثقات، عن عبدالرحمن بن يزيدَ بنِ جابر، وهو مِنْ ثقات الشاميِّين قَدِمَ الكوفةَ، فكتَبَ عنه أهلها، ولم يَسْمَعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بن تَمِيم - وهو من ضعفاء الشاميِّين - فَسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدِّث عنه وينسُبُهُ مِنْ قِبَلِ نفسه فيقول: حدَّثنا عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابر، فوقَعَتِ المناكيرُ في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يَفْطَنْ لذلك إلا أهلُ النَّقْد، فميَّزوا ذلك ونصُّوا عليه؛ كالبخاريِّ وأبي حاتمٍ وغيرِ واحد».

وأما واصلُ بنُ حيَّان وصالحُ بنُ حَيَّان: فقد قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[١]: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهَيْرُ بنُ معاوية؛ قال: حدَّثنا واصلُ بن حَيَّان، عن ابن بُرَيْدة[٢]، عن أبيه، عن النَّبيّ ﷺ؛ في الكَمْأَةِ والحَبَّةِ السوداءِ، وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ»؟ فقال: أخطَأَ زُهَيْرٌ مع إتقانه، هذا هو صالحُ بنُ حَيَّان، وليس هو واصلٌ[٣]، وصالحُ بنُ حَيَّانَ ليس بالقويِّ، هو شيخ، ولم يدركْ زهيرٌ واصلاً».

وفي "المراسيل"[٤] ذكَرَ عنه ابنه أنه قال: «زُهَيْرُ بن معاوية لم يدركْ واصلَ بنَ حَيَّان، وإنما هو: عن صالحِ بنِ حَيَّان».

---

(١) في "العلل" (٢١٨٢).
(٢) هو: عبدالله.
(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة المذكورة.
(٤) (ص٦٠ رقم ٢١٢).

وذكر الحافظُ العَلَائي[١] كلامَ أبي حاتم هذا، ثم قال: «ليس هذا من المُرْسَلِ، بل هو من المعلَّل بالغَلَطِ من اسمِ رجلٍ إلى آخَرَ».

وقال الإمام أحمد[٢]: «انقلَبَ على زُهَيْرِ بنِ معاوية اسمُ صالح ابن حَيَّان، فقال: واصل بن حَيَّان».

وقال يحيى بن مَعِين[٣]: «سمع زُهَيْرٌ من صالح بن حَيَّان، وقلَبَ صالحَ بنَ حَيَّان، فجعلها كلَّها عن واصلِ بنِ حَيَّان».

وفي رواية[٤] قال: «زهير بن معاوية الجُعْفي يُخْطِئ عن صالح بن حيان، يقول: واصلُ بنُ حَيَّان، ولم يَرَ واصلَ بنَ حَيَّان».

وكذا أبو بَلْجٍ يحيى بن سُلَيْمٍ الواسطيُّ كان يُخْطِئُ في اسم عمرو ابن ميمون، وإنما هو ميمونٌ أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سَمُرَةَ. ومثلُهُ جَرِيرُ بن عبدالحميد اشتبَهَ عليه عاصمٌ الأحوَلُ بأشعَثَ بنِ سَوَّار، حتى ميَّز له بَهْزُ بنُ أسد أحاديثَ كُلٍّ منهما[٥].

وَبَعْدُ: فهذا ما تيسَّر جمعُهُ مِنْ هذه الأسبابِ، وثَمَّةَ أسبابٌ أخرى تتعلَّقُ بالثقاتِ الذين ضُعِّفوا في بعضِ أحوالهم، والعلَّةُ مُتَعَلِّقةٌ بسبب الضَّعْفِ؛ فخرجَتْ - فيما نرى - عن كونها خَفِيَّةً، فلم نفصِّلِ الكلامَ

---

(١) في "جامع التحصيل" (ص١٧٧رقم٢٠٣).
(٢) كما في "الكامل" لابن عدي (٤/ ٥٣).
(٣) المرجع السابق.
(٤) في رواية الدوري لـ"تاريخ ابن معين" (٢١٢٧).
(٥) انظر "شرح العلل" لابن رجب (٢/ ٨٢١-٨٢٢).

فيها. وهذه الأسبابُ هي:

١) خِفَّةُ الضَّبْطِ وكثرةُ الوَهَمِ مع بقاء العدالة.

٢) قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعضِ الشيوخِ فيه ضَعْفٌ؛ لِعَدَمِ ضبطهم له.

٣) الاختلاط.

٤) سُوءُ الحِفْظِ آخِرَ العمر.

٥) العَمَىٰ مع عَدَمِ الحفظ.

٦) احتراقُ الكُتُبِ أو ضياعُهَا.

٧) مَنْ كان لا يَحْفَظُ حديثَهُ، فيُحَدِّثُ من غيرِ كتابِهِ أحيانًا، فَيَهِمُ.

٨) عدمُ اصطحابِ الكتابِ أثناءَ الرِّحْلة، فيُحَدِّثُ من حفظه، فَيَهِمُ.

٩) السماعُ مِنَ الشيخِ في مكانٍ دون ضَبْط، والسماعُ منه في مكانٍ آخَرَ مع الضبط.

١٠) مَنْ حَدَّثَ عن أهلِ مِصْرٍ أو إقليمٍ فحفظَ حديثَهُمْ، وحدَّث عن غيرهم فلم يَحْفَظْ.

١١) مَنْ حَدَّثَ عنه أهلُ مِصْرٍ أو إقليمٍ فحفظوا حديثَهُ، وحدَّث عنه غيرُهُمْ فلم يُقِيمُوا حديثه.

١٢) من انشغَلَ عن العلمِ بأمرٍ آخَرَ كالقضاء.

١٣) قِصَرُ صُحْبةِ الشيخ.



التَّعْرِيفُ بِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ[(١)]

اسمُهُ ونسبُهُ وموطنُهُ:

هو الإمامُ ابنُ الإمامِ، حافظُ الرَّيِّ وابنُ حافظها: عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنْذِرِ بنِ داودَ بنِ مِهْرَانَ، أبو محمَّدٍ التَّمِيمِيُّ الحَنْظَلِيُّ، وقيل: بل الحنظليُّ فقطْ؛ وهي نسبةٌ إلى دَرْبِ حنظلة بالرَّيِّ، كان يَسْكُنُهُ والدُهُ[(٢)].

ذكر أبو الفضلِ بنُ طاهر[(٣)] نسبةَ «الحَنْظَلي» فقال: «الحنظليُّ، والحنظليُّ: الأوَّلُ منسوبٌ إلى القبيلةِ، وفيهم كثرة. الثاني منسوبٌ إلى دَرْبِ حَنْظَلَةَ بالري، منهم أبو حاتمٍ محمَّدُ بنُ إدريسَ بنِ المنذر الحنظليُّ، وابنه عبدالرحمن بن أبي حاتم، ودارُهُ ومسجدُهُ في هذا

---

(١) انظر ترجمته في: "طبقات الحنابلة" (٢/ ٥٥)، و"سير السلف الصالحين" (٤/ ١٢٣١-١٢٤٤)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٧-٣٦٦)، و"الأربعين" لأبي الحسن علي بن المفضل (ص ٣٤٩-٣٥٤)، و"التقييد" (١/ ٣٣١-٣٣٣)، و"التدوين في أخبار قزوين" (٣/ ١٥٣-١٥٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٦-٢٠٩/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٢٩-٨٣٢)، و"العبر" (٢/ ٢٠٨)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ١٠٥-١٠٦)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٣/ ٣٢٤-٣٢٨)، و"الوافي بالوفيات" (١٨/ ١٣٥-١٣٦)، و"فوات الوفيات" (٢/ ٢٨٧-٢٨٨)، و"البداية والنهاية" (١١/ ١٩١)، و"النجوم الزاهرة" (٣/ ٢٦٥)، و"طبقات الحفاظ" (ص٣٤٥-٣٤٦)، و"طبقات المفسرين" للسيوطي (ص ٦٢-٦٤)، وللداودي (ص٦٥-٦٦)، و"شذرات الذهب" (٢/ ٢٠٨-٣٠٩).

(٢) انظر "تاريخ الإسلام" (ص٢٠٦/ حوادث ٣٢١-٣٣٠).

(٣) في "المؤتلف والمختلف" (ص٥٧).

الدَّرْبِ رأيتُهُ ودخلتُهُ. وسمعتُ أبا عليٍّ الشافعيَّ يقول: أخبرنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ البَزَّازُ في المسجدِ الحرامِ، حدَّثنا أبو الحسينِ عليُّ بنُ إبراهيمَ الرازيُّ، سمعتُ أبا محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: قال أبي: نحنُ مِنْ موالي تميمِ بنِ حَنْظَلَةَ مِنْ غَطَفان. والاعتمادُ على هذا أولى، والله أعلم».

قال ياقوتُ الحَمَوِيُّ[1] متعقِّبًا هذا القولَ بعد أنْ حكاه: «وهذا وَهَمٌ، ولعلَّه أراد: حنظلة بن تَمِيم، وأمَّا غَطَفان فإنه لا شَكَّ في أنه غلَطٌ؛ لأنَّ حنظلة هو: حنظلةُ بنُ مالكِ بنِ زيدِ مَنَاةَ بنِ تَمِيم، وليس في ولده مَنِ اسمُهُ تَمِيمٌ، ولا في وَلَدِ غَطَفانَ بنِ سعدِ بنِ قيسِ بنِ عَيْلانَ مَنِ اسمُهُ تميمُ بنُ حنظلةَ البَتَّةَ، على ما أجمَعَ عليه النسَّابون؛ إلا حنظلةَ بنَ رَوَاحةَ بنِ ربيعةَ بنِ مازنِ بنِ الحارثِ بنِ قَطِيعةَ بنِ عَنْسِ ابن بَغِيض بن رَيْث بن غَطَفان، وليس له ولَدٌ غيرُ غَطَفان، وليس في ولدِ غَطَفان مَنِ اسمُهُ تميمٌ، والله أعلم».

مولـده:

قال الخليلُ الحافظُ[2]: «سمعتُ القاسمَ بن عَلْقمةَ يقولُ: سَمِعْتُ ابنَ أبي حاتم يقول: وُلِدتُّ سَنَةَ أربعين ومئتين».

---

(١) في "معجم البلدان" (٢/ ٣١١).

(٢) هو الخليل بن عبد الله الخليلي صاحب كتاب "الإرشاد"، وقوله هذا رواه الرافعي في "التدوين" (٣/ ١٥٥).

نشأتُهُ وطلبُهُ للعِلْمِ وصبرُهُ فيه:

كان مِنْ عادةِ سَلَفِ الأمة تربيةُ أبنائهم على تقديمِ القرآنِ والعنايةِ به قَبْلَ العلومِ الأخرى، وهذا ما فعلَهُ أبو حاتمٍ الرازيُّ بابنه عبدالرحمن؛ كما أخبرَ هو عن نفسِهِ:

قال أبو الحسنِ عليُّ بنُ إبراهيم الرازيُّ الخطيبُ - في ترجمةٍ عَمِلَها لابن أبي حاتم[1] -: سمعتُ عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول: «لَمْ يَدَعْنِي أبي أَشْتغِلُ بالحديثِ، حتى قرأْتُ القرآنَ على الفَضْلِ بنِ شاذانَ الرازيِّ، ثم كَتَبْتُ الحديثَ». اهـ.

ثم بعد أن فرَغَ عبدُالرحمنِ مِنْ قراءةِ القرآنِ على ابن شاذان، بدأ في طلبِ الحديث، بمعونةِ أبيه وأبي زُرْعة، وكان مِنْ نِعَمِ اللهِ عليه أنْ رزقَهُ بهذَيْنِ الإمامَيْنِ اللَّذيْنِ عُنِيَا به، وسلَكَا به طريقَ الطلب على بصيرةٍ.

قال الرافعيُّ القَزْوِينيُّ[2]: وَصَفَ الحافظُ إسماعيلُ بنُ محمد الأصبهانيُّ الإمامَ أبا محمَّد، فقال: «تربَّى بالمذاكراتِ مع أبيه وأبي زُرْعة؛ كانا يَزُقَّانِهِ كما يُزَقُّ الفَرْخُ الصغيرُ[3]، ويُعْنَيَانِ به، ورحَلَ مع أبيه، فأدرَكَ ثقاتِ الشيوخِ بالحجاز والعراق والثغور، وعرَفَ الصحيحَ

---

(١) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).
(٢) في "التدوين" (٣/ ١٥٥).
(٣) زَقَّ الطائرُ فرخَه يَزُقُّه زَقًّا: أطعمه. "القاموس المحيط" (٣/ ٢٤١).

من السقيم، ثم كانتِ الرحلةُ الثانيةُ بنفسِهِ بعد تمكُّنِ معرفتِهِ».

وروى الحافظُ ابنُ عساكر[١] نحوَ هذه العبارة مِنْ طريقِ أبي الحَسَن عليِّ بن إبراهيم الرازيِّ الخطيبِ؛ قال: سمعتُ أبا بكرٍ محمَّدَ ابنَ عبدِاللهِ البغداديَّ بمكة يقول: «كان مِنْ مِنَّةِ الله على عبدالرحمن أنه وُلِدَ بين قَمَاطِرِ[٢] العلمِ والرواياتِ، وتَرَبَّى بالمذاكراتِ مع أبيه وأبي زُرْعة، فكانا يَزُقَّانِهِ كما يُزَقُّ الفَرْخُ الصغير، ويُعْنَيَانِ به، فاجتمَعَ له مع جوهر نفسه: كثرةُ عنايتهما، ثم تَمَّتِ النعمةُ بِرِحْلته مع أبيه، فأدرَكَ الإسنادَ وثقاتِ الشيوخِ بالحجاز والعراق والشام والثغور، وسُمِعَ بانتخابِهِ حين عرَفَ الصحيح من السقيم، فترعْرَعَ في ذلك، ثم كانت رحلتُهُ الثانيةُ بنفسه بعد تمكُّنِ معرفته، يُعْرَفُ له ذلك، وتقدَّمَ بحُسْنِ فهمِهِ وديانتِهِ وقديمِ سلفه».

وكان أبوه حريصًا على تربيتِهِ وتوجيهِهِ واصطحابِهِ معه في الرحلةِ في طلبِ الحديث، وكان عبدالرحمن خيرَ مثالٍ لطاعةِ الوالدِ والأَخْذِ بتوجيهه.

قال أحمدُ بنُ يعقوبَ الرازيُّ[٣]: سمعتُ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازيَّ يقول: «كنتُ مع أبي في الشامِ في الرِّحْلة، فدخلْنَا مدينةً، فرأيتُ رجلاً واقفًا على الطريقِ يَلْعَبُ بِحَيَّةٍ ويقول: مَنْ يَهَبُ

---

(١) في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠).
(٢) جمع "قِمَطْر"، وهو ما تصان فيه الكتب. "المصباح المنير" (٢/ ٥١٦).
(٣) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٤)، و"معجم البلدان" (٣/ ١٢٠).

لي دِرْهَمًا حتى أَبْلَعَ هذه الحيةَ؟ فالتفتَ إليَّ أبي، وقال: يا بُنَيَّ، احفظْ دراهمَكَ؛ فمِنْ أجلها تُبْلَعُ الحَيَّاتُ!».

وسيأتي كيف أنه أجهَدَ نفسَهُ في السماعِ في إحدى رحلاتِهِ لِيَلْحَقَ وَعْدَ أبيه لا يُخْلِفه؛ لأنَّ أباه أَذِنَ له في الرِّحْلة بنفسه إلى وقت حدَّده.

وكان عبدالرحمن يرافقُ أباه في الرِّحْلة، ويكتُبُ الحديثَ عن الشيوخ؛ ولذا نجده كثيرًا ما يقولُ في بعضِ التراجم: «كتبتُ عنه مع أبي»[1].

حرصُهُ على الطَّلَبِ، وجِدُّهُ فيه:

ظهرَتْ نَجَابةُ عبدالرحمن في إدراكِهِ شَرَفَ الوقت، وقيمةَ الزمن، فبلَغَ من الحِرْص على استغلالِ ساعات العمر - مِنْ أبيه وغيرِهِ من مشايخه - مبلغًا يُثِيرُ الدَّهْشة، وتَحَارُ له العقول، فلم يكنْ يضيِّع وقتَ الأكل، أو المشي، أو دخولِ البيت لحاجةٍ طارئة، حتى وَقْت قضاء الحاجة كان يُحْسِنُ استغلالَهُ، بل ساعاتُ المَرَض، ودُنُوِّ الوفاة، واشتدادِ الكَرْب! وفيما يلي ذِكْرٌ لبعض ما كان يجري له في ذلك:

فقد روى ابن عساكر[2] من طريق أبي الحَسَنِ عليِّ بن إبراهيم الرازي؛ قال: سمعتُ أحمدَ بن علي الرَّقَّام يقول: سمعتُ الحسَنَ بنَ

---

(١) انظر على سبيل المثال "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١ رقم ٩)، و(٣/ ٣٦ رقم ١٥٣)، و(٤/ ١١٠ رقم ٤٨٤)، و(٥/ ١٠ رقم ٤٦)، و(٦/ ١١٦ رقم ٦٢٤)، و(٧/ ٧٠ رقم ٣٩٧)، و(٨/ ٥ رقم ١٩)، و(٩/ ١٣٤ رقم ٥٦٧).

(٢) "تاريخ دمشق" (٥٢/ ١١).

الحسين الدَّرَسْتِيني يقول: سمعتُ أبا حاتم يقول: قال لي أبو زُرْعة: ما رأيتُ أحرَصَ على طلبِ الحديثِ منك يا أبا حاتم! فقلتُ: إنَّ عبدالرحمن لحريصٌ، فقال: مَنْ أشبَهَ أباه فما ظَلَم!

قال الرَّقَّام: سألتُ عبدالرحمن عن اتفاقِ كَثْرة السماعِ له، وسؤالاتِهِ من أبيه؟ فقال: ربَّما كان يأكُلُ وأقرَأُ عليه، ويمشي وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ الخلاءَ وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ البيتَ في طلب شيءٍ وأقرَأُ عليه.

قال علي بن إبراهيم: وبَلَغني أنه كان يَسْأَلُ أباه أبا حاتم في مرضِهِ الذي تُوُفِّيَ فيه عن أشياءَ من عِلْمِ الحديث وغيره، إلى وقتِ ذَهَابِ لسانه، فكان يُشِيرُ إليه بِطَرْفِهِ: نعم، و: لا.

وكان حِرْصُهُ على وقتِهِ يدفعُهُ أحيانًا إلى تركِ لذيذِ الطعام، والاكتفاءِ بما يُقِيمُ صلبه؛ كما أخبَرَ هو عن نفسه:

قال أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم الرازيُّ الخطيبُ في ترجمته لعبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: وسمعتُ عليَّ بن أحمَدَ الخُوَارَزْمِيَّ يقول: سمعتُ عبدالرحمن يقول: «كنا بِمِصْرَ سبعةَ أشهُرٍ لم نأكُلْ فيها مَرَقَةً، نهارَنَا ندورُ على الشيوخِ، وبالليلِ نَنْسَخُ ونُقَابِلُ، فأتينا يومًا - أنا ورفيقٌ لي - شيخًا، فقالوا: هو عَلِيلٌ، فرأينا في طريقنا سَمَكًا

---

(١) كما في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٦) بتصرف يسير.

أعجَبَنَا، فاشتريناه، فلمَّا صِرْنَا إلى البيتِ حضَرَ وقتُ مجلسِ بعضِ الشيوخ، ولم يُمْكِنَّا إصلاحُهُ، فمضينا إلى المَجْلِسِ فلم يَزَلِ السَّمَكُ ثلاثةَ أيامٍ وكاد أن يتغيَّر، فأكلناه نِيْئًا لم نتفرَّغْ نشويه»، ثم قال: «لا يُستطاعُ العِلْمُ براحةِ الجَسَد!».

وكان يسمعُ من الشيوخِ ويكتُبُ عنهم في أماكنَ شتَّى، حتى في الطريق؛ فقد قال أبو نُعَيْم[1]: «حدَّثنا عبدالرحمن بن محمَّد بن حَمْدان؛ ثنا عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ ثنا أبو بِشْرٍ أحمدُ بنُ حَمَّاد الدُّولَابِيُّ في طريقِ مِصْر؛ ثنا أبو بكر بن إدريس وَرَّاقُ الحُمَيْدي...»، ثم ذكَرَ قولاً للإمامِ الشافعيِّ.

ويقولُ عبدالرحمن في ترجمتِهِ لمحمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني[2]: «سمعتُ منه مع أبي بالرَّيِّ، وببغدادَ، وإِسْكَنْدرية، وهو صدوقٌ ثقةٌ».

وبلَغَ مِنْ حِرْصِ عبدالرحمن أيضًا أنه كان إذا سَمِعَ بالشيخِ كتَبَ حديثَهُ قبل أن يأتيه، ثم يَسْمَعُهُ منه، وقد لا يتمكَّنُ من السماعِ منه؛ كما نصَّ على ذلك مرارًا؛ ومِنْ ذلك قوله في ترجمة محمد بن خُشَيْش الجُعْفي[3]: «كَتَبْنا فوائدَه في سنة ست وخمسين ومئتين لنسمعَ مِنْهُ، فَلَمْ يُقْضَ لنا السماعُ منه، وهو صدوق».

---

(١) في "حلية الأولياء" (٩/ ٧٣و٧٦).
(٢) في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٨ رقم ١٣٦٣).

وكان أهلُ العِلْمِ يَعْرِفون لعبدالرحمن حِرْصَهُ وفَضْله ومكانته، فكانوا يُكاتبونه بمرويَّاتهم وأخبارهم؛ فهذا الحافظُ الثقةُ أبو الحسين أحمدُ بن سليمان الرُّهَاويُّ قد أجاز لعبدالرحمن بن أبي حاتم أحاديثَ كَتَبَ بها إليه[(١)]، ومِثْلُ هذا كثيرٌ في تراجمِ شيوخِهِ.

رِحْـلَاتُهُ:

من الواضحِ أنَّ عبدالرحمنِ قد تأثَّر بأبيه وبالجَوِّ السائدِ في عصرهم؛ من الاهتمامِ بأمرِ الرِّحْلة في الحديث؛ لطلبِ عُلُوِّ الإسناد، وليجمَعَ الْمُحَدِّثُ ما ليس عنده مِنَ الحديث. وكانوا يَعُدُّون الرِّحْلةَ في هذا السبيلِ دِينًا يتديَّنون به، ويَذُمُّونَ مَنْ لا يَعْبَأُ به.

قال عبدالله ابنُ الإمامِ أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يقول: «طلَبُ عُلُوِّ الإسنادِ من الدين»[(٢)].

وقال أيضًا: سألتُ أبي رحمه الله عمَّن طلَبَ العِلْمَ: تَرَىٰ له أنْ يَلْزَمَ رجلاً عنده عِلْمٌ فيكتبَ عنه؟ أو ترى أنْ يَرْحَلَ إلى المواضعِ التي فيها العلم فيَسْمَعَ منهم؟ قال: «يَرْحَلُ؛ يكتبُ عن الكوفيين، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة والشام؛ يُشَامُّ الناسَ[(٣)]، يَسْمَعُ منهم»[(٤)].

---

(١) كما في "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٩).

(٢) "الرحلة في طلب الحديث" للخطيب البغدادي (ص٨٩).

(٣) أي: ينظر ما عندهم، ويدنو ويقرب منهم. "القاموس المحيط" (٤/ ١٣٧).

(٤) "مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله" (ص٤٣٩)، و"الرحلة في طلب الحديث" (ص٨٨).

وقال جعفر الطَّيَالسي: سمعتُ يحيى بنَ مَعِين يقول: «أربعةٌ لا تُؤْنِسُ منهم رُشْدًا: حارسُ الدَّرْبِ، ومنادي القاضي، وابنُ المحدِّثِ، ورجلٌ يَكْتُبُ في بلده ولا يَرْحَلُ في طلب الحديث»[١].

وقد اختصَرَ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حالَ عبدالرحمن في الرِّحْلةِ بقوله[٢]: «هو الإمامُ ابنُ الإمام، حافظُ الرَّيِّ وابنُ حافظها، رحَلَ مع أبيه صغيرًا، وبنفسه كبيرًا، وسمع أباه وابن وَارَةَ وأبا زُرْعة... وخَلْقًا كثيرًا بالحجاز والشام ومِصْرَ والعراقِ والجبال[٣] والجزيرة».

ويحكي لنا عبدالرحمن أنه كان يرافقُ أباه في الرحلةِ، فيقول: «أخرجني أبي- يعني: رحَلَ بي - سنةَ خمسٍ وخمسين ومئتين، وما احتلَمْتُ بعدُ»[٤].

وتقدَّم نَقْلُ قولِ الحافظِ إسماعيلَ بنِ محمَّد الأصبهانيِّ وقولِ أبي بَكْر محمدِ بن عبدالله البغداديِّ: «... ثم تمَّتِ النعمةُ بِرِحْلته مع أبيه، فأدرَكَ الإسنادَ وثقاتِ الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور... ثم كانتْ رحلتُهُ الثانيةُ بِنَفْسه بعد تمكُّنِ معرفته».

---

(١) "الرحلة في طلب الحديث" (ص٨٩).

(٢) في "تاريخ الإسلام" (ص٢٠٧/ حوادث ٣٢١-٣٣٠).

(٣) الجبال - جمع جبل-: اسم علم لما بين أصبهان إلى زَنْجان، وقَزْوِين، وهَمَذَان، والدِّينَوَر، وقِرْمِيسِين، والرَّيّ، وما بين ذلك من البلاد الجليلة والكُور العظيمة. وذكر ياقوت أن تسمية العجم لهذه المنطقة بـ"العراق" غلط. "معجم البلدان" (٢/ ٩٩).

(٤) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"التدوين" (٣/ ١٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).

وأرشدَنَا تاريخُ سماعه مِنْ شيوخه إلى أنَّ أوَّلَ رحلةٍ له كانتْ سنة أربعٍ وخمسين ومئتين؛ ففي "الجرح والتعديل"(١) ترجَمَ ابنُ أبي حاتم لأحد شيوخه، فقال: «محمد بن عبدالله بن إسماعيل بن أبي الثَّلْج البغداديُّ. . . كتبتُ عنه مع أبي - وهو صدوقٌ - في سنة أربع وخمسين ومئتين».

والأصلُ في مِثْلِ هذه الحال: أن يكونَ السماعُ في بلد الشيخ؛ فيكونُ عبدالرحمن ارتحَلَ مع أبيه إلى بغداد، إلا أنْ يكونَ ابنُ أبي الثَّلْجِ هو الذي ارتحَلَ إلى الرَّيِّ حيث يُقِيمُ أبو حاتم، وهذا يحتاجُ إلى دليلٍ.

وقد أدرَكَ عبدالرحمن أهميةَ الرِّحْلة؛ فرَغِبَ في الرحلة بنفسه، وجرى له في ذلك ما حدَّثنا هو عن نفسه؛ قال تلميذُه عليُّ بن إبراهيم الرازيُّ الخطيب(٢): وسمعتُ عبدالرحمن يومًا يقول: «لا يُستطاعُ العِلْمُ براحة الجسم!».

وتقدَّمَتْ قصةُ انشغالِهِ هو ورفيقُهُ الخراسانيُّ عن الطعام مدةً؛ بسببِ حضورهم مجالسَ سماعِ العِلْم؛ قال عليُّ بن إبراهيم بعد ذِكْرِ القصة: «وكان هذا في الرحلة الثانية(٣)؛ وذلك أنه استأذن أباه وتشفَّعَ

---

(١) (٧/ ٢٩٤).

(٢) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥ / ٣٦١-٣٦٢).

(٣) يعني: رحلته في سنة اثنتين وستين ومئتين، وهي أول رحلة رحلها بنفسه؛ كما هو واضح من سياق كلامه.

إليه بأبي زُرْعة أن يأذنَ له في الرِّحْلة، فلم يَأْذَنْ له حتى أَلَحَّ عليه، ولم يكنْ لأبي حاتم في هذا الوقتِ وَلَدٌ إلا عبدالرحمن، وكان له أولادٌ قبله، فماتوا، فلم تَطِبْ نفسُهُ أن يَأْذَنَ له، ثم أَذِنَ له، وشرَطَ عليه إلى وقتِ كذا، وينصرِفُ إليه في وقتِ كذا. فرحَلَ ودخَلَ مصر ومشايخُ مِصْرَ متوافرون. قال: وعندي أنه كان في اثنتين وستين مثلُ يونسَ بنِ عبدالأعلى، وبَحْرِ بن نَصْر، وابنِ عبدالحكم، والمُزَنِيِّ، والربيعِ، وغيرِهم، ومشايخُ إسكندرية: محمد بن عبدالله بن ميمون وغيرهم، فأجهَدَ نفسَهُ في السماعِ ليلحقَ وَعْدَ أبيه لا يخلفُهُ، فرُزِقَ السماعَ الكثيرَ، مِثْلُ كُتُبِ ابن وَهْب بأسرها، وكُتُبِ الشافعيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وحديثِ سائر الشيوخ وفوائدهم، ثم خَرَجَ من مصر».

وقال علي بن إبراهيم أيضًا: سمعتُ أبا بكر المُفِيدَ البغداديَّ يقول: «لقد اتفَقَ لعبدالرحمن في رِحْلته من السماع في مدةٍ يسيرةٍ ما يَعْجِزُ عن جمعِه غيرُهُ أن يَكْتُبَ في سنين، ودخَلَ بيروتَ والسواحلَ ودمشقَ والثغورَ»[1].

عَدَدُ حَجَّاته ورِحْلاتِهِ:

كانتْ له حَجَّتان:

الأولى: مع أبيه سنةَ خَمْسٍ وخمسين ومئتين، وهي التي وصَفَ عبدالرحمن ما جرَىٰ له فيها بقوله: «أخرجني أبي - يعني: رحَلَ بي -

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢).

سنةَ خمسٍ وخمسين ومئتين، وما احتلَمْتُ بعدُ، فلمَّا أنْ بَلَغْنَا الليلةَ التي خَرَجْنَا فيها مِنَ المدينةِ نريدُ ذا الحُلَيْفة، احتلَمْتُ، فحكَيْتُ لأبي، فَسُرَّ بذلك، وقال: الحمدُ للهِ؛ حيثُ أدركْتَ حَجَّةَ الإسلامِ!»(١).

وحَجَّته الثانية: مع محمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني في سنة سِتِّين ومئتين.

وكان له ثلاثُ رِحْلات:

الأولى: رِحْلتُهُ مع أبيه، سنةَ خَمْسٍ وخمسين ومئتين والسنةِ التي بعدها، وهي التي حَجَّ فيها حَجَّتَهُ الأولى. ولعلَّ بدايةَ رِحْلته هذه كانتْ في سنة أربع وخمسين ومئتين؛ حين سَمِعَ من محمَّد بن عبدالله ابن إسماعيل بن أبي الثَّلْج البغدادي - كما تقدَّم - ثم استمرَّتْ به الرحلةُ إلى التاريخِ المذكور هنا.

والرحلة الثانية: بِنَفْسه، إلى مصر ونواحيها، والشامِ ونواحيها؛ في سنة اثنتين وستين.

والرحلةُ الثالثة: بنفسه أيضًا، إلى أَصْبَهان؛ إلى يونس بن حَبِيب، وأُسَيْد بن عاصم، وغيرهما، سنة أربع وستين(٢).

ويبدو أنَّ رحلتَهُ الأولى مع أبيه هي أَشْهَرُ رحلاتِهِ.

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"التدوين" (٣/ ١٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).

(٢) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٣٢١-٣٣٠).

وكانت الرحلةُ الواحدةُ تَشْمَلُ عدةَ مدنٍ وقُرًى، كما كانت مدةُ إقامته تطولُ أحيانًا في بعضِ هذه المدن التي رحَلَ إليها؛ ومما يَدُلُّ على ذلك: قوله في ترجمة يونسَ بنِ عبدالأعلى الصَّدَفِيِّ المِصْريِّ[١]: «... روى عنه أبي وأبو زُرْعة، وكتبْتُ عنه، وأقمْتُ عليه سبعةَ أشهرٍ».

البلدان التي رحَلَ إليها:

تقدَّم ذِكْرُ الأقاليمِ التي رحَلَ إليها ابنُ أبي حاتم، وهي: الحجازُ، والشام، ومِصْر، والعراق، والجبال، والجزيرة، والسواحل، والثُّغُور. وقد سَمِعَ في عددٍ مِنْ مدن هذه الأقاليم وغيرها: فمنها: مَكَّةُ، والمدينةُ؛ كما يتضحُ من النصِّ السابقِ في ذِكْرِ حَجَّته الأولى.

ومنها: بَغْدَادُ[٢]، ووَاسِطٌ[٣]، والكُوفةُ[٤]، وحِمْصٌ[٥]، والإِسْكَنْدَرِيةُ[٦]، وأَصْبَهَانُ[٧]، ووَهْبَنُ[٨]، والسُّرُّ[٩]، وحَدِيثةُ

---

(١) في "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٣ رقم١٠٢٢).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٤ رقم٤٧٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥ رقم١٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٠ رقم١٢١٧)

(٥) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٠ رقم٥٦٧).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٤ رقم١٦٥١).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨١ رقم٢٢٠١)، وانظر: "معجم البلدان" (١/ ٢٠٦)، و"تهذيب الأسماء واللغات" (٣/ ١٧).

(٨) وَهْبَنُ- بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة ونون-: عَلَمٌ مُرْتَجَلٌ. وهي من ناحية القَرْج بالري. "معجم البلدان" (٥/ ٣٨٥)، و"الأنساب" (٤/ ٤٦٨). وقد ذكرها ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٣٢ رقم ١٠٤٥).

(٩) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٩ رقم ٩١٢)، وانظر: "معجم البلدان" (٣/ ٢١١).

المَوْصِلِ[(١)]، والرَّمْلَةُ[(٢)]، وأَيْلَةُ[(٣)]، وسَامَرَّاءُ[(٤)]، وقِرْمَاسِينُ[(٥)]، وقَزْوِينُ[(٦)]، وهَمَذَانُ[(٧)]، والنَّهْرَوَانُ[(٨)]، وأَطْرَابُلُسُ[(٩)]، وطَبَرِيَّةُ[(١٠)]، وبَيْتُ المَقْدِسِ[(١١)]، وغَزَّةُ[(١٢)]، ودِمَشْقُ[(١٣)]، وبَيْرُوتُ[(١٤)]، وحُلْوانُ[(١٥)]،

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣١٠ رقم١٣٣٩)، وانظر: "معجم البلدان" (٢/ ٢٣١-٢٣٢)، و"الأنساب" (٢/ ١٨٨).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤١ رقم٨٥٦)، وانظر: "معجم البلدان" (٣/ ٦٩).

(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦١ رقم ١٦٣٦)، وانظر: "معجم البلدان" (١/ ٢٩٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٤ رقم١٤٧)، وانظر: "معجم البلدان" (٣/ ١٧٣).

(٥) ذكرها في "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨٠ رقم٢٢٠٠): «قِرْمَاسِين». ووقع في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٣٩٠) نقلًا عن ابن أبي حاتم: «قِرْمِيسين». وقد ذكر أبو عبيد البكري: «قِرْمِيسين» في "معجم ما استعجم" (ص١٠٦٧)، قال: وهو بَلَدٌ جليل من كُورِ الجبل. وذكَرَ محقِّقُهُ أن بِطُرَّةِ إحدى النسخ: « ويقال أيضًا: قِرْماسان». وذكر ياقوت في "معجم البلدان" (٤/ ٣٣٠): «قِرْمِيسِين»، وقال: بلد معروف بينه وبين همذان ثلاثون فرسخًا قرب الدينور. وذكر قبلها: «قِرْمَاسين»، ثم قال: « أظنه في طريق مكة، وليستْ قرميسين التي قرب همذان ».

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٥٣ رقم٨٥٣)، وانظر: "معجم البلدان" (٤/ ٣٤٢).

(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٩٧ رقم٤٠٢)، وانظر: "معجم البلدان" (٥/ ٤١٢)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٤٠).

(٨) "الجرح والتعديل (٦/ ٢٧٦ رقم١٥٣١)، وانظر: "معجم ما استعجم" (ص١٣٣٦)، و"معجم البلدان (٥/ ٣٢٥).

(٩) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٩٠ رقم١٧٨٨). وانظر: "معجم البلدان" (١/ ٢١٦).

(١٠) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٦ رقم١٧٣٢). وانظر: "معجم البلدان" (٤/ ١٧).

(١١) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦ رقم٤٤٩).

(١٢) "التقييد" لابن نقطة (١/ ٣٣١).

(١٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٦ رقم٥١٩).

(١٤) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢)، نقلاً عن أبي بكر المفيد البغدادي.

(١٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٧٨رقم٦٠٣)، وانظر: "معجم البلدان" (٢/ ٢٩٠).

والفَرَمَا(١)، وجَرْجَرَايَا(٢).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨١ رقم ٧٤٨)، وانظر: "معجم البلدان" (٤/ ٢٥٦).
(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١١ رقم ١١٧١)، وانظر: "معجم البلدان" (٢/ ١٢٣).

شُيُوخُهُ:

استطاع عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم - مِنْ خلالِ هذه الجَوْلاتِ التي شَمِلَتِ العديدَ مِنَ المُدُنِ والأقاليمِ التي تقدَّم ذِكْرُ بعضها - أن يَظْفَرَ بِلُقِيِّ كثيرٍ من الشيوخ غيرِ أبيه وأبي زُرْعة، وكان في مقدورِهِ أن يَسْمَعَ مِنْ عددٍ أكثَرَ من هذا بكثيرٍ، لكنْ كان يَحْجِزُهُ الانتقاءُ؛ فهو لا يَرْغَبُ في السماعِ مِنْ مجروحٍ؛ أُسوةً بأبيه وأبي زُرْعة كما سيأتي.

وفيما يلي قائمةٌ بأسماءِ بعضِ هؤلاء الشيوخِ ممَّن وقفنا عليهم في مُخْتَلِفِ المصادر، وقد استبعدنا مَنْ رأيناهم ذُكِرُوا من شيوخِهِ على سبيل الوَهَمِ. وهم مُرتَّبون على حروفِ المُعْجَمِ، مع الإشارةِ للمصادر التي ذُكِرَ فيها اسْمُ ذلك الشيخ، وهم:

١) إبراهيم بن إدريس بن المُنْذِرِ الحَنْظَلِيُّ الرازيُّ[١]، (وهو عم المصنِّف).

٢) إبراهيمُ بن حَمْزة، أبو إسحاق الرَّمْلي[٢].

٣) إبراهيم بن خالد الرازي[٣].

٤) إبراهيمُ بن راشد الأَدَمي[٤].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/٨٨)، و"أخبار أصبهان" (١/٢٢٩).

(٢) "التعديل والتجريح" (١/٣٤٦).

(٣) "تاريخ بغداد" (٩/٣١)، و"تاريخ دمشق" (٥/٢٧١).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/٩٩).

٥) إبراهيم بن عبدالله بن محمَّد بن أبي شَيْبة، أبو شَيْبة الكُوفي(١).

٦) إبراهيم بن عَتِيق بن حَبِيب، أبو إسحاق العَبْسي، ويقال: السُّلَمي مولاهم(٢).

٧) إبراهيم بن مالك البَزَّاز، أبو إسحاق البغدادي(٣).

٨) إبراهيم بن محمد بن الدِّهْقان، أبو إسحاق البغدادي(٤).

٩) إبراهيم بن مرزوق البَصْري، أبو إسحاق نزيل مِصْر(٥).

١٠) إبراهيم بن مسعود الهَمَذاني(٦).

١١) إبراهيم بن هانئ، أبو إسحاق، الزَّاهِدُ النَّيْسابوري الأَرْغِياني(٧).

١٢) إبراهيمُ بن الوليد بن سَلَمة الأَزْدي الطَّبَراني(٨).

١٣) إبراهيم بن يوسف(٩).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ١١٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٢)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ٤٩، ٥٠)، و"التدوين" (٤/ ٢٠١).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٠)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ١٨٦).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٢٩).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٣٧)، و"التدوين" (٣/ ١٠٩)،

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٠)، و"الإرشاد" للخليلي (٢/ ٦٣٥- ٦٣٦ رقم ٣٧٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٤٤)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ٢٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٨) "التدوين" (١/ ٤).

(٩) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٥٤).

١٤) أحمد بن إبراهيم[١].

١٥) أحمدُ بنُ إسحاق بن صالح بن عَطاء الوَزَّان، أبو بكر الواسطي[٢].

١٦) أحمد بن أَصْرَمَ بن خُزَيْمة، أبو العباس المُغَفَّلِيُّ المُزَنِيُّ البَصْري[٣].

١٧) أحمد بن الحَسَنِ التِّرْمِذي[٤].

١٨) أحمد بن الحُسَيْن بن عَبَّاد النَّسَائي، البغدادي، السِّمْسَار، لَقَبُهُ: بَيَان[٥].

١٩) أحمد بن زُهَيْر بن حَرْب، أبو بكر بن أبي خَيْثَمة[٦].

٢٠) أحمد بن سعيد بن يعقوب، أبو العَبَّاس الكِنْدي الحِمْصي[٧].

٢١) أحمد بن سَلَمة بن عبدالله النَّيْسَابوري[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٥١)، و"اللآلئ المصنوعة" (١/ ١١٥).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٣١٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٠/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٢)، و"درء تعارض العقل والنقل" (٧/ ٢٤٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٢/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٧).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨ رقم ٣٦)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٩٤)، و"تاريخ الإسلام" (١٩/ ٤١/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٦) "التعديل والتجريح" (١/ ٣١٧)، و"تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٧١)، و(٤٦/ ٩٤).

(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٤٤/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٣٢)، و"الحلية" (٩/ ١٤٣)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٤١٧)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٥٠٨).

٢٢) أحمد بن سليمان بن عبدالمَلِك، أبو الحُسَيْن الرُّهَاوي الحافظ[١].

٢٣) أحمد بن سِنَان، أبو جعفر القَطَّان الواسطي[٢].

٢٤) أحمد بن سَهْل، أبو حامد الإِسْفَراييني[٣].

٢٥) أحمد بن شَيْبان الرَّمْلي، أبو عبدالمؤمن[٤].

٢٦) أحمد بن عبدالجَبَّار العُطَارِدي الكُوفي[٥].

٢٧) أحمد بن عبدالرحمن بن وَهْب، أبو عُبَيْدالله المِصْريُّ، ابن أخي عبدالله بن وَهْب[٦].

٢٨) أحمد بن عبدالرحيم بن البَرْقي، أبو بكر المِصْري[٧].

٢٩) أحمد بن عبدالكريم، أبو عبدالله القُوْمَسِيُّ، المعروف بالطُّوسي[٨].

٣٠) أحمد بن عبدالواحد بن سليمان، أبو جعفر الرَّمْلي[٩].

---

(١) "تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٤١). و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٧٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٩).

(٢) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٤٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٤/ ١٩٨).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٥٤).

(٤) "الأنساب" (٣/ ٩٢).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٢).

(٦) "الكامل في الضعفاء" (١/ ١٨٥)، و"اعتقاد أهل السنة"(٣/ ٥١٧)، "التدوين" (٢/ ٣٧٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦١).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦١).

(٩) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦١)، و"الأنساب" (٣/ ٩٢).

٣١) أحمد بن عثمان بن حَكِيمٍ الأَوْدي[١].

٣٢) أحمد بن عثمان بن عبدالرحمن، أبو عبدالرحمن النَّسَائي[٢].

٣٣) أحمد بن عِصَام بن عبدالمَجِيد بن كَثِير بن أبي عَمْرة الأَصْبَهانيُّ، أبو يحيى الأنصاري[٣].

٣٤) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النَّبِيل[٤].

٣٥) أحمد بن عُمَيْر، أبو بَكْرٍ الطَّبَري[٥].

٣٦) أحمد بن الفَرَجِ بن سُلَيْمان، أبو عُتْبة الحِمْصي، المعروفُ بالحجازي الكِنْدي المؤذِّن[٦].

٣٧) أحمد بن الفَضْل بن عُبَيْدالله، أبو جعفر العَسْقَلاني

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٣)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ٢٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٣)، و"الأنساب" (٥/ ٤٨٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٧١/ حوادث ٢٨١- ٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٦)، و"طبقات المحدثين" (٢/ ٢٣)، و"غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٧٩٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٦٦/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٢٢٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٧)، "تاريخ دمشق" (٥/ ١٠٤)، و (٥١/ ٣٥٥).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٥)، و"تصحيفات المحدثين" (١/ ١١)، و"أخبار المصحفين" (ص٣٩)، و"الحلية" (٦/ ٣٨٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٢٠١)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٥٧٣).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٧)، و"أخلاق النبي وآدابه" (٣/ ٤٢٣)، و"الأنساب" (٢/ ١٧٦)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٨٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٦٩/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

الصايغ[1].

٣٨) أحمد بن القاسم بن عَطِيَّة، أبو بكر الرازي البَزَّاز الحافظ[2].

٣٩) أحمد بن محمد بن أنس، أبو العباس بن القُرْبَيْطِيِّ، البغداديُّ الحافظ[3].

٤٠) أحمد بن محمد بن أيوب الواسطي، المعروفُ بِبُلْبُلٍ[4].

٤١) أحمد بن محمد بن أبي بَكْر المُقَدَّمِيّ البَصْرِيّ، أبو عثمان نزيلُ الحَرَمِ[5].

٤٢) أحمد بن محمد بن الحَجَّاج بن رِشْدِين المِصْري[6].

٤٣) أحمد بن محمد بن الزُّبَيْر، أبو علي الأَطْرَابُلُسِيُّ، المعروفُ بابن شُقَيْرٍ[7].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٦٧)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٩)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٦٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٧٢)، و"العظمة" (٣/ ١٠٢٣)، و"أخلاق النبي وآدابه" (٣/ ١٣٦)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٧٢، ٢٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٢/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"البداية والنهاية" (١/ ٢٩٢).

(٣) "الجرح والتعديل"(٢/ ٧٤)، و"تاريخ الإسلام"(ص٥٧/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠)، و(ص٢٧٣/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧١).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٧/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠)، و(ص٥٤/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٣)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٣٤٨)، و"التدوين" (٣/ ٣٥٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٤٤/ حوادث ٢٤١-٢٥٠).

٤٤) أحمد بن محمد بن ساكن، أبو عبدالله الزَّنْجَاني الفقيه[(١)].

٤٥) أحمد بن محمد بن سعيد بن أَبَانَ القُرَشِيُّ، أبو عبدالله، ويُعْرَفُ بِالتُّبَّعِيِّ[(٢)].

٤٦) أحمد بن محمد بن أبي سَلْمٍ، أبو الحُسَيْنِ الرازي[(٣)].

٤٧) أحمد بن محمد بن سَيَّار، أبو حُمَيْد الحِمْصيُّ العَوْهِيّ[(٤)].

٤٨) أحمد بن محمد بن عاصم، أبو العباس الرَّازي[(٥)].

٤٩) أحمد بن محمد بن عُثْمان، أبو عمرو الدِّمَشْقي[(٦)].

٥٠) أحمد بن محمد بن مسلم[(٧)].

٥١) أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، أبو سعيد القَطَّان[(٨)].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص٧٦/ حوادث ٢٩١- ٣٠٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥)، و" التدوين" (٢/ ٢٣٧).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"الأنساب" (٤/ ٢٦٠)، و"المنتظم" (٦/ ١٦٧)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٣٦٥).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٧٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨١/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٢)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٢١) و"تاريخ دمشق" (٥/ ٤٠٧).

(٧) "العلو للعلي الغفار" (ص ١٥٢).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٤)، و"طبقات المحدثين" (١/ ٣٥٦)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٣٠٩، ٣١١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١١٧)، و"مشيخة أبي طاهر" (ص٣٠٩)، و"تاريخ دمشق" (٤٥/ ١٨)، (٦٣/ ١١٠).

٥٢) أحمد بن محمد بن يزيد بن مسلم بن أبي الخَنَاجِرِ، أبو عليٍّ الأنصاريُّ الأَطْرَابُلُسِيُّ[١].

٥٣) أحمد بن مَرْحُوم الرازي[٢].

٥٤) أحمد بن منصور المَرْوَزِيّ[٣].

٥٥) أحمد بن منصور بن سَيَّار، أبو بكر الرَّمَادي[٤].

٥٦) أحمد بن المَهْدِيِّ، أبو جعفر الأَصْبَهاني[٥].

٥٧) أحمد بن موسى بن يزيد بن موسى، أبو جعفرٍ البَزَّازُ المُقْرِئ، المعروف بالشَّطَوِيّ[٦].

٥٨) أحمد بن يحيى بن الحَوَارِيِّ البغداديُّ، نزيلُ سَامَرَّا[٧].

٥٩) أحمد بن يحيى بن مالك السُّوسِيّ[٨].

---

(١) "السنن الكبرى" (١/ ٤٢٥)، و"بغية الطلب في تاريخ حلب" (٣/ ١٠٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٢/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٩/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).
(٣) "أحاديث أبي الزبير" (ص ٨٠)، و"شرح علل الترمذي" (٢/ ٧٠٣).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٨)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١٥١)، و"تاريخ دمشق" (٦/ ٢٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٤).
(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٩).
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٧٥)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ١٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٥/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨١).
(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨٢)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص ٩٩)، و"اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٤٣٤).

٦٠) أحمد بن يحيى الصُّوفي[١].

٦١) أحمد بن يونس بن المسيَّب بن زُهَيْر، أبو العباس الضَّبِّيُّ الكوفي[٢].

٦٢) إدريس بن حاتم بن الأَحْنَفِ الواسطي[٣].

٦٣) إسحاق بن إبراهيم بن عبدالرحمن، أبو يعقوبَ، لُؤْلُؤ، المعروفُ بالبَغَوي[٤].

٦٤) إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله، أبو بَكْرٍ، شاذان[٥].

٦٥) إسحاق بن إبراهيم، أبو بَكْر الجُرْجَانيّ، ثم الأَسْتَرَابَاذيُّ[٦]، روى عنه مكاتبة.

٦٦) إسحاق بن إبراهيم المُكْتِبُ[٧].

٦٧) إسحاق بن سَيَّار بن محمَّد، أبو يعقوب النَّصِيبِيُّ[٨]، روى عنه مكاتبة.

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨١).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٨١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٢٢٣)، و"تاريخ دمشق" (٦/ ١٢١، ١٢٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٩٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٨/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٦٦).

(٤) "طبقات الحنابلة" (١/ ١٠٩)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٨١).

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٨٢).

(٦) "تاريخ دمشق" (٨/ ١٨٢).

(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٨).

(٨) "تاريخ الإسلام" (ص٣٠١/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).

٦٨) إسحاق بن صالح بن عَطَاء الواسطي، أبو يعقوبَ المُقْرِئُ الوَزَّان، نزيل سَامَرَّاء[١].

٦٩) إسحاق بن عاصم الرازي[٢].

٧٠) إسحاق بن عبدالله بن عبدالرحمن، أبو يعقوب ابن أبي حَمْزة[٣].

٧١) إسحاق بن وَهْب بن زياد الواسطي، أبو يعقوبَ العَلَّاف[٤].

٧٢) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن سَهْل، أبو إسحاق الكوفيُّ، نزيلُ مِصْر[٥].

٧٣) إسماعيلُ بنُ أسد بن شاهين البغداديُّ، ابن أبي الحارث[٦].

٧٤) إسماعيل بن إسرائيل، أبو محمَّد السَّلَّال الرَّمْلي[٧].

٧٥) إسماعيل بن حِصْن بن حَسَّان، أبو سليمان الجُبَيْلي[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٢٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨١/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٣١). (٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٢٨).

(٤) "تاريخ الإسلام" (ص٨٣/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٥٨)، و"غنية الملتمس" (ص١٢٧)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٣٧٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٥٩).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦١)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٣، و٥٣١)، و"تهذيب الكمال" (٣/ ٤٢).

(٧) "الأنساب" (٥/ ٦٧٥)، و"التدوين" (١/ ٢١٢).

(٨) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٦٦)، و"معجم البلدان" (٢/ ١٠٩)، و"توضيح المشتبه" (٢/ ٢٢٦).

٧٦) إسماعيل بن صالح، أبو بكرٍ الحُلْوانيُّ التَّمَّار(١).

٧٧) إسماعيل بن عبدالله بن مسعود العَبْدي، أبو بِشْرٍ الأَصْبَهانيُّ السَّمُّويِيّ، المعروفُ بِسَمُّويَهْ(٢).

٧٨) إسماعيل بن عمرو بن سعيد، أبو عامرٍ السَّكُونِيُّ الحِمْصي المُقْرِئ(٣).

٧٩) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو، أبو إبراهيم المُزَنِيُّ المِصْري(٤).

٨٠) إسماعيل بن يحيى بن كَيْسَان الرازي(٥).

٨١) أُسَيْدُ بنُ عاصم بن عبدالله، أبو الحُسَيْن الثَّقَفِيُّ الأَصْبَهانيُّ الحافظ(٦).

٨٢) أَعْيَنُ بنُ زَيْد الرازيُّ(٧).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٧٨)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤)، و(٣/ ٥٠٤).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٨٢)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٤٢٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ١٤٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٥/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ١٩٠).
(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٧٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٥/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ١٢٨).
(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٠٤).
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣١٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٨/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٢٥)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١١٩)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٨٢).

٨٣) أَيُّوب بن إسحاق بن إبراهيم بن سَافِرِيّ، أبو سليمان البغدادي[١].

٨٤) أيوب بن حَسَّان، أبو سليمان الدَّقَّاق[٢].

٨٥) بَحْر بن نَصْر بن سابق، الخَوْلاني المِصْري[٣].

٨٦) بِشْر بن مسلم - ويقال: بُشَيْرُ بن مسلم - بن مجاهد بن مسلم، أبو مسلم التَّنُوخِيُّ الحِمْصِيُّ[٤].

٨٧) بكر بن عبدالوَهَّاب بن محمد بن الوليد بن يحيى المَدَني[٥].

٨٨) جعفر بن أحمد بن عَوْسَجة[٦].

٨٩) جعفر بن محمَّد بن الحَجَّاجِ القَطَّانُ الرَّقِّيُّ[٧].

٩٠) جعفر بن محمَّد بن الحسن بن زِيَاد، أبو يحيى الرازيُّ

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤١)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٩)، و"الأنساب" (٣/ ١٩٩)، و"تاريخ دمشق" (١٠/ ٨٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٩٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٤٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨٩ / حوادث ٢٥١ - ٢٦٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤١٩)، و"كرامات الأولياء" (ص١٩٠)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٦٤)، و"التدوين" (١/ ٤٤٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٦٨)، و"الإكمال" (١/ ٢٩٩).

(٥) "تاريخ الإسلام" (ص٩٥/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠)، و"التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة" (١/ ٢١٩).

(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٧٤)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ١٧٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨).

الزَّعْفَرَاني، المعروف بالتفسيري[(١)].

٩١) جعفر بن محمد بن خالد بن الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّام[(٢)].

٩٢) جعفر بن محمد بن هارون بن عَزْرَةَ القَطَّانُ[(٣)].

٩٣) جعفر بن محمد، أبو الفضل العَبْدِي الرازيُّ المُكْتِب[(٤)].

٩٤) جعفر بن مُنِيْرٍ، أبو محمَّد المدائنيُّ القَطَّان، نَزِيلُ الرَّيِّ[(٥)].

٩٥) جعفر بن النَّضْر الضرير، أبو الفَضْل الواسطي[(٦)].

٩٦) حَجَّاج بن حَمْزة بن سُوَيْد العِجْلي الخَشَّابيُّ الرازي[(٧)].

٩٧) حَجَّاج بن يوسف بن حَجَّاج، أبو محمَّد الثقفيُّ، يعرف بابن الشاعر[(٨)].

٩٨) حَرْب بن إسماعيل بن خَلَف الكِرْمَاني[(٩)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ١٨٤)، (٢٠/ ٣٢٧).
(٢) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٧).
(٣) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤).
(٤) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٨٨).
(٥) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٩١).
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٩٢).
(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٥٨)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٩٥)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٩٨، ٥٠٦).
(٨) "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٤٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٠١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٠٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٤٩).
(٩) "تاريخ دمشق" (١٠/ ٣٨٤).

٩٩) الحسن بن إبراهيم بن موسى البَيَاضِيُّ، نزيلُ مكة[١].

١٠٠) الحسنُ بنُ أحمَدَ بنِ اللَّيْثِ الرازي[٢].

١٠١) الحسن بن أحمد، أبو فاطمة[٣].

١٠٢) الحسن بن أيوب بن مسلم، أبو علي القَزْوِيني[٤].

١٠٣) الحَسَن بن داود بن مِهْرَان، أبو بَكْرٍ الأزديُّ المؤدِّب[٥].

١٠٤) الحَسَن بن سُفْيان بن عامر بن عبدالعزيز، أبو العَبَّاس الشَّيْباني الخُرَاسَاني النَّسَوِيُّ[٦]، روى عنه مكاتبة.

١٠٥) الحَسَن بن عبدالعزيز الجَرَوِيُّ، أبو علي الجُذَامِيُّ المِصْري[٧].

١٠٦) الحسن بن عبدالله الواسطي[٨].

١٠٧) الحسن بن عَرَفَةَ بن يزيد العَبْدي[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٢٨١).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢). (٣) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٣٨٣).

(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٣٢١)، و"التدوين" (٢/ ٤٠٢).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٢)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٣٠٦).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٥٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٤)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٤)، و"تبيين كذب المفتري" (ص ٢٣٨). (٨) "تغليق التعليق" (٢/ ٣٨).

(٩) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣١)، و"التدوين" (١/ ٤٤٩).

١٠٨) الحسن بن علي بن عَفَّان، أبو محمَّد العامري الكُوفي[١].

١٠٩) الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ بن مُسْلِمِ بن ماهان، أبو الزُّبَيْرِ النَّيْسَابوري[٢].

١١٠) الحَسَن بن علي بن مِهْران المَتُّوثِيُّ، نزيلُ الرَّيِّ[٣].

١١١) الحسن بن محمد بن سَلَمة النَّحْوِيُّ الرَّازِيُّ[٤].

١١٢) الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، أبو عليٍّ الزَّعْفَرَانِيُّ[٥].

١١٣) الحسن بن يحيى بن الجَعْد بن نَشِيط، أبو عليٍّ بنُ أبي الربيع، العَبْدِيُّ الجُرْجاني[٦].

١١٤) الحَسَن بن يحيى بن السَّكَنِ الضُّبَعِيُّ الأَصَمُّ، أبو عليٍّ بنُ أبي يحيى البَصْري[٧].

١١٥) الحُسَيْن بن أحمد[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٤).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢١)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٥١).

(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٤٧٦)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٢٥)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٢٠٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٤٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٧٩/ حوادث ٢٦١- ٢٨٠)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٣٦).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٤)، و"غنية الملتمس" (ص١٦٢)، "تاريخ الإسلام" (ص١١٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٨) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٧).

١١٦) الحُسَيْن بن الحَسَن، أبو مُعِينٍ الرازي[١].

١١٧) الحُسَيْن بن السَّكَنِ بن أبي السَّكَن القُرَشِيُّ البصري[٢].

١١٨) الحُسَيْن بن عبدالله بن محمَّد الكُوفيُّ الواسطيُّ، إمامُ مسجد العَوَّام[٣].

١١٩) الحسين بن عليٍّ بن محمَّد بن عُبَيْد الطَّنَافِسِيُّ الكوفيُّ، ثُمَّ القَزْوينيُّ، قاضي قَزْوِين[٤].

١٢٠) الحسين بن محمد بن شَنَبَة، الواسطي البَزَّاز[٥].

١٢١) الحُسَيْن بن نَصْر بن المُعَارِكِ، أبو عليٍّ البغدادي[٦].

١٢٢) الحَكَم بن عَمْرو بن الحَكَم، أبو القاسمِ الأَنْمَاطيُّ، نزيلُ سَامَرَّا[٧].

١٢٣) حَمَّاد بن الحسن بن عَنْبسة، أبو عُبَيْدالله النَّهْشَلي الوَرَّاق

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٢)، و"تاريخ دمشق" (٢٩/ ٣٣٨)، و(٣٧/ ٦٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٣٩٨)، و(١٣/ ١٥٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٦/ حوادث ٢٢١- ٢٣٠)، و(٢٠/ ٥٢٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٠٦)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٤٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٤)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٥٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٢٤٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٨)، و"اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٣٨).

(٤) "تاريخ الإسلام" (ص٣٣٧/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٢٢/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٦)، و"تاريخ دمشق" (١٤/ ٣٣٨).

(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٢٠)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٩).

البصري، نزيلُ سَامَرَّا[١].

١٢٤) حَمْدون بن سالم الواسطي[٢].

١٢٥) حُمَيْد بن الرَّبِيع الخَزَّاز اللَّخْمي[٣].

١٢٦) حُمَيْد بن عَيَّاش الرَّمْلي المُكْتِب، أبو الحسن[٤].

١٢٧) خالد بن أحمد بن خالد بن حَمَّاد، أبو الهيثم البخاري الذُّهْلي الأمير[٥].

١٢٨) خالد بن يزيد بن محمد الأَيْلِي، أبو الوليد[٦].

١٢٩) خِدَاش بن مَخْلَدٍ البصريُّ، نزيلُ أَطْرَابُلُسَ[٧].

١٣٠) خَلَف بن محمد بن عيسى، أبو الحُسَيْن الواسطي، الملقَّب بِكُرْدُوس[٨].

١٣١) داود بن سليمان بن حَفْص، أبو سَهْل العَسْكَري الدَّقَّاق،

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٣٥)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ١٥٨).
(٢) "الإكمال" (٢/ ٥٥١).
(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢٢)، و"الإرشاد" (٢/ ٥٨٢).
(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٢٢٧).
(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٢٢)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٣١٤)، و"الأنساب" (٣/ ١٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٦١).
(٧) "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٩٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٧٥)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٣٣٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٤٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

نزيلُ سَامَرَّا[١].

١٣٢) الرَّبيع بن سُلَيْمان بن عبدالجَبَّار بن كامل الفقيه، أبو محمد المُرَادِي[٢].

١٣٣) رَجَاء بن الجارود، أبو المُنْذِرِ الزَّيَّات[٣].

١٣٤) زكريا بن داود بن بكر، أبو يحيى الخَفَّاف النَّيْسَابوري[٤].

١٣٥) زياد بن عليٍّ الرازي السُّرِّيُّ[٥].

١٣٦) زيد بن إسماعيل بن سَيَّار بن مَهْدِيٍّ، أبو الحَسَن البغدادي الصائغ[٦].

١٣٧) زيد بن سِنَان[٧].

١٣٨) سعد بن عبدالله بن عبدالحَكَم، أبو عُمَيْرٍ المِصْري[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤١٤)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٣٦٩)، و"تهذيب الكمال" (٨/ ٣٩٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٣١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٦٤)، و"الحلية" (٩/ ٧٨)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣١٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٩٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٠٤)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٤١٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٣/ ٦٠٣)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٤٥)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٥٥).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٤١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٣/ ٥٥٧)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٤٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٤٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "التدوين" (٤/ ٤٧).

(٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ٩٢)، و"اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٠٤)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٣٦٢)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٤/ ١٨٩).

١٣٩) سعد بن محمَّد بن سعد، ويقال: ابنُ عبدالله بن سَعْد، أبو محمَّد، ويقال: أبو العباس، البَجَلِيُّ البَيْرُوتي القاضي[١].

١٤٠) سَعْدان بن نَصْر البغدادي[٢].

١٤١) سَعْدان بن يَزِيد، أبو محمد البَزَّاز، نزيلُ سَامَرَّا[٣].

١٤٢) سَعِيدُ بن سَعْد بن أَيُّوب، أبو عُثْمان البُخَارِيُّ، نزيلُ الرَّيِّ[٤].

١٤٣) سَعِيد بن أبي سَعِيد، أبو نَصْر الرَّازي[٥].

١٤٤) سَعِيد بن أبي سَعِيد الأَنْمَاطي الرازي[٦].

١٤٥) سَعِيد بن عَبْدُوس بن أبي زَيْدون الرَّمْلي[٧].

١٤٦) سعيد بن عُثْمان التَّنُوخي، أبو عثمان الحِمْصي[٨].

١٤٧) سَلَّام بن أبي خُبْزة العَطَّار، أبو عبدالله البَصْري[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٤/ ٩٥)، و"تاريخ دمشق" (٢٠/ ٢٧٦، ٢٧٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٩٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٩٠)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ٢٠٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٣/ ١٢٤ و١٤١ و١٤٧)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١٦٨).

(٦) "تاريخ دمشق" (٣٨/ ٤٠٩).

(٧) "الجرح والتعديل" (٤/ ٥٣).

(٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٧).

(٩) "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٦٠).

١٤٨) سَلَمة بن محمَّد بن أحمد بن مُجَاشِع، أبو أحمَدَ الذُّهْلي[١].

١٤٩) سُلَيْمان بن تَوْبة بن زياد، أبو داود النَّهْرَواني[٢].

١٥٠) سليمان بن الحارث بن البَاغَنْدي، أبو عبدالله الواسطي[٣].

١٥١) سُلَيْمان بن خَلَّاد، أبو خَلَّاد السَّامَرِّيُّ المؤدِّب المُقْرِئ[٤].

١٥٢) سليمان بن داود بن صالح بن حَسَّان، أبو أحمد الثَّقَفِيُّ الرازي القَزَّاز[٥].

١٥٣) سليمان بن عبدالحميد، أبو أيوب البَهْرَاني الحِمْصي[٦].

١٥٤) سَهْل بن بَحْر العَسْكَرِيُّ السُّكَّري[٧].

١٥٥) سَهْل بن دِيزُوَيْهْ، أبو سعيدٍ الرازيُّ، نزيل أَرْدَبِيل[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٧٢).

(٢) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٠٤)، و"الأنساب" (٥/ ٥٤٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٠٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٤/ ١١٠)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ٥٣)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ١٩٤).

(٥) "الجرح والتعديل" (٤/ ١١٥)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٦)، و"الإرشاد" (٢/ ٦٧١)، و"التدوين" (٣/ ٣٩٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٣١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٠)، و"تاريخ دمشق" (٢٢/ ٣٤٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٩٤).

(٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ١٩٧).

١٥٦) شُعَيْب بن أَيُّوب الصَّرِيفِينِيّ[١]، روى عنه مكاتبة.

١٥٧) شُعَيْب بن شُعَيْب بن إسحاق، أبو محمد الدِّمَشْقي[٢].

١٥٨) شعيب بن عبدالحميد بن بِسْطَام الواسطي الطَّحَّان[٣].

١٥٩) صالح بن أحمد بن حَنْبَل، أبو الفضل الشَّيْبَاني[٤].

١٦٠) صالح بن بَشِير بن سَلَمة الطبرانيُّ، أبو الفَضْل[٥].

١٦١) صالح بن عبدالرحمن بن عمرو بن الحارث المِصْري[٦].

١٦٢) صالح بن محمَّد بن عمرو، أبو عليٍّ الأَسَدِيُّ، المعروفُ بصالحِ جَزَرَةَ[٧].

١٦٣) طاهر بن خالد بن نِزَارٍ الأَيْلِيُّ، أبو الطَّيِّبِ، نزيلُ سَامَرَّا[٨].

١٦٤) عَبَّاد بن الوليد بن خالد، أبو بَدْر الغُبَرِيّ[٩].

---

(١) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥١٨). (٢) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٤٧).

(٣) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٥٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٦٥/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٤)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٢٢١)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٣٧٢)، و(٦/ ٣٥٠)، "تكملة الإكمال" (٢/ ٣١٤)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٧٨).

(٥) "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٩٦). (٦) "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٠٨).

(٧) "تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٧). (٨) "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٩٩).

(٩) "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٧)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٨)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ١٠٨)، و"توضيح المشتبه" (٧/ ٣١٤)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٣٦٧)، و(٥/ ٣٨١).

١٦٥) العباس بن جعفر بن عبدالله بن الزِّبْرِقان، أبو محمد بن أبي طالب البغدادي[(١)].

١٦٦) عباس بن محمد، أبو الفضل الدُّورِيّ[(٢)].

١٦٧) العَبَّاس بن الوليد بن مَزْيَد، أبو الفضل العُذْري البَيْرُوتي[(٣)].

١٦٨) العباس بن يزيد بن أبي حَبِيب العَبْدي، أبو الفَضْل البَصْري البَحْرَاني عَبَّاسُويَهْ[(٤)].

١٦٩) عبدالرحمن بن إبراهيم[(٥)].

١٧٠) عبدالرحمن بن بِشْر بن الحَكَم بن حَبِيب، أبو محمَّد العَبْدي النَّيْسَابوري[(٦)]، روى عنه مكاتبة.

١٧١) عبدالرحمن بن الحَجَّاج بن المِنْهَال الأنماطيُّ، أبو سعيد[(٧)].

---

(١) "الجرح والتعديل"(٦/ ٢١٥)، و"تاريخ الإسلام"(ص١٧٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٦).

(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٤)، و"العظمة" (١/ ٤٠٨)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٨٣)، و(٢١/ ١٩٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٤٧١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٧)، و"الأمثال في الحديث النبوي" (ص ٢٥٩)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص١٠٣)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٥٠)، و"كرامات الأولياء" (ص١٥٢)، و"الأنساب" (١/ ٢٨٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٠٣).

(٥) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٤٠١).

(٦) "التعديل والتجريح" (٢/ ٨٦٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٢٨).

١٧٢) عبدالرحمن بن خَلَف بن عبدالرحمن بن الضَّحَّاك، أبو معاوية البَصْري الحِمْصي[(١)].

١٧٣) عبدالرحمن بن عَمْرو بن عبدالله بن صَفْوان، أبو زُرْعة الدِّمَشْقي النَّصْري[(٢)].

١٧٤) عبدالرحمن بن محمد بن منصور البَصْري، نزيلُ سَامَرَّا[(٣)].

١٧٥) عبدالرزَّاق بن بَكْر، أبو عمر الأصبهاني[(٤)].

١٧٦) عبدالصمد بن عبدالوَهَّاب النَّصْري، أبو محمد الحِمْصي[(٥)].

١٧٧) عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن كَثِير العَبْدي، أبو العَبَّاس ابن الدَّوْرَقي[(٦)].

١٧٨) عبدالله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المَكِّي، أبو يحيى ابن أبي مَسَرَّة[(٧)].

١٧٩) عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني[(٨)].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص١٩٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٦٧)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ١٤٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣١٣).

(٣) "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٨٣). (٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٤٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ٥٢)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص ١٩٤).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٥٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٧٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ٦).

(٨) "التعديل والتجريح" (١/ ٣٧٦)، و"تاريخ دمشق" (١١/ ٥٠٥)، و (١٥/ ٣٦٢).

١٨٠) عبدالله بن أُسَامة، أبو أسامة الكَلْبي[١].

١٨١) عبدالله بن بِشْر الطَّالْقَاني[٢].

١٨٢) عبدالله بن الحُسَيْن بن موسى[٣].

١٨٣) عبدالله بن سعيد، أبو سعيد الأَشَجُّ[٤].

١٨٤) عبدالله بن سُلَيْمان بن الأَشْعَث، أبو بَكْرِ ابنُ أبي داود الأَزْدي[٥].

١٨٥) عبدالله بن عبدالرحمن المِصْري العَنْبَري[٦].

١٨٦) عبدالله بن عبدالسلام، أبو الرَّدَّاد المِصْري المُكْتِب[٧].

١٨٧) عبدالله بن عبدالمَلِكِ بن الرَّبِيع، أبو محمد بن أبي راشد[٨].

١٨٨) عبدالله بن عَمْرو بن أبي الحَجَّاج، أبو مَعْمَرٍ المِنْقَرِيّ البَصْري[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠).
(٢) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦٤١).
(٣) "طبقات الحنابلة" (١/ ١٩).
(٤) "الجرح والتعديل" (٥/ ٧٣)، و"المستدرك" (٤/ ٥٣٢)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ١٨٥).
(٥) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٥٣)، و"تاريخ دمشق" (٢٩/ ٧٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥١٢/ حوادث ٣٠١-٣٢٠)، و"الروح" (ص٨٧).
(٦) "الجرح والتعديل" (٥/ ٩٩).
(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠٧).
(٨) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٠٥).
(٩) "الجرح والتعديل" (٥/ ١١٩).

١٨٩) عبدالله بن محمد بن إبراهيم السُّلَمي[(١)].

١٩٠) عبدالله بن محمَّد بن أيوب، أبو محمَّد المُخَرِّمي[(٢)].

١٩١) عبدالله بن محمد بن شاكر، أبو البَخْتَرِيِّ العَنْبَرِيُّ البغداديُّ المُقْرِئ[(٣)].

١٩٢) عبدالله بن محمَّد بن عُبَيْد بن سُفيان، أبو بَكْر القُرَشي، المعروفُ بابن أبي الدنيا[(٤)].

١٩٣) عبدالله بن محمد بن عمرو بن الجَرَّاح، أبو العَبَّاس الأَزْدي الغَزِّيّ[(٥)].

١٩٤) عبدالله بن محمد بن الفُضَيل بن الشَّيْخ بن عُمَيْرة، أبو بكر الأَسَدي[(٦)].

١٩٥) عبدالله بن محمد بن موسى بن أبي نُعَيْمٍ الواسطي[(٧)].

---

(١) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٣٥٦).
(٢) "الأنساب" (٥/ ٢٢٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٩/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٢)، و"الحلية" (٧/ ٢١٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٣)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٩٨) و"المقصد الأرشد" (٢/ ٤٨).
(٤) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٣)، و"الحلية" (٨/ ٢٠٤)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٨٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٧٧).
(٥) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٢ رقم ٧٤٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ٣٦١)، و(٥٢/ ١٧٠)، و(٦٤/ ١٩٧)، و"التدوين" (١/ ٨٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٨٧/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٣)، وانظر "تاريخ بغداد" (١٠/ ٨٧).
(٧) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٦٣).

١٩٦) عبدالله بن هارون، أبو عَلْقمة الفَرْوي[١].

١٩٧) عبدالله بن هلال الدُّومي الدِّمَشْقي[٢].

١٩٨) عبدالله بن يحيى بن نَصْر، أبو أحمد الكِيْفِيّ[٣].

١٩٩) عبدالله مولى المهلَّب بن أبي صُفْرة[٤].

٢٠٠) عبدالملك بن عبدالحميد بن مَيْمُون بن مِهْران[٥].

٢٠١) عبدالملك بن مسعود، ابن أبي عبدالرحمن المُقْرِئ[٦].

٢٠٢) عبدالمؤمن بن سَعِيد بن ناصح، أبو بَكْر المؤدِّب الرازي[٧].

٢٠٣) عُبَيْدالله بن إسماعيل البغدادي[٨].

٢٠٤) عبيدالله بن سَعْد بن إبراهيم بن سَعْد الزُّهْري[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٤).
(٢) "الجرح والتعديل" (٥/ ١٩٣)، و"معجم البلدان" (٢/ ٤٨٦).
(٣) "توضيح المشتبه" (٧/ ٣٥٤).
(٤) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٤٣).
(٥) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٦٨).
(٦) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧١)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٩٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢)، و"تاريخ دمشق" (١٥/ ٢٩٧)، (١٧/ ١٢٥)، و (٢٢/ ١٢٢)، و(٦٤/ ٢٥٢، ٢٥٥).
(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ٦٧).
(٨) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٠٨)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٣٧).
(٩) "الجرح والتعديل" (٥/ ٣١٧)، و"الإرشاد" (١/ ٣٠٥).

٢٠٥) عبيد بن رَبَاح بن سالم الأَيْلي[١].

٢٠٦) عثمان بن شُعَيْب، أبو عمرو البغدادي[٢].

٢٠٧) عِصَام بن رَوَّاد[٣].

٢٠٨) عَطِيَّة بن بَقِيَّة بن الوليد، أبو سَعِيد الحِمْصِيّ[٤].

٢٠٩) عَلِيُّ بنُ إبراهيم بن عبدالمَجِيد، أبو الحُسَيْن الشَّيْبَاني اليَشْكُري الواسطي[٥].

٢١٠) علي بن أحمد بن الصَّبَّاح، أبو الحسنِ بنُ أبي طاهر، القَزْوِيني[٦]، روى عنه مكاتبة.

*** علي بن الجُنَيْد = عليّ بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد.

٢١١) علي بن حَرْب بن محمَّد بن عليٍّ، أبو الحَسَن الطائيُّ المَوْصِلي[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٥/ ٤٠٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٦٠).

(٣) "فتاوى السبكي" (١/ ٢٢)، و"تغليق التعليق" (٢/ ١٨٨).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٨١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٣٤/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٥)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٣٣٥)، و"تهذيب الكمال" (٢٠/ ٣١٥).

(٦) "تاريخ دمشق" (١٥/ ٧٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٨٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٥/ حوادث ٢٩١-٣٠٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٣)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص٥٧)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٩٠)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٤١٨).

٢١٢) علي بن الحَسَن بن يَزِيد السُّلَمي[١].

٢١٣) علي بن الحَسَن الْهِسِنْجَاني[٢].

٢١٤) علي بن الحُسَيْن بن إبراهيم بن الحُرِّ بن زَعْلان، أبو الحسن بن إِشْكَاب[٣].

٢١٥) علي بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد، أبو الحَسَن الرازي[٤].

٢١٦) علي بن الحُسَيْن بن مِهْرَان[٥].

٢١٧) علي بن أبي دُلَامةَ زُهَيْرِ بنِ هُذَيْل بن عبدالله البغدادي[٦].

٢١٨) علي بن سَعِيد بن عبدالله، أبو الحَسَن العَسْكَري[٧].

٢١٩) علي بن سَهْل الرَّمْلي[٨]، روى عنه مكاتبة.

٢٢٠) علي بن شِهَاب، أبو الحَسَنِ الرازي[٩].

٢٢١) علي بن عبدالرحمن بن المُغِيرة المَخْزُومِيُّ المُقْرِئ،

---

(١) "العلو للعلي الغفار" (ص ١٦٩).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"الحلية" (٩/ ١٠٢)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٦٥)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ٣٣٩)، و(٢٢/ ١٢٤)، و(٤١/ ٣٤٣)، و(٤٥/ ٣٤٨).

(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٣٩٢)، و"البداية والنهاية" (١/ ٨١).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٧١).

(٥) "العلو للعلي الغفار" (ص ١٨١).

(٦) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٨٧)، و"العظمة" (٣/ ٩٨٧)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٤٢٦).

(٧) "الأنساب" (٤/ ١٩٦).

(٨) كرامات الأولياء (ص١٥٥).

(٩) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٠).

المعروفُ بِعَلَّان[١].

٢٢٢) علي بن عبدالعزيز بن المَرْزُبَان بن سابور، أبو الحسن البَغَوِي[٢].

٢٢٣) علي بن عبدالمؤمن بن علي، أبو الحَسَن الزَّعْفَراني الكُوفي، نزيلُ الرَّيِّ[٣].

٢٢٤) علي بن عمرو بن الحارث بن سَهْل بن أبي هُبَيْرة الأنصاريُّ البغدادي[٤].

٢٢٥) علي بن فُرَات الأَصْبَهاني[٥].

٢٢٦) علي بن المُبَارَك[٦]، روى عنه مكاتبة.

٢٢٧) علي بن محمَّد بن أبي الخَصِيب الكُوفي[٧].

٢٢٨) علي بن المُنْذِر بن زَيْد الطَّرِيقي، أبو الحَسَن الأَوْدي الكُوفي العَلَّاف الأَعْوَر[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٥)، و"شعب الإيمان" (١/ ٥١٤)، و"الأنساب" (٤/ ٢٦٤)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٣٦٧).
(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٢٢٧/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٦).
(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٩).
(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠١).
(٦) "تغليق التعليق" (٤/ ٣٠٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٢).
(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٠٦)، و"اعتقاد أهل السنة" (٦/ ١١٨٢)، و"دلائل النبوة" للأصبهاني (ص٢٢١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٢٢٩) عَمَّار بن خالد بن يَزِيد الواسطيُّ التَّمَّار[١].

٢٣٠) عمر بن شَبَّة بن عُبَيْدة، أبو زيد النُّمَيْري النَّحْوي[٢].

٢٣١) عمر بن نَصْر، أبو حَفْص الأنصاريُّ النَّهْرَواني[٣].

٢٣٢) عمرو بن سَلْمٍ، أبو عثمان البَصْري، نزيلُ الرَّيِّ[٤].

٢٣٣) عمرو بن عبدالله بن حَنَشٍ الأوديُّ، أبو عثمان الكُوفي[٥].

٢٣٤) عمرو بن محمَّد العُثْماني، أبو عُثْمان قاضي مَكَّة[٦].

٢٣٥) عمرو بن هِشَام، أبو حَفْص الرازي المُقْرِئ[٧].

٢٣٦) عِمْران بن بَكَّارٍ البَزَّازُ البَرَّادُ الحِمْصيُّ مؤذِّنُ حِمْص[٨].

٢٣٧) عِمْران بن الفَضْل بن يَزِيد العَطَّار الواسطي[٩].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٩٥)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص١٦٨)، و"طبقات الصوفية" (١/ ٣٧٨)، و"الفصل للوصل" (١/ ٥٧٨)، و"الفقيه والمتفقه" (١/ ٢٣٧)، و"تاريخ دمشق" (٢٤/ ٣٠٤)، و"المنتظم" (٧/ ٩٢).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ١١٦)، و"شعب الإيمان" (٧/ ٢٣٨)، و"تاريخ بغداد" (٩/ ٢٧، ٣٣٥)، و"تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢١٧).

(٣) "الجرح والتعديل" (٦/ ١٣٧)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ٢٠٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٢/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٣٧).

(٥) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٤)، و"اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٤٠٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٢/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تنزيه الشريعة" (٢/ ٢٠٢).

(٦) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٣).

(٧) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٦٨).

(٨) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩٤).

(٩) "الجرح والتعديل" (٦/ ٣٠٢).

٢٣٨) عيسى بن بَشِير الصَّيْدَنَانيُّ، أبو موسى الرازي[(١)].

٢٣٩) عيسى بن رِزْقِ اللهِ، أبو موسى النَّهْرَواني[(٢)].

٢٤٠) عيسى بن عبدالرحمن الضَّبِّيُّ، ابنُ بنتِ إبراهيم بن طَهْمَان[(٣)].

٢٤١) عيسى بن أبي عِمْران، أبو عمرو البَزَّار الرَّمْلي[(٤)].

٢٤٢) الفضل بن شاذان بن عيسى المُقْرِئ، أبو العَبَّاس الرازي[(٥)].

٢٤٣) الفضلُ بن العَبَّاس، أبو بكرٍ الرازيُّ الحافظُ المعروفُ بِفَضْلَك[(٦)].

٢٤٤) الفضلُ بن محمَّد البَيْهَقِيُّ، أبو محمَّد الشَّعْرَاني النَّيْسَابوري[(٧)].

٢٤٥) الفضل بن يَعْقُوب، أبو العَبَّاس الرُّخَامي[(٨)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٧٢).

(٢) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٧٦)، و"تاريخ بغداد" (١١/ ١٦٤).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٩/ ١٦٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٧٩/ حوادث ٢٣١-٢٤٠)، و(ص١٢٧/ حوادث ٤٠١-٤٢٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٤٣)، و"طبقات الحنفية" (١/ ٥٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨٤)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٣١).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٦٣)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢١٣)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ٢٣٤)، و"تفسير ابن كثير" (١/ ١٣٨).

(٦) "التدوين" (٤/ ٢٩).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٧٩).

(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ٧٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٢٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٢)، و"تغليق التعليق" (٤/ ٣٣٠).

٢٤٦) فُضَيْل بن محمد بن فُضَيْل، أبو يحيى المَلَطِيُّ[١].

٢٤٧) القاسم بن عاصم المَرْوَزِيُّ، نزيلُ بغداد[٢].

٢٤٨) القاسم بن محمد بن الحارث المَرْوَزي[٣].

٢٤٩) القاسم بن يونس التُّرْمُسَانِيُّ الحِمْصيُّ، أبو محمد[٤].

٢٥٠) كَثِيرُ بن شهاب بن عاصم بن مالك المَذْحِجِيُّ اليَمَانِيُّ، أبو الحسن القَزْويني[٥].

٢٥١) مالك بن عبدالله بن سَيْف، أبو سَعِيد التُّجِيبِيُّ المِصْري[٦].

٢٥٢) محمد بن آدم المَرْوَزي[٧].

٢٥٣) محمَّد بن إبراهيم بن حَبِيب، أبو أيوب الفُوْرَارِدِيّ الرازي[٨].

٢٥٤) محمد بن إبراهيم بن سَعِيد بن موسى بن عبدالرحمن، أبو عبدالله البُوْشَنْجِيُّ العَبْدي[٩].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص٢٤١/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ١١٥)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٣٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٢٠). (٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٢٣).
(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٥٣) و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٣٨٩)، و"التدوين" (٤/ ٥٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ١٥٨).
(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢١٤).
(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٦٤١/ حوادث ١٤١-١٦٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧). (٩) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧).

٢٥٥) محمَّد بن إبراهيم بن شُعَيْب، أبو الحَسَنِ الغَزَّاء الطَّبَري[١].

٢٥٦) محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله، أبو عبدالرحمن المَدِيني الكَثِيري[٢].

٢٥٧) محمد بن إبراهيم بن محمد بن الحَسَن بن قَحْطَبة، أبو عبدالله المؤدِّب[٣].

٢٥٨) محمد بن أحمد بن البَرَاء[٤].

٢٥٩) محمد بن أحمد بن الجُنَيْد، أبو جعفرٍ الدَّقَّاقُ البغدادي[٥].

٢٦٠) محمد بن أحمد بن حَمَّاد، أبو بِشْر الدُّولَابي الأَنْطاكي الوَرَّاق الحافظ[٦].

٢٦١) محمد بن أحمد بن الوليد، أبو بكر الثَّقَفي[٧].

٢٦٢) محمد بن أحمد بن يزيد بن عبدالله، أبو يُونُسَ القُرَشِيُّ

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧)، و"المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ١٢٢)، و"الأنساب" (٤/ ٢٨٩)، و"تاريخ دمشق" (٦٣/ ٤١٩).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧)، "توضيح المشتبه" (٧/ ٢٨٦).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٧)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٣٨٩)، و"نزهة الألباب في الألقاب" (١/ ١٨٢).

(٤) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦٢٢)، و"تاريخ دمشق" (٣٥/ ٤٧٥)، و(٤٦/ ٢٨٤).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٣)، و"تاريخ بغداد" (١/ ٢٨٥).

(٦) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٢٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٤/ ٣٠٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٥/ حوادث ٣٠١-٣٢٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٧٥٩).

(٧) "طبقات المحدثين" (٣/ ٤٩٧).

الجُمَحِيُّ المَدَنيُّ الفقيه[١].

٢٦٣) محمد بن أحمد، أبو يُونُس المَدِيني[٢].

٢٦٤) محمد بن إدريس بن عمر، أبو بكرٍ المَكِّيُّ، وَرَّاقُ أبي بكر الحُمَيْديِّ[٣].

٢٦٥) محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن رَاهُويَهْ[٤].

٢٦٦) محمد بن إسحاق بن جعفر، ويقال: ابن إسحاق بن محمد، أبو بكرٍ الصَّغَاني ثم البَغْدادي الحافظ[٥].

٢٦٧) محمد بن إسحاق بن يزيد، أبو عبدالله الصِّينِيّ[٦]، روى عنه مكاتبة.

٢٦٨) محمد بن إسحاق، المعروفُ بابنِ سَبُّويَه المَرْوَزِيُّ، نزيلُ مكة[٧].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص١٥٣/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٨٣)، و"اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٦٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٠٧)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٤٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٣٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٤) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٢).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٥)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٠)، و"تهذيب الأسماء" (١/ ٩٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦)، و"الأنساب" (٣/ ٥٧٨)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٧)، و"المنتظم" (١١/ ٢٤٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦).

٢٦٩) محمد بن إسحاق المُسُوحي[١].

٢٧٠) محمد بن إسماعيل بن سالم الصَّائِغ القُرَشِيُّ، أبو جعفر المَكِّي[٢].

٢٧١) محمد بن إسماعيل بن سَمُرَةَ، أبو جَعْفَر الأَحْمَسِيّ الكُوفي السَّرَّاج[٣].

٢٧٢) محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلَمي، أبو إسماعيل التِّرْمِذي[٤].

٢٧٣) محمد بن أيوب بن يحيى بن ضُرَيْسٍ، أبو عبدالله البَجَلِيّ الرازي[٥].

٢٧٤) محمد بن بِشْر بن سُفْيان الجَرْجَرَائي[٦].

٢٧٥) محمد بن ثَوَاب بن سَعِيد الهَبَّاري، أبو عبدالله الكُوفي[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٥٣/ حوادث ٢٩١-٣٠٠).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٤٣٧/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٠)، و"جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ١٤٦)، و"تالي تلخيص المتشابه" (١/ ٧٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٠)، و"تفسير الثعلبي" (٧/ ١٦)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٢٩).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٨)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٤٤٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٥٥/ حوادث ٢٩١-٣٠٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١١).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١٨)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٨١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٢٧٦) محمد بن جابر بن بُجَيْر بن عُقْبة، أبو بُجَيْر المُحَارِبي الكوفي[١].

٢٧٧) محمَّد بن الحارث المَخْزُومي، أبو عبدالله المَدِيني[٢].

٢٧٨) محمد بن الحَجَّاج الحَضْرَمي المِصْري[٣].

٢٧٩) محمد بن حَسَّان بن فَيْرُوز الأَزْرَق، أبو جعفر الشَّيْبَاني الواسطي البغدادي[٤].

٢٨٠) محمد بن الحُسَيْن بن إبراهيم بن الحُرِّ بن زَعْلَان، أبو جعفر بن إِشْكَاب الصَّغِير العامري[٥]

٢٨١) محمد بن الحُسَيْن النَّخَعي[٦].

٢٨٢) محمد بن حَمَّاد الرازي، أبو عبدالله الطِّهْرَاني[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣١).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣٥)، و"أخلاق النبي ﷺ وآدابه" (٤/ ١٨٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٣٧)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٢٢٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٣/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٢٩)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٢٢٣)، و"الأنساب" (٣/ ١٥٥).

(٦) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٢٠).

(٧) "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧١)، و"تاريخ دمشق" (١١/ ٣)، و"التدوين" (١/ ٢٧٢)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٦٢٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٠).

٢٨٣) محمد بن حَمُّويَه بن الحَسَن[١].

٢٨٤) محمد بن خالد بن خَلِيٍّ الحِمْصي[٢].

٢٨٥) محمد بن خالد بن يَزِيد، أبو بكر الشَّيْباني القَلُوصي[٣].

٢٨٦) محمد بن خالد أبو هارون الرازي الخَرَّاز[٤].

٢٨٧) محمد بن خُشَيْش الجُعْفي[٥].

٢٨٨) محمد بن خَلَف بن صالح بن عبدالأعلى الكُوفي التَّيْمي[٦].

٢٨٩) محمد بن خَلَف، أبو بكر الحَدَّادي[٧].

٢٩٠) محمد بن داود بن أبي نَصْر السِّمْناني الحَنْظَلي[٨].

٢٩١) محمد بن دَيْسَم، أبو علي الدَّقَّاق[٩].

٢٩٢) محمد بن رَوْح[١٠].

---

(١) "الجرح والتعديل" (١/ ٥٩)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٣٦٥)، "تاريخ دمشق" (١١/ ٤٧٦)، و(١٥/ ٢٩٧)، و(٤٦/ ٤٠٣).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٤).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٤)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣٨٩).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٥)، "تاريخ الإسلام" (ص٢٨٥/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٥) "تاريخ الإسلام" (ص٢٨٦/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٨/ ١٣٩٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٤٥)، و"أخلاق النبي ﷺ وآدابه" (٣/ ٢٣٧).

(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٥٠).

(٩) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٥١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٢٦٩).

(١٠) "الحلية" (٩/ ٩٢)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٠٥).

٢٩٣) محمد بن سعيد بن غالب، أبو يحيى العَطَّار الضَّرِير[١].

٢٩٤) محمد بن سَعِيد الجَوْسَقي[٢].

٢٩٥) محمد بن سعيد المُقْرِئ[٣].

٢٩٦) محمد بن سُلَيْمان بن الحَكَم بن أَيُّوب الخُزَاعي الكَعْبي العَلَّاف[٤].

٢٩٧) محمَّد بن سَهْل بن أبي سَهْل الخَيَّاط الرازي، أبو جعفر[٥].

٢٩٨) محمد بن عامر بن إبراهيم[٦].

٢٩٩) محمد بن عُبَادة بن البَخْتَرِيِّ، أبو جعفر الواسطي[٧].

٣٠٠) محمد بن العَبَّاس بن بَسَّام، أبو عبدالرحمن مولى بني هاشم[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦٦)، و"طبقات الصوفية" (١/ ٣٧٨)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٣٠٦).

(٢) "تاريخ دمشق" (١٢/ ٤٧).

(٣) "شرح علل الترمذي" (٢/ ٧١٨).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٦٩).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٧٧)، و"التدوين" (١/ ٢٩٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و(ص٢٦٢/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٤)، و"الإرشاد" (١/ ١٦٤).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٧)، "التوبيخ والتنبيه" (ص ٣٤)، و"تاريخ دمشق" (٤٠/ ٣٨٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨)، و"تاريخ دمشق" (٢٤/ ١٧٥).

٣٠١) محمد بن العَبَّاس بن خالد، أبوعبدالله السُّلَمِيُّ الأَصْبَهانيّ[١].

٣٠٢) محمد بن العباس، أبو بكر المَكِّي[٢].

٣٠٣) محمد بن عبدالرحمن، أبو الجَمَاهِرِ الحِمْصي[٣].

٣٠٤) محمد بن عبدالرحمن الهَرَوِيّ، أبو عبدالله الرازي[٤].

٣٠٥) محمد بن عبدالله بن إسماعيل الرازي، ابن أبي الثَّلْجِ البغدادي[٥].

٣٠٦) محمد بن عبدالله بن الجُنَيْد، أبو عبدالله النَّيْسَابوري، نزيلُ جُرْجان[٦].

٣٠٧) محمد بن عبدالله بن حَبِيب، أبو بَكْر الواسطيُّ، المعروفُ بالخَبَّاز[٧].

٣٠٨) محمد بن عبدالله بن سَهْل بن المثَنَّى الصَّنْعَاني[٨].

---

(١) "تاريخ الإسلام" (ص١٦٧/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٢) "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٨٧)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٣٣٣)، و(٤٤/ ٤٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١١/ ٣٤٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص/ ١٤٢/ حوادث ٢٤١-٢٥٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٧).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٦)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٤٩٦).

(٥) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٩٤)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٤٢٥)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٦٥٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٩٥).

(٧) "الجرح والتعديل" (٧/ ٢٩٦)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٤٢٤).

(٨) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٥).

٣٠٩) محمد بن عبدالله بن عبدالحَكَم، أبو عبدالله المِصْري[١].

٣١٠) محمد بن عبدالله بن المُبَارَك المُخَرِّمِيّ[٢].

٣١١) محمد بن عبدالله بن مَيْمون، أبو بَكْر الإِسْكَنْدراني[٣].

٣١٢) محمد بن عبدالله بن يَزِيد، أبو يحيى ابنُ المُقْرِئ المَكِّيّ[٤].

٣١٣) محمد بن عبدالملك بن زَنْجُويَهْ، أبو بكرٍ البغداديُّ الحافظ الغَزَّال[٥].

٣١٤) محمد بن عبدالمَلِك بن مَرْوان بن الحَكَم، أبو جعفر الدَّقِيقي الواسطي[٦].

٣١٥) محمد بن عبدالوهاب أبو أحمد النَّيْسَابوري[٧]، روى عنه مكاتبة.

---

(١) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٠)، و"العظمة" (٤/ ١٤٠٠)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٦/ ١٦٣)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧٠)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٢٧٩).

(٢) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٥)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ١٢٣).

(٣) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٤)، و"الإرشاد" (١/ ٤٤١)، و"تاريخ بغداد" (٥/ ٤٢٦)، و"الأنساب" (١/ ١٥١).

(٤) "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٠٧)، و"الفصل للوصل" (٢/ ٧٩٠)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٤٥٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩٧/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٣٤٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٢٢)، و"الأنساب" (٢/ ٤٨٥).

(٧) "الحلية" (٨/ ١٤٣)، و"الإرشاد" (٢/ ٨٠٥).

٣١٦) محمد بن عُبَيْدالله بن يزيد، أبو جعفرٍ البغداديُّ المُنَادِي[١].

٣١٧) محمد بن عُثْمان بن مَخْلَد التَّمَّار الواسطي[٢].

٣١٨) محمد بن عُزَيْز بن عبدالله بن زِيَاد بن عَقِيل، أبو عبدالله الأَيْلي[٣].

٣١٩) محمد بن عُقْبة بن عَلْقمة البَيْروتي[٤]، روى عنه مكاتبة.

٣٢٠) محمد بن علي بن الحَسَن بن شَقِيق[٥].

٣٢١) محمَّد بن عَلِيٍّ بن حَمْزة، أبو عبدالله العَلَوِيّ الأَخْبَاري الشاعر[٦].

٣٢٢) محمد بن علي بن سعيد النَّسَائي[٧].

٣٢٣) محمد بن عَمَّار بن الحارث، أبو جعفر الرازي[٨].

٣٢٤) محمد بن عَمَّار الشَّهِيدُ، أبو الفضل بن أبي الحُسَيْن

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٥٥).
(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥).
(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥٢)، و"كرامات الأولياء" (ص١٣٥).
(٤) "السنن الكبرى" للبيهقي (١/ ٣٦٩)، و"التدوين" (٢/ ٤٠٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٥) "الأنساب" (٤/ ٢٨٩).
(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٩/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).
(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٦).
(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٣)، و"فتح الباب في الكنى والألقاب" (ص١٩٤)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤)، و"الإرشاد" (١/ ٢٧٥).

الهَرَوِيّ[١].

٣٢٥) محمد بن عمرو بن تَمَّام المِصْري، أبو الكَرَوَّس[٢].

٣٢٦) محمد بن عمرو بن عَوْن، أبو عَوْن الواسطي[٣].

٣٢٧) محمد بن عمرو بن المُوَجِّهِ الفَزَاري، أبو المُوَجِّهِ المَرْوَزي اللغوي الحافظ[٤].

٣٢٨) محمد بن عِمْران بن حَبِيب الهَمْدانيّ[٥]، روى عنه إجازة.

٣٢٩) محمد بن عُمَيْر، أبو بكرٍ الطَّبَرِيُّ الفقيه[٦].

٣٣٠) محمد بن عَوْف بن سُفْيان، أبو جعفرٍ الطائيُّ الحِمْصي الحافظ[٧].

٣٣١) محمد بن غالب، أبو جعفرٍ الدقاقُ البغداديُّ، المعروفُ بِتَمْتَام[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨١)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٦٤٣).
(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤).
(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٤)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠٧/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨١/ حوادث ٢٨١-٢٩٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦١٥)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ٣٠٣).
(٥) "تاريخ الإسلام" (ص٤٥٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٧٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥٢)، و"العظمة" (٢/ ٥٠١)، و"اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٨٢٢)، و"تاريخ دمشق" (٣١/ ٣٨٢)، و(٥٥/ ٤٧)، و"التدوين" (١/ ٤٩٩)، و(٢/ ٢٧٩)، و"معجم البلدان" (٢/ ٣٠٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٨١).
(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٥٥).

٣٣٢) محمد بن الفضل بن موسى، أبو بكر القُسْطَاني الرازي[١].

٣٣٣) محمَّد بن المثنَّى بن زياد، أبو جعفر السِّمْسَار، البغدادي الزاهد[٢].

٣٣٤) محمد بن محمد بن رَجَاء بن السِّنْدِيّ، أبو بكر الحَنْظَلي[٣].

٣٣٥) محمد بن محمد بن المبارك الصُّورِيّ[٤].

٣٣٦) محمد بن محمد بن مسلم[٥].

٣٣٧) محمد بن محمد بن مُصْعَب الصُّوري، أبو عبدالله[٦].

٣٣٨) محمد بن مسلم بن عُثْمان بن عبدالله، المعروفُ بابن وَارَة، أبو عبدالله الرازي[٧].

٣٣٩) محمد بن مَعْبَد الجَوْسَقي[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٦٠)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٣٤)، و"سير أعلام النبلاء" (٨/ ٤٦٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٥/ حوادث ٢٨١-٢٩٠)، و"العلو للعلي الغفار" (ص١٥٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٩٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٠/ ٤٧٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص١١٠/ حوادث ٢٢١-٢٣٠)، و(ص٣١٩/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٧)، و"تاريخ دمشق" (٥٥/ ١٦٢).

(٤) "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٢٠٥).

(٥) "التعديل والتجريح" (٣/ ١١٧٢).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٧).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٧٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٨/ ٣٢)، و(٤٠/ ٣٩٥)، (٦٤/ ٢٥٥)، و"التدوين" (٢/ ٢٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٧٥).

(٨) "الحلية" (٦/ ١٥٣).

٣٤٠) محمد بن مُقَاتِلٍ، أبو زُرْعة المَرْوَزي[١].

٣٤١) محمد بن مَهْرُويَه بن سِنَان، أبو بكر الرازي[٢].

٣٤٢) محمد بن موسى بن سالم القَاشَاني المُقْرِئ[٣].

٣٤٣) محمد بن موسى أبو سعيد، الكِسَائي الرازي[٤].

٣٤٤) محمد بن نَجِيح بن أبي مَعْشَر المَدِيني[٥].

٣٤٥) محمد بن النَّضْر بن سَلَمة بن الجارود، أبو بكر الجَارُودي النَّيْسَابوري[٦].

٣٤٦) محمد بن هارون، أبو جعفرٍ البغداديُّ، المعروفُ بأبي نَشِيط[٧].

٣٤٧) محمد بن هارون، أبو جعفرٍ الفَلَّاس البغدادي المُخَرِّمي[٨].

٣٤٨) محمد بن هِشَام بن مِلَاس الدمشقيُّ، أبو جعفر[٩].

---

(١) "أحاديث أبي الزبير" (ص ١٦٥).

(٢) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٢٠١). (٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ٨٥). (٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٠).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٥٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠١/ حوادث ٢٩١-٣٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٧٣).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٧)، و"تفسير الثعلبي" (٧/ ١٥١)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ١٦١)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ٤١٩).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٨)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٥٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٥/ ٢٦).

(٩) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٦).

٣٤٩) محمد بن الوَزِيرِ بن قيس، أبو عبدالله الواسطي[(١)].

٣٥٠) محمد بن يحيى بن أيوب الرازي[(٢)].

٣٥١) محمد بن يحيى بن عُمَرَ الواسطي[(٣)].

٣٥٢) محمد بن يحيى بن مَنْدَه الأصبهاني[(٤)].

٣٥٣) محمد بن يعقوب بن حَبِيب، أبو جعفر الغَسَّاني[(٥)].

٣٥٤) محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل، أبو العَبَّاس الأَصَمّ[(٦)].

٣٥٥) محمد بن يعقوب الدِّمَشْقي[(٧)].

٣٥٦) محمد بن يوسف بن سليمان بن سُلَيْم، أبو عبدالله البغدادي الجَوْهَري[(٨)].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٥)، و"اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥١٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٣٣/ حوادث ٢٥١- ٢٦٠).

(٢) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٨٢).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٥)، و"الحلية" (٥/ ١١٦)، و(٦/ ١٧٠، ١٧٧)، و"تاريخ دمشق" (٦٥/ ٨٨)، و"المنتظم" (٢/ ٣٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥١٠/ حوادث ١٤١-١٦٠)، و(ص٣٤٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٤) "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٩٥٥).

(٥) "تاريخ دمشق" (٥٦/ ٢٨٦).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٤٥٢).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢١).

(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٠)، و"تاريخ دمشق" (٥٦/ ٣١٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٧٤/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٣٥٧) محمود بن آدم[١]، روى عنه مكاتبة.

٣٥٨) محمود بن خالد، أبو أحمد الخَانِقِينِيّ[٢].

٣٥٩) محمود بن الفَرَجِ الأصبهانيُّ، أبو بكر الزاهد[٣].

٣٦٠) مسلم بن الحَجَّاج، أبو الحُسَيْن النيسابوري، الإمام[٤].

٣٦١) معاذ بن محمَّد بن مَخْلَد بن مَطَر، أبو سعيدٍ الرُّؤَاسي العامري البَطِينُ النَّسَائي، المعروفُ بِخُشْنَام[٥].

٣٦٢) مُغِيرة بن يحيى بن المُغِيرة السَّعْدي الرازي[٦].

٣٦٣) مِقْدام بن داود بن عيسى بن تَلِيد، أبو عمرو الرُّعَيْنِيّ المِصْري[٧].

٣٦٤) المُنْذِرُ بنُ شاذان، أبو عُمَرَ الرازي التَّمَّار[٨].

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢٤١)، و"تاريخ دمشق" (٤٣/ ١٩٣).
(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩١)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٣٤٠)، و"الأنساب" (٢/ ٣١٤)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٤١٥).
(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٩٢).
(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٨٢)، و"المستخرج" لأبي نعيم (٣/ ٣١٢)، و"الإرشاد" للخليلي (١/ ٢٩٢)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٨٨).
(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٥١)، و"تاريخ دمشق" (٥٨/ ٤٦٦)، و"نزهة الألباب" (٩٤٣).
(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٣٢).
(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٠٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٣٤٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٠٩/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٤٤)، و"الإرشاد" (١/ ٣٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٣/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

٣٦٥) موسى بن إسحاق بن موسى، أبو بكرٍ الأنصاريُّ الخَطْمي الفقيه، قاضي الري[١].

٣٦٦) موسى بن إسحاق القَوَّاس الكوفي[٢].

٣٦٧) موسى بن سَهْل بن قادم، أبو عِمْران الرَّمْلي[٣]، روى عنه مكاتبة.

٣٦٨) موسى بن عبدالرحمن بن سَعِيد بن مَسْروق، أبو عيسى الكِنْدي المَسْرُوقي[٤].

٣٦٩) موسى بن هارون بن حَيَّان، أبو عمرو القَزْويني[٥].

٣٧٠) موسى بن يوسف بن موسى بن راشد القَطَّان، أبو عَوَانة الكوفي الرازي[٦].

٣٧١) مَوْهَب بن يزيد بن مَوْهَب، أبو سعيدٍ الرَّمْلي[٧].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٢/ ٧٦، و١٣/ ٥٢)، و"تاريخ دمشق" (٣٤/ ١٨، و٦٠/ ٣٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣١٣/ حوادث ٢٩١-٣٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٦٦٨).

(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٣٥).

(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٤٦)، و"تاريخ دمشق" (٨/ ١٧٤)، و"بغية الطلب" (٣/ ١٤٤١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٢٤٢).

(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٥٠)، و"التدوين" (٣/ ٣٩٦)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٢٠٩)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ١٤٧).

(٥) "التدوين" (٤/ ١٣٤).

(٦) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦٨)، و"تاريخ دمشق" (٦١/ ٢٥١، ٣٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣١٣/ حوادث ٢٨١-٢٩٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤١٥)، و" التدوين" (١/ ٢٠٩).

٣٧٢) نَصْر بن داود بن منصور بن طَوْق، أبو منصورٍ الصَّغَانِيُّ الخَلَنْجِيّ[١].

٣٧٣) نَصْر بن عبدالله بن مَرْوان، أبو القاسمِ البغداديُّ المؤدِّب[٢].

٣٧٤) نَصْر بن مرزوق، أبو الفتح المِصْري[٣].

٣٧٥) نَضْر بن عبدالله بن ماهان الدِّينَوَرِيُّ[٤].

٣٧٦) النَّضْر بن هشام الأَصْبَهاني[٥].

٣٧٧) هارون بن إسحاق، أبو القاسمِ الهَمْدانيُّ الكوفي[٦].

٣٧٨) هارون بن حُمَيْد الواسطي[٧].

٣٧٩) هارون بن سَعِيد الأَيْلي[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٢)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٨٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).
(٢) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٢)، و"تاريخ بغداد" (١٣/ ٢٩٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٧٢).
(٤) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨٠)، و"توضيح المشتبه" (٩/ ٨٦).
(٥) "الجرح والتعديل" (٨/ ٤٨١).
(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ٨٧)، و"اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٧٩٦)، و"الأنساب" (٥/ ٦٥١)، و"تاريخ دمشق" (٤٥/ ١٩٠)، و(٦٤/ ٢٨٥)، و"الأحاديث المختارة" (١/ ٢٢٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٨٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٥٨/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٨) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٠٠).

٣٨٠) هارون بن سليمان بن داود، أبو الحَسَنِ الخَزَّاز[١].

٣٨١) هارون بن موسى، أبو علي الأُشْنَاني الهَمَذَاني[٢].

٣٨٢) هاشم بن خالد بن أبي جَمِيل، أبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ القُرَشي[٣].

٣٨٣) هاشم بن يعلى المَقْدِسِيُّ، أبو الدَّرْداء[٤].

٣٨٤) وَهْب بن إبراهيم الفامي، أبو علي الرازي[٥].

٣٨٥) يحيى بن أيوب الزاهد[٦].

٣٨٦) يحيى بن جَعْفَر بن عبدالله بن الزِّبْرِقان، أبو بكر بن أبي طالب[٧].

٣٨٧) يحيى بن حَبِيب بن إسماعيل بن عبدالله بن حَبِيب بن أبي ثابت، أبو عَقِيل، نزيلُ سَامَرَّا[٨].

---

(١) "أحاديث أبي الزبير" (ص ٧٠)، و"طبقات المحدثين" (٣/ ١٤).
(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ٩٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٨٤/ حوادث٢٦١-٢٨٠).
(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦)، و"تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٥٨)، و(٢٢/ ٣٢٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٦١/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).
(٤) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٠٦).
(٥) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٩)، و"اعتقاد أهل السنة" (٤/ ٧٤٢).
(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٢٨).
(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٣٤)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٢٢٠).
(٨) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٣٧).

٣٨٨) يحيى بن زكريا بن عيسى، أبو زكريا المَرْوَزِيّ، المعروفُ بالسُّنِّيِّ(١).

٣٨٩) يحيى بن عبدالأَعْظَم، أبو زكريا الحافظُ القَزْوينيُّ، المعروفُ بِيَحْيَى بن عَبْدَك(٢).

٣٩٠) يحيى بن عُثْمان بن صالح بن صَفْوان، أبو زكريا السَّهْمِيُّ المِصْري(٣).

٣٩١) يحيى بن غَوْث بن يحيى الطائي(٤).

٣٩٢) يحيى بن محمد بن عبدالملك بن قَزَعة أبو السُّقَيْر، ويقال: أبو الصَّقْر(٥).

٣٩٣) يحيى بن محمد بن يحيى بن عبدالله، أبو زكريا الذُّهْلِيُّ النَّيْسَابوري، يلقَّب حَيْكَانَ(٦).

٣٩٤) يحيى بن يعقوب أبو زكريا(٧).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٤٥)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٤٠١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٠٢/ حوادث ٢٣١-٢٤٠)، و"العلو للعلي الغفار" (١٦٦).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٧٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٠٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٩٠/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٧٥)، و"تاريخ الإسلام" (٢١/ ٣٣٠).

(٤) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨١).

(٥) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٦)، "تاريخ بغداد" (١٤/ ٢١٣)، و"الإكمال" (٤/ ٣٠٩)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ١١٧).

(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٦)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٢١٧).

(٧) " التدوين" (١/ ٢٢٩).

٣٩٥) يَزْدَادُ بن عمر الهَمَذَاني[١].

٣٩٦) يَزِيدُ بن سِنَان بن يَزِيد بن ذَيَّال، أبو خالدٍ البَصْري القَزَّاز[٢].

٣٩٧) يَزِيد بن محمَّد بن عبدالصمد، أبو القاسم الدِّمَشْقي[٣].

٣٩٨) يَزِيد بن محمد بن يزيد بن سِنَان، أبو فَرْوة الرُّهَاوي[٤].

٣٩٩) يعقوب بن إسحاق، أبو الفَضْل الهَرَوِيُّ الحافظ[٥].

٤٠٠) يعقوب بن سُفْيان بن جَوَّان الحافظ، أبو يوسف الفَسَوِيُّ الفارسيّ[٦].

٤٠١) يعقوب بن عُبَيْد بن أبي موسى النَّهْرَتِيرِيّ[٧].

٤٠٢) يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سِنَان النَّيْسَابوريُّ، والدُ أبي العَبَّاس الأَصَمِّ[٨].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣١٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٦٧)، و"أحاديث أبي الزبير" (ص٥٣)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٨)، و"غنية الملتمس" (ص ٤٥٣)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٥٤).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٨٨)، و"الأمثال في الحديث النبوي" (ص٣٦٤).

(٤) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٨٨).

(٥) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦١٣، ٧١٣)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٨٤/ حوادث ٣٣١-٣٥٠).

(٦) "تاريخ الإسلام" (ص٤٩٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٧) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٠)، "تاريخ بغداد" (١٤/ ٢٨٠)، و"تغليق التعليق" (٥/ ١٨١).

(٨) "تاريخ الإسلام" (ص٤٩٦/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

٤٠٣) يَعِيشُ بن الجَهْم، أبو الحَسَن الحَدِيثي[١].

٤٠٤) يوسف بن إسحاق بن الحَجَّاج الطَّاحُوني، أبو يعقوبَ الرازيُّ السُّرِّيُّ[٢].

٤٠٥) يوسف بن بَحْر بن عبدالرحمن، أبو القاسم التَّمِيمي البغداديُّ، قاضي حِمْص[٣].

٤٠٦) يوسف بن سَعِيد بن مسلم، أبو يعقوبَ المِصِّيصِيّ[٤]، روى عنه مكاتبة.

٤٠٧) يونس بن حَبِيب بن عبدالقاهر، أبو بِشْرٍ العِجْلي الأَصْبَهاني[٥].

٤٠٨) يونس بن عبدالأعلى، أبو موسى الصَّدَفِيُّ المِصْري[٦].

٤٠٩) أبو الحسن السِّجِسْتاني، نزيلُ مكة[٧].

---

(١) "الجرح والتعديل" (٩/ ٣١٠)، و"الأنساب" (٢/ ١٨٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٨٠/ حوادث ٢٥١-٢٦٠).

(٢) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٩)، و"اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٢٧١)، و(٣/ ٥٣٢)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ٣٩٦).

(٣) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢١٩)، و"تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٠٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٨/ حوادث ٢٦١-٢٨٠).

(٤) "الأنساب" (٥/ ٣١٦).

(٥) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٣٧)، و"التعديل والتجريح" (٢/ ٥٩٧)، "التدوين" (٢/ ٤٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٥٩٦).

(٦) "الجرح والتعديل" (٩/ ٢٤٣)، و"المستخرج على مسلم" (٢/ ٣٨٠)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧٧)، و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٢٨).

(٧) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٧٩).

٤١٠) أبو عثمان الخُوَارَزْمِيُّ نزيلُ مكة[1]، روى عنه مكاتبة.

٤١١) أبو علي القُوْهِسْتَانِيّ[2].

٤١٢) أبو محمد البُسْتي السِّجِسْتاني[3]، روى عنه مكاتبة.

٤١٣) أبو محمد قَرِيبُ الشافعيّ[4]، روى عنه مكاتبة.



(١) "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٦)، (٦/ ٦٧)، و"تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٣١)، و(٤٢٣).
(٢) "اعتقاد أهل السنة" (٢/ ٣٥٦).
(٣) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٩)، و"الحلية" (٩/ ١٢٤).
(٤) "تاريخ دمشق" (٥١/ ٣٨٣).

تلاميـذُهُ:

كان لِمَكَانةِ ابنِ أبي حاتمٍ الرفيعةِ بين أهلِ العِلْم، وعُلُوِّ منـزلتِهِ في عِلْمِ الحديث، وذُيُوعِ صِيتِهِ - أَكْبَرُ الأَثَرِ في أَنْ يَلْتَفَّ حوله طائفةٌ من التلاميذِ الذين رَحَلَ الكثيرُ منهم إليه مِنْ أماكنَ شَتَّى؛ يَنْهَلُونَ من علمه، ويَرِدُونَ صَفْوَ ثقافته، ويُفِيدُونَ خِبْرَتَهُ. فكما أنَّ ابنَ أبي حاتم أخَذَ عن ذلك العددِ الكثيرِ والجَمِّ الغفيرِ من الشيوخ، فإنَّه قد أخَذَ عنه العلمَ عددٌ كثيرٌ أيضًا من الرواةِ الذين كانوا يتنافسون في الأَخْذِ عنه، وبعضُهُمْ لازَمَهُ ملازمةً طويلةً؛ كأبي القاسم إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مَحْمُويَه النَّصْرَاباذيِّ الواعظِ؛ الذي قال فيه ابن عساكر[1]: «...وأكثَرَ عن أبي محمَّد، وأقام عليه بِسَمَاعِ مصنَّفاته». وكأحمد بن محمد بن عيسى بن الجَرَّاح، أبي العَبَّاس بن النَّحَّاسِ، الرَّبَعِيِّ المِصْريِّ الحافظ؛ الذي قال عنه ابن عساكر أيضًا[2]: «... وأقام على عبدالرحمن بن أبي حاتم مُدَّةً، وكانتْ سماعاتُهُ منه كثيرةً...».

وربَّما اتخَذَ ابنُ أبي حاتم بعضَ الرواةِ وَرَّاقًا له يَأْمَنُهُ على كُتُبه؛ فقد روى ابن عساكر[3] من طريق الإمامِ الحُسَيْن بن علي بن جعفر الأَصْبَهَانيِّ الحَنْبلي، قال: سمعتُ أحمدَ بنَ محمَّدِ بنِ سَلِيلٍ التَّمِيمِيَّ الرازيَّ وَرَّاقَ عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول: سمعتُ ابنَ أبي حاتم

(١) في "تاريخ دمشق" (٧/ ١٠٤).
(٢) في المرجع السابق (٥/ ٤٣٤).
(٣) في المرجع السابق (٥/ ٢٩٣).

يقول: سمعتُ أبي يقول: إذا رأيتُم الرَّجُلَ يُحِبُّ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ، فاعلموا أنه صاحبُ سُنَّة.

وفيما يلي قائمةٌ بأسماءِ بعضِ هؤلاءِ التلاميذِ ممَّن وقفنا عليهم في مُخْتَلِفِ المصادر، وقد استبعدْنَا مَنْ رأيناهم ذُكِرُوا مِنْ تلاميذِهِ على سَبِيلِ الوَهَمِ. وهم مُرتَّبون على حُرُوفِ المُعْجَمِ، مع الإشارةِ للمصادرِ التي ذُكِرَ فيها اسمُ ذلك التلميذ، وهم:

١) إبراهيم بن محمد بن أحمد بن مَحْمُويَهْ، أبو القاسم الواعظ النَّصْرَاباذي[١].

٢) إبراهيم بن محمد بن إسحاق الكَهْكَني، أبو إسحاق الجُرْجَاني[٢].

٣) إبراهيم بن محمد بن بِشْر[٣].

٤) إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن يَزْدَاد، أبو إسحاق الرازي[٤].

---

(١) "شعب الإيمان" (١/ ٥١٤)، و"المؤتلف والمختلف" لابن طاهر (ص١٤٠)، و"الأنساب" (٥/ ٤٩٢)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ١٠٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣١٠).

(٢) "تاريخ جرجان" (ص١٣٩).

(٣) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٥٢)، و(٢/ ٢٢٣)، و"موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٠٨).

(٤) "التحبير في المعجم الكبير" (٢/ ١٧٩)، و"تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٢٥)، و"مشيخة أبي عبدالله الرازي" (ص٢٥١، ٢٥٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٤١٦)، و"التكملة لكتاب الصلة" (٣/ ٦١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٧٩/ حوادث ٥٢١-٥٤٠)، و(٣١/ ٤٨)، و"البلدانيات" (ص١٠٠)، و"نفح الطيب" (٣/ ٦٢).

٥) إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سَخْتُوَيْهْ، أبو إسحاق الْمُزَكِّي النَّيْسَابوري[١].

٦) أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن كَثِير بن زِرٍّ، أبو بكر التاجر الرازي[٢].

٧) أحمد بن الحَسَن بن عبد ربِّه، أبو عليٍّ القَطَّان[٣].

٨) أحمد بن الحُسَيْن بن علي بن إبراهيم بن الحَكَم، أبو زُرْعة الرازي الصغير الحافظ[٤].

٩) أحمد بن الحُسَيْن السَّرَوِيّ، أبو بكر المقرئ[٥].

١٠) أحمد بن الخَلِيلِ القَزْوِينيُّ، جَدُّ الحافظ الخَلِيلي[٦].

١١) أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن[٧].

١٢) أحمد بن القاسم بن يوسف بن فارس المَيَّانِجِيُّ، أبو عبدالله

---

(١) "المستدرك" (٤/ ٥٣٢)، و"تاريخ بغداد" (٦/ ١٦٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٨٩/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٢) "الإرشاد" (٢/ ٦٩٣)، و"الإكمال" (٤/ ١٨٣).

(٣) "نوابغ الرواة" (١/ ٢٣، ١٤٧).

(٤) "تاريخ بغداد" (٤/ ١٠٩)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢)، و"بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٦٨٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٤٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٦٧/ حوادث ٣٥١-٣٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٩٩).

(٥) "الأنساب" (٣/ ٢٥٠).

(٦) "الإرشاد" (١/ ٢٩٢)، و"التدوين" (٣/ ٤٤٧).

(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٩٢)، و"كرامات الأولياء" (ص٩٤).

القاضي[١].

١٣) أحمد بن محمد بن الحُسَيْن، أبو حامد الخَرْجَاني المَعَافِرِيّ[٢].

١٤) أحمد بن محمد بن الحُسَيْن البَصِير، أبو العَبَّاس الرازي الحافظ[٣].

١٥) أحمد بن محمد بن سَلِيلٍ التَّمِيمي الرازي[٤].

١٦) أحمد بن محمد بن عبدالله بن يَزْدَاد، أبو العباس الرازي[٥].

١٧) أحمد بن محمَّد بن عيسى بن الجَرَّاح، أبو العَبَّاس بن النَّحَّاس، الرَّبَعِيُّ المصريُّ الحافظ[٦].

١٨) أحمد بن محمد، أبو بكر الرازي الحافظ[٧].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٢/ ٧٧)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٧٥).
(٢) "حلية الأولياء" (٥/ ٣٣٦)، و(٨/ ٢٠٤)، و"الأنساب" (٢/ ٣٤٢).
(٣) "الإرشاد" (٢/ ٦٩٢)، و"تاريخ دمشق" (٦١/ ٢٥١)، و"معجم السفر" (ص٣٠٩، ٣٤١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٦٥/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٢٨)، و"شذرات الذهب" (٣/ ١٥٣).
(٤) "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩٣).
(٥) "تاريخ دمشق" (٣٦/ ١٢٥)، و(٥٢/ ١٧٠)، و"مشيخة أبي عبدالله الرازي" (ص٢٥١)، و"التكملة لكتاب الصلة" (٣/ ٦١)، و"نفح الطيب" (٣/ ٦٢).
(٦) "تاريخ دمشق" (٥/ ٤٣٤)، و"أخبار الحمقى والمغفلين" (ص٩٠)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٢١٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٨٧/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).
(٧) "التدوين" (١/ ٢٧٠).

١٩) أحمد بن محمد، أبو سعيد النَّخَعِيُّ[١].

٢٠) أحمد بن محمد البَجِيري[٢].

٢١) أحمد بن موسى، أبو بكر الأَرْدَسْتاني[٣].

٢٢) أحمد بن يونس بن أحمد، أبو الحسن الطَّبَرِيّ[٤].

٢٣) آدم بن محمد بن آدم، أبو محمد الخُوَاري الرازي[٥].

٢٤) إسحاق بن صالح بن عَطَاء، أبو يعقوب الواسطي المقرئ، المعروف بالوَزَّان[٦].

٢٥) إسماعيل بن أحمد بن محمد بن داود النَّسَّاج القَزْويني[٧].

٢٦) إسماعيل بن محمد بن أبي حَرْب المَرَنْدي[٨].

٢٧) جعفر بن أحمد بن محمد، أبو القاسم المقرئ الرازي[٩].

٢٨) جعفر بن عبدالله بن يعقوبَ، أبو القاسم الرازي[١٠].

---

(١) "المستدرك" (٣/ ١٥٤).
(٢) "تاريخ دمشق" (٦٤/ ٢٨٥).
(٣) "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٣/ ١١٦٨).
(٤) "تاريخ بغداد" (٥/ ٢٢٤).
(٥) "الأنساب" (٢/ ٤١٠).
(٦) "الأنساب" (٥/ ٥٩٦).
(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٥١٧/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).
(٨) "توضيح المشتبه"(٨/ ١٠٣).
(٩) "طبقات الصوفية" (١/ ٣٧٨)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٥/ ٢٥٠).
(١٠) "النجوم الزاهرة" (٤/ ١٦٥).

٢٩) الحَسَن بن عبدالله بن سَعِيد، أبو أحمَدَ العَسْكَري[١]، روى عنه إجازةً وكتابة، وقد رَوَىٰ بعضَ مَسَائل "العِلَلِ" عن المصنِّف في كتابه "تصحيفات المحدِّثين".

٣٠) الحَسَن بن علي بن عُمَر بن يَزِيد الصَّيْدَناني المُزَكِّي، أبو محمد القَزْويني[٢].

٣١) الحَسَن بن علي، أبو سَعِيد الرازي[٣].

٣٢) الحُسَيْن بن أحمد بن محمد بن عبدالرحمن الشَّمَاخي، أبو عبدالله الهَرَوِيُّ الصَّفَّار[٤].

٣٣) الحُسَيْن بن سَعِيد[٥].

٣٤) الحُسَيْن بن علي بن العباس بن الفَضْل الهَرَوِيُّ الحافظ[٦].

٣٥) الحُسَيْن بن علي بن محمد التَّمِيمِيُّ، أبو أحمد النَّيْسَابوري، المعروف بـ«حُسَيْنَك»، وهو أحدُ رُوَاةِ "العلل" عن المصنِّف[٧].

---

(١) "تصحيفات المحدثين" (١/ ١١، ١١٥)، و"تاريخ دمشق" (٥٣/ ٥١).
(٢) "التدوين" (٢/ ٤٢٤).
(٣) "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٨٦).
(٤) "تاريخ بغداد" (٨/ ٨)، و"الأنساب" (٣/ ٤٥٣)، و"تاريخ دمشق" (١٤/ ٢٦)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٢٠٧).
(٥) "التدوين" (٢/ ٤٤٦).
(٦) "توضيح المشتبه" (١/ ٥٤٦).
(٧) "السنن الكبرى" للبيهقي (٦/ ١٦٣)، و"شعب الإيمان" (٧/ ٢٣٨)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٨٨ و١٩٥)، و(١٣/ ١٢٣)، و"تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢١٧).

٣٦) الحُسَيْن بن محمد بن حَبَشٍ المقرئ[١].

٣٧) الحُسَيْن بن محمد بن الحُسَيْن الثَّقَفي[٢].

٣٨) الحُسَيْن بن محمد بن العباس، أبو عليٍّ الفقيهُ الآمُلي[٣].

٣٩) حَمْدُ بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أيوب، أبو عليٍّ الرازي الأصبهاني[٤].

٤٠) حَمْزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن زيد بن عليٍّ، أبو يَعْلَى الزَّيْدي[٥].

٤١) حَيْدَر بن محمد بن أحمد بن الجُنَيْد، أبو محمَّد الجُنَيْدِيُّ البخاري[٦].

٤٢) الخَضِرُ بن أحمد بن محمد بن الخَضِر القَزْويني، أبو علي الفقيه[٧].

---

(١) "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٧٩)، و"العلو للعلي الغفار" (ص ١٨٨).
(٢) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٢٦).
(٣) "حلية الأولياء" (٦/ ٣٣١).
(٤) "مسند الشهاب" (٢/ ٢٧١)، و"تاريخ بغداد" (٨/ ٢٩١)، و"تالي تلخيص المتشابه" (١/ ٧٩)، و"التعديل والتجريح" (١/ ٢٧٥)، و"تاريخ دمشق" (٥/ ١٠٤، ٢٧٩)، و"معجم السفر" (ص١٠٧).
(٥) "التدوين" (٢/ ٤٧٥-٤٧٦).
(٦) "الأنساب" (٢/ ١٧٦)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٢٩٨).
(٧) "التدوين" (١/ ٨٠)، و (٢/ ٤٩٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥٥٥/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

٤٣) سليمان بن أحمد بن محمَّد بن داود، أبو داود الواعظ[١].

٤٤) صالح بن أحمد بن محمَّد الحافظ، أبو الفَضْل التَّمِيمِيُّ، الأحنفي، الهَمَذَاني، ابن السِّمْسَار[٢].

٤٥) صالح بن عيسى[٣].

٤٦) صَفْوان بن الحُسَيْن[٤].

٤٧) العباس بن أحمد بن الفَضْل الزاهد، أبو الفَضْلِ الآجُرِّيُّ[٥].

٤٨) عبدالرحمن بن أحمد بن الحسين بن عَبْدِيل، أبو نَصْر الشَّيْبَاني الهَمَذَاني الأنماطي[٦].

٤٩) عبدالرحمن بن محمد بن جعفر، أبو نَصْر العُقَيْلي الواعظ[٧].

٥٠) عبدالرحمن بن محمد بن حَمْدان[٨].

٥١) عبدالرحمن بن محمد بن أبي اللَّيْث، أبو سعيد التَّمِيمي[٩].

---

(١) "التدوين" (٣/ ٥١).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٧٧/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٨٥)، و"العبر في خبر من غبر" (٣/ ٢٧).

(٣) "الإرشاد" (١/ ٣٩٩). (٤) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٦).

(٥) "تاريخ جرجان" (ص٣٢٧)، و"الإكمال" (١/ ١٣٣)، و"الأنساب" (١/ ٦١)، و"توضيح المشتبه"(١/ ١٦٠).

(٦) "تاريخ الإسلام" (ص١٤٢/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).

(٧) "الأنساب" (٥/ ٥٦٥).

(٨) "حلية الأولياء" (٩/ ١٠٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٤٣).

(٩) "تاريخ الإسلام" (ص٥٤٣/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

٥٢) عبدالرحمن بن أبي عبدالرحمن الجُرْجَاني، أبو محمد القاضي(١).

٥٣) عبدالله بن أحمد بن الحسن بن يحيى الفقيه(٢).

٥٤) عبدالله بن بِشْرٍ الطَّالْقَاني(٣).

٥٥) عبدالله بن بكر، أبو نَصْر البَزَّاز النَّيْسَابوري(٤).

٥٦) عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن أَسَدٍ، أبو القاسم الرازي الشافعيُّ المِصْري، الملقَّب بالدُّودِ(٥).

٥٧) عبدالله بن محمد بن بَرْزَةَ التاجر، أبو محمَّد البَرْزِيّ(٦).

٥٨) عبدالله بن محمد بن جَعْفَر بن حَيَّان، أبو الشيخِ الأنصاريُّ الأصبهاني، وهو من المُكْثِرِينَ من الرواية عن المصنِّف، وقد روى بعضَ مسائل "العِلَلِ" عنه(٧).

---

(١) "الحلية" (٩/ ٦٨، ٧٣، ٧٨).

(٢) "دلائل النبوة" للأصبهاني (ص ٢١٩)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٤/ ٧٨).

(٣) "التعديل والتجريح" (٢/ ٦٤١).

(٤) "تاريخ بغداد" (٩/ ٤٢٣)، و"غنية الملتمس" (ص ٢٢٧).

(٥) "جامع بيان العلم وفضله" (٢/ ٥٣)، و"وفيات المصريين" (ص٣٦)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ١٦١)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٤٠/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).

(٦) "الأنساب" (١/ ٣٢٠)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ١٣٨)، و"تكملة الإكمال" لابن نقطة (١/ ٢٦٨)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٤٠٦).

(٧) "العظمة" (١/ ٤٠٨)، و(٢/ ٥٠١)، و(٣/ ٩٨٧)، و"أخلاق النبي ﷺ وآدابه" (رقم ٤١، ١٥٣، و٥٤٣)، و"أخبار أصبهان" (٢/ ٣٠٩)، و"المستخرج" لأبي نعيم (٣/ ٣١٢)، و"السنن الكبرى" للبيهقي (١/ ٣٦٩)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٩٨).

٥٩) عبدالله بن محمد بن جَعْفَر بن حَيَّان، أبو العباس الحَيَّاني البُوشَنْجِيّ[١].

٦٠) عبدالله بن محمد بن الحَجَّاج[٢].

٦١) عبدالله بن محمد بن عبدالوَهَّاب بن نُصَيْر، أبو سَعِيد الواصلي القُرَشي الرازي[٣].

٦٢) عبدالله بن محمَّد بن كَثِير البَيِّعُ[٤].

٦٣) عبدالله بن محمد بن مسلم[٥].

*** عبدالله بن محمد الحَيَّاني[٦] = عبدالله بن محمد بن جعفر.

٦٤) عبدالله بن محمد، أبو محمَّد الصَّيْدَلاني[٧].

٦٥) عبدالله بن محمد، أبو محمَّد الفقيه[٨]. ولعلَّه الذي قبله.

٦٦) عبدالملك بن العَبَّاس بن خالد، أبو عليٍّ الخالديُّ القَزْوينيُّ الزاهد[٩].

---

(١) "توضيح المشتبه" (٢/ ١٥٠).
(٢) "الحلية" (٧/ ٢١٣).
(٣) "ذم الكلام" (٥/ ٦٢)، و"الأنساب" (٥/ ٥٦٤)، و"تاريخ دمشق" (٣٢/ ٢٥٢)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٤٨).
(٤) "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٦٩٣).
(٥) "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩٣).
(٦) "سير أعلام النبلاء" (١٨/ ٥١٨).
(٧) "التدوين" (٢/ ١٠٨).
(٨) "تاريخ دمشق" (٧/ ٢٣٨).
(٩) "التدوين" (٣/ ٢٧٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٣٧٤/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

٦٧) عُبَيْدالله بن محمَّد بن حَمْدُويَهْ، أبو الحَسَنِ الرازي الوزير[١].

٦٨) عُبَيْدالله بن هارون بن موسى بن هارون بن حَيَّان، أبو نعيم الحَيَّاني[٢].

٦٩) عَتَّاب بن محمد بن أحمد بن عَتَّاب، أبو القاسم الرازي الوَرَامِينِيّ الحافظ[٣].

٧٠) عُتْبة بن عُبَيْدالله بن موسى بن عُبَيْدالله، أبو السائب الهَمَذَاني القاضي[٤].

٧١) علي بن إبراهيم، أبو الحُسَيْن الرازي[٥].

٧٢) علي بن أحمد بن واصل المستملي، أبو القاسم الواصلي الزَّوْزَنِيّ[٦].

٧٣) علي بن بُخَار، أبو الحسن الرازي[٧]، وهو أَحَدُ رُوَاةِ

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٦٤)، و"الأنساب" (٥/ ٦٠٠).

(٢) "التدوين" (٣/ ٢٩٢).

(٣) "الأنساب" (٥/ ٥٨٧)، و"معجم البلدان" (٥/ ٣٧٠)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٥٨).

(٤) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٤٦/ حوادث ٣٣١-٣٥٠).

(٥) "الأنساب" (٢/ ٢٨٠).

(٦) "الأنساب" (٥/ ٥٦٣)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٣٤٨).

(٧) "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٥)، و"الإكمال" (٧/ ٢٥٧)، و"توضيح المشتبه" (٩/ ٣٤).

"العِلَلِ" عن المصنِّف.

٧٤) علي بن بِشْر بن علي، أبو الحَسَن القَزْوِيني الصُّوفي[1].

٧٥) علي بن الحُسَيْن بن عبدالرحمن، أبو الحَسَن البخاري، المعروفُ بالسَّدِيْوَرِيِّ[2].

٧٦) علي بن عبدالعزيز بن مُدْرِك، أبو الحسن البَرْذَعي[3].

٧٧) علي بن عَطاء القَزْويني[4].

٧٨) علي بن القاسم بن العباس بن الفَضْل بن شاذان، أبو الحسن القاضي الرازي[5].

٧٩) علي بن القاسم بن محمَّد، أبو الحسن السُّهْرَوَرْدِيُّ[6].

٨٠) علي بن محمد بن أحمد بن يعقوب، أبو الحُسَيْن المَرْوَزي القَزْوِيني[7].

---

(١) "التدوين" (٣/ ٤٧٧)، و"تاريخ دمشق" (٤١/ ٢٨٢).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٢٩٨/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٣) "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٥، و٦٦، و٦٧، ٣٦٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٤٩/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).

(٤) "التدوين" (٣/ ٣٨٥).

(٥) "تاريخ بغداد" (٣/ ٤٢٠)، و(١٢/ ٥٣)، و"التدوين" (٣/ ٣٩٤).

(٦) "التدوين" (١/ ٢١٢، ٤٩٩)، و(٢/ ٢٧٩).

(٧) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥١٧، ٥١٨)، و(٤/ ٧٥٨)، و(٥/ ٩٨٦)، و"تاريخ بغداد" (٧/ ٣٩٥)، و(١٠/ ٣٩٣)، و(١٢/ ٢٥٢)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢)، و"التدوين" (٢/ ٣٤)، و(٣/ ٣٩٦)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠١/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و"ذيل التقييد" (٢/ ٣٤٠).

٨١) علي بن محمد بن بُنْدَار، أبو الحَسَن الطَّبَري[١].

٨٢) علي بن محمد بن عمر، أبو الحَسَن الفقيه القَصَّار[٢]، وقد روى كتاب «ثواب الأعمال» عن المصنِّف.

٨٣) علي بن محمَّد الفَأْفَاء[٣].

٨٤) علي بن مَنْصُور بن محمد بن أحمد بن يعقوب[٤].

٨٥) عَمَّار بن الحسن بن محمَّد بن ماجه[٥].

٨٦) عمر بن عبدالله بن زاذان، أبو حَفْص القاضي الزاذاني القَزْويني[٦].

٨٧) عمر بن محمَّد الخَيَّاط، أبو حفص الفقيه[٧].

٨٨) عيسى بن علي بن زَيْد، أبو القاسم الدِّينَوَرِيّ[٨]، وقيل: ابن أحمد بن علي بن زيد.

٨٩) الفضل بن الفضل، أبو العباس الكِنْدي[٩].

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٨٣).　(٢) "التدوين" (٣/ ٣١٣).

(٣) "تاريخ دمشق" (٥/ ١٠٤، ١٥٢، و٢٧٩).

(٤) "تاريخ دمشق" (١٧/ ١٢٥).　(٥) "التدوين" (٣/ ٤٦٧).

(٦) "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٦٤)، و"الأنساب" (٣/ ١١٩)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٥١).

(٧) "أخبار أصبهان" (١/ ٤٢٠).　(٨) "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣١٤).

(٩) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٢٦)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٧٣).

٩٠) القاسم بن عَلْقمة، أبو سعيد الأَبْهَري الشُّرُوطي، وقد رَوَىٰ بعضَ مسائل "العلل" عن المصنِّف[1].

٩١) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو عبدالله[2].

٩٢) محمد بن أحمد بن جعفر بن أَذِيْنٍ، أبو بكر[3].

٩٣) محمد بن أحمد بن شَاذَانَ الرازي[4].

٩٤) محمد بن أحمد بن علي بن حامد الطَّبَري[5].

٩٥) محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَار، أبو بَكْر التاجر الأَرْدَسْتاني[6]، وهو أحد رواة "العلل" عن المصنِّف.

٩٦) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن ميمون بن عَوْن الكاتب، أبو بكر القَزْوِيني[7].

٩٧) محمد بن أحمد بن محمد بن حَمْدان، أبو عُثْمان[8].

٩٨) محمد بن أحمد بن منصور القَطَّان[9].

---

(١) "الإرشاد" للخليلي (١/ ٢٩٢)، و"التدوين" (٤/ ٢٠١).

(٢) "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٢/ ٩٢٤).

(٣) "الإكمال" (١/ ٥).

(٤) "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٤٥)، و(٤٢/ ٣٥٨).

(٥) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٥٠)، و(٦/ ١١٨١).

(٦) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٥٦/ حوادث ٣٨١-٤٠٠)، و(ص٥٠٩/ حوادث ٤٠١-٤٢٠).

(٧) "التدوين" (١/ ٨٠، ١٩١).

(٨) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٦).

(٩) "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٥٠٣).

٩٩) محمد بن أحمد بن النَّضْر[١].

١٠٠) محمد بن أحمد، أبو بكر[٢].

١٠١) محمد بن أحمد، أبو جعفر النَّاتِلِيُّ الحاجِّي[٣].

١٠٢) محمد بن إسحاق بن محمَّد بن يحيى بن مَنْدَهْ، أبو عبدالله العبدي[٤]، وهو أَحَدُ رُوَاةِ "العِلَلِ" عن المصنِّف.

١٠٣) محمد بن إسحاق بن محمد القَزْويني، أبو عبدالله الكَيْسَاني[٥].

١٠٤) محمد بن إسحاق بن يعقوب بن إسحاق، أبو بكر الشَّيْبَاني الطَّبَري[٦].

١٠٥) محمد بن جعفر بن محمد، أبو جعفر المُوسَائي العَلَوي[٧].

١٠٦) محمد بن جعفر بن محمد، أبو عبدالله الأُشْنَاني المُقْرِئ[٨].

---

(١) "حلية الأولياء" (٥/ ١١٦)، و(٦/ ١٧٠، ١٧٧).

(٢) "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٧٠٩).

(٣) "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٨٥)، و"معجم السفر" (ص٣٦٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٨/ ١٢٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٥١٥/ حوادث ٤٤١-٤٦٠)، و"توضيح المشتبه" (١/ ٣١٢)، و"تاج العروس" (٣٠/ ٤٥١).

(٤) "سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٢٨)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٣١).

(٥) "التدوين" (١/ ٢١٩)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٧/ حوادث ٣٨١-٤٠٠).

(٦) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٥٨).

(٧) "الأنساب" (٥/ ٤٠٥)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٣/ ٢٦٨).

(٨) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٦٩).

١٠٧) محمد بن جعفر، أبو بكر الفُقَّاعي[(١)].

١٠٨) محمد بن الحَسَن بن محمد بن بَرْدَخْشَاذ السِّرَاجي، أبو عبدالله[(٢)].

١٠٩) محمد بن الحَسَن، أَبو جعفر الخُذْرِيّ[(٣)].

١١٠) محمد بن الحُسَيْن الجُرْجاني، أبو الحَسَن الحَنَّاطي[(٤)].

١١١) محمد بن الحُسَيْن الفارسي[(٥)].

١١٢) محمد بن سليمان بن حَمْدان البَزَّاز الخُوْزي، أبو الحُسَيْن القَزْوِيني[(٦)].

١١٣) محمد بن سليمان بن محمد بن سُلَيْمان، أبو سَهْل الحَنَفي العِجْلي الصُّعْلُوكي النَّيْسَابوري[(٧)].

١١٤) محمد بن سليمان بن يَزِيد بن سُلَيْمان بن سَلْمان الفَامِيّ، أبو سليمان القَزْوِيني[(٨)].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٤/ ٨٥)، و"اللآلئ المصنوعة" (٢/ ٢٠٨).

(٢) "تاريخ بغداد" (١/ ٢٢١، ٢٢٣)، و(٨/ ١٦٤)، و"ذم الكلام" (٣/ ١٧١)، و"تاريخ دمشق" (١٠/ ٣٣٩)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٩٠).

(٣) "تاج العروس" (١١/ ١٤٤).

(٤) "الأنساب" (٢/ ٢٧٥).

(٥) "اعتقاد أهل السنة" (٦/ ١٠٧٦)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ١٦٣)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ١٠٢).

(٦) "التدوين" (١/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٧) "اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٢٤٢)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٢٣/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٨) "التدوين" (١/ ٤، ٢٩٨)، و(٤/ ٢٠١).

١١٥) محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصْم، أبو عبدالله بن أبي ذُهْل العُصْمي الضَّبِّيّ[١].

١١٦) محمد بن عبدالله بن جَعْفَر بن عبدالله بن الجُنَيْد، أبو الحُسَيْن الرازي، والدُ تَمَّام[٢].

١١٧) محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز، أبو بكرِ بنُ شاذان[٣].

١١٨) محمد بن عبدالله بن محمد بن الحُسَيْن الفقيه، أبو بكر الصِّبْغِيُّ النيسابوريُّ الشافعي[٤].

١١٩) محمد بن عبدالله أبو عَلِيٍّ الأصبهاني[٥].

١٢٠) محمد بن علي بن الحَسَن[٦].

١٢١) محمد بن علي بن حُسَيْن، أبو بكر ابنُ الفَأْفَاء الرازيّ، قاضي الدِّيْنَوَر[٧].

١٢٢) محمد بن علي بن حَمْزة العَلَوِيُّ الأَخْبَاري الشاعر[٨].

---

(١) "الأنساب" (٤/ ٢٠٥)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (٢/ ٣٤٥)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٣٤/ حوادث ٣٥١-٣٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٠٦).

(٢) "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٣٥).

(٣) "شعب الإيمان" (٣/ ١٨٢)، و"ذم الكلام" (٥/ ٢١٧).

(٤) "تكملة الإكمال" (٣/ ٦٤٢)، "تاريخ الإسلام" (ص٣٠٩/ حوادث ٣٣١-٣٥٠)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ٤٠٦).

(٥) "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٧٩٠). (٦) "تفسير الثعلبي" (٧/ ١٥١).

(٧) "تاريخ الإسلام" (ص٣١٣/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٨) "الوافي بالوفيات" (٤/ ٨٠).

١٢٣) محمد بن علي بن عمر، أبو عبدالله المُعَسِّلي[١]، وهو مُكْثِرٌ عنه؛ روى عنه «فوائدَ العراقيين».

١٢٤) محمد بن علي بن محمَّد بن عَوْف البُرْجي، أبو مسلم الضرير[٢].

١٢٥) محمد بن علي الساوي[٣].

١٢٦) محمد بن عيسى بن محمد بن سعيد، أبو حاتمٍ الوَسْقَنْدي الرازي[٤].

١٢٧) محمد بن محمد بن إسحاق الحاكم، أبو أحمَدَ الحافظ[٥].

١٢٨) محمد بن محمد بن داود بن سَعِيد، أبو بكرٍ السِّجْزِيُّ النَّيْسَابوري العَدْل[٦].

١٢٩) محمد بن مَيْسَرة بن علي بن الحسن بن إدريس الخَفَّاف، أبو نُعَيْمٍ القَزْوِيني[٧].

١٣٠) محمد بن يعقوب بن يوسف، أبو العَبَّاس الأَصَمّ[٨].

---

(١) "التدوين" (١/ ٤٤٩).

(٢) "أخبار أصبهان" (٢/ ٢٧٥)، و"تكملة الإكمال" (١/ ٣٩١).

(٣) "اعتقاد أهل السنة" (٥/ ٩٠٤).

(٤) "معجم البلدان" (٥/ ٣٧٦).

(٥) "البداية والنهاية" (٦/ ٩٢).

(٦) "دلائل النبوة" للبيهقي (٦/ ٢١)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٩٨/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٧) "التدوين" (٢/ ٣٦).

(٨) "إعلام الموقعين" (٤/ ٢٤٦).

١٣١) محمد بن يوسف بن محمد بن الجُنَيْد، أبو زُرْعة الكَشِّيُّ الجُرْجَاني[١].

١٣٢) منصور بن محمد بن أحمد بن حَرْب، أبو نَصْرٍ البخاري الحَرْبي القاضي[٢].

١٣٣) مَهْدِيّ بن محمد بن العباس بن عبدالله بن أحمد بن بَجِيَّةَ، أبو الحسن الطَّبَرِيّ، المعروفُ بابنِ سَرْهَنْكَ[٣].

١٣٤) موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري الخَطْمي، قاضي الرَّيِّ[٤].

١٣٥) موسى بن عِمْران بن موسى بن هِلَال، أبو عِمْران السَّلَمَاسي[٥].

١٣٦) الوليد بن أحمد بن محمد بن الوليد، أبو العَبَّاسِ الزَّوْزَنِيُّ الواعظ[٦].

١٣٧) يعقوب بن يوسف بن يعقوب الرازي، أبو سَهْل[٧].

---

(١) "تاريخ جرجان" (ص٤٥٤)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٩٧).

(٢) "الأنساب" (٢/ ١٩٩)، و"تاريخ دمشق" (٦٠/ ٣٤٧)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٦٨/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٣) "تكملة الإكمال" (١/ ٤٥٥).

(٤) "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٣٤٧).

(٥) "تاريخ دمشق" (٦١/ ١٨٦).

(٦) "أخبار أصبهان" (٢/ ٣١١)، و"الأنساب" (٣/ ١٧٥)، و"تاريخ دمشق" (٦٣/ ١١٠)، و"معجم البلدان" (٣/ ١٥٨)، و"تاريخ الإسلام" (ص٦٠٢/ حوادث ٣٥١-٣٨٠).

(٧) "أخبار أصبهان" (٢/ ٣٣٥).

١٣٨) يوسف بن القاسم بن يوسف، أبو بكرٍ القاضي المَيَّانِجِيُّ[١].

١٣٩) أبو أحمد بن أبي الحَسَنِ الدارمي[٢].

*** أبو الحَسَنِ البَحِيرِيُّ[٣] = لعله أحمد بن محمد البَحِيري.

١٤٠) أبو الحُسَيْنِ ابنُ أخي مُهَنَّا[٤].

١٤١) أبو القاسم العِجْلي[٥].

*** أبو محمد بن أبي الحسن[٦] = لعله الحسن بن علي بن عمر.

١٤٢) أبو الوليد[٧]. هكذا غير منسوب.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) "الجامع لأخلاق الراوي" (٢/ ٤٣)، و"تقييد العلم" (ص٧٤)، و"ذيل مولد العلماء" (ص١٠٩)، و"تاريخ دمشق" (١١/ ٤٣٥)، و"تغليق التعليق" (٢/ ٣٩)، و"الإمتاع بالأربعين" (ص٢٨).

(٢) "السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٣٤٠)، و"معرفة السنن" (٢/ ٤٦٠)، و(٥/ ١٥٠).

(٣) "الأحاديث المختارة" (١/ ٢٢٧)، وجاء في الإسناد ما نصه: أظنه أحمد بن محمد ابن جعفر.

(٤) "المنتظم" (٢/ ٣٢).

(٥) "التدوين" (٢/ ٤٦٠).

(٦) "الاعتقاد" (ص٢٧١).

(٧) "معرفة السنن" (٧/ ٣٣).

مكانتُهُ العِلْميَّة، ورجوعُ العلماءِ إليه، وثناؤُهُمْ عليه:

لقد أهَّل تبكيرُ ابنِ أبي حاتم بطلبِ العِلْمِ وجِدُّهُ فيه - إضافةً إلى ما أنعَمَ اللهُ به عليه مِنْ نشوئه بين خزائنِ العِلْم: أبيه وأبي زُرْعة - أهَّله ذلك إلى أن يَفُوقَ أقرانه، ويُصْبِحَ من أعلامِ العِلْمِ في عصره وبعده، في بلده وخارجها، يُشَارُ إليه بِالبَنَان، ويُرْجَعُ إليه في المُعْضِلات، وقد حَفِلَتْ ترجمةُ ابن أبي حاتم بإبرازِ مكانتِهِ العِلْمية التي تبوَّأَهَا بين العلماء، والشهادةِ له بالتقدُّمِ في العلوم، والثناءِ الجميلِ على شخصيَّته العِلْمية؛ فهذا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ أحمَدَ الخُوَارَزْمي[١] يقول: «عبدالرحمن بنُ أبي حاتم إمامٌ ابنُ إمام، قد رُبِّيَ بين إمامَيْنِ: أبي حاتم وأبي زُرْعة، إمامَيْ هُدًى».

وقال أبو يعلى الخليلي[٢]: «أخَذَ عِلْمَ أبيه وأبي زُرْعة، وكان بَحْرًا في العلومِ ومعرفةِ الرجال والحديثِ الصحيحِ من السقيم، وله من التصانيفِ ما هو أشهَرُ مِنْ أن يُوصَفَ؛ في الفقه، والتواريخ، واختلافِ الصحابة والتابعين وعلماءِ الأمصار... ويقال: إنَّ السُّنَّةَ بالرَّيِّ خُتِمَتْ به».

وقال أيضًا[٣]: « كان يقال: أئمةٌ ثلاثةٌ في زمان واحد: ابنُ أبي داود ببغداد، وابنُ خُزَيْمة بِنَيْسَابور، وابنُ أبي حاتم بالرَّيِّ ».

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦١).
(٢) في "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣).
(٣) في "الإرشاد" (٢/ ٦١١).

وقد صنَّف أبو الحسن عليُّ بنُ إبراهيم الرازيُّ الخطيبُ المجاوِرُ بمكَّة ترجمةً لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال فيها[١]: سمعتُ أبا الحسنِ عليَّ بن الحسن المِصْريَّ بالرَّيِّ - في جنازةِ عبدالرحمن بن أبي حاتم، وكان رَحَلَ إليه من العراقِ، وسَمِعَ منه- يقولُ: «قَلَنْسُوَةُ عبدالرحمن من السماء[٢]، وما هو بِعَجَبٍ، رَجُلٌ منذ ثمانين سنةً على وَتِيرَةٍ واحدة، ما انحرَفَ عن الطريقِ ساعةً واحدة».

وقال أبو عبدالله الزَّعْفَراني[٣]: «روى ابنُ صاعد ببغدادَ في أيَّامه حديثًا أخطأَ في إسناده، فأنكَرَ عليه ابنُ عُقْدَةَ الحافظُ، فخرَجَ عليه أصحابُ ابن صاعد، وارتَفَعُوا إلى الوزيرِ عليِّ بن عيسى، وحُبِسَ ابن عُقْدة، فقال الوزير: مَنْ يُسْأَلُ أو يُرْجَعُ إليه؟ فقالوا: ابن أبي حاتم. قال: فكتَبَ إليه الوزيرُ يسألُهُ عن ذلك؟ فنظَرَهُ وتأمَّلَ، وإذا الحديثُ على ما قال ابن عُقْدة، فكتَبَ إليه بذلك، فأُطْلِقَ عن ابن عُقْدة، وارتفَعَ شأنه».

---

(١) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٩ - ٣٦٥).

(٢) كذا في الأصل، فإنْ سلمتِ العبارةُ من التصحيف، فلعلّه يعني بها: علوَّ همَّة ابن أبي حاتم، وفي هذا المعنى قال أبو الحسن النُّعَيْمي كما في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٣١) [من المتقارب]:

إذا أَظْمَأَتْكَ أَكُفُّ اللِّئامِ ... كَفَتْكَ القناعةُ شِبْعًا وَرِيَّا
فَكُنْ رَجُلًا رِجْلُهُ في الثَّرَى ... وهَامَةُ هِمَّتِهِ في الثُّرَيَّا

ويبعد جدًّا أن يريد ظاهر العبارة الذي يدلُّ على الغلوِّ، وادِّعاء الغيب، والله أعلم.

(٣) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٥).

وقال أبو الوليد الباجي[١]: «عبدالرحمن بن أبي حاتم ثِقَةٌ حافظ».

وقال ابن أبي يعلى[٢]: «أبو محمَّدٍ الإمامُ، ابنُ الإمامِ، الحافظُ».

وقال ابن عساكر[٣]: «أَحَدُ الحُفَّاظ، صنَّفَ "كتاب الجَرْح والتعديل"، فأكثَرَ فائدتَهُ، رحَلَ في طلب الحديث».

وقال القزويني[٤]: «مِنْ كبارِ الدنيا عِلْمًا وَوَرَعًا».

وقال ابن نقطة[٥]: «الإمامُ ابنُ الإمام».

وقال ياقوت[٦]: «أحدُ الحُفَّاظ، صنَّف "الجَرْح والتعديل"، فأكثَرَ فائدتَهُ».

وهذه عبارةُ الحافظِ ابنِ عساكر السابقةُ، فيبدو أنه أَخَذَهَا عنه.

وقال الذهبي[٧]: «وكان بَحْرًا لا تُكَدِّرُهُ الدِّلَاء».

وقال الحافظ ابن كَثِير[٨]: «الحافظُ الكبيرُ، ابنُ الحافظِ الكبيرِ».

وقال ابن السُّبْكي[٩]: «أحدُ الأئمَّة في الحديثِ والتفسيرِ والعبادةِ

---

(١) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٣)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣١).
(٢) في "طبقات الحنابلة" (٢/ ٥٥).
(٣) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٧).
(٤) في "التدوين" (٣/ ١٥٤).
(٥) في "التقييد" (١/ ٣٣١).
(٦) في "معجم البلدان" (٣/ ١٢٠).
(٧) في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤).
(٨) في "البداية والنهاية" (١١/ ١٩١).
(٩) في "طبقات الشافعية" (١/ ١١١).

والزُّهْدِ والصلاحِ، حافظٌ ابنُ حافظٍ»[(١)].

وقد ذكَرَ اللَّالَكَائِيُّ[(٢)] سياقَ ما رُوِيَ عن النبي ﷺ وعن الصحابةِ والتابعين في رُؤْيَةِ المؤمنين الرَّبَّ عَزَّ وجل، ثم أورَدَ أسماءَ الصحابةِ والتابعين الذين رُوِيَ عنهم ذلك، ثم قال: «ومِنَ الفقهاء: مالكُ بنُ أنس، واللَّيْثُ بنُ سَعْد، والأوزاعي... ومحمدُ بنُ جَرِيرٍ الطَّبَرِيُّ، وابنُ خُزَيْمة، وعبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم»؛ فهذا يعني أنه معدودٌ في الفقهاء أيضًا.

صلاحُهُ وزُهْدُهُ وورَعُهُ، وعِبَادتُهُ وتَوَاضُعُهُ:

عُرِفَ أبو محمَّد عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم رحمه الله بِكَثْرةِ عبادته، وشِدَّةِ خوفِهِ وورعِهِ، وهذه ثمرةُ العِلْم؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]. وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[(٣)]: «ليس العِلْمُ بِكَثْرةِ الروايةِ، وإنما العِلْمُ الخَشْية». وفيما يلي ذِكْرٌ لأقوالِ أهل العلم وشهادَتِهِمْ لأبي محمَّد بذلك:

قال علي بن إبراهيم الرازي[(٤)]: «كان عبدالرحمن بن أبي حاتم مُقْبِلاً على العبادةِ مِنْ صِغَره، والسَّهَرِ بالليل، والذِّكْرِ، ولزومِ الطهارة، فكساه اللهُ بها نُورًا، فكان يُسَرُّ به من نَظَرَ إليه».

---

(١) سيأتي ذكر بقيَّة أقوال العلماء في الثناء عليه في المبحث التالي.
(٢) في "اعتقاد أهل السنة" (٣/ ٤٧٠-٤٧١).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص١٥٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٣١).
(٤) كما في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠).

وقال أبو الحسن علي بن أحمد الفَرَضِيُّ[١]: «ما رأيتُ أحدًا ممَّن عرَفَ عبدالرحمن ذكَرَ عنه جهالةً قَطُّ، وكنتُ ملازمًا له مدةً طويلةً فما رأيتُهُ إلا على وتيرةٍ واحدة، لم أَرَ منه ما أنكرتُهُ مِنْ أمرِ الدنيا ولا مِنْ أمر الآخرة، بل رأيتُهُ صائنًا لنفسِهِ ودينِهِ ومروءتِهِ».

وقال علي بن إبراهيم[٢]: سمعتُ العبَّاس بن أحمد الكِيْلِيَّ يقول: بَلَغني أنَّ أبا حاتم قال: «ومَنْ يَقْوَىٰ على عبادةِ عبدالرحمن؟! لا أَعْرِفُ لعبدالرحمن ذَنْبًا!».

وقال أبو الفَضْل التِّرْمِذي[٣]: «كنتُ مع أبي حاتم، إذْ خرَجَ من السِّكَّةِ، وعبدُالرحمنِ في الصلاةِ يصلِّي بالناسِ على رَأْسِ مَسْكَنِهِ، فوقَفَ فقال: خَفِّفْ يا عبدالرحمن، ثم قال: لا يتهيَّأُ لي أنْ أَعْمَلَ ما يَعْمَلُ عبدُالرحمن!».

وسأل أبا عبدالله القزوينيَّ الواعظَ المعروفَ بابن السَّامِي بعضُ إخوانه: أَيْشٍ خَبَرُكَ يا أبا عبدالله مع أبي محمَّد في الصلاة؟ فقال له: «إذا دَخَلْتَ مع عبدالرحمن في الصلاة، فَسَلِّمْ نفسَكَ إليه يَعْمَلُ بها ما يشاء»[٤].

---

(١) كما في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣٠).

(٢) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٥٩).

(٣) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢).

(٤) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٢)، و "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٨٣١)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٦- ٢٦٧).

وقال أبو عبدالله بن دينار الدِّيْنَوَرِيُّ[١]: «قد رأيتُ مشايخَ أهلِ العِلْمِ، ما رأيتُ أحسَنَ شَيْبَةً من عبدالرحمن بن أبي حاتم».

وقال أبو يعلى الخَلِيلي[٢]: «وكان زاهدًا يُعَدُّ من الأبدال[٣]».

وروى الخطيبُ[٤] بإسناده عن أبي بَكْرٍ محمد بن مَهْرُوْيَه بنِ سِنَان

---

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٠). (٢) في "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣).

(٣) اختلف في تفسير « الأبدال »، على معانٍ؛ منها: أنهم كلَّما مات رَجُلٌ أبدَلَ الله مكانه رجلًا. ومنها: أنهم أبدلوا السيِّئاتِ مِنْ أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات. وقيل: هم أبدالُ الأنبياء، وهو الراجح.
قال الإمام أحمد: إنْ لم يكونوا أصحابَ الحديثِ فَمَنْ هُمْ؟
قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة في "مجموع الفتاوى" (٤/ ٩٦- ٩٧): « فتأمَّل هذه الحكومةَ العادلةَ؛ ليتبيَّن لك أنَّ الذين يَعِيبون أهلَ الحديثِ، ويَعْدِلُونَ عن مذهبهم: جهلةٌ زنادقةٌ منافقون بلا ريب؛ ولهذا لَمَّا بَلَغَ الإمامَ أحمدَ عن ابنِ أبي قُتَيْلة أنه ذُكِرَ عنده أهلُ الحديثِ بمكة، فقال: قومُ سوءٍ - فقام الإمامُ أحمدُ، وهو يَنْفُضُ ثوبَهُ، ويقول: زِنْدِيقٌ! زِنْدِيقٌ! زِنْدِيق! ودخَلَ بيتَهُ؛ فإنه عَرَفَ مغزاه.
وعَيْبُ المنافقين للعلماءِ بما جاء به الرسولُ: قديمٌ مِنْ زمن المنافقين الذين كانوا على عَهْدِ النبيِّ.
وأمَّا أهلُ العلم: فكانوا يقولون: هم الأبدالُ؛ **لأنهم أبدالُ الأنبياءِ**، وقائمون مَقَامَهُمْ حقيقةً، ليسوا من الْمُعْدَمِينَ الذين لا يُعْرَفُ لهم حقيقةٌ؛ كلٌّ منهم يقومُ مَقَامَ الأنبياءِ في القَدْرِ الذي ناب عنهم فيه؛ هذا في العِلْمِ والْمَقَالِ، وهذا في العبادةِ والحالِ، وهذا في الأمرَيْنِ جميعًا، وكانوا يقولون: هم الطائفةُ المنصورةُ إلى قيام الساعةِ، الظاهرون على الحق؛ لأنَّ الهدى ودِينَ الحَقِّ الذي بَعَثَ اللهُ به رسلَهُ معهم، وهو الذي وَعَدَ اللهُ بظهوره على الدِّينِ كلِّه، وكفى بالله شهيدًا ». اهـ.
وأما ما ورد في « الأبدال » من أحاديث في "مسند أحمد" وغيره: فهي ضعيفةٌ، لا تصحُّ. وانظر أيضًا: "مجموع الفتاوى" (١١/ ٤٤١- ٤٤٢)، و"منهاج السنة" (١/ ٩٣- ٩٤)، و"الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم" للصنعاني (ص١٣- ١٧).

(٤) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٢٠١ رقم١٦١٣).

الرازي قال: سمعتُ علي بن الحسين بن الجُنَيْد يقول: سمعتُ يحيى ابن مَعِين يقول: إنا لَنَطْعَنُ على أقوامٍ لعلَّهم قد حَطُّوا رِحالَهُمْ في الجنة منذ أكثَرَ من مِئَتَيْ سَنَةٍ[1].

قال ابن مَهْرُوْيَهْ: فدخلتُ على عبدالرحمن بن أبي حاتم، وهو يَقْرَأُ على الناس كتابَ "الجَرْحِ والتعديل"، فحدَّثْتُهُ بهذه الحكايةِ، فَبَكَىٰ، وارتعَدَتْ يداه حتَّى سقَطَ الكتابُ مِنْ يده، وجعَلَ يبكي ويَسْتَعِيدني الحكايةَ، ولم يَقْرَأْ في ذلك المجلسِ شيئًا، أو كما قال.

وقال محمد بن الفضل العَبَّاسي[2]: «كنا عند عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ وهو ذا يَقْرَأُ علينا "كتابَ الجَرْحِ والتعديل"، فدخَلَ عليه يوسفُ ابنُ الحُسَيْن الرازي، فقال له: يا أبا محمَّد، ما هذا الذي تَقْرَؤُهُ على الناس؟ قال: كتابُ صَنَّفْتُهُ في الجَرْحِ والتعديل، فقال: وما الجَرْحُ والتعديل؟ فقال: أُظْهِرُ أحوالَ أهلِ العلم، مَنْ كان منهم ثِقَةً أو غيرَ ثقة، فقال له يوسف بن الحُسَيْن: استَحَيْتُ لك يا أبا محمد، كم مِنْ هؤلاءِ القومِ قد حَطُّوا رواحلهم في الجَنَّة منذ مِئَةِ سنةٍ، ومِئَتَيْ سنةٍ، وأنت تَذْكُرُهُمْ وتغتابهم على أَدِيمِ الأرضِ؟ فبكى عبدالرحمن، وقال: يا أبا يعقوبَ، لو سَمِعْتُ هذه الكلمةَ قبل تَصْنيفي هذا الكتابَ، لَمَا صَنَّفْتُهُ».

---

(١) ذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٨) هذه الحكاية، وانتقد هذه العبارة بقوله: "قلت: لعلَّها: من مئة سنة؛ فإن ذلك لا يبلغ في أيام يحيى هذا القدر".

(٢) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٤).

وذكَرَ الذَّهَبي[١] هذه الحكايةَ من طريقِ أبي سعيد عبدالله بن محمد بن عبدالوَهَّاب الرازي، ثم قال مُبَيِّنًا: «قلتُ: أصابَهُ على طريق الوَجَلِ وخَوْفِ العاقبة، وإلا فكلامُ الناقدِ الوَرِعِ في الضعفاءِ مِنَ النُّصْحِ لِدِينِ الله، والذَّبِّ عن السُّنَّة».

وروى ابن عساكر[٢] أنَّ عبدالرحمن بن أبي حاتم قال: «دخلْتُ دِمَشْقَ على كَتَبَةِ الحديثِ، فمررْتُ بِحَلْقة قاسمِ الجُوعِيِّ، فرأيتُ نفرًا جلوسًا حوله وهو يتكلَّم عليهم، فهالني مَنْظَرُهُمْ، فتقدَّمْتُ إليهم، فسمعتُهُ يقول: اغتَنِمُوا مِنْ أهلِ زمانكم خَمْسًا، منها: إنْ حَضَرْتُمْ لم تُعْرَفُوا، وإنْ غِبْتُمْ لم تُفْقَدُوا، وإنْ شَهِدتُّمْ لم تُشَاوَرُوا، وإنْ قلتم شيئًا لم يُقْبَلْ قولُكُمْ، وإنْ عَمِلْتُمْ شيئًا لم تُعْطَوْا به. وأوصيكُمْ بخمسٍ أيضًا: إنْ ظُلِمْتُمْ لم تَظْلِموا، وإنْ مُدِحْتُمْ لم تَفْرَحُوا، وإنْ ذُمِمْتُمْ لم تَجْزَعوا، وإنْ كُذِّبْتُمْ فلا تَغْضَبُوا، وإنْ خانوكم فلا تَخُونوا. قال: فجعلْتُ هذا فائدتي من دِمَشْقَ».

وقال ابن كَثِير[٣]: «وكان مِنَ العبادةِ والزَّهَادة والوَرَعِ والحِفْظِ والكَرَاماتِ الكثيرةِ المَشْهورة على جانبٍ كبيرٍ رَحِمَهُ اللهُ، وقد صلَّى مَرَّةً، فلمَّا سلَّم قال له رَجُلٌ مِنْ بعضِ مَنْ صلَّى معه: لقد أَطَلْتَ بنا، ولقد سَبَّحْتُ في سجودِي سبعينَ مَرَّةً! فقال عبدالرحمن: لكنِّي واللهِ

---

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٨).
(٢) في "تاريخ دمشق" (٤٩/ ١٢٠)، وانظر "التقييد" لابن نقطة (١/ ٣٣٢).
(٣) في "البداية والنهاية" (١١/ ١٩١).

ما سَبَّحْتُ إلا ثلاثًا. اهـ.

وقال عليُّ بنُ إبراهيم[١]: دخلنا يومًا على عبدالرحمن بِغَلَسٍ قبل صلاةِ الفَجْرِ في مَرَضِهِ الذي توفِّي فيه، وكان على الفراشِ قائمًا يصلِّي، وكنا جماعةً وأبو الحُسَيْنِ الدَّرَسْتِينِيُّ في الجماعة، فركَعَ فأطالَ الركوع، فقال أبو الحُسَيْن: هو على العادةِ التي كان يستعملها في صِحَّته.

وقال عليُّ بن إبراهيم أيضًا[٢]: سمعتُ أحمَدَ بنَ محمَّد بن عمر الرازي- بعد وفاةِ عبدالرحمن بن أبي حاتم، والناسُ مجتمعون للتعزية[٣]، والمسجدُ غاصٌّ بأهله - قام فقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢...﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝١٠﴾ [المؤمنون]، فَضَجَّ المسجدُ بالبكاءِ والنَّحِيب، وقالوا: نرجو أنْ يكونَ عبدُالرحمنِ مِنْ أهلِ هذه الآيات؛ فإنَّ هذه الخصالَ كانتْ كلُّها فيه.

مِحْنَتُهُ:

ذكَرَ الإمامُ الحافظُ قَوَّامُ السُّنَّة الأصبهانيُّ[٤] محنةً وقعَتْ لعبدالرحمن بن أبي حاتم؛ حين تعرَّض للقتل عدةَ مراتٍ من بعض

(١) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٣٦٣).
(٢) في الموضع السابق.
(٣) في المطبوع: "للتقرئة"، والتصويب من المخطوط (١٠/ ١٦٤).
(٤) في "سير الصالحين" (٤/ ١٢٣٩-١٢٤٤).

المخالفين له في المعتَقَدِ، لكنْ لم نَجِدْ لهذه المِحْنة ذِكْرًا عند غير قَوَّامِ السنة، وفيها شيء من الغَرَابة؛ ومن ذلك: ما ذُكِرَ أنَّ ابن أبي حاتمٍ قال: إنها أعجَبُ من محنةِ الإمامِ أحمد، مع أنها ليستْ شيئًا في مقابلِ محنة الإمامِ أحمد؛ فلذلك أعرضنا عن ذكرها.

عَدْلُهُ وإنصافُهُ وتواضُعُهُ:

عُرِفَ عن ابن أبي حاتم رحمه الله اتصافُهُ بالزهد والصلاح كما تقدَّم.

لكنْ قد يَزْهَدُ الإنسانُ في المال، ومَلَذَّاتِ الدنيا الظاهرة، وتَضْعُفُ نفسُهُ عن الشهواتِ الخفيَّة.

أمَّا ابنُ أبي حاتمٍ فقد حَفِظَ لنا التاريخُ بعضًا مِنْ سِيرَتِهِ التي تَدُلُّ على كَسْره لشهوةِ نَفْسه الخفيَّة؛ مما يَدُلُّ على اتصافِهِ بزُهْدِ الباطنِ كما اتصَفَ بزهدِ الظاهر.

فبِرَغْمِ ما عُرِفَ عن أبيه وأبي زُرْعة من إمامتهما في علم الحديث، مما يُعَدُّ فخرًا لابن أبي حاتم، إلا أننا نَجِدُهُ يَغْلِبُ نَفْسَهُ ويُنْصِفُ؛ فيذكُرُ مَنْ كان يفوقهما مِنْ أقرانهما؛ فيما يرى؛ فقد روى ابنُ عساكر[1] عن أبي عبدالله الحاكمِ الحافظ؛ قال: سمعتُ أبا عليٍّ ابنَ عَبْدُوْيَه الوَرَّاق بالرَّيِّ يقولُ: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ أبي حاتم يقول: كان ابنُ وَارَةَ[2] إذا اجتمَعَ مع أبي وأبي زُرْعة تقدَّمهم؛ لأنه

(١) في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٣٩٢).
(٢) هو: محمد بن مسلم بن وارة.

كان أسنَّهُمْ وأسندَهُمْ.

فلم تَمْنَعِ ابنَ أبي حاتمٍ مكانةُ أبيه وأبي زُرْعة عنده مِنْ أن يذكُرَ تَقدُّمَ ابنِ وَارَةَ عليهما.

وقد تجاوَزَ عبدُالرحمن ذلك ففضَّلَ قرينَهُ على نَفْسِهِ؛ فقد أورَدَ الذَّهَبي[١] عن أحمدَ بنِ عبدالله المعدّل؛ قال: سمعتُ عبدالله بن خالد الأَصْبَهانيَّ يقول: سئل عبدالرحمن بن أبي حاتم عن ابنِ خُزَيْمة؟ فقال: وَيْحَكُم! هو يُسْأَلُ عنا، ولا نُسْأَلُ عنه، هو إمامٌ يُقْتَدَىٰ به.

ويظهر تواضُعُه في أنه كان يروي عمَّن هو أصغَرُ منه، مِثْلُ: أبي الفَضْلِ يعقوبَ بنِ إسحاق الهَرَوِيِّ، الحافظ، روى عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم بالإجازةِ، وهو أكبَرُ منه[٢].

مصنَّفاته:

تمكَّن عبدالرحمن بن أبي حاتم - مِنْ خلالِ ملازمتِهِ لأبيه ولأبي زُرْعة، وكَثْرَةِ رِحْلاتِهِ العِلْميَّةِ وسَعَةِ اطلاعِهِ ورواياتِهِ - مِنْ جَمْعِ مادةٍ علميةٍ دَفَعَتْهُ إلى كثرةِ التصنيفِ الذي أشار إليه يحيى بنُ مَنْدَهْ بقولِهِ[٣]: «صنَّفَ ابنُ أبي حاتم المُسْنَدَ في ألفِ جُزْءٍ، وكتابَ الزُّهْد، وكتابَ الكُنَىٰ، وكتابَ الفوائدِ الكبيرَ، وفوائدَ أهلِ الرَّيِّ، وكتابَ تقدمةِ

---

(١) في "تاريخ الإسلام" (ص٤٢٥/ حوادث ٣٠١-٣٢٠).

(٢) "تاريخ الإسلام" (ص٨٤/ حوادث ٣٣١-٣٤٠).

(٣) فيما نقله عنه الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤-٢٦٥).

الجرحِ والتعديلِ»، وأشار إليه أبو يعلى الخَلِيليُّ بقولِه[١]: «وله مِنَ التصانيفِ ما هو أشهَرُ من أن يُوصَفَ؛ في الفقهِ، والتواريخِ، واختلافِ الصحابةِ والتابعينَ وعلماءِ الأمصارِ. . . ».

وقد حكى ابن نُقْطة[٢]، عن الخَلِيلي: أنَّ جَدَّهُ كان مع إسماعيل ابن محمَّد بن أبي حَرْب الْمَرَنْدي في الرِّحْلة حين ارتحَلَ إلى ابن أبي حاتم، وأنه كتَبَ عن ابن أبي حاتم أكثَرَ من خَمْسِ مِئَةِ جُزْءٍ.

ولكثرةِ مصنَّفاته كان لها فِهْرِسٌ كبير؛ قال القَزْوِيني[٣]: «وجمَعَ وصنَّفَ الكثيرَ حتَّى وقَعَتْ ترجمةُ مصنَّفاتِهِ الكبارِ والصغارِ في أوراق!»، وقد ذكَرَ[٤] أنه رأى هذا الفِهْرِسَ؛ قال عند ذِكْرِ من صنَّف في فضائل قَزْوِين: «وقد ألَّف وجمَعَ فيها الإمامُ المشهور عبدالرحمن ابن أبي حاتم، رأيتُ فِهْرِسْتَ كُتُبِهِ التي وقَفَهَا وتصدَّق بها. في جملةِ ما سمَّاها من مصنَّفاته الصغيرةِ والكبيرةِ: وجُزْء في فضائلِ قَزْوِين».

ولا شَكَّ في أنَّ مصنَّفَاتِهِ تربو على ما ذكَرَهُ ابنُ مَنْدَهْ وغيره، وإليك ذكرَ ما تَمَّ الظَّفَرُ به منها:

١) آدابُ الشافعيِّ ومناقبُهُ. مطبوعٌ.

---

(١) في "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣).

(٢) في "تكملة الإكمال" (٥/ ٥٤٠ رقم٥٩٦٩). وانظر: "توضيح المشتبه" (٨/ ١٠٣).

(٣) "التدوين" (٣/ ١٥٥).

(٤) "التدوين" (١/ ٤).

٢) أصلُ السُّنَّةِ، واعتقادُ الدين[1].

٣) بيانُ خَطَأ أبي عبدالله محمَّد بن إسماعيل البُخَارِيِّ في "تاريخه". مطبوع.

٤) التفسيرُ، وقد طُبِعَ ما وُجِدَ منه.

٥) تقدمةُ الجَرْحِ والتعديلِ. مطبوع[2].

٦) ثوابُ الأعمال[3].

٧) الجرحُ والتعديلُ. مطبوع.

---

(١) كذا ذكره سزكين في "تاريخ التراث" (١/ ٣٥٤ رقم٨)، وقال: يتضمَّن أسئلة وجَّهها إلى والده وإلى أبي زُرْعة، مع إجابتها، وذكَرَ أنه مخطوط في الظاهرية، ضمن المجموع رقم (١١)، (ق١٦٦/أ- ١٦٩، القرن السادس)، وقد يكون هو الآتي باسم: "السنة".
والظاهر أنه هو الذي رواه اللالكائي في "أصول الاعتقاد" (١/ ١٧٦) حين قال: "اعتقاد أبي زرعة عُبَيْدالله بن عبدالكَريم، وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازيَّيْنِ، وجماعة من السلف ممَّن نقل عنهم رحمهم الله". ثم قال: أخبرنا محمد ابن المظفَّر المُقْرِئ؛ قال: حدَّثنا الحسين بن محمد بن حبش المقرئ؛ قال: حدثنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم؛ قال: سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهبِ أهلِ السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركْنَا العلماءَ في جميعِ الأمصار حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان مِنْ مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيدُ وينقص... " إلخ.

(٢) طبع مع كتاب "الجرح والتعديل" المذكور لاحقًا، وهو مستقلٌّ عنه كما في الموضع السابق من "السير"، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٧/ حوادث٣٢١-٣٣٠) للذهبي.

(٣) "التدوين" (٣/ ٣١٣-٣١٤).

٨) جُزْءٌ مِنْ حديثِ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي[١].

٩) الجِهَادُ؛ ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في "العِلَلِ"[٢]، فقال: «فنظَرْتُ بعد ذلك فيما كَتَبْتُ عن يونس بن عبدالأعْلَى في "كتاب الجهاد"». اهـ. ويَبْقَى النظر بعد ذلك: هل هذا مصنَّفٌ مستقلٌّ بهذا العنوان، أو يَعْنِي به أَصْلَ كتابِهِ عن شيوخِهِ؟

١٠) حديث[٣].

١١) الرَّدُّ على الجَهْمية[٤].

١٢) زُهْدُ الثمانيةِ من التابعين[٥]، وهم: عامرُ بنُ عبدالله، وأُوَيْسٌ القَرَنِيُّ، وهَرِمُ بن حَيَّان، والربيعُ بن خُثَيْم، وأبو مسلم الخَوْلَاني،

(١) "المعجم المفهرس" (ص٢٦٢ رقم١٠٩٤)، و"المَجْمَع المؤسِّس" (١/ ٣٦٦-٣٦٧). وقد يكون هذا الجزء هو الآتي باسم: "حديث".

(٢) المسألة رقم (١٠٢٢).

(٣) كذا ذكره سزكين في "تاريخ التراث" (١/ ٣٥٤ رقم٩)، وذكر أنه مخطوط في الظاهرية، في المجموع رقم (٤١/ ٨)، (ق١٠٣/ أ- ١٠٩/ ب، القرن السادس)، ولعله هو المذكور قبله، أو يكون قطعة من كتبه الأخرى؛ كالمسند ونحوه.

(٤) نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع؛ في "الفتاوى" (١٢/ ٥٠٦) وغيره، وابن القيم في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص١٣٥)، والذهبي في "العلو" (ص١٣١ و١٨٩)، وابن حجر في "فتح الباري" (٨/ ٣٦٦). وانظر: "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤).

(٥) "المعجم المفهرس" (ص١٨٤ رقم٧٥٢)، و"المَجْمَع المؤسِّس، للمعجم المُفَهْرِس" (٢/ ٧٣ رقم٥٩٥). وذكره سزكين في "تاريخ التراث" (١/ ٣٥٤ رقم٧)، وذكر أنه مخطوط في الظاهرية، ضمن المجموع رقم (١١)، (ق١٦٠/ أ- ١٦٦/ أ، القرن السادس الهجري).

والأسودُ بن يَزِيد، ومَسْروقُ بن الأَجْدَع، والحَسَنُ البَصْريُّ.

١٣) الزُّهْدُ[١].

١٤) السُّنَّةُ[٢].

١٥) فضائلُ أهلِ البيت[٣].

١٦) فضائلُ قَزْوين[٤].

١٧) فضائلُ مَكَّة[٥].

١٨) فوائدُ الرَّازِيِّينَ[٦].

---

(١) "التدوين" للرافعي (١/ ٢١٢و٤٩٩)، و(٢/ ٢٧٩و٣٨٧)، و(٤/ ١٢١)، والموضع السابق من "السير"، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (ص٢٠٧ / حوادث ٣٢١ - ٣٣٠).

(٢) ذكره مَرْعي الكَرْمي الحنبلي في "أقاويل الثقات" (ص٢٣٣)، وقد يكون هو المتقدِّمَ باسم: "أصل السنة، واعتقاد الدين".

(٣) ذكره ياقوت في "معجم البلدان" (٣/ ١٢١)، في حكايةٍ باطلةٍ سيأتي بيانُ زيفها؛ وعليه فلا تَصِحُّ نسبةُ هذا الكتاب لابن أبي حاتم.

(٤) "التدوين" (١/ ٤).

(٥) قال السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٢٨١): "ولعبد الرحمن بن أبي حاتم كتاب مكة"، وكان ذَكَر مكة قبل ذلك (ص٢٧٩-٢٨٠)، فقال: "جمع فضائلها على نَمَطِ الأَزْرَقِيِّ والفَاكِهِيِّ: المفضَّلُ بن محمد أبو سعيد الجَنَدي، وأبو سعيد الشَّعْبي (ويُحَرَّرُ مع الأول!) وأبو الفَرَجِ عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثم الحافظ الضياء المقدسي". فتكنيته عبد الرحمن بـ"أبي الفرج" توحي بأنه شخص آخر غير أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، أو يكون هناك خطأ في هذه الكنية.

(٦) "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٧٩٠)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (ص٢٠٧/ حوادث٣٢١-٣٣٠)، وسمَّاه الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤-٢٦٥): "فوائد أهل الري".

١٩) فوائدُ العِرَاقيين[١].

٢٠) الفوائدُ الكبيرُ[٢].

٢١) كِتَابُ الْعِلَلِ، وهو كتابُنَا هذا، وسيأتي الحديثُ عنه مفصَّلاً[٣].

٢٢) الكُنَى[٤].

٢٣) المراسيلُ. مطبوع.

٢٤) المُسْنَدُ[٥].

٢٥) مناقبُ أحمد[٦].

رواياتُهُ للكتب:

وهناك كُتُبٌ مِنْ رواية ابن أبي حاتم عن مصنِّفيها، منها:

١) حديثُ الحَسَن بن عَرَفة[٧].

٢) كتابُ «التفسير» لأبي سَعِيد عبدالله بن سَعِيد الأَشَجِّ الكِنْدي[٨].

---

(١) "التدوين" (١/ ١٤٧، ٢٠٩، ٤٤٩-٤٥٠).

(٢) كذا في الموضع السابق من "السير"، ووقع في "تاريخ الإسلام" (ص٢٠٧/ حوادث٣٢١-٣٣٠): "الفوائد الكثيرة".

(٣) انظر (ص٢٨٣- ٣٨٣).

(٤) ذكره الذهبي في الموضعين السابقين من "السير"، و"تاريخ الإسلام".

(٥) "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٦) "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٧٨).

(٧) "التدوين" (٢/ ٣٤).

(٨) "التحبير في المعجم الكبير" (٢/ ١٧٨-١٧٩).

٣) كتاب «المُسْنَد» لوكيع بن الجَرَّاح[١].

وَقْفُهُ كُتُبَهُ على المسلمين:

تقدَّم أنَّ عبدالرحمن أطالَ ملازمةَ أبيه وأبي زُرْعة، وأصبَحَ راويتهما؛ ولذا رَأَىٰ أنَّ ما في كتبهما مُودَعٌ في كتبه؛ فلا حاجةَ لوجودِ أصولِ كتبهما بعد قيامِهِ بتهذيبِ هذه الكُتُبِ وتَنْقيحِهَا، فقام بِدَفْنها، ثم جعَلَ كُتُبَهُ التي صنَّفها وَقْفًا يَنْتفِعُ بها عمومُ المسلمين، واختار وَصِيًّا عليها؛ وكان وَصِيَّهُ عليها أبو الحسن عليُّ بنُ الحُسَيْن الدَّرَسْتِينِيُّ القاضي[٢].

موقفُهُ من الرواية عن المجروحين:

جرتْ عادةُ كثيرٍ من المحدِّثين بِتَرْكِ الرواية عن المجروحين، ومن هؤلاءِ المحدِّثين: أبو حاتمٍ وأبو زُرْعة الرازيَّان؛ ففي "الجرح والتعديل"[٣] ترجَمَ عبدالرحمن بن أبي حاتم للقاسمِ بنِ محمد بن أبي شَيْبة، وقال: «قال أبو زُرْعة: كتبْتُ عن القاسمِ بن محمَّد بن أبي شَيْبة، ولم أحدِّثْ عنه بشيءٍ»، ثم قال عبدالرحمن: «سُئِلَ أبي عنه؟ فقال كتبتُ عنه، وتركْتُ حديثَهُ».

وترجَمَ عبدالرحمن أيضًا[٤] لمحمَّد بن عُقْبة السَّدُوسي البَصْري وقال: «سألتُ أبي عنه؟ فقال: ضعيفُ الحديثِ، كتبْتُ عنه ثم تركْتُ

(١) المصدر السابق (٢/ ١٨١).
(٢) انظر: "الإرشاد" للخليلي (٢/ ٦٨٣)، و"التدوين" (١/ ٤).
(٣) (٧/ ١٢٠ رقم٦٨٢).
(٤) في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٦ رقم١٦٦).

حديثَهُ، فليس نحدِّث عنه، وترَكَ أبو زُرْعة حديثَهُ ولم يَقْرَأْ علينا، وقال: لا أحدِّثُ عنه».

وقد جرَىٰ عبدالرحمن على طريقةِ هذَيْنِ الإمامَيْنِ، فربما كتَبَ عن الرجلِ، فإذا تبيَّن له أنه مجروحٌ، ترَكَ الروايةَ عنه. ومن أمثلة ذلك:

أنه ترجَمَ[١] لمحمَّد بن إسحاق الصِّينِيِّ، فقال: «كتبتُ عنه بمكة... وسألتُ أبا عَوْن بن عمرو بن عَوْن عنه، فتكلَّم فيه، وقال: هو كذَّاب. فتركْتُ حديثَهُ».

وترجم أيضًا[٢] لعيسى بن أبي عِمْران البَزَّارِ الرَّمْلي، فقال: «كتبتُ عنه بالرَّمْلة، فنظَرَ أبي في حديثِهِ، فقال: يَدُلُّ حديثُهُ أنه غيرُ صدوق. فتركْتُ الروايةَ عنه».

شخصيَّتُهُ العِلْميَّةُ النقديَّةُ وآراؤُهُ:

وَرِثَ عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبيه مكانَتَهُ العلميَّةَ التي استبانَتْ لنا مِنْ ثناء الأئمَّة عليه كما سبق، ويَدُلُّ عليه اعتدادُهُمْ بأحكامِهِ على الرجالِ في كتابِ "الجرح والتعديل".

وهناك بعضُ المواقفِ التي تَدُلُّ على هذا تفصيلاً:

فمن ذلك: أنَّ أبا الشيخِ الأَصْبَهانيَّ ترجَمَ[٣] لشيخِهِ أبي بكر

---

(١) في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٩٦ رقم١١٠٠).
(٢) في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٨٤ رقم١٥٧٤).
(٣) في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٤٩٧-٤٩٨ رقم٤٦٨).

محمد بن أحمد بن الوليد الثَّقَفي، وذكَرَ أنه كتَبَ عنه حديثًا لم يَكْتُبْهُ إلا عنه، وقال: فممَّا كتبنا عنه مِنَ الغرائب: حدَّثنا محمد بن أحمد ابن الوليد؛ قال: ثنا أحمد بن شَيْبان الرَّمْلي؛ قال: ثنا سُفْيان بن عُيَيْنة، عن الزُّهْري، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ سَرِيَّةً إلى نَجْدٍ، فبلَغَ سُهْمَانُهُمُ اثنا عشَرَ[1]، فنفَّلهم بعيرًا بعيرًا.

ثم قال أبو الشيخ: ألقَيْتُ هذا الحديثَ على أبي محمَّد بن أبي حاتم، فأنكَرَهُ، وقال: قد كتبنا عنه[2] عامَّةَ ما عنده عن ابن عُيَيْنة، فلم نَجِدْ هذا.

وترجَمَ عبدالرحمن بن أبي حاتم[3] للحُسَيْنِ بن إدريس الأنصاريِّ المعروفِ بابن خُرَّم الهَرَوِيِّ، وقال: «كتَبَ إليَّ بِجُزْءٍ من حديثِهِ عن خالد بن الهَيَّاج بن بِسْطَام، فأوَّلُ حديثٍ منه باطلٌ، وحديثُ الثاني[*] باطلٌ، وحديثُ الثالثِ[*] ذكرتُهُ لعليِّ بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد، فقال لي: أَحْلِفُ بالطلاقِ أنه حديثٌ ليس له أصلٌ. وكذا هو عندي[4]، فلا

---

(١) كذا في "طبقات المحدِّثين"، والجادَّة: اثنَيْ عَشَرَ؛ لأنَّه مفعول « بَلَغَ »؛ كما في مواضع الحديث من كتب السُّنَّة، وما في "الطبقات" صحيحٌ أيضًا، ووجْهُهُ: أنه من إلزام المثنى الألف مطلقًا على لغة بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب. انظر بيانها في التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

(٢) يعني: عن أحمد بن شيبان الرملي.

(٣) في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٧ رقم٢٠٦).

(*) كذا بإضافة الموصوف إلى صفته، وهو جائزٌ على مذهب الكوفيين، والجادَّة: والحديثُ الثاني، والحديثُ الثالثُ. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥).

(٤) القائل: "وكذا هو عندي": هو ابن أبي حاتم.

أدري منه أو مِنْ خالد بن هَيَّاج بن بِسْطام؟».

وقال أبو أحمد الحافظ(١): سمعتُ عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ يقولُ: ما بَقِيَ لكتابِ المبسوطِ راوٍ غَيْرُ أبي العَبَّاس الوَرَّاق، وبَلَغنا أنه ثقةٌ صدوق.

وقال أحمد بن عبدالله المعدّل(٢): سمعتُ عبدالله بن خالدٍ الأَصْبَهانيَّ يقول: سُئِلَ عبدالرحمن بن أبي حاتم عن ابن خُزَيْمة؟ فقال: ويحكم! هو يُسْأَلُ عنا، ولا نُسْأَلُ عنه، هو إمامٌ يُقتدَىٰ به.

ومِنَ الآراءِ التي ذهَبَ إليها ابنُ أبي حاتم: جوازُ الروايةِ بالإجازةِ والمكاتَبَةِ، فقد تلقَّى عن بعضِ شيوخِهِ إجازةً، ومكاتبةً، وروَىٰ بهما، وأجازَ هو لبعضِ تلاميذِهِ كذلك.

ومِنْ أمثلة ذلك: قولُهُ(٣): «ثنا عليُّ بن المُبَارَك كتابةً؛ ثنا زيد بن المبارك».

وقوله(٤): «أنبأنا عبدالله بن أحمد - فيما كتَبَ إليَّ - قال: وسُئِلَ أبي».

وأما تلاميذُهُ الذين أجازهم، فمنهم: أبو عبدالله بن مَنْدَهْ؛ قال

---

(١) كما في "تاريخ الإسلام" (ص٣٦٧/ حوادث ٣٣١-٣٥٠).
(٢) تقدمت الإشارة إليه في تواضعه (ص ٢٤٨ و٢٥٤)، وانظر: "تاريخ الإسلام" (ص٤٢٥/ حوادث ٣٠١- ٣٢٠).
(٣) كما في "تغليق التعليق" (٤/ ٣٠٠).
(٤) كما في "التعديل والتجريح" للباجي (١/ ٣٧٦).

الذهبيُّ عنه[١]: «وله إجازةٌ من الحافظِ عبدالرحمن بن أبي حاتم».

ومنهم: أبو أحمَدَ الحَسَنُ بن عبدالله بن سَعِيدٍ العَسْكَري؛ قال في كتابه «تصحيفات المحدِّثين»: وأخبرنا عبدالرحمن بن أبي حاتم إجازةً»، وقال: «أخبرنا عبدالرحمن بن أبي حاتم فيما كتَبَ إلينا»[٢].

ومنهم: حَمْدُ بن عبدالله الأَصْبَهاني؛ قال أبو الوليد الباجي[٣]: «وما أخرجْتُهُ فيه عن عبدالرحمن بن أبي حاتم فأجازَهُ لنا أبو ذَرٍّ؛ قال: أجازه لنا حَمْدُ بنُ عبدالله الأصبهانيُّ؛ قال: أجازَهُ لنا عبدالرحمن».

أوهـامُهُ:

ما مِنْ إمامٍ من الأئمَّة إلا وله أوهامٌ، غيرَ أنَّها مغمورةٌ في بحر صوابِهِ، وتقدَّم في ذِكْرِ مصنَّفات ابن أبي حاتم أنه صنَّف كتابَ "بيان خطأ أبي عبدالله محمَّد بن إسماعيلَ البخاريِّ في تاريخه"، وقد عُنِيَ الخطيبُ البغداديُّ رحمه الله في كتابه "مُوضِحِ أوهامِ الجمعِ والتفريق" ببيانِ أخطاءِ وأوهامِ الأئمَّة التي وقعَتْ في الرجال، ومنهم عبدالرحمن ابن أبي حاتم.

---

(١) في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٣١-١٠٣٢).

(٢) "تصحيفات المحدِّثين" (١/ ١١، ١١٥).

(٣) في "التعديل والتجريح" (١/ ٢٧٥). وحَمْدٌ هذا معروفٌ بالرواية عن ابن أبي حاتم، وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٩١) عن الدارقطني قوله: "وحمد: شيخٌ كتبنا عنه، من شيوخِ الرَّيِّ وعدولهم".

فمِنْ ذلك: ما ذكره الخطيبُ بقوله[١]: «وقد جمَعَ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازيُّ الأوهامَ التي أَخَذَها أبو زُرْعة على البخاريِّ في كتابٍ مفرد، ونظرْتُ فيه، فوجدتُّ كثيرًا منها لا تَلْزَمه، وقد حَكَىٰ عنه في ذلك الكتابِ أشياءَ هي مدوَّنَةٌ في تاريخِهِ على الصواب، بخلافِ الحكايةِ عنه. **ومن العَجَبِ**: أن ابن أبي حاتمٍ أغار على كتابِ البخاريِّ[٢]، ونقلَهُ إلى كتابِهِ في الجَرْح والتعديل، وعمَدَ إلى ما تضمَّن من الأسماءِ، فسأل عنها أباه وأبا زُرْعة، ودوَّن عنهما الجوابَ في ذلك، ثم جمَعَ الأوهامَ المأخوذَةَ على البخاريِّ، وذكَرَهَا مِنْ غيرِ أن يقدِّم ما يُقِيمُ به العُذْرَ لنفسِهِ عند العلماء؛ في أنَّ قَصْدَهُ بتدوينِ تلك الأوهامِ بيانُ الصوابِ لمن وقَعَتْ إليه، دون الانتقاصِ والعَيْبِ لمن حُفِظَتْ عليه! ونحنُ لا نَظُنُّ أنه قصَدَ غيرَ ذلك؛ فإنه كان بِمَحَلٍّ من الدين، وأَحَدَ الرُّفَعَاءِ من أئمة المسلمين، رحمةُ اللهِ عليه وعليهم أجمعين».

ومن ذلك: توهيمُ الخطيبِ البغداديِّ للإمامِ الدَّارَقُطْنِيِّ في تفريقِهِ بين حَجَّاج بن سُلَيْمان بن أفلَحَ الرُّعَيْني، وحَجَّاج بن سُلَيْمان بن القُمْري؛ حيث قال[٣]: «فوَهِمَ في التفريق بين هاتَيْن الترجمتَيْنِ؛ لأنَّ المذكورَ فيهما رجلٌ واحد».

---

(١) "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٧-٨).

(٢) سيأتي تفصيل الكلام على ذلك (ص ٢٧٠-٢٧٣).

(٣) كما في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٢٤).

قال الخطيب: «وقد وَهِمَ فيه عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازيُّ مِنْ قَبْلُ؛ كوَهَمِ أبي الحَسَن الدارقطني؛ وذلك أنَّ ابن أبي حاتم قال في "كتاب الجرح والتعديل"[1]: حَجَّاج بن سُلَيْمان بن القُمْري: روى عن اللَّيْث بن سَعْد، روى عنه محمَّد بن سَلَمة المُرَادي، سألتُ أبي عن حَجَّاج بن سليمان بن القُمْري هذا؟ فقال: شيخٌ معروفٌ. ثم قال ابن أبي حاتم: حَجَّاج بن سليمان الرُّعَيْني: روى عن ابنُ لَهِيعة، روى عنه يونسُ بنُ عبدالأعلى، قيل ذلك لأبي زُرْعة، وسُئِلَ عنه؟ فقال: مُنْكَرُ الحديث.

قال الخطيبُ: وهذا الرجُلُ قد ذكره أبو سَعِيدٍ عبدالرحمن بن يونس بن عبدالأعلى الصَّدَفِيُّ في "كتاب تاريخ المِصْرِيِّينَ" الذي ذَكَرَ لي أحمد بن محمد العَتِيقِيُّ أنه سَمِعَهُ من علي بن أبي سَعِيد بن يونس، عن أبيه، فقال: حَجَّاج بن سُلَيْمان بن أفلَحَ الرُّعَيْني: يكنى أبا الأزهر، يُعْرَفُ بابنِ القُمْري، يحدِّث عن حَرْمَلَةَ بنِ عِمْران، ومالكِ بنِ أنس، واللَّيْث، وابن لَهِيعة، وفي حديثه خطأٌ ومناكيرُ، توفِّي في السَّرَّاجِين فجأةً وهو على حِمَاره، يومَ السَّبْتِ لِستٍّ بَقِينَ من جُمَادَى الأولى، سنةَ سَبْعٍ وتسعين ومئة».

اتهامُهُ بالتشيُّع:

جرَتْ سُنَّةُ اللهِ سبحانه بابتلاءِ المُصْلِحِينَ - من الأنبياء، والعلماء،

(١) (٣/ ١٦٢ رقم ٦٨٧ و٦٨٨).

والدُّعَاةِ، وغيرهم - بأنواعِ الابتلاءِ المختلفة، ومنها: رَمْيُهُمْ بما هم منه بُرَآء؛ كما قالوا عن نبينا ﷺ: مجنونٌ، ساحرٌ... إلخ.

ومِنْ هؤلاءِ الذين ابتُلُوا ببعضِ الفِرَى: ابنُ أبي حاتم؛ فقد قال الذهبي في "ميزان الاعتدال"[(١)] بعد ذِكْرِ ترجمة ابن أبي حاتم: «وما ذكرتُهُ لولا ذِكْرُ أبي الفضل السُّلَيْماني له فَبِئْسَ ما صَنَعَ! فإنه قال: ذِكْرُ أسامي الشِّيعَةِ من المحدِّثين - الذين يقدِّمون عليًّا على عثمان -: الأعمش، النُّعْمان بن ثابت، شُعْبة بن الحَجَّاج، عبدالرزَّاق، عُبَيْدالله ابن موسى، عبدالرحمن بن أبي حاتم».

وهذه فِرْيَةٌ لا تَسْتنِدُ إلى دليل، بل الدليلُ بخلافها؛ وذلك أنَّ اللَّالَكَائِيَّ[(٢)] حين ذكَرَ معتقَدَ أبي زُرْعة وأبي حاتم، رواه مِنْ طريقِ عبدالرحمن بن أبي حاتم، قال: «سألتُ أبي وأبا زُرْعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصار، وما يَعْتَقِدان مِنْ ذلك؟ فقالا: أَدْرَكْنَا العلماءَ في جميعِ الأمصار، حِجَازًا، وعِرَاقًا، وشَامًا، ويَمَنًا، فكان مِنْ مذهبهم: الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ، يَزِيدُ ويَنْقُصُ، والقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهاته، والقَدَرُ خَيْرُهُ وشَرُّهُ مِنَ الله عز وجل، وخيرُ هذه الأمةِ بعد نبيِّها عليه الصلاةُ والسلام: أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثم عُمَرُ بنُ الخَطَّاب، ثم عُثْمانُ بنُ عَفَّان، ثم عَلِيُّ بنُ أبي طالب عليهم السلام، وهم

---

(١) (٢/ ٥٨٧-٥٨٨).

(٢) في "اعتقاد أهل السنة" (١/ ١٧٦-١٨٠).

الخلفاءُ الراشدون المَهْدِيُّون، وأنَّ العَشَرَةَ الذين سَمَّاهم رسولُ الله ﷺ، وشَهِدَ لهم بالجَنَّة، على ما شَهِدَ به رسولُ الله ﷺ، وقولُهُ الحَقُّ، والترحُّمُ على جميعِ أصحابِ محمد ﷺ، والكَفُّ عما شَجَرَ بينهم...»، وفي آخره قال عبدالرحمن: «وبه أقولُ أنا».

فهل هناك دليلٌ أَقْوَىٰ مِنْ تصريحِ المرءِ بِمُعْتَقَدِهِ في المسألة نفسها ؟!

وهناك شبهةٌ أخرى ذكرها ياقوتُ[1]؛ فقال: «وكان أَهْلُ الرَّيِّ أهلَ سُنَّةٍ وجماعةٍ، إلى أن تغلَّبَ أحمدُ بنُ الحَسَنِ المَارْدَانِيُّ عليها، فأظهَرَ التشيُّعَ، وأكرَمَ أهلَهُ وقرَّبهم، فتقرَّبَ إليه الناسُ بتصنيفِ الكتبِ في ذلك، فصنَّفَ له عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم كتابًا في فضائلِ أهلِ البيت وغيره، وكان ذلك في أيامِ المُعْتَمِدِ وتغلُّبِهِ عليها في سنة ٢٧٥، وكان قبل ذلك في خِدْمةِ كوتكين بن ساتكين التُّرْكي».

وهذه فِرْيةٌ أُخْرَىٰ نُجِلُّ عبدَالرحمنِ أنْ يكونَ من أهلها، وهو ممَّن عُرِفَ عنه الوَرَعُ والزُّهْدُ في الدنيا كما مَرَّ معنا، فهل يُتَصَوَّرُ ممَّن هذه حاله أن يَجْعَلَ دينه سِلْعةً للملوك ؟! وهو الذي ذكَرَ مِنْ معتقَدِ أبيه وأبي زُرْعة[2] قولَهُمَا: «والمرجئةُ المبتدِعَةُ ضُلَّالٌ، والقَدَرِيَّةُ المبتدِعَةُ ضُلَّالٌ؛ فمَنْ أنكرَ منهم أنَّ الله عزَّ وجل لا يَعْلَمُ ما لم يكنْ قبل أنْ يكونَ فهو كافرٌ، وأنَّ الجهميَّةَ كُفَّارٌ، وأنَّ الرافضةَ رَفَضُوا الإسلامَ... وسمعْتُ أبي وأبا زُرْعة يَأْمُرانِ بِهِجْرانِ أهلِ الزَّيْغِ والبِدَعِ، يُغَلِّظان في ذلك أشدَّ

(١) في "معجم البلدان" (٣/ ١٢١).

(٢) "اعتقاد أهل السنة" للالكائي (١/ ١٧٨)، وتقدم نقل بعض معتقدهما في الصفحة السابقة.

التغليظ، ويُنْكِران وَضْعَ الكتبِ بِرَأْيٍ في غيرِ آثار، ويَنْهَيَانِ عن مجالسةِ أهلِ الكلام، والنَّظَرِ في كُتُبِ المتكلِّمين، ويقولان: لايُفْلِحُ صاحبُ كلامٍ أبدًا...»، ويَخْتِمُ ذلك ابنُ أبي حاتم بقوله: «وبه أقولُ أنا».

فيا سبحانَ الله! رجلٌ يرى هِجْرَانَ أهلِ الزَّيْغِ والبِدَع، وينهى عن مجالستِهِمْ، يَذْهَبُ فَيَضَعُ لهم الكُتُبَ التي تناسبُ أهواءهم مِنْ أجلِ عَرَضٍ زائل؟! هذا لا يُتَصَوَّرُ من مثلِ ابنِ أبي حاتم!!.

ثُمَّ إنَّ هذه الحكايَةَ وقَعَتْ - على ما ذُكِرَ هنا - سنَةَ (٢٧٥هـ)، وعُمْرُ عبدالرحمن (٣٥) سَنَةً، وأبوه حَيٌّ، والشابُّ الذي في مِثْلِ هذا السِّنِّ لا يعوِّلُ الناسُ على قَوْلِهِ، وبخاصَّةٍ مع وُجُودِ أبيه، ثم أين كان أبوه عن هذا الانحرافِ؟! أَمَا كان يَرْدَعُ ابنَهُ، أو يَهْجُرُهُ على الأقلِّ كما هجَرَ غَيْرَهُ مِنْ أهلِ البِدَعِ؟!

ومع هذا كلِّه لم يذكُرْ ياقوتُ مِنْ أين أخَذَ هذه الحكايَةَ، ولم يُورِدْ لها سندًا؛ فمثلها لا يَسْوَىٰ مِدَادَ تسويده، ومن ذلك يتبيَّن أنه لا تَصِحُّ نسبةُ كتابِ "فضائل أهل البيت" إلى ابن أبي حاتم[1]، والله أعلم.

اتهامُهُ بِسَرِقَةِ كتابِ البخاري:

كان للبخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ قَدَمُ السَّبْقِ في تصنيفِ كتابٍ يضمُّ رواةَ الحديثِ عامَّةً، وهو "التاريخُ الكبير"، غير أنه لم يَسْتَوْعِبْ جميعَ الرواة، بل فاتَهُ عددٌ منهم، ومع هذا فليس مِنْ مقصودِهِ ذِكْرُ أقوالِ الأئمة في هؤلاءِ

---

(١) وانظر (ص٢٥٩).

الرواةِ جَرْحًا وتعديلاً، ولكنَّه اعتنَىٰ ببيانِ سماعِ الراوي مِنْ شيوخه، وذِكْرِ الأحاديثِ المعلولةِ التي يرويها المترجَمُ له أحيانًا، وما تفرَّد به... إلى غير ذلك مِنْ ملامحِ مَنْهَجِهِ في هذا الكتاب.

فوقَفَ أبو حاتم وأبو زُرْعة على هذا الكتابِ، فوجَدَا فيه عِلْمًا غزيرًا، غَيْرَ أنه يَحْتاجُ إلى تكميلٍ وتهذيبٍ مِنْ وِجْهة نظرهما، فأناطا عَمَلَ ذلك بعبدالرحمن بن أبي حاتم الذي قام به خَيْرَ قيام، فكان من أبرزِ ماعَمِلَهُ:

١ - حَذْفُ الأحاديثِ التي يَذْكُرُهَا البخاريُّ.

٢ - الاعتناءُ بِذِكْرِ الشيوخِ والتلاميذِ أكثَرَ من عنايةِ البخاريِّ.

٣ - زيادةُ تراجِمَ كثيرةٍ لم يَذْكُرْهَا البخاريُّ؛ فقد بلَغَ عددُ تراجِمِ "التاريخ الكبير" مع كتاب "الكُنَى" (١٥٦٩٨) ترجمة حَسَبَ ترقيمِ التراجم، بينما بلَغَ عددُ تراجِمِ "الجرح والتعديل" (١٨٠٤٠) ترجمة؛ بزيادةٍ قَدْرُهَا (٢٣٤٢) ترجمة.

٤ - إضافةُ أقوالِ أئمَّة الجَرْح والتعديل، مع أقوالِ أبيه وأبي زُرْعة في الرواة المعروفين، وَفْقَ منهجٍ انتقائيٍّ[1] من إمامٍ عارفٍ بهذا الشأن، وهذا ما لم يُعَرِّجْ عليه البخاريُّ، وهو أبرزُ مميِّزات هذا الكتاب، بحيثُ أصبَحَ عُمْدَةً لكلِّ مَنْ جاء بعده، فلو قال قائل: إنه في هذا أحسَنُ وأنفَعُ من كتابِ البخاريِّ، لَمَا أبعَدَ.

(١) انظر تفصيل ذلك في تقدمة الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي للكتاب، من صفحة (ط) إلى صفحة (ي ز).

ومع هذه المفارقاتِ وجَدْنَا مَنْ يَعِيبُ على ابن أبي حاتمٍ تأليفَهُ لهذا الكتاب:

فقد قال أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الحاكم الحافظ[١]: كنتُ بالرَّيِّ، فرأيتُهُمْ يومًا يقرؤون على أبي محمَّد بن أبي حاتم كتابَ "الجَرْحِ والتعديل"، فلمَّا فَرَغُوا قلتُ لابنِ عَبْدُويَه الوَرَّاق: ما هذه الضُّحْكة؟ أراكم تقرؤون كتابَ "التاريخِ" لمحمد بن إسماعيلَ البخاريِّ على شَيْخِكم على هذا الوجه، وقد نَسَبْتموه إلى أبي زُرْعة وأبي حاتم؟! فقال: يا أبا أحمد، اعلَمْ أنَّ أبا زُرْعة وأبا حاتم لمَّا حُمِلَ إليهما هذا الكتابُ، قالا: هذا عِلْمٌ حَسَنٌ لا يُستغنَىٰ عنه، ولا يحسُنُ بنا أن نَذْكُرَهُ عن غيرنا، فأقعَدَا أبا محمَّدٍ عبدَالرحمنِ حتى سألهما عن رَجُلٍ بعد رجلٍ؟ وزادا فيه ونَقَصَا منه.

وقد أجاب الشيخُ عبدالرحمن المعلِّمي رحمه الله عن هذا الإشكالِ بقوله[٢]: «كأنَّ أبا أحمد رحمه الله سَمِعَهُمْ يقرؤون بعضَ التراجمِ القصيرةِ التي لم يَتَّفِقْ لابنِ أبي حاتم فيها ذِكْرُ الجَرْحِ والتعديل، ولا زيادةٍ مهمَّةٍ على ما في «التاريخ»، فاكتفَىٰ بتلك النظرةِ السَّطْحيَّة، ولو تصفَّحَ الكتابَ لَمَا قال ما قال. لا رَيْبَ أنَّ ابن أبي حاتم حذا في الغالبِ

---

(١) أخرج هذه القصة ابن عساكر في "تاريخه" (٣٥/ ٣٦٣) من طريق البيهقي، عن أبي عبد الله الحاكم، عن أبي أحمد الحاكم. وأخرجها الخطيب في مقدمة "الموضح" (١/ ٨) قائلاً: حُدِّثْتُ عن أبي أحمد... فذكرها.

(٢) في تقديمه لـ"مقدمة الجرح والتعديل" صفحة (ي)، (يا).

حَذْوَ البخاريِّ في الترتيبِ وسياقِ كثيرٍ من التراجمِ وغيرِ ذلك، لكنَّ هذا لا يَغُضُّ مِنْ تلك المزيَّةِ العظمى، وهي التصريحُ بنصوصِ الجَرْحِ والتعديل، ومنها زيادةُ تراجمَ كثيرةٍ، وزياداتُ فوائدَ في كثيرٍ من التراجم، بل في أكثرها، وتدارُكُ أوهامٍ وقعتْ للبخاري، وغير ذلك. وأمَّا جوابُ ابن عَبْدُوْيَه الوَرَّاق فعلى قَدْرِ نفسه، لا على قَدْرِ ذَيْنِكَ الإمامَيْنِ: أبي زُرْعة وأبي حاتم، والتحقيقُ: أنَّ الباعثَ لهما على إقعادِ عبدالرحمن، وأَمْرِهِمَا إيَّاه بما أمراه: إنما هو الحِرْصُ على تسديدِ ذاك النَّقْصِ، وتكميلِ ذاك العِلْم، ولا أَدَلَّ على ذلك مِنِ اسمِ الكتابِ نَفْسه؛ "كتابُ الجَرْح والتعديل" . . .».

وفاته:

تُوُفِّيَ ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ تعالى في المحرَّمِ سنةَ سَبْعٍ وعشرين وثلاثِ مِئَةٍ، بِالرَّيِّ، وهو في عَشْرِ التسعين، أي: وله بضعٌ وثمانون سنةً[١].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) انظر "الإرشاد" (٢/ ٦٨٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص٢٠٩/ حوادث ٣٢١-٣٣٠)، و"سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٩).



تَرْجَمَةُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ(١)

اسْمُهُ، ووِلَادَتُهُ، وطَلَبُهُ:

هو محمد بن إدريس بن المُنْذِر بن داود بن مِهْران، الحَنْظَلِيُّ الغَطَفَانِيُّ الرازي.

وُلِدَ سنةَ خَمْسٍ وتِسْعين ومئة، وبَكَّرَ بطلبِ الحديثِ وكتابةِ العلم؛ فبدأ كتابةَ الحديثِ وهو ابنُ أربعَ عَشْرَةَ سنةً؛ ورحَلَ رِحْلتَهُ الأولى وهو ابنُ ثمانَ عَشْرَةَ سنةً؛ سنةَ ثلاثَ عَشْرَةَ ومئتين، واستمرَّتْ أكثَرَ من سبع سنين. ورحَلَ رحلةً أخرى في سنة اثنتَيْنِ وأربعين. وتكبَّد المَشَاقَّ في رِحْلاته، ولاقى الشدائدَ، وعَدَّ ما مشى على قَدَمَيْهِ في أول رحلة، فبَلَغَ ما يقرُبُ من مسيرةِ أربعةِ أشهُرٍ سَيْرَ الجَادِّ، ثم ترَكَ العَدَّ!.

شُيُوخُهُ:

سمع خَلْقًا لا يُحْصَوْنَ كثرةً؛ قال الخليلي: «قال لي أبو حاتم

---

(١) بتصرف واختصار من "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٤٧-٢٦٣). وانظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (١/ ٣٤٩-٣٧٥)، (٧/ ٢٠٤)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٧٣-٧٧)، و"طبقات الحنابلة" (/ ١/ ٢٨٤-٢٨٦)، و"سير السلف الصالحين" (٤/ ١٢٢٧-١٢٣١)، و"تاريخ دمشق" (٥٢/ ٣-١٦)، و"المنتظم" (٥/ ١٠٧-١٠٨)، و"الأنساب" (٢/ ٢٧٩-٢٨٠)، و"التدوين في أخبار قزوين" (١/ ٢١٥-٢١٦)، و"تهذيب الكمال" (٢٤/ ٣٨١-٣٩٠)، و"تاريخ الإسلام" (ص٤٣٠-٤٣٥/ حوادث ٢٦١-٢٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٦٧-٥٦٩)، و"العبر" (٢/ ٥٨)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٢/ ٢٠٧-٢١١)، و"الوافي بالوفيات" (٢/ ١٨٣)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٥٩)، و"طبقات القراء" لابن الجزري (٢/ ٩٧)، و"طبقات الحفاظ" (ص٢٥٥)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٣٧٠-٣٧١)، و"شذرات الذهب" (٢/ ١٧١).

اللَّبَّان الحافظ: قد جمعْتُ مَنْ روى عنه أبو حاتم الرازيُّ، فبلغوا قريبًا مِنْ ثلاثةِ آلاف ».

ومِنْ هؤلاءِ الشيوخ: الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، وآدَمُ بنُ أبي إياس، والرَّبيعُ بن سُلَيْمان المُرَادي، وسَعِيدُ بن أبي مَرْيَم، وعبدالله بن صالح كاتبُ اللَّيْث، وعبدُالمَلِكِ بنُ قُرَيْبٍ الأَصْمَعيُّ، وعُبَيْدُاللهِ بنُ عبدالكريمِ أبو زُرْعة الرازي رفيقُهُ، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، وقُتَيْبَةُ بن سَعِيد، ومحمدُ بن بَشَّار بُنْدَار، ويحيى بن مَعِين، ويونس بن عبدالأعلى.

تَلَامِيذُهُ:

حدَّث عنه خَلْقٌ كثيرٌ، منهم: إبراهيمُ الحَرْبي، وابن ماجه، وأبو بكر بن أبي الدُّنْيَا، وأبو داود، وأبو زُرْعة الدِّمَشْقِيّ، وأبو زُرْعة الرازي رفيقُهُ، والرَّبيعُ بن سُلَيْمان المرادي - وهو مِنْ شيوخه - وعبدالرحمن بن أبي حاتم ابنه، والنَّسَائي، وابن صاعد، ويونس بن عبدالأعلى، وهو مِنْ شيوخه.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال عنه الذهبي: الإمامُ الحافظُ الناقد، شيخُ المحدِّثين، كان من بحورِ العِلْم، طَوَّفَ البلادَ، وبَرَعَ في المَتْن والإسناد، وجمَعَ وصنَّف، وجَرَحَ وعدَّل، وصَحَّحَ وعلَّل.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ موسى بن إسحاقَ القاضي يقول: ما رأيتُ أحفَظَ مِنْ والدك. قال عبدالرحمن: وكان قد لَقِيَ

أبا بكرِ بنَ أبي شَيْبة، وابنَ نُمَيْر، وابنَ مَعِين، ويحيى الحِمَّاني.

وقال الخَلِيلي: كان أبو حاتمٍ عالمًا باختلافِ الصَّحابةِ وفِقْهِ التابعين ومَنْ بعدهم. سمعتُ جَدِّي وجماعةً سَمِعُوا عليَّ بنَ إبراهيم القَطَّان يقول: ما رأيتُ مِثْلَ أبي حاتم. فقلنا له: قد رأيتَ إبراهيمَ الحَرْبِيَّ وإسماعيلَ القاضي؟ قال: ما رأيتُ أجمَعَ من أبي حاتم وأفضَلَ منه[1].

وقال عليُّ بنُ إبراهيم الرازي: حدَّثنا أحمد بن عليٍّ الرَّقَّام، سمعتُ الحَسَنَ بنَ الحُسَيْن الدَّرَسْتِينِيَّ قال: سمعتُ أبا حاتم يقول: قال لي أبو زُرْعة: ما رأيتُ أحرَصَ على طَلَبِ الحديثِ منك! فقلتُ له: إنَّ عبدالرحمن ابني لَحَرِيصٌ. فقال: مَنْ أشبَهَ أباه فما ظَلَم. قال الرَّقَّام: فسألتُ عبدالرحمن عن اتفاقِ كَثْرةِ السماعِ له وسؤالاتِهِ لأبيه؟ فقال: ربَّما كان يأكُلُ وأقرَأُ عليه، ويَمْشِي وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ الخَلَاءَ وأقرَأُ عليه، ويدخُلُ البيتَ في طَلَبِ شيء وأقرَأُ عليه!.

وقال أحمدُ بن سَلَمة النَّيْسَابوري: ما رأيتُ بعد إسحاقَ[2] ومحمَّدِ ابن يحيى أحفَظَ للحديثِ من أبي حاتمٍ الرازي، ولا أعلَمَ بمعانيه.

وقال يونس بن عبدالأعلى: أبو زُرْعَةَ وأبو حاتمٍ إماما خراسان. ودعا لهما، وقال: بقاؤُهُمَا صلاحٌ للمسلمين.

---

(١) كذا، والجادَّة: «ولا أفضَلَ منه».
(٢) هو: ابن راهُوْيَهْ.

وقال الخطيب: كان أبو حاتمٍ أحَدَ الأئمَّةِ الحفاظِ الأثبات.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقولُ: جرى بيني وبين أبي زُرْعة يومًا تمييزُ الحديثِ ومَعْرِفتُهُ، فجعَلَ يذكُرُ أحاديثَ وعِلَلَهَا، وكذلك كُنْتُ أذكُرُ أحاديثَ خطأً، وعِلَلَهَا، وخَطَأَ الشيوخِ، فقال لي: يا أبا حاتم، قَلَّ مَنْ يفهمُ هذا! ما أَعَزَّ هذا! إذا رَفَعْتَ هذا من واحد واثنَيْنِ، فما أقلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هذا! وربما أَشُكُّ في شيء أو يتخالجني في حديثٍ، فإلى أنْ ألتقي معك لا أَجِدُ مَنْ يشفيني منه. قال أبي: وكذلك كان أمري.

وقال الذهبي: إذا وثَّق أبو حاتم رجلاً فتمسَّكْ بقوله؛ فإنَّه لا يوثِّق إلا رجلاً صحيحَ الحديث، وإذا لَيَّنَ رجلاً أو قال فيه: لا يُحْتَجُّ به، فتوقَّفْ حتى تَرَىٰ ما قال غيرُه فيه؛ فإنْ وثَّقه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم؛ فإنَّه مُتَعَنِّتٌ في الرجالِ؛ قد قال في طائفةٍ من رجالِ الصِّحَاحِ: ليس بِحُجَّةٍ، ليس بِقَوِيٍّ، أو نحو ذلك.

وَفَاتُهُ:

قال أبو الحُسَيْن بن المُنَادِي وغيره: مات الحافظُ أبو حاتمٍ في شَعْبان سنةَ سَبْعٍ وسبعين ومئتين، وقيل: عاش ثلاثًا وثمانين سنة. رحمه الله تعالى.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

تَرْجَمَةُ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ[(١)]

اسْمُهُ، ووِلاَدَتُهُ، وطَلَبُهُ:

هو الإمام، سيِّد الحُفَّاظ؛ عُبَيْدُاللهِ بنُ عبدِالكريمِ بنِ يزيدَ بنِ فَرُّوخ، مُحَدِّثُ الرَّيِّ، وجَدُّهُ فَرُّوخ: مولى عيَّاش بن مُطَرِّف بن عبدالله ابن عيَّاش بن أبي ربيعة المَخْزُومي. وأبوه عبدالكريم هو خالُ رفيقِهِ أبي حاتم الرازي.

وُلِدَ أبو زُرْعة سنةَ مئتين؛ على ما رُوِيَ عنه نفسه، وقيل في مولده غيرُ ذلك.

طلَبَ الحديثَ وهو حَدَثٌ صغيرٌ، وارتحَلَ إلى الحجازِ والشامِ ومِصْرَ والعراقِ والجزيرةِ وخُرَاسان، وكانتْ نيَّةُ الرِّحْلةِ والسماعِ من الشيوخِ تخالطُ نِيَّتَهُ في الرِّبَاطِ؛ قال:« لا أعلَمُ صَفَا لي يَوْمُ رباطٍ قَطُّ؛

---

(١) بتصرف واختصار من "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٦٥-٨٥). وانظر ترجمته في: "الجرح والتعديل" (١/ ٣٢٨-٣٤٩)، (٥/ ٣٢٥)، و"الثقات" (٨/ ٤٠٧)، و"تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٢٦-٣٣٧)، و"طبقات الحنابلة" (١/ ١٩٩-٢٠٣)، و"سير السلف الصالحين" (٤/ ١٢٢٣-١٢٢٧)، و"تاريخ دمشق" (٣٨/ ١١-٣٩)، و"المنتظم" (٥/ ٤٧-٤٨)، و"الأنساب" (٣/ ٢٤)، و"التدوين في أخبار قزوين" (٣/ ٢٨٤)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٨٩-١٠٣)، و"تاريخ الإسلام" (ص١٢٤-١٣٢/ حوادث ٢٦١-٢٨٠)، و"تذكرة الحفاظ" (٢/ ٥٥٧-٥٥٩)، و"العبر" (٢/ ٢٨-٢٩)، و"الوافي بالوفيات" (١٩/ ٢٥٥-٢٥٦)، و"البداية والنهاية" (١١/ ٣٧)، و"طبقات الحفاظ" (ص٢٤٩-٢٥٠)، و"المقصد الأرشد" (٢/ ٦٩-٧١)، و"شذرات الذهب" (٢/ ١٤٨-١٤٩). وانظر كتاب "أبو زُرْعة الرازي وجهوده في السُّنَّة النبويَّة" للدكتور سعدي الهاشمي.

أمَّا بيروتُ فأَرَدْنَا العباسَ بن الوليد بن مَزْيَد، وأما عَسْقَلان فأردنا محمَّد بن أبي السَّرِيِّ، وأمَّا قَزْوين فمحمَّد بن سعيد بن سَابِق ».
وكتَبَ وصنَّف ما لا يوصفُ كَثْرة.

شُيُوخُهُ:

سَمِعَ خلقًا كثيرًا؛ منهم: أبو الوليد الطَّيَالسي، والإمامُ أحمد بن حنبل، وأحمدُ بنُ يونس اليَرْبُوعي، والربيع بن سُلَيْمان المُرَادي، وسُلَيْمان ابن بِنْتِ شُرَحْبِيل، والعباس بن الوليد بن مَزْيَد، وعبدالعزيز بن عبدالله الأُوَيْسِي، وعبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبي، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، وأبو حاتمٍ الرازيُّ رفيقُهُ، وأبو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن، وموسى بن إسماعيل، وقَبِيصَة بن عُقْبة، ويحيى بن بُكَيْر، ويونس بن عبدالأعلى.

تَلَامِيذُهُ:

حدَّث عنه الخلقُ الكثير أيضًا؛ منهم: أبو بكر بن أبي داود، وأبو عَوَانة الإِسْفَرَايِيني، وعبدالرحمن بن أبي حاتم، وعبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمد، وعَدِيُّ بن عبدالله والدُ ابن عَدِيٍّ، والتِّرْمِذي، والنَّسَائي، وابن ماجه. وحدَّث عنه مِنْ شيوخه: إسحاق بن موسى، وحَرْمَلة بن يحيى، والرَّبِيع المُرَادي، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، ويونس بن عبدالأعلى، ومِنْ أقرانه: ابن وَارَة، وأبو حاتم، ومُسْلِمٌ، وإبراهيمُ الحَرْبي.

ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال أبو إسحاق الجُوزَجَاني: كنا عند سليمان بن عبدالرحمن، فلم يَأْذَنْ لنا أَيَّامًا، ثم دَخَلْنَا عليه فقال: بَلَغني ورودُ هذا الغلامِ -

يعني أبا زُرْعة - فَذَرَسْتُ للالتقاءِ به ثلاثَ مِئَةِ ألفِ حديثٍ.

وقال عبدالله بن أحمد: لمَّا ورَدَ علينا أبو زُرْعة، نزَلَ عندنا، فقال لي أبي: يا بُنَيَّ، قد اعتضْتُ بنوافلي مذاكَرَةَ هذا الشيخِ.

وقال الإمامُ أحمد أيضًا: ما جاوَزَ الجِسْرَ أحدٌ أفقَهُ من إسحاقَ ابنِ رَاهُوْيَهْ، ولا أحفَظَ من أبي زُرْعة.

وقال ابن أبي شَيْبة: ما رأيتُ أحفَظَ من أبي زُرْعة.

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني: أبو زُرْعة يُشَبَّهُ بأحمدَ بنِ حنبل.

وقال علي بن الحُسَيْن بن الجُنَيْد: ما رأيتُ أحدًا أعلَمَ بحديثِ مالكٍ من أبي زُرْعة، وكذا سائرُ العلوم.

وقال إسحاقُ بن رَاهُوْيَهْ: كلُّ حديث لا يعرفُهُ أبو زُرْعة الرازي فليس له أَصْلٌ.

وقال يونس بن عبدالأعلى: ما رأيتُ أكثَرَ تواضعًا من أبي زُرْعة، هو وأبو حاتمٍ إمامَا خراسان.

وحدَّث يونسُ يومًا فقال: حدَّثنا أبو زُرْعة، فقيل له: مَنْ هذا؟ فقال: إنَّ أبا زُرْعة أشهَرُ في الدنيا مِنَ الدنيا.

وقال فَضْلَكُ الصائغُ: دخلْتُ على الرَّبِيعِ بِمِصْرَ فقال: مِنْ أين؟ قلتُ: من الرَّيِّ. قال: تركْتَ أبا زُرْعَةَ وجئتَ؟! إنَّ أبا زرعة آيةٌ، وإنَّ الله إذا جعَلَ إنسانًا آيةً أبانه مِنْ شكله، حتى لا يكونَ له ثانٍ.

ودخَلَ فَضْلَكُ أيضًا في المدينةِ على أبي مُصْعَبٍ الزُّهْري، فقال له: تَرَكْتَ أبا زُرْعة وجئتني؟! لَقِيتُ مالكًا وغيره، فما رأتْ عيناي مِثْلَ أبي زرعة.

وَفَاتُـهُ:

كانتْ وفاته رحمه الله في آخرِ يومٍ من سنة أربعٍ وستين ومئتين.

قال أبو جعفر محمَّد بن عليٍّ وَرَّاقُ أبي زُرْعة: حَضَرْنَا أبا زرعةَ بـ«ماشَهْرَانَ» وهو في السَّوْقِ[1]، وعنده أبو حاتمٍ وابن وَارَةَ والمنذرُ بنُ شاذان وغيرهم، فَذَكَروا حديثَ التلقين: «لَقِّنُوا موتاكم: لا إلٰه إلا الله» واستَحْيَوْا من أبي زُرْعة أن يلقِّنوه، فقالوا: تَعالَوْا نذكُرُ الحديثَ؛ فقال ابن وَارَةَ: حدَّثنا أبو عاصم، حدَّثنا عبدالحميد بن جعفر، عن صالح. وجعل يقولُ: ابن أبي. ولم يجاوزْهُ. وقال أبو حاتم: حدَّثنا بُنْدَارٌ، حدَّثنا أبو عاصم، عن عبدالحميد بن جعفر، عن صالح. ولم يجاوز. والباقون سكتوا. فقال أبو زُرْعة، وهو في السَّوْقِ: حدَّثنا أبو عاصم، حدَّثنا عبدالحميد، عن صالحِ بنِ أبي عَرِيب، عن كَثِيرِ بن مُرَّة، عن مُعَاذ بن جَبَل، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كان آخِرَ كلامِهِ: لا إِلَٰهَ إلا اللهُ، دخَلَ الجَنَّةَ». وخرَجَ رُوحُهُ معه، رحمه الله تعالى.

---

(١) في السَّوْق، أي: في نَزْع الموت، كأنَّ الرُّوحَ تُسَاقُ لِتَخْرُجَ مِنْ البَدَنِ، ويقال له: السِّيَاقُ أيضًا، وهما مصدران مِنْ « سَاقَ يَسُوقُ ». انظر: "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٤٢٤).

التَّعْرِيفُ بِـ"كِتَابِ الْعِلَلِ" لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

أ) تمهيدٌ

تَقَدَّمَ[١] ذِكْرُ المصنَّفاتِ التي صُنِّفَتْ في عِلَلِ الحديث، ومِنْهَا "كِتَابُ الْعِلَلِ" لعبدالرحمن بنِ أبي حاتم الذي هو مِنْ أَجْوَدِهَا وأَحْسَنِهَا عند الأئمَّة؛ وعنه يقولُ الحافظُ ابنُ كَثِير[٢]: «ومِنْ أَحْسَنِ كتابٍ وُضِعَ في ذلك[٣]، وأَجَلِّهِ وأَفْحَلِهِ: كتابُ "العِلَلِ" لعليِّ بنِ الْمَدِينيِّ شيخِ البخاريِّ، وسائرِ المحدِّثين بعدَهُ في هذا الشأنِ على الخصوصِ. وكذلك "كتابُ العِلَلِ" لعبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ، وهو مرتَّبٌ على أبوابِ الفقهِ». وفي مَعْرِضِ ذِكْرِ الحافظِ العراقيِّ[٤] للكُتُبِ التي ينبغي لطالبِ عِلْمِ الحديثِ العنايةُ بها، قال: «ثم الكُتُبُ المتعلِّقةُ بعِلَلِ الحديثِ، فمنها: كتابُ أحمدَ بنِ حنبل، وابنِ المَدِينِيِّ، وابنِ أبي حاتم ...». ويقولُ السَّخَاويُّ[٥] في مَعْرِضِ ذِكْرِهِ للكُتُبِ التي ينبغي لطالبِ عِلْمِ الحديثِ العنايةُ بها - تبعًا للعراقي -: «ولابنِ أبي حاتم، وكتابُهُ في مجلَّدٍ ضَخْمٍ، مرتَّبٌ على الأبوابِ. وقد شَرَعَ الحافظُ ابنُ عبدِالهادي في شَرْحِهِ، فاخترمتْهُ المنيَّةُ بعدَ أنْ كَتَبَ منه مجلَّدًا على يَسِيرٍ منه».اهـ.

ولقد بدا لنا واضحًا مِنْ خلالِ هذه المَسِيرةِ الطويلةِ مَعَ الكتاب -

---

(١) (ص٣١-٣٨) من هذه المقدمة.

(٢) في "اختصار علوم الحديث" (١/ ١٩٧- ١٩٨).

(٣) يعني: في علل الحديث.

(٤) في "شرح الألفية" (ص٣٠٤).

(٥) في "فتح المغيث" (٣/ ٣١١).

التي تربو على خَمْسِ سَنَوَاتٍ - : أنَّ هذا الكتابَ مِنْ أَبْدَعِ ما صُنِّفَ في عِلَلِ الْحَدِيثِ، وأنه حوَى فوائدَ يَكَادُ يَعْجِزُ طَلَبَةُ العِلْمِ عن استخلاصِهَا، ومِنْ أَهَمِّ ما يُمَيِّزُهُ: أنه لم يَقْتَصِرْ على رأيِ مُصَنِّفِهِ فقطْ - كما هو الحالُ في مُعْظَمِ كُتُبِ العِلَلِ - بل شَمِلَ آراءَ كثيرٍ من الأئمَّة؛ كَشُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ، ويحيى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وأبي الوليدِ الطَّيَالِسِيِّ، ويحيى بنِ مَعِين، والإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَل، ومسلمِ بنِ الحَجَّاج، وعَلِيِّ بنِ الحُسَيْن بن الجُنَيْد، ومحمَّدِ بنِ عَوْفٍ الحِمْصي[(١)]، بالإضافةِ إلى ابْنِ أبي حاتمٍ نَفْسِهِ.

هذا إلى جانبِ أحكامِ وآراءِ أبي حاتمٍ وأبي زُرْعَةَ الرازيَّيْنِ، التي شَكَّلَتْ معظمَ مادَّةِ هذا الكتابِ، وهما مَنْ هما في معرفةِ العِلَلِ، وحَسْبُكَ بِمَنْ يُعْنَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِنَقْلِ أحكامِهِ على الأحاديثِ[(٢)]، بل تَجِدُ وَجْهَ الشَّبَهِ واضحًا بين صَنِيعِهِ وبين صنيعِ أبي حاتمٍ في كَشْفِ عِلَلِ بعضِ الأحاديثِ[(٣)]؛ بما يُوحِي بِأَثَرِ أبي حاتمٍ في الدارقطنِيِّ في معرفةِ عِلَلِ الأحاديث!!

ونَضَعُ بين يدَيْكَ - أخي القارئ - بعضَ المميِّزاتِ والفوائدِ الأخرى، التي تُسْتَخْلَصُ من مُدَارسةِ هذا الكتابِ الفَذِّ:

---

(١) انظر أرقام المسائل التي ورد فيها كلامُ هؤلاءِ الأئمَّة (ص٣٥٢- ٣٥٣/التنبيه الثالث).

(٢) كالمسائل رقم (٥٨ و٧٧ و١١١) التي نقلها في "السنن" (١/ ١٠٧)، و(١/ ١٤٩)، و(١/ ١٩٠).

(٣) انظر المسألة رقم (٤٩١)، وانظر معها "علل الدارقطني" (١٧٣٠).

فمن ذلك : الحُكْمُ على روايةِ بعضِ الرواةِ عن شُيُوخهم بأنها مُرْسَلةٌ[(١)]، ولا تُوجَدُ هذه الأحكامُ في كتابِ "المَرَاسِيل" للمصنِّف - ابن أبي حاتم - فهي من الزياداتِ عليه.

ومن ذلك : أحكامُ أبي حاتمٍ على بعضِ الرواةِ الذين لا تُوجَدُ لهم ترجمةٌ[(٢)].

وشبيهٌ به حُكْمُهُ على بعضِ الرواةِ الذين لم يَذْكُرْهُمْ ابنه في "الجرح والتعديل"[(٣)].

ومن ذلك : بيانُ أبي حاتمٍ لِبَعْضِ الرواةِ الذين خَفِيَ أَمرُهُمْ على بعضِ الأئمَّة[(٤)].

ومن ذلك : تلك الأحاديثُ الغَرِيبَةُ التي لا تكادُ تُوجَدُ إلا عند ابنِ أبي حاتم في هذا الكتاب، وعنه ينقُلُ الأئمَّةُ ذلك الحديثَ[(٥)]، وهناك عدةُ أحاديثَ نَصَّ الحافظُ ابنُ عبدالهادي على أنه لم يَجِدْهَا؛

---

(١) انظر على سبيل المثال المسائل رقم (٣١٧ و٧٣٦ و١٥٩٠).

(٢) كأسباط بن عَزْرة الذي حَكَمَ عليه أبو حاتم في المسألة (٢١٧٩) بأنه مجهول، وقد أفرد الأخ فالح الشِّبْلي الرواةَ المذكورين في "العلل" بِجَرْحٍ أو تعديلٍ بمصنَّف بعنوان: "المستخرَجُ مِنْ كتابِ العِلَلِ لابن أبي حاتم في الجَرْحِ والتعديل"، وهو مطبوعٌ بمكتبة الوعي الإسلامي، بدمشق.

(٣) كعبدالرحمن بن ساعدة الذي حَكَمَ عليه أبو حاتمٍ في المسألة رقم (٢١٣٣) بأنه لا يُعْرَفُ.

(٤) مثل "ابن أبي عُبَيْد الزُّرَقي عن أبيه" المذكور في المسألة (٢٥٩٣)؛ فقد بيَّن أبو حاتم أنه إسماعيل بن عُبَيْد بن رِفَاعة، وخَفِيَ هذا على المِزِّيِّ وابنِ حَجَر.

(٥) كالحديث المذكور في المسألة رقم (٢٤٨).

كقوله[١] : «ولم يُخَرِّجْ أحدٌ من أهل السُّنَنِ هذا الحديثَ، ولم أَرَهُ في "معجم الطبراني"، ولا في "سُنَنِ الدارقطني"، ولا في "السنن الكبير" للبيهقي، وقد فَتَّشْتُ عنه في كُتُبٍ أُخَرَ، فلم أره».

ومن ذلك : إظهارُ الفَرْقِ بين طريقةِ المحدِّثين، وطريقةِ الفقهاء والأصوليِّين، في إعلالِ الأحاديثِ وتَصْحيحِهَا ؛ كحديثِ ابن عمر عن النبي ﷺ : «ليس مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ» ؛ فقد قال عنه أبو حاتم[٢] : «منكر»، ومع ذلك صحَّحه ابنُ حِبَّانَ[٣]، وقال عنه البُوصِيرِيُّ[٤] : «هذا إسنادٌ صحيح» ؛ أَخْذًا بظاهرِ الإسناد.

ومن ذلك : معرفةُ ما يَجْرِي فيه الخلافُ بين المحدِّثين، وتَخْتَلِفُ بسببِهِ أحكامُهُمْ على الأحاديثِ ؛ كالتفرُّدِ ونحوِهِ ؛ فهناك أحاديثُ أعلَّها أبو حاتمٍ وأبو زُرْعة، وأَخْرَجَهَا الشيخان في صَحِيحَيْهِمَا[٥]، وهناك أحاديثُ اختلَفَ فيها حُكْمُ أبي حاتم وأبي زُرْعة فيها مع حُكْمِ الدارقطنيِّ[٦]، أو غيرِهِ من الأئمَّة النُّقَّاد ؛ كيحيى القَطَّانِ[٧]، بل

---

(١) في كتابه "تعليقة على العلل" (ص١٥٦).
(٢) في المسألة رقم (٧٢٦)، وانظر المسألة رقم (٧٧٤).
(٣) فأخرجه في "صحيحه" (٣٥٤٨).
(٤) في "مصباح الزجاجة" (٢/ ٦٤).
(٥) كالأحاديث المذكورة في المسائل رقم (١٢٤، ٢١٧، ٦٧٣، ٨٠٣، ٩١٦، ٩٢١، ١١٤٦)، وغيرها.
(٦) كما في المسألتين رقم (٦٧٦ و٨٦٩)، وغيرهما.
(٧) كما في المسألة رقم (٦٠٦).

اختلَفَ حُكْمُ أبي حاتمٍ أحيانًا مع حُكْمِ أبي زُرْعة[١]، وربَّما خالَفَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم أباه[٢]، بل رُبَّمَا اختلَفَ قولُ الإمامِ الواحدِ منهم في مسألةٍ واحدةٍ[٣]، وربَّما أَشْكَلَ الأَمْرُ فَتَوَقَّفَ عن الترجيح[٤].

ومن ذلك: حَثُّ طُلَّابِ عِلْمِ الحديثِ على البُعْدِ عن الأقوالِ الشاذَّةِ وما يجري مَجْرَاهَا من الأقوالِ التي يكونُ الاعتمادُ فيها على خَطَأٍ في فَهْمِ عبارةِ إمام، أو الأخذِ بلازمِ قولِهِ، أو مجاراتِهِ في خطئه، أو نحوِ ذلك؛ مِثْلُ تصحيحِ روايةِ ابنِ لَهيعة إذا كانتْ مِنْ طريقِ العَبَادلةِ - ومَنْ في حُكْمهم - فإعلالُ أبي حاتمٍ وأبي زُرْعة لأحاديثِ ابنِ لَهيعة ليس فيها تفريقٌ بين العبادلةِ وغيرهم[٥].

ومِثْلُ الإعلالِ بالتدليسِ، والتشديدِ في العَنْعَنة؛ بخلافِ ما يَذْهَبُ إليه بعضُ المجتهدين من طَلَبَةِ العِلْم الذين أَلْصَقُوا بالأئمَّةِ قَبُولَ عَنْعنةِ المدلِّس مطلقًا[٦]، إلا إذا تبيَّنَ أنه دلَّس تلك الروايةَ.

وهذا الكتابُ مليءٌ بالأمثلةِ التي ينبغي لطالبِ عِلْمِ الحديثِ

---

(١) كما في المسائل رقم (٢٧٧، ٣٣٣، ٥٨٠، ٥٨١)، وغيرها.

(٢) كما في المسألة رقم (١٩٢)، وانظر المسألة رقم (٢٧١٠).

(٣) كما في المسائل رقم (٢٨٠، ٣٨٦، ٥٨١، ٧٨٨، ٨٥١، ٨٦٩).

(٤) كما في المسائل رقم (٢٧٩، ٦٥٨، ٢٢٣٣)، وغيرها.

(٥) كما في المسائل رقم (٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٧٦٨، ٩٦٠، ٢٧٥٥، ٢٨٠٧).

(٦) وقد اختلف الأئمة في المدلِّسين؛ فمنهم مَنْ قَبِلُوا عنعنته، ومنهم مَنْ رَدُّوا عنعنته، ومنهم من اختلَفُوا في قبولِ عنعنته وردِّها، وبعضُهُمْ فَصَّلَ فيما يُقْبَلُ ويُرَدُّ منها. انظر تفصيل ذلك في كتاب الحافظ ابن حجر: "تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس" المشهور باسم "طبقات المدلِّسين".

تأمُّلِهَا، واستخراجُ الفوائدِ المتعلِّقةِ بهذه المسألةِ منها[1].

ومن ذلك: بيانُ مَنْهَجِ الأئمَّةِ في التشديدِ في أحاديثِ العقائدِ والأحكام[2]، والتساهُلِ في غيرها كالفَضَائِلِ، والرقائقِ، والأدعية[3].

ومن ذلك: التنبيهُ على أنه ليس كُلُّ متابعةٍ أو شاهدٍ يَرْفَعُ مِنْ درجةِ الحديثِ ويُقَوِّيهِ؛ فَكَمْ مِنَ الأحاديثِ التي لا يَعْتَدُّ فيها أبو حاتم وأبو زُرْعة بمتابعةِ الراوي وإنْ كان غَيْرَ مُتَّهَمٍ، بل ربَّما كان ثقةً أحيانًا؛ لأنهم يَرَوْنَ أنه أخطأَ[4]!!

ومن ذلك: بيانُ أنه ليس كُلُّ اختلافٍ على راوٍ يُعَدُّ قادحًا، بل مِنَ الرواةِ مَنْ هو مُكْثِرٌ مِنَ الروايةِ، فربَّما رَوَى الحديثَ على وجوهٍ كلُّها صحيحةٌ عنه؛ كقتادةَ، فإنَّ مِثْلَ هذا في حديثِهِ كثيرٌ[5].

ومن ذلك: أنهم قد يرجِّحون روايةَ راوٍ مُتَكَلَّمٍ فيه خالَفَ عددًا من الثقات، فزاد هو في الإسنادِ رجلًا نَقَصُوهُ، ولم يَقَعِ التصريحُ في روايتِهِمْ بالسماعِ في مَوْضِعِ الزيادةِ، ويُشِيرُونَ إلى ذلك بقولهم أحيانًا:

(١) انظر المسائل رقم (٦٠، ٦٢، ٧٧، ٣١٧، ٣٣٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٧٤، ٥٩٦، ٦٤٥، ٧٢٥، ٧٣١، ٧٣٦، ٧٩٤، ٧٩٩، ٨٠٠، ٩٦٥، ٩٧٨، ١٠٠٦، ١١١٩، ١١٥١، ١١٨٣، ١٢٥٩، ١٣٥٣، ١٣٧٧، ١٥٣١، ١٥٣١/أ، ١٥٦١، ١٥٨٠، ١٨٧١، ٢١١٩، ٢٣٩٤، ٢٥١٦، ٢٥٧٩، ٢٦٠٣، ٢٦٦٣).

(٢) انظر المسائل رقم (١٢٤، ٢٤٨، ١٣٩٢/أ).

(٣) انظر المسألة رقم (١٣).

(٤) انظر المسائل رقم (٤٠، ٤٤، ١٢٨، ٢٠٥، ٥٤٨، ٦٧٠، ٧١٨، ١٢٩٢، ١٣٠٠).

(٥) انظر المسألة رقم (٦٨٤).

الزيادةُ مِنَ الثقةِ مقبولةٌ[١].

ومن ذلك : بيانُ مَنْهَجِ الأئمَّةِ في الانتخابِ ؛ وهو أَخْذُ الغرائبِ، وتَرْكُ المشاهير[٢].

ومن ذلك : بيانُ اختصاصِ بعضِ الأئمَّةِ ببعضِ الشيوخِ، وتَقْدِيمِهِمْ فيهم على أئمَّةٍ آخَرِينَ حالَ الخلافِ؛ مثلُ كَوْنِ عبدالله بنِ المبارك ويحيى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ أعلَمَ بحديثِ شُعْبَةَ من وَكِيعِ بنِ الجَرَّاح[٣].

ومن ذلك : أنَّ روايةَ الراوي للحديثِ بِنُزُولٍ قرينةٌ تَدُلُّ على إعلالِ روايةِ مَنْ رواه عنه عاليًا[٤].

ومثله : لو كان الحديثُ عندَ الراوي مرفوعًا لم يَحْتَجْ أن يُحَدِّثَ به موقوفًا ؛ لأنَّ هذا يَدُلُّ على إعلالِ الروايةِ المرفوعةِ[٥].

ومن ذلك : الاستدلالُ بمتابعةِ القَرِينِ لقرينِهِ - وهما مِنْ بلدٍ واحد - على أنَّ شيخهما قد قَدِمَ إلى بلدهما ؛ وهذا يُغَلِّبُ جانبَ السَّمَاعِ ؛ وهذه الفائدةُ مِنْ أنفسِ الفوائد، وهي مستفادةٌ مِنْ سؤالِ ابن أبي حاتم لأبيه[٦] عن سماعِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ مِنْ عبدالله بن أبي قتادةَ حين رَوَى عنه، عن ضَمْرَةَ بنِ عبدالله بن أُنَيس، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال : «لَيْلَةُ القَدْرِ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ» ؛ فاستدَلَّ أبو حاتمٍ

(١) انظر المسائل رقم (٣٣٣، ٣٦١، ٤٨٨، ٥٧١، ٩٢٠، ١٢٠٩، ٢٠٧٧، ٢٦٥٩).
(٢) انظر المسألة رقم (٧٨٧).
(٣) كما في المسألة رقم (٦٨٤).
(٤) كما في المسألة رقم (٣٠٩).
(٥) كما في المسألة رقم (٣٧٦).
(٦) في المسألة رقم (٧٣٦).

على سماعِ أبي إسحاق من عبدالله بن أبي قتادة بِكَوْنِ إسماعيلَ بنِ أبي خالد رَوَى هذا الحديثَ أيضًا عن عبدالله بن أبي قتادة ؛ فهذا يَدُلُّ على أنَّ ابنَ أبي قتادةَ قَدِمَ الكُوفَةَ التي هي بَلَدُ أبي إسحاقَ وإسماعيلَ بنِ أبي خالد ؛ وهذا يَدُلُّ على أنَّ المحدِّثين ينزِّلون المعاصرةَ مع اتِّحَادِ البَلَدِ منزلةَ اللِّقَاء، والله أعلم.

ولِأَهَمِّيَّةِ هذا الكتابِ عند الحافظِ محمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)؛ صنَّف كتابًا طُبِعَ بعنوانِ "تعليقةٌ على العِلَلِ لابن أبي حاتمٍ" ؛ ذهَبَ يَشْرَحُ فيه عِلَّةَ الحديثِ الذي يُورِدُهُ ابنُ أبي حاتم؛ بتخريجِهِ مِنْ كتب الحديثِ، ونَقْلِ كلامِ الأئمَّةِ فيه، وفي الرُّوَاةِ، وله أحكامٌ على الأحاديثِ والرُّوَاةِ، مع بعضِ التصويباتِ لبعض الأخطاءِ الواقعةِ في "العِلَلِ" لابن أبي حاتمٍ، وقد استَفَدْنَا مِنْ هذا الكتابِ فوائدَ عديدةً مُثْبَتَةً في مَوَاضِعِهَا[(١)].

وقد افتتَحَ ابنُ أبي حاتمٍ كتابَهُ هذا بمقدِّمةٍ عن أهميَّةِ عِلْمِ العِلَلِ، ثم ثَنَّى بكتابِ الطهارةِ، ثم الصلاة . . . وهكذا ؛ مُرَتِّبًا له على أبوابِ الفقه، غير أنه لم يُقَسِّمِ الكتابَ الواحِدَ إلى أبوابٍ ، فكتابُ الصلاةِ - مثلاً - استَغْرَقَ في المجلَّد الثاني من (ص٣٦) إلى (ص٥٠٨)، دون تبويب.

وليس هناك ترتيبٌ بين المسائل، غَيْرَ أنه ربَّما سرَدَ عددًا من

(١) وانظر (ص٣٣٤) من هذه المقدمة.

المسائلِ عن شيخٍ واحدٍ كحَمَّاد بن سَلَمة ؛ كما صنَعَ في المسائلِ مِنْ رقم (٣٢٦) إلى رقم (٣٣٤).

وكثيرًا ما يَسْرُدُ سؤالاتِهِ لأبيه متتاليةً، وكذا سؤالاته لأبي زُرْعة.

وربَّما كرَّر المسألةَ الواحدةَ كما سيأتي في التنبيهات[1].

وربَّما كرَّر بعضَ الأبوابِ، مثلُ قولِهِ في المجلَّد الخامس (ص٣٤٢) : «عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في الدعاء»، فإنَّه كرَّره في المجلَّد السادس (ص٣٣٣) بالعنوان نفسه.

وربَّما فرَّق أبوابَ الموضوعِ الواحد، مثلُ قولِهِ في المجلد الرابع (ص٥٧٠) : «عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في القرآنِ وتفسيرِ القرآن»، وفي المجلَّد السادس (ص٦٣٥) قال : «عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في حروفِ القرآن».

---

(١) (ص٣٥١- ٣٥٢/ التنبيه الثاني).



ب) رِوَايَاتُ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

وَقَفْنَا على أربعِ رواياتٍ لكتاب "العلل" عن ابن أبي حاتم، وهي على الإجمال:

١) روايةُ أبي بَكْرٍ محمَّد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ الأَرْدَسْتاني.

٢) روايةُ أبي أحمَدَ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ بنِ محمَّد بن يحيى التَّمِيمِيِّ النَّيْسَابوريِّ المعروفِ بـ «حُسَيْنَك».

٣) روايةُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ بُخَار الرازي.

٤) روايةُ أبي عبدالله محمَّدِ بنِ إسحاقَ بن مَنْدَهْ.

وثَمَّةَ ثلاثُ رواياتٍ روى بَعْضُ الأئمَّة بها بعضَ المسائل، فقد تكونُ رواياتٍ لكتابِ «العِلَلِ» بتمامه، وقد تكونُ لبعضِ مسائله، أو لبعضِ كتبِ ابن أبي حاتم الأخرى التي ورَدَتْ فيها هذه المسائل. وهذه الرواياتُ الثلاثُ هي:

١) روايةُ أبي أحمَدَ الحَسَنِ بنِ عبداللهِ العَسْكَري.

٢) روايةُ أبي الشَّيْخِ عبدالله بن محمَّد بن جعفر بن حَيَّان.

٣) روايةُ القاسم بن عَلْقَمَة.

وفيما يلي تفصيلُ ما أُجْمِلَ من هذه الروايات:

١) أمَّا روايةُ أبي بَكْرٍ محمَّد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ: فَيَرْوِيها عنه أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ أحمد بن أبي عليٍّ عبدِالرَّحِيمِ الأَصْبَهانيُّ، وأبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ إبراهيمُ بن محمد بن عُبَيْد، وعنهما رواها الخطيبُ البَغْداديُّ في "مُوضِحِ أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٦٩)، و(٢/ ٦٩ و١٢٦ و٢٨٨ و٤٧٥)، و"الكفاية" (٢/ ٣٩٠ رقم ١١٧١)، لكنَّ روايتَهُ عن أبي مسعود الدمشقيِّ مِنْ كتابه؛ حيثُ كان يقول: «قرأتُ في كتابِ أبي مسعود إبراهيمَ بنِ محمَّد الدِّمَشْقي».

وهذه الرواية هي التي رُوِيَتْ مِنْ طريقها النسختان (أ) و(ت):

أما النسخة (أ): فبدايتها هكذا: «حدَّثنا الشيخُ أبو طاهرٍ محمَّدُ ابنُ أحمَدَ بنِ عبدالرحيم»، ولم يُذْكَرِ الراوي عن أبي طاهرٍ ومَنْ دونه، وتاريخُ نَسْخ هذه النُّسْخة سنة (٧٣٠هـ)، ووفاةُ أبي طاهر كانتْ سنةَ (٤٤٥هـ).

وأمَّا النسخةُ (ت): فجاء الإسنادُ على غِلَافها هكذا: «كتابُ علل الحديثِ، تأليفُ الإمامِ أبي محمد عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم محمَّد بن إدريسَ بنِ المُنْذِرِ بنِ داود بن مِهْران الرازي الحافظ، مولى تَمِيمِ ابنِ حَنْظَلة[1]، الغَطَفاني الحَنْظَلي رحمه الله. روايةُ أبي بَكْر محمَّد بن أحمد بن

(١) انظر تعقُّب ياقوت الحموي لهذا القول في "معجم البلدان" (٢/ ٣١١)؛ فقد ذكر أنَّ صوابَهُ عنده فيما يظهر: حنظلة بن تميم. وقد تقدَّم نقل كلامه هذا (ص١٥٨).

الفَضْل بن شَهْرَيَارَ عنه، رواية أبي طاهرٍ محمَّد بن أحمد بن عبدالرَّحِيم عنه، رواية أبي بكر محمد بن عليِّ بنِ أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني إجازةً عنه، رواية أبي الفَتْح ناصر بن محمد بن أبي الفَتْح ناصر المعروف بِوِيْرِج الأَصْبَهاني عنه، إجازةً منه لصاحبِهِ إسماعيل بن عبدالله بن عبد المُحْسِن ابن الأَنْمَاطي الأَنْصَاري رفَقَ اللهُ به، ونفَعَهُ بسائره، آمين».

٢) وأما روايةُ أبي أحمَدَ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ بنِ محمَّد بن يحيى التَّمِيمي النَّيْسَابوري المعروفِ بـ «حُسَيْنَك»: فَيَرْوِيها عنه أبو بَكْر أحمدُ ابنُ محمَّد بن أحمد بن غالب البَرْقَاني، وعن البَرْقاني رواها الخطيبُ البغداديُّ في مواضعَ مِنْ "تاريخه"، منها: (٨/ ٨٨-٨٩ و١٩٦)، و(٩/ ٦٧-٦٨).

وهذه الروايةُ هي التي رُوِيَتْ مِنْ طريقها النسخةُ (ف)، فقد جاء في بدايتها: «أوَّلُ كتاب العِلَل، يَشْتمِلُ على سبعةَ عَشَرَ جزءًا. الجزءُ الأوَّلُ في عللِ أخبارٍ رُوِيَتْ في الطهارةِ. أخبرنا أبو أحمد الحُسَيْن بن عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ يحيى التَّمِيمِيُّ قراءةً عليه في سنةِ تِسْعٍ وستين وثلاثِ مئة؛ قال: أخبرنا أبو محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم رحمه الله».

ولم يُذْكَرِ الراوي عن الحُسَيْن بن علي ومَنْ دونه، وتاريخُ نَسْخِ هذه النسخةِ سنة (٧٣٠هـ)، ووفاةُ الحُسَيْن بن عليٍّ كانت سنة (٣٧٥هـ).

٣) رواية أبي الحَسَن عليٍّ بن بُخَار الرازي، ومِنْ طريقه رواها الدَّارَقُطْني؛ كما صرَّح بذلك في "المؤتلف والمختلف" (٤/ ٢٢٣٠)

حين قال: «وأما بُخَار: فهو عليُّ بنُ بُخَار الرازي أبو الحَسَن، شيخٌ كتبنا عنه في دَارَقُطْن، حدَّثَنا عن عبدالرحمن بن أبي حاتم بِعِلَلِ الحديثِ وسؤالاتِهِ لأبيه ولأبي زرعة في ذلك».

وروى الخطيبُ البَغْدادي في "تاريخه" (١١/ ٣٥٥) هذا النَّصَّ عن أبي القاسم الأَزْهَري عن الدَّارَقُطْني.

ونقل الدارقطنيُّ في كتاب "السنن" (١/ ١٠٤ و١٠٦ و١٤٩ و١٩٠) عن ابن أبي حاتم المسائلَ رقم (٤٧ و٥٨ و٧٧ و١١١)، فلعلَّها من روايته عن عليِّ بنِ بُخَار هذا، والله أعلم.

٤) روايةُ أبي عبدالله محمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ مَنْدَهْ، بالإجازةِ عن ابن أبي حاتم.

ذكر هذه الروايةَ الحافظُ ابن حجر في "المعجم المُفَهْرِس" (ص١٥٨) في الكلامِ على كتاب "العلل" فقال: «قرأتُ على مَرْيَم بنتِ الأَذْرَعيّ سَنَدَهُ إليه[1]، وأجازتني سائرَهُ بروايتها، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي الحَسَن بن الْمُقَيَّر، عن أبي الفضل بن ناصر،

---

(١) جاءت العبارة في المطبوع هكذا: « قرأته على مريم بنت الأذرعي بسنده إليه »، والتصويب من المخطوط (ق٦٧/ أ). والمعنى: أنه قرأ على مريم بنت الأذرعي سند كتاب "العلل" فقط إلى ابن أبي حاتم، ولم يقرأ الكتاب، وأجازته برواية باقيه؛ كما هو الحال في كتاب "الأربعين" لمحمد بن أسلم الطوسي؛ فإنه قال في ترجمة مريم هذه في "المَجْمَع المؤسِّس" (٢/ ٥٧٠): « قرأت عليها إسناده، ولم أقرأ الكتابَ ». وقال في "المُعْجَم المُفَهْرِس" (ص٢٠٩ رقم ٩٠١): « وقرأتُ سَنَدَ "الأربعين" هذه على مريمَ بنتِ الأَذْرَعِيِّ، عن يونس بن أبي إسحاق ».

عن أبي القاسم بن أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ؛ أنبأنا أبي، عن أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، إجازةً، به».

ومن طريقِ الحافظ ابن حجر رواه الرُّودَانِيُّ في "صِلَة الخَلَف" (ص٣٠٣).

وأما الرواياتُ الثلاثُ التي رُوِيَتْ بها بعضُ مسائل الكتاب - والتي يَحْتَمِلُ أنْ تكونَ لكتابِ العِلَل بتمامِهِ، ويَحْتِمِلُ أن تكونَ لبعض مسائله، أو لبعضِ كتبِ ابن أبي حاتم الأخرى التي وَرَدَتْ فيها هذه المسائل -: فهي:

١) روايةُ أبي أحمَدَ الحَسَن بن عبدالله بن سَعِيد العَسْكَري للمسألتين رقم (٥٥٩ و١٠١٩) عن ابن أبي حاتم بالإجازة، روى بها في كتابه "تصحيفات المحدِّثين": (١/ ١١٦-١١٨)، و(٢/ ٦٢٨-٦٢٩)، و(٣/ ٩٩٢- ٩٩٤).

٢) رواية أبي الشَّيْخ عبدالله بن محمد بن جَعْفر بن حَيَّان، ومن طريقِهِ روى أبو نُعَيْم في "الحلية" (٩/ ٤) قولَ عبدالرحمن بن مَهْدِيٍّ وابن نُمَيْر في مقدمة "العلل" (١/ ٤). وتقدَّم في ترجمة ابن أبي حاتم أنه مِنْ شيوخ أبي الشَّيْخِ الذين روى عنهم[١].

٣) روايةُ القاسم بن عَلْقَمة المسألة رقم (١٠٩١)، ومن طريقه روى الخَلِيلي في "الإرشاد" (١/ ٢٧٥).

---

(١) انظر (ص٢٣٣).

هذا؛ وقد وَقَفْنا على روايةٍ ذَكَرها الحافظُ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣٩) فقال: «وأُنْبِئْتُ عمَّن سَمِعَ المسلمَ بنَ أحمد النَّصِيبي؛ أنَّ علي بن الحَسَن الفقيه أخبره: أنا أبو القاسم النَّسِيب؛ أنا محمد بن عبدالرحمن الكَنْجَرُوذِيُّ؛ أنا يوسف بن القاسم المَيَّانِجي؛ أنا عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم ... فذكَرَ الحديثَ بهذا الإسناد، وقال: هذا حديثٌ خطأٌ، إنما هو موقوفٌ عن عَمَّار، رواه جماعة: الثَّوْري، وشُعْبة، وزهير فَمَنْ دونهم، كلُّهم، موقوفٌ؛ قولَ عَمَّار[1]، وليس لرفعه معنًى».

ويُوسُفُ بن القاسم المَيَّانِجِيُّ معروفٌ بالرواية عن ابن أبي حاتم كما تقدَّم في ذكر تلاميذه، وهذا الحديثُ الذي نقَلَ ابنُ حجر عن ابن أبي حاتم عِلَّتَهُ: هو حديثٌ رواه عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن صِلَةَ بنِ زُفَرَ، عن عَمَّار، عن النبي ﷺ قال: « **ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَقَدْ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: الإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ** ...» الحديثَ، وهو الآتي في المسألة رقم (١٩٣١)، ولم نَرَ هذا النقلَ الذي ذكره الحافظ ابن حجر من "العلل"، ولكنَّه رَأْيٌ لابن أبي حاتم في هذا الحديثِ، ولم يُسْنِدْهُ إلى أبيه وأبي زرعة كما في المسألة رقم (١٩٣١).

---

(١) كذا، والمراد: موقوفًا؛ مِنْ قولِ عَمَّار. لكنْ حُذِفَتْ ألف تنوين النصب من «موقوف» على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤)، وكذلك حُذِفَ حرف الجر « مِنْ »، فانتصَبَ مابعده على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢).

شجرة روايات كتاب "العلل" عن عبدالرحمن بن أبي حاتم

عبدالرحمن بن أبي حاتم

- (١) محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَار
  - أبو مسعود الدِّمَشْقِيّ
    - الخطيب البغدادي عن كتاب أبي مسعود
  - أبو طاهر الأَصْبَهَاني
    - النسخة (أ)
    - الخطيب البغدادي
    - محمد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالحاني (إجازة)
      - أبو الفتح وِبْرِج ناصر الأَصْبَهَاني
        - إسماعيل الأَنْمَاطي (إجازة)
          - النسخة (ت)
- (٢) الحُسَيْن بن علي بن محمد التميمي (حُسَيْنك)
  - النسخة (ف)
  - أبو بكر البَرْقَاني
    - الخَطيب البغدادي
- (٣) أبو الحسن علي بن بُخَار الرازي
  - الدَّارَقُطْني
- (٤) محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ (إجازة)
  - أبوالقاسم عبدالوَهَّاب بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ
    - أبو الفضل بن ناصر السُّلَامِيّ
      - أبو الحَسَن بن المُقَيَّر
        - يُونُس بن أبي إسحاق
          - مَرْيَم بنت الأَذْرَعي
            - الحافظ ابن حَجَرٍ في «المعجم المُفَهْرِس»
- (٥) أبو أحمد العَسْكَرِيّ في «تصحيفات المحدِّثين» (إجازة) (روى بعض المسائل)
- (٦) أبو الشَّيْخ ابن حَيَّان
  - أبو نعيم في «الحلية» (روى بعض المسائل)
- (٧) القاسم بن عَلْقَمة
  - الخَلِيلي في «الإرشاد» (روى بعض المسائل)



ج) تَرْجَمَةُ رُوَاةِ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

تقدَّم أنَّ لـ"كِتَابِ العِلَل" - فيما وقفنا عليه - سبعةَ طُرُقٍ عن ابن أبي حاتم، منها ما هو صريحٌ أنه روايةٌ لـ"كِتَابِ العِلَل"، ومنها ما هو غيرُ صريحٍ، ومِنْ هذه الطُّرُقِ طريقان رُوِيَتْ بهما النُّسَخُ الأصليَّة للكتاب، وهي (أ) و(ت) و(ف):

أما الطريقُ الأوَّل: فهو طريقُ النسختَيْنِ (أ) و(ت)، وهو مِنْ روايةِ أبي طاهر محمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم الكاتبِ الأَصْبَهاني، عن أبي بكر محمَّد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ، عن ابن أبي حاتم.

ولم يُذْكَرْ في (أ) مَنِ الذي رواه عن أبي طاهر، وأمَّا (ت): فمِنْ روايةِ صاحبها إسماعيلَ بنِ عبدالله الأَنْمَاطي، عن أبي الفَتْح وِيْرِج ناصرٍ الأَصْبَهانيِّ، عن محمَّد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني، عن أبي طاهر.

وفيما يلي ترجمةٌ لرجال هذا الإسناد:

١ - أبو بكر محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرَيَارَ الأَرْدَسْتَاني[1]، حدَّث عن عبدالرحمن بن أبي حاتم، وحدَّث عنه أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِالرَّحِيمِ الأَصْبَهانيُّ، وأبو مسعودٍ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عُبَيْدٍ

(١) بفتح الألف، وسكون الراء، وفتح الدال وسكون السين المهملتين، وفتح المثناة الفوقية، وفي آخرها نون؛ نسبة إلى أَرْدَسْتَان، وهي بُلَيْدةٌ قريبةٌ من أصبهان، وضبطها بعضهم بكسر الدال. انظر "الأنساب" للسمعاني (١/ ١٠٨).

الدِّمَشْقيُّ، وأبو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانيُّ، وغيرهم.

وهو مِنْ بيتِ علمٍ وفضل، فعمُّه عليُّ بنُ الفضل التاجرُ المعدّل الأَرْدَسْتاني من أهل العلم، وكذا أخوه أبو عبدالله عُبَيْدالله بن أحمد ابن الفَضْل بن شَهْرِيَارَ الأَرْدَسْتاني التاجر، وابنا أخيه هذا: أبو القاسمِ الفضلُ وعبدُالواحد ابنا عُبَيْدالله بن أحمد، والحافظُ الفقيه أبو الحَسَن محمد بن عبد الواحد بن عُبَيْدالله الأَرْدَسْتاني الأصبهاني ابن ابن أخيه، ومصنِّف كتاب "الدلائل السَّمْعية، على المسائل الشرعية".

تُوُفِّيَ سنة سَبْعٍ وثمانين وثلاثِ مئة[1].

٢ - أبو طاهر محمَّد بن أحمد بن عبدالرَّحِيم الكاتب الأَصْبَهاني؛ روى عن محمَّد بن أحمد بن الفضل، وأبي الشيخ عبدالله ابن محمد بن حَيَّان، وروى عن الحافظِ أبي الحَسَن عليِّ بن عمر الدارقطني كتابَ "السنن".

روى عنه أبو بَكْر محمد بن عليِّ بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني الأصبهاني، وأبو زكريا يحيى بن عبدالوهاب بن مَنْدَهْ، وإسماعيل بن الفَضْل بن الإِخْشِيد السَّرَّاج؛ وحدَّثوا عنه بـ"السنن" للحافظ الدارقطني.

قال ابن نُقْطة: «لم يحدِّثْ في وقتِهِ أوثَقُ منه، وأكثَرُ حديثًا،

(١) انظر ترجمته في "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم الأصبهاني (٢/ ٢٩٧-٢٩٨)، و"الموضح" للخطيب البغدادي (٢/ ٦٩ و١٢٦)، و"تكملة الإكمال" لابن نقطة (٤/ ٥٠١)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (حوادث ٣٥١ - ٣٨٠ ص ٦٦١)، و"كشف الظنون" لحاجي خليفة (١/ ٧٦٠).

صاحبُ الكتبِ والأصولِ الصحاح رَحِمَهُ اللهُ، وهو آخِرُ مَنْ حدَّث عن أبي الشيخ، والقَبَّابِ - فيما أعلم - بِأَصْبَهان». وذكر ابن نُقْطة عن عبدالعزيز النَّخْشَبي أنه قال: «ولد أبو طاهر في سنة ثلاثٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مئة، وكان أوَّلُ سماعه مِنْ أبي الشيخ الأنصاريِّ في سنة ثمان وستين وثلاث مئة». وذكر ابن نُقْطة أنَّ وفاته يوم الجمعة، الحادِيَ عَشَرَ من شهرِ ربيعِ الآخِرِ؛ سنةَ خمسٍ وأربعين وأربع مئة[١].

٣ - أبو بكر محمد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني الأَصْبَهاني؛ حدَّث عن أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبدالرحيم بـ"سنن الدارقطني" بالإجازة، وله فيها شيءٌ يَسِيرٌ مسموع، وحدَّث عنه بغيرها من الأجزاءِ والعوالي، وهو آخِرُ مَنْ حدَّث عنه، وبه خُتِمَ حديثُ أبي الشيخ، حدَّث عنه جماعةٌ بِأَصْبَهان؛ منهم أبو مسلم بن الإِخْوة، وزاهر بن أحمد الثقفي، وغيرهما، توفِّي صباحَ يومِ الأحد، ثالثَ جُمَادَى الآخرة، سنةَ ثلاثين وخمس مئة[٢].

٤ - أبو الفتح ناصرُ بنُ محمد بن أبي الفتح الأَصْبَهاني المقرئ القَطَّان، المعروف بالوِيْرِج - ويقال: الوِيْرِي[٣] - صدوقٌ ومُكْثِر،

---

(١) انظر ترجمته في "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٥/ ١٥٩)، و"التقييد" لابن نقطة (ص٥٢)، و"ذيل التقييد" للفاسي (٢/ ٢٩٢).

(٢) انظر ترجمته في "تكملة الإكمال" (٢/ ٦٤٥)، و"التقييد" (ص٩٢)، كلاهما لابن نقطة.

(٣) بكسر الواو، والمثنَّاة التحتيَّة، والراء المهملة؛ نسبة إلى قرية من قرى أصبهان. انظر "الأنساب" (٤/ ٤٩٧).

سَمِعَ من إسماعيل بن الإِخْشِيد السَّرَّاج "سنن الدارقطني"، بسماعه من أبي طاهرٍ محمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم، بسماعه من الدارقطني، وسمع أيضًا من أبي الفضل جعفر بن عبدالواحد الثقفي الأَصْبَهاني، وابن أبي ذَرٍّ، وغيرهما، وعنه أبو الجَنَاب الْخَيْوَقِيُّ، وأبو رَشِيد الغَزَّال، وأكثَرَ عنه الحافظُ أبو الحَجَّاج يوسف بن خَلِيل الدمشقي، وآخرون، وتوفِّي في ذي الحِجَّة سنةَ ثلاثٍ وتِسْعين وخمس مئة[1].

٥ - الحافظ تَقِيُّ الدِّين أبو طاهر إسماعيل بن عبدالله بن عبدالمُحْسِن الأنصاريُّ المِصْريُّ الأَنْمَاطي، سمع القاضي محمد بن عبدالرحمن الحَضْرَمي، وأبا القاسمِ البُوصِيرِيّ، وأبا طاهر الخُشُوعي، وغيرَهم، حدَّث عنه أبو بكرٍ عبدالله بن عمر بن علي بن الخَضِر القُرَشِيّ بـ"جزء حنبل بن إسحاق"[2]، وحدَّث عنه أيضًا الحافظان ابن نُقْطة، والمُنْذِري. وُلِدَ في نحو سنة سبعين وخمس مئة، وكتَبَ بخطه المليحِ الرشيقِ ما لا يوصفُ كَثْرة، اشتغَلَ من صِباه وتفقَّه، وقرأ الأدب، وقَدِمَ دِمَشْقَ سنةَ ثلاثٍ وتِسْعين وخمس مئة، ثم حَجَّ سنةَ إحدى وسِتِّ مئة، فذهَبَ إلى بغداد، وكانتْ له عنايةٌ وافرة، وحِرْصٌ تامٌّ وجِدٌّ واجتهاد، مع معرفةٍ كاملة، وحِفْظٍ وحِذْقٍ ونقدٍ وفصاحة،

---

(١) انظر ترجمته في "ذيل التقييد" (٢/ ٢٩٢ و٣٢٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٢١/ ٣٠٦)، و"العبر" (٤/ ٢٨٢)، و"شذرات الذهب" (٤/ ٣١٥)، و"النجوم الزاهرة" (٦/ ١٤٣).

(٢) "جزء حنبل" (ص ١٥٤).

وسرعةِ قَلَمٍ، واقتدارٍ على النظم والنثر، وهو أولُ من سَنَّ كتابةَ إجازةِ الشيخِ عَقِبَ كتابةِ السماع[1]، وتوفِّي سنة تِسْعَ عَشْرَةَ وسِتِّ مئة[2].

وللخطيبِ البغداديِّ روايةٌ بالوِجَادة عن كتابِ أبي مسعود الدِّمَشْقي، عن ابن شَهْرَيَارَ كما تقدَّم، وأبو مسعود هو:

٦ - إبراهيمُ بنُ محمَّد بن عُبَيْد أبو مسعودٍ الدِّمَشْقيُّ الحافظُ الجَوَّال، مصنِّفُ كتابِ "أطراف الصحيحين"، وأحَدُ مَنْ برَّز في هذا العلمِ، سافَرَ الكثيرَ، وجابَ البلادَ في طلب العلم، فَسمِعَ ببغدادَ من أصحابِ أبي شُعَيْب الحَرَّاني، ومحمد بن يحيى المَرْوَزي، ويوسفَ ابنِ يعقوبَ القاضي، وجَعْفَرٍ الفِرْيَابي، وبالكوفةِ مِنْ أصحاب أبي جعفر المُطَيَّن، وأبي الحُصَيْن الوادعي، وبالبصرةِ مِنْ أصحاب أبي خليفةَ الجُمَحِيِّ، وبواسطَ من أبي محمَّد بن السَّقَّا، وبالأَهْوَازِ من أحمد بن عَبْدان الشِّيرَازي، وأقرانِهِ، وبأَصْبَهَان من أبي بكر بن المُقْرِئ، ونحوه، وبخراسانَ مِنْ أصحاب الحسن بن سُفْيَان، وأبي بكر بن خُزَيْمة، ومحمد بن إسحاق السَّرَّاج، وأمثالهم.

قال الخطيبُ البغدادي: «كان صدوقًا دَيِّنًا وَرِعًا فَهِمًا».

وكان له عنايةٌ بصحيحَيِ البخاريِّ ومسلم، وكان الدارقطنيُّ يذاكره

---

(١) انظر "النكت" للزركشي (٣/ ٤٩٨)، و"الشذا الفياح" للأبناسي (١/ ٢٩٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٥٣)، و"تدريب الرواي" للسيوطي (٢/ ٢٥).

(٢) انظر ترجمته في " تكملة الإكمال" (٤/ ٣٩٦)، و" سير أعلام النبلاء" (٢٢/ ١٧٣)، و" تذكرة الحفاظ" (٤/ ١٤٠٣).

فيهما أحيانًا؛ فقد ذكَرَ الزَّرْكَشِيُّ[1] ما انتُقِدَ من الأحاديث على الصحيحَيْنِ، فقال: «وأكثَرُ استدراكِ الدارقطنيِّ يرجع إلى المسانيد، مِنْ غيرِ ترجيحِ المتون، وقد أجاب عن بعضه أبو مسعودٍ إبراهيمُ بنُ محمد بنِ عُبَيْدٍ الدمشقيُّ.

قال الدراقطني: اجتمعْتُ بأبي مسعود، فتذاكَرْنَا معه الصحيحَيْنِ، ومشينا معه، ثم فَتَحْنَا عليه جوابَ غرائبَ . . .».

توفِّي أبو مسعود سنةَ إحدَىٰ وأربعِ مئة ببغداد، وقلَّما رَوَىٰ؛ لأنه ماتَ كَهْلاً، فلم يَنْتشِرْ حديثه[2].

وأما الطريقُ الثاني: فهو طريقُ النُّسْخة (ف)، وهو من رواية أبي أحمد الحُسَيْن بن علي التَّمِيمي، عن ابن أبي حاتم.

ولم يذكر الناسخُ سنَدَ النسخةِ إلى التَّمِيمِيِّ كما تقدَّم، لكنَّ الخطيبَ البغداديَّ يروي هذا الطريقَ عن شيخه أبي بَكْرٍ البَرْقاني، عن التميمي، وفيما يلي ترجمةٌ لرجالِ هذا الإسناد:

٧ - الحافظ أبو أحمَدَ الحُسَيْن بن عليِّ بن محمد بن يحيى بن عبدالرحمن بن الفضلِ بنِ عبدالله التَّمِيمِيُّ المعروفُ بحُسَيْنَك، وبها اشتهر، ويُعْرَفُ أيضًا بابن مُنَيْنَة؛ نسبةً إلى جَدَّته مُنَيْنَةَ بنتِ رجاء بن

---

(١) في "النكت" (١/ ٢٨٧).

(٢) انظر ترجمته في "تاريخ بغداد" (٦/ ١٧٢)، و"تاريخ دمشق" (٧/ ١٩٩)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ١٠٦٨-١٠٦٩).

معاذ، كان جارًا لأبي بكر بن خُزَيْمة بنيسابور، وحدَّث عنه، وتربَّى في حِجْره، وبه تخرَّج، وحدَّث أيضًا عن محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج، وأبي القاسم البَغَوي، وغيرهم.

روى عنه أبو عبدالله الحاكم، وأبو بَكْر البَرْقَاني، وأحمد بن محمد المؤدِّبُ المعروفُ بالزَّعْفَرَاني، وغيرهم.

كان ابنُ خُزَيْمة يُعِزُّهُ ويقدِّمه على أولاده، ويَبْعَثُهُ إذا تخلَّف عن مَجْلِسِ السلطان لينوبَ عنه، وكان عمره عند وفاةِ ابنِ خُزَيْمة ثلاثًا وعشرين سنة.

قال البَرْقَاني: كان حُسَيْنَك ثقةً جليلاً حُجَّةً، وقال الخطيب: كان ثقةً حُجَّة، وقال الحاكم: صَحِبْتُهُ حضرًا وسفرًا فما رأيتُه ترَكَ قيام الليل مِنْ نحو ثلاثين سنة، وكان يقرَأُ كلَّ ليلة سُبُعًا، وكانتْ صَدَقاتُهُ دَارَّةً سِرًّا وعلانية، أخرَجَ مرةً عَشَرة من الغزاة بآلتهم بَدَلاً عن نفسه، ورابَطَ غيرَ مَرَّة، وأولُ سماعه في سنة خمسٍ وثلاثِ مئة.

توفِّي في ربيعِ الآخِرِ سنةَ خمسٍ وسبعين وثلاث مئة، وكان مولده سنةَ ثمانٍ وثمانين ومئتين.

وأخوه أبو الفَضْلِ عبدالرحمن بن علي النَّيْسَابوري من أهل العلم؛ حدَّث عن ابن خُزَيْمة وغيره، وحدَّث عنه الحاكمُ وغيره، وكانتْ وفاته سنةَ سِتِّينَ وثلاث مئة.

ولِحُسَيْنَك ابنٌ من أهلِ العلم أيضًا كثيرُ الرواية، اسمه: إسماعيلُ

ابنُ الحسين بن علي، أبو المظفَّر الْمِنْكَاني[١]، ولد سنة سبعٍ وخمسين وثلاث مئة في شَعْبان، وروى الكثيرَ عن والده[٢].

٨- الإمام الفقيهُ الحافظُ الثَّبْتُ، شيخُ الفقهاء والمحدِّثين؛ أبو بكر أحمدُ بنُ محمَّد بن أحمد بن غالب الخُوَارَزْمِيُّ، البَرْقاني، الشافعيُّ، صاحبُ التصانيف.

وُلِدَ آخِرَ سنةِ سِتٍّ وثلاثين وثلاثِ مئة، وسَمِعَ في سنةِ خمسين وثلاث مئة بِخُوَارَزْمَ من أبي العباس بن حَمْدان الحِيْرِيِّ النَّيْسَابوري؛ حدَّثه عن محمد بن الضُّرَيْس والكبار، وحدَّث عن الإمام أبي بكر الإسماعيلي، وأبي أحمد بن الغِطْرِيف، وأبي عليٍّ بنِ الصَّوَّاف، وأبي بَكْر القَطِيعي، وأبي أحمد الحاكم، والحافظ عبدالغَنِيِّ بن سعيد، وخلقٍ كثير.

حدَّث عنه أبو بكر البَيْهَقي، وأبو بكر الخَطِيب، والفقيه أبو إسحاق الشِّيرَازي، وعددٌ كثير. واستوطَنَ بغدادَ دَهْرًا.

قال الخطيب: «كان ثِقَةً، وَرِعًا، مُتْقِنًا، متثبِّتًا، فَهِمًا، لم يُرَ في شيوخنا أثبتُ منه، حافظًا للقُرْآن، عارفًا بالفقه، له حَظٌّ من علم

---

(١) لعلَّه نسب إلى: « صَرْمِنْكان »، وهي من قرى تِرْمِذ. انظر "معجم البلدان" (٣/ ٤٠٢).

(٢) انظر ترجمة الحافظ أبي أحمد التميمي في "تاريخ بغداد" (٨/ ٧٤)، و"المنتخب من السياق" (ص١٣٧)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٦٨)، و"توضيح المشتبه" (٨/ ٣٦)، و"اللباب" (١/ ٢٢٢).

العربية، كثيرَ الحديث، حَسَنَ الفَهْم له والبصيرةِ فيه . . .»، وذكَرَ كلامًا طويلاً في مدحه والثناءِ عليه وذِكْرِ شيءٍ من أخباره.

وقال أبو القاسم الأَزْهَري : «البَرْقاني إمامٌ، إذا مات ذَهَبَ هذا الشأن».

وقال أبو الوليد الباجي : «البَرْقاني ثقةٌ حافظ».

وذكره أبو إسحاقَ الشِّيرَازي في "طبقاتِ الفقهاء"، فقال :«تفقَّه في حداثته، وصنَّف في الفقه، ثم اشتغَلَ بعلمِ الحديثِ، فصار فيه إمامًا».

توفِّي ببغدادَ يومَ الأَرْبِعاء، أولَ يومٍ من رَجَب، سنةَ خمسٍ وعشرين وأربعِ مئة، ودُفِنَ من الغد يومَ الخميس، وصُلِّيَ عليه في جامعِ المنصور[1].

وأما بقيَّةُ رواياتِ الكتابِ التي لم ترد بها النُّسَخُ التي وقفنا عليها، فهي: رواية علي بن بُخَار، ومحمد بن إسحاق بن مَنْدَهْ، وأبي أحمد العَسْكَري، وأبي الشَّيْخِ الأَصْبَهاني، والقاسم بن عَلْقمة، لكنَّ روايةَ العَسْكري وأبي الشيخ والقاسم ليستْ صريحةً في أنها روايات للكتاب كاملًا؛ كما سبق بيانه. وفيما يلي ترجمةٌ لهؤلاء الرواة :

٩ - عَلِيُّ بن بُخَار، أبو الحَسَن الرازي، حدَّث عن عبدالرحمن

(١) انظر ترجمته في "طبقات الفقهاء" لأبي إسحاق الشيرازي (ص١٣٤)، و"تاريخ بغداد" (٤/ ٣٧٣-٣٧٥)، و"سير أعلام النبلاء" (١٧/ ٤٦٤-٤٦٧).

ابن أبي حاتم بِعِلَلِ الحديثِ وسؤالاتِهِ لأبيه وأبي زُرْعة في ذلك، وحدَّث عن أبي العَبَّاس أحمد بن جعفر الجَمَّال الرازي، حدَّث عنه الدارقطني[(١)].

١٠ - محمَّد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَهْ، أبو عبدالله العَبْدِيُّ الأَصْبَهاني، الحافظُ الجَوَّال، صاحبُ التصانيف، كان من أئمةِ الحديثِ وثقاتهم، مولده في سنةِ عَشْرٍ وثلاثِ مئة، أو السنةِ التي بعدها، وسَمِعَ سنةَ ثمانِ عَشْرَةَ، رَوَىٰ بالإجازةِ عن ابنِ أبي حاتم، ورحَلَ سنةَ ثلاثين إلى نَيْسَابور، فأدرَكَ أبا حامد بن بِلَال، ومحمد بن الحُسَيْن القَطَّان، وكتَبَ عن الأَصَمِّ نحوًا من ألفِ جزء، ثم رحَلَ إلى بغداد، فلقي ابنَ البَخْتَرِيِّ، والصَّفَّارَ، ولقي بدمشق وغيرها خَيْثَمةَ بن سليمان، ولقي بمكة أبا سعيدِ بنَ الأَعْرَابي، وبمصر أبا الطاهر المَدِينِيَّ، وببخارَىٰ ومَرْوٍ وبَلْخٍ جماعةً، وطوَّف الأقاليم، وكتَبَ بيده عدةَ أحمال، وبقي في الرحلة نحوًا من أربعين سنة، ثم عاد إلى وطنه شيخًا، فتزوَّج ورُزِقَ الأولاد، وحدَّث بالكثير، وكان مِنْ دعاة السُّنَّة، وحُفَّاظ الأثر. قال هو عن نفسه: كتبتُ عن ألفِ شيخٍ وسبعِ مئةِ شيخ. وقال أيضًا: كتبتُ عن خَيْثَمةَ بأَطْرَابُلُسَ ألفَ جزء. وقال البَاطِرْقَاني: حدَّثنا ابنُ مَنْدَهْ إمامُ الأئمَّة في الحديثِ لقَّاه اللهُ رِضْوانَهُ،

---

(١) انظر ترجمته في "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٤/ ٢٢٣٠)، و"تاريخ بغداد" للخطيب (١١/ ٣٥٥)، و"الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ٣٥٧)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٩/ ٣٤).

وأسكنه جِنَانَهُ. وقال أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بن حَمْزة الحافظ : ما رأيتُ مِثْلَ أبي عبدالله بن مَنْدَهْ. وقال جعفر المستغفري : ما رأيتُ أحفَظَ مِنِ ابن مَنْدَهْ !

وبيتُ بني مَنْدَهْ بيتُ علم منذ القِدَمِ، وقد صنَّف فيهم الحافظُ الذهبي مُصَنَّفًا ذكره في ترجمة أبي عبدالله بن مَنْدَهْ هذا من "تذكرة الحفاظ"[1]، فقال : «واستوفَيْنَا ذِكْرَ أبي عبدالله في كتاب آل مَنْدَهْ، ولقد كنتُ أتَحَسَّرُ على لُقِيِّ العلامةِ نجمِ الدين أبي عبدالله بن حَمْدان في سنةِ أربعٍ وتسعين[2] لِأَجْلِ عُلُوِّ حديثِ ابن مَنْدَهْ عنده، ولم يقعْ لي بالاتصال».

وقال أبو عليٍّ النَّيْسَابوري الحافظ : «بنو مَنْدَهْ أعلامُ الحفَّاظ في الدنيا قديمًا وحديثًا»، ثم قال : «أَلَا تَرَوْنَ إلى قريحةِ أبي عبدالله ؟!»، وما يشبه هذا الكلامَ. وقال أيضًا : «أبو عبدالله مِنْ بيتِ الحديث والحفظ»، وأحسَنَ الثناءَ على سَلَفِهِ وعليه، رحمهم الله.

وكانتْ وفاتُهُ ليلةَ الجمعةِ سَلْخَ ذي القَعْدة سنةَ خَمْسٍ وتسعين وثلاثِ مئة. وكان بينه وبين أبي نُعَيْمٍ الأصبهانيِّ وَحْشَةٌ، فأقذَعَ أبو نُعَيْمٍ في جَرْحه، ونال منه، واتهمه، فلم يُلْتَفَتْ إليه؛ لِمَا بينهما من العظائم، ونال ابن مَنْدَهْ من أبي نُعَيْمٍ وأسرَفَ أيضًا، نسألُ الله

---

(١) (٣/ ١٠٣٥).

(٢) يعني : وسِتِّ مئة.

العفو والعافية[١].

١١ - الحسَنُ بن عبدالله بن سَعِيد بن الحُسَيْن، أبو أحمد العَسْكَري الأَدِيب، سَمِعَ أبا القاسمِ البَغَوِيَّ، وأبا بكرِ بنَ أبي داود السِّجِسْتَاني، وأكثَرَ عنهما، وبالَغَ في الكتابة، وبقي حتى علا به السِّنُّ، واشتهرَ في الآفاقِ بالدراية والإتقان، وانتهَتْ إليه رياسةُ التحديث، والإملاءِ للآداب، والتدريسِ بقُطْرِ «خُوزِسْتَان»، ورحَلَ الأَجِلَّاءُ إليه؛ للأخذِ عنه، والقراءةِ عليه، وكان يملي بعدَّةِ مُدُنٍ، توفِّي في صفر، سنةَ ثلاثٍ وثمانين وثلاث مئة[٢].

١٢ - أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حَيَّانَ الأَصْبَهاني، المعروفُ بأبي الشيخ، حافظٌ كبيرٌ ثقةٌ، له تصانيفُ كثيرةٌ، وُلِدَ سنةَ أربعٍ وسبعين ومئتين، وسَمِعَ في سنةِ أربعٍ وثمانين، وكتب العالي والنازل، ولَقِيَ الكبار، سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ لأمِّه الزاهد محمود بن الفَرَجِ، وأبي يعلى المَوْصِلي، وعبدالرحمن بن أبي حاتم، وأبي بكر بن أبي عاصم، وخلقٍ كثيرٍ، حدَّث عنه أبو بكرِ بنُ مَرْدُوْيَهْ، وأبو سَعْدٍ المَالِينِيُّ، وأكثَرَ الرواية عنه أبو نُعَيْمٍ الحافظُ، وآخِرُ مَنْ روى عنه

---

(١) انظر ترجمته في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٩-٣٤)، و"التقييد" (١/ ٣٩-٤١)، و"تكملة الإكمال" (١/ ٣٠٤) و(٣/ ٢٧٧)، كلاهما لابن نقطة، و"تذكرة الحفاظ" للذهبي (٣/ ٨٥٩ و١٠٣١-١٠٣٦) و(٤/ ١٢٥١)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/ ٥٥٨) و(٥/ ٢٣٨).

(٢) انظر ترجمته في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٢٣)، و"معجم الأدباء" (٢/ ٥٤٩)، و"المقتنى" للذهبي (ص١٣٦).

أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبدالرَّحِيمِ الكاتب بأصبهان، مات في سنة تسع وستين وثلاث مئة[1].

١٣ - أبو سعيدٍ القاسمُ بنُ عَلْقمة الشُّرُوطي الأَبْهَري، لَقِيَ بالرَّيِّ ابنَ أبي حاتم، وأحمَدَ بنَ خالد الحَرُوري، ومَنْ بعدهما، وبأَبْهَرَ الحسَنَ بنَ عليٍّ الطُّوسِيَّ وغيره، وكان قيِّمًا فيما يرويه، وله في الفقه والشروطِ مَحَلٌّ كبيرٌ. مات سنةَ ثمانٍ وثمانين وثلاثِ مئة[2].



---

(١) انظر ترجمته في " تذكرة الحفاظ" (٣/ ٤٥)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" (١/ ٤٠٤)، و"طبقات الحفاظ" (ص٣٨٢).

(٢) انظر ترجمته في " الإرشاد" للخليلي (٢/ ٧٧٥).

د) وَصْفُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المُعْتَمَدَةِ

ظَفِرْنَا لهذا الكتابِ بخَمْسِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ؛ هي :

الأُولى : نُسْخَةُ مكتبة طوبقبو بإستانبول (أحمد الثالث)، وَرَمَزْنَا لها بالرمز : (أ).

الثانية : نُسْخَةُ مكتبة فَيْض الله أَفَنْدِي بإستانبول، ورمزنا لها بالرمز : (ف).

الثالثة : نسخة مكتبة أحمد تَيْمُور باشا بمصر، ورمزنا لها بالرمز : (ت).

الرابعة : نسخة مكتبة تشِسْتَرْبِتِي بإيرلندا، ورمزنا لها بالرمز : (ش).

الخامسة : نسخة دار الكتب المصرية، ورمزنا لها بالرمز : (ك).

وأفضلُ هذه النسخ النسختان الأُولَيَانِ : (أ) و (ف)، ولكنْ سقَطَ من (ف) بعضُ الأوراق، ولا تخلو نسخةٌ من نُسَخِ كتابنا هذا من وجودِ بعضِ الأخطاء والأسقاط؛ ولذا لم نَتَّخِذْ نسخةً منها أصلاً مُطلَقًا، وإنما أخرَجْنَا النَّصَّ الأَصَحَّ والأَكْمَلَ من مجموعِ النُّسَخِ على حَسَبِ الاجتهاد، لكنِ اعتمدنا النسخةَ (أ) في إثباتِ إسنادِ الكتاب، ونهاياتِ الأجزاء، وبداياتها؛ لأنها أكملُ النسخ في هذا، ووضعنا ما في بقيَّة النسخ من ذلك في حاشية الكتاب.

وفيما يلي وصفٌ تفصيليٌّ لهذه النسخ :

النُّسْخة الأُولَى : نسخةُ مكتبة طوبقبو بإستانبول (أحمد الثالث رقم٥٣١)، وهي التي رمزنا لها بالرمز : (أ).

وهي نسخةٌ كاملةٌ ومقابَلَةٌ، وتقع في (٢٧٨) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي الصفحة (٢٥) سطرًا، مُسَطَّرتها (١٨,٥×٢٦)، نُسِخَتْ بخطٍّ نَسْخِيٍّ جيِّد بتاريخ : سابعَ عشَرَ شَهْرِ ربيعِ الأَوَّل من شهور سنة ثلاثين وسبع مئة (٧٣٠هـ)، بخط محمد بن أحمد بن علي الخَطِيب بقرية العَبَّادِيَّة[1] من عمل المَرْجِ الشَّامِيِّ بِدِمَشْق.

وهذا الناسخُ هو الناسخُ للنُّسْخة (ف) الآتية، وهو الناسخ أيضًا للنسخةِ التي اعتمدَهَا الشيخُ حَبِيبُ الرحمنِ الأعظمي ﵀ في تحقيق "سنن سعيد بن منصور"[2]، وطريقتُهُ في الكتابة تَدُلُّ على خِبْرته بالنَّسْخِ، والظاهرُ أنه مِنْ أهلِ العلم، وكان يَنْسَخُ لنفسه كما نَصَّ على ذلك صراحةً في النسخة (ف) كما سيأتي[3].

وقد كُتِبَ على صفحةِ العنوان ما نصُّه : «كتابُ العِلَلِ، تأليفُ الحافظِ أبي محمَّدٍ عبدِالرحمنِ بْنِ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَلِيِّ الرازيِّ»، ثم في أعلى الصفحةِ إلى جهةِ اليسار عبارة : «فرغه محمَّد

---

(١) انظر "تاريخ دمشق" لابن عساكر (١٤/ ٤٣٠)، و(٣٧/ ٣٨)، و(٤٩/ ٣٢٧)، و(٥٧/ ١٧٢)، و"معجم البلدان" (٤/ ٧٥).

(٢) انظر "سنن سعيد بن منصور" بتحقيق الأعظمي (٢/ ٤٠١).

(٣) في وصف النسخة (ف) (ص٣٢٢).

ابن العَطَّار مُطالَعَةً وانتِقاءً، وصلَّى اللهُ على محمَّد وآلِهِ».

ومحمَّدُ بنُ العَطَّارِ هذا يظهَرُ مِنْ صنيعِهِ أنه لخَّصَ "كتابَ العلل" هذا، وانتقَىٰ منه ما يريد؛ كما يَظْهَرُ من عبارتِهِ السابقة، ومِنْ تعليقاتِهِ على الكتاب؛ فإنَّه - فيما يبدو - هو صاحبُ التعليقاتِ والتصويباتِ والتخريجاتِ الموجودةِ على هذه النسخة، وكتَبَ في آخِرِ الجُزْءِ الأوَّلِ ما نصُّه : «انتَقَيْتُهُ، والحَمْدُ للهِ على نعمه»[1]، لكنْ يؤخذُ عليه جُرْأَتُهُ على التصويبِ والتصرُّفِ في أصلِ الكتاب[2]، حتى إنه قد يَلْتَبِسُ على مَنْ لا يَتَنَبَّهُ لصنيعه هذا، فَيَظُنُّ هذه التصويباتِ من الناسخ في المقابلة.

وفي الصفحةِ الأُولى أثبَتَ محمَّد بن العَطَّار - فيما يبدو - فِهْرِسًا للكتابِ تحت العنوان، فقال : «فِهْرِسْتُهُ : الطهارة، الصلاة، باب الوِتْر، الأَذَان، الاستسقاء، السَّهْو، سُجُودُ القرآن، الجُمُعة، الزكاة، الصَّوْم، الحَجّ، الغَزْوُ والسِّيَر، الجنائز، البُيُوع، النِّكَاح، الطلاق، الأَيْمَان، النُّذُور، الحُدُود، الدِّيَات، الأحكام، الأَقْضِية، الشُّفْعة، اللِّبَاس، الأَطْعِمة، الأَشْرِبة، الذبائح، الأَضَاحِيّ، الصَّيْد، العَقِيقة، الفرائض، ما يتعلَّق بالقرآنِ وتَفْسِيرِهِ، الزُّهْد، الإِيمَان، ثوابُ

---

(١) يوجد في نهاية النسخة أيضًا تعليقٌ بخطٍّ يشبه خَطَّ ابن العَطَّار هذا، ونصه: « طالعه وعلَّق منه: الفقير إسماعيل بن. . . عفا الله عنه »، فلا يبعد أن يكون هو صاحب التعليقات، وإن كنا نرجِّح أنه ابن العطار؛ لأنه صرَّح على صفحة الغِلَاف بأنه انتقى من الكتاب.

(٢) انظر التنبيه الثامن (ص ٣٥٥) .

الأعمالِ، الدعاء، البِرُّ، الصِّلَة، العَرْض، الحِسَاب، الآداب، الطِّبّ، المجازاةُ على المعروفِ، الفضائلُ، دلائلُ النُّبُوَّة، الأمراءُ، الفِتَن، العِتْق، الْمُدَبَّر، أُمُّ الولد، القَدَرُ، صِفَةُ الجنة والنار، الهِبَاتُ، العِلْم، حُرُوفُ القرآن، الإجارات، النُّذُور».

ويُلاحظُ على هذه الفَهْرَسَةِ: تغييرُ أسماءِ بعضِ الأبواب، وَنَقْصُ أبوابٍ أخرى.

أمَّا الذي تغيَّر اسمُهُ من الأبوابِ: فبابُ «الدعاء»، فقد جعله الْمُفَهْرِسُ بعنوان: «المجازاةُ على المعروف»، وموضعُهُ بعد الطِّبِّ وقبل الفضائل، وبابُ «الدُّعَاء» جاء في الأصل في هذا الموضعِ نفسِهِ، وفي موضعٍ آخَرَ قبله - كما في الفِهْرِس -: بعد ثوابِ الأعمال، وقبل البِرِّ والصِّلَة، فالْمُفَهْرِسُ نظَرَ - فيما يبدو - إلى تقدُّمِ بابِ الدعاء، وإلى موضوعِ بعضِ الأحاديثِ الواردةِ في هذا الموضع، فوجدَهَا تتعلَّقُ بالدعاءِ لِمَنْ أُسْدِيَ إليه معروفٌ، فاجتهَدَ في وَضْعِ هذا العنوانِ الذي يلائمُ بعضَ ما في الباب مِنْ أحاديثَ؛ كحديثِ جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أُعْطِيَ عطاءً فَلْيَجْزِ بِهِ، فإنْ لم يَجِدْ فلْيُثْنِ عليه...»، وحديثِ أسامةَ بنِ زيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أُولِيَ مَعْرُوفًا فقال: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَبْلَغَ في الثَّنَاءِ».

وأمَّا الأبوابُ الناقصة: فأربعةٌ، وهي: العِدَدُ، وفَضْلُ الدُّورِ [وفي بعض النسخ: الكُور] والأمصارِ، والعُمْرَىٰ، والخَرَاج.

وفي أسفلِ صفحة العنوان كُتِبَ مانصُّه : «فائدة : حَكَى الحافظ أبو بكر الخطيبُ في ترجمة عليِّ بنِ [بُخَار] عن الدَّارَقُطْني أنه قال: هو شيخٌ كَتَبْنَا [عنه] بدارِ القُطْن، حَدَّثَنَا عن ابنِ أبي حاتم بِعِلَلِ الحديثِ، وسؤالاتِهِ لأبيه وأبي زُرْعة في ذلك».

وهذا النَّصُّ رواه الخطيبُ البَغْدادي في "تاريخ بغداد"[1]، بسنده إلى الدَّارَقُطْنِيِّ، وهو في كتابِ "المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ"[2] للدَّارَقُطْني، ومنهما استدركنا ما لم يَظْهَرْ في التصويرِ، فجعلناه بين معقوفَيْنِ.

وفي الصفحةِ الأُولى كتَبَ الناسخُ: «بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ كثيرًا. أوَّلُ كتابِ العِلَلِ. حدَّثنا الشيخ أبو طاهرٍ محمَّد بن أحمد بن عبدالرحيم؛ ثنا أبو بَكْرٍ محمَّدُ بن أحمدَ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرَيَارَ - قراءةً عليه في سنةِ تسعٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مِئَةٍ - قال: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ».

وقُسِمَتْ هذه النسخةُ إلى سبعةَ عَشَرَ جُزءًا، وتختلفُ أوراقُ كلِّ جُزْء، فمُعْظَمُ الأجزاءِ تقعُ في سبعَ عَشْرَةَ ورقةً ونصفِ الورقةِ (صفحة)، وبعضُهَا يَصِلُ إلى ثمانَ عَشْرَةَ ورقةً ونصفِ الورقة، وربَّما وقع في أربعَ عَشْرَةَ ورقةً، وستَّ عَشْرَةَ.

---

(١) (٣٥٥/١١).
(٢) (٢٢٣٠/٤).

ويَحْرِصُ الناسخُ على جعلِ بياضٍ في نهايةِ الجُزْءِ، وقبلَ البدء بالجُزْءِ الذي يليه، وربَّما اضْطَرَّتْهُ الكتابةُ إلى أن يَبْدَأَ الجزءَ من منتصفِ الصفحةِ ويَدَعَ نصفها الأَعْلَىٰ بياضًا إذا لم يَكُنْ في الصفحة التي قبلها بياضٌ.

ويبدأُ الناسخُ كلَّ مسألةٍ بجعلِ أولِ كلمةٍ منها بالخَطِّ الغليظِ تمييزًا لها عن المسألةِ التي قبلها، ويَخْتِمُ المسألةَ بدائرةٍ منقوطةٍ تَدُلُّ في الأغلبِ على أنَّ النسخةَ قوبلتْ بعد فراغه مِنْ نَسْخِهَا كما هو معلومٌ لدى المشتغلين بهذا الفَنِّ.

وفي نهايةِ هذه النسخةِ كتَبَ الناسخُ: «آخِرُ كتابِ العِلَلِ، بحمدِ اللهِ ومَنِّهِ وعَوْنِهِ، وصلَّى الله على محمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ. وكان الفراغُ من نَسْخِهِ في تاريخِ سابعَ عَشَرَ شهرِ ربيعٍ الأوَّلِ، مِنْ شهورِ سنةِ ثلاثين وسَبْعِ مئة، وكتبه محمَّد بن أحمد بن علي الخَطِيبُ، يومئذٍ، بقريةِ العَبَّادِيَّة مِنْ عَمَلِ المَرْجِ الشامي، بِدِمَشْقَ المَحْروسةِ، عفا الله عنه وعن أُمَّةِ محمَّد أجمعين، وحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيلُ». وفي أعلى الصفحة الأخيرة جاء ما نصُّه: «طالعَهُ وعلَّق منه: الفقيرُ إسماعيل بن . . . عفا الله عنه».

النُّسْخة الثانية: نسخةُ مكتبةِ فَيْض الله أَفَنْدِي بإستانبول رقم (٤٩٨)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ف).

وهي روايةٌ أخرى للكتابِ عن ابنِ أبي حاتم، فالنسخةُ (أ) من

طريقِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ الفَضْلِ بنِ شَهْرَيَارَ، وهذه النسخةُ من طريق الحُسَيْن بن علي بن محمد بن يحيى التَّمِيمي.

وهي نُسْخةٌ كاملةٌ تقريبًا ومقابَلَةٌ، إلا أنَّه سقَطَ منها بعضُ الأوراق، وتقع في (٢٦٣) ورقة، ووَصْفُهَا هو وَصْفُ النسخةِ السابقة (أ)؛ لأنَّ ناسخَهُمَا واحدٌ، وهو محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ الخطيبُ، بقريةِ العَبَّادِيَّةِ مِنْ عَمَلِ المَرْجِ الشاميِّ بِدِمَشْق، وقد نَسَخهما في سنةٍ واحدة، إلا أنَّ هذه متأخِّرةٌ عن تلك بشهرٍ إلا ثلاثةَ أيامٍ، فقد فرَغَ الناسخُ مِنْ نَسْخها يومَ السبتِ رابعَ عَشَرَ شهرِ ربيعِ الآخِرِ من سنة ثلاثين وسَبْعِ مئة (٧٣٠هـ). وعددُ الأسطُرِ في الصفحة الواحدة (٢٥) سطرًا، ومُسَطَّرتها (١٨,٥×٢٦)، وخَطُّها نسخيٌّ جيِّدٌ كخط النسخة(أ).

وتتفق هذه النُّسْخة مع النُّسْخة (أ) أيضًا في التجزئة وصفتِها؛ على النحو الذي تقدَّم.

وأمَّا صفحةُ العنوان: فكُتِبَ فيها ما نصُّه: «كتابُ العِلَلْ، وبيانِ ما وقَعَ من الخطأِ والخَلَلْ، في بعضِ طُرُقِ الأحاديثِ المَرْويَّهْ، في السُّنَّةِ النبويَّهْ، تصنيفُ الشيخِ العالـمِ الثِّقَةِ الحافظِ أبُوا[1] محمَّدٍ عبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَليِّ الرازيِّ رَضِيَ اللهُ عنه وأرضاه، وقد جعله مشتملاً على تِسْعةَ عَشَرَ جزءًا».

---

(١) كذا في الأصل بواو بعدها ألف، والجادَّةُ: أبي، لكنْ لما وقع في الأصل وَجْهٌ في العربيَّة. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢) و(١٠٢٥).

وهذا العنوان لم نعتمدْهُ؛ لأنه ليس بِخَطِّ الناسخ، وليس هناك نسخة أخرى تَحْمِلُ هذا العنوان، وقد أخطأَ كاتبُ هذا العنوان في ذكر عَدَدِ الأجزاء فقال: «تسعةَ عَشَرَ»، وإنما هي «سبعةَ عَشَرَ»، ونصَّ على ذلك الناسخُ صراحةً في أوَّل الكتابِ، فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ. أوَّلُ كتاب العِلَل، يشتملُ على سبعةَ عَشَرَ جُزُوًا. الجُزُؤُ الأوَّلُ في عِلَلِ أخبارٍ رُوِيَتْ في الطهارة: أخبرنا أبو أحمد الحُسَيْنُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدِ بنِ يحيى التَّمِيمِيُّ، قراءةً عليه في سنة تِسْعٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مئة؛ قال: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم رحمه الله».

وفي آخِرِ الكتابِ ما نَصُّهُ: «آخِرُ كتابِ العِلَلِ، بحمد الله ومَنِّهِ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا، **كتَبَهُ لِنَفْسِهِ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ الخطيبُ**، يومئذٍ، بقريةِ العَبَّادِيَّةِ من عمل المَرْجِ الشامي، بِدِمَشْقَ المَحْرُوسةِ، وكان الفراغُ مِنْ نَسْخه يومَ السبتِ رابعَ عَشَرَ ربيعٍ الآخِرِ من سنةِ ثلاثين وسَبْعِ مئة، وحَسْبُنَا الله ونِعْمَ الوكيل، والحمدُ لله ربِّ العالمين».

النُّسْخة الثالثة: نسخة مكتبة أحمد تَيْمُور باشا (رقم ١٣٥)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ت).

وهي من رواية محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَار، عن ابن أبي حاتم، فطريقها هو طريق النسخة (أ).

وهي نسخةٌ كاملةٌ تقريبًا، وإنْ كان يعتريها ما يعتري بَقِيَّةَ النُّسَخِ من السَّقْط والتصحيف الذي نبَّهنا عليه في موضعه، وخَطُّهَا نسخيٌّ جيِّد، وتقع في (٣٦٤) ورقة - (٧٢٨) صفحة - وفي الصفحة (٢٣) سطرًا، وهي أقدَمُ النُّسَخِ؛ فقد فرَغَ الناسخُ من نَسْخها يومَ الأحدِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا من رَجَبٍ سنةَ خمسَ عَشْرَةَ وسِتِّ مئةٍ (٦١٥هـ)، ولم يذكر اسمه، وهو وَرَّاقٌ نَسَخَها لصاحبها إسماعيلَ بنِ عبدالله الأنصاريِّ الآتي ذكره - فيما يظهر - يَدُلُّ على ذلك قوله في آخرها: «غفَرَ اللهُ لكاتبِهِ ولصاحِبِهِ».

وهي أُولَى النسختَيْنِ اللَّتَيْنِ اعتمَدَ عليهما الأستاذ مُحِبُّ الدين الخَطِيب رَحِمَهُ اللهُ في تحقيقه للكتاب في طبعته الأولى، وقال في وصفها في مقدِّمته: «فاعتمدنا في طبعه على نسختَيْنِ خطيتَيْنِ قديمتَيْنِ، إحداهما: في خِزَانَةِ العلَّامةِ المحقِّقِ صاحبِ السعادة أحمد تَيْمُور باشا (رقم ١٣٥ حديث)، وهي في (٧٢٨) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا، وقد انتهَتْ كتابتها في دمشق لِلَيْلَتَيْنِ بقيتا من رجبٍ سنةَ (٦١٥هـ)».

وجاء على صفحة الغِلَاف ما نصُّه: «كتابُ عِلَلِ الحديثِ، تأليفُ الإمامِ أبي محمَّدٍ عبدِالرحمن ابنِ الإمامِ أبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ ابن المنذرِ بنِ داودَ بن مِهْران الرازيِّ الحافظِ، مولى تَمِيمِ بنِ حَنْظَلة، الغَطَفاني الحَنْظَلي رَحِمَهُ اللهُ. روايةُ أبي بكر محمد بن أحمد بن الفَضْل بن شَهْرَيَارَ عنه، روايةُ أبي طاهر محمَّد بن أحمد بن عبدالرَّحِيم عنه، روايةُ أبي بكرٍ محمَّد بن علي بن أبي ذَرٍّ الصَّالْحَاني إجازةً عنه، روايةُ

أبي الفَتْحِ ناصر بن محمد بن أبي الفَتْح ناصرِ المعروفِ بِوِيْرِج الأَصْبَهَانيِّ عنه، إجازةً منه لصاحبِهِ إسماعيلَ بن عبدالله بن عبدالمُحْسِنِ ابن الأَنْمَاطيِّ الأَنْصَاريِّ رَفَقَ اللهُ به، ونفَعَهُ بسائره، آمين».

ونرجِّحُ أنَّ العنوانَ والإسنادَ كُتِبَا بِخَطٍّ غَيْرِ خَطِّ الناسخ.

وتحت العنوانِ والإسنادِ فِهْرِسٌ لأبوابِ الكتابِ بِخَطٍّ غيرِ خَطِّ الناسخ أيضًا، وعن يمينهما ترجمةٌ موجزةٌ لابنِ أبي حاتم من أحدِ المطالعين أو المُتَمَلِّكِينَ للنُّسْخة، مأخوذةٌ من "دُوَلِ الإسلام" للذَّهَبي، وفي أعلى الصفحة وَجِهَتِهَا اليسرى بعضُ التَّمَلُّكات للكتاب، وفوق الفِهْرِسِ خَتْمٌ كبيرٌ لأحمد تَيْمُور باشا المالكِ الأخير للنسخة.

وفي الصفحةِ اليمنى المقابلةِ لصفحةِ العنوان ذِكْرٌ لقصة مسلم بن الحَجَّاج مع البخاري - رحمهما الله تعالى - في ذكرِ عِلَّةِ حديثِ كَفَّارةِ المَجْلِس، ثم نَقْلٌ لنقدِ الحافظ العراقيِّ للقصَّة مأخوذٌ من شَرْحه لألفية الحديث، وجميعُهُ بخطٍّ غيرِ خَطِّ الناسخ.

وفي بدايةِ الكتابِ كتَبَ الناسخ: «أَوَّلُ كتابِ العِلَلِ. بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم. رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ»، ثم بياضٌ بمقدار ثلاثة أسطر، ثم: «قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ»، ولم يَذْكُرِ الإسنادَ، ولا القائلَ: «قال: أخبرنا»، فإنْ كان الإسنادُ الذي على صفحةِ العنوان بِخَطِّ الناسخ، فيكونُ القائلُ هو أبا بكرٍ محمدَ بنَ أحمدَ بنِ الفضلِ بنِ شَهْرَيَارَ، وإلا فلا يَبْعُدُ أن يكون صاحبُهَا

إسماعيلُ بنُ عبدِاللهِ الأنصاريُّ اكتفَىٰ بكتابة إسناده على صفحة العنوان، ثم تحقَّق من مطابقة النُّسْخة لروايته؛ بمقابلتها، ويكونُ الناسخ ترَكَ البياضَ الذي بمقدار ثلاثة أسطر في أوَّلِ النُّسْخة لِيُلْحِقَ صاحبُها إسنادَهُ بها، والله أعلم.

وكتَبَ الناسخُ في نهاية الكتاب: «آخِرُ كتابِ العِلَلِ، والحمدُ لله رَبِّ العالمين. وقع الفَرَاغُ من تسويده يومَ الأَحَدِ لِلَيْلَتَيْنِ بَقِيَتَا من شهرِ اللهِ الأَصَمِّ؛ رَجَبٍ عَظَّمَ اللهُ حُرْمَتَهُ مِنْ سنةِ خمسَ عَشْرَةَ وسِتِّ مئة؛ بِدِمَشْقَ حَرَسها الله، غفَرَ الله لكاتبِهِ، ولصاحبِهِ، ولجميعِ المؤمنين؛ إنه هو الغفور الرحيم».

النسخة الرابعة: نسخة مكتبة تشِسْتَرْبِتِي في دَبْلِن بإيرلَنْدَا (رقم ٣٥١٦) كما في "تاريخ التراث" لفؤاد سِزْكِين[١]، وعنها صورةٌ في مَرْكَز المخطوطاتِ بالجامعة الإسلامية (٩٨٦)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ش).

تقع هذه النسخة في (٣١٠) ورقات، وفي الصفحة (٢٥) سطرًا، وهي منسوخة في شهرِ ربيعٍ الآخِرِ سنةَ خمسٍ وثلاثين وسَبْعِ مئةٍ (٧٣٥هـ)، وناسخُهَا هو علي بن عمر بن عبدالله، وخَطُّها نَسْخِيٌّ لا بأس به، وقد قُوبِلَتْ؛ بدليلِ تصريحِ الناسخِ في بعضِ المواضع؛ كما في (ق٤٤/أ) حين قال: «بلغ مقابلةً، فَصَحَّ إنْ شاء الله».

(١) (١/٣٥٣-٣٥٤).

وهي نسخةٌ كاملةٌ، إلا أنه سقَطَ مِنْ أوَّلِها بعضُ الورقات، فبدايتها مِنْ منتصفِ المسألة رقم (٤٤).

وهذه النُّسْخَةُ هي أكثَرُ النُّسَخِ شَبَهًا بالنُّسْخة (أ)؛ لاتفاقهما في كثيرٍ من الفُرُوق؛ فالظاهرُ أنها منقولةٌ عنها، فهي متأخِّرةٌ عنها بنحوِ خَمْسِ سنوات.

وهناك بعضُ القرائنِ القويَّةِ على هذا؛ ومنها:

أ) ما جاء في المسألة رقم (١٠٧٨)؛ حين قال أبو حاتم: « ولا أعلَمُ روى أبو سَلَمةَ عن ثَوْبَان إلا حديثًا يرويه أبو سَعْدٍ البَقَّالُ - وهو حديثٌ مُنْكَرٌ - عن أبي سَلَمة، عن ثَوْبَان ... ».

ففي نسختَيْ (أ) و(ش) - كما في صورتَيْهِمَا المرفقتَيْنِ - جاءت العبارة هكذا: « منكر متصل عن أبي سلمة »، لكن في (أ) جعَلَ الناسخ الدائرة المنقوطة لِلْفَصْلِ بين قوله: «منكر» و «عن أبي سلمة»، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «متصل»، فإمَّا أنه لَحَقٌ، أو قَصَدَ الناسخُ إلغاءَ الفَصْل، فقال: إنَّ الفَصْل مُلْغًى، والكلام متصلٌ، فظَنَّ ناسخُ (ش) أنَّ قوله: «متصل» في سياق الكلام، فأدخلها في النَّصِّ، وهذا هو الأظهر؛ فيكونُ فيه دليلٌ على أنَّ (ش) منقولة من (أ)، إلا أنْ يكونَ في أصلهما ما يُزِيلُ هذا الاحتمالَ.

هذا؛ وربَّما اختَلَفَتْ هذه النُّسْخةُ عن النُّسْخةِ (أ) اختلافًا يسيرًا بسببِ خطأِ الناسخِ، أو اجتهاده، والله أعلم.

صورة النسخة (أ):

صورة النسخة (ش):

ب) في المسألة رقم (١٨٣) قال أبو حاتم: « فروى المَسْعُودِيُّ، عن يونس بن خَبَّاب، عن ابن يعلى بن مُرَّة، عن النبي ﷺ». وهناك علامة فوق «عن» من قوله: «عن ابن يعلى»، وكُتِبَ في الهامش بخَطٍّ يبدو أنه خط الناسخ: «خَيْثَم»، ولم يكتب عليها ما يَدُلُّ على أنه لَحَقٌ أو تصويبٌ، وأثبتَ ناسخُ (ش) العبارة هكذا: «فروى المَسْعُودِيُّ، عن يونس بن خَبَّاب، عن خَيْثَم بن يعلى بن مُرَّة، عن النبي ﷺ»، مع أنَّ هذا غلَطٌ، وليس هناك راوٍ اسمُهُ خَيْثَمُ بن يَعْلَىٰ كما أوضحنا ذلك في تعليقنا على هذه المسألة. وفي صورة هذا الموضعِ مِنْ كلتا النسختَيْنِ ما يوضِّح هذا:

صورة النسخة (أ):

فسمعت ابي يقول هذا حديث منكر بهذا الاسناد انما روى يونس بن خباب واختلف
عليه فروى المسعودي عن يونس بن خباب عن ابن يعلى بن مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خيثم
ومنهم من يروي عن يونس بن خباب عن المنهال عن عمرو عن ابن يعلى عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم وسالت ابي عن حديث رواه ابو بكر الحنفي عن سفين

صورة النسخة (ش):

وسلم يا مركها ان يرجعا الى مكانكما ففعلا فسمعت ابي يقول هذا حديث
منكر بهذا الاسناد انما روى يونس بن خباب واختلف عليه فروى المسعودي
عن يونس بن خباب عن خيثم بن يعلى بن مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم
من يروي عن يونس بن خباب عن المنهال بن عمرو عن ابن يعلى عن ابيه عن النبي صلى
الله عليه وسلم ٥ وسالت ابي عن حديث رواه ابو بكر الحنفي

هذا؛ وتبتدئُ هذه النُّسْخةُ بقوله: «لم يَعْهَدْ إلينا رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيْئًا لم يَعْهَدْهُ إلى الناسِ، إلا ثلاثةً: أَمَرَنا أن نُسْبِغَ الوُضُوءَ ...» إلخ، وهذا في منتصفِ المسألة رقم (٤٤) كما سبق، وتنتهي بقوله: «آخِرُ "كتابِ العِلَل"، بحمد الله ومَنِّه، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّمَ، علَّقه العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى عليُّ بنُ عمرَ بنِ عبدالله [...] اليَمَانِي، عفا الله عنه وعن والدَيْهِ [...]، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وكان ذلك يومَ [...] ربيع الآخِر سنَةَ خَمْسٍ وثلاثين وسَبْعِ مئةٍ [...]، وحسبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوكيل». اهـ. وما بين المعقوفات بياضٌ لم نتمكَّنْ من قراءتِهِ لرداءةِ التصوير.

وهي أيضًا مُجَزَّأَةٌ إلى سبعةَ عشَرَ جزءًا، لكنَّ التَّجْزِئةَ يجعلها

الناسخُ في الهامشِ ويَخْتَصِرها، فيقولُ مثلاً: «آخِرُ الجُزْءِ الرابعَ عشَرَ»، ولا يذكر ما يذكره ناسخ (أ) و(ف).

النُّسْخَة الخامسة: نُسْخةُ دارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّة رقم (٩٠٨)، وهي التي رمزنا لها بالرمز: (ك)، وهي النسخةُ الثانيةُ التي اعتمدَهَا الأستاذ مُحِبُّ الدِّينِ الخَطِيب رَحِمَهُ اللَّهُ في تحقيقه للكتابِ أوَّلَ مَرَّة، مع النسخة المتقدِّمة (ت)، وقال في وصفها في المقدِّمة: «والثانيةُ في دارِ الكُتُبِ المِصْرية (رقم ٩٠٨ حديث)، وهي في مجلَّد من القَطْع الكبير، في كُلِّ صفحة منه (٢٩) سطرًا، وقد فَتَكَتْ بها الأَرَضَةُ، وليس في آخرها تاريخ. وأعتقد أنَّ إحدى النسختَيْنِ منقولةٌ عن الأخرى؛ لاتفاقهما أحيانًا كثيرةً في خطأ الناسخ».

وهي نسخةٌ مكتوبةٌ بخطٍّ نسخيٍّ جيِّد، لكنْ لم يُذْكَرْ فيها اسمُ الناسخِ، ولا تاريخُ النَّسْخ، وكُتِبَ عليها أنها تقع في (٢٤٤) ورقة، وهو خطأ، فعددُ أوراقها (٢١٥) ورقة، وسقَطَ مِنْ أَوَّلها ورقةٌ واحدةٌ - فيما يظهر - مع صفحةِ العُنْوان، وتبتدئُ من نهايةِ المسألةِ رَقْم (٣) في كتاب الوُضُوء، من قوله: «الوُضُوء: مُحَمَّد بن الجَعْد؛ فَيَحْتَمِلُ أنْ يكونَ اسمَهُ محمَّدٌ وحَمَّادٌ جميعًا» وفي آخِرِهَا مانصُّه: «هذا آخِرُ الكتابِ المَعْرُوفِ بـ"كتاب العِلَلِ"، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالمين، وصلواتُهُ على سيِّدِنَا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا».

وترجَّح لنا أنها نسخةٌ منقولةٌ من النسخة (ت)؛ بدليلِ أنَّ المواضعَ

التي يكونُ فيها طَمْسٌ في النُّسْخة (ت) يبيِّض لها ناسخُ (ك) كما يبدو في الصور المعروضةِ لبعضِ المواضع من النسختين :

أ) ففي المسألة رقم (١٧٨٧) من (ت)؛ في الصفحة (٤٣٧) قال ابن أبي حاتم : «وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا حدَّثني به عن أبي غَسَّانَ زُنَيْجٍ، عن يحيى بن الضُّرَيْس»، وسقط قوله : «الضُّرَيْس»، ثم ألحقه الناسخُ في الهامش، ثم طُمِسَتْ بعده ثلاثُ كلمات - بسبب الرطوبة فيما يظهر - وهي قوله : «قال : حَدَّثنا قُدَامَة»، ونجد ناسخ (ك) بَيَّض لهذه الكلماتِ الثلاث.

ويَمْتَدُّ هذا الطَّمْسُ إلى السَّطْرِ الذي يليه، فيذهبُ منه قوله : «فسمعتُ أبي»، ثم إلى السَّطْرِ الذي يليه، فيذهب منه قوله : «عن عِكْرمة»، ونجد ناسخ (ك) يُبَيِّضُ لهذه الكلمات المطموسة كلها ؛ كما يظهر من مطالعة النصَّيْنِ في صورتَيِ النسختَيْنِ هاتين :

صورة النسخة (ت) :

صورة النسخة (ك):

ب) ويمتدُّ هذا الطَّمْس في (ت)؛ فيذهبُ بكثيرٍ من كلماتِ الأسطر الأربعة الأولى من المسألة (١٧٩١)؛ فيُبَيِّضُ ناسخ (ك) لهذه الأسطر، ويبدأ من السطر الذي سَلِمَ من الطَّمْس كما يظهر من صورتيهما هاتين :

صورة النسخة (ت):

صورة النسخة (ك):

ج) وفي المسألة رقم (٥٢٨) يقول ابن أبي حاتم: « وسُئِلَ أبو زُرْعة عن حديثٍ رواه يَزِيد بن هارون، عن محمَّد بن عبدالرحمن ابن الْمُجَبِّر»، وطُمِس قوله: «المجبِّر» في (ت)، فَبَيَّضَ له ناسخُ (ك) كما يظهر من صورتيهما هاتين:

صورة النسخة (ت):

سئل أبو زرعه عن حديث رواه يزيد بن هرون عن محمد بن عبد الرحمن
بن [illegible] عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بين المشرق
والمغرب قبلة قال ابو زرعه هذا وهم الحديث حديث ابن عمر موقوف

صورة النسخة (ك):

[illegible] سئل ابو زرعه عن حديث رواه يزيد بن هرون
عن محمد بن عبد الرحمن بن عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما بين المشرق والمغرب قبله
قال ابو زرعه هذا وهم الحديث حديث ابن عمر موقوف [illegible]



هـ) تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ، وَصِحَّةِ نِسْبَتِهِ إِلَى مُصَنِّفِهِ

اشْتُهِرَ ابنُ أبي حاتمٍ بكتابِهِ "العِلَلِ" عند أهلِ العِلْمِ، خاصَّةً المحدِّثِينَ وأصحابَ التَّراجِمِ والمُؤَرِّخِينَ، كما جاءَ اسْمُ الكتابِ مَعْزُوًّا إلى ابن أبي حاتمٍ في جميعِ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ للكتابِ، كما تَقَدَّمَ في وَصْفِ تِلْكَ النُّسَخِ؛ فليس هناك شَكٌّ في صِحَّةِ نِسْبةِ الكتابِ إليه.

وقد عُرِفَ هذا الكتابُ عند أهلِ العِلْمِ المعاصرين باسْمِ: «عِلَلِ الحديثِ»؛ لِكَوْنِ طَبَعَاتِهِ الثلاثِ السابقةِ - التي أَشَرْنَا إليها في صَدْرِ هذه المقدِّمةِ[1] - صَدَرَتْ بهذا الاسْمِ؛ اعتمادًا مِن محقِّقيها على ما ورَدَ في صَفْحَةِ عُنْوَانِ النُّسْخةِ (ت) الآتي الحديثُ عنها؛ غَيْرَ أنَّنا عَدَلْنَا عن هذه التَّسْمِيَةِ، ورَجَّحْنَا أن يكونَ العنوانُ: «كِتَاب العِلَلِ» بمرجِّحاتٍ عديدةٍ، وهي:

١- اتفقَتْ نُسَخُ الكتابِ الخَمْسُ على أنَّ اسمَهُ: «كتابُ العِلَلِ»، إلا النُّسْخةَ (ت)؛ فقد خالفَتْ في عُنْوانِ النُّسْخةِ فقطْ فجعلتْهُ: «عِلَلَ الحديثِ»، أمَّا في بدايتِهَا وآخِرِهَا فموافقةٌ لبقيَّةِ النُّسَخِ[2].

وسقَطَ من مَطْلَعِ النسختَيْنِ (ش) و(ك) وَرَقَاتٌ ذهَبَ معها عُنْوَانُ الكتابِ فيهما، غَيْرَ أنَّ اسْمَ الكتابِ في آخرهما: «كِتَابُ العِلَلِ»، وبه سُمِّيَ الكتابُ في جميعِ المواضعِ مِنَ النسختَيْنِ (أ) و(ف)؛ في العُنْوانِ والبدايةِ والنهايةِ وتَجْزِئَةِ الكتابِ، غَيْرَ موضعٍ واحدٍ في نهايةِ الجُزْءِ

---

(١) (ص ٧).

(٢) انظر (ص٣٢٢-٣٢٥) من هذه المقدمة.

الأوَّل من النسختَيْن؛ فإنَّ اسمَ الكتابِ هناك جاء باسم "عِلَل الحديث"، ومِثْلُهُ في بدايةِ الجُزْءِ الثاني من النسخة (ف) فقط[1].

٢- نُرَجِّحُ أنْ يكونَ عُنْوَانُ الكتابِ في النُّسْخَةِ (ت) كُتِبَ بِخَطِّ غيرِ خَطِّ الناسخ، كما أنَّ ما جاء في المَوْضِعِين المذكورِين من النسختَيْنِ (أ) و(ف)، لم يتكرَّرْ في بَقِيَّةِ الأجزاءِ السبعةَ عَشَرَ؛ بل جاء فيهما باسمِ: "كِتَابُ العِلَلِ".

٣- جاء في نهايةِ النُّسْخة (ك) قولُهُ: «هذا آخِرُ الكتابِ المعروفِ بـ"كِتَابِ العِلَلِ"»؛ وهذا كالنَّصِّ على ما كان معروفًا مِنِ اسمِ الكتابِ في عَصْرِ الناسخ، والله أعلم.

٤- في عُنْوانِ الكتابِ في النُّسْخة (ف) ـ وهو بخطِّ غيرِ خَطِّ الناسخ أيضًا ـ زيادةٌ على اسمِ الكتابِ مقحمةٌ، وصورتُهَا: «كِتَابُ العِلَلْ، وبَيَانِ ما وَقَعَ مِنَ الخَطَأِ والخَلَلْ، في بَعْضِ طُرُقِ الأحاديثِ المَرْوِيَّهْ، في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّهْ ...»، وهذه الزيادةُ على أنها مُقْحَمَةٌ، إلا أنها دليلٌ آخَرُ على أنَّ عُنْوانَ الكتابِ: «كتابُ العِلَل»؛ لأنَّ كَاتِبَهَا بَنَى السَّجْعَةَ فيه على حَرْفِ اللام: «العِلَلْ، الخَلَلْ»، ولو كان أصْلُ العنوانِ عنده: «عِلَلَ الحديثِ» لَجَعَلَ سَجْعَتَهُ على حَرْفِ الثاء.

٥- سَمَّى الحافظُ ابنُ رَجَبٍ[2] كتابَ ابنِ عبدالهادي - الذي عَلَّقَ

---

(١) انظر نهاية الجزء الأول، وبداية الجزء الثاني بين المسألتين رقم (١٧١) و(١٧٢).

(٢) في "ذيل طبقات الحنابلة" (٥/ ١٢٠).

فيه على مَسَائِلَ مِنْ هذا الكتابِ -: «تعليقة على العِلَلِ لابنِ أبي حاتم»، وذكَرَهُ البَغْداديُّ في «هَدِيَّةِ العارفين» باسم: «شَرْح كتابِ العِلَلِ، على ترتيبِ كُتُبِ الفِقْهِ»(١).

٦- جميعُ مَنْ ذكَرَ كتابَنَا مِنَ المتقدِّمين والمتأخِّرين أسماه: «كِتَابَ العِلَل»، وقد وقَفْنَا على عَشَرَاتِ المواضعِ التي سُمِّيَ فيها بهذا الاسمِ في كُتُبِ التخريجِ والتَّرَاجِمِ والرجالِ، ومع طُولِ التَّفْتِيشِ لم نَقِفْ على مَنْ خالَفَ ذلك إلا ما كان من الشَّيْخِ طاهرٍ الجزائريِّ في كتابه «تَوجِيه النَّظَرِ» (٢/ ٦٥١) فقد ذَكَرَهُ باسْمِ «عِلَلِ الحديثِ»، وهو متأخِّر، والظاهرُ: أنَّه اعتَمَدَ في ذلك على عُنْوانِ النُّسْخةِ (ت)، والله أعلم.

هذا؛ وقد وقَفْنَا في كتابِ «المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ» للدَّارَقُطْني (٤/ ٢٢٣٠) على نَصٍّ تقدَّم ذِكْرُهُ(٢) في الحديثِ عن رواياتِ كتابِ «العِلَلِ»، يقولُ فيه: «وأما بُخَارٌ: فهو عليُّ بنُ بُخَارٍ الرازيُّ، أبو الحَسَن، شيخٌ كَتَبْنَا عنه في دَارَقُطْن، حدَّثنا عن عبدِالرحمن بنِ أبي حاتمٍ بِعِلَلِ الحديثِ وسؤالاتِهِ لأبيه ولأبي زُرْعة في ذلك». وقد يتوهَّم متوهِّمٌ أنَّ قوله: «عِلَل الحديث» تصريحٌ منه باسْمِ الكتابِ، وليس بذاك، ولا يَقُومُ دليلاً؛ بل هو ذِكْرٌ للموضوعات التي حدَّثهم بها عن ابنِ أبي حاتم، وهي: عِلَلُ الحديثِ النبويِّ، وأسئلةُ ابنِ أبي حاتمٍ لأبيه ولأبي زُرْعة في ذلك، والله أعلم.

---

(١) وانظر ما تقدم (ص ٢٨٣).

(٢) انظر ما تقدَّم (ص٢٩٥- ٢٩٦).

و) خُطَّةُ العَمَلِ فِي الكِتَابِ

اتَّبَعْنَا في تحقيقِ الكتابِ وإخراجِهِ الخُطَّةَ التاليةَ:

١) نَسَخْنَا الكتابَ بأكملِهِ مِنْ نسخةِ مكتبةِ أحمد الثالث (أ)، مع الإبقاء على رَسْمِ الناسخِ ما أمكَنَ، إلا ما رأينا تعديلَهُ؛ إمَّا لكونِهِ خَطَأً مما سيأتي التنبيه عليه في حاشية الكتاب، أو لمخالفتِهِ ما اسْتَقَرَّ عليه الرسمُ الإملائي اليوم عند الكُتَّاب؛ ككتابتهم : «الربا» هكذا : «الربوا»، وهذا رَسْمٌ قديمٌ لبعضِ كَتَبَةِ الحديثِ وغيرِهِ، وهو موافقٌ لِرَسْمِ المُصْحَفِ العُثْماني، لكنَّه مخالفٌ لما استَقَرَّ عليه الاصطلاحُ في عِلْمِ الإملاءِ الحديث.

ونحوُ ذلك رَسْمُ بعضِ الكلماتِ - في مواضعَ كثيرةٍ مِنْ هذا الكتابِ - خلافَ الرَّسْمِ المشهور - وإنْ كان له وجهٌ صحيحٌ في اللغة - ومِنْ ذلك : قولُهُ: «كذا»، فإنه يَرِدُ أحيانًا مكتوبًا بالياء المنقوطةِ «كَذي»، وأحيانًا بالياءِ غيرِ المنقوطة «كَذى»، وهي كافُ الجرِّ واسْمُ الإشارة؛ فإنْ كان بالألِفِ فهو إشارةٌ لِمُذَكَّر، وهو الجادَّةُ المشهورة، وإنْ كان بالياءِ المنقوطةِ فهو إشارةٌ لمؤنَّثٍ، وإنْ كان بالياءِ غيرِ المنقوطة فَيَحْتمِلُ أنْ يكونَ إشارةً لمؤنَّثٍ مفهومٍ من السياق، لكنْ لم تُنْقَطِ الياءُ على عادةِ بعضِ النُّسَّاخ، ويَحْتمِلُ أنْ يكونَ إشارةً لمذكَّرٍ، والأصلُ: «ذا»، لكنْ أُمِيلَتِ الألفُ، فَكُتِبَتْ ياءً، وممَّن حكى إمالةَ «ذا» الإشاريَّةِ: سيبوَيْهِ؛ كما أوضَحْنَاهُ في التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

ومِنْ ذلك أيضًا كلمة: «الجزء» فقد تكرَّرت في أوائلِ أجزاءِ الكتابِ وأواخِرِهَا مكتوبةً في النسختَيْنِ (أ) و (ف) هكذا: «الجزؤ»، وهو رسمٌ صحيحٌ أيضًا، ففي هذه الكلمة لغتان فصيحتان، وبهما قُرِئ؛ فقد قرَأَ الجمهور: ﴿ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] بإسكانِ الزاي، وهي لغةُ تَمِيمٍ وأَسَد، وقرأ أبو بَكْرٍ وأبو جَعْفَرٍ والمُفَضَّلُ: ﴿جُزُؤًا﴾ بِضَمِّ الزاي، وهي لغةُ الحِجازيِّين. انظر "معجم القراءات" للدكتور عبداللطيف الخطيب (١/ ٣٧٨)، ووقع ذلك أيضًا في بعضِ النُّسَخِ في مواضعَ أُخْرَىٰ قليلةٍ مِنَ الكتاب، غيرِ ما في أوائلِ الأجزاءِ وأواخِرِها، ولم نُشِرْ إلى ذلك في مواضعه اكتفاءً بما ذكرناه هنا.

٢) قابلنا بقيَّةَ النُّسَخِ مع النصِّ المنسوخِ عن النسخة (أ)، وتحرَّينا إثباتَ فروقِ النُّسَخِ بِكُلِّ دِقَّةٍ على قَدْرِ استطاعتنا، ولم نُغْفِلْ مِنَ الفروقِ إلا ماجَرَتِ العادةُ بإهماله؛ كـ «حدَّثنا» و«ثنا»، ونحوهما، أو«ﷺ» و«عليه السلام»، وأمثال ذلك. ومِنَ الفروقِ التي أهملناها غالبًا: بدايةُ كُلِّ سؤالٍ في النُّسْخة (ت)، وعنها النسخة (ك)؛ فإنهما تَبْتَدِئَانِ في الأغلبِ بقوله: «سَأَلْتُ»، أو: «سَمِعْتُ»، وفي بقيَّةِ النسخ: «وسَأَلْتُ» أو «وسَمِعْتُ» بالواو.

٣) ترجَّح لنا مِنْ خلالِ مقابلةِ النُّسَخِ أَنَّ نُسْخَةَ مكتبةِ تشِسْتَربِتِي (ش) منقولةٌ عن نُسْخة مكتبة أحمد الثالث (أ)، وأنَّ نسخةَ دار الكتب المصريَّة (ك) منقولةٌ عن نُسْخة مكتبة أحمد تَيْمُور باشا (ت)، فَجَعَلْنَا

العُمْدةَ في إثباتِ النَّصِّ على النُّسَخِ الثلاثِ (أ) و(ت) و(ف)، وقد أثبَتْنَا فروقَ هاتَيْنِ النسختَيْنِ في حَاشِيَةِ الكتابِ؛ وقد نُثْبِتُ ما فيهما في أَصْلِ الكتابِ بين مَعْقُوفين في أحيانٍ قليلةٍ، إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك، كَأَنْ تَتَّفِقَا مع ما في مصادرِ التخريجِ، ويكونَ ما في بقيَّةِ النُّسَخِ خَطَأً أو تصحيفًا.

٤) عَزَوْنَا الآياتِ إلى سُوَرِها، بِذِكْرِ رَقْمِ الآيةِ، واسْمِ السُّورةِ، وجَعَلْنَا ذلك في الحاشية، كما خرَّجنا القراءاتِ القرآنيَّةَ مِنْ كُتُبِ القراءاتِ والتفسيرِ واللغة.

٥) قُمْنَا بتخريجِ الأحاديثِ والآثَارِ وأقوالِ أَهْلِ العِلْمِ من كُتُبِ الحديثِ والرجالِ وغيرِهَا حَسَبَ الطاقةِ؛ بطريقةٍ تُعِينُ على تَصوُّرِ العِلَّة، وذلك بتخريجِ كُلِّ طريقٍ عند ذكر ابنِ أبي حاتمٍ أو غيره لها، وربَّما أَضَفْنَا طرقًا أُخْرَى ممَّا لم يَذْكُرْهُ ابنُ أبي حاتم، ولم نَسْتَقْصِ التخريجَ إذا كان الحديثُ مُخَرَّجًا في كُتُبِ الحديثِ المشهورة.

٦) في الكتاب كثيرٌ من المسائلِ كَرَّرَهَا المصنِّفُ كما سيأتي بيانه[1]، فلم نُكَرِّرْ تخريجَ الطُّرُقِ فيها، ولكنِ اكتفَيْنَا بالتخريجِ في أوَّلِ مسألة، إلَّا أنْ يكونَ في المسألةِ المتأخِّرةِ ما يستدعي جَعْلَ التخريجِ فيها؛ كالتفصيلِ في الطُّرُقِ، ونحوه.

٧) تَتَبَّعْنَا واستَقْرَيْنَا كثيرًا مِنَ الكُتُبِ التي هي مَظِنَّةُ روايةِ النَّصِّ

---

(١) (ص ٣٥١-٣٥٢/ التنبيه الثاني).

عن ابنِ أبي حاتم، أو نقلِهِ بتمامِهِ، أو نَقْلِ جزءٍ منه، وأعاننا هذا على استدراكِ كَثِيرٍ من السَّقطِ، وتصحيحِ ما اتفقَتْ عليه النُّسَخُ مِنْ أخطاءٍ؛ كما تَجِدُ مثالَهُ في المسألةِ رَقْم (١١٨) التي استَدْرَكْنَا السَّقْطَ فيها من نقلِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ لها في "النُّكَتِ الظِّرَاف"، والمسألةِ رَقْم (٢١٧) التي استدرَكْنَا السَّقْطَ فيها مِنْ روايةِ الخطيبِ البغداديِّ لها في "المُوضِحِ لأوهامِ الجَمْعِ والتفريق"، والمسألة رقم (١٠١٩) التي وقَعَ فيها كثيرٌ من التصحيفِ الذي أصلَحْنَاهُ من "تصحيفات المحدِّثين" للعَسْكَرِيِّ الذي روى هذه المسألةَ عن شَيْخِهِ عبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتم، ومن هذه الكتب: "تَعْلِيقَةٌ على العِلَلِ" للحافظ ابن عبدالهادي؛ وهو يُعَدُّ نسخةً أخرى من كتاب "العلل"، وغيرُهَا كثيرٌ ممَّا تراه في مواضعه.

٨) واجهَتْنَا بعضُ الصُّعُوباتِ عند ضَبْطِ النَّصِّ، ومن أهمِّها معالجةُ السَّقْطِ والزيادةِ والتصحيفِ، فما كان بيِّنًا مِنْ ذلك لا إشكالَ فيه؛ أَصْلَحْنَاهُ واستدرَكْنَاهُ، غيرَ أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ يَسُوقُ الحديثَ أحيانًا مِنْ طريقِ راوٍ هو مَخْرَجُ ذلك الطريقِ الذي يُشِيرُ إلى عِلَّتِهِ، فنجدُهُ في كُتُبِ الحديثِ التي أخرجَتْهُ مع بَعْضِ الاختلافِ عمَّا ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتم، فلا نستطيعُ القَطْعَ بالسَّقْطِ أو الزيادةِ أو التصحيفِ في النُّسَخِ؛ حَذَرًا مِنْ أنْ يكونَ هذا وَجْهًا مِنْ وجوهِ الاختلافِ وقعَ لابن أبي حاتم ولم نَقِفْ عليه؛ كما تجده في المسألة رَقْم (١٢) حين قال: «ورواه زائدةُ، عن الأَعْمَشِ، عن عبدالرحمن بن أبي لَيْلَى، عن

البَرَاء، عن بِلَال، عن النبي ﷺ»، ولم نَجِدِ الحديثَ على هذه الصِّفَةِ التي ذَكَرَهَا ابنُ أبي حاتم، ولكنْ وَجَدْنَا الأئمَّةَ أخرجوه مِنْ طريقِ زائدةَ، عن الأعمشِ، عن الحَكَم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البَرَاء، عن بِلَال، عن النبيِّ ﷺ، به هكذا، بزيادةِ الحَكَم، وهو ابن عُتَيْبة.

٩) جَمَعْنَا في كلِّ مسألةٍ ما وَقَفْنَا عليه مِنْ أقوالِ الأئمَّةِ الآخَرِينَ في إعلالِ الحديثِ أو تصحيحِهِ، سواءٌ وافَقَ أو خالَفَ رأيَ أبي حاتمٍ أو أبي زُرْعة أو غيرِهِمَا ممَّن تكلَّم على عِلَّةِ الحديثِ المذكورِ في المسألة، حتَّى يكونَ القارئُ على درايةٍ بما قيل في الحديثِ، وربَّما أَهْمَلْنَا أقوالَ بعضِ الأئمَّة إذا كَثُرَ كلامُهُمْ في الحديثِ الواحد، وربَّما فاتَنَا شيءٌ مِنْ أقوالهم سَهْوًا، أو لأننا لم نَقِفْ عليه. وكان حِرْصُنَا على أقوالِ جَهَابذةِ أهلِ الحديث الذين يُعْتَنَى بِجَمْعِ أقوالهم؛ كيحيى القَطَّانِ، وعبدِالرحمنِ بنِ مَهْدِيٍّ، والإمامِ أحمد، وعليِّ بن المَدِينِيِّ، ويحيى بنِ مَعِين، والبُخَارِيِّ، ومُسْلِمٍ، والنَّسَائِيِّ، والدَّارَقُطْنِيِّ، ونحوِهم.

أما المتساهِلُونَ الذين ساروا على طريقةِ علماءِ الأصولِ في النَّظَرِ إلى عِلَلِ الأحاديثِ؛ كابن حِبَّان، والحاكمِ في "المستدرك"، وكثيرٍ ممَّن جاء بعد ابنِ الصَّلَاحِ والنَّوَوِيِّ وتأثَّروا بهما، فلم نَحْرِصْ على جَمْعِ أقوالهم.

١٠) مَيَّزْنَا الأعلامَ الذين قد يَلْتَبِسون بغيرهم؛ بِسَبَبِ عدمِ نِسْبتهم، أو لكونهم ذُكِرُوا بِكُنَاهُمْ، أو بألقابِهِمْ، أو غيرِ ذلك.

١١) فَسَّرْنَا الألفاظَ الغريبة؛ بِالرُّجُوعِ إلى كُتُبِ اللغةِ وغريبِ الحديثِ وشروحِ كُتُبِ السُّنَّة.

١٢) خَرَّجْنَا الأبياتَ الشِّعْرِيَّةَ مِنْ مَظَانِّها، وَنَسَبْناها إلى بُحُورها الشِّعْرِيَّةِ وقائليها.

١٣) وَجَدْنَا في الكتابِ كثيرًا من العباراتِ التي جاءتْ على خلافِ المشهورِ من قواعدِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ؛ مما يتوهَّمُهُ المتوهِّمُ لَحْنًا وخَطَأً - وقد وقَعَ ذلك في مُتُونِ الأحاديثِ والآثارِ، وفي كَلَامِ المُصَنِّفِ وغيرِهِ - فأثبَتْنَاهُ في صُلْبِ الكتابِ ولم نُغَيِّرْ منه شَيْئًا؛ مُتَّبِعِينَ في ذلك مَنْهَجَ أَهْلِ العلم المحقِّقين في القديمِ والحديثِ، والَّذِي سيأتي تحريرُ الكلام فيه في آخِرِ التنبيهات[١].

وقد اجتَهَدْنَا في تَوْجِيهِ ما وقَعَ مِنْ ذلك وتخريجِهِ على وَجْهٍ أو أكثَرَ من العربيَّة، مُقْتَفِينَ في هذه التوجيهاتِ والتخريجاتِ صَنِيعَ أَهْلِ العلمِ المحقِّقين من المتقدِّمِينَ والمتأخِّرِينَ، بل والمُعَاصِرِينَ[٢].

---

(١) انظر التنبيه الثامن (ص ٣٥٥-٣٦٥).

(٢) وممَّن ارتضَىٰ هذا المنهجَ، وطبَّقه في كتبِ الحديثِ النبويِّ والآثار، واعتَمَدَ هذه الوجوهَ والتَّخْريجاتِ المختلفةَ في العربيَّة: أبو البقاءِ العُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ) في كتابه "إعرابِ الحديث النبوي" الذي وضعه على "جامع المسانيد" لابن الجَوْزي، وابنُ مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتابه "شواهدِ التوضيحِ والتَّصْحِيح، لِمُشْكِلَاتِ الجامعِ =

. . . .

= الصحيح" الذي وضعه على "صحيح البخاري"، والسُّيُوطيُّ (ت ٩١١هـ) في كتابه "عُقُود الزَّبَرْجَد، في إعرابِ الحديث النبوي" الذي وضعه على "مسند الإمام أحمد"، وكذلك شُرَّاحُ الحديثِ في مصنَّفاتهم، وسار على ذلك أيضًا أهلُ التحقيقِ والتدقيقِ في العصر الحاضر، ومنهم العلَّامةُ الشيخ أحمد بن محمَّد شاكر في تحقيقه لكتاب "الرِّسَالة" للإمام الشافعي، و"جامع الترمذي"، وغيره.

ومثلُ هذه التَّخَارِيجِ والوجوه تجدها مبثوثةً في كثيرٍ من كتب أهل العلم المختلفة، سواءٌ في نصوص الأحاديث النبوية أو غيرها، ومنها:

كتبُ إعرابِ القرآنِ وقراءاتِهِ؛ كـ "إعراب القرآن" لأبي جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، و"الحُجَّةِ للقُرَّاء السبعة" لأبي عليٍّ الفارسيِّ (٣٧٧هـ)، و"الْمُحْتَسَبِ في تبيينِ وجوهِ شَوَاذِّ القراءات، والإيضاحِ عنها" لتلميذه أبي الفتح ابنِ جِنِّيْ (٣٩٢هـ)، و"كَشْفِ المُشْكِلَاتِ، وإيضاحِ المُعْضِلات" لجامع العلوم الباقولي (٥٤٣هـ)، و"التبيان، في غريب إعراب القرآن" لأبي البركاتِ بن الأنباريِّ (٥٧٧هـ)، و"التبيان، في إعراب القرآن"، و"إعرابِ القراءاتِ الشواذِّ" كلاهما للعكبري (٦١٦هـ).

وكتبُ تفسيرِ القرآن؛ كـ"جامع البيان" لابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، و"الكَشَّاف" للزَّمَخْشَري (٥٣٨هـ)، و"المحرَّر الوجيز" لابن عطيَّة (٥٤٦هـ)، و"التفسير الكبير" للرازي (٦٠٤هـ)، و"الجامع لأحكام القرآن" لِلْقُرْطُبِيِّ (٦٧١هـ)، و"البحرِ المحيط" لأبي حَيَّان (٧٤٥هـ)، والدُّرِّ المَصُون" للسَّمِين الحَلَبي (٧٥٦هـ)، و"اللُّبَاب، في علوم الكتاب" لابن عادل الحنبلي (٨٨٠هـ)، و"فتح القدير" للشَّوْكَاني (١٢٥٠هـ)، و"رُوح المَعَانِي" للآلُوسِيِّ (١٢٧٠هـ)، و"أضواء البَيَان" لِلشِّنْقِيطِيِّ (١٣٩٣هـ).

وكتبُ أعاريبِ الحديثِ؛ ككتبِ العكبريِّ، وابنِ مالكٍ، والسيوطيِّ المذكورةِ آنفًا.

وكتبُ شروحِ الحديثِ؛ كـ "الْمُعْلِم، بفوائدِ مُسْلِم" للمازري (٥٣٦هـ)، و"إكمال الْمُعْلِم، بفوائدِ صحيحِ مسلم" للقاضي عِيَاض (٥٤٤هـ)، و"الْمُفْهِم، لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تلخيصِ كتاب مسلم" لأبي العَبَّاس القُرْطُبي (٦٥٦هـ)، و"الْمِنْهَاج، شرح صحيح مسلم بنِ الحَجَّاج" للإمام النَّوَوي (٦٧٦هـ)، و"شرح سنن ابن ماجه" المسمَّى: بـ "الإعلام، بِسُنَّتِهِ عليه الصلاةُ والسلام" لِمُغَلْطَاي (٧٦٢هـ)، و"طَرْحِ التَّثْرِيب، في شَرْحِ التَّقْرِيب" للعراقي (٨٠٦هـ)، و"فتح الباري، بشرح صحيح البخاري" لابن حَجَرِ العَسْقَلَاني (٨٥٢هـ)، و"عُمْدَة القاري، في شرح =

وقد كان مَنْهَجُنَا في التعليقِ على هذه المُشْكِلَاتِ على النحو التالي:

(أ) وَضَعْنَا فروقَ النُّسْخَتَيْنِ (ش)، و(ك) في الحاشية، ولم نُعَلِّقْ غالبًا على ما خالفَ الجَادَّةَ فيهما؛ لأنَّ أُولَاهُمَا منسوخةٌ عن (أ)، وثَانِيَتَهُمَا عن (ت)، كما تقدَّم بيانُهُ في وَصْفِ النسخ.

(ب) إذا اختَلَفَتِ النُّسَخُ (أ) و(ت) و(ف)، اختَرْنَا منها ما وافَقَ المَشْهُورَ مِنَ القواعدِ وأَثْبَتْنَاهُ في مَتْنِ الكتاب، وما في بقيَّةِ النُّسَخِ جعلناه في الحاشيةِ - مع النسختين (ش)، و(ك) - معَ ذِكْرِ ما وقفنا عليه في مصادر التخريجِ ممَّا وافَقَ ما في النُّسَخِ أو خالفَهُ، لكنَّا لم نُعَلِّقْ - مِنْ جهةِ العربيَّةِ - على ما أثبتناه في الحاشية مخالفًا للجادَّة،

= البخاري" للعَيْني (٨٥٥هـ)، و"تنوير الحَوَالك، شرح موطأ مالك"، و"التوشيح، شرح الجامع الصحيح (صحيح البخاري)"، و"الدِّيبَاج، في شرح صحيح مسلم بن الحَجَّاج"، و"شرح سنن النَّسَائي" وهي للسُّيُوطي (٩١١هـ)، و"إرشاد الساري، لشرح صحيح البخاري" للقَسْطَلَّاني (٩٢٣هـ)، و"فيض القدير، بشرح الجامع الصغير" لِلْمُنَاوي (١٠٣١هـ)، و"شرح موطأ مالك" لِلزُّرْقَاني (١١٢٢هـ)، و"عون المعبود، شرح سنن أبي داود" لأبي الطَّيِّبِ العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، و"تُحْفَة الأَحْوَذي، بشرح الترمذي" لِلْمُبَارَكْفُوري (١٣٥٣هـ).

وكتبُ شروحِ الأشعار ودواوينِ الشعراء؛ كـ"شرح القصائد السَّبْعِ الطِّوَالِ الجاهليَّات" لأبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، و"كتاب الشعر" لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، و"شرح ديوان المتنبي" لأبي العلاء المَعَرِّي (٤٤٩هـ)، و"شرح حماسة أبي تَمَّام" للأَعْلَم الشَّنْتَمَرِيِّ (٤٧٦هـ)، و"شرح اختيارات المفضَّل" للخطيب التِّبْرِيزِيِّ (٥٠٢هـ)، و"الأمالي" لابن الشَّجَري (٥٤٢هـ)، و"التبيان، في شرح الديوان" لابن عَدْلان النَّحْوي (٦٦٥هـ)، وهو المنسوبُ للعُكْبَري (٦١٦هـ)، وهو شرحٌ لديوان المتنبِّي، و"حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام" لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، وغير ذلك كثير.

إلا في القليلِ النادر ؛ إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك.

(ج) إذا اتَّفَقَتِ النُّسَخُ على خلافِ الجادَّةِ المشهورةِ، أثبتنا ما وَقَعَ فيها في مَتْنِ الكتابِ، وعلَّقنا عليهِ بِذِكْرِ ما تَيَسَّرَ لنا ذِكْرُهُ من رِوَايَاتِهِ الواردةِ في مَصَادرِ التَّخْرِيجِ وفاقًا وخلافًا، مع توجيهِ ما في النُّسَخِ مِنْ جهةِ العربيةِ مما ذكَرَهُ العلماءُ في الكُتُبِ المذكورةِ آنِفًا وغَيْرِهَا ؛ خاصَّةً كُتُبَ إعرابِ الحديثِ وشُرُوحِهِ، وكُتُبَ أَعَاريبِ القرآن، وتَوْجِيهِ القراءاتِ المتواترةِ والشاذَّةِ؛ وإلَّا اجتهَدْنَا في تخريجِهِ وتوجيهِهِ بالرجوعِ إلى آراء النَّحْوِيِّينَ الكُوفيِّين وغيرِهِمْ مِمَّنْ خرَجَ على قواعدِ مدرسةِ البَصْرَةِ التي هَيْمَنَتْ على النَّحْوِ العربيِّ طَوَالَ العصورِ السابقةِ إلى يومنا هذا، وصارتْ آراؤُهَا هي المعتمَدَةَ دون غيرها، وإنْ خالفَتْ هذه الآراءُ الدليلَ في غيرِ ما قليلٍ[1]، وقد اعتبَرْنَا في ذلك كلَّ ما وافقَ وجهًا ذكَرَهُ إمامٌ مُعْتَبَرٌ مِنْ أَئِمَّةِ العربيَّةِ، وإنْ كان غيرُهُ أَقْوَى منه ؛ **وهذا ما أشار إليه ابنُ جِنِّيْ في كتابِهِ «الْمُحْتَسَبِ في تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَاذِّ القراءاتِ، والإيضاحِ عنها» (١/ ٢٣٦) - وهو مِنْ آخِرِ ما أَلَّف - فقال: «ليس يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَقَ على شَيْءٍ له وجهٌ من العربيَّةِ قائمٌ - وإنْ كان غيرُهُ أَقْوَى منه -: أَنَّه غَلَطٌ». اهـ.**

---

(١) قال أبو حيان في "البحر المحيط" (٣/ ١٦٧ أول سورة النساء): «ولَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بقولِ نُحَاةِ البَصْرةِ ولا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خالفهم ؛ فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنقلِ الكوفيِّين مِنْ كلام العَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ البَصْرِيُّونَ !! وكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنَقْلِ البَصْرِيِّين لم يَنْقُلْهُ الكوفيُّون !! وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحارٌ في عِلْمِ العربيَّةِ لا أصحابُ الكنانيش، المشتغِلُونَ بضروبٍ مِنَ العلوم، الآخِذُونَ عن الصُّحُفِ دون الشيوخ». اهـ. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦١٩).

وهذا الذي أبان عنه ابنُ جِنِّيْ، وهو: تصويبُ ما كان له وَجْهٌ مِنَ العربيَّةِ قائمٌ، ولو في لُغَةٍ لِبَعْضِ العَرَبِ: هو المنهجُ الْمَرْضِيُّ؛ فقد جَرَى عليه عَمَلُ المحقِّقين مِنَ العلماءِ قديمًا وحديثًا، وطبَّقوه في كُتُبِهِمْ، على اختلافِ الفُنُونِ والعلومِ، كما تقدَّم بيانُهُ قريبًا.

على أنَّ تحقيقَ هذا المَطْلَبِ والاضطلاعَ به في هذا الكتابِ: قد أخَذَ منَّا وقتًا وجهدًا كبيرَيْنِ؛ لكثرةِ ما فيه مِنَ القضايا اللغويةِ والنحويةِ التي خالفتِ الجَادَّةَ وما اشتهَرَ من القواعدِ[1]، وليس الْمُخْبَرُ

---

(١) وأكثرُ ما وقَعَ في كتابنا هذا مِنْ تلك القضايا: هو مِنَ المسائلِ اللغويَّةِ المختلَفِ فيها بين أئمَّةِ العربيَّة ومدارِسِهَا؛ ولهذا فقد احتجَجْنَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ هذه الوجوهِ والتخاريجِ: بنصوصٍ من القرآنِ وقراءاتِه، والحديثِ وما يَكونُ حُجَّةً مِنْ رواياتِه، ومِنْ كلامِ العَرَبِ الْمُحْتَجِّ بهم نَثْرًا وشِعْرًا، وهذه هي الحُجَجُ السمعيَّةُ عند النحاةِ واللُّغويين، والسَّمَاعُ أَقْوَى الحُجَجِ عندهم، وقد عَزَوْنَا الآياتِ إلى مواضعها من المُصْحَفِ الشريف، واجتهدْنَا في نِسْبَةِ القراءاتِ إلى أشهَرِ وأتْقَنِ مَنْ قرأَ بها، والأحاديثِ إلى أوثقِ مَنْ أخرجَهَا، وأما كلامُ العربِ نَثْرُهُ وشِعْرُهُ: فقد بذلْنَا وُسْعَنَا في معرفةِ قائليه، ومع هذا فقد فاتنا نسبةُ بعضِهِ؛ وإنما تَحَرَّيْنَا ذلك لِمَا عُرِفَ مِنْ علم أصول النحو: أنَّه لا يَجُوزُ الاحتجاجُ بشِعْرٍ أَوْ نَثْرٍ لا يُعْرَفُ قائلُهُ، وإنْ كان التحقيقُ: أنَّ في ذلك تفصيلًا، وأنَّ مَدَارَ القَبُولِ والرَّدِّ في شواهدِ العربيَّة: على مَخَارِجِ رِوَايَتِهَا، وَصِدْقِ رُوَاتِهَا، والثقةِ بهم. انظر: "الخصائص" لابن جِنِّيْ (٣/ ٣٠٩- ٣١٣/ باب في صِدْقِ النَّقَلَة، وثِقَةِ الرُّوَاةِ والحَمَلَة)، و"الإصباح، في شرح الاقتراح" للدكتور محمود فَجَّال (ص١٢٣-١٢٧)، و"فيضَ نَشْرِ الانشراح، مِنْ رَوْضِ طَيِّ الاقتراح" لابن الطَّيِّب الفاسي (ص١٢٣-١٢٧، ت: الدكتور محمود فَجَّال)، وغيرَهَا من كتبِ هذا الفن. وانظر بحثًا بعنوان «من كلام العرب: قولُهُمْ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ» للدكتور محمد أحمد الدالي، ضمن مَجَلَّةِ مجمع اللغة العربية بدمشق. المجلد ٦٩، ج٣، ص٨٠٩- ٨١١. =

كالْمُعَايِنِ، وإنَّنَا لَنُنْشِدُ مع الشاعر قولَهُ [من البسيط]:

يا ابنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟!

فمنِ اطَّلَعَ على ما قُمْنَا به في هذا الكِتَاب، عَرَفَ حَقِيقَةَ ما أَخْبَرْنَاهُ به، وأرشَدْنَاهُ إليه، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَاب، وهو الهادي إلى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

١٤) رَقَّمْنَا مَسَائِلَ الكتابِ ترقيمًا تَسَلْسُلِيًّا يَتَّفِقُ مع ترقيمِ الطبعةِ الأُولَى التي أَخْرَجَهَا الأستاذ مُحِبُّ الدِّينِ الخَطِيب رَحِمَهُ اللهُ؛ لِيَتَمَكَّنَ الباحثُ مِنَ الاستفادةِ من طَبْعَتِنَا هذه، مع الجُهُودِ التي خرَجَتْ بناءً على الطبعةِ السابقة، كالبرامجِ الحَاسُوبية، وغيرها. وواجهَتْنا بعضُ الصعوباتِ في ذلك، ومنها المسائلُ الساقطةُ مِنْ طبعةِ مُحِبِّ الدين الخطيب، والمواضعُ التي دُمِجَتْ فيها مسألةٌ بأُخْرَىٰ، فرأينا تفريعَهَا مِنَ المسألةِ التي قبلها؛ بإعطائِهَا الرَّقْمَ نَفْسَهُ، مع تَمْيِيزِهَا بِحَرْفٍ أَبْجَدِيٍّ يَدُلُّ عليها؛ هكذا: (٥٥٤)، ثم (٥٥٤/أ)، ثم (٥٥٤/ب)، ، ، وهَلُمَّ جَرًّا.

= هذا؛ وقد كُنَّا أَطَلْنَا في تخريجِ هذه المواضعِ من الكتابِ على هذا المَنْهَجِ، مُحْتَجِّينَ بما وقَفْنَا عليه مِنْ شواهدَ قرآنيَّةٍ وحَدِيثِيَّةٍ، ومِنْ كلام العربِ نَثْرِهِ وشِعْرِهِ، لكنَّنا رَأَيْنَا أنَّ حَوَاشِيَ الكتابِ قد أُثْقِلَتْ بهذه التخريجاتِ؛ فاختصَرْناها تخفيفًا على القارئ، ونظرًا لطبيعةِ هذا الكتابِ، فهو كتابٌ مختصٌّ بِعِلَلِ الأحاديث، واكتفَيْنَا بِبَعْضِ تلك الشواهد مما فيه الحُجَّةُ والبيان، مع سَرْدِ المصادر المختلفة لهذه الوجوه والتخريجات والشواهد؛ لِيَرْجِعَ إليها ويَسْتَزِيدَ منها مَنْ شاء.

١٥) قدَّمنا للكتابِ بمقدِّمةٍ بَيَّنَّا فيها أهميَّةَ عِلْمِ عِلَلِ الحديثِ، والمصنَّفاتِ فيه، وتعريفَ العِلَّةِ في اللغةِ والاصطلاحِ، وذَكَرْنَا أسبابَ وقوعِ العِلَّةِ في الحديثِ، وتَرْجَمْنَا فيها للمصنِّفِ تَرْجَمَةً مطوَّلةً، وتَرْجَمْنَا لأبيه وأبي زُرْعَةَ بترجمةٍ مُوجَزةٍ لكلٍّ منهما، وعَرَّفْنَا بالكتاب، وذكَرْنَا رواياتِهِ، وتَرْجَمْنَا لرواتِهِ، وَوَصَفْنَا فيها النُّسَخَ الخَطِّيَّةَ له، وحقَّقنا صِحَّةَ اسمِهِ ونِسْبَتِهِ إلى مُصَنِّفِهِ، إضافةً إلى خُطَّةِ العَمَلِ هذه وما صاحَبَهَا من تنبيهات، وَوَضَعْنَا في نهايتها نماذجَ من النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ المعتمدةِ للكتاب.

١٦) صَنَعْنَا فهارسَ عِلْمِيَّةً مفصَّلةً تُعِينُ الباحثَ على الوقوفِ على بُغْيته مِنْ مسائلِ الكتابِ وفوائده، وجَعَلْنَا الإحالاتِ فيها جميعًا على أرقام المسائلِ دون الصفحات، وهي :

١ - فِهْرِسُ الآياتِ القرآنيَّة.

٢ - فِهْرِسُ الأحاديثِ النَّبويَّة.

٣ - فِهْرِسُ الآثارِ.

٤ - فِهْرِسُ المَسَانِيدِ.

٥ - فِهْرِسُ ألفاظِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ نادرةِ الِاستعمالِ.

٦ - فِهْرِسُ الأعلامِ.

٧ - فِهْرِسُ الأماكنِ والبِقَاعِ.

٨ - فِهْرِسُ القبائلِ والأُمَمِ والجَمَاعَاتِ.

٩ - فِهْرِسُ الوقائعِ.

١٠ - فِهْرِسُ غَرِيبِ اللُّغَةِ.

١١ - فِهْرِسُ مَسَائِلِ العَرَبِيَّةِ.

١٢ - فِهْرِسُ الأشعارِ وأنصافِ الأبياتِ.

١٣ - فِهْرِسُ الأرجازِ.

١٤ - فِهْرِسُ الكُتُبِ الوَارِدَةِ فِي الكِتَابِ.

١٥ - فِهْرِسُ مَرَاجعِ التحقيقِ المطبوعة.

١٦ - فِهْرِسُ مَرَاجعِ التحقيقِ المخطوطة.

١٧ - فِهْرِسُ الموضوعاتِ.

١٨ - فِهْرِسُ الفَهَارِسِ.

تَنْبِيهَاتٌ

الأَوَّلُ: يَظْهَرُ لنا أنَّ ابنَ أبي حاتمٍ جَمَعَ كثيرًا من مادَّةِ الكتابِ في حَيَاةِ أبيه وأبي زُرْعة، لكنَّه لم يصنِّفْ كتابَهُ هذا إلَّا بَعْدَ وفاةِ أبيه؛ يُشْعِرُ بذلك قولُهُ في المسألة رَقْم (١٠٨): «وحِفْظِي عن أبي رَحِمَهُ اللَّهُ»، ولو كان أبوه حَيًّا لَسَأَلَهُ، ولَمَا احتاجَ إلى الاعتمادِ على حِفْظه، وصِيغَةُ الترحُّمِ قرينةٌ قويَّةٌ في هذه المسألةِ وفي مَسَائِلَ أُخْرَىٰ؛ كالمسألتَيْنِ رَقْم: (١٢٤ و١٨٧٥)، وفي المسألة رَقْم (١٩٣٦) في حديثٍ من رواية أبي سَعِيدٍ مولى الجَرَادِيِّينَ بيَّن أبو حاتمٍ أنَّ أبا سعيدٍ هذا هو الحَسَنُ بن دِينَارٍ، ثم قال ابن أبي حاتم: «فذكَرْتُ هذا الحديثَ لابن جُنَيْدٍ الحافظِ، فقال: كان إسحاقُ بْنُ أبي كاملٍ البَاوَرْدِيُّ ببغدادَ، يَسْأَلُ عن هذا الحديث، وكنا نَرَى أنه غريبٌ؛ فقد أفسَدَ علينا أبو حاتمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا بيَّن أنه الحَسَنُ بن دِينَارٍ!».

ولعلَّ مِنْ أقوى الدلائلِ على هذا: ما جاء في المسألةِ رَقْم (١٠٠٤) في حديثٍ رواه سَلْمُ بنُ مَيْمُونٍ الخَوَّاصُ، فقال ابنُ أبي حاتم: فَسَمِعْتُ محمَّدَ بن عَوْف يقول: «غَلِطَ سَلْمُ بنُ مَيْمُونٍ في هذا الحديثِ». ولم يُبَيِّنْ أكثَرَ مِنْ هذا، ولم يُبَيِّنِ الصحيحَ ما هو، ولم يَتَّفِقْ لي سؤالُ أبي عَنْ ذلك!! فسأَلْتُ عليَّ بنَ الحُسَيْنِ بنِ الجُنَيْد - حافِظَ حديثِ الزُّهْرِيِّ - وذكَرْتُ له هذا الحديثَ؟ فقال: «الصحيحُ: الزُّهْرِيُّ، عن ابنِ كَعْبِ بنِ مالك، عن عَمِّه، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». اهـ.

فلو كان أبوه حَيًّا لسأله، ولَمَا احتاجَ إلى سؤالِ محمَّدِ بنِ عَوْفٍ، وعليِّ بنِ الجُنَيْد.

وهذا على سَبِيلِ الظَّنِّ الغالب، وإلا فَيَحْتمِلُ أن يكونَ صنَّفَ أَصْلَ الكتابِ في حَيَاةِ أَبِيهِ وأبي زُرْعة، ثم أضافَ هذه المسائلَ المُشَارَ إليها وغيرَها بعد وَفَاةِ أبيه، والله أعلم.

الثَّاني: وقَعَ في الكتابِ كَثِيرٌ من المسائلِ المُكَرَّرةِ، وهي أنواعٌ :

أ) فمنها مسائلُ يكونُ السؤالُ فيها مُوَجَّهًا إلى أبيه مَرَّةً، وإلى أبي زُرْعةَ مَرَّةً أخرى؛ فهاتان مسألتان مُخْتَلِفتان؛ لأنَّ الجوابَ صدَرَ من إمامَيْنِ، وإنْ كان في حديثٍ واحد؛ كما في المسألتين رقم (١١١٢ و١١٢٣).

ب) ومنها مسائلُ جاءتْ في بابَيْنِ مختلفَيْنِ؛ فالتكرارُ هنا بِسَبَبِ مناسبةِ المسألةِ للبابِ الذي وَرَدَتْ فيه؛ كما في المسألة رقم (١٠٦٧) في كتابِ الجنائز، وهي تتعلَّقُ بِفَضْلِ الصبر على المُصِيبَةِ، فقد أعادها في كتابِ الزُّهْدِ برقم (١٨٧٠ و١٨٩٢).

ج) ومنها مسائلُ جاءَتْ مُكَرَّرةً في بابٍ واحدٍ أو أبوابٍ متفرِّقةٍ، والسؤالُ موجَّهٌ فيها إلى أبيه مثلاً، أو أبي زُرْعة، لكنِ اختَلَفَ ترجيحُهُ؛ كما في المسائلِ رَقْم (٧٨٨ و٨٥١ و٨٦٩)؛ فهذا ليس تكرارًا كما هو ظاهر.

د) ومنها مَسَائِلُ جاءَتْ مُكَرَّرةً في بابٍ واحدٍ، والسؤالُ موجَّهٌ

فيها إلى أبيه مثلاً، أو أبي زُرْعة، لكنْ يوجدُ في سؤالٍ زيادةٌ عمَّا في السؤالِ الآخَرِ مِنْ غيرِ اختلافٍ في الترجيح، فالظاهرُ في هذه الحالِ أنَّ السؤالَ وُجِّهَ إلى ذلك الإمامِ أكثَرَ من مَرَّةٍ، فأجابَ في كُلِّ مَرَّة بجوابٍ؛ كما في المسألتين رَقْم (١٢٩٤ و١٣٠٧)، و(٧٩١ و٨٠٩).

هـ) ومنها مسائلُ جاءَتْ مُكَرَّرةً في بابٍ واحدٍ، والسؤالُ موجَّهٌ فيها إلى إمامٍ واحدٍ، مِنْ غَيْرِ اختلافٍ بين المسألتَيْنِ؛ كما في المسألتَيْنِ رَقْم (١٢٩٥ و١٣٠٨)، فهذا ذهولٌ مِنِ ابنِ أبي حاتم في تكرارِهِ لها - فيما يظهر - والله أعلم.

الثَّالِثُ: مُعْظَمُ مَادَّةِ هذا الكتابِ سؤالاتٌ وَجَّهَهَا ابنُ أبي حاتم إلى أبيه وأبي زُرْعة، أو إلى أحدهما، وأَكْثَرُهَا أسئلةٌ لأبيه، وهناك سؤالاتٌ موجَّهةٌ منه إلى شيخَيْنِ آخرَيْنِ له، وهما:

أ) عليُّ بنُ الحُسَيْنِ بنِ الجُنَيْد، وهي ذوات الأرقام: (٢٥٣ و٤٣١ و٥٥٤/أ و٥٥٤/ب و٧٦٤ و٨٧٤ و٨٩١ و١٠٠٤ و١٥٢٧ و١٧٨٥ و١٧٨٦ و١٨٣٤ و١٨٥٨ و٢٥٤٣ و٢٨٠٨).

ب) محمَّدُ بنُ عَوْفٍ الحِمْصيُّ، وهما مسألتان فقط؛ رَقْم (١٧٥ و١٠٠٤).

وربَّما ورَدَ في بعضِ المسائلِ ذِكْرٌ لِقَوْلِ بعضِ الأئمَّةِ المتقدِّمين؛ كَشُعْبَةَ في المسائلِ رَقْم (١١٥ و٢٤٨ و٣٠٦ و١٥٦٣)، ويحيى القَطَّانِ في المسائلِ رَقْم (٦٠٥ و٧٩٩ و٢٢٢١ و٢٧٣١)، وأبي الوَلِيدِ

الطَّيَالِسِيِّ في المسألة رَقْم (٣٢٢)، ويحيى بن مَعِينٍ في المسائل رَقْم (١٢٥ و٢١١ و٢٩٣ و٣٧٨ و٥٥٤/أ و٥٨١ و١١٣١ و١٣١٢ و١٣٧٣ و١٨٧٩ و٢١١٧ و٢٤٤٩ و٢٥٦٤ و٢٦٦١)، والإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ في المسائل رَقْم (٧٣٢ و٨٣٢ و٨٧٢ و١٢٢٤ و١٤٣٨ و١٥٥١ و٢١٨٥ و٢٢٠٣ و٢٣٠٣ و٢٣٧١ و٢٨٢٩).

وورَدَ في المسألةِ رقم (٢٢٥٦) روايةٌ مِنِ ابنِ أبي حاتم عن أبي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ سَلَمة في سؤالٍ سأله أبا زُرْعة، ثم مسلمَ بنَ الحَجَّاج الذي كشَفَ عَنْ عِلَّتِهِ.

الرَّابعُ: ذكَرَ ابنُ أبي حاتمٍ في بعضِ المسائلِ بعضَ الكُتُبِ التي اعتمَدَ عليها في بيان العِلَّةِ، وقد وضَعْنَا لها فِهْرِسًا بعنوانِ "فِهْرِسُ مَوَارِدِ المصنِّف"، ولكنْ واجهَتْنَا بعضُ الإشكالات في ذلك، **ومِنْ أهمِّها**: أنَّ ذِكْرَ هذه الكُتُبِ لا يعني بالضرورةِ أنَّها مصنَّفاتٌ لأصحابها؛ لاحتمالِ أن تكونَ أصولَهُمُ التي دوَّنوا فيها أحاديثَهُمْ عن شيوخهم حالَ الطَّلَبِ؛ **كقولِ أبي حاتم** في المسألة رقم (٢٥٧٩): «هذا الحديثُ لَيْسَ هو في كتابِ أبي صالحٍ عن اللَّيْث»، لكنَّ هذا لا يَمْنَعُ أن يكونَ مَوْرِدًا للمصنِّف.

ومِنْ ذلك: قولُهُ في المسألة رقم (٢٠٨): «وكان في كتابِ أبي زُرْعة»، وفي المسألة رقم (١٠٤): «وقد كان أبو زُرْعة أخرَجَ هذا الحديثَ في كِتَابِ "المُخْتَصَر"، وفي المسألة رقم (٢٣٧٠):

«وسمعتُ أبا زُرْعة وانتهَىٰ إلى حديثٍ في "فَوَائِدِهِ"»؛ فهل هي أسماءٌ لكتابٍ واحدٍ، أو أكثَرَ؟!

ومِنْ ذلك: قولُهُ في المسألة رقم (١١٩٩): «وسمعتُ أبا زُرْعَةَ وحدَّثَنَا بهذا البابِ في "كتابِ النِّكَاح"، وفي المسألة رقم (١٤٣٤): «قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، ولم يَقْرَأْ علينا في "كتابِ الشُّفْعَة"، وضَرَبْنَا عليه»، وفي المسألة رقم (١٥٠٥): «قرأ علينا أبو زُرْعة كتابَ الأطعمة»، ونحوُهُ في المسألة رقم (١٥٤٦)، وقولُهُ في المسألة رقم (١٦٤٠): «وانتَهَى أبو زُرْعة فيما كان يَقْرَأُ مِنْ كتابِ الفَرَائض»، ونحوُهُ في المسألة رقم (١٦٤٦)، وقولُهُ في المسألة رقم (٢٥٣٣): «وكان حَدَّثهم قديمًا في "كتابِ الآداب"»؛ فَهَلْ هذه أسماءُ مصنَّفاتٍ مستقلَّة، أو أبوابٌ مِنْ أحدِ كُتُبِ أبي زُرْعة؟!

الخَامِسُ: يَرِدُ في بعضِ الكُتُبِ عَزْوُ بعضِ الأقوالِ أو الأحاديثِ إلى العِلَلِ لابنِ أبي حاتم، ولا تُوجَدُ في النُّسَخِ التي بين أيدينا، ولا نَظُنُّ هذا دليلاً على نَقْصٍ في الكتاب، ولكنْ مَرَدُّهُ إلى خطأ في العَزْوِ - والله أعلم - كما حصَلَ من الزَّرْكَشِيِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإنه قال في "النُّكَتِ على مقدِّمة ابنِ الصَّلَاح" (١/ ٤٥٣): «وقال ابنُ أبي حاتمٍ في "كتاب العِلَلِ": قال أحمدُ بنُ حَنْبَل: ما أراه سَمِعَ مِنْ عبدِالرحمنِ بنِ أَزْهَرَ، إنما يقولُ الزُّهْري: كان عبدُالرحمنِ بنُ أَزْهَرَ يحدِّثُ، فيقولُ مَعْمَرٌ وأسامةُ: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ أَزْهَرَ، ولم يَصْنَعَا عندي شيئًا، وقد أدخَلَ بينه وبينه طلحةَ بنَ عبدِاللهِ بنِ عَوْف».

وهذا النَّصُّ إنما هو في "المَرَاسِيل" لابنِ أبي حاتم (ص١٩٠ رقم ٧٠٠)، ولم نَجِدْهُ في "العلل".

السَّادِسُ: يَرِدُ في بعضِ الكُتُبِ عَزْوُ بَعْضِ الأقوالِ لأبي حاتم في "كتاب العلل"؛ كما في "توضيح المُشْتَبِهِ" لابن ناصر الدين (١/ ٢٢٥) حين قال: «رواه أبو حاتمٍ الرازيُّ في "العِلَلِ" عن يحيى بنِ إسماعيلَ بنِ عبدالله بنِ حَبِيبِ بنِ أبي ثابت؛ حدَّثنا فِرْدَوْس، فذكره».

وهذا النَّصُّ ليس في "العِلَلِ" لعبدالرحمن بن أبي حاتم، لكنْ وجدنا ابن ناصر الدِّينِ ينقل عن كتاب "العلل" لأبي حاتم الرازي، برواية محمَّد بن إبراهيم الكَتَّاني عنه؛ كما صرَّح به في بعضِ المواضِعِ من كتابه "توضيح المشتبه"، منها: (٥/ ٢٨٥)، و(٧/ ١٧٤).

السَّابِعُ: يَرِدُ في بعضِ الكُتُبِ بعضُ الأقوالِ في عِلَلِ الأحاديثِ يَرْويها ابنُ أبي حاتم، عن أبيه؛ كما في "تفسيرِ ابنِ كَثِير" (٢/ ١٨٥) حين قال: «قال ابنُ أبي حاتم: قال أبي: هذا حديثٌ خطأ؛ والصحيحُ: عن عائشة، موقوف».

وهذا النقلُ ليس من "العِلَلِ" لعبدِالرحمنِ بنِ أبي حاتم، ولكنْ مِنْ كتابه الآخَرِ: "تَفْسِير القرآن" (٤٧٦١)، ففيه ذكرٌ لبعضِ أقوالِ أبيه في العِلَلِ.

الثَّامِنُ: أثبتنا النَّصَّ كما وَرَدَ في النُّسَخِ وإنْ خالَفَ المشهورَ مِنْ قواعدِ النَّحْوِ واللغة، وعلَّقنا على ذلك بِذِكْرِ وجوهٍ له تُصَحِّحُهُ مِنْ

مذاهبِ النحاةِ واللغويِّين وغَيْرِهِمْ[(١)]:

وقد اختلَفَ أهلُ العِلْمِ، رحمهم الله، تُجَاهَ هذه القَضِيَّةِ - وهي إصلاحُ اللَّحْنِ والتصحيف، والأَخْطاءِ النَّحْوِيَّةِ واللُّغَوِيَّة، في النُّسَخِ الخَطِّيَّة - وكان اختلافُهُمْ في جهتين:

الجهةُ الأُولى: إصلاحُ الخَطَأِ في النُّطْقِ والرِّوَاية، وذَكَرُوا فيه طُرُقًا أربعةً:

الأُولى: طريقةُ مَنْ يَرَىٰ أنَّه يَرْوِيهِ على الخَطَأِ واللَّحْنِ كما سَمِعَهُ؛ وذَهَبَ إلى ذلك: نافعٌ مولى ابنِ عُمَرَ، ومحمَّدُ بنُ سِيرِينَ، وأبو الضُّحَى، وأبو مَعْمَرٍ عبدُاللهِ بنُ سَخْبَرة، وأبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّام، قال ابنُ الصَّلَاح في كتابه "علوم الحديث" (ص٢١٨): «وهذا غُلُوٌّ في مذهبِ اتِّبَاعِ اللفظِ، والمَنْعِ مِنَ الروايةِ بالمعنى».

والثانية: طريقةُ مَنْ يَرَىٰ تغييرَهُ وإصلاحَهُ وروايتَهُ على الصَّوَابِ؛ وقد ذهَبَ إلى ذلك: ابنُ المُبَارَك، والأَوْزاعيُّ، والشَّعْبيُّ، والقاسمُ ابنُ محمَّد، وعَطَاءٌ، وهَمَّامٌ، والنَّضْرُ بن شُمَيْل؛ قال ابن الصَّلَاح في الموضعِ السابقِ مِنْ كتابِهِ المذكور: «وهو مذهبُ المحصِّلين والعُلَماءِ من المحدِّثين، والقَوْلُ به في اللَّحْنِ الذي لا يَخْتَلِفُ به المَعْنَى وأمثالِهِ لازمٌ على مَذْهَبِ تَجْوِيزِ روايةِ الحديثِ بالمعنى».

---

(١) وقد تقدَّم بيانُ ذلك ومَنْهَجِنَا فيه (ص٣٤٢- ٣٤٧).

والثالثة: طريقةُ التوقُّفِ، وهي تَرْكُ رِوَايَةِ الخَطَإِ والصَّوَابِ جميعًا؛ حكى ذلك ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في «الاقتراحِ» (ص٢٩٤-٢٩٥) عن شَيْخه عِزِّ الدينِ ابنِ عبدِالسَّلَام، قال: سمعتُ أبا محمَّد ابنَ عبدِالسَّلَامِ - وكان أحدَ سَلَاطِينِ العُلَماء - كان يَرَىٰ في هذه المسألةِ ما لم أَرَهُ لأحدٍ: أنَّ هذا اللفظَ المُخْتَلَّ لا يُرْوَى على الصَّوَاب، ولا على الخَطَأ؛ أمَّا على الصواب: فإنه لم يُسْمَعْ مِنَ الشيخِ كذلك، وأمَّا على الخَطَإِ: فلأنَّه ﷺ لم يَقُلْهُ كذلك. اهـ. قال الزَّرْكَشِيُّ في «النُّكَتِ على ابن الصَّلَاح» (٣/ ٦٢٢-٦٢٣): «وهذا نظيرُ قولِ أصحابِنَا [يعني: الشافعيَّةَ] فيما لو وكَّله ببيعٍ فاسدٍ: أنَّه لا يستفيدُ الفاسد؛ لأنَّ الشَّرْعَ لم يَأْذَنْ فيه، ولا الصحيح؛ لأنَّ المالكَ لم يَأْذَنْ فيه». اهـ.

وهذا القولُ غريبٌ.

والرابعة: طريقةُ التفصيلِ بَيْنَ ما له وَجْهٌ سائغٌ في لُغَةِ العَرَبِ؛ فلا يُغَيَّرُ، وما لَيْسَ له وَجْهٌ؛ فيغيَّرُ؛ حَكَى ذلك القَابِسِيُّ في «المُلَخَّصِ» - كما في "النكت على مقدِّمة ابن الصَّلَاح" للزركشي (٣/ ٦٢٢) - قال القابِسِيُّ: «وأمَّا اللَّحْنُ في الحديثِ فشديدٌ، وقد سَمِعْتُ أبا الحَسَنِ محمَّدَ بنَ هاشمٍ البَصْرِيَّ - وكان مِنْ عُلَمَاءِ الناسِ وخِيَارِهِمْ رحمه الله تعالى - يقولُ: سُئِلَ أبو عِمْران - يعني النَّسَوِيَّ - عن اللَّحْنِ يُوجَدُ في الحديثِ؟ فقال: إنْ كان شيئًا تقولُهُ العَرَبُ - وإنْ كان في غَيْرِ لغةِ قُرَيْش - فلا يُغَيَّرُ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان يُكَلِّمُ

النَّاسَ بلسانهم، وإنْ كان مِمَّا لا يُوجَدُ في كلامِ العَرَبِ فَرَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَلْحَنُ». اهـ.

واختاره ابنُ حَزْمٍ في «كتابِ الإحكامِ» (٢/ ٢١٦)، قال: «وأمَّا اللَّحْنُ في الحديثِ: فإنْ كان شَيْئًا له وَجْهٌ في لغةِ بَعْضِ العَرَبِ، فَلْيَرْوِهِ كما سَمِعَهُ، ولا يُبَدِّلْهُ، ولا يَرُدَّهُ إلى أَفْصَحَ منه، ولا إلى غَيْرِهِ، وإنْ كان شيئًا لا وَجْهَ له في لغةِ العَرَبِ البَتَّةَ، فحَرَامٌ على كُلِّ مُسْلِمٍ أنْ يحدِّثَ باللَّحْنِ عن النبيِّ، فإنْ فَعَلَ فهو كاذبٌ مُسْتحِقٌّ للنارِ في الآخِرَةِ؛ لأنَّا قد أيقنَّا أنَّه ﷺ لم يَلْحَنْ قَطُّ؛ كتيقُّنِنَا أنَّ السماءَ مُحِيطَةٌ بالأرضِ، وأنَّ الشمسَ تطلُعُ من المَشْرِقِ، وتَغْرُبُ في الْمَغْرِبِ؛ فمَنْ نَقَلَ عن النبيِّ ﷺ اللَّحْنَ، فقد نَقَلَ عنه الكَذِبَ بيقين، وفَرْضٌ عليه أنْ يُصْلِحَهُ، ويَبْشُرَهُ مِنْ كتابه، ويَكْتُبَهُ مُعْرَبًا، ولا يحدِّثَ به إلا مُعْرَبًا، ولا يَلْتَفِتَ إلى ما وُجِدَ في كِتَابِهِ من لَحْنٍ، ولا إلى ما حَدَّثَ شيوخُهُ ملحونًا ...». اهـ.

واختار هذا المذهبَ أيضًا: ابنُ فارسٍ في كتابِ «مآخذ العِلْم» - كما في "النكت على مقدِّمة ابن الصَّلَاح" للزركشي (٣/ ٦٢٣) - لكنَّه اشتَرَطَ في تغييرِهِ وروايتِهِ على الصوابِ: العِلْمَ بالعربيَّة، وجَعَلَ هذا مما يَحْتَاجُ إلى تَرَوٍّ وبَحْثٍ شديدٍ؛ فإنَّ اللغةَ واسعةٌ، واختار الجوازَ، وقال: وأما قولُهُ ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا كما سَمِعَ»؛ فالمرادُ: كما سَمِعَ مِنْ صِحَّةِ المعنَىٰ واستقامتِهِ مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ يُغَيِّرَانِ المعنى، فأمَّا أنْ يَسْمَعَ اللَّحْنَ فيؤدِّيَهُ فلا. وبَعْدُ

فمعلومٌ أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يَلْحَنُ ؛ فينبغي أنْ تُؤَدَّىٰ مقالتُهُ عنه في صِحَّةٍ كما سُمِعَ منه». اهـ.

واختاره أيضًا ابنُ المنيِّر - كما في "فتح المغيث" للسخاوي (٢/ ٢٦٧)، و"النكت على مقدِّمة ابن الصَّلَاح" للزركشي (٣/ ٦٢٣) - واحتجَّ على الجَوَازِ بقولِهِ ﷺ : «فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

الجهةُ الثانيةُ : اختلافُهُمْ في إصلاحِ الخَطَأِ في أصلِ النُّسْخَةِ والكتابِ، وللعلماءِ في ذلك قديمًا وحديثًا مَسْلَكان :

الأوَّل : مَسْلَكُ مَنْ يَرَىٰ إصلاحَهُ في الكتابِ، وتَغْيِيرَ ما وقَعَ في أُصُولِهِ، وربَّما أَشَارُوا إلى ما في الأَصْلِ المَنْسُوخِ عنه، وربَّما لم يُشِيرُوا، وقد ينبِّهون على سَبَبِ تَغْيِيرهم، وكثيرًا ما يُغْفِلون التنبيه، ومِنْ هؤلاءِ الإمامُ أبو الوَلِيدِ الوَقَّشِيُّ كما سيأتي في كلامِ القاضي عِيَاضٍ.

وعلى هذا المذهبِ : عَمَلُ كثيرٍ مِنْ نَاشِرِي الكُتُبِ (مِمَّنْ تَسَمَّوْا بـ «المحقِّقين») في هذا الزمان، وسيأتي في كلامِ القاضي عِيَاضٍ وابنِ الصَّلَاح وغيرِهِمَا ما في هذا المَسْلَكِ مِنْ مفاسدَ خطيرةٍ، وشرورٍ مستطيرةٍ، على العِلْمِ والتراثِ، واللهُ المستعان !!

والثاني - وهو مذهبُ المحقِّقين مِنْ أهلِ العلمِ قديمًا وحديثًا - : أنَّ الصحيحَ : إثباتُ النَّصِّ كما وَصَلَ إلينا في أُصُولِهِ ونُسَخِهِ الخَطِّيَّةِ، مع تَبْيِينِ الصَّوَابِ في الحاشية، ووَجْهِهِ مِنْ جِهَةِ العربيَّةِ أو النَّقْلِ؛ إنْ

أمكنَ ذلك؛ وهذا ما سِرْنَا عليه في هذا الكتابِ.

وفي تصويبِ هذا المنهجِ في «تحقيقِ النصوصِ» يقول ابنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «علوم الحديث» (ص ٢٢٩-٢٣٠) : «وأمَّا إصلاحُ ذلك وتَغْيِيرُهُ في كتابِهِ وأَصْلِهِ : فالصوابُ تَرْكُهُ وتقريرُ ما وقَعَ في الأَصْلِ على ما هُوَ عليه، مع التَّضْبِيبِ عليه، وبيانِ الصوابِ خارجًا في الحاشية ؛ فإنَّ ذلك أَجْمَعُ للمَصْلَحَةِ، وأَنْفَى لِلْمَفْسَدةِ، وقد رُوِّينَا أنَّ بعضَ أصحابِ الحديثِ رُئِيَ في المنامِ وكأنَّه قد مَرَّ مِنْ شَفَتِهِ أو لسانِهِ شَيْءٌ، فقيل له في ذلك؟ فقال : لَفْظَةٌ مِنْ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ غَيَّرْتُهَا برأيي، ففُعِلَ بي هذا. وكثيرًا ما نَرَى ما يَتَوَهَّمُهُ كثيرٌ من أهلِ العلمِ خَطَأً - وربَّما غَيَّرُوهُ - صوابًا ذا وَجْهٍ صحيحٍ، وإنْ خَفِيَ واسْتُغْرِبَ !! لا سيَّما فيما يَعُدُّونَهُ خَطَأً مِنْ جهةِ العربيةِ ؛ وذلك لِكَثْرةِ لُغَاتِ العربِ وتَشَعُّبِهَا، ورُوِّينَا عن عبدِاللهِ بنِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، قال : كان إذا مَرَّ بأبي لَحْنٌ فاحشٌ غَيَّرَهُ، وإذا كان لَحْنًا سهلاً تَرَكَهُ، وقال : كذا قال الشيخُ !!».

وقد علَّق الزَّرْكَشِيُّ على ما ذكره ابنُ الصَّلَاحِ، فقال في «النُّكَتِ» (٣/ ٦٢٣-٦٢٤) : «ما ذكره المصنِّفُ أنه الصوابُ، حكاه ابنُ فارسٍ عن شيخه أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ إبراهيمَ القَطَّانِ، قال : فكان يَكْتُبُ الحديثَ على ما سَمِعَهُ لَحْنًا، ويكتُبُ على حاشيةِ كتابِهِ : «كذا قال - يعني الذي حدَّثه - والصوابُ كذا»، قال ابنُ فارسٍ : وهذا أَحْسَنُ ما سَمِعْتُ في هذا البابِ، وقال أبو حَفْصٍ الْمَيَّانِشِيُّ في «إيضاحِ ما لا

يَسَعُ المحدِّثَ جَهْلُهُ» [ص٢٥٨-٢٥٩، ضِمْنَ خَمْسِ رسائلَ في علوم الحديث]: «صَوَّبَ بعضُ المشايخِ هذا، وأنا أستحسنُهُ، وبه آخُذُ». اهـ.

وقال ابنُ دقيقِ العيدِ في «الاقتراح» (ص٢٦٢): «وإذا وقَعَ في الروايةِ خَلَلٌ في اللفظِ: فالذي اصطُلِحَ عليه ألَّا يُغَيَّرَ؛ حَسْمًا للمادَّةِ؛ إذْ غَيَّرَ قومٌ الصَّوَابَ بالخطأ؛ ظَنًّا منهم أنه الصَّوَابُ، وإذا بَقِيَ على حالِهِ، يُضَبَّبُ عليه، ويُكْتَبُ الصوابُ في الحاشية». اهـ.

وقد حرَّر ذلك كلَّه وأجاد في البَيَان: القاضي عِيَاضٌ في كتابه «الإلماع» (ص١٨٥- ١٨٨)، فقال رحمه الله: «الذى استمَرَّ عليه عَمَلُ أكثرِ الأشياخِ: نقلُ الروايةِ كما وَصَلَتْ إليهِمْ وسَمِعُوهَا، ولا يغيِّرونها مِنْ كُتُبِهِمْ، حتى أَطْرَدوا ذلك في كلماتٍ من القرآنِ استَمَرَّتِ الروايةُ في الكُتُبِ عليها بخلافِ التلاوةِ المُجْمَعِ عليها، ولم يَجِئْ في الشاذِّ مِنْ ذلك في الموطَّأ والصَّحِيحَيْنِ وغيرها؛ حمايةً للباب، لكنَّ أَهْلَ المعرفةِ منهم يُنَبِّهُونَ على خَطَئِهَا عند السماعِ والقراءةِ وفى حواشى الكُتُبِ، ويَقْرَؤُونَ ما فى الأصولِ على ما بَلَغَهُمْ.

ومنهم: مَنْ يَجْسُرُ على الإصلاحِ، وكان أجرأَهُمْ على هذا من المتأخِّرين القاضى أبو الوليدِ هشامُ بنُ أحمدَ الكِنَانيُّ الوَقَّشِيُّ؛ فإنَّه - لكثرةِ مطالعتِهِ وتفنُّنِهِ في الأدبِ واللغةِ وأخبارِ الناسِ، وأسماءِ الرجالِ وأنسابِهِمْ، وثُقُوبِ فهمِهِ وحِدَّةِ ذِهْنِهِ - جَسَرَ على الإصلاحِ

كثيرًا، وربَّما نبَّه على وجهِ الصوابِ ؛ لكنَّه ربَّما وَهِمَ وغَلِطَ في أشياءَ من ذلك، وتحكَّم فيها بما ظَهَرَ له، أو بِمَا رآه في حديثٍ آخَرَ، وربَّما كان الذي أصلحَهُ صوابًا، وربَّما غَلِطَ فيه وأصلَحَ الصوابَ بالخطأ !!

وقد وقَفْنَا له مِنْ ذلك في الصحيحَيْنِ والسِّيَرِ وغيرها على أشياءَ كثيرةٍ، وكذلك لِغَيْرِهِ مِمَّنْ سلك هذا المَسْلَكَ.

وحمايةُ بابِ الإصلاحِ والتغييرِ أولى ؛ لئلا يَجْسُرَ على ذلك مَنْ لا يُحْسِنُ، وَيَتَسَلَّطَ عليه مَنْ لا يَعْلَمُ، وطَرِيقُ الأشياخِ أَسْلَمُ مع التَّبْيِينِ ؛ فيَذْكُرُ اللفظَ عند السَّمَاعِ كما وقَعَ، وينبِّهُ عليه، ويذكُرُ وجهَ صوابِهِ : إمَّا مِنْ جهةِ العربية، أو النقلِ، أو ورودِهِ كذلك في حديثٍ آخَرَ، أو يقرؤُهُ على الصوابِ، ثم يقولُ : وقَعَ عند شَيْخنا أو في روايتِنَا كذا، أو مِنْ طريقِ فلانٍ كذا، وهو أَوْلَى ؛ لئلا يقولَ على النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْ.

وأحسنُ ما يُعْتَمَدُ عليه في الإصلاحِ: أنْ تَرِدَ تلك اللفظةُ المغيَّرةُ صوابًا في أحاديثَ أُخْرَىٰ، فإنْ ذَكَرَهَا على الصَّوَابِ في الحديثِ أَمِنَ أنْ يقولَ عن النبيِّ ﷺ ما لم يَقُلْ، بخلافِ إذا كان إنما أَصْلَحَهَا بِحُكْمِ عِلْمِهِ ومقتضى كلامِ العَرَبِ.

وهذه طريقةُ أبي عَلِيٍّ بنِ السَّكَنِ البغداديِّ في انتقائِهِ روايتَهُ لصحيحِ البُخَاريِّ ؛ فإنَّ أكثرَ متونِ أحاديثِهِ ومُحْتَمِلَ روايتِهِ هي عنده

مُتْقَنَةٌ صحيحةٌ مِنْ سائرِ الأحاديثِ الأُخَرِ الواقعةِ في الكتابِ وغيرِهِ.

وقد نَبَّهَ أبو سُلَيْمَانَ الخَطَّابيُّ على ألفاظٍ مِنْ هذا في جُزْءٍ أيضًا[1]؛ لكنَّ أَكْثَرَ ما ذَكَره مما أنكرَهُ على المحدِّثين له وجوهٌ صحيحةٌ في العربيَّةِ، وعلى لغاتٍ منقولةٍ، واستمرَّتِ الروايةُ به». اهـ. كلام القاضي عياض، وهو نفيسٌ جِدًّا.

وانظر أيضًا: «الكِفَايةِ» للخَطِيب (ص١٨٥-١٨٨، و١٩٤ - ١٩٨)، و«فَتْحَ المُغِيث» للسَّخَاوي (٣/ ١٦٧-١٧٦)، و«توجيه النَّظَر» لطاهر الجزائري (٢/ ٦٩٠ - ٦٩١).

هذا؛ وقد اخترنا نحنُ مَنْهَجَ عدمِ التغييرِ -إلا ما سيأتي استثناؤُهُ- وذلك فيما يتصرَّفُ فيه كَثِيرٌ من المحقِّقين، ويظنُّونه لَحْنًا، وأبقينا على ما في الأُصُولِ الخطيَّةِ في صُلْبِ الكتاب، وعلَّقنا على ذلك تعليقًا وافيًا يبيِّنُ صِحَّةَ أكثرِ ما وقع في هذه النُّسَخِ، وأنَّ لها وجهًا في العربيَّة، بل قد يَكُونُ لها أحيانًا وجوهٌ كثيرةٌ[2]؛ مما سيبيِّنُ للقارئ عَبَثَ كثيرٍ ممن تصدَّروا لإخراجِ كتبِ التُّراثِ الإسلاميِّ، وكان أَوْلَى بهم أَلَّا يَفْعَلُوا؛ فمَنْ تَتَبَّعَ الكُتُبَ المُحَقَّقةَ وَجَدَ أغلَبَ أولئك المحقِّقين! يُثْبِتون الخطأَ في مَتْنِ الكتاب، والصوابَ في الحاشية، ويُرَجِّحُونَ بين النُّسَخِ ترجيحاتٍ خاطئةً، وهذا مِنْ جُرْأَتِهِمْ على ما لم

---

(١) الظاهر: أنَّه يعني كتابه "إصلاح غَلَطِ المحدِّثين"، وهو مطبوعٌ متداول.

(٢) تقدَّم الكلام على ذلك (ص٣٤٢- ٣٤٧).

يُحِيطُوا بعلمِهِ ولمَّا يَأْتِهِمْ تأويلُهُ؛ فتجدُهُمْ يَتَصَرَّفون في نَصِّ الكتابِ بالزيادةِ والنُّقْصَان، والتقديمِ والتأخير، والتصويبِ والتعديل؛ وهذا مخالفٌ لما عُرِفَ عند محقِّقي العلماءِ: أنَّ التحقيقَ: هو إخراجُ الكتابِ كما وضَعَهُ مؤلِّفُهُ، لا كما يَتَرَاءَىٰ لِمُحَقِّقِهِ.

وبعضُهُمْ - وهم كُثُرٌ !! - يزيدُ الطِّينَ بِلَّةً، ويَجْمَعُ بين الحَشَفِ وسُوءِ الكِيلَةِ، فَتَرَاهُ يُغَيِّرُ في صُلْبِ الكتابِ باجتهادِهِ دون إشارةٍ إلى ما في الأصولِ الخَطِّيَّةِ التي رجَعَ إليها - وقد يُشِيرُ إلى ذلك في مقدِّمةِ الكتابِ إشارةً عامَّةً غائمةً - زَعْمًا منه بأنَّ في ذلك تكثيرًا للحواشي بلا فائدةٍ؛ وهذا مَسْخٌ للتراثِ وضياعٌ لِمَا حُجِبَ منه، وهو في الحقيقةِ جَسَارةٌ قد تؤدِّي إلى الإخلالِ بالأمانةِ العلميَّة؛ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله !

ونحنُ هنا نُهِيبُ بإخواننا المحقِّقين بأن يَسِيروا على طريقةِ سَلَفِهِمْ من العلماءِ المتقدِّمين، وقد أشارَ إلى دِقَّةِ مَذْهَبِهِمْ وتصويبِهِ القاضي عِيَاضٌ وابنُ الصَّلَاح وغيرُهُمَا مِمَّنْ ذَكَرْناه، واللهُ الموفِّقُ للصواب، وإليه المَرْجِعُ والمَآب.

على أنَّنا استَثْنَيْنا مِنْ ذلك بعضَ المواضعِ التي كان أَكْثَرُهَا في أسماءِ الرِّجَالِ والرُّوَاةِ؛ فاتَّبعْنا فيها ما يَلِي:

فإنْ كان خطأً لا شكَّ فيه: كأنْ يكونَ السِّيَاقُ يَدُلُّ على روايةِ المصنِّف بالسماعِ من شيخٍ تُوُفِّيَ قبل ولادتِهِ، أو يَذكُرَ المصنِّفُ اللفظةَ

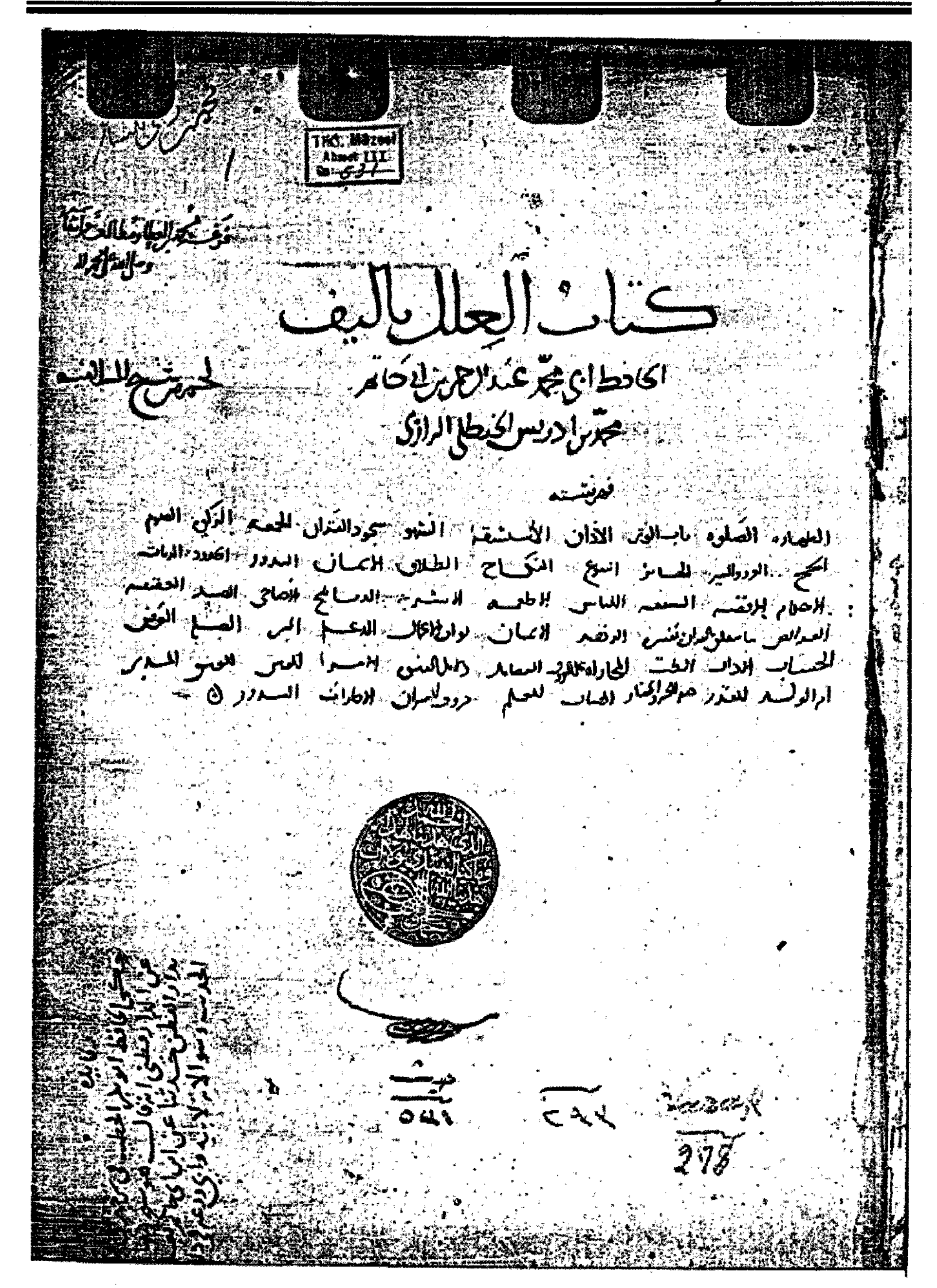
أو الاسمَ مَرَّتَيْنِ ومرادُهُ منهما واحدٌ؛ بِدَلالةِ سياقِ كلامِهِ وسابِقِهِ ولاحِقِهِ، لكنْ حدَثَ خَلَلٌ في النُّسَخِ في أحدِ الموضعَيْنِ، أو يكونَ قد ذَكَرَهُ المصنِّفُ على الصَّوَابِ في "الجَرْحِ والتَّعديلِ"، أو في "المَرَاسِيلِ"، أو أَجْمَعَتْ مصادرُ التخريجِ والتوثيقِ أو مُعْظَمُهَا على الصَّوَابِ، ولا يَصلُحُ تَخريجُ مثلِهِ لغةً - خاصَّةً إذا كان اسمَ راوٍ - **فهذا نُغيِّرُهُ إلى الصَّوَابِ، ونَجْعَلُهُ في متنِ الكتابِ بين مَعْقُوفينِ، مع التَّنبيهِ عليه في الحاشيةِ**، وذِكْرِ مَصادِرِ تَغْيِيرِهِ وتَصويبِهِ، وقد احتَرَزْنَا في ذلك كثيرًا، وبَذَلْنَا وُسْعَنَا في البُعْدِ عن التَّغييرِ. **وقد دَعانا إلى تَغييرِ مثلِ هذا أيضًا**: اعتقادُنَا أنَّ هذا الخطَأَ يبعُدُ أن يَقَعَ مِثْلُهُ من المصنِّفَ، إلا أن يكونَ سهوًا. على أنَّ مِثْلَ هذه الأخطاءِ تَكونُ - في الأغلبِ - من النُّسَّاخِ، لا في أصلِ كتابِ المصنِّفِ؛ فَحَسُنَ التَّغييرُ إلى الصَّوابِ على كلِّ حالٍ، واللهُ أعلمُ.

وأمَّا ما كان غيرَ ذلك وكان مُحْتَمِلًا: فقد تَرَكْنَاهُ في صُلْبِ الكتابِ، وعلَّقْنا عليه في الحاشيةِ بذِكْرِ ما نراه صوابًا، واللهُ أعلمُ.

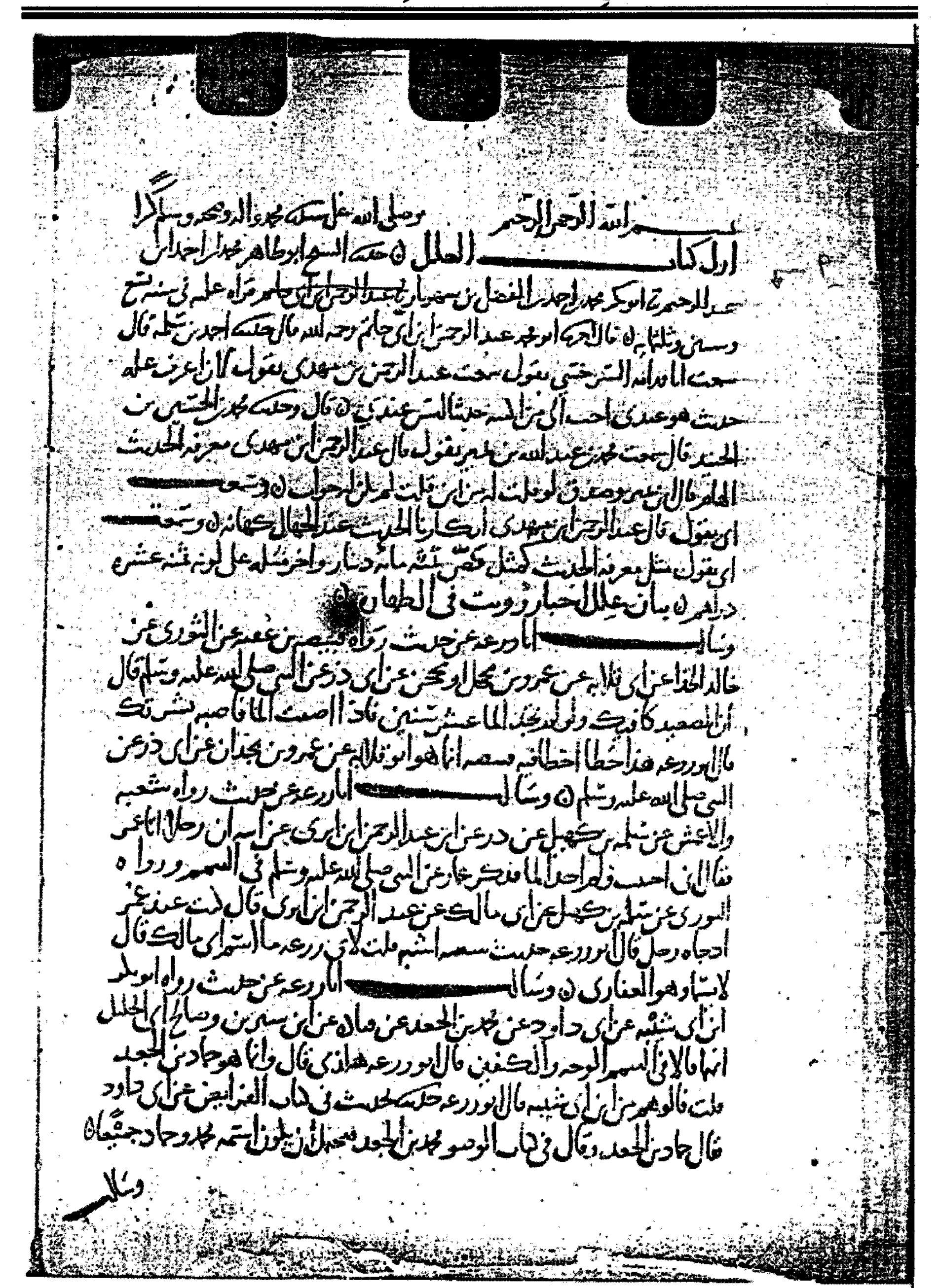


نَمَاذِجُ مِنَ
النُّسَخِ الْخَطِّيَّةِ لِلْكِتَابِ





صفحة العنوان من النسخة (أ)



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم كثيرا
أول كتاب العلل حدثنا الشيخ أبو طاهر محمد بن أحمد بن
عبد الرحيم قال أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار قال أنا عبد الرحمن بن أبي حاتم قراءة عليه في سنة
وستين وثلثمائة قال أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله قال حدثنا أحمد بن سلمة قال
سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لأن أعرف علة
حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي قال وحدثنا محمد بن الحسين بن
الجنيد قال سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث
إلهام قال ابن نمير وصدق لو قلت له من أين قلت لم يكن له جواب قال وسمعت
أبي يقول قال عبد الرحمن بن مهدي إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة قال وسمعت
أبي يقول مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة
دراهم بيان علل أخبار رويت في الطهارة
وسألت أبا زرعة عن حديث رواه قبيصة بن عقبة عن الثوري عن
خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان أو محجن عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن الصعيد الطيب كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين فإذا أصبت الماء فأمسه بشرتك
قال أبو زرعة هذا خطأ أخطأ فيه قبيصة إنما هو أبو قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر عن
النبي صلى الله عليه وسلم وسألت أبا زرعة عن حديث رواه شعبة
والأعمش عن سلمة بن كهيل عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن رجلا أتى عمر
فقال إني أجنبت فلم أجد الماء فذكر عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم ورواه
الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي مالك عن عبد الرحمن بن أبزى قال كنت عند عمر
فجاءه رجل قال أبو زرعة حديث شعبة أشبه قلت لأبي زرعة ما اسم أبي مالك قال
لا أدري وهو الغفاري وسألت أبا زرعة عن حديث رواه أبو بكر
ابن أبي شيبة عن أبي داود عن محمد بن الجعد عن قتادة عن ابن سيرين وصالح أبي الخليل
أنهما قالا التيمم الوجه والكفين قال أبو زرعة هذا خطأ إنما هو حماد بن الجعد
قلت فالوهم ممن قال من ابن أبي شيبة قال أبو زرعة حدثنا بحديث في كتاب الفرائض عن أبي داود
قال حماد بن الجعد وقال في كتاب الوضوء محمد بن الجعد فحسبك أن يكون اسم محمد وحماد جميعا
وسلم

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

278

العلل قال ابي انا مروان بن كلاما انس وبريد لم يسمع من الزهري انما كتب اليه ٥

٢٨٣٧ وسألت ابي عن حديث رواه ابو اسمعيل المؤدب عن وائل بن
داود عن سعيد بن عمير ابن اخي البراء عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي الكسب
اطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور قال ابي وحدثني ايضا الحسن بن شاذان
عن ابن نمير هكذا متصل عن البراء واما الثقات الثوري وجماعة رووا عن وائل بن داود
عن سعيد بن عمير ان النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل اشبه ٥

٢٨٣٨ وسألت ابي وابا زرعة عن حديث رواه سفين وشعبة
عن سماك بن حرب فاختلفا فقال الثوري عن سماك بن حرب عن سويد بن قيس
قال جلبت انا ومخرفة العبدي بزا من هجر فاتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى
فاشترى منا سراويل ووزان يزن بالاجر فقال للوزان زن وارجح ورواه شعبة
عن سماك بن حرب عن ابي صفوان مالك بن عميرة قال اشترى النبي صلى الله عليه وسلم
سراويل قبل الهجرة بدراهم فوزن لي فارجح لي قلت لهما ايهما اصح عندكما فقالا سفين احفظ
الرجلين ثم قالا وقيس بن الربيع على صعصعة فقد تابع شعبة احد في هذا الحديث قلت لهما
هل تابع سعيد احد في هذا الحديث قال ابي لا اعلم وقال ابو زرعة تابعه عليه عمرو بن ابي
المقدام مع صعصعة ٥

٢٨٣٩ وسمعت ابي وحدثنا عن اسحق بن موسى
الخطمي عن محمد بن فضيل عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن محمد عن ابرهيم بن محمد قال
سمعت السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السحت ثلث مهر
البغي وكسب الحجام وثمن الكلب سمعت ابي يقول عبد الرحمن بن محمد هو بن عبد
القاري وابرهيم هو اخوه على ما اظن والناس يروون هذا الحديث عن السائب بن يزيد
عن رافع بن خديج ٥

باب في النذور ٥

٢٨٤٠ وسألت ابي عن حديث حدثنا به احمد بن الفضل العسقلاني
عن رواد بن الجراح عن ابرهيم بن طهمان عن حبيب بن ابي ثابت عن انس بن مالك
قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يهادى بين اثنين فقال ما شان هذا قال نذر
نذر ان يحج ماشيا فسمعت ابي يقول انما هو ابرهيم بن طهمان عن حميد الطويل عن انس
عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥ اخر كتاب العلل بحمد الله ومنه وعونه وصلى الله على محمد واله وسلم

الصفحة قبل الأخيرة من النسخة (أ)

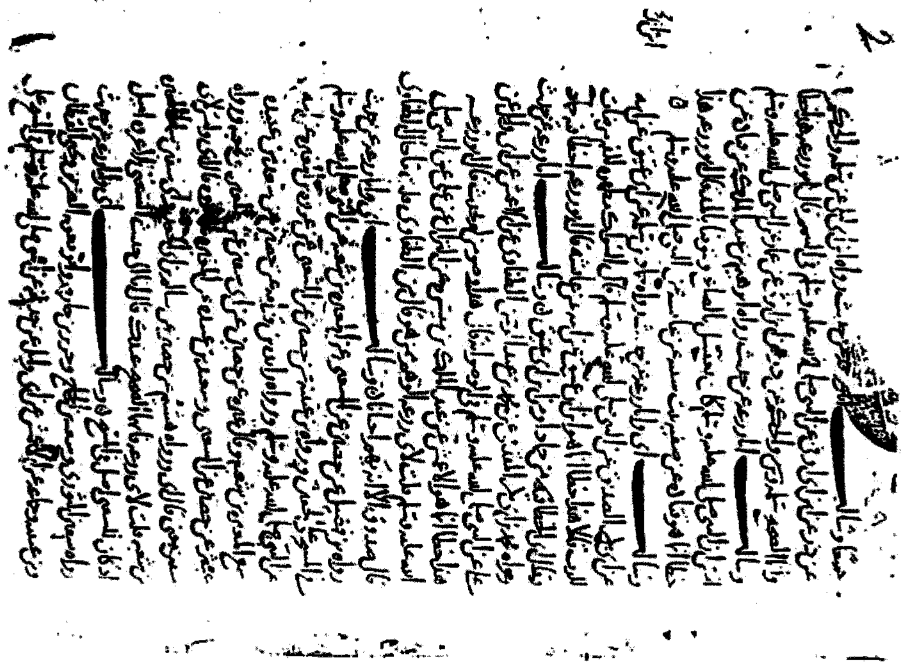
278

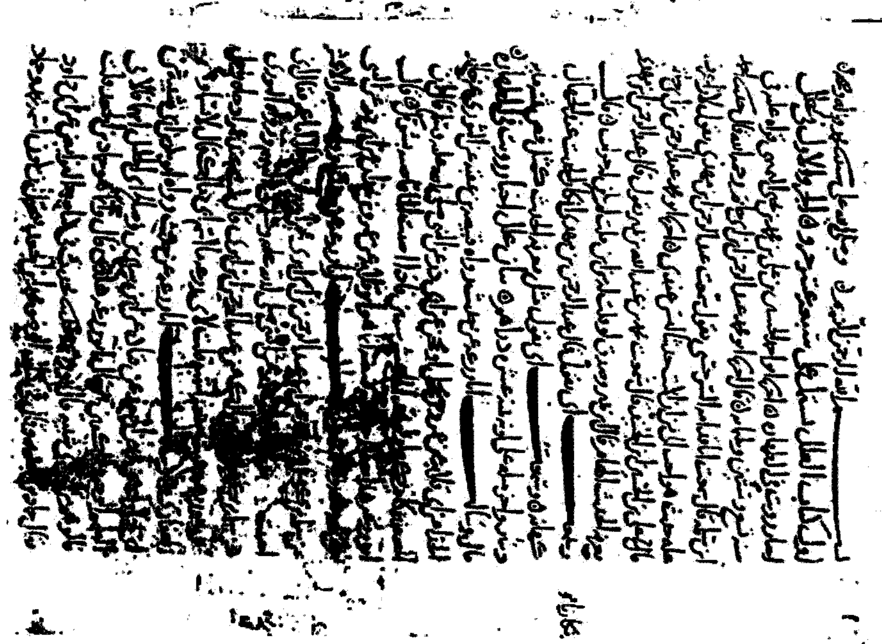
وكان الفراغ من نسخه في تاريخ تاسع عشرين ربيع الاول سنة ثمان وسبعين وستمائة وكتبه محمد
ابن احمد بن علي الخطيب بمدينة بعلبك وعلى المدرسة النا... بدمشق المحروسة عفا الله عنه وعن
امه ... اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

نهاية النسخة (أ)

كتاب العلل
من الخطا والخلل في بعض طرق الاحاديث
المروية في السنة النبوية
تصنيف الشيخ العالم الثقة
الحافظ ابو محمد عبد الرحمن
ابن ابي حاتم محمد بن ادريس
الحنظلي الرازي
رضي الله عنه
وارضاه

صفحة العنوان من النسخة (ف)





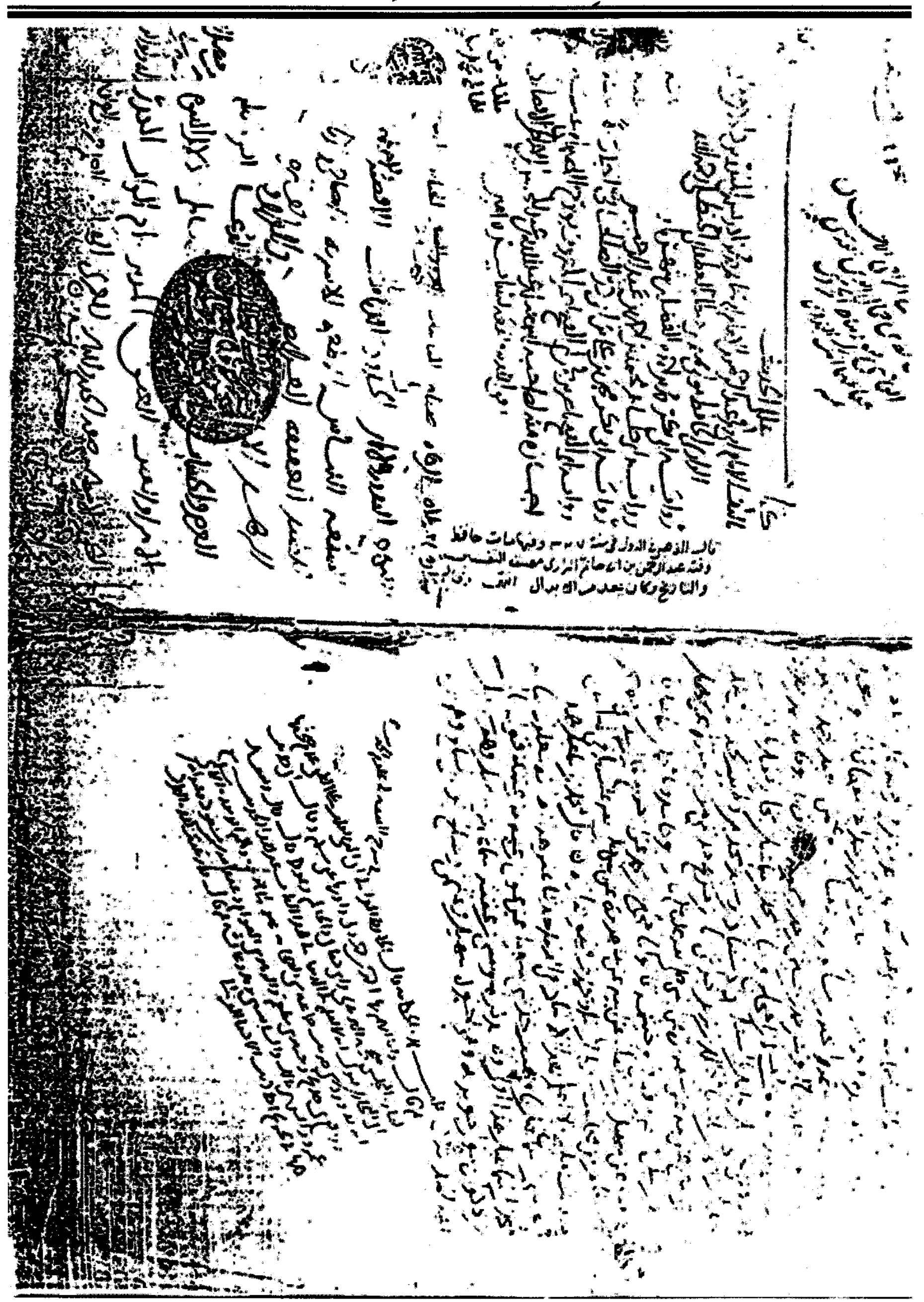
الورقة الأولى من النسخة (ف)

عمران النبي صلى الله عليه وسلم والمرسل أشبه ٥ وسألت أبي وأبا زرعة
عن حديث رواه سفيان وشعبة عن سماك بن حرب فاختلفا فيه فقال الثوري عن سماك
بن حرب عن سويد بن قيس قال جلبت أنا ومخرفة العبدي بزا من هجر فأتانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى فاشترى منا سراويل ووزان يزن بالأجر فقال للوزان زن وأرجح
ورواه شعبة عن سماك بن حرب عن أبي صفوان مالك بن عميرة قال اشترى النبي صلى الله عليه
وسلم سراويلا سلمة دراهم فوزن لي فأرجح فقلت لهما أيهما أصح عندكما فقالا سفيان
أحفظ الرجلين قلت فالا وقيس بن الربيع على ضعفه قد تابع شعبة أحد في هذا الحديث
فقلت لهما هل تابع شعبة أحدا في هذا الحديث قال أبي لا أعلمه وقال أبو زرعة نا نعم عليه
عمرو بن أبي المقدام مع ضعفه ٥ وسمعت أبي وحدثنا عن إسحق
بن موسى الخطمي عن محمد بن فضيل عن محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن محمد عن إبراهيم بن محمد قال
سمعت السائب بن يزيد يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السحت ثلث مهر
البغي وكسب الحجام وثمن الكلب فسمعت أبي يقول عبد الرحمن بن محمد هو ابن عبد
القاري وإبراهيم هو أخوه على ما أظن والناس يروون هذا الحديث عن السائب بن
يزيد عن رافع بن خديج ٥

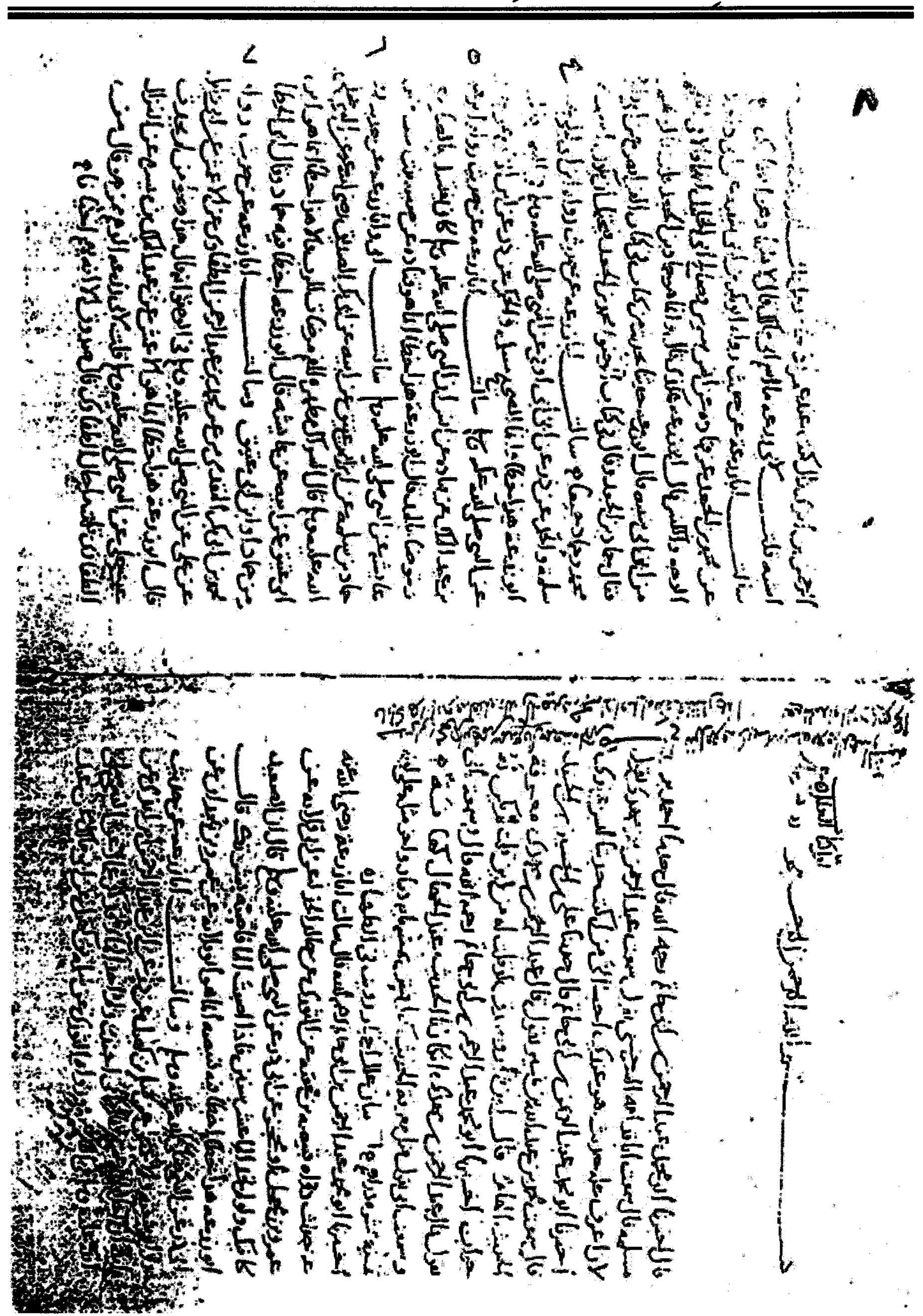
باب في النذور ٥

وسألت أبي عن حديث حدثنا به أحمد بن الفضل العسقلاني
عن رواد بن الجراح عن إبراهيم بن طهمان عن حبيب ابن أبي ثابت عن أنس بن مالك قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يهادى بين ابنين فقال ما شأن هذا قال نذر أن يحج ماشيا
فسمعت أبي يقول إنما هو إبراهيم بن طهمان عن حميد الطويل عن أنس عن النبي صلى الله عليه
وسلم ٥ آخر كتاب العلل بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما أبدا
كتبه لنفسه محمد بن أحمد ... الخطيب ... بالجامع ... بدمشق
المحروسة وكان الفراغ من نسخه يوم السبت رابع عشر ربيع الآخر سنة ...
وحسبنا الله ونعم الوكيل ... رب العالمين ٥

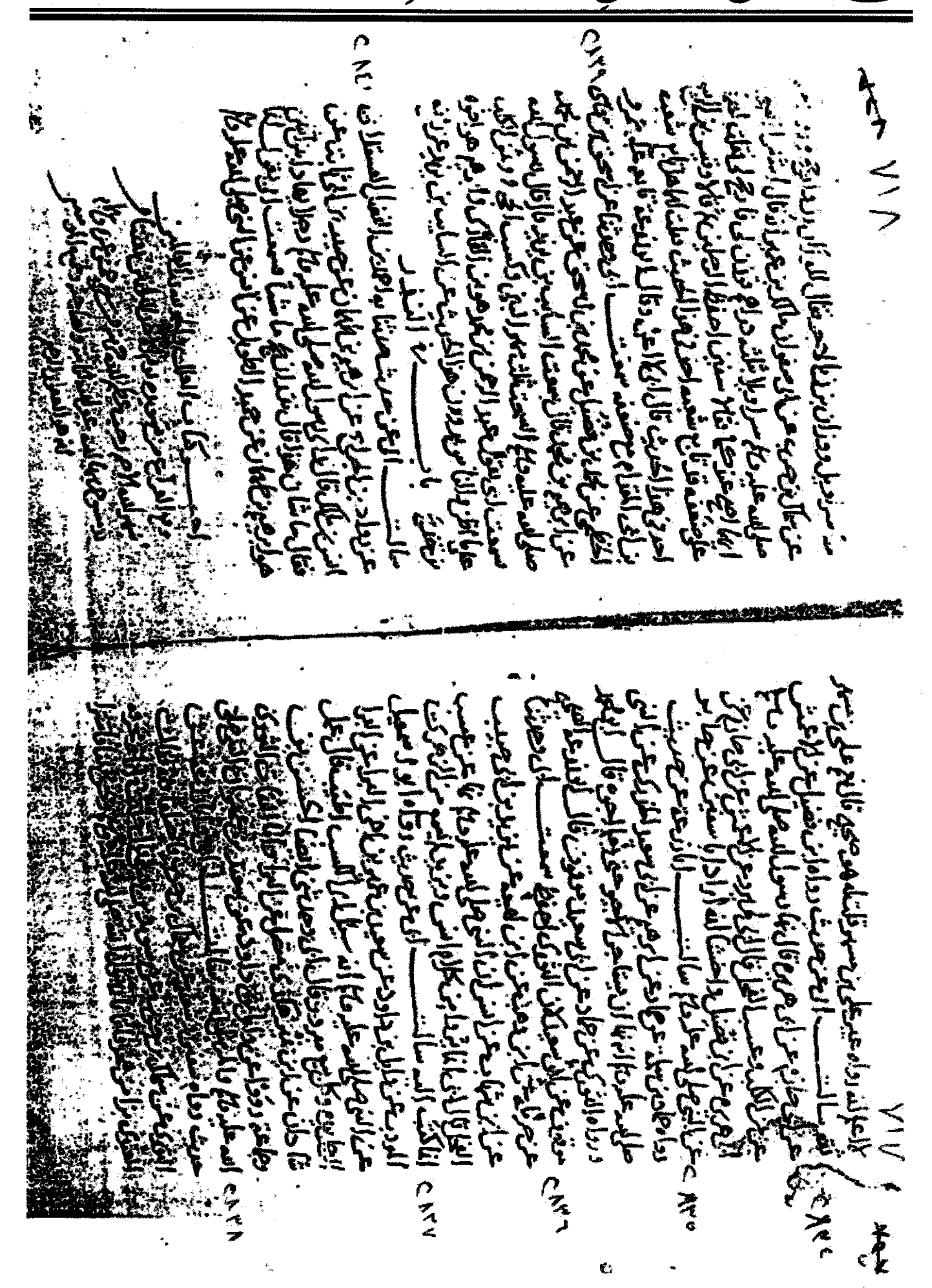
الصفحة الأخيرة من النسخة (ف)



صفحة العنوان من النسخة (ت)

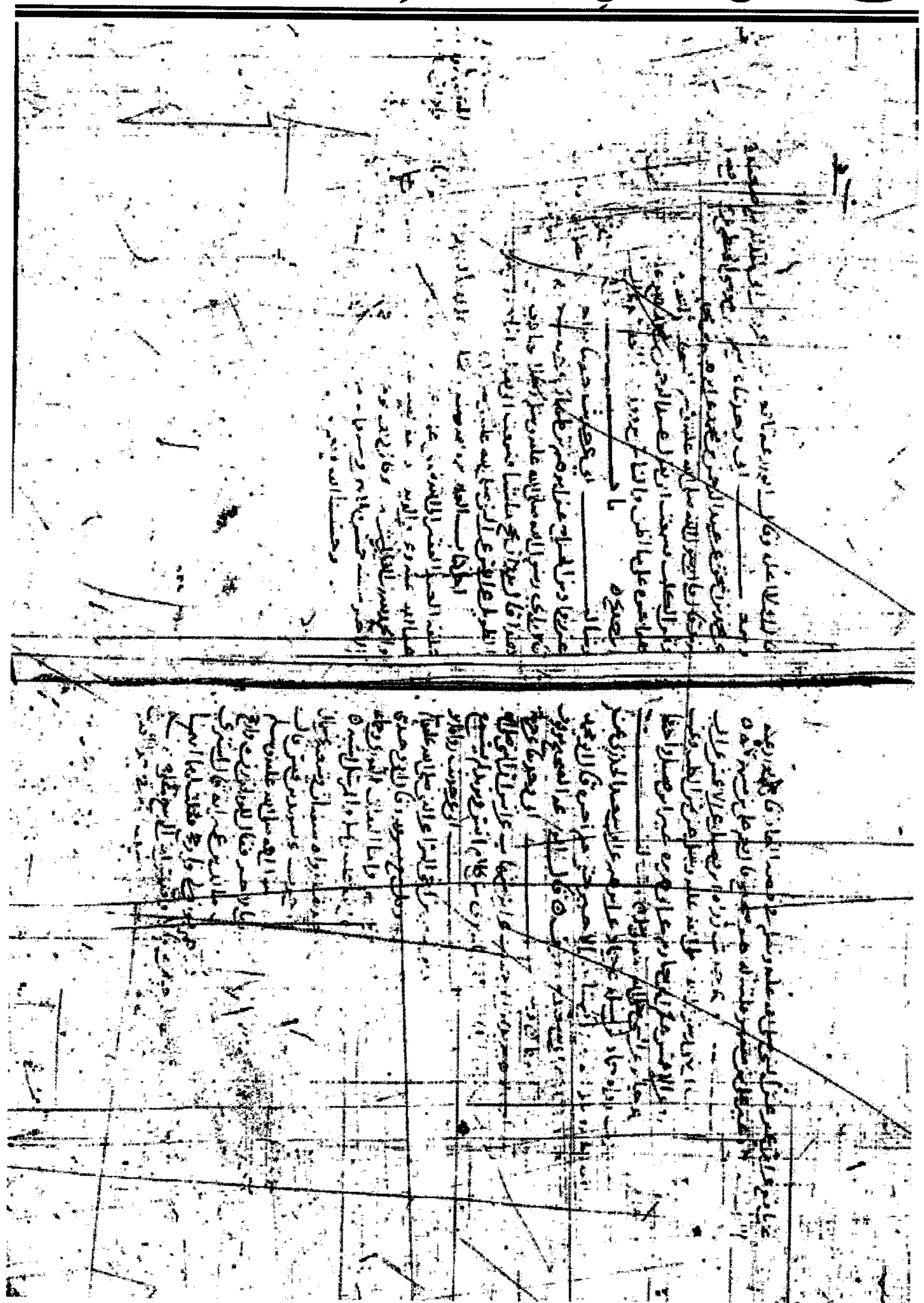


الورقة الأولى من النسخة (ت)

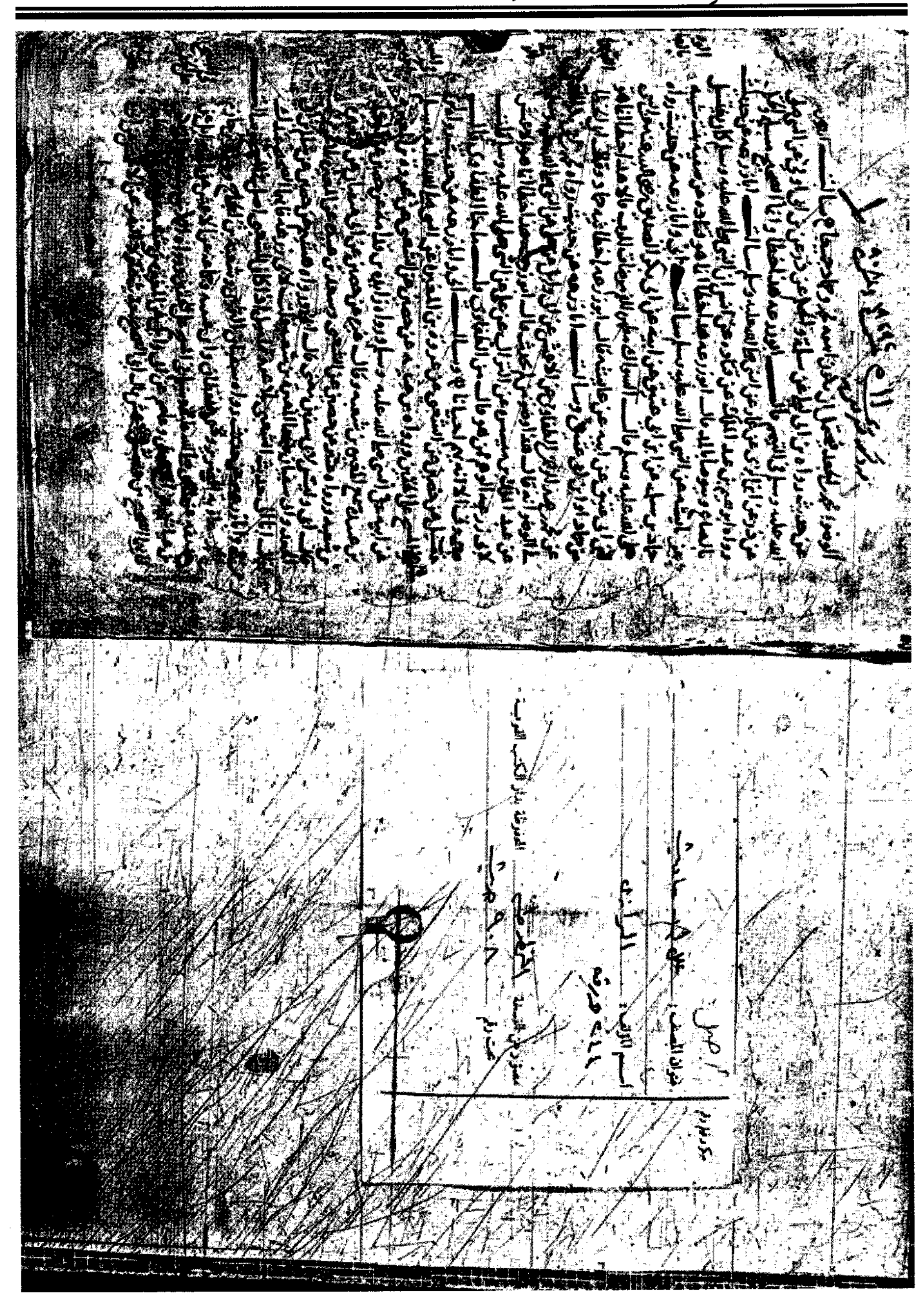


الورقة الأخيرة من النسخة (ت)

الصفحة الأولى من النسخة (ش)



الورقة الأخيرة من النسخة (ش)



الورقة الأولى من النسخة (ك)



الورقة قبل الأخيرة من النسخة (ك)



نهاية النسخة (ك)



كتاب العلل

تأليف الحافظ
أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن
إدريس الحنظلي الرازي
(٢٤٠ - ٣٢٧هـ)

تحقيق فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د. سعد بن عبدالله الحميد   د. خالد بن عبدالرحمن الجريسي



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[(١)]

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ كثيرًا[(٢)]

ربِّ يَسِّرْ وأَعِنْ[(٣)]

أَوَّلُ "كِتَابِ الْعِلَلِ"

حدَّثنا الشيخُ أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدالرحيمِ؛ ثنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ الفضلِ بنِ شَهْرَيَارَ - قراءةً عليه في سنة تِسْعٍ وسِتِّينَ وثلاثِ مِئَةٍ[(٤)]- قال: أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتِمٍ رَحِمَهُ اللهُ؛ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ سَلَمةَ[(٥)]؛ قال: سمعتُ أبا قُدَامةَ السَّرَخْسِيَّ[(٦)] يقول: سمعتُ عبدَالرحمٰنِ بنَ مَهْدِيٍّ يقول: لَأَنْ أَعْرِفَ

---

(١) سقط من أول النسخة (ش) أربع ورقات، وبدايتها من وسط المسألة رقم (٤٤) كما سيأتي التنبيه عليه، وسقط وجه من أول (ك)، وبدايتها من نهاية المسألة رقم (٣).

(٢) قوله: « وسلم كثيرًا » ليس في (ف)، ومن قوله: « وصلى الله ... » إلى هنا ليس في (ت).

(٣) قوله: « رب يسر وأعن » من (ت) فقط.

(٤) من قوله : « حدثنا الشيخ ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ف)، وهو ضمن السقط الواقع في (ش) و(ك)، وجاء بدلًا منه في (ف) قوله: «يشتمل على سبعة عشر جُزُوًّا. الجُزْؤُ الأول في علل أخبار رُوِيَتْ في الطهارة: أخبرنا أبو أحمد الحسين ابن علي بن محمد بن يحيى التميمي، قراءةً عليه في سنة تسع وستين وثلاث مئة»؛ وهذا يدل على أنَّ النسخة (ف) روايةٌ أخرى عن ابن أبي حاتم.

(٥) في (ت) : « مسلمة ».

(٦) هو: عُبَيدالله بن سعيد بن يحيى بن بُرْد اليَشْكُرِيّ، مولاهم .

علَّةَ حديثٍ هو عندي[١]؛ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أنْ[٢] أَكْتُبَ[٣] حديثًا ليس عندي[٤].

أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتِمٍ[٥]؛ قال: حدَّثنا[٦] عليُّ[٧] بنُ الحسين بنِ الجُنَيْد؛ قال: سمعتُ محمدَ بنَ عبدِالله بنِ نُمَير يقول: قال عبدُالرحمٰنِ بنُ مَهْدي: معرفةُ الحديثِ إلهامٌ[٨].

قال ابن نُمَير: وصَدَق! لو قلتَ له: مِنْ أين قلتَ؟ لم يكن له جَوَابٌ[٩].

---

(١) قوله: « عندي » ليس في (ف).

(٢) قوله: « أن » ليس في (أ).

(٣) في (أ): « أكتبه ».

(٤) رواه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٢٨١ رقم١٦٣٥) عن أبي نعيم، عن أبي محمد بن حيان، عن ابن أبي حاتم، به، بلفظ: « لأن أعرفَ علَّة حديثٍ أحبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث ». ورواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث"(ص١١٢)، عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الهاشمي، عن أحمد بن سلمة، به، بلفظه، إلا أنه قال: « مِنْ أنْ أكتب عشرين حديثًا ليس عندي ». ومن طريق الحاكم أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٤٥٠ رقم١٩٧١).

(٥) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، ليس في (أ).

(٦) في (أ): « وحدثنا ».

(٧) في (أ): « محمد »، وهو خطأ . انظر "الجرح والتعديل" (٦/ ١٧٩ رقم٩٨١).

(٨) نقل ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤) قول ابن مهدي هذا .

(٩) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤) - ومن طريقه الخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٣٧)- عن أبي محمد بن حيان، عن ابن أبي حاتم، به. وتصحفت العبارة في "الحلية" هكذا: « بمعرفة الحديث البهاء »، والباقي بنحوه .

أخبرنا أبو محمَّدٍ عبدُالرحمٰنِ بنُ أبي حاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[١]**؛ قال**[٢]: وسمعتُ أبي يقول: قال عبدالرحمٰن بن مهدي: إنكارُنَا الحديثَ عند الجُهَّالِ كِهَانةٌ[٣].

وسمعتُ أبي يقول: مَثَلُ معرفةِ الحديثِ كمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مِئَةُ دينارٍ، وآخَرَ مِثْلِهِ على لَوْنِهِ ثَمَنُهُ عَشَرةُ دَراهِمَ[٤].

حدثني[٥] **أبي**؛ أخبرنا محمود بن إبراهيم بن سُمَيْعٍ؛ قال: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفة الذَّهَبِ والشَّبَهِ[٦]؛ فإنَّ الجَوْهَرَ إنما يَعْرِفُهُ أهلُهُ[٧]، وليس للبصيرِ فيه حُجَّةٌ إذا قيل له[٨]:

---

(١) من قوله: « أخبرنا أبومحمد . . . » إلى هنا، من (ت) فقط.

(٢) قوله: « قال » ليس في (أ).

(٣) ذكر هذا النص ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).

(٤) أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٨٢-٣٨٣ رقم ١٨٣٦) من طريق علي بن محمد بن عمر، عن ابن أبي حاتم، به.
وانظر الموضع السابق من "جامع العلوم والحكم".

(٥) من هنا إلى قوله آخر الفقرة: « الجيد أو الرديء » من (ت) فقط.
وقد أخرجه الخطيب في "الجامع" (٢/ ٣٨٤ رقم ١٨٣٩) من طريق أبي بكر محمد ابن أحمد الأصبهاني، عن محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار، عن ابن أبي حاتم، به.

(٦) قال الفيومي في "المصباح المنير" (١/ ٣٠٣): الشَّبَهُ - بفتحتين - من المعادِن: ما يُشبِهُ الذهبَ في لونِه، وهو أرفعُ الصُّفْر. اهـ.

(٧) وقع عند الخطيب في الموضع السابق: « بمنزلة معرفة الذهب - وأحسبه قال: الجوهر- إنما يبصره أهله ».

(٨) يعني: عندما يقال له؛ فـ« إذا » هنا: ظرفيةٌ لم تضمَّنْ معنى الشرط.

كيف قلتَ: « إنَّ هذا [بائنٌ][1] »؟ يعني: الجَيِّدَ أو الرَّديءَ[2].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ما بين المعقوفين في موضعه بياضٌ في (ت)، وهو ضمن السقط الواقع في بقيَّة النسخ، وأثبتناه من "الجامع" للخطيب.
وأما معنى « بائن » هنا، فَيَحْتملُ وجهين:
الأوَّل: أن يكون بمعنى: واضح وظاهر؛ قال في "المصباح المنير" (١/ ٧٠): « بان الأمرُ يَبِينُ، فهو بَيِّنٌ، وجاء بَائِنٌ على الأصل، وأبانَ إبانةً، وبيَّن، وتبيَّنَ، واستبانَ؛ كلُّها بمعنى الوضوح والانكشاف »، وهذا المعنى هنا استظهره محقِّق "الجامع" للخطيب، فقال:« هكذا في الأصل: باين، ولعلَّه أراد: بَيِّن، بمعنى: واضح وظاهر». اهـ.
وعلى ذلك: فمعنى مقالة أحمد بن صالح: أنه إذا قيل للبصير بالجوهر والذهب: كيف قلتَ:« إنَّ هذا الذهب - إشارةً إلى الذهب الجيد أو الرديء - بائنٌ، أي: واضحٌ عندنا وظاهرٌ أنه جيِّد أو رديء » ؟ -: فإنَّه لا يكون له في هذا الحكم حجةٌ واضحة، أو بيِّنةٌ ظاهرة؛ فكذلك معرفةُ الحديثِ بيِّنةٌ وواضحة عند أهلها البصيرين بها وإنْ خفيتْ على غيرهم.
والثاني: أن يكون بمعنى: منفصل ومتميِّز، ففي "المصباح المنير" أيضًا:« وبان الشَّيْءُ: إذا انفصلَ؛ فهو بائنٌ، وأبنتُهُ - بالألف -: فَصَلْتُهُ ». اهـ.
وعلى ذلك: فمعنى العبارة: إذا قيل للصَّيْرفي البصير الذي يميِّز بين الجيِّد والرديء من الذهب: كيف قلتَ:« إنَّ هذا الذهب الجيد بائن، أي: متميِّزٌ عن الذهب الرديء، أو العكس » ؟-: فإنَّه لا تكون له حجةٌ في هذا الفصل والتمييز، فكذلك التمييز في معرفة الحديث بَيْنَ صحيحه وضعيفه.
على أنَّ معنى الوضوحِ ومعنى التميُّز معنيان متلازمان؛ فكل واضحٍ ظاهرٍ متميِّزٌ ومنفصلٌ عن غيره، وكلُّ متميِّزٍ عن غيره واضحٌ وظاهرٌ، والله أعلم.
(٢) عند الخطيب:« يعني: جيدًا أو رديئًا »، ولعل هذا اللفظ يشهد للتوجيه الأوَّل في معنى قوله:« بائن »، والله أعلم.

بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطَّهَارَةِ

١ - أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم رحمه الله[١]؛ قال[٢]: سألتُ[٣] أبا زُرْعة[٤] عن حديثٍ رواه قَبِيصةُ بنُ عُقْبَةَ[٥]، عن الثَّوْري، عن خالد الحَذَّاء[٦]، عن أبي قِلابة[٧]، عن عَمْرو بن مِحْجَل - أو مِحْجَن - عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ قال: **«إِنَّ الصَّعِيدَ كَافِيكَ وَلَوْ لَمْ تَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا أَصَبْتَ المَاءَ فَأَصِبْهُ بَشَرَتَكَ»**؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ، أخطأ فيه قَبِيصةُ[٨]؛ إنما هو: أبو

---

(١) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) فقط .

(٢) قوله: « قال » ليس في (أ).

(٣) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ: « وسألت » بالواو.

(٤) في (ت): « أبا زرعة رضي الله عنه ».

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣١٧) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٣٩٧٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٧)، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٤٧). ومن طريق الدارقطني رواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٤٧). ووقع في رواية البخاري: « عن عمرو بن محجن، عن أبي ذر »، وفي رواية البزار: «عن عمرو بن محجن أو محجن [كذا]، عن أبي ذر ». وفي رواية الدارقطني: «عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر ».
قال البزار: « وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد ».

(٦) هو: ابن مهران .

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

(٨) قال البخاري: « وقال بعضهم: ابن محجن، وهو وهمٌ ». ونقل الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٩٤٨) عن ابن معين قوله في رواية قبيصة: « أخطأ في عمرو ابن محجن، إنما هو عمرو بن بجدان ».
وقال الخطيب (٢/ ٩٣٤): « ورواه قَبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن خالد، عن أبي قِلابة، عن عمرو بن محجن أو محجل، وقيلَ: عن أبي قِلابة، عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر، ولم يُتابَع قَبيصةُ على شيء من هذين القولين ».

قِلابة[١]، عن عَمْرو بن بُجْدانَ، عن أبي ذر، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٢ - وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٤]،

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٩١٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٨٠ رقم ٢١٥٦٨)، والترمذي في "جامعه" (١٢٤) من طريق أبي أحمد محمد ابن عبدالله الزبيري، وابن حبان في "صحيحه" (١٣١٣) من طريق مخلد بن يزيد، جميعهم (عبدالرزاق والزبيري ومخلد)، عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ١٥٥ رقم ٢١٣٧١).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٣٢)، وابن حبان أيضًا (١٣١١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٦-١٧٧) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، والبزار في "مسنده" (٣٩٧٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٩٢)، وابن حبان أيضًا (١٣١٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢١٢ و٢٢٠) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، به.
قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (١١١٣) الاختلاف في هذا الحديث ورجح ما رجحه أبو زرعة هنا. وانظر "بيان الوهم والإيهام" (١٠٧٣ و٢٤٦٤)، و"الإمام" (٣/ ١٦١-١٦٧) لابن دقيق العيد، و"نصب الراية" (١/ ١٤٨-١٤٩)، و"الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ٢٩٠).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٣٧)، ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٨-٢٤٩)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ٤٨٠-٤٨١). وانظر المسألة رقم (٤) و(٣٤) و(٨٥).

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٧٤). ومن طريق الطيالسي أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢١٠).
وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٦٥ رقم ١٨٣٣٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٤)، والنسائي (٣١٢) من طريق محمد بن جعفر غُنْدر، ومسلم في "صحيحه" (٣٦٨) من طريق يحيى بن سعيد، وأبو داود في "سننه" (٣٢٥)، والنسائي (٣١٩) =

والأعمش[(١)]، عن سَلَمةَ بن كُهَيْلٍ، عن ذَرٍّ[(٢)]، عن ابن عبدالرحمٰن بن أَبْزَى[(٣)]، عن أبيه: أنَّ رجلًا أتى عمر فقال: إني أجنَبْتُ ولم أجِدِ[(٤)] الماءَ؟... فذكَرَ عمَّارٌ[(٥)] عن النبيِّ ﷺ في التيمُّم.

= من طريق حجاج الأعور، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٠٩) من طريق عمرو ابن مرزوق، أربعتهم (غندر ويحيى وحجاج وعمرو) عن شعبة، به.

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٨١) من طريق وكيع، والبزار في "مسنده" (١٣٨٦)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ٣٠٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٣) من طريق جرير، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٩) من طريق أبي يحيى التيمي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٢) من طريق عيسى بن يونس، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ٣٠٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٣)، والشاشي في "مسنده" (١٠٢٨ و١٠٣٠) من طريق ابن نمير، والشاشي (١٠٣٥)، والدارقطني (١/ ١٨٣) من طريق يعلى بن عبيد، والشاشي (١٠٢٧) من طريق محاضر بن المورع، سبعتهم (وكيع وجرير وأبو يحيى وعيسى وابن نمير ويعلى ومحاضر) عن الأعمش، عن سلمة، عن سعيد بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، به. ليس فيه ذرٌّ.

(٢) هو: ابن عبدالله المُرْهِبي. (٣) هو: سعيد.

(٤) قوله: «ولم أجد» لم يتضح في (ف).

(٥) قوله: «عَمَّار» كذا في جميع النسخ بدون ألف بعد الراء، ويَحْتمل وجهين:
الأوَّل: أن يكون منصوبًا: «عَمَّارٌ»؛ على أنَّه مفعولُ «ذكَرَ»، والتقدير: «فذكَرَ الراوي حديثَ عَمَّارٍ عن النبيِّ ﷺ في التيمُّم»؛ فحُذِفَ المضافُ، وهو «حديث»، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فأخذ إعرابَهُ، وهو النصب؛ فصَارت العبارة: فذكَرَ عَمَّارًا، ونظير ذلك ما ذكره المفسِّرون وغيرهم في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يُوسُف: ٨٢]، أي: واسألْ أهلَ القريةِ؛ فَحُذِفَ الأهلُ، وأقيمتِ القرية مقامهم، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٩٣]، والمراد: وأشربوا في قلوبهم حُبَّ العِجْلِ. انظر: "شروح الألفية" (باب الإضافة).

وقوله: «عمارٌ» المنصوبُ كان حقُّه أن يكون بألف تنوين النصب: «عمارًا»؛ لأنَّه =

ورواه الثوريُّ[(١)]، عن سَلَمةَ بن كُهَيْلٍ، عن أبي[(٢)] مالك، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزَى؛ قال: كنتُ عند عمر؛ إذ جاءه[(٣)] رجلٌ... ؟

قال أبو زرعة: حديثُ شُعْبة[(٤)] أشبهُ[(٥)].

قلتُ لأبي زرعة: ما اسمُ أبي مالك ؟

قال: لا يُسمَّى، وهو الغِفَاري[(٦)].

= عَلَم مصروف، لكنَّه جاء هنا بحذف الألف؛ على لغةِ ربيعة؛ فإنهم يحذفون ألف تنوين المنصوب نطقًا وخطًّا، وقفًا ووصلاً؛ وانظر تتمة الكلام على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤).

والوجه الثاني: أن يكون مرفوعًا: «عَمَّارٌ»؛ على أنه فاعلُ «ذكَرَ»، والمفعولُ محذوفٌ للعلم به، والتقدير: «فذكَرَ عَمَّارٌ حديثًا (أو حديثَهُ) عن النبيِّ ﷺ في التيمُّم»، وقد وقع في العربية حَذْفُ ما يُعْلَمُ من الكلام كثيرًا؛ ولعل الوجه الأوَّل أولى.

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٩١٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣١٩ رقم ١٨٨٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٢)، والنسائي (٣١٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٠٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢١٠).
ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٥).

(٢) قوله: «عن أبي» لم يتضح في (ف).

(٣) في (ت): «جاء».

(٤) قوله: «حديث شعبة» لم يتضح في (ت).

(٥) في "الإمام": «حديث شعبة أشبه قليلاً»، وفي "النكت الظراف": «حديث شعبة أثبت».

(٦) قال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (٣/ ٣٧٥): «وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: لا يسمى. كذا قال! وقد سماه غيره».
ونقل عن ابن أبي خيثمة قوله: «سألت ابن معين عن أبي مالك الذي روى عنه حصين؟ فقال: هو الغفاري، كوفي ثقة، واسمه: غزوان».
وقال عبدالله بن أحمد: «سألت يحيى بن معين عن اسم أبي مالك؟ فقال: =

٣ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبة[١]، عن أبي داود[٢]، عن محمد بن الجَعْد، عن قتادة، عن ابن[٣] سِيرِينَ[٤] وصالحٍ أبي الخليل[٥]؛ أنهما قالا في التيمُّمِ: الوَجْهَ والكفَّيْنِ[٦]؟

= اسمه غزوان الغفاري». انظر "العلل ومعرفة الرجال"(١/ ٣٨٩) مع التعليق عليه. وقال البيهقي في "الكبرى"(١/ ٢١٠): « اسمه: حبيب بن صهبان »، فتعقبه الحافظ ابن رجب في "فتح الباري"(٢/ ٥٤) بقوله: « وفيما قاله نظر! فإن حبيب بن صهبان هو أبو مالك الكاهلي الأسدي، وأما الغفاري فاسمه: غزوان؛ قاله ابن معين ».

(١) هو: عبدالله بن محمد. وروايته في "المصنف" (١٦٨٢) ووقع فيه: « حماد بن الجعد » بدل « محمد بن الجعد ».

(٢) هو: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي.

(٣) في (ت): « أنس » بدل: « ابن ».

(٤) هو: محمد. (٥) هو: صالح بن أبي مريم.

(٦) كذا في جميع النسخ، ولك في قوله: « الوجه » ثلاثة أوجه:

الأول: النصب على المفعولية بفعلٍ محذوف: « الوَجْهَ والكَفَّيْنِ »، والتقدير: قالا في التيمُّم: يَمْسَحُ الوَجْهَ والكَفَّيْنِ، حُذِفَ الفعلُ وفاعله وبقي المفعول به منصوبًا.

والوجه الثاني: الرفعُ على الفاعليَّة بفعل محذوف أيضًا: « الوَجْهُ والكَفَّينِ »، والتقدير: قالا في التيمُّم: يَكْفي الوَجْهُ والكَفَّينِ، أو على النيابة عن الفاعل، والتقدير: قالا في التيمُّم: يُمْسَحُ الوَجْهُ والكَفَّينِ.

وفي هذا الوجه يحتمل قوله: « والكَفَّينِ » تخريجين؛ **أحدهما**: أن يكون منصوبًا بالياء على أنه مفعول معه، والواو واو المعيَّة، والتقدير: مع الكَفَّيْنِ، **وثانيهما**: أن يكون معطوفًا على الوجه؛ فيكون مرفوعًا بألف المثنَّى، لكنَّها كُتِبَتْ ياءً لإمالتها، وسببُ الإمالة هنا: كسرةُ النون بعد الألف. انظر الكلام على الإمالة وأسبابها في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

والوجه الثالث: الجر على الإضافة: « الوَجْهِ والكَفَّيْنِ » مع حذف المضاف، والتقدير: قالا في التيمُّم: يَكْفي مَسْحُ الوَجْهِ والكَفَّيْنِ، فَحُذِفَ الفعلُ والفاعلُ المضافُ، وبقي المضاف إليه على ما كان عليه مجرورًا؛ كقراءة سليمان بن جَمَّاز المدني: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر « الآخرة »، أي: عَمَلَ الآخرةِ، =

قال أبو زرعة: هكذا قال! وإنما هو: حمَّاد بن الجَعْد[1].

قلتُ: فالوَهَمُ مِن ابنِ أبي شيبة ؟

قال أبو زرعة: حَدَّثَنا بحديثٍ في "كتاب[2] الفرائض" عن أبي داود، فقال: « حمَّاد بن الجَعْد »، وقال في "كتاب الوُضُوء"[3]: «محمد ابن الجَعْد»؛ فَيَحْتمِلُ أن يكونَ اسمَهُ: « محمدٌ » و « حمَّادٌ »[4] جميعًا.

٤ - **وسألتُ[5] أبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن أبي ليلى[6]، عن**

= أو باقِيَ الآخرةِ. لكنه قليل. وانظر تفصيل ذلك في: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٧٣-٧٤)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٥٠- ١٥١)، و"الدر المصون" للسمين الحلبي (٥/ ٦٣٨)، (٩/ ٣٥٤- ٣٥٥).

هذا؛ وقد ورد نحو ذلك في حديثِ عَمَّار عند البخاري (٣٤١)؛ وفيه: «يَكْفِيكَ الوَجْهُ وَالكَفَّينِ »، وقد رُوي هذا - كما في الطبعة اليونينيَّة (١/ ٧٥) - بثلاث روايات: الرفع: « الوَجْهُ والكَفَّانِ »، و« الوَجْهُ والكَفَّينِ »، والنصب: « الوَجْهَ والكَفَّيْنِ »، والجر: « الوَجْهِ والكَفَّيْنِ ». وقد خَرَّج ابنُ مالك وغيره هذه الروايات بنحو ما ذكرنا هنا. فانظر : "شواهد التوضيح" (ص ٢٥٦)، و"فتح الباري" (١/ ٤٤٥)، و"عمدة القاري" (٤/ ٢٢-٢٣)، و"عقود الزبرجد" (٢/ ١٥٤-١٥٥).

(١) هكذا وقع في "المصنف" (١٦٨٢) كما سبق .

(٢) في(ت): « من كتاب في كتاب ».

(٣) من قوله: «الوضوء» بداية النسخة (ك).

(٤) « محمد » اسم « يكون » مؤخر، و«حماد» معطوف عليه. و«اسمه» خبر «يكون» مقدم. وفيه وجوه إعرابية أخرى.

(٥) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(٤/ ٢٨٠)، وفيه: « قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: هذا خطأ، وإنما الصحيح: عن الحكم وسلمة، عن زِرِّ ابن حبيش، عن عبدالرحمٰن بن أبي أبزى، عن عمار ».اهـ. كذا فيه: « زِرُّ بن حبيش »! ولعل قوله: « ذر » بالذال المعجمة تصحَّف في نسخة الحافظ إلى « زِرّ » بالزاي، فجعله « ابن حبيش ». وانظر المسألة رقم (٢) و(٣٤) و(٨٥).

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن رواه =

سَلَمَةَ[١] والحَكَمِ[٢]،عن ذَرٍّ[٣]، عن ابن أبي أوفى، عن النبيِّ ﷺ؛ في التيمُّم ؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ وإنما الصَّحيحُ: سَلَمَةُ[٤] والحكَمُ، عن ذَرٍّ، عن ابن أَبْزَى[٥]، [عن أبيه][٦]، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ[٧].

٥ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه إبراهيم بن عبدالملك[٨]، عن قتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يغتسلُ بالصَّاع، ويتوضَّأُ بالمُدِّ؟

= ابن ماجه في "سننه" (٥٧٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٧/أ/أطراف الغرائب) من طريق حميد بن عبدالرحمٰن الرؤاسي، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم وسلمة بن كهيل؛ أنهما سألا عبدالله بن أبي أوفى عن التيمم ؟ . . .
قال الدارقطني: « غريب من حديثهما عنه، تفرد به محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عنهما، ولم يروه عنه هكذا غير حميد الرؤاسي ».

(١) هو: ابن كُهَيْل . (٢) هو: ابن عُتَيْبَة .

(٣) هو: ابن عبدالله المُرْهِبي .

(٤) في (ت) و(ك): « مسلمة ».

(٥) هو: سعيد بن عبدالرحمٰن بن أبزى .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وقد ذكره المصنف على الصواب في المسألة رقم (٢) و(٣٤)، وهو الموافق لما هو معروف من حديث ذر . انظر "تحفة الأشراف" (٧/ ٤٧٩-٤٨١)، و"إتحاف المهرة" (١١/ ٧٢١-٧٢٧)، ومصادر التخريج.

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٦٨) من طريق شعبة، عن الحكم وسلمة -فرقهما- عن ذَرٍّ، به. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣) - مقطعًا - من طريق شعبة، عن الحكم - وحده - عن ذَرٍّ، به.

(٨) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٥٨)، وذكر له حديثًا آخر وقال: « غير محفوظين من حديث قتادة ».

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قتادة[١]، عن صفيَّةَ بنتِ شيبة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٦ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن ابن أبي عَتِيق[٥]، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق ﷺ،

---

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٨٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٢١ و٢٤٩ رقم ٢٤٨٩٨ و٢٦١٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤٩) من طريق أبان بن يزيد العطار، وأحمد أيضًا (٦/ ١٢١ رقم ٢٤٨٩٧)، وأبو داود في "سننه" (٩٢)، وابن ماجه (٢٦٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٨٥٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٣)، والطحاوي (٢/ ٤٩) من طريق همام ابن يحيى، وأحمد (٦/ ٢٣٤ رقم ٢٥٩٧٤)، والطحاوي (٢/ ٤٩) من طريق سعيد ابن أبي عروبة، والدارقطني في "السنن" (١/ ٩٤) من طريق هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، جميعهم عن قتادة، به.
وأخرجه الطحاوي (٢/ ٤٩) من طريق إبراهيم بن المهاجر، عن صفيَّة بنت شيبة، به.

(٢) قال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٤٩): «هذا يرويه قتادة، عن صفيَّة بنت شيبة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، بإسناد صحيح؛ وهو الصحيح».
وذكر الدارقطني في "العلل" (ج٥/ ١٠٤/ ب) الاختلاف في هذا الحديث على قتادة، ولم يذكر طريق إبراهيم بن عبدالملك، ثم قال: «وأصحها: قول من قال: عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة». اهـ. وانظر المسألة رقم (٤١).

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٧٠) هذا النص عن ابن أبي حاتم، ونقله بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣١)، وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ١٠٠).

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣ و١٠ رقم ٧ و٦٢)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (١٠٨، ١١٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٩ و٤٩١٥)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦١).

(٥) واسمه: محمد بن عبدالله بن أبي عتيق.

عن النبيِّ ﷺ قال: «السِّواكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ[١] لِلرَّبِّ»؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن أبي عَتِيق[٢]، عن أبيه، عن عائِشَة.

قال أبو زرعة: أخطأ فيه حمَّاد[٣].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «مرضات»، وهو اسم، واللغة المشهورة وهي لغة قريش: أن تبدل تاء التأنيث في الاسم حال الوقف هاءً إنْ كان ما قبلها متحركًا لفظًا أو تقديرًا؛ نحو شَجَرَة، وابْنَة، ومَرْضَاة، وقُضَاة، وبعضُ العرب كطيِّئ لا يُبْدلون مع وجود الشروط، فيقولون: شَجَرَت، وابْنَت، ومَرْضَات، وقُضَات، ومن ذلك: قولُ بعضهم: يا أهلَ سورة البَقَرَتْ، فقال مجيب: لا أحفظُ منها ولا آيَتْ.
وعلى هاتين اللغتين جاءت ألفاظٌ في القرآن الكريم؛ فوقف نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحريم: ١٢] - بالتاء، وهو الموافق لرسم المصحف، ووقف باقي السبعة بالهاء على لغة قريش، وهو خلاف الرسم. انظر "شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٧٢-٤٧٣)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣١١-٣١٢)، و"شرح الأشموني" (٤/ ١٣-١٥)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤٣٨)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٨/ ٤٣٥-٤٣٦)، و(٩/ ٥٣٠-٥٣٢).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن أبي عتيق؛ كما جاء مصرَّحًا به في مصادر التخريج.
وروايته أخرجها أبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر" (١٠٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩١٦) من طريق الدراوردي، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ١٢٤ رقم ٢٤٩٢٥)، والنسائي في "سننه" (٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠٦٧) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما (الدراوردي ويزيد) عن ابن أبي عتيق، به.
ورواه الشافعي في "مسنده" (١/ ٣٠/ ترتيب السندي)، والحميدي في "مسنده" (١٦٢)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٤٧ و٦٢ و٢٣٨ رقم ٢٤٢٠٣ و٢٤٣٣٢ و٢٦٠١٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي عتيق، عن عائشة، به.

(٣) قال أبو يعلى في "مسنده" (٤٩١٥): «سألت عبد الأعلى عن حديث أبي بكر الصديق؟ فقال: هذا خطأ». وعبدالأعلى هو: ابن حماد النرسي، كما في "مسند أبي يعلى" (١٠٩). وقال ابن عدي: «ويقال: إن هذا الحديث أخطأ =

وقال أبي: الخطأ مِنْ حمَّاد، أو مِن[1] ابن أبي عَتِيق .

٧ - وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن محمد بن عبدالرحمٰن الطُّفَاوي[2]، عن الأعمش، عن أبي وائل[3]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ - في الوُضُوء- أنه قال: ((هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ))؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الأعمش[4]، عن عبدالملك ابن مَيْسَرة، عن النَّزَّال[5]، عن علي، عن النبيِّ ﷺ .

= فيه حماد بن سلمة حيث قال: عن ابن أبي عتيق، عن أبيه،عن أبي بكر الصديق؛ وإنما رواه غيره عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة ».
وقال الدارقطني في "العلل"(١/ ٢٧٧) عن هذا الحديث:« يرويه حمَّاد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر. وخالفه جماعة من أهل الحجاز وغيرهم، فرووه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب ».اهـ. وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١٠٥/أ).
وقال الحافظ ابن حجر في "التغليق"(٣/ ١٦٦): « وشذَّ حمَّاد بن سلمة، فرواه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر؛ وهو خطأ».

(١) قوله: « من » من (ف) فقط .
(٢) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٤٠).
(٣) هو: شقيق بن سلمة .
(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٧٨ رقم ٥٨٣)، والترمذي في "الشمائل" (٢٠٩)، والبزار في "مسنده" (٧٨١)، والدارقطني في "العلل"(٤/ ١٤٠-١٤١)، كلهم من طريق محمد بن فضيل، عنه، به. وتابع محمد بن فضيل عليه غير واحد؛ كما سيأتي في كلام الدارقطني. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٦١٥) من طريق مسعر، و(٥٦١٦) من طريق شعبة، كلاهما عن عبدالملك بن ميسرة، به.
(٥) هو: ابن سَبْرَة .

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال: مِنَ الطُّفَاوي[١].

قلتُ: ما حال الطُّفَاوي ؟

قال: صدوق، إلَّا أنه يَهِمُ أحيانًا[٢].

٨ - وسألتُ[٣] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه ابن فُضَيلٍ[٤]، عن حُصَيْن[٥]، عن الشَّعْبي[٦]، عن المغيرة بن شُعْبَة[٧]، عن النبيِّ ﷺ؛

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٤٠): « واختلف عن الأعمش؛ فرواه أبو حفص الأبار، ومحمد بن فضيل، وأبو الأحوص سلَّام بن سليم، عن الأعمش، عن عبدالملك بن ميسرة، عن النزال. وخالفهم محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، وَوَهِمَ فيه؛ رواه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علي. والصواب: حديث النزال بن سبرة».

(٢) نقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٣٢٤ رقم١٧٤٧) هذه العبارة عن أبيه بدل أبي زرعة، فقال: « سألت أبي عن أبي المنذر محمد بن عبدالرحمن الطفاوي؟ فقال: ليس به بأس، صدوق، صالح؛ إلا أنه يهم أحيانًا ». ثم قال: «سمعت أبا زرعة وذكر محمد بن عبدالرحمن الطفاوي، فقال: هو منكر الحديث».

(٣) انظر المسألة التالية.

(٤) اسمه: محمد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٧)، فقال: « ورواه إبراهيم بن طهمان، ومحمد بن فضيل، وورقاء، وسويد بن عبدالعزيز، عن حصين، عن الشعبي وحده، عن المغيرة ».

(٥) هو: ابن عبدالرحمن السُّلَمي .

(٦) هو: عامر بن شَراحيل.

(٧) في (ت): « عن عروة بن المغيرة بن شعبة »، وفي (ك): « عن عروة بن المغيرة »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو الموافق لما ذكره الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٧) من رواية ابن فضيل .

في المَسْح على الخُفَّين .

ورواه ابن عُيَينة[١]، عن حُصَين، عن الشَّعْبي، عن عُرْوَة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه زائدة بن قُدامة[٢]، عن حُصَين، عن سعد بن عُبَيْدة؛ سمع المغيرةَ بن شُعْبَة[٣].

وقال غيره: عن حُصَين، عن أبي سُفْيان[٤]، عن المغيرة بن شُعْبَة.

ورواه عَبْثَرٌ[٥]، عن حُصَين، عن الشَّعْبيِّ وسعدِ[٦] بن عُبَيْدة، عن المغيرة؛ بلا عُرْوَة ؟

---

(١) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٧٧٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٤)، وقرن الحميدي في روايته مع حصين ابن عبدالرحمن كلًّا من زكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق.

(٢) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٦).

(٣) قوله: «شعبة» في موضعه بياض في (ت).

(٤) هو: طلحة بن نافع.

(٥) في (ت) و(ك): « عنتر ». وهو: عبثر بن القاسم. وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٢٤٩/ أ-ب/ أطراف الغرائب)، وقال: « تفرد به علي بن الحسن بن بكر، عن عمه محمد بن بكر، عن عبثر بن القاسم، عن حصين، عن الشعبي وسعد بن عبيدة، عن ابن المغيرة ». كذا وقع فيه: « عن ابن المغيرة ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٦) رواية عبثر، فقال: « رواه عبثر بن القاسم، وزفر بن الهذيل، وخالد بن عبدالله الواسطي، وسليمان بن كثير، عن حصين، عن الشعبي وسعد بن عبيدة، عن المغيرة ». ورواه الدارقطني في العلل" (٧/ ١٠٠) من طريق زفر، عن حصين، بمثله .

(٦) في (ف) « وسعيد ».

قال أبي: وليس لأبي سُفْيان معنى .

قال أبي: ورواه هُشَيْم[١]، عن حُصَين، عن سالم بن أبي الجَعْد وأبي سُفْيان؛ سمعا المغيرةَ بن شُعْبَة .

قلتُ لأبي زرعة: فأيُّهما الصَّحيحُ عندك ؟

قال: أنا إلى حديث الشَّعْبيِّ بلا عُرْوَة أَمْيَلُ؛ إذ[٢] كان للشعبي أصلٌ في المسح[٣].

٩ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيانُ الثوري[٥]، وشُعْبَةُ بنُ الحجَّاج[٦]، وجريرُ بنُ حازم، وأبو معاويةَ

---

(١) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٥٦)، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٤٠٧ رقم٩٧٢).

(٢) في (ك): « إذا ».

(٣) الحديث رواه البخاري (٢٠٦)، ومسلم (٢٧٤) من طريق الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٦-١٠٠) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وأحسنها إسنادًا: حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ». اهـ.

(٤) نقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/ ٤١٧) قول أبي حاتم: « وهم فيه أبو بكر ابن عياش »، وانظر المسألة السابقة.

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٥١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧)، والبغوي في "شرح السنة" (١٩٣).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٠٦)، والبخاري في "صحيحه" (٢٢٤)، وأبو داود في "سننه" (٢٣)، والنسائي في "سننه" (٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٢٤).

الضَّـرِيرُ[١]، ويحيى القَطَّانُ[٢]، وابنُ عُيَينة[٣]، وجماعةٌ[٤]، عن الأعمش، عن أبي وَائِلٍ[٥]، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين .

ورواه أحمدُ بن يونس، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن الأعمشِ وعاصمٍ[٦]، عن أبي وائِلٍ، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو: محمد بن خازم . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨٦٣)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ١٩٨).
(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨٦٤).
(٣) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٤٧)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ١٩٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧).
(٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٥٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٨٢ رقم ٢٣٢٤١) من طريق هشيم، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣) من طريق أبي خيثمة، وأبو داود في "سننه" (٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٢٥) من طريق أبي عوانة الوضاح اليشكري، والبزار في "مسنده" (٢٨٦٥) من طريق عبدالله ابن إدريس، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٦) من طريق عيسى بن يونس، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ١٩٨) من طريق يحيى بن عيسى الرملي وأبي بدر، وأبو عوانة (١/ ١٩٧-١٩٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦١) من طريق وكيع، وابن حبان (١٤٢٧) من طريق عبدالواحد بن زياد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٠) من طريق جعفر بن عون، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ١١-١٢) من طريق الحسن بن صالح ومحمد بن طلحة جميعهم، عن الأعمش، به.
(٥) هو: شقيق بن سلمة .
(٦) هو: ابن بَهْدَلَة ، وابن أبي النَّجود أيضًا. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٦٣) من طريق حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان وعاصم بن بهدلة .
=

فأيُّهما الصَّحيحُ من حديث الأعمش ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مِنْ[1] حديثِ هؤلاءِ النَّفَر: عن الأعمش، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ؛ وَهِمَ في هذا الحديث أبو بكر ابنُ عيَّاش؛ إنما أراد: الأعمش[2]، عن مسلم بن صُبَيْحٍ، عن مسروق، عن المغيرة، ولم[3] يُمَيِّزْ حديثَ أبي وائلٍ من حديث مسلم.

قلتُ لأبي زرعة: فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال: أخطأ أبو بكر بن عَيَّاش في هذا؛ الصَّحيحُ مِنْ حديثِ الأعمش: عن أبي وائلٍ، عن حذيفة[4].

ورواه منصور[5]، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة؛ ولم يذكر المَسْح، وذكَرَ أنَّ النبيَّ ﷺ [بال][6] قائمًا[7].

= ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠١) من طريق شعبة، عن عاصم، كلاهما (حماد بن أبي سليمان، وعاصم) عن أبي وائل، به.
قال البيهقي: « كذا رواه عاصم بن بهدلة، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة، والصحيح ما روى منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة؛ كذا قاله أبو عيسى الترمذي وجماعة من الحفاظ ».

(١) قوله: « من » من (أ) فقط.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٨٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٤).

(٣) في (ت) و(ك): « قيل » بدل: « ولم »، وصوبها العلَّامة المعلمي في نسخته من "العلل": « فلم ».

(٤) انظر كلام الدارقطني آخر المسألة.

(٥) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٢٥)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٣).

(٦) في جميع النسخ: « قال »، والتصويب من "صحيح البخاري" (٢٢٤و٢٢٥) وغيره.

(٧) في (أ): « فإنما » بدل: « قائما »، وفي (ت): « وإنما ». ولم تنقط النون في (ت).

قلتُ: فالأعمش ؟

قال: الأعمشُ[١] ربَّما دَلَّس .

وقلتُ[٢] لأبي وأبا زرعة[٣]: حديثُ[٤] الأعمش، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة، أصحُّ، أو حديثُ عاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة ؟ .

قال أبي: الأعمشُ أحفظُ من عاصم.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ عاصمٍ، عن أبي وائلٍ، عن

---

(١) قوله: « قال: الأعمش » سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو .

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو ضمن السقط الذي في (ش). والجادة: « وأبي زرعة »، ومجيئه بالألف له تخريجان:

الأول: أنه مجرورٌ بكسرة مقدَّرةٍ على الألف للتعذُّر، على لغة بني الحارث بن كعب، وخَثْعم، وزُبَيْد؛ فإنهم يُجْرون الأسماء الستة مجرى الاسم المقصور مطلقًا - رفعًا ونصبًا وجَرًّا - فيقولون مثلاً: هذا أبا زرعة، ورأيتُ أبا زرعة، ومررت بأبا زرعة، ومن شواهد هذه اللغة: قول ابن مسعودٍ لأبي جهل: « أنتَ أبا جهل ». وقولُ رُؤْبة أو أبي النَّجْم العِجْلي:

إنَّ أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا ... قـد بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غـايَـتَـاهَـا

والجادَّة أن يقال: « أنتَ أبو جهل »، و « إنَّ أباها وأبا أبيها». وانظر في هذه اللغة: "شرح المفصَّل" (١/ ٥٢- ٥٣)، و"شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك (ص١٥٧)، و"التذييل والتكميل" لأبي حيان (١/ ١٦٤- ١٦٧)، و"شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" (١/ ٥٤).

والثاني: أنه منصوبٌ بالألف على مذهب الجمهور، وهو على ذلك مفعولٌ معه لـ«قلتُ »، والواو للمعية، والمعنى: قلتُ لأبي مع أبي زرعة؛ كما تقول: سرْتُ والطَّريقَ، أي: مع الطريق. انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٥٣٦- ٥٣٧).

(٤) في (أ): « عن حديث »، وكأنه ضرب على قوله: « عن ».

المغيرة، عن النبيِّ ﷺ[١].

١٠- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ المبارك[٢]،

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٩٥): « يرويه عاصم بن أبي النجود وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائلٍ، عن المغيرة بن شعبة، وَوَهِما فيه على أبي وائلٍ، ورواه الأعمش ومنصور، عن أبي وائلٍ، عن حذيفة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصواب ».اهـ.

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) تعليقًا، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٤٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٦). ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٧ رقم ١٨١٦٥) من طريق يزيد بن هارون، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٨ رقم ١٠٣٥) من طريق حماد بن سلمة، كلاهما (يزيد وحماد) عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، به . ومن طريق أحمد رواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٢).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٧٣٤) من طريق سعيد بن عبدالرحمٰن، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٧٧)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٤ رقم ١٨١٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) تعليقًا، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٢) من طريق ابن عليَّة عن أيوب، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦-٤٢٧ رقم ١٠٣٢) من طريق يونس بن عبيد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣١) من طريق يزيد بن هارون، عن ابن عون، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٦-٤٢٨ رقم ١٠٣٠ و١٠٣٣ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٨) من طريق قتادة، وأشعث بن سوَّار، وحبيب بن الشهيد، وعوف، وأبي حرَّة، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٣-٨٧٤) من طريق مالك بن إسماعيل، عشرتهم (سعيد، وأيوب، ويونس، وابن عون، وقتادة، وأشعث، وحبيب، وعوف، وأبو حرَّة، ومالك) عن محمد بن سيرين ، به .
قال ابن خزيمة : « إن صح هذا الخبر - يعني: قوله: "حدثني عمرو بن وهب" - فإن حماد بن زيد رواه عن أيوب، عن ابن سيرين قال: حدثني رجل يكنى أبا عبدالله، عن عمرو بن وهب ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٣٠): « وحديث عمرو بن وهب الثقفي صحيح من رواية أيوب، عن ابن سيرين، عنه، من حديث حماد بن زيد =

عن عَوْفٍ[١] وهشامٍ[٢]، عن محمد بن سيرين؛ قال: أخبرنا عمرو بن وَهْب؛ أنَّ المغيرة بن شُعْبَة حدَّثه عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّين ؟

فقال أبي: رواه أيُّوبُ السَّخْتِياني[٣] - من رواية حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب - عن محمد[٤]، عن أبي عبدالله، عن عمرو بن وَهْب، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

= وابن علية وغيرهما ».
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٢) من طريق يحيى بن حسان، عن حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، مثله.
وسيأتي في كلام أبي حاتم ذكر خلاف آخر على حماد.

(١) هو: ابن أبي جميلة الأعرابي.

(٢) هو: ابن حسَّان.

(٣) هو: أيوب بن أبي تميمة. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٢٩ رقم ١٠٣٩) من طريق عارم أبي النعمان، عن حماد، عن أيوب، به.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٨) من طريق أبي الربيع الزهراني، عن حماد، به، إلا أنه قال: « عن رجل » بدل: « عن أبي عبدالله ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٨ رقم ١٨١٦٥) من طريق أسود بن عامر، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٤) من طريق عفان، كلاهما عن جرير بن حازم، عن ابن سيرين، عن رجل، عن المغيرة، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) تعليقًا، من طريق أبي نعيم، عن جرير، عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة، به.

(٤) هو: ابن سيرين.

(٥) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٧٧) الخلاف في هذا الحديث، إلا أنه وقع فيه: « وروى بعضهم عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن أبي عبدالله، عن المغيرة »، ولم يذكر عمرو بن وهب.

قال أبو زرعة: رواه بعضُ أصحاب ابن عَوْنٍ[١]، عن ابن عون، عن محمد، عن عمرو بن وَهْب، عن رجلٍ، عن آخَرَ، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: عمرو، عن رجلٍ، عن آخَرَ، عن المغيرة[٢] .

١١ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حسن بن صالح[٣]، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّين .

---

(١) في (ك): « ابن عوف ». وابن عون اسمه: عبدالله. وروايته أخرجها الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/ ٨٧٥-٨٧٦) من طريق سليم بن أخضر، عن ابن عون، به.
وورواه النسائي في "سننه" (٨٢) من طريق بشر بن المفضل، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن رجل، عن المغيرة، به.
وورواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٣٩ رقم ١٠٤١) من طريق يزيد بن إبراهيم، عن محمد، عن بعض أصحابه، عن المغيرة، به.

(٢) نقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٣/ ٤٣٢) ترجيح أبي زرعة لهذه الطريق، وقال العلائي في "جامع التحصيل" (ص ٢٦٤):« وسئل ابن معين عن حديث محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب: كنا عند المغيرة؛ في ذكر المسح على الخفين؟ فقال : بينهما رجل »، ورجح الدارقطني خلاف هذا؛ فقال في "العلل" (٧/ ١٠٩):« فالقول قول أيوب وقتادة ومن تابعهما». اهـ. أي: عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٧٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٥٤ رقم ٣٨٧)، والبزار في "مسنده" (١٢٢)، والدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٦).
قال البزار:« هكذا رواه الحسن بن صالح، عن عاصم بن عبيدالله، وقد روي عن عاصم بخلاف هذا الإسناد ».
=

ورواه ابنُ فُضَيل[١]، وجرير[٢]، وعبدالرحيم بن سُلَيمان، فقالوا: عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم، عن أبيه، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه خالد الواسطي[٣]، عن يزيد، عن عاصم، عن أبيه[٤] - أو عن عَمِّه - عن عمر.

فأيُّهما الصَّحيحُ ؟

قالا: عاصمٌ مضطربُ الحديث، والحَسَنُ بن صالح أحفظُ من يزيدَ بنِ أبي زياد ومِنْ شَرِيكٍ[٥]؛ وهو أشبَهُ .

وقال أبو زرعة: وحديثُ حسن بن صالح أصحُّ، ولا يَبعُدُ أنْ يكونَ الاضطرابُ من عاصم[٦].

قال أبو زرعة: ورواه شَرِيكٌ، فقال: عن عاصم[٧]، عن عبدالله

= وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١١٩): « إسناد جيد ».

(١) هو: محمد . وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢١).

(٢) هو: ابن عبدالحميد .

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٦٣) من طريق محمد بن عبدالملك، عنه، به. ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٠ رقم١٢٨) من طريق عفان، عن خالد الواسطي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عاصم بن عبيدالله، عن أبيه -أو عن جدِّه - عن عمر، به. وكذا ذكر الدارقطني في "العلل"(٢/ ٢١) رواية خالد بمثل رواية الإمام أحمد.

(٤) من قوله: « عن عمر، عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٢): « والاضطراب في هذا من عاصم بن عبيدالله؛ لأنه كان سَيِّئَ الحفظ ».اهـ.

(٧) قوله: « عن عاصم » مكرر في (ت) و(ك).

ابن عامر بن ربيعة، عن عمر[1].

ومنهم من يقول[2]: شَريك، عن عاصم[3] بن عُبيدالله، عن أبيه، عن عمر.

ومنهم من يقول: شَريك، عن عاصم، عن سالم، عن أبيه، عن عمر .

قال أبو زرعة: فأمَّا مِنْ حديث يزيدَ بن أبي زياد:[فعن][4] عاصم، عن أبيه - أو عَمِّه - عن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أشبَهُ.

١٢ - وسألتُ[5] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثوري[6]، وشَريك[7]، عن الأعمش، عن الحكم بن عُتَيبة، عن

(١) وروي عن شريك على وجه آخر؛ قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢١): « وقال شريك: عن عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أو عن عمر ».اهـ.

(٢) في (ف): « مَنْ يقول: عن ».

(٣) من قوله: « عن عبدالله بن عامر. . . » إلى هنا، سقط من (أ)؛ لانتقال النظر. ورواية شريك على هذا الوجه: رواها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٢ رقم ٢١٦) عن الطيالسي، عن شريك، به . ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤) عن شريك، عن عاصم، عن رجل، عن ابن عمر، عن عمر، به.

(٤) في جميع النسخ: « فعمر بن »، وقال العلَّامة محب الدين الخطيب:« كذا في النسختين! [يعني (ت) و(ك)]، ولعله: فعن عاصم، عن أبيه ».اهـ. وقال العلَّامة المعلمي في هامش نسخته من "العلل" :«أو فعنه عن». وتقدم في أول المسألة على الصواب .

(٥) انظر المسألة رقم (٥٢) و(٧٦) و(٨٢).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٣٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٣ و١٥ رقم ٢٣٨٩٨ و٢٣٩١٦).

(٧) روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٩٦٠).

عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين ؟

قالا: ورواه أيضًا عيسى بن يونس[(١)]، وأبو معاوية[(٢)]، وابن نُمَير[(٣)]، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَة، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ[(٤)].

ورواه زائدة [(٥)]، عن الأعمش، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى،

---

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٥).

(٢) هو: محمد بن خازم . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٢ رقم ٢٣٨٨٤)، والنسائي في "سننه" (١٠٤)، والبزار في "مسنده" (١٣٥٨). قال البزار: « ولا نعلم روى كعب بن عجرة، عن بلال غير هذا الحديث ».

(٣) هو: عبدالله . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٤ رقم ٢٣٩٠٤)، والنسائي في "سننه" (١٠٤).
ورواه مسلم (٢٧٥) من طريق علي بن مسهر، عن الأعمش، به .

(٤) قال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في كتاب مسلم" الحديث (٧): « هذا حديث قد اختلف فيه على الأعمش: فرواه أبو معاوية وعيسى وابن فُضيل وعلي ابن مسهر وجماعة هكذا ، ورواه زائدة بن قدامة وعمار بن رزيق، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال. وزائدة ثبت متقن. ورواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال؛ لم يذكر بينهما كعبًا ولا البراء. وروايته أثبت الروايات. وقد رواه عن الحكم - غير الأعمش- أيضًا: شعبة، ومنصور بن المعتمر، وأبان ابن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة وجماعة، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال؛ كما رواه الثوري، عن الأعمش. وحديث الثوري عندنا أصح من حديث غيره، وابن أبي ليلى لم يلق بلالاً ». اهـ.

(٥) قوله: « زائدة » مطموس في (ك). وزائدة هو: ابن قدامة . ولم نقف على =

عن البَرَاء، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ[١].

قلت[٢] **لهما**: فأيُّ هذا الصَّحيحُ؟

قال أبي: الصَّحيحُ مِنْ حديث الأعمش: عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال[٣]؛ بلا كعب[٤].

قلتُ لأبي: فمِنْ غيرِ حديث الأعمش[٥]؟

قال: الصَّحيحُ ما يقول شُعْبَةُ[٦]، وأبانُ بن تَغْلِبَ[٧]، وزيد بن

= روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٥ رقم ٢٣٩١٥)، والنسائي في "سننه" (١٠٥)، والبزار في "مسنده" (١٣٥٩) من طريق زائدة، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، عن بلال، به. وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٧٣) رواية زائدة.

(١) من قوله: « ورواه زائدة ... » إلى هنا، سقط من (أ)؛ لانتقال النظر.

(٢) في (أ) و(ش): « فقلت ».

(٣) قوله: « بلال » مطموس في (ك).

(٤) قال البيهقي في "المعرفة" (١/ ٢٨٠): « وإذا اختلف سفيان وغيره في حديث الأعمش؛ كان الحكم لرواية سفيان؛ كيف وقد رواه شعبة بن الحجاج، عن الحكم ابن عتيبة، كما رواه سفيان، عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة! ».اهـ.

(٥) في (ك): « فمن حديث غير الأعمش ».

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٣ رقم ٢٣٨٩٨)، والنسائي في "سننه" (١٠٦)، والبزار في "مسنده" (١٣٧٠)، والشاشي في "مسنده" (٩٦٢).

(٧) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٥٠)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٧ رقم ١٠٨٧). ومن طريق الحميدي رواه الشاشي في "مسنده" (٩٥٧).
وروايته عندهم جميعًا مقرونة بمحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، كلاهما عن الحكم، به.

أبي أُنَيْسَة[١] أيضًا، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال؛ بلا كعب.

وقال أبي: الثوريُّ وشُعْبَةُ أحفظُهم[٢].

قلتُ لأبي: فإنَّ ليثَ بن أبي سُلَيْمٍ يحدِّث فيضطرب:

يحدِّثُ[٣] عنه يحيى بن يعلى[٤]، عن الحَكَم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَة، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ، وعن أبي بكر، وعمر؛ في المَسْح.

ورواه مُعْتَمِر[٥]، عن ليثٍ، عن الحَكَمِ وحبيبِ بن أبي ثابت، عن شُرَيْح بن هانئ، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٤ رقم ٢٣٩١١)، والشاشي في "مسنده" (٩٥٨).

(٢) قوله: «أحفظهم» لم يتضح في (ف).

(٣) في (ف): « فحدث ».

(٤) هو أبو المحيَّاة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٠)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٠ رقم ١٠٦٢). وقال الدارقطني في "الأفراد" (٩٦/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به أبو المحيَّاة يحيى بن يعلى، عن ليث، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب ».

(٥) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٨ رقم ١٠٩٦). وأخرجه في "الأوسط" (٣٢١٤) من طريق معتمر، عن ليث، عن حبيب بن أبي ثابت، عن شريح، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلَّا ليث، تفرَّد به معتمر ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٣٣) بعدما ذكر الاختلاف على ليث بن أبي سليم فيه: « وذِكْرُهُ بلالً في حديث شريح بن هانئ وَهَمٌ من ليث لاتفاق أصحاب الحكم على ترك ذكره، ولموافقة أصحاب شريح بن هانئ لترك ذكره ».

وقال أبو زرعة: الصَّحيحُ - حديثَ الأعمش[١] -: عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب، عن بلال .

قال أبي وأبو[٢] زرعة[٣]: ليثٌ لا يُشْتَغَلُ به؛ في حديثه[٤] مثلُ ذِي[٥] كثيرٌ؛ هو مضطربُ الحديثِ .

---

(١) أي: الصحيحُ مِنْ حديثِ الأعمشِ؛ كما سيأتي عن أبي زرعة نفسِه في آخر المسألة. وعلى ذلك ينصب قوله: « حديث الأعمش » على نزع الخافض حُذِفَ الخافضُ وهو حرف الجر « مِنْ »، فانتصَبَ ما بعده.
وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن حذف حرف الجر - مع غير «أنْ» و«أنَّ» - لا ينقاس، بل يُقتصر فيه على السماع، وذهب الأخفش الصغير إلى جوازه قياسًا مطردًا بشرط تعيُّنِ الحَرْفِ، وتعيُّنِ مكان الحذف؛ نحو: بَرَيْتُ القلمَ بالسِّكِّينِ، فتقول: بَرَيْتُ القَلَمَ السِّكِّينَ.
وإذا حذف حرف الجر: فالنصبُ متعيِّنٌ، والناصبُ عند البصريين الفعلُ، وعند الكوفيين نَزْعُ الخافض، وذكروا من شواهد ذلك قولَهُ تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: مِنْ قَوْمِهِ. وغيره من الشواهد.
وقد ورد السماعُ بنزع الخافض في جمل ليس فيها أفعال - كما وقع هنا في كلام أبي زرعة - نحو قولهم: « زيدٌ مني مَعْقِدَ الإزارِ »، و « ومَعْقِدَ القابلة »، و «مناطَ الثريا»، قال ابنُ الأنباري: «الأصلُ فيها كلِّها أن تستعمل بحرف الجر، إلا أنَّهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع اتساعًا ». اهـ.
انظر في نزع الخافض: "أسرار العربية" لابن الأنباري (ص١٨٠)، و"شرح ابن عقيل" (٣/ ٣٩)، و"أوضح المسالك" لابن هشام (٢/ ١٨٢)، و"المسائل السَّفَرية" له (ص٢١- ٢٧)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (١٠/ ٥٥- ٥٨ الشاهد رقم ٨١٠)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٧/ ١٩- ٢٠، ٤٣).

(٢) في (أ): « قال أبي وأبا زرعة »، والمثبت من (ش) و(ف)، وهو الجادَّة، لكن ما في (أ) له وجهان، تقدما في التعليق على نحوه آخر المسألة رقم (٩).

(٣) من قوله: « الصحيح حديث الأعمش. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٤) قوله: « في حديثه » سقط من (ف).

(٥) قوله: « ذي » اسم إشارة للمؤنَّث، وتقدير الكلام: «مثلُ ذي الأسانيد، أو الروايات=

قلتُ لأبي زرعة: أليس شُعْبَةُ، وأبانُ بنُ تَغْلِبَ[(١)]، وزيدُ بنُ أبي أُنَيْسَة يقولون: عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال؛ بلا كعب؟

قال أبو زرعة: الأعمش حافظٌ، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وابن نُمَير؛ وهؤلاءِ قد حفظوا عنه .

ومِنْ غيرِ حديث الأعمش، الصَّحيحُ: عن ابن أبي ليلى، عن بلال؛ بلا كعب .

ورواه منصورٌ[(٢)]، وشُعْبَةُ، وزيدُ بن أبي أُنَيْسَة، وغيرُ واحد؛ إنما قلتُ: مِنْ حديث الأعمش[(٣)].

١٣ - وسمعتُ أبا زرعة يقول: حديثُ زيدِ بن أَرْقَمَ عن النبيِّ ﷺ - في دخُولِ الخَلَاء[(٤)]- قد اختلفوا فيه[(٥)]:

= المضطربة، أو الاضطرابات». وقد نقطت ياؤها في (ك) فقط. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(١) قوله: « ابن تغلب » ليس في (أ).

(٢) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٦٨) من طريق زائدة، عن منصور، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، به .
قال البزار: « ولا نعلم روى منصور، عن الحكم، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال، إلا هذا الحديث، ولا نعلم أحدًا حدَّث به عن منصور إلا زائدة ».

(٣) انظر التعليق على أوَّل جواب أبي زرعة، وقد ذكر الدارقطني أوجه الاختلاف في هذا الحديث في المسألة رقم (٣٧٩)، (١٢٨٢) من كتابه "العلل" .

(٤) ولفظه: « إن هذه الحُشُوشَ مُحْتَضَرَةٌ؛ فإذا أتى أحدُكُم الخَلاءَ فليقُل: أعوذُ بالله من الخُبُث والخَبائِث ».

(٥) قال ابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٧٨/ مخطوط): « قال ابن أبي حاتم في "علله" : قال أبو زرعة: اختلفوا في إسناده ». وانظر المسألة رقم (١٦٧).

فأما سعيدُ بن أبي عَروبة[1]، فإنه يقول: عن قتادة، عن القاسم ابن عَوْف، عن زيد، عن النبيِّ ﷺ.

وشُعْبَةُ[2] يقول: عن قتادة[3]، عن النَّضْر بن أنس، عن زيد بن

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢)، والإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٧٣ رقم ١٩٣٣١)، وابن ماجه في "سننه" (٢٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٠٥، ٩٩٠٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٢١٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ٣٠١) من طرق عن سعيد، به.
واختلف على سعيد بن أبي عروبة في هذا الحديث: فأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩٩٠٤) من طريق إسماعيل بن علية، عنه، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، به، مثل رواية شعبة الآتية.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٠٤) من طريق روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به مرفوعًا. قال ابن عدي: «وهذا الحديث يرويه قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، وروي عن قتادة، عن أنس».

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧١٤)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٦٩ و٣٧٣ رقم ١٩٢٨٦ و١٩٣٣٢)، وأبو داود في "سننه" (٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٠٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٨٧) من طرق عن شعبة، به. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٤٠٦) من طريق عيسى بن يونس، عن شعبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد، به، مثل رواية سعيد ابن أبي عروبة. قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٣ رقم٣) بعد أن ذكر طريقي قتادة: «قلت لمحمد - أي البخاري -: فأيُّ الروايات عندك أصح؟ قال: لعل قتادة سمع منهما جميعًا، عن زيد بن أرقم. ولم يقض في هذا بشيء».

(٣) من قوله: «عن القاسم...» إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال نظر الناسخ.

أرقم، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

وحديثُ عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس، أشبَهُ عندي[(٢)].

قلتُ: فحديثُ إسماعيلَ بنِ مسلمٍ يزيد فيه: « الرِّجْسِ النَّجِسِ... »[(٣)].

---

(١) من قوله: « وشعبة يقول... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) حديث عبدالعزيز بن صهيب رواه البخاري (١٤٢ و٦٣٢٢)، ومسلم (٣٧٥)، والترمذي (٥) وغيرهم. قال الترمذي: « حديث أنس أصح شيء في هذا الباب وأحسن. وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب، روى هشام الدستوائي وسعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة؛ فقال سعيد: عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم. وقال هشام: عن قتادة، عن زيد بن أرقم. ورواه شعبة ومعمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، فقال شعبة: عن زيد بن أرقم، وقال معمر: عن النضر بن أنس، عن أبيه ».

(٣) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٨٨٢٥)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٨) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن وقتادة، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الغائط قال: « باسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الرِّجْسِ النَّجِسِ، الخبيثِ المُخْبِثِ، الشيطانِ الرجيم ».
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الحسن وقتادة إلَّا إسماعيل بن مسلم، تفرد به عبدالرحيم بن سليمان ».
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٣٦٥)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/١٩٨) بسند آخر إلى عبدالرحيم بن سليمان بهذا الإسناد، لكن من طريق الحسن وحده ليس فيه « قتادة ».
وأخرجه الطبري في "تفسيره" (١٢/١١٢) وأبو نعيم - كما في "نتائج الأفكار" (١/١٩٨) - من طريق عبدالرحمن بن محمد المحاربي، عن إسماعيل، به، وفيه «عن الحسن وقتادة». وأخرجه محمد بن فضيل بن غزوان في "الدعاء" (٣٧)، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، مرسلاً. وأخرجه أبو داود في "المراسيل" (٢) من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، مرسلاً أيضًا.

قال: وإسماعيلُ ضعيفٌ، فأرى أن يقال: « الرِّجْسِ النَّجِس، الخَبيثِ المُخْبِث، الشَّيطانِ الرَّجيم »؛ فإنَّ هذا دعاءٌ.

١٤ - وسمعتُ أبا زرعة يقول[١]: حديثُ أبي فَزارة[٢] ليس بصحيح، وأبو زيد[٣] مجهول. يعني: في الوُضُوء بالنَّبِيذ[٤].

١٥ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه عُبَيْدة بن الأسود[٦]، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين؟

قالا: هو خطأٌ؛ إنما هو: عن موسى بن سَلَمة[٧]، عن ابن

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ١٧٥)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٣٨). ووقع في "الإمام": « ليس يصح ». ونقل ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٨٥)، والجَورقاني في "الأباطيل والمناكير" (١/ ٣٣١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٥٧)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤٣) عن أبي زرعة قوله: « حديث أبي فزارة ليس بصحيح ». وانظر المسألة رقم (٩٩).

(٢) هو: راشد بن كيسان.

(٣) هو: مولى عمرو بن حريث.

(٤) سيأتي تخريجه في المسألة رقم (٩٩).

(٥) هذه المسألة بتمامها سقطت من (ك). ونقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ١٣٣).

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٥ رقم ١٢٤٢٣) من طريق مسلم الملائي، عن سعيد، به مرفوعًا بلفظ: « المسح على الخفين للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ».

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٤) من طرق عن قتادة، عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس قال: يمسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة.

عباس، موقوفٌ[١].

١٦ - وسألتُ[٢] أبي[٣] عن حديثٍ رواه مَرْوان الطَّاطَري[٤]، عن أبي إسحاق الفَزَاري[٥]، عن موسى بن أبي عائشة: أنه سمع أنسًا قال: رأيتُ النبي ﷺ توضَّأ، فخلَّل لِحْيَتَهُ؟

قال أبي: الخطأُ مِنْ مَرْوان؛ موسى بنُ أبي عائِشَةَ[٦] يحدِّث عن

---

(١) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٤)، وفيها زيادة على ما هنا .
ونقل الحافظ أبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل"(ص ٥٢٨) هذه المسألة بنصِّها والمسألة الآتية برقم (٨٤)، وساقهما في سياقٍ واحد.

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٤) هو: مروان بن محمد. وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٩).
وأخرجه ابن البختري في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (٥٤٨/مجموع مصنَّفاته) من طريق صفوان بن صالح، عن أبي إسحاق الفزاري، به.
قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٤٩): « ورجاله ثقات، لكنه معلول؛ فإنما رواه موسى بن أبي عائشة، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد الرقاشي، عن أنس ».

(٥) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها أبو حاتم في المسألة رقم (٨٤)، وابن البختري في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (٥٤٩ - مجموع فيه مصنفاته) من طريق أحمد بن يونس، عن الحسن بن صالح، عن موسى بن أبي عائشة، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦) عن يحيى بن آدم، عن الحسن بن صالح، عن موسى، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، به، لم يقل فيه: « عن رجل ».
وأخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٠/ ٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٣٧) من طريق أبي الأشهب جعفر بن الحارث، عن موسى بن أبي عائشة، عن زيد الجزري - وهو: ابن أبي أنيسة - عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، به.=

رجل[١]، عن يزيد الرَّقَاشي، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن الحجَّاج[٢]، عن عَمْرو بن مُرَّة، عن عُبَيْد بن عُمَيْر - في الجُرْح - قال: يَمْسَحُ ما حَوْلَهُ[٣]؟

فقال[٤] أبي: رواه شُعْبَة[٥]، عن عَمْرو بن مُرَّة، عن يوسف بن مَاهِكَ، عن عُبَيد بن عُمَير؛ والصَّحيحُ حديثُ شُعْبَة.

١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن يونس[٦]، عن الحَسَن[٧]؛ في المرأة يكون بِعَجُزِهَا الجُرْحُ؟

= وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٩٤/ب/أطراف الغرائب) من طريق سلمة بن العبَّاد، عن موسى، عن يزيد، عن أنس، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/٣٨٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣١)، وابن جرير في "التفسير" (١٠/٣٨)، وأحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (١/١٧٦) - والطبراني في "الأوسط" (٥٢٠)، والخطيب البغدادي في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (٢/٤٥٣) من طرق، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، به.

(١) قوله: « عن رجل » سقط من (ف). (٢) هو: ابن أرطاة.

(٣) قوله: « ما حوله » مطموس في (ك). (٤) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٣٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٢٢٩). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٤٣) من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة، به نحوه. وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٥) عن الثوري، عن عمرو، به. (٦) هو: ابن عبيد.

(٧) أي: البصري. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٣٥٨) من طريق عاصم الأحول، عن الحسن؛ في المرأة بها الجرح ونحوه؟ قال: يخرق الثوب على الجرح ثم ينظر إليه. يعني: الطبيب.

قال أبي: رواه مِسْكين[١]، عن شُعْبَة، عن يونس، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، بنحوه .

قال أبي: حدَّثنا النُّفَيْلي[٢]، عن مِسْكين .

قال أبي: وقد كان يُذاكِرُني .

١٩ - وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه ضَمْرَة[٤]، عن الثوري، عن حُمَيد[٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه طافَ على نِسائِه في غُسْلٍ واحد ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ أخطأ ضَمْرَة؛ إنما هو: الثوريُّ[٦]،

(١) هو: ابن بكير . (٢) هو: عبدالله بن محمد .

(٣) نقل الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٠٠) بعض هذا النص بتصرف .

(٤) هو: ابن ربيعة . وروايته لم نقف عليها. لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٩٩ رقم ١١٩٤٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٧) من طريق هشيم. والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٨٩ رقم ١٢٩٦٧)، وأبو داود في "سننه" (٢١٨)، والنسائي في "سننه" (٢٦٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٩)، (٣٨٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٦) من طريق إسماعيل بن علية كلاهما (هشيم وإسماعيل) عن حميد، به.

(٥) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٣/ ١٨٥ رقم ١٢٩٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٥٨٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩٠٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٢٩) من طريق عبدالرحمن بن مهدي. والترمذي في "جامعه" (١٤٠)، وابن ماجه في "سننه" (٥٨٨)، من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبو يعلى في "مسنده" من طريق عبدالله بن الوليد العدني، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٢٩) من طريق قبيصة بن عقبة، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والعقيلي في "الضعفاء"(٤/ ٤٥٤) من طريق أبي نعيم، خمستهم عن سفيان، به.

عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس.

ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري: عن حُمَيد، عن أنس[١]؛ كان لا يحدِّث به عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس.

قيل لأبي زرعة: فإنَّ سعيد بن عَبْدوس بن أبي زيدون[٢] - وَرَّاقَ الفِرْيابي- حدَّث عن الفِريابي[٣]، عن الثوري، عن حُمَيد، عن أنس، وعن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس؟

قال: ما أدري ما هذا! ما أعرفُ مِنْ حديثِ الفِريابي[٤] إلا عن

---

(١) من قوله: « عن النبي ﷺ أنه طاف . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه. لكن أخرجه الدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٦٧) عنه، عن الفريابي، عن سفيان الثوري، عن أبي عروة، - وهو: معمر ابن راشد - عن أبي الخطاب - وهو قتادة بن دعامة - عن أنس بن مالك، به.

(٣) هو: محمد بن يوسف .

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٠/ ١٥٥ رقم ١٤٠٣٤) من طريق عبدالله بن أبي مريم، عنه، به. وقال البيهقي: « أبو الخطاب هذا: قتادة، وأبو عروة هذا: معمر ».
ورواه عنه سعيد بن أبي زيدون على هذا الوجه كما تقدم .
قال الترمذي في "جامعه" (١٤٠):« وقد روى محمد بن يوسف هذا عن سفيان فقال: عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس. وأبو عروة هو: معمر بن راشد، وأبو الخطاب: قتادة بن دعامة ».
وقال الدارقطني في"العلل" (٤/ ٢٨/ب): « وقال الفريابي: عن الثوري، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس. وأبو عروة: معمر، وأبو الخطاب: قتادة ».
ونقل الذهبي في "السير" (١٢/ ٤١٣)، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/ ٣٩١)، عن البخاري قوله:« كنت في مجلس الفريابي فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أنس: أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في غسل واحد،=

الثوري، عن [أبي عُرْوَة][(١)]، عن أبي الخطَّاب، عن أنس؛ ما أدري ما هذا !

٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٢)]، عن الحجَّاج[(٣)]، عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن محمد بن عليٍّ بن أبي طالب، عن عليٍّ بن أبي طالب، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا قامَ من الليل... فذكر الحديثَ في[(٤)] صلاة الليل ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن عليٍّ بن عبدالله بن عباس[(٥)]، عن أبيه، عن جَدِّه، والوَهَمُ من حمَّاد .

٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الأنصاري[(٦)]، عن بَهْز بن حَكِيم[(٧)]، عن زُرَارَة[(٨)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُوضَعُ

= فلم يعرف أحدٌ في المجلس أبا عروة، ولا أبا الخطاب، فقلت: أما أبو عروة فمعمر، وأبو الخطاب قتادة. قال: وكان الثوري فعولاً لهذا؛ يكني المشهورين ».

(١) في جميع النسخ: « أبي فروة » بالفاء، وكأنها صححت في (أ) إلى: «عروة » بالعين، وهو الصواب.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٤٣٨).

(٣) هو: ابن أرطاة .

(٤) في (أ): « من ».

(٥) روايته أخرجها مسلم (٧٦٣) من طريق حصين بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن عليٍّ ابن عبدالله بن عباس ، به.

(٦) هو: محمد بن عبدالله .

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٦ رقم ٢٥٩٨٧)، وأبو داود في "سننه" (١٣٤٧) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود (١٣٤٦ و١٣٤٨) من طريق أبي عدي ومروان بن معاوية، ثلاثتهم عن بهز، به .

(٨) هو: ابن أوفى .

له[١] وَضُوءُهُ[٢] وسِواكُهُ من الليل .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن بَهْزٍ، عن سعد بن هشام، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

أيُّهما أصَحُّ ؟

قال أبي: إن كان حَفِظَ حمَّاد، فهذا أشبَهُ .

٢٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الثوري[٤]، عن أبي

---

(١) قوله: « له » ليس في (ت) و(ف) (ك).

(٢) الوَضُوء بالفتح: هو الماءُ الذي يُتوضَّأُ به، والوُضُوء بالضم: الفِعْلُ. "المصباح المنير" (٢/ ٦٦٣).

(٣) كذا جاءت رواية حماد بن سلمة في جميع النسخ، والحديث رواه أبو داود (٥٦)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٦٥)، والطبراني في "الأوسط"(٥٠٢) من طريق حماد، عن بَهْز بن حكيم، عن زُرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، به، هكذا بزيادة زرارة بين بهز وسعد. قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن سعد إلا زرارة، ولا عن زرارة إلا بهز، تفرد به حماد بن سلمة ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٦ رقم ٢٥٩٨٨) من طريق عمران بن يزيد العطار، عن بهز، بمثله .
وقد سئل الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٥/ ب) عن هذا الحديث ؟ فقال:« يرويه زرارة بن أوفى، واختلف عنه؛ فرواه سليمان التيمي، وشعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة، وهمام، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعيد [كذا، وصوابه: سعد] بن هشام، عن عائشة، منهم من اختصره، ومنهم من أتى به بطوله، وخالفه بهز بن حكيم؛ فرواه عن زرارة بن أوفى، عن عائشة، لم يذكر سعيد [كذا] ابن هشام، وقول قتادة أصح ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٦٩٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٥٥)، ولفظ عبدالرزاق :« ... عن أبي هشام [كذا، والصواب: أبي هاشم]،=

هاشم، عن سعيد بن جُبَير: أنه سُئِل عن النَّجاسة تُصيب الثَّوْبَ؟ قال: اقرأ عليَّ آيةً في غَسْلِ الثِّياب !! ؟

فقلت لهما: مَنْ أبو هاشِم هذا؟

قال أبي: هو إسماعيلُ بنُ كَثِير المكِّي، وليس هو: «أَبُو[1] هاشمٍ

= قال: سألتُ سعيد بن جُبَير عن الرجل يَرَىٰ في ثوبه الأذى وقد صلَّى ؟ . . . قال: اقرأ عليَّ الآيةَ التي فيها غَسْلُ الثَّوب !! ».

(١) كذا في جميع النسخ، وهو من الأسماء الستة؛ فكان حقُّه أن يكون بالألف « أبا »؛ لأنه منصوبٌ خبرًا لـ« ليس »؛ لكنَّ كَتْبَهُ بالواو - على ما في النسخ - له وجوهٌ من العربية:
الأول: أنَّه منصوب بالألف، لكنَّه كُتِبَ بالواو على حكاية أصل التكنية - الذي وُضِعَ عليه الاسم، وهو الرفع - وذلك فيمن اشتُهِرَ بكنيتِهِ - كما هنا - ومن هذا الباب: ما صَحَّ عنهم من كتابة: « عليُّ بْنُ أبو طالب »، و« معاويةُ بْنُ أبو سفيان »، ونحوهما. ويشهد له قراءة ﴿تَبَتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[المسد: ١].
والثاني: أنَّ نصبه بالألف أيضًا، وكُتِبَ بالواو على الحكاية، لكنَّها هنا حكايةُ الرفع في قول ابن أبي حاتم في سؤاله: « مَنْ أبو هاشم هذا؟ »، وليستْ حكايةَ أصل التكنية الذي وُضِعَ عليه الاسم، كما في الوجه الأوَّل.
وفي هذَيْنِ الوجهين: يكون « أبو » بالواو لفظًا وخطًّا، وإنْ كان في موضع نصب كما بيَّنا.
والوجه الثالث: أنَّه منصوبٌ بالألف؛ لكنَّه كُتِبَ بالواو على الأصل في لام كلمة « الأب »- وهو الواو - وهذا في الخط والكتابة لا في النطق واللفظ؛ فيُكْتَبُ « أبو هاشم » هنا بالواو لكن ينطق بالألف، ونظيره: كتابتهم « الصلوة » و« الزكوة » و« الربو » ونحوها هكذا بالواو، ولا تنطق إلا بالألف.
وانظر: "الرسالة" للشافعي (ص٨٩- حاشية الشيخ أحمد شاكر رقم٣)، و"تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة (ص٢٥٦- ٢٥٨)، و"الفائق" للزمخشري (١/ ١٤- ١٥)، و"تفسير الكشاف"، و"اللباب" لابن عادل الحنبلي، و"روح المعاني" (سورة المسد)، و"فتح الباري" (٤/ ٢٩- ٣٠)، و"مرقاة المفاتيح" (٥/ ٥٩٣)،=

الرُّمَّانيّ »[١].

قال أبو زرعة: الذي عندي أنه الرُّمَّاني .

قلتُ: رواه محمد[٢] بن كَثِير، فقال: إسماعيل بن كثير !!

قال: إنْ حَفظ ابنُ كثير، فهو كما يقول .

٢٣ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه دُحَيْم[٤]، عن عبدالله بن

= (٧/ ٤١)، (٩/ ٥٥٨)، (١١/ ١٦٤- ١٦٥)، و"تاريخ دمشق" (٦٢/ ٣٩٥- ٣٩٦)، و"الوافي بالوفيات" (١/ ٣٩)، و"التراتيب الإداريَّة" (١/ ١٤٨- ١٥٥)، و"عقود الزبرجد" (٣/ ٢٥٣- ٢٥٥).

(١) قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (٢٥٥):« سألت أبي: من أبو هاشم هذا؟ فقال أبي: إسماعيل بن كثير، وليس هو الرُّمَّاني ».
وأبو هاشم الرماني، اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع.

(٢) قوله:« محمد » لم يتضح في (ف).

(٣) نقل هذا النص بتصرف ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق"(١/ ١٥٥)، والحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(٢/ ٢٧٠).
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه"(١/ ٥١): « رواه الشافعي مرسلاً، وقال: سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابرًا. وكذا قال البخاري وأبو حاتم». اهـ. وانظر "تعجيل المنفعة" (٢/ ١٩).

(٤) هو: عبدالرحمن بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٨٠)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار" (١/ ٧٤)، والبيهقي في "الخلافيات" (٥٤٢، ٥٤٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٩٣). ورواه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩) عن عبدالله بن نافع، به .
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٤).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٨٠) من طريق معن بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، به .

نافع الصَّائغ، عن ابن أبي ذئب(١)، عن عُقْبة بن عبدالرحمٰن بن أبي مَعْمَر، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبَان، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ(٢)؛ الناسُ يَروونه(٣) عن ابن ثَوْبَان، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً؛ لا يذكرون جابرًا .

---

(١) واسمه: محمد بن عبدالرحمٰن .

(٢) قال الشافعي: «وسمعت غير واحد من الحفاظ يرويه ولا يذكر فيه جابرًا». وقال أبو داود في "مسائله" (٢٠٠٠): «سمعت أحمد سئل عن حديث ابن أبي ذئب، عن عقبة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن جابر، عن النبي ﷺ : "من مسَّ ذَكرهُ فليتوضَّأ" ؟ قال: هذا من ابن نافع، كان لا يحسن الحديث، يريد بذلك قوله "عن جابر"، يعني: "جابرٌ" : وَهَمٌ، وأن الحديث عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن النبي ﷺ مرسلٌ».
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٣٦): «وقال بعضهم: عن جابر ﷺ، ولا يصح».
وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٤): «كلُّ من رواه عن ابن أبي ذئب من الحفاظ، يقطعه، ويُوقِفه على محمد بن عبدالرحمٰن». أي: يروونه عن ابن ثوبان، عن النبي ﷺ مرسلاً، كما بيَّن ذلك الطحاوي نفسُه عقب روايته له. وخالف في ذلك ابن عبدالبر فصحح في "التمهيد" (١٧/ ١٩٣) إسناده موصولاً.

(٣) أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩) من طريق ابن أبي فديك، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٥) من طريق أبي عامر العقدي، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن النبي ﷺ، به.
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٤)، وفي "الخلافيات" (٥٤٤).

٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شاذان[٢]، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن عبدالملك[٣]، عن عَطاء[٤]، عن صَفْوان بن يعلى، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ سَتِيرٌ**[٥]؛ **فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْتَتِرْ** ».

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٠٩)، وسيجيب عنها أبو زرعة.
ونقل الحافظ ابن حجر هذا النص في "النكت الظراف" (٩/ ١١٥) من قوله: « قلت لأبي » حتى نهاية المسألة. قال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٣٦): « وقد قيل: إن في إسناده انقطاعًا، ووصله بعض الثقات، وأنكر وصله أحمد وأبو زرعة ».

(٢) هو: الأسود بن عامر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢٤ رقم ١٧٩٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٤٠١٣)، والنسائي في "سننه" (٤٠٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٢٥٩-٢٦٠ رقم ٦٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٨)، و"الأسماء والصفات" (١٥٧).

(٣) هو: ابن أبي سليمان. (٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) في (أ): « يستتر ». **ولفظ** « **الستير** » فيه ضبطان:
الأول: « سَتِير »؛ بمعنى: ساتر، كرحيم بمعنى راحم؛ ذكر هذا الضبط: ابنُ الأثير في "النهاية" (٢/ ٣٤١)، والعيني في "عمدة القاري" (١٥/ ٣٠١)، والسيوطي في "شرح النسائي" (١/ ٢٠٠)، والشوكاني في "نيل الأوطار" (١/ ٣١٨)، وابن منظور في "اللسان" (٤/ ٣٤٣)، والزبيدي في "تاج العروس" (مادَّة ستر)، و"أسماء الله الحسنى" دراسة في البنية والدلالة لأحمد مختار عمر (ص٢٤، ٥٩).
والثاني: سِتِّير، بمعنى: ساتر، كصِدِّيق، وقد ذكر هذا الضبطَ: المُنَاويُّ في "فيض القدير" (٢/ ٢٢٨)، ونقله عنه العظيم آبادي في "عون المعبود" (١١/ ٣٤)، وانظر التعليق على "مختصر سنن أبي داود" للمنذري (٦/ ١٥).
وكلاهما من أوزان المبالغة.
وأمَّا معناه: فقد قال البيهقي: « يعني: أنَّه ساتر يستُرُ على عباده كثيرًا، ولا يفضحهم في المشاهد، كذلك يحب من عباده السَّتْر على أنفسهم، واجتناب ما يشينهم، والله أعلم »، وقال ابن القيم: في نونيَّته الكافية الشافية [من الكامل]: =

قلتُ لأبي: وقد رأيتُ[١] عن أحمد بن يونس[٢]؛ عن أبي

= وهو الحَيِيُّ فليسَ يَفْضَحُ عَبْدَهُ عند التجاهُرِ منه بالعِصْيانِ
لكنَّه يُلْقِي عليه سِتْرَهُ فَهُوَ السَّتِيرُ وصاحبُ الغفرانِ

وهذا على أنه بمعنى «فاعل»، وأما جَعلُه بمعنى «مفعول» أي: مستور عن العيون في الدنيا، فقد قال المناوي: إنه « بعيدٌ من السَّوْق، كما لا يخفى على أهل الذَّوْق». اهـ. انظر: "مرقاة المفاتيح" (٢/ ١٣٧)، و"الأسماء والصفات" للبيهقي (١٥٧)، و"شفاء العليل" لابن القيم (١/ ١٠٥)، و"الوابل الصيب" (ص٥٤)، و"طريق الهجرتين" (ص ٢١٤).

والضبط الأول « السَّتِير » أولى وأصحُّ من الثاني « السِّتِّير »؛ لكثرة من نصَّ عليه من العلماء، ولكثرة ورود هذا الوزن في أسماء الله تعالى؛ كالرحيم، والعليم، والقدير، وغيرها. ولأن ابن دُرَيْد في "الجمهرة" (٢/ ١١٩١)، والسيوطي في "المزهر" (٢/ ١٣٨-١٤٠) قد سردًا ما جاء في اللغة على وزن « فِعِّيل »، ولم يذكرا منها لفظ «السِّتِّير»، وهما من أهل الاستقراء. وقد ذكر ابن دريد أنه لا يجوز بناء « فِعِّيل » إلا ما سمع من العرب. وكذلك فإن بيت النونية المذكور فيه هذا الاسم، ينكسر وزنه إذا ضبط على « فِعِّيل ». وأيضًا فإن أكثر ما جاء على « فِعِّيل » من الأوصاف إنما هو في الصفات القبيحة الذميمة؛ كالسِّكِّير، والفِسِّيق، وغيرها، وأسماء الله تعالى كلُّها حُسْنَىٰ في أعلى درجات الحسن والكمال.

(١) أي: وقد رأيتُهُ، والمراد: رأيتُ هذا الحديثَ، حُذِفَ المفعولُ به وهو مقصودٌ؛ للعلم به، فَنُوِيَ؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هُود: ١٠٧]، أي: يريدُهُ، وقوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، أي: فمن لم يجد الرقبة، و: فمن لم يستطع الصوم. ويقدر في كل موضع حذف منه المفعول ما يليق به. وانظر: "الخصائص" (٢/ ٣٧٢)، و"مغني اللبيب" (ص ٧٩٧-٧٩٩)، و"المفصَّل" للزمخشري (ص٨٥)، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي (٣/ ١٦٢- ١٧٩)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٢/ ١١- ١٣).

(٢) هو: أحمد بن عبدالله بن يونس، ولم نقف على روايتِهِ، ولكنْ أخرجَهُ هَنَّاد في "الزهد" (١٣٦٠)، من طريق عبدة، عن عبدالملك، به، ورواه عبدالرزاق =

بكر[١]، عن عبدالملك، عن عَطاء، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٢].

قلتُ لأبي: هذا المتَّصِلُ محفوظ ؟

قال: ليس بذاك[٣].

٢٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْث بن سعد، عن هشام ابن سعد[٤]، عن زيد بن أسلَمَ، عن عطاء بن يَسَار[٥]، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ أكلَ لَحْمَ شاةٍ، ثم صلَّى ولم يَتَوَضَّأْ[٦].

= في "المصنَّف" (١١١١) عن ابن جريج؛ قال: أخبرني عطاء، به، مرسلاً .

(١) في (أ) يشبه أن تكون :« عن أبي بكير ».

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وسيأتي الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) وسئل أبو زرعة في المسألة رقم (٢٥٠٩) عن رواية شاذان هذه، فقال: « لم يصنع فيه أبو بكر بن عياش شيئًا، وكان أبو بكر في حفظه شيءٌ؛ والحديث حديث الذي رواه زهير، وأسباط بن محمد، عن عبدالملك، عن عطاء، عن يعلى بن أمية، عن النبي ﷺ ». اهـ.
وزهير هو: ابن معاوية، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٠١٢)، والنسائي (٤٠٦). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٨).
ورواية أسباط أخرجها ابن أبي شيبة، كما في "النكت الظراف" (٩/ ١١٥).
وتابع عبدَالملك عليه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء، عن يعلى، به.
وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٢٤ رقم ١٧٩٦٨).

(٤) روايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٢٤).
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٢٥) عن زيد بن أسلم، به. ومن طريق مالك رواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٧)، ومسلم في "صحيحه" (٣٥٤).

(٥) في (أ): « عن زيد بن أسلم، عن صفوان، عن عطاء بن يسار ».

(٦) في (أ) و(ت): « ولم يتوضَّ »، ويخرَّج ما فيهما على إجراء الفعل المهموز مجرى المعتل في حالتي الجزم والبناء، وقد أوضحنا ذلك في المسألة رقم (١٦٨).

ورواه مَعْنٌ[(١)]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافع، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبي[(٢)]: جميعًا صَحِيحَين[(٣)]؛ حدَّثنا إبراهيم بن المُنْذِر، عن مَعْن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء، عن أبي رافعٍ وابنِ عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما.

---

(١) هو: ابن عيسى. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٩١٤١) من طريق إبراهيم بن المنذر، عنه، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا هشام بن سعد، تفرد به معن بن عيسىٰ ».
ورواه مسلم في "صحيحه" (٣٥٧) من طريق أبي غطفان، عن أبي رافع، به .
وانظر "العلل" للدارقطني (١١٨٠).

(٢) في (أ) و(ف): « فقال لي ».

(٣) كذا في جميع النسخ: « صحيحين » بياء قبل النون، والجادَّة أن يكون « صحيحان»؛ لأنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما جميعًا صحيحان، وهو مثنًى؛ فكان حقُّه أن يرفع بالألف، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ عربيةً، وله وجهان:
الأوَّل: أن يكون بياء خالصة، على أنَّه مفعولٌ به ثانٍ، ويقدَّر المفعولُ الأول ضميرَ الحديثَيْنِ، وناصب المفعولين: إما أن يكون فعلاً مقدرًا؛ أي: فقال أبي: أعدُّهما جميعًا صحيحَيْنِ، أو: أَحَسِبهما جميعًا صحيحَيْنِ. وإما أن يكون الفعل «قال» هو الناصب، على أنه هنا بمعنى «ظنَّ» فيأخُذ حكمها في نصب المفعولين، وذلك على لغةِ بني سُلَيْم؛ و«ظن» تأتي بمعنى الظن والحِسْبان، وتأتي بمعنى اليقين، والمعنيان محتملان هنا، ويحدد المراد بالسياق. ويكون التقدير هنا: فعدهما أبي جميعًا صحيحين، أو فحسبهما أبي جميعًا صحيحَيْن. وعلى هذا تحذف النقطتان الفوقيتان بعد قوله: «فقال أبي».
وانظر الكلام على لغة بني سُلَيْم في المسألة رقم (٧٥٩). وانظر في مجيء « ظنَّ » - التي «قال» هنا بمعناها - في معنى اليقين تارةً، وفي معنى الحِسْبان تارةً أخرى-: "مفردات القرآن" للراغب الأصفهاني (ص٥٣٩- ٥٤٠). =

٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاذ بن هشام[1]، عن أبيه،

= **والوجه الثاني**: أن يكون «صحيحَيْنِ» بألف ممالة نحو الياء، وكتبتْ هذه الألف ياءً لإمالتها، وأميلتْ بسبب كسرة النون بعدها، ووقوع الياء التي بين الحاءَيْن قبلها منفصلةً عنها بحرف واحد هو الحاءُ الثانية، وكان يكفي أحدهما.

والإمالةُ لغةُ بني تميم ومَنْ جاورهم من سائر أهل نَجْد؛ كأسدٍ، وقَيْسٍ، وأمَّا أهلُ الحجاز فلا يُميلون إلا قليلاً. وللإمالة أسباب ثمانية، انظر تفصيل ذلك في "أوضح المسالك" (٤/ ٣١٨)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٨٠)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٣٨٥- ٣٨٧)، و"شذا العرف، في فن الصرف" للحملاوي (ص١٨٨)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (٢/ ٨٢٧- ٨٢٩).

وانظر كتابة الألف الممالة ياءً وخاصة المتوسطة: "المطالع النصريَّة" (ص١٣٨) وغيره من كتب الإملاء. وانظر "شرح النووي على صحيح مسلم" (١/ ٤١-٤٢)، و(٣/ ٣٩)، (١٠/ ٢٣- ٢٤، ٩٨- ٩٩).

(١) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٢٣٤) بلفظ: «أَتَانِي رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: رَبِّ لا أَدْرِي، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ، فَوَجَدتُّ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ، فَعَلِمْتُ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: فِي الدَّرَجَاتِ وَالْكَفَّارَاتِ، وَفِي نَقْلِ الأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ، وَانْتِظَارِ الصَّلاةِ بَعْدَ الصَّلاةِ، وَمَنْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ عَاشَ بِخَيْرٍ وَمَاتَ بِخَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

ومن طريق معاذ بن هشام أيضًا أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢٦٠٨)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣١٩)، والآجري في "الشريعة" (١٠٣٩).

وأخرجه الآجري في "الشريعة" (١٠٤٠) من طريق عبَّاد بن منصور، عن أيوب، عن أبي قلابة، به.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٦٨ رقم ٣٤٨٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٨٢/ المنتخب)، والترمذي في "جامعه" (٣٢٣٣)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣٢٠)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٤) من طريق معمر، =

عن قتادة، عن أبي قِلابة[١]، عن خالد بن اللَّجْلاج، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ...»، وذكر الحديثَ في إسباغِ الوُضُوء ونحوِهِ؟

قال أبي: هذا رواه الوليدُ بن مسلم[٢]، وصَدَقَةُ[٣]، عن ابن جابر[٤]؛ قال: كنَّا مع مكحول، فمرَّ به خالدُ بنُ اللَّجْلاج، فقال مكحولٌ: يا أبا[٥] إبراهيم، حَدِّثنا، فقال: حدَّثني ابنُ عايش الحَضْرَمي، عن النبيِّ ﷺ[٦].

قال أبي: وهذا أشبَهُ، وقتادةُ يقال: لم يَسْمَعْ من أبي قِلابة إلا أحرفًا؛ فإنه وقع إليه كتابٌ مِنْ كتب أبي قِلابة[٧]، فلم يميِّزوا بين

= عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن عباس، به. ليس فيه «خالد بن اللَّجلاج».

(١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٢) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢١٩٥)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٧٦)، وابن خزيمة في "التوحيد" (٣١٨)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١).

(٣) هو: ابن خالد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٣٩٧، ٤٧٦)، وفي "الآحاد والمثاني" (٢٥٨٥).

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر.

(٥) قوله: «أبا» سقط من (أ) و(ف).

(٦) جمع أبو حاتم - رحمه الله - هنا بين رواية الوليد وصدقة، ورواية الوليد جاء فيها التصريح بسماع ابن عايش من النبي ﷺ. قال ابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٥٣٧): «قوله في هذا الخبر: قال: سمعت رسول الله ﷺ: وَهَمٌ؛ لأن عبدالرحمٰن ابن عايش لم يسمع من النبي ﷺ هذه القصة...». وانظر "تصحيفات المحدثين" للعسكري (٢/ ٨٦٨)، و"الإصابة" (٦/ ٢٩٢).

(٧) روى ابن معين في "الجزء الثاني من حديثه" (ص٢٧٥) عن أيوب قال: «لم يسمع قتادة من أبي قلابة شيئًا، إنما وقعت إليه كتب أبي قلابة». وقال في "تاريخه" =

عبدالرحمٰن بن عايش، وبين ابن عباس .

قال أبي: ورَوَىٰ هذا الحديثَ جَهْضَمُ بن عبدالله اليَمَامي، وموسى بن خلف العَمِّي[١]، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سَلَّام، عن جَدِّه مَمْطُور[٢]، عن أبي عبدالرحمٰن السَّكْسَكي، عن مالك بن يَخَامِرَ، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وهذا أشبَهُ من حديث ابن[٣] جابر[٤].

= (٢/ ٧٩/رواية الدوري): « لم يسمع قتادة من سعيد بن جبير. . . ولا من أبي قلابة إنما حدث عن صحيفة أبي قلابة ».

(١) روايتهما على هذا الوجه أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ١٠٩ رقم ٢١٦)، وقد بيَّن الدارقطني في "العلل"(٦/ ٥٦-٥٧) أن رواية جهضم: عن يحيى ابن أبي كثير، عن زيد، عن جده، عن عبدالرحمٰن الحضرمي؛ وهو عبدالرحمٰن بن عايش .

وأن رواية موسى بن خلف: عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن جده؛ فقال: عن أبي عبدالرحمٰن السكسكي . قال الدارقطني: « وإنما أراد: عن عبدالرحمٰن؛ وهو ابن عايش ».اهـ. ورواية جهضم التي ذكرها الدارقطني أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٤٣ رقم ٢٢١٠٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٢٣٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٢٠٣- ٢٠٥).

ورواية موسى بن خلف أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٤٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/ ٢٠٦).

وقال ابن عدي: « وهذا له طرق. . . واختلفوا في أسانيدها فرأيت أحمد بن حنبل صحح هذه الرواية التي رواها موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير: حديث معاذ بن جبل، قال: هذا أصحها ». وانظر "الإصابة" (٦/ ٢٩٢).

(٢) في (ت):« ممكور » بالكاف، وفي (ك):« مسطور ». وهو: أبو سلام الأسود الحبشي.

(٣) في (ف): « أبي ».

(٤) الكلام على هذا الحديث واختلاف طرقه يطول، انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم=

٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم[١]، عن قُرَّة[٢]، عن محمد[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الكَلْبُ فِي الإِنَاءِ . . . »[٤]؟

= (ص ١٢٤)، و"التوحيد" لابن خزيمة (٢/ ٥٣٣ فما بعدها)، و"العلل" للدارقطني (٦/ ٥٤-٥٧)، و"جامع التحصيل"(ص٢٢٣)، و"الإصابة"(٦/ ٢٩١ فما بعدها)، و"تهذيب التهذيب"(٢/ ٥٢٠). وللحافظ ابن رجب رسالة مستقلة في شرح هذا الحديث والكلام على طرقه، وعنوانها: "اختيار الأَوْلَىٰ، في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى".

(١) هو: الضَّحَّاك بن مخلد. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٢٦٤٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٦٧-٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٧).
قال الطحاوي: « وهذا حديث متصل الإسناد فيه خلاف ما في الآثار الأُوَل، وقد فصلها هذا الحديث لصحة إسناده ». وقال الحاكم: « تفرد به أبو عاصم، وهو حجة ». ونقل الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري قوله: « كذا رواه أبو عاصم مرفوعًا، ورواه غيره عن قرَّة: ولوغ الكلب مرفوعًا، وولوغ الهر موقوفًا ».
وقال البيهقي: « وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب، وقد رواه علي بن نصر الجهضمي، عن قرة، فبينه بيانًا شافيًا ».
وقال البيهقي أيضًا في "المعرفة" (٢/ ٧٠): « وأما حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة: " إذا ولغ الهر غسل مرَّة " فقد أدرجه بعض الرواة في حديثه، عن النبي ﷺ في ولوغ الكلب، ووهموا فيه. الصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع، وفي ولوغ الهر موقوف . . . ». وقال الدارقطني في "العلل" (١٤٤٣) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «والصحيح قول من وقفه على أبي هريرة في الهر خاصة ».

(٢) هو: ابن خالد.

(٣) هو: ابن سيرين.

(٤) وتمامه فيه الأمر بالغَسْل من ولوغ الهرة مرة أو مرتين.

قال أبي: كذا رواه أبو عاصم؛ حدَّثنا عمرو بن عليٍّ، عنه، وأخطأ فيه؛ حدَّثنا أبو نُعَيم[(١)]؛ قال: ثنا[(٢)] قُرَّة، عن محمد[(٣)]؛ قال: إذا وَلَغَ الكَلْبُ في الإناءِ .

قال أبي: والصَّحيحُ ما يرويه أبو نُعَيم[(٤)] .

٢٨ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن رجاء[(٦)]، وأبو نُعَيم[(٧)]؛ قالا: حدَّثنا[(٨)] ربيعة بن عبيد الكِنَاني، عن المِنْهَال بن عمرو؛ قال: حدَّثنا زِرُّ[(٩)] بن[(١٠)] حُبَيْش؛ قال: جاء رجل إلى عليٍّ بن

---

(١) هو: الفضل بن دُكَيْن .

(٢) في (ت): «ونا»، وفي (ك): «وثنا».

(٣) كذا في النسخ: عن محمد؛ من قوله! وذكر الدارقطني في "العلل"(٨/ ١١٧) الاختلاف في وقف هذا الحديث أو رفعه عن أبي هريرة، ولم يذكره عن محمد بن سيرين . وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٢٤١ فما بعدها).

(٤) مراد أبي حاتم: « الصحيح من رواية قرة: ما رواه عنه أبو نعيم »، وإلَّا فالحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٩) من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

(٥) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٤).

(٦) روايته أخرجها البزار في "مسنده"(٥٦١).

(٧) هو: الفضل بن دُكَيْن . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٤)، والطبراني في "الأوسط" (٣٧٣٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٨ و٧٤).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن المنهال بن عمرو إلا ربيعة الكناني - وهو ربيعة بن عبيد، كوفي - وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم الأنصاري ».
ورواه أبو نعيم الأصبهاني في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٢٣) من طريق مروان بن معاوية، عن ربيعة ، به . وانظر "العلل" للدارقطني (٥٠١).

(٨) في (ت) و(ك): « وثنا ».

(٩) في (ف): « زيد ».

(١٠) قوله: « بن » مكرر في (ك).

أبي طالب، فسأله عن وُضُوءِ رسولِ الله ﷺ، فذكَرَ ثلاثًا، وذكر أنه مَسَحَ برأسِهِ حتَّى ألَمَّ[١] أن يَقْطُرَ، ثم غسل رجلَيْهِ ثلاثًا ثلاثًا[٢]، ثم قال: هكذا كان وُضُوءُ رسول الله ﷺ؟

قال أبي: إنما يُروى هذا الحديثُ عن المِنْهال، عن أبي حَيَّة الوَادِعي[٣]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[٤].

أخبرنا أبو محمد[٥]؛ قال[٦]: ثنا به[٧] أبي؛ قال: حدَّثنا الهَيْثَم بن يَمَان؛ قال: نا عمرو بن ثابت[٨]، عن المِنْهال بن عمرو، عن أبي

(١) في (أ) و(ف): «إلى» بدل: «ألَمَّ».
وانظر "سنن البيهقي" (١/ ٧٤-٧٥). والمعنى: حتى قَرُبَ أن يَقْطُر؛ قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٢٧٢): «ومنه الحديث في صفة الجنة: «فلولا أنَّه شيءٌ قضاه اللهُ، لَأَلَمَّ أنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ؛ لِمَا يَرَىٰ فيها»؛ أي: يَقْرُب [كذا، ولعل الصواب: تَقَرُبَ]». اهـ.

(٢) قوله: «ثلاثًا» الثاني ليس في (ت) و(ك).

(٣) مشهور بكنيته ومختلف في اسمه؛ فقيل: عمرو بن نصر، وقيل غير ذلك. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٢١)، وأحمد في "المسند" (١/ ١٢٠ رقم ٩٧١)، وأبو داود في "سننه" (١١٦)، والترمذي في "جامعه" (٤٨)، والنسائي في "سننه" (٩٦) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عنه، به.

(٤) نقل هذا النص عن أبي حاتم الحافظُ ابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ٣٧٣). ونقله ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٩٣)، إلا أنه وقع فيه أنه من قول أبي زرعة، لا أبي حاتم. وكذا في مختصره "التلخيص الحبير" (١/ ١٣٥). وانظر جواب أبي زرعة في المسألة رقم (١٤٤).

(٥) أي: ابن أبي حاتم.

(٦) قوله: «أخبرنا أبو محمد قال» ليس في (ف).

(٧) قوله: «به» ليس في (ت) و(ك)، وفي (ف): «وثنا به».

(٨) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٥٢/ ب/ أطراف الغرائب) وقال: «غريب =

حَيَّة بن قيس، عن عليٍّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ أنا: أما عبدالله بن رجاء: فحدَّثني أبي عنه؛ قال: نا ربيعة ابن عبيد، عن المِنْهال بن عمرو .

وأما أبو نُعَيم: فحدَّثنا أبي؛ قال: حدَّثنا أبو نُعَيم؛ قال: ثنا ربيعة الكِنَاني[1]، عن المِنْهال بن عمرو .

فسمعت أبي يقول: هو ربيعة بن عُبَيد .

وقال أبو زرعة: ربيعة بن عُتْبَة [2].

٢٩ - وسمعتُ[3] أبي وذكر حديثًا رواه مَرْوَانُ الفَزَاري[4]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن مِهْران، عن سعيد المَقْبُرِي[5]، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِي، لَفَرَضْتُ السِّوَاكَ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ»** .

= من حديث المنهال بن عمرو، عن أبي حيَّة ، تفرد به عمرو بن ثابت ».

(١) في (ت): « الكتاني » بالتاء .

(٢) وبهذا ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٩١).
وقال المزي في "تهذيب الكمال" (٩/ ١٣١):« ربيعة بن عتبة، ويقال: ابن عبيد».

(٣) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٤٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١١٨)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٣٥٦). وستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٤).

(٤) هو: مروان بن معاوية . وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٠٣١).
ورواه النسائي أيضًا (٣٠٣٠) من طريق أبي عامر العقدي، عن محمد بن عبدالرحمٰن، به.

(٥) هو: سعيد بن أبي سعيد .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه[١] الثقات[٢] عن المَقْبُرِي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وبعضُهم يقول: عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣]؛ وهو الصَّحيحُ.

٣٠- وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه مُصْعَب بن المِقْدَام[٥]،

---

(١) في (أ): « ورواه » بالواو.

(٢) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٤٤٨) عن أبي معشر، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٠ رقم ٧٤١٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٧ و٦٩١)، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٣ و٣٠٣٤ و٣٠٣٥ و٣٠٣٦ و٣٠٣٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٣١ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠) من طريق عبيدالله بن عمر، وعبدالله بن أحمد في زياداته على "المسند" (١/ ٨٠ رقم ٦٠٧) من طريق محمد ابن إسحاق، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٦) من طريق عبدالرحمٰن السراج، جميعهم عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به.
وقد اختلف على أبي معشر - وهو ضعيف - وعلى عبيدالله بن عمر، كما سيأتي.

(٣) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٣٠٣٨)، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٢/أ/ أطراف الغرائب) من طريق بقية، عن عبيدالله بن عمر، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٩) من طريق الليث، عن أبي معشر، كلاهما (عبيدالله وأبو معشر) عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.
قال الدارقطني: « تفرد به بقية، عن عبيدالله، عن المقبري، عن أبيه ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٤٧).

(٤) نقل هذا النص بتصرف الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤٠٠).

(٥) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٨٢٤٤، ٨٢٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٣٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١١١).
قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤٠٠): « هو معلول ».

عن الثوري، عن أبي الزُّبَير[١]، عن جابر؛ قال: نهى النبي ﷺ أن يَمَسَّ الرجلُ ذَكَرَهُ بِيَمينِهِ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثوري[٢]، عن مَعْمَر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قالا: مِنْ مُصعَب بن المِقْدام .

٣١ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن مسروق[٤]، وسَلَمةُ بن كُهَيْل[٥]، ومنصورُ بن المُعْتَمِر، والحَسَنُ بن

---

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٢) روايته أخرجها ابن حزم في "المحلى" (٢/ ٧٨)، وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٥) من طريق سفيان بن عيينة، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٨) من طريق عيسى ابن يونس، كلاهما عن معمر، به. قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٥٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٧) من طرق عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٣) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٤٧/ مخطوط).

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٩٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٦٤)، والحميدي في "مسنده" (٤٣٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٨٧١)، والترمذي في "جامعه" (٩٥)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٤٣٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٢٩ و١٣٣٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٦). قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

(٥) لم نقف على رواية سلمة بن كهيل من هذا الوجه. والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٣)، وابن ماجه في "سننه" (٥٥٤)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٤ رقم ٣٧٥٩ و٣٧٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٨) من طريق شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، =

عُبَيدالله[١]، كلُّهم رَوى عن إبراهيم التَّيْمِي[٢]، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين[٣].

ورواه الحكَمُ بنُ عُتَيبة[٤]، وحمَّادُ بن أبي سُلَيمان[٥]، وأبو

= عن عمرو بن ميمون، عن خزيمة، به.
وقد اختلف على منصورُ بن المُعْتَمِر، وسيأتي بيان ذلك .

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٤ رقم ٣٧٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ١٤٧).

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن شريك .

(٣) قال ابن معين :« حديث خزيمة في المسح صحيح ». "من كلام يحيى بن معين في الرجال/ رواية ابن طهمان" رقم (٢٠٧).
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٨٦):« وقال مهنًّا : سألت أحمد عن أجود الأحاديث في المسح ؟ قال: حديث شريح بن هانئ عن عائشة، وحديث خزيمة بن ثابت، وحديث عوف بن مالك ».

(٤) في (ك): « عيينة ». وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣١٥)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم٢١٨٥٢)، وأبو داود في "سننه" (١٥٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٦)، والبغوي في "الجعديات" (١٧٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨١)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٥ رقم ٣٧٦٣) من طريق شعبة، عن الحكم وحماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي، به.
قال الترمذي في "جامعه"(٩٦):« وقد روى الحكم بن عتيبة وحماد ، عن إبراهيم النخعي، عن أبي عبدالله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت؛ ولا يصح ».

(٥) تقدم تخريج رواية شعبة، عن الحكم وحماد بن أبي سليمان. والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٩١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٦٣)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٨٦٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار"(١/ ٨٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٥-٩٨ رقم ٣٧٦٤ و٣٧٨٠) من طرق عن حماد بن أبي سليمان، به .

مَعْشَر[١]، وشُعَيْبُ بن الحَبْحاب[٢]، والحارثُ العُكْلي[٣]، عن إبراهيم النَّخعي[٤]، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة، عن النبيِّ ﷺ؛ لا يقولون: عمرو بن ميمون[٥] ؟

قال أبو زرعة[٦]: الصَّحيحُ من حديث إبراهيم التَّيْمِي: عن

---

(١) هو: زياد بن كليب . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٨٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٨ رقم ٣٧٨١ و٣٧٨٢ و٣٧٨٣)، و"الأوسط"(٧١٣٥ و٨٣٦٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٤٢).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٥) .

(٣) هو: الحارث بن يزيد . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٦)، و"الأوسط"(٤٩٢٤)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٢٧٤).
والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٨-٩٩ رقم ٣٧٨٤)، و"الأوسط" (٣٠٣٥) من طريق علي بن الحكم، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٧) من طريق يزيد بن الوليد، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٨)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٣) من طريق زكريا أبي يحيى البدي، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٢٤) من طريق عمر بن عامر، جميعهم عن إبراهيم النخعي، به .

(٤) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس .

(٥) روى ابن أبي حاتم في "المراسيل" رقم (١٦) بسنده إلى شعبة أنه قال: « لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث خزيمة بن ثابت في المسح ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٦٤): « سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: لا يصح عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسح؛ لأنه لا يعرف لأبي عبدالله الجدلي سماع من خزيمة بن ثابت، وكان شعبة يقول: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح، وحديث عمرو بن ميمون عن عبدالله الجدلي؛ هو أصح وأحسن ».

(٦) نقل هذا النص عن أبي زرعة الحافظُ ابن حجر في "التلخيص الحبير"(١/ ٢٨٤).

عمرو[١] بن ميمون، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة، عن النبيِّ ﷺ، والصَّحيحُ من حديث النَّخَعي: عن أبي عبدالله الجَدَلي؛ بلا عمرو بن ميمون[٢].

قال أبي: عن منصورٍ مُختَلِفٌ؛ جريرٌ الضَّبِّيُّ[٣] وأبو عبدِالصمدِ[٤] يحدِّثان به يقولان: عن ابن التَّيْمِي، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبدالله الجَدَلي، عن خُزَيمة. وأبو الأَحْوَص[٥] يحدِّث به لا يقولُ فيه: عمرو بن ميمون[٦].

---

(١) في (ك): « عمر ».

(٢) في (ك) زيادة: « عن النبي ﷺ ».

(٣) هو: ابن عبدالحميد . وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٣٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٤ رقم ٣٧٥٧).

(٤) هو: عبدالعزيز بن عبدالصمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٣ رقم ٣٧٥٥).
ورواه الحميدي في "مسنده" (٤٣٨)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٥٩)، وأبو عوانة في "مسنده" (١/ ٢٦٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨١) من طريق سفيان بن عيينة، عن منصور، به .

(٥) هو: سَلَّام بن سُلَيْم . وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣١٤)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٣ رقم ٣٧٥٦).

(٦) روى الطبراني في "الكبير" (٤/ ٩٩ رقم ٣٧٨٩) من طريق سفيان، عن حماد ومنصور، عن إبراهيم، عن أبي عبدالله ، عن خزيمة، به. ثم نقل عن عبدالله ابن الإمام أحمد قوله: « قال أبي: هذا خطأ ». قال الطبراني: « أراد أحمد بن حنبل أنه خطأ حديث منصور، عن إبراهيم، عن أبي عبدالله الجدلي، والصواب من حديث منصور: حديث عمرو بن ميمون »، وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ١٨٠-١٩١)، و "البدر المنير" لابن الملقن (٢/ ١٤٣-١٤٨/ مخطوط).

٣٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُثْمان بن أبي شَيْبة[١]، عن شَرِيكٍ[٢]، عن الأعمش، عن أبي سُفْيان[٣]، عن جابر[٤]، عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَسْتَاكَ[٥]. . . » ؟

---

(١) روايته أخرجها تمام في "فوائده" (١٥٧/الروض البسام)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٩٣٨)، وأبو طاهر السلفي في "معجم السفر" (٦٩٣).

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي . (٣) هو: طلحة بن نافع .

(٤) في (ت) و(ك): « حديثه » بدل: « جابر ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « فليستاك » بألف قبل الكاف، والجادَّة أن يقال: « فَلْيَسْتَكْ » - كما وقع في بعض مصادر التخريج - لأنَّه مضارعٌ مجزوم بلام الأمر، وما في النسخ وجهُهُ: أنَّ أصل الفعل: «فَلْيَسْتَاكَنْ»، مبنيًّا على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت النون تخفيفًا، وبقيت الفتحة على الكاف دليلاً عليها؛ وذلك نحوٌ مما قاله بعضهم في تخريج قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشَّرح: ١] بفتح الحاء: «نَشْرَحَ»، وقول الحارث بن المنذر الجرمي [من الرجز]:

فِـي أيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الـمَـوْتِ أَفِـرّْ أيـومَ لـم يُـقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ ؟!

فقد خرِّجت القراءة والبيت تخريجات، منها: أنَّ الأصل: « نَشْرَحَنْ » و « يُقْدَرَنْ » بتوكيد الفعل بنون التوكيد الخفيفة، ثم حُذِفَتْ هذه النون، وبقيتِ الفتحةُ دليلاً عليها. وقد ذهب ابن عصفور وابن هشام إلى أنَّ حذف نون التوكيد الخفيفة في غير التقاء الساكنين لا يجوزُ في الشعر إلا ضرورةً، وفي سعة الكلام إلا شاذًّا.

وانظر: "نوادر أبي زيد" (ص ١٣)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/٦٧٨- ٦٧٩)، و"اللمع" لابن جني (ص٢٠١- ٢٠٢)، و"ضرائر الشعر" (ص ١١٢-١١٣)، و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥- ٢٧٦، ٣٨٢-٣٨٣)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٤٣)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٤٥٠- ٤٥٢ الشاهد رقم ٩٥٤)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (١٠/ ٤٨٧- ٤٨٩).

وتمام الحديث: « فإنَّ أحدَكُم إذا قرأَ في صَلاةٍ، وَضَعَ مَلَكٌ فاهُ على فِيهِ؛ فلا يَخرُجُ مِن فِيهِ شَيءٌ إلَّا دخلَ في فَمِ المَلَك ».

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الأعمش[(١)]، عن سعد بن عُبَيدة، عن أبي عبدالرحمٰن[(٢)]، عن عليٍّ - موقوفٌ[(٣)]-: أنه كان يقول . . . .

قلتُ لهما: فالوَهَمُ[(٤)] مِمَّن هو ؟

قالا: يَحْتَمِلُ أن يكونَ من أحدهما.

قلتُ: يَعْنِيان: إما من عثمان، وإما من شَريك[(٥)].

٣٣ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه زهير[(٧)]، عن ابن

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٩٩) من طريق أبي معاوية محمد ابن خازم، عنه، به.

(٢) هو: السُّلَمي، واسمه: عبدالله بن حبيب .

(٣) من قوله: « هذا وهم. . . » إلى هنا، سقط من (ك).
وقوله:« موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) في (أ) و(ش): « الوهم ».

(٥) رواه ابن المبارك في "الزهد" (١٢٢٤)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٤١٨٤) من طريق ابن عيينة، عن الحسن بن عبيدالله، عن سعد بن عبيدة ، به .
ورواه البزار في "مسنده" (٦٠٣)، وابن صاعد في "زوائد الزهد" لابن المبارك (١٢٢٥) من طريق فضيل بن سليمان، عن الحسن بن عبيدالله، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن علي، به، مرفوعًا .
قال البزار:« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي ﷺ بإسناد أحسن من هذا الإسناد، وقد رواه غير واحد عن الحسن بن عبيدالله عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن علي ﷺ، موقوفًا ».

(٦) نقل هذا النص الحافظُ ابن حجر في "النكت الظراف"(١٠/ ٢٧٦).

(٧) هو: ابن معاوية، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٢٦١)، والبزار في "مسنده" (١٩٢/ ب/ مسند أبي هريرة)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠١/ ب/ أطراف الغرائب). ورواه ابن عدي في "الكامل"(٣/ ١٩٢) من طريق زياد البكائي، عن ابن جحادة، به. قال ابن عدي:« وعندي أنهما [أي: زياد وزهير] أخطأا =

جُحَادَةَ[١]، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَرَج[٢] من الغائِطِ، فأُتِي بِطَعَام، فقال رجلٌ: ألا نأتيك بِوَضُوء ؟ قال: « أُرِيدُ الصَّلاةَ ؟! »[٣] ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عمرو بن دينار[٤]، عن سعيد بن الحُوَيرِث، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٥].

قلتُ لأبي[٦]: الوَهَمُ مِنْ[٧] زهير ؟

قال: لا ، هو من ابن جُحَادَةَ[٨] .

= على ابن جحادة، أو الخطأ من ابن جحادة، عن عمرو بن دينار؛ فإن هذا الحديث لا يرويه عن ابن جحادة غيرهما، وقد روى هذا الحديث أصحاب عمرو ابن دينار الأثبات مثل حماد بن زيد وابن عيينة وغيرهما، عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، وهو الصَّواب ».

(١) في (أ) و(ف): « جحاد »، وابن جحادة هذا اسمه: محمد .

(٢) في (ت) و(ك): « يخرج ».

(٣) يعني: « أأُرِيدُ الصلاة ؟! »؛ كما في "سنن ابن ماجه"، أي: هل تراني أُريدُ الصلاة حتى أتوضَّأَ، إنما أريدُ الطعامَ !!

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٢ رقم ١٩٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (٣٧٤).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (١٥٨٣)، وفي "الأفراد": « والصواب: عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس ».

(٦) في (ت) و(ك): «لأن» بدل: «لأبي».

(٧) قوله: «من» مكرر في (أ).

(٨) قال البزار في "مسنده" (ل١٩٢/ ب/ مسند أبي هريرة): « وهذا الحديث أحسب أن محمد بن جحادة أخطأ في إسناده؛ إذ رواه عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، والصواب: ما رواه عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، هكذا رواه أيوب وابن عيينة وجماعة عن عمرو بن دينار». اهـ.

قلتُ لأبي: مِنْ أينَ أَصْلُهُ ؟

قال: كوفيٌّ ثقةٌ صَدوق، مِثْلُ عمرِو بنِ قيس، وأبي خالدٍ الدَّالاني، وزيدِ بنِ أبي أُنَيْسَة .

٣٤ - وسألتُ[1] **أبي عن اختلافِ حديثِ عمَّار بن ياسر في التيمُّم، وما الصَّحيحُ منها؟**

فقال: رواه الثوريُّ[2]، عن سَلَمة[3]، عن أبي مالك الغِفَاري[4]، عن عبدالرحمٰن بن أَبْزَى، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ؛ في التيمُّم .

ورواه شُعْبَة[5]، عن الحَكَم[6]، عن ذَرٍّ [7]، عن سعيد بن عبدالرحمٰن بن أَبْزى، عن أبيه، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه شُعْبَة[8]، عن سَلَمة، عن ذَرٍّ[9]، عن ابن عبدالرحمٰن بن

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٣٨-١٣٩)، ونقل بعضه الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٩)، وأبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٦٢٥). وانظر المسألة رقم (٢) و(٤) و(٨٥).

(٢) تقدمت روايته في المسألة رقم (٢) .

(٣) يعني: ابن كُهَيْل. (٤) واسمه: غزوان .

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٦٥ رقم ١٨٣٣٢)، والبخاري في "صحيحه" (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨).

(٦) هو: ابن عتيبة .

(٧) ضبب ناسخ (ف) على قوله: « ذر »، فلعله ظن الصواب: « زِرّ ». وذَرٌّ هذا: هو ابن عبدالله المُرْهِبي .

(٨) تقدمت روايته في المسألة رقم (٢) .

(٩) في (أ): « زر ».

أَبْزَى، عن أبيه، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ[١].

ورواه حُصَينٌ[٢]، عن أبي مالك؛ قال: سمعتُ عَمَّارً[٣] يذكُرُ

---

(١) من قوله: « ورواه شعبة عن سلمة. . . » إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال النظر.

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلمي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٨٤).

(٣) كذا في جميع النسخ من غير ألف بعد الراء، وهو منصوبٌ مصروفٌ بلا خلاف، وكانت الجادَّة أنْ يُكتَبَ بالألف؛ لأنه مفعول «سمعتُ»، لكنَّه جاء هنا على لغةِ ربيعة؛ فإنهم لا يُبْدِلُونَ من التنوين في حال النصب ألفًا - كما يفعل جمهور العرب- بل يحذفون التنوين ويقفون بسكون الحرف الذي قبله؛ كالمرفوع والمجرور، ولابد من قراءتِهِ منوَّنًا في حال الوصل؛ غير أنَّ الألف لا تُكْتَبُ؛ لأنَّ الخط مداره على الوقف. والظاهر: أنَّ هذا غير لازم في لغة ربيعة؛ فالوقف على المنصوب المنوَّن بالألف: كثيرٌ جدًّا في أشعارهم؛ فكأنَّ الذي اخْتصُّوا به هو جوازُ الإبدال. قال ابن جني في "الخصائص" (٢/ ٩٧): « ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبو الحسن [الأخفش]، وأبو عبيدة وقطرب وأكثر الكوفيين». اهـ.

وقد وقَع من ذلك في الأحاديث والآثار وكلام المحدِّثين وكلام العرب: شيءٌ كثير؛ فقد قال النوويُّ عن حديث البخاري (٣٢٣٩)، ومسلم (١٦٥): « قوله ﷺ: « وأُرِيَ مالكًا خَازِنَ النَّارِ ». . . . ووقع في أكثر الأصول: « مالك » بالرفع [أي: على صورة المرفوع]؛ **وهذا قد يُنْكَرُ، ويقال: هذا لَحْنٌ، لا يجوزُ في العربية**، ولكنْ عنه جوابٌ حسَنٌ، وهو أنَّ لفظةَ «مالك» منصوبةٌ، ولكنْ أسقطتِ الألفُ في الكتابة، **وهذا يفعلُهُ المحدِّثون كثيرًا**؛ فيكتبون: «سمعتُ أنسً» بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، وكذلك «مالكً» كتبوه بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب؛ فهذا - إن شاء الله تعالى - مِنْ أحسنِ ما يقال فيه، وفيه فوائدُ يتنبَّه بها على غيره، والله أعلم». "شرح النووي على مسلم" (٢/ ٢٢٧)، وانظر نحوه في (٨/ ٨٣، ٢٢٥).

ونقل العيني في "عمدة القاري" (٦/ ٢٥٢) عن الكرماني قوله في مثل هذا بعد تخريجه على لغة ربيعة: « ومِثْلُهُ كثير في هذا الصحيح [يعني: صحيح البخاري]؛ نحو: سمعتُ أنسً، ورأيتُ سالمً». وانظر أيضًا: (٨/ ٢٦٢) و(٢٢/ ٨٧)، =

التيمُّمَ، موقوفً[١].

قال أبي: الثوريُّ أحفظُ من شُعْبَة .

قلتُ لأبي: فحديثُ حُصَين عن أبي مالك؟

قال: الثوريُّ أحفظُ، ويَحْتملُ أن يكونَ سَمِعَ أبو مالك من عمَّار كلامًا غيرَ مرفوع، ويَسْمَعَ[٢] مرفوعًا - من عبدالرحمٰن بن أَبْزى، عن

= و"فتح الباري" (٩/ ٦٢١)، و"شرح السيوطي على سنن النسائي، مع حاشية السندي" (٥/ ١٨٠)، وشواهد لغة ربيعة أكثر من أن تحصى، شعرًا ونثرًا.

ولغة ربيعة هي إحدى ثلاث لغات للعرب في الوقف على الاسم المنوَّن:

واللغة الفصحىٰ: أن يوقفَ عليه بإبدال تنوينه ألفًا؛ إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة، أو كسرة، بلا بَدَل؛ تقول: رأيتُ زَيْدَا، وهذا زَيْدْ، ومررتُ بزَيْدْ.

والثالثة: أن يوقفَ عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، وهي لغة الأَزْد؛ يقولون: رأيتُ زَيْدَا، وهذا زَيْدُو، ومررتُ بزَيْدِي.

انظر في هذه اللغة وشواهدها: "سر صناعة الإعراب" لابن جني (٢/ ٤٧٧- ٤٧٩)، و"الخصائص" (٢/ ٩٧)، و"شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك (ص٨٩، ٩١، ١٠٢- ١٠٣ مبحث رقم ٦، ٧، ١٠)، و"المساعد، على تسهيل الفوائد" لابن عقيل (٤/ ٣٠٢- ٣٠٣)، و"شرح قطر الندى" لابن هشام (ص٣٥٦)، و"شرح الأشموني على الألفية" (٤/ ٣٥١)، و"همع الهوامع" للسيوطي (٣/ ٤٢٧ باب الوقف)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (١/ ٩٩)، (٤/ ٤٤٥- ٤٤٧)، (١٠/ ٤٧٨).

(١) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الفاء، وهو حالٌ منصوبٌ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة أيضًا كما في قوله السابق: « سمعتُ عمارًا ».

(٢) في (أ): « وتسمع ». والجادَّة أن يقال: «وسَمِعَ»؛ لأنَّه معطوفٌ على قوله: «سمع أبو مالك»، والتقدير: «يَحْتملُ أن يكون سمع أبو مالك من عمارٍ كلامًا غير مرفوع، ويحتملُ أنْ يكونَ سَمِعَ مرفوعًا القصةَ من عبدالرحمن بن أبزى، عن عمار، عن النبي ﷺ »، والله أعلم.

عمَّار، عن النبي ﷺ - القِصَّةَ .

قلتُ: فأبو مالك سمعَ من عمَّار شيئًا ؟

قال[1]: ما أدري ما أقولُ لك! قد روى شُعْبَة، عن حُصَين، عن أبي مالك؛ سمعتُ عَمَّارً[2]، ولو لم يعلمْ شُعْبَةُ أنه سمع من عمَّار، ما كان شُعْبَةُ يرويه، وسَلَمةُ أحفظُ من حُصَين .

قلتُ: ما تُنْكِرُ أن يكونَ سَمِعَ من عمَّار، وقد سمعَ من ابن عباس؟

قال: بينَ مَوْتِ ابن عباس وبينَ موتِ عمَّار قريبٌ من عِشْرينَ سَنَةً[3].

٣٥- وسألتُ[4] **أبي** عن حديثٍ رواه قَبِيصة[5]، عن سُفْيان[6]، عن الأَغَرِّ[7]، عن خليفة بن حُصَين، عن أبيه، عن جَدِّه قيس بن

---

(١) في (ف): « قالا ».

(٢) كذا في النسخ، وكانت في (أ):« عمارًا » ثم ضرب على الألف، جريًا على لغة ربيعة، كما بيَّنا في تعليقنا المتقدم على هذه المسألة .

(٣) بل الصواب: قريب من ثلاثين سنة، وانظر "الإمام" (٣/ ١٣٩) حاشية رقم (٣).

(٤) نقل هذا النص بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٦٥/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٢٩٠)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٤٤٥)، و"التلخيص الحبير" (٢/ ١٣٦).

(٥) هو: ابن عقبة. وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٩٦) و(٣/ ١٨٧)، لكن وقع عنده:«أن جده قيس بن عاصم» بدل:«عن جده قيس بن عاصم». وتابع قبيصة وكيع في بعض الوجوه عنه كما سيأتي. ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٧٢).

(٦) هو: الثوري .

(٧) هو: ابن الصَّبَّاح المِنْقَري .

عاصم: أنه أتى النبيَّ ﷺ فأسلمَ، فأمره أن يغتسلَ بماءٍ وسِدْرٍ؟

قال: إنَّ هذا خطأٌ؛ أخطأ قَبِيصةُ في هذا الحديث؛ إنما هو: الثوري(١)، عن الأَغَرِّ، عن خليفة بن حُصَين، عن جَدِّه قيس: أنه أتى النبي ﷺ ... ليس فيه أبوه.

---

(١) رواه عن سفيان الثوري على هذا الوجه: عبدالرزاق، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عامر العقدي، وعبدالله بن الوليد العدني، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ووكيع في بعض الوجوه عنه.
أما رواية عبدالرزاق: فأخرجها هو في "مصنفه" (٩٨٣٣).
وأما رواية عبدالرحمن بن مهدي: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦١ رقم ٢٠٦١١)، والترمذي في "جامعه" (٦٠٥).
وأما رواية محمد بن كثير العبدي: فأخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١١٧).
وأما رواية يحيى بن سعيد القطان: فأخرجها النسائي في "سننه" (١٨٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٥)، وابن حبان (١٢٤٠).
وأما رواية أبي عامر العقدي: فأخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (١٤)، لكن تصحف فيه «سفيان» إلى «سليمان»، وجاء على الصواب عند ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦٣٥٦).
وأما رواية عبدالله بن الوليد العدني: فأخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٠).
وأما رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد: فأخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٤٨)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٣٨ رقم ٨٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١١٧)، والبيهقي في "سننه" (١/ ١٧١)، وفي "المعرفة" (١٤٢١ و١٤٢٢)، و"الدلائل" (٥/ ٣١٧).
وأما رواية أبي أسامة حماد بن أسامة: فأخرجها البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة".
وأما رواية وكيع بن الجراح: فإنه اختلف عليه: =

٣٦ - وسمعتُ[(١)] أبا زرعة يقول: حديثُ سِمْعان[(٢)]- في بَولِ

= فذكر الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٢٩٠) أن وكيعًا أخرجه في "مسنده" عن سفيان، فقال:«عن خليفة، عن أبيه، عن جده »، وهذا يوافق رواية قبيصة المذكورة هنا. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٦١ رقم ٢٠٦١٥) عن وكيع مثل الرواية التي ذكرها ابن حجر .
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٣٦) فقال: أخبرنا وكيع؛ قال: حدثنا سفيان، عن الأغر المنقري، عن خليفة بن الحصين، عن قيس بن عاصم أنه أسلم. . . ، الحديث.
وأخرجه البيهقي في "السنن" (١/ ١٧١) من طريق سعدان بن نصر؛ ثنا وكيع، عن سفيان، عن الأغر بن خليفة بن حصين: أن جده قيس بن عاصم. . . ، الحديث.
قال البيهقي: « وبمعناه رواه محمد بن كثير وجماعة، إلا أن أكثرهم قالوا: عن جده قيس بن عاصم، ورواه قبيصة بن عقبة، فزاد في إسناده ».
وللحديث طريق أخرى عن الأغر؛ فأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٣٨ رقم٨٦٧)، و"الأوسط" (٧٠٤١)، والبيهقي في "الدلائل" (٥/ ٣١٧) من طريق قيس بن الربيع، عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن جده قيس بن عاصم . . . ، فذكره.
قال الترمذي :« حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل عليه عند أهل العلم: يستحبون للرجل إذا أسلم أن يغتسل ويغسل ثيابه ».

(١) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/ ٣١٦) هذا النص أيضًا، وابن الجوزي في "التحقيق" (١/ ٥٨)، وفي "الضعفاء" (٢/ ٢٦)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٢٧١)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢١٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٩٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٦٠).

(٢) هو: سِمْعان بن مالك الأسدي، وقد ضُبِطَ « سِمْعان » بكسر السين في "المشتبه" (ص٣٧٢)، و"توضيح المشتبه" (٥/ ١٧٦)، و"الميزان" (٢/ ٢٣٤)، و"لسان الميزان" (٣/ ١١٤)، بينما ضبط بفتح السين في "الأنساب" للسمعاني (٣/ ٥٨)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٣/ ١٣٢٤)، ولعل الصواب ضبطُهُ بالكسر؛ فقد ذَكَرَ في "تاج العروس" (١١/ ٢٢٤- سمع)؛ أنَّ العرب سَمَّوْا: سَمْعُونَ، وسَمَاعَةَ - مخفَّفة - وسُمَيْعًا كزُبَيْر، وسِمْعَانَ بالكسر، قال:« والعامَّةُ تفتح السين». =

الأعرابيِّ في المَسْجِد - عن أبي وائل[١]، عن عبدالله[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «**احْفِرُوا مَوْضِعَهُ**» .

قال: هذا حديثٌ ليس بِقَويٍّ[٣].

٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بنُ جعفر، عن مِنْدَلٍ[٤]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي عمر الزُّهْري؛ سمعتُ

= وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٧٥٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦٢٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٣١-١٣٢).

قال الدارقطني: « سمعان مجهول ». وقال في "العلل" (٧٢٧) بعد أن ذكر الحديث من طريق أبي بكر بن عياش، عن سمعان: « وليس بمحفوظ عن أبي بكر بن عياش». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٢٨): « وقد روي ذلك في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وليس بصحيح ،وقد تكلمنا عليه في الخلافيات ».

(١) هو: شقيق بن سلمة. (٢) هو: ابن مسعود.

(٣) كذا جاءت عبارة أبي زرعة في النسخ ! وقد وقع اختلاف عند من نقلها عنه؛ فنقلها عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وابن الجوزي في "التحقيق" و"الضعفاء": «الحديث منكر، وسمعان ليس بالقوي »، ومثله في "التلخيص" وأصله "البدر المنير"، إلا أنه فَرَّقَ العبارة فقال: « وفيه سمعان بن مالك، وليس بالقوي؛ قاله أبو زرعة، وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبي زرعة: هو منكر ». ونقلها ابن دقيق العيد في "الإمام" والزيلعي في "نصب الراية": « هذا حديث منكر ليس بالقوي ». وعليه؛ فقد اتفقوا في قولهم: « منكر » واختلفوا في قولهم: « ليس بالقوي» هل يعود على سمعان أو على الحديث. ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠/ ٢٢٦) قوله: « هذا حديث ليس بقوي » إلا أنه نسبه إلى أبي حاتم !

(٤) هو: مندل بن علي العَنَزي، ويقال: اسمه عمرو، ومندل لقب غلب عليه، وهو مثلَّث الميم، لكنْ في حاشية "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٤٩٣)، قال المحقِّق: « جاء في حاشية نسخة المؤلِّف التي بخطِّه تعليقٌ له نصُّه: " حُكِيَ عن الخطيبِ أنَّه كان يقول: مِنْدَل بكسر الميم، وكذلك رأيتُهُ بخطه ».

عبدالله بن عمر بن الخطَّاب يذكُرُ عن النبيِّ ﷺ أنه قال:« **إِنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ**[١] **صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ** » ؟

قال أبي: ليس ذا[٢] بشيء[٣] .

قلتُ: فتعرِفُ أبا عُمَرَ الزُّهْرِيَّ ؟

قال: لا .

٣٨ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه عُبَيدةُ الضَّبِّيُّ[٥]، عن عبدالله بن عبدالله الرَّازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن ذي

---

(١) في (ت) و(ك): « لا يقبل الله » بدل: « إن الله لا يقبل ».

(٢) المثبت من (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ف):« ذى »، وهي ضمن السقط الذي في (ش)، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٣) يعني بهذا الإسناد عن ابن عمر؛ فإن الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢٤) من طريق مصعب بن سعد، عن عبدالله بن عمر، به.

(٤) نقل هذا النص بتصرف ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٦٩-٣٧٠)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٧٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٧/ مخطوط). ونقله ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٠٤) مختصرًا . وستأتي هذه المسألة برقم (٥١٠).

(٥) هو: عُبَيدة بن مُعَتِّب. وروايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٦٧ رقم١٦٦٢٩) و(٥/ ١١٢ رقم٢١٠٨٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٦٧). ومن طريق عبدالله ابن الإمام أحمد أخرجه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٢/ ١٧٥)، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٧٧ رقم ٧١٠) من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن يعيش الجهني، يعرف بذي الغرة، به.

الغُرَّة الطَّائي[١]، عن النبيِّ ﷺ - في الوُضُوء من لحم الإبِل - قال: «تَوَضَّؤُوا».

ورواه جابرٌ الجُعْفِيُّ[٢]، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن أبي ليلى[٣]، عن سُلَيْك الغَطَفاني، عن النبيِّ ﷺ.

وحدَّثنا سَعْدُوْيَهْ[٤]؛ قال: حدَّثنا عبَّاد بن العوَّام[٥]، عن الحجَّاج ابن أَرْطَاة، عن[٦] عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن أُسَيْد بن حُضَيْر، عن النبيِّ ﷺ[٧].

قلتُ لأبي: فأيُّهما الصَّحيحُ؟

---

(١) في (أ): «الظائي» بالظاء المعجمة.

(٢) هو: جابر بن يزيد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٨١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٦٤ رقم٦٧١٣)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٣٦٤٨)، وسيذكرها المصنف في المسألة رقم (٥١٠).

(٣) قوله: « عن ابن أبي ليلى » سقط من (أ).

(٤) هو: سعيد بن سليمان الضَّبِّي. وانظر في ضبط « سَعْدُوْيَهْ » و « رَاهُوْيَهْ » ونحوهما: التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٢ و٣٩١ رقم١٩٠٩٧ و١٩٤٨٣) من طريق محمد بن مقاتل المروزي، وابن ماجه في "سننه" (٤٩٦) من طريق إبراهيم ابن عبدالله بن حاتم، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨٣-٣٨٤) من طريق الخضر بن محمد الحراني، ثلاثتهم عن عباد بن العوام، به.

(٦) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٧) قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٧٦): « وهو حديث مرسل؛ فإن ابن أبي ليلى لم يسمع من أُسَيد بن حضير، والحجَّاج تكلم فيه غير واحد من الأئمة». اهـ.

قال: ما رواه الأعمشُ[1]، عن عبدالله بن عبدالله الرَّازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ . والأعمشُ أحفظ[2].

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٨ و٣٠٣ رقم ١٨٥٣٨ و١٨٧٠٣)، وأبو داود في "سننه" (١٨٤ و٤٩٣)،والترمذي في "جامعه" (٨١)، وابن ماجه في "سننه" (٤٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٢).

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"(٣/ ٤٤٧): « ذو الغرة الطائي له صحبة، بما رواه عُبَيدة الضبي، عن عبدالله بن عبدالله الرازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن ذي الغرة قال: سألت النبي ﷺ عن الصَّلاة في أعطان الإبل والوضوء من لحومها؟ والحديث خطأ، والصحيح: عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء، عن النبي ﷺ، وعُبَيدة ضعيف الحديث، وذو الغرة روى عنه عبدالرحمٰن بن أبي ليلى؛ سمعت أبي يقول ذلك ». اهـ.

وقال الترمذي في الموضع السابق:« وقد روى الحجاج بن أرطاة هذا الحديث عن عبدالله بن عبدالله، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير، والصَّحيح: حديث عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، وهو قول أحمد وإسحاق ». ثم قال:« وروى حماد بن سلمة هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة فأخطأ فيه، وقال فيه: عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أسيد بن حضير، والصَّحيح: عن عبد الله بن عبدالله الرازي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء ابن عازب ».

وقال في "العلل الكبير" (ص٤٧):« حديث الأعمش أصح »، ثم نقل عن إسحاق ابن راهويه أنه قال: « صحَّ في هذا الباب حديثان عن النبي ﷺ: حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة ». وكذا قال أحمد كما في "سنن البيهقي" (١/ ١٥٩). وقال ابن خزيمة (٣٢): « ولم نر خلافًا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل؛ لعدالة ناقليه ». اهـ. وقال أبو نعيم في الموضع السابق: «صوابه: ابن أبي ليلى، عن البراء؛ رواه الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن ابن أبي ليلى، عن البراء ».

٣٩ - وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بنُ زكريا بنِ[٢] أبي زائدة[٣]، وأبو داود[٤]، عن شُعْبة، عن حَبيب بن زيد، عن عَبَّاد ابن تميم، عن عَمِّه عبدالله[٥] بن زيد، عن النبيِّ ﷺ: أنه أُتِيَ[٦] بإناءٍ فيه ماءٌ قَدْرَ ثُلُثَيِ المُدِّ؛ فتوضَّأَ به.

ورواه غُنْدَرٌ[٧]، عن شُعْبة، عن حبيب بن زيد، عن عَبَّاد بن تميم، عن جَدَّته أُمِّ عُمَارة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي حديثُ غُنْدر[٨].

---

(١) نقل هذا النص عن أبي زرعة البيهقيُّ في "السنن"(١/ ١٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩٥/ مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/ ٦٤١-٦٤٢).

(٢) في (أ): « عن » بدل: « بن ».

(٣) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (١٠٠٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٠٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٦).
ورواه البيهقي في "الخلافيات" (١/ ٤٢٩) من طريق سويد بن سعيد، عن يحيى بن زكريا، به. وزاد فيه: « والأذنان من الرأس ». ورواه ابن ماجه في "سننه" (٢٣٨) عن سويد بن سعيد، به، مقتصرًا على هذه الزيادة. دون بقية الحديث.

(٤) هو: سليمان بن داود الطيالسي. وروايته أخرجها في "مسنده" (١١٩٥). ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٩ رقم ١٦٤٤١). ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٢) من طريق معاذ العنبري، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٦) من طريق أبي خالد الأحمر، كلاهما عن شعبة، به.

(٥) في (ك): « عن عبدالله ».

(٦) قوله: « أتي » سقط من (ك).

(٧) هو: محمد بن جعفر. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٩٤)، والنسائي في "سننه" (٧٤). ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن" (١/ ١٩٦).

(٨) نقل البيهقي في "سننه" (١/ ١٩٦) قول أبي زرعة هذا.

٤٠ - **وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن** عاصم[٢]، عن عطاء بن السَّائب، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ - في المَجْدور[٣] والمَريض -: « **إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، تَيَمَّمَ** » ؟

قال أبو زرعة: ورواه جريرٌ[٤] أيضًا، فقال: عن عطاء، عن سعيد، عن ابن عباس - رَفَعَهُ - في المَجْدور .

قال: إنَّ هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه عليُّ بن عاصم.

ورواه أبو عَوَانَة[٥]، وَوَرْقَاء[٦]، وغيرهما، عن عطاء بن السَّائب،

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٢٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٢٧-١٢٨/ مخطوط)، ونقله ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٥٨)، فقال: « وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أخطأ فيه علي بن عاصم ».اهـ.

(٢) لم نقف على روايته لهذا الحديث مرفوعًا، وقد رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٤) من طريق يحيى بن جعفر، عن علي بن عاصم ، به موقوفًا على ابن عباس.
قال البيهقي: « ورواه إبراهيم بن طهمان وغيره أيضًا عن عطاء موقوفًا، وكذلك رواه عزرة عن سعيد بن جبير موقوفًا ».

(٣) المجدور: المصاب بالجُدَري. والجُدَري - بضم الجيم وفتحها -: قروح في البدن تتنفَّط وتتقيَّح. وقد جَدَر وجُدِر وجُدِّر، فهو مجدور ومجدَّر. انظر: "القاموس المحيط" (١/ ٣٨٧).

(٤) هو: ابن عبدالحميد . وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٩)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٧٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٥). ومن طريق ابن خزيمة رواه ابن الجارود في "المنتقى" (١٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٤).
قال ابن خزيمة: « هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب ».

(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله .

(٦) هو: ابن عمر .

عن سعيد، عن ابن عباس، موقوفً[١]؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

٤١ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شَيْبان النَّحْوي[٤]، عن قتادة، عن الحَسَن[٥]، عن أُمِّه[٦]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يتوضَّأُ بالمُدِّ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: قتادة[٧]، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا أشبَهُ.

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب على لغةِ ربيعةَ. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) رواه أبو نعيم الفضل بن دكين في "كتاب الصلاة" (١٥٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٩)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٧٨) من طريق عاصم الأحول، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: رُخِّص للمريض التيمم بالصعيد.
قال الدارقطني: « رواه علي بن عاصم، عن عطاء ورفعه إلى النبي ﷺ، ووقفه وَرْقَاء وأبو عوانة وغيرهما، وهو الصواب ».

(٣) نقل هذا النص بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ٣٨٩). وانظر ما سبق في المسألة رقم (٥).

(٤) هو: ابن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٨٠ رقم ٢٦٣٩٣)، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٧)، والطبراني في "الأوسط" (٩٣١٦).
قال الطبراني: « لم يروه عن قتادة، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة، إلا شيبان ».

(٥) في (ك): « الحسين ». والحسن هذا هو: البصري.

(٦) في "العلل" للدارقطني (٥/ ١٠٧/ ب): « عن أبيه » بدل: « عن أمه ».

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٢١ رقم ٢٤٨٩٧ و٢٤٨٩٨)، وأبو داود في "سننه" (٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٢٦٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٨٥٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١١٧)، والطحاوي في "شرح معاني =

قال أبو زرعة: مِنْ حديثِ قتادة: حديثُ صَفِيَّةَ بنتِ شَيْبَةَ، عن عائِشَةَ: صُحِّح[١].

ورواه يونس بن عُبَيد، عن الحَسَن، عن أمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا عندي أشبَهُ .

٤٢ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حَبَّانُ بنُ هلال، وحَرَمِيٌّ[٣]، وإبراهيمُ بنُ الحجَّاج، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثُمَامة بن أنس، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال[٤]:« **اسْتَنْزِهُوا مِنَ البَوْلِ؛ فإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ** »؟

قال أبو محمد[٥]: قال[٦] أبي: حدَّثنا أبو سَلَمة[٧]، به[٨]، عن

= الآثار" (٢/ ٤٩)، والدارقطني في "سننه"(١/ ٩٤).

قال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٤٩): « هذا يرويه قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة، عن النبي ﷺ بإسناد صحيح، وهو الصحيح ».اهـ. وقال الدارقطني في الموضع السابق من "العلل" :« وأصحها قول من قال: عن قتادة،عن صفية بنت شيبة، عن عائشة ».

(١) في (ك): « صحيح ».

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن كثير في"إرشاد الفقيه"(١/ ٥٧-٥٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥١/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ١٨٨).

(٣) هو: ابن حفص العتكي .

(٤) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٦) في (ف):« وقال ».

(٧) هو: موسى بن إسماعيل .

(٨) قوله: « به » من (ت) و(ك) فقط.

حمَّاد، عن ثُمَامة، عن النبيِّ ﷺ ، مُرْسَلً[(١)]؛ وهذا أشبَهُ عندي .

وقال أبو زرعة: المحفوظُ: عن حمَّاد، عن ثُمَامة، عن أنس، وقصَّر أبو سَلَمة[(٢)].

٤٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[(٣)] عن حديثٍ رواه حمَّاد[(٤)]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر - أوغيره -: أنَّ[(٥)] النبيَّ ﷺ قال: « **إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي**[(٦)] **آنِيَةِ الفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ**[(٧)] **فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ** » ؟

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغةِ ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الحديث رواه الدارقطني في "السنن"(١/ ١٢٧) من طريق أبي جعفر الرازي، عن قتادة، عن أنس به. قال الدارقطني :« المحفوظ مرسل ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٠ و١٥٨٥). ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٤٤٧) بتصرف.

(٤) يعني: ابن سلمة . ولم نجد من أخرج روايته هذه أو ذكرها، لكن أخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٨٧٨ و٦٨٧٩) من طريق هشام بن الغاز، وبُرْد بن سنان، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، به .
وذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ١١٠/ب - ١١١/أ) أن خصيف بن عبدالرحمٰن، والضحاك بن عثمان، وعبدالله بن عامر الأسلمي وغيرهم، رووه عن نافع، عن ابن عمر، وذُكر هذا في المطبوع من "العلل" أيضًا (٢١٩١)، لكن جاء فيه:« عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر »، وهو خطأ بلا شك.

(٥) في (أ): « عن » بدل:« أن ».

(٦) في (ف): « من ».

(٧) المعنى: كأنما يَجْرَع نارَ جهنَّم؛ أي: يُحْدِر فيها نارَ جهنَّم، فجعل الشُّربَ والجَرْعَ جَرْجَرةً، وهي صوتُ وقوع الماء في الجَوْف، يقال: جرجر فلان الماء: إذا =

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصِّدِّيق، عن أم سَلَمة، عن النبي ﷺ[1].

قلتُ لأبي ولأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

فقالا: من حمَّاد[2].

= جرعه جرعًا متواترًا له صوت. ويروى برفع النار؛ جعل «النار» هي التي تجرجر. والأكثر النصب. وانظر "النهاية" (١/ ٢٥٥).

(١) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة، أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" كما سيأتي.

(٢) لأنه خالفه يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن بشر، وعلي بن مسهر؛ فرووه عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن زيد بن عبدالله، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، به.
أما رواية يحيى بن سعيد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٠٦ رقم٢٦٦١١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٦٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٧٢).
وأما روايتا محمد بن بشر وعلي بن مسهر: فأخرجهما مسلم أيضًا في الموضع السابق. وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/ ٩٢٤ رقم١٦٤٩) عن نافع بمثل رواية هؤلاء الثلاثة عن عبيدالله.
ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦٣٤)، ومسلم في الموضع السابق، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق الليث بن سعد، وأيوب، وموسى بن عقبة، وعبدالرحمٰن السراج، جميعهم عن نافع، كسابقه.
وأخرج ابن عدي هذا الحديث في "الكامل" (٣/ ٣٣٨) من طريق عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن نافع، عن أبي هريرة، ثم قال: «وهذا الحديث اختلف فيه على نافع على عشرة ألوان، أو قريب منه... وكل ذلك خطأ؛ إلا من رواه عن نافع، عن زيد بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصديق، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب». اهـ. =

٤٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[1]، عن أبي جَهْضَمٍ[2]، عن عُبَيدالله بن عَبدالله بن عباس، عن أبيه ابن عباس[3]؛ قال: لـم يَعْهَدْ[4] إلينا رسول الله ﷺ شيئًا لـم يعهَدْهُ إلى الناس، إلا ثلاثةً: أَمَرَنَا أن نُسبِغَ الوُضُوءَ . . .؟

فقال أبي: إنما هو عبدالله بن عُبَيدالله بن عباس[5]؛ أخطأ فيه حمَّاد.

= وهذا هو الذي رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (٢١٩١) و(٥/ ١٠٧/ب - ١٠٨/أ).
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ١٠٣): «وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط - والله أعلم - ولا رواه نافع عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدِّث به عن ثلاثة، عن النبي ﷺ».
وفي المسألة رقم (١٥٦٠): «قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ ممَّن هو؟ قال: مِنْ حمَّاد».

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٧٢٣).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٢ رقم ٢٠٦٠)، والترمذي في "العلل الكبير" (٢٨)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٣ رقم١٠٦٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣) من طريق الثوري، عن أبي جهضم، بمثله.
قال الترمذي: «سألت محمدًا [أي: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: حديث سفيان الثوري وهمٌ، وهم فيه سفيان، فقال: عن عُبيدالله بن عبدالله بن عباس، والصحيح: عَبدالله بن عبيدالله بن عباس». اهـ.
وبنحوه في "الجامع" للترمذي (١٧٠١)، وانظر "السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/ ٢٣)، و"تهذيب الكمال" للمزي (١٥/ ٢٥٤).

(٢) هو: موسى بن سالم.

(٣) في (ك): «عن أبيه عن ابن عباس».

(٤) من هنا ابتدأت نسخة (ش)؛ كما سبق التنبيه عليه في بداية الكتاب (ص ٣).

(٥) أي: عن عمه ابن عباس. انظر "تحفة الأشراف" (٥/ ٤١)، و"إتحاف المهرة" (٧/ ٣٤٥).

وقالا جميعًا: رواه حمَّاد بن زيد[١]، وعبدالوارث[٢]، ومُرَجَّى بن رَجَاء[٣]، فقالوا كلُّهم: عن أبي جَهْضَمٍ، عن عبدالله بن عُبَيدالله؛ وهو الصَّحيحُ .

٤٥- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه شُعْبَة[٤]، عن

---

(١) وقد اختلف عنه؛ فرواه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٥) من طريق أحمد بن عبدة، والنسائي في "سننه" (١٤١ و٣٥٨١) من طريق يحيى بن حبيب وحميد بن مسعدة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤) من طريق أسد وسليمان بن حرب، خمستهم عن حماد بن زيد، عن أبي جهضم، عن عَبدالله بن عُبيدالله، عن ابن عباس، به .
ورواه مسدَّد في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" (٥٣٤)- عن حماد، عن عُبيدالله بن عَبدالله، عن ابن عباس ، به .
ومن طريق مسدد رواه الدارمي في "مسنده" (٧٢٧).
ورواه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٧٣ رقم١٠٦٤٢) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، عن حماد، بمثل رواية مسدَّد .

(٢) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه"(٨٠٨). ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٥ رقم ١٩٧٧)، والترمذي في "جامعه"(١٧٠١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٥) من طريق ابن عليَّة، و أحمد في "مسنده" (١/ ٢٤٩ رقم ٢٢٣٨) من طريق وُهَيب، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٤) من طريق سعيد بن زيد، ثلاثتهم عن أبي جهضم، عن عَبدالله بن عُبيدالله، عن ابن عباس ، به .
قال الترمذي :« حديث حسن صحيح ».

(٤) روايته على هذا الوجه ذكرها الدارقطني في "العلل" (٦/ ٢٣٥).
ورواه النسائي في "عمل اليوم والليلة" - كما في "تحفة الأشراف" (١٢٠٠٣)- عن بُنْدار، عن غُنْدر، عن شعبة، عن منصور قال: سمعت رجلاً يرفع الحديث =

منصور[١]، عن الفَيْضِ[٢]، [عن][٣] ابن أبي حَثْمة[٤]، عن أبي ذَرٍّ: أنه كان إذا خرجَ من الخَلاء قال: الحَمْدُ لله الَّذِي عَافَانِي، وَأَذْهَبَ عَنِّي الأَذَى ؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ شُعْبَةُ في هذا الحديث.

ورواه الثوريُّ[٥]، فقال: عن منصور، عن أبي علي عُبَيد بن علي[٦]، عن أبي ذَرٍّ؛ وهذا الصَّحيحُ[٧]. وكان أكثرُ وَهَمِ شُعْبَة في

= إلى أبي ذر، قوله . ورواه النسائي أيضًا - كما في "تحفة الأشراف" (١٢٠٠٣)- عن حسين بن منصور، عن يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ ، به .
ومن طريق النسائي رواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٢).
ورواه عبدالله بن أبي جعفر الرازي - كما في "العلل" للدارقطني (١٠٩٦)- عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حثمة وأبي ذر، عن النبي ﷺ . قال الدارقطني: « وليس هذا القول بمحفوظ ».اهـ. وصحح الدارقطني وقفه على أبي ذر من طريق شعبة .

(١) هو: ابن المعتمر .
(٢) وفي بعض الطرق: « عن أبي الفيض »؛ كما سيأتي نقله آخر المسألة .
(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه. انظر "العلل" للدارقطني (٦/ ٢٣٥).
(٤) في (ت) و(ك): « خثمة » بالخاء المعجمة . وابن أبي حثمة هذا اسمه: سهل .
(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في (٢٩٨٩٨)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" - كما في "تحفة الأشراف" (١٢٠٠٣)-، والطبراني في "الدعاء" (٣٧٢).
(٦) قال الحافظ في "التقريب" (٨٢٦٤): « أبو علي الأزدي عن أبي ذر، اسمه: عبيد بن علي، وهو مقبول، من الثالثة، وقيل فيه: أبو الفيض، والأول أصح ».اهـ.
(٧) نقل الحافظ ابن حجر هذا النص عن أبي زرعة بتصرف في "النكت الظراف" (٩/ ١٩٤-١٩٥). وانظر "تهذيب التهذيب" (٤/ ٥٢٩).

أسماءِ الرِّجَال[١] .

وقال أبي: كذا قال سُفْيان! وكذا قال شُعْبَة! والله أعلم أيُّهما الصَّحيحُ؟ والثوريُّ أحفظ، وشُعْبَةُ ربما أخطأ في أسماءِ الرِّجال، ولا نَدري هذا مِنه أم لا ؟

٤٦ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سهل بن حمَّاد أبو عَتَّاب[٣]، عن عبدالله بن المثنَّى، عن ثُمَامة[٤]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ فِيهِ؛ فإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءً[٥]، وَفِي الآخَرِ شِفَاءً** » ؟

---

(١) قال الإمام أحمد: « كان غلط شعبة في أسماء الرجال ». "الجرح والتعديل" (٤/ ٣٧٠).
وقال علي بن المديني: « كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال ». "تصحيفات المحدثين" للعسكري (١/ ٣٤).
ونقل ابن حجر في "التهذيب" (٢/ ١٦٩) عن العجلي أنه قال: «كان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً». ونقل في (٢/ ١٧٠) عن الدارقطني أنه قال في "العلل": «كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيرًا لتشاغله بحفظ المتون». وانظر المسألة رقم (١٤٥).

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٦٩)، والحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٣٧) تصحيح أبي حاتم وأبي زرعة لهذه الطريق، ونقل في "فتح الباري" (١٠/ ٢٥٠) ترجيح أبي حاتم .

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤/أ/مسند أنس)، و(٢٨٦٦/كشف الأستار).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن أنس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"(١٠/ ٢٥٠): « ورجاله ثقات ».

(٤) هو: ابن عبدالله بن أنس .

(٥) في (ك): « ذا » بدل: « داء ».

فقال أبي وأبو زرعة[١] **جميعًا**: رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن ثُمَامة بن عبدالله، عن أبي هريرة .

قال أبو زرعة: وهذا الصَّحيحُ[٣].

وقال أبي: هذا أشبَهُ: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، ولَزِمَ أبو عَتَّاب الطريقَ؛ فقال: عن عبدالله، عن ثُمَامة، عن أنس .

وقال أبو زرعة: هذا حديث عبدالله بن المُثَنَّى، أخطأ فيه عبدالله؛ والصَّحيحُ: ثُمامة، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٤٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٤]، عن سِنانٍ

---

(١) في (ف): « فقال أبي وأبا زرعة ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٦٣ رقم ٧٥٧٢)، والدارمي في "مسنده" (٢٠٨٢)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٢٥).
ورواه الدارمي (٢٠٨١) من طريق عُبَيد بن حُنين، عن أبي هريرة، به .
قال الدارمي: « قال غير حماد: ثمامة، عن أنس ، مكان أبي هريرة، وقوم يقولون: عن القعقاع، عن أبي هريرة، وحديث عُبَيد بن حُنين أصح ».
وذكر الدارقطني الخلافَ في هذا الحديث في "العلل" (٨/ ٢٧٩)، ثم قال: « وقول حماد أشبه بالصواب ».
وذكره في (٤/ ٤٢/ ب) وقال: « والقولان محتملان ». ونقله ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧٠) عن الدارقطني بلفظ: « حديث أبي هريرة هو الصواب ».

(٣) هذا من التصحيح النسبي، أي: أن الراجح في رواية ثمامة أنها عن أبي هريرة؛ غير أن ثمامة لم يدرك أبا هريرة، وروايته عنه مرسلة . انظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٦٦)، و"تهذيب الكمال" (٤/ ٤٠٥).

(٤) روايته ذكرها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٤).

أبي[١] ربيعة، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا توضَّأ، غَسَلَ مَآقِيَ[٢] عينَيهِ بإصْبَعَيه؟

قال أبي: روى حمَّاد بن زيد[٣]، عن سِنَان، عن شَهْرٍ[٤]، عن أبي أُمَامَةَ، عن النبيِّ ﷺ، وحمَّادُ بن زيد أحفظُ وأثبتُ من حمَّاد بن سلمة، وسِنانُ بنُ ربيعة أبو ربيعة مُضطَرِبُ الحديث[٥].

٤٨ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدة، عن يحيى ابن كثير - قال أبي: وهو والدُ كثير بن يحيى بن كثير، وكُنيَتُه: أبو النَّضْر، وليس بالعَنْبري - عن عطاء بن السَّائب، عن مُحارِب بن

---

(١) في (ت) و(ك): «ابن»، ولم تتضح في (ش)، وكلاهما صحيح، فهو: سنان بن ربيعة أبو ربيعة الباهلي البصري، كما في "التقريب" (٢٦٣٩).

(٢) في (أ) و(ف) و(ك): «مافي»، ولم تتضح في (ش)، والمثبت من (ت).
والمَآقي: جمع المَأْقِي، وهو لغةٌ في «الماق»، و«المُوق»؛ وهو مُؤخَّر العين، وقيل: مُقَدَّمها. و«المَأْقِي على وزن «الفَعْلِي»، وهو نادر. انظر "النهاية" (٤/ ٢٨٩)، و"لسان العرب" (١٠/ ٣٣٦)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥٨٥).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٢٥٨ رقم ٢٢٢٢٣)، وأبو داود في "سننه" (١٣٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٤٤)، والروياني في "مسنده" (١٢٤٧)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٨١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٣)، والبيهقي في "الخلافيات" (١/ ٤٠٥-٤٠٦).

(٤) هو: ابن حوشب.

(٥) انظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٤٩٩ فما بعدها)، والتعليق على "الخلافيات" للبيهقي (١/ ٤٠٦ فما بعدها).

(٦) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٧١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٣٦)، ولم يذكر قوله: «حديث ابن إسحاق أشبه، موقوف». =

دِثَار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الإِبِلِ، وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الغَنَمِ»؟

قال أبو محمد: سمعتُ[١] أبي يقول: كنت أُنكِرُ هذا الحديث؛ لتفرُّده، فوجدتُّ له أصلاً:

حدَّثنا ابن المُصَفَّى[٢]، عن بَقِيَّة[٣]؛ قال: حدَّثني فلانٌ - سَمَّاه - عن عطاء بن السَّائب، عن مُحارِب، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه.

قال[٤]: وحدَّثني عُبَيدالله بن سعد الزُّهْري؛ قال: حدثني[٥] عَمِّي

= ونقله في "التلخيص" (١/ ٢٠٤) مختصرًا، لكن جاءت عبارته هكذا: «وذكر ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه أنه منكر، وأن له أصلاً من هذا الوجه عن ابن عمر، لكنه موقوف». اهـ.

(١) في (ت) و(ك) و(ف): «وسمعت» بدل: «قال أبو محمد: سمعت».

(٢) واسمه: محمد.

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٩٧)، والطرسوسي في "مسند عبدالله بن عمر" (١١) من طريق يزيد بن عبد ربِّه، عن بقية، عن خالد بن يزيد، عن عطاء بن السَّائب، عن مُحارِب، عن ابن عمر، به.
ورواه السهمي في "تاريخ جرجان" (ص ٤٧٧) من طريق نصير بن كثير الكشي، عن بقية قال: حدثنا: عبيد - أو عتبة - بن قيس الهاشمي، حدثني عطاء، بمثله.

(٤) أي: أبو حاتم؛ لأنَّ عبيدالله بن سعد الزُّهْري من شيوخِهِ وشيوخ ابنه؛ ففي "الجرح والتعديل" (٥/ ٣١٧): «كتَبْتُ عنه مع أبي»، وسيأتي في آخر المسألة ترجيحُ أبي حاتم لهذه الرواية.

(٥) في (أ) و(ش): «حدثنا».

يعقوب[١]، عن أبيه، عن ابن إسحاق[٢]؛ حدثني عطاء بن السَّائب الثَّقَفي: أنه سمع مُحارِبَ بن دِثَار يذكُرُ عن ابن عمر، بنحو هذا، ولم يرفَعْه .

قال أبي: حديثُ ابن إسحاق أشبَهُ ، موقوفٌ[٣].

٤٩ - **وسألتُ**[٤] أبي عن حديثٍ رواه داود بن أبي هند[٥]، عن أبي الزُّبَير[٦]، عن جابر: أنَّ[٧] النبي ﷺ قال: «**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ**» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو - على ما رواه الثِّقات -: عن أبي[٨] الزُّبَير[٩]، عن طاوس، عن أبي هريرة، موقوفٌ[١٠].

---

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

(٢) هو: محمد، صاحب "المغازي". وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٣٩) من طريق ابن إسحاق، عن عطاء، عن مُحارِب، عن ابن عمر، به، موقوفًا.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٤) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٩٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٧٥)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٣٨٢).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٠٤ رقم ١٤٢٦٦)، والنسائي في "سننه" (١٣٧٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٤٧)، وابن حبان في "صحيحه (١٢١٩).

(٦) هو: محمد بن مسلم بن تدرس .

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « عن » بدل: « أن ».

(٨) في (ف) يشبه أن تكون: « ابن ».

(٩) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٦١٣) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي الزبير، به .

(١٠) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٥٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن خالد الحَذَّاء، عن خالد بن أبي الصَّلْت، عن عِرَاك بن مالك؛ قال: سمعتُ عائِشَةَ تقول: سمع النبيُّ ﷺ قومًا يَكْرهونَ استقبالَ القِبْلَة بالغائِط، فقال: « **حَوِّلُوا مَقْعَدَتِي**[٣] **إلى القِبْلَةِ** »؟

قال أبي: فلم أزَلْ أقفُو أَثَرَ هذا الحديث، حتى كَتَبْتُ[٤] بمصرَ عن إسحاق بن بكر بن مُضَر - أو غَيْرِهِ - عن بكر بن مُضَر[٥]، عن جعفر بن ربيعة، عن عِراك بن مالك، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، موقوفً[٦]؛ وهذا أشبَهُ[٧].

---

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٩١).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦١٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٣٧ رقم ٢٥٠٦٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٦) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٣٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٦٠).

(٣) في (ف): « مقعدين »، وفي (ك): « مقعدي ».

(٤) في (ت): « كتبه »، وطمست في (ك)، وتشبه أن تكون « كتبت ».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٦) تعليقًا .

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ١٥٦): « قال موسى: حدثنا حماد، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت: كنا عند عمر بن عبد العزيز، فقال عراك ابن مالك: سمعت عائشة: قال النبي ﷺ: « حولوا مقعدي إلى القبلة » بفرجه . وقال موسى: حدثنا وُهَيب، عن خالد، عن رجل: أن عراكًا حدث عن عَمْرَة، عن عائشة، عن النبي ﷺ . وقال ابن بكير: حدثني بكر، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك، عن عروة: أن عائشة كانت تنكر قولهم: لا تستقبل القبلة، وهذا أصح ».
وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٢٤): « سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها ». اهـ. =

٥١ - وسمعتُ[١] أبي ذكر حديثًا رواه عبدُالوارِث[٢]، عن عبدالعزيز بن صُهَيب، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كانت له خِرْقةٌ يَتَمَسَّحُ بها.

فقال: إني رأيتُ في بعض الرِّوايات: عن عبدالعزيز: أنه كان

= ونقل الأثرم عن الإمام أحمد قوله: «أحسن ما في الرخصة: حديث عائشة ﵂، وإن كان مرسلاً، فإن مَخْرَجَهُ حسن».
قال الأثرم: قلت: عراك بن مالك قال: سمعت عائشة. فأنكره وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ ما له ولعائشة؟ هذا خطأ؛ إنما يروي عن عروة - يعني: عن عائشة ﵂ -. نقله ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٢٢).
وانظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (٦٠٦)، و"العلل" (٥/ ٩٥/ب)، و"السنن" (١/ ٥٩) كلاهما للدارقطني، و"التمهيد" لابن عبدالبر (١/ ٣٠٩ فما بعدها)، و"نصب الراية" (٢/ ١٠٦)، و"تهذيب الكمال" (٨/ ٩٢)، و"الميزان" (١/ ٦٣٢) وقال: «حديث منكر»، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٢٢)، و"تحفة التحصيل" لأبي زرعة العراقي (ص٣٤٢).

(١) نقل هذا النص ابنُ دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٧١-٧٢)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣١٩/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٧٢).

(٢) هو: ابن سعيد. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٨٥) من طريق أبي عمرو بن السماك، ثنا حنبل بن إسحاق، ثنا أبو معمر عبدالله بن عمرو قال: سألت عبد الوارث عن حديث عبد العزيز بن صهيب، عن أنس؛ أن النبي ﷺ كان له منديل - أو خرقة - فإذا توضأ مسح وجهه، فقال: كان في قطينة، فأخذه ابن عليَّة فلست أرويه.
قال البيهقي: «وهذا لو رواه عبد الوارث، عن عبدالعزيز، عن أنس، لكان إسنادًا صحيحًا؛ إلا أنه إمتنع من روايته. ويحتمل أنه إنما كان عنده بالإسناد الأول». اهـ.
أي: عبد الوارث، عن أبي عمرو بن العلاء، عن إياس بن جعفر؛ أن رجلاً حدَّثه أن النبي ﷺ كان له خرقة ... . قال البيهقي: «وهذا هو المحفوظ من حديث عبدالوارث».

لأنس بن مالك خِرْقَةٌ[١]... وموقوفً[٢] أشبَهُ، ولا[٣] يَحْتَمِلُ أنْ يكون مسندًا[٤].

٥٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه زهير[٦]، عن حُمَيد الطَّويل[٧]، عن أبي رَجَاء[٨]، عن عَمِّه أبي إدريس[٩]، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّيْنِ والخِمَار؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو حُمَيد[١٠]، عن أبي رجاء مولى أبي قِلابة، عن أبي قِلابة[١١]، عن أبي إدريس، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو؟

---

(١) روى ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٤١٥) من طريق عبيدالله بن أبي بكرة، أنه رأى أنس بن مالك يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء.

(٢) كذا، وهو منصوبٌ على الحال، والتقدير: « وهو أشبَهُ موقوفًا »، لكنْ حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (أ): « لا » بلا واو.

(٤) أخرج الترمذي في "جامعه" (٥٣) حديث عائشة: كان لرسول الله ﷺ خرقة يُنَشِّفُ بها بعد الوضوء، ثم قال الترمذي: « حديث عائشة ليس بالقائم، ولايصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء ».

(٥) انظر المسألة رقم (١٢) و(٧٦) و(٨٢).

(٦) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٢ رقم ١١١٥).

(٧) هو: حميد بن أبي حميد. (٨) واسمه: سلمان، مولى أبي قِلابة.

(٩) هو: عائذ الله بن عبدالله الخَوْلاني.

(١٠) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٧٨)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٢، ٣٦٣ رقم ١١١٥ و١١١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٦٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ٢٢٩، ٢٣٠).

(١١) قوله: « عن أبي قِلابة » سقط من (أ) و(ش). وأبو قِلابة اسمه: عبدالله بن زيد.

قال: لا يُدرى [١].

٥٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الحارث بن وَجِيهٍ[٣]، عن

(١) قال البزار في "مسنده"(٤/ ٢١٢-٢١٣): « وقد روى حديثَ أيوب غيرُ واحد عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن بلال، ولم يذكروا أبا إدريس، ولا نعلم أحدًا قال: "عن أبي إدريس" إلا حماد بن سلمة، ولا قال: "عن أبي رجاء، عن أبي قِلابة، عن أبي إدريس" إلا خالد، وقد رواه زهير بن معاوية، عن حميد، عن أبي رجاء، عن أبي إدريس، عن بلال، ولم يذكروا أبا قِلابة، وأبو رجاء مولى أبي قِلابة مشهور، روى عنه حميد والحجاج الصواف، وروى هذا الحديث المعتمرُ، عن حميد،عن أبي المتوكل فأخطأ فيه ».اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨٠ رقم١٢٨٥): « ورواه حميد الطويل، واختلف عنه: فرواه زهير وزياد بن خيثمة، عن حميد، عن أبي رجاء، عن أبي إدريس، عن بلال. وكذلك قال معتمر عن حميد، واختلف عنه: فقيل: عن المقدَّمي، عن معمر، عن حميد، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي إدريس، وليس ذلك بمحفوظ. وقال خالد الواسطي: عن حميد عن أبي رجاء مولى أبي قلابة، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، عن بلال ». وقال أبو بكر البرقاني في "سؤالاته للدارقطني"(٢٨):«سألته عن حديث زهير، عن حميد، عن أبي رجاء، عن عمِّه أبي إدريس، عن بلال في المسح ؟ فقال: ينفرد زهير فيه بزيادة أبي رجاء. فقلت: يخرج هذا الحديث في الصحيح ؟ فقال: نعم ». اهـ.
هكذا وقع في "السؤالات": « عن أبي رجاء، عن عمِّه، عن أبي إدريس » ! وهو مخالف لما ذكر في المراجع السابقة عن رواية زهير .

(٢) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابنُ عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٠٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨٤/ مخطوط).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٤٨)، والترمذي في "جامعه" (١٠٦)، والبزار في "مسنده" (٢٧١/ أ-ب/ مسند أبي هريرة)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢١٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠٥/ أ/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٧٩).

مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة؛ أنَّ النبي ﷺ قال: « تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ؛ فَاغْسِلُوا الشَّعَرَ وأَنْقُوا البَشَرَ » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والحارثُ ضعيفُ الحديث[1] .

---

(١) نقل البيهقي في "السنن" (١/ ١٧٩) عن الشافعي قوله: «هذا الحديث ليس بثابت ».
وقال أبو داود: « الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف ». وقال الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار». وقال البزار: « ولا نعلم أسند مالك، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن مالك إلا الحارث بن وجيه ».
وقال العقيلي في ترجمة الحارث: « لا يتابع عليه، وله غير حديث منكر، وله إسناد غيرهما (كذا!) فيه لين أيضًا».
وقال ابن عدي عقب ذكره لهذا الحديث وحديث آخر: « وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار، لا يحدث عن مالك غير الحارث بن وجيه ».
وقال الدارقطني في "الأفراد": « غريب من حديث محمد عنه، تفرد به مالك بن دينار، وعنه الحارث بن وجيه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٠٣) عن هذا الحديث: « يرويه الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن مالك بن دينار، عن الحسن مرسلاً . ورواه أبان العطار، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة، ولا يصح مسندًا، والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف ». وقال أبو نعيم: « تفرد به الحارث عن مالك ».
وقال البيهقي: « تفرد به هكذا الحارث بن وجيه »، ثم روى عن ابن معين قوله في الحارث: ليس حديثه بشيء. ثم قال البيهقي: « وأنكره غيره أيضًا من أهل العلم بالحديث: البخاري وأبو داود السجستاني وغيرهما، وإنما يروى عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن الحسن، عن أبي هريرة، موقوفًا، وعن النخعي: كان يقال... ». وانظر "المحلى" (٢/ ٣٢)، و"العلل المتناهية" (١/ ٣٧٣)، و"البدر المنير" (٢/ ٨٤/ مخطوط).

٥٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو عاصم النَّبِيلُ[٢]، عن الثَّوْري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن سعيد بن المُسَيّب، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ قال[٣]: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ يُكَفِّرُ الخَطَايَا، وَيَزِيدُ فِي الحَسَنَاتِ؟ ...**»، وذكَرَ الحديثَ في إسباغ الوُضُوء في المَكَارِه، وكثرةِ الخُطا إلى المساجِد، وفيه: «**وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، فَاعْدِلُوا صُفُوفَكُمْ، وَسُدُّوا الفُرَجَ، وَإِذَا قَالَ الإِمَامُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، وَخَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ المُقَدَّمُ**»، وفيه: «**يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! إِذَا سَجَدَ الرِّجَالُ[٤]، فَاحفَظُوا أَبْصَارَكُمْ[٥]**»؟

---

(١) انظر المسألتين رقم (٢٧٨) و(٣٦٨).

(٢) هو: الضَّحَّاك بن مَخْلَد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده"(٥٣٢/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١٠٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٧ و٣٥٧ و١٥٦٢ و١٦٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩١-١٩٢)، وذكرها الدارقطني في "الأفراد" كما في (٢٧٢/ أ/ أطراف الغرائب).

(٣) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٤) في (ك): « الرجا ».

(٥) كذا في (ف)، وتحرَّفت في (أ) و(ش) إلى: « فاخفضوا أبصاركم » بالضاد، ولم تنقط الخاء فيهما، ووردتْ في (ت) و(ك): « فاحفظن أبصاركم »، وقد وردتْ أيضًا في بعض مصادر التخريج: «فاحفظوا أبصاركُنَّ»، وفي بعضها: «فاحفظْنَ أبصاركنَّ»، وهو الجادَّة. لكنَّ ما جاء في النسخ من تذكير الضمير «فاحفظوا أبصاركم» يَحْتملُ وجوهًا:

الأوَّل: ما قاله ابن حَزْم رحمه الله؛ فقد أخرَجَ الحديثَ في "المحلى" (٣/ ٢٢٧) من طريق شيخه حمام بسنده إلى سعيد بن المسيب، فذكره، وفيه: «فاحفظوا أبصاركم»، ثم قال ابن حزم: « هكذا في كتابي عن حمام، وبالله ! ما لَحَن رسول الله ﷺ، ولولا أنَّ ممكنًا أن يخاطب رسول الله ﷺ النساء ومن معهُنَّ من صغار أولادهِنَّ، =

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: الثوري[١]، عن ابن عَقيل[٢]، وليس لعبدالله بن أبي بكر معنًى؛ روى هذا الحديثَ عن ابن عَقِيلٍ:

= لما كتبناه إلا: فاخْفِضْنَ [كذا] أبصارَكُنَّ».

والثاني: أنَّ الضمائر ذُكِّرَتْ؛ ليكونَ الأمرُ بحفظِ الأبصارِ عن عورة الساجد عامًّا للرجال والنساء، ومن هنا فإنَّ الشَّرْطَ وإنْ كان خاصًّا بالنساء، فإنَّ جوابَهُ عامٌّ، يَعُمُّ جميع الناظرين؛ فلا ينظُرُ الرجالُ ولا النساء إلى عورة الساجد، وهذا أبلغ.

والثالث: أن قوله: «فاحفظوا أبصاركم» سُبِقَ بلفظ «الرجال»؛ فجاءتِ الضمائر على صيغة التذكير؛ للمشاكلة والمجاورة.

ووردتْ في لغة العرب تأثيراتٌ كثيرة للمجاورة؛ حيثُ يخرُجُ المجاور عن قاعدته ليشاكلَ مجاوِرَهُ؛ كالجَرِّ على المجاورة وغيره.

انظر: "الخصائص" (٣/ ٩٤- ٩٦)، (٣/ ٢١٨- ٢٢٧ فصل في الجوار)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٧٥، ٨٠- ٨٢)، و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥- ٢٧٦)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٢٨٨- ٢٨٩)، و"لسان العرب" (٥/ ٧٥).

والرابع: أنَّ ضمير جمع المذكَّر يرجع إلى لفظ «المعشر» في قوله: «معشر النساء»، لا إلى معناه، والتقدير: فاحفظوا أبصاركم يا مَعْشَرَ النساءِ؛ فإنَّ المعشر: باعتبار لفظه مذكَّر، وباعتبار معناه مؤنَّث لإضافته إلى النساء، والضمير قد يعودُ إلى الكلمة باعتبار لفظها، وقد يعود إليها باعتبار معناها؛ وهذا كثير في العربية خاصَّة في رجوع الضمير إلى «مَنْ» و«مَا» الموصولتين.

انظر: "شرح التسهيل" (١/ ١٩٦)، و"شرح ابن الناظم" (ص٥٨)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ١٠٢٤- ١٠٢٩).

(١) روايته على هذا الوجه (سفيان، عن ابن عقيل، عن ابن المسيِّب، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، به) ذكرها الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/ أ/ أطراف الغرائب).

ورواه عدد من الرواة عن سفيان الثوري، عن ابن عقيل، عن جابر بن عبدالله، وسيأتي تخريج روايتهم في المسألة (٢٧٨).

(٢) هو: عبدالله بن محمد بن عقيل.

زُهَيْرٌ[(١)]، وعُبَيْدُاللهِ بنُ عَمْرٍو[(٢)].

٥٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالصَّمد بن عبدالوارث[(٣)]، عن الهيثم بن قَيس، عن عبدالله بن مسلم بن يسار، عن أبيه، عن

(١) هو: ابن محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢/ ١٦٠ رقم ٢٦٢٧)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٣ رقم ١٠٩٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٧ و٧٧٦)، والبزار في "مسنده" (٥٣١/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٥٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦).

(٢) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٩٨٤/ المنتخب)، والدارمي في "مسنده" (٧٢٥)، ولم يذكرا بعض ألفاظه.
قال البزار: « لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم، وأظن عبدالله بن أبي بكر هو: عبدالله بن محمد بن عقيل ».
وقال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٩٠): « هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان أبو عاصم قد حفظه فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد. والمشهور في هذا المتن: عبدالله بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد؛ لا عن عبدالله بن أبي بكر ».اهـ.
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٧٢/أ/ أطراف الغرائب): « غريب من حديثه عنه، لم يروه عنه غير عبدالله بن محمد بن عقيل، وكذلك رواه الثوري، عن ابن عقيل هذا، ورواه أبو عاصم النبيل عن الثوري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، ولم يتابع عليه، وتفرد به أبو عاصم، عن الثوري ».
وقال الحاكم: « صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري؛ فإني سمعت أبا علي الحافظ يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل، عن الثوري».
وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥/ ٢٢٦): « إن كان محمد بن عقيل يكنى: أبا بكر، فقد دلَّسه الثوري بلا شك، ثم وجدت أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنى محمد بن عقيل أبا بكر ودلَّسه ».اهـ.

(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٦٥٦).

جَدِّه[١]، عن النبيِّ ﷺ: أنه رخَّص للمُسافِر في المَسْحِ على الخُفَّين والعِمَامة، للمُقِيمِ يومٌ وليلة، وللمُسافِرِ ثلاثةُ أيام، وأنه نَهى عن الصَّرْفِ[٢]؟

قال أبي: هذان[٣] الحديثان مُنكَران؛ حدَّثنا بهما قُرَّةُ بنُ حبيب[٤]، ولم يذكُرْ فيه العِمَامَة، وليس لِيَسارٍ صُحْبة .

٥٦ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بشير، عن محمد ابن عبدالرحمن، عن الأعمَش، عن يحيى بن الجَزَّار[٦]، عن علي؛

---

(١) هو: يسار بن سُويد الجُهَني .

(٢) الصَّرْفُ: هو بيعُ أحد النقدَيْنِ بالآخر، أي: بيعُ الذهب بالفضة، وعكسه. انظر: "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٣٨٢)، و"فيض القدير" (٦/ ٣١٨).

(٣) في (ت): « هذا ان ».

(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٥٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٣٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٩٨)، وفي "معرفة الصحابة" (٦٦٥٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/ ١٢٤ و١٢٥) من طريق قرة بن حبيب، عن الهيثم بن قيس، به.
قال العقيلي في ترجمة الهيثم بن قيس: « ولا يصح حديثه من هذا الطريق، وأما المتن فثابت من غير هذا الوجه ».
وقال ابن قانع: « ولا أعرف وجه هذا الحديث ».
وقال أبو نعيم: « غريب من حديث مسلم، ومن حديث أبيه وابنه؛ تفرد برفعه الهيثم ابن قيس، وهو بصري ».
وقال الذهبي في ترجمة الهيثم من "الميزان" (٤/ ٣٢٥): « لم يصح حديثه ».
وانظر "المتفق والمفترق" للخطيب (٣/ ١٩١٠ و١٩١١)، و"الإصابة" (١٠/ ٣٦٦).

(٥) في (ت) و(ك): « قال أبي: سألت ».

(٦) في (ت): « الخزَّاز »، بالخاء المعجمة، وآخره زاي .

قال: كنتُ رجلاً مَذَّاءً، فاستَحْيَيْتُ أنْ أسألَ رسولَ الله ﷺ[١]، فأمرتُ المِقْدَادَ بن الأسود أن يسأل[٢] النبيَّ ﷺ . . . ؟

قال أبي: هذا خطأٌ بهذا الإسناد[٣]؛ إنما هو: الأعمَش[٤]، عن مُنْذِر الثوري[٥]، عن ابن الحنفيَّة[٦]، عن علي .

قلتُ لأبي: مَن محمَّد بن عبدالرحمٰن هذا ؟

قال: لا أعرفُهُ، ولا أعرفُ أحدًا يقال له: محمَّد بن[٧] عبدالرحمٰن يحدِّثُ عن الأعمش[٨]، ومحمدُ بنُ عبدالرحمٰن الكوفيُّ

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « النبي ﷺ».
(٢) في (ت) و(ك): « فسأل » بدل: « أن يسأل ».
(٣) ذكر البزار في "مسنده" (٣/ ٣٦) حديثًا ليحيى بن الجزار عن علي مرفوعًا: « شغلونا عن الصَّلاة الوسطى . . . » الحديث، ثم قال: « ولا نعلم روى يحيى الجزار عن علي بن أبي طالب ﷺ إلا هذا الحديث ».
وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن عبدالرحمٰن من "لسان الميزان" (٥/ ٢٥٠): « روى عنه سعيد بن بشير حديثًا إسناده خطأ ».
(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (٣٠٣).
(٥) هو: ابن يعلى .
(٦) هو: محمد بن علي بن أبي طالب.
(٧) قوله: « محمد بن » سقط من (أ) و(ش).
(٨) قال الحافظ في "اللسان" (٥/ ٢٥٠) بعد أن ذكر كلام أبي حاتم: « وفي الحصر نظر؛ فإن المذكور بعده يرد عليه »، ثم قال في الترجمة التي بعده: « محمد بن عبدالرحمن القشيري الكوفي، عن الأعمش » وأخرج البخاري في "صحيحه" (٦٤١٦) حديثًا من طريق محمد بن عبدالرحمن أبي المنذر الطفاوي، عن سليمان الأعمش.

هو ابن أبي ليلى، ولا أعلمُ ابنَ أبي ليلى روى عن الأعمش شيئًا[(١)].

٥٧ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[(٣)]، عن ابن جُرَيْج[(٤)]، عن عبدالله بن أبي مُلَيْكَة[(٥)]، عن عائِشَة، عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، أَوْ رَعَفَ، أَوْ قَلَسَ[(٦)]؛ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا صَلَّى، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ»؟

---

(١) نقل الحافظ ابن حجر في الموضع السابق من "اللسان" هذا النص عن أبي حاتم، ثم تعقبه قائلاً: « لا أبعد أن يكون هو؛ فإن له معه قصة قال فيها ابن أبي ليلى: الأعمش أستاذنا ومعلمنا ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ١١٨) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «وحديث ابن الحنفية هو الصحيح ».

(٢) نقل هذا النص ابنُ دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٤٤)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق"(١/ ١٦١)، وابن الملقن في "البدر المنير"(٣/ ١٢٩/ مخطوط)، ونقله ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٥٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٩٦) مختصرًا.
وستأتي هذه المسألة برقم (٥١٢)، وفيها إعلال أبي زرعة للحديث بمثل إعلال أبي حاتم هنا.

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٢٢١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٣ و١٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٤٢)، و"الخلافيات" (٢/ ٣٢٤ رقم ٦١٩).

(٤) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيج. (٥) هو: عبدالله بن عبيدالله.

(٦) يقال: قَلَسَ الرجلُ يَقْلِسُ قَلْسًا، من باب ضَرَبَ، أي: خرج من بطنه طعامٌ أو شرابٌ إلى الفم، وسواءٌ ألقاه أو أعاده إلى بطنه إذا كان مِلْءَ الفم أو دونه، فإذا غَلَبَ فهو قَيْءٌ. والقَلْسُ، بالسكون: مصدر، والقَلَسُ، بالتحريك: اسم للمقلوس فَعَل بمعنى مفعول. انظر: "المصباح المنير" (٢/ ٥١٣)، و"اللسان" (٦/ ١٧٩-١٨٠)، و"مختار الصحاح" (ص٤٧٥).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْوُونَهُ عن ابن جُرَيْج، عن أبيه[١]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٢]، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً[٣]؛ والحديثُ هذا[٤].

---

(١) هو: عبدالعزيز بن جُريج .

(٢) كذا وقع هنا وفي المسألة الآتية برقم (٥١٢) بذكر « ابن أبي مليكة »، وكذا نقل ابن دقيق العيد وابن عبدالهادي وابن الملقن عن أبي حاتم. ولم نقف عليه.
وقال ابن دقيق العيد: « هذا لون آخر، ينبغي أن يتتبع بالكشف ».
والمشهور أن أصحاب ابن جريج يروونه، عنه، عن أبيه، مرسلاً. ومن هذا الوجه رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٦١٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٥).
ومن طريق عبدالرزاق رواه الدارقطني في "السنن" (١/ ١٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٤٢-١٤٣). وانظر "الخلافيات" للبيهقي (٢/ ٣٢٤) فما بعدها.

(٣) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٥٣): « وقال أبوحاتم الرازي: ليس هذا الحديث بشيء؛ إنما هو: مرسل ».

(٤) قال أحمد: « هكذا رواه ابن عياش. إنما رواه ابن جريج فقال: عن أبي، وإنما هو عن أبيه، ولم يسمعه من أبيه، وليس فيه عائشة، ولا النبي ﷺ ».اهـ. نقله عنه ابن عدي في "الكامل"(٥/ ٢٩٠)، ثم قال ابن عدي: « وهذا غير محفوظ عن ابن جريج، إنما يرويه عنه إسماعيل بن عياش، وابن عياش إذا روى عن أهل الحجاز وأهل العراق، فإن حديثه عنهم ضعيف، وإذا روى عن أهل الشام فهو أصلح».اهـ.
وقال الدارقطني في "السنن" (١/ ١٥٤):« كذا رواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وتابعه سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج، عن أبيه مرسلاً».
وقال في"العلل" (٥/ ٨٩/ ب) عن هذا الحديث:« يرويه ابن جريج، واختلف عنه: فرواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن أبيه، وعن ابن أبي مليكة، عن عائشة، وعن عطاء بن عجلان، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وخالفه أصحاب ابن جريج، منهم: حجاج، وعثمان بن عمر، وعمر بن عبدالله الأنصاري، وعبدالوهاب بن عطاء؛ رووه عن ابن جريج، عن أبيه مرسلاً، ولم يذكروا ابن أبي مليكة، وهو الصواب ».اهـ. =

٥٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[٢]، عن

= وقوله: « عمر بن عبدالله الأنصاري » كذا في الأصل!! وصوابه: « محمد بن عبدالله الأنصاري ». انظر "السنن" له (١/ ١٥٥).
ونقل الدارقطني في هذا الموضع عن محمد بن يحيى قوله: « وأما حديث ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش - فليس بشيء ».
وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٥٥): «وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً ». اهـ. وقال في "الخلافيات": « هكذا رواه إسماعيل بن عياش - وهو ممن لا تقوم به الحجة -، عن ابن جريج، عن عبدالله بن أبي مليكة، رواه أيضًا مرَّةً عن ابن جريج، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحو رواية الجماعة، ومرَّةً عن ابن جريج، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ ، وهو وهمٌ ».
وضعفه ابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٧٥).
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٦١): « الصحيح أن هذا الحديث مرسل ». وقال الشافعي في حديث ابن جريج عن أبيه: « ليست هذه الرواية بثابتة عن النبي ﷺ » نقله البيهقي في "السنن" (١/ ١٤٣).

(١) نقل هذا النص الدارقطني في "سننه"(١/ ١٠٧)، ونقله عن الدارقطني البيهقي في "السنن الكبرى"(١/ ٥٥)، وابن دقيق العيد في"الإمام"(١/ ٤٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤١٠)، والبوصيري في "مصباح الزجاجة" (١/ ١٧٧).
والنص في "سنن الدارقطني" كما هنا، عدا آخره، ففيه: « كان النبي ﷺ، مرسلاً، وهو أشبه بالصواب ». وكذا نقله البيهقي. وفي "الإمام"، و"البدر المنير"، و"مصباح الزجاجة": « كان النبي ﷺ ، مرسلاً، وهو الصواب ».
ونقل النص عن أبي حاتم أيضًا الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(٦/ ١٢٠).

(٢) هو: عبدالحميد بن حبيب. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٣٢)، وابن عدي في "الكامل"(٥/ ٢٩٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٧ و١٥٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥٥).
قال ابن عدي: « قد حدَّث الأوزاعيُّ عن عبدِالواحد هذا بغير حديث، وأرجو أنه لا بأس به؛ لأنَّ في روايات الأوزاعي عنه استقامةً ». =

الأوزاعيِّ[١]، [عن عبدِالواحد][٢] بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا توضَّأ، عَرَكَ عارِضَيْهِ، وشَبَّكَ بين لَحْيَيْهِ[٣]؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ الوليدُ[٤]، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ[٥] وقتادةَ؛ قالا: كان النبي ﷺ... وهو أشبَهُ.

٥٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن لَهِيعة[٦]، عن الحارث

= قال الدارقطني: «ورواه أبو المغيرة، عن الأوزاعي موقوفًا، وهو الصواب».
وقال البيهقي: «تفرَّد به عبدالواحد بن قيس، واختلفوا في عدالته؛ فوثَّقه يحيى بن معين، وأباه يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن إسماعيل البخاري».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) في جميع النسخ: «وعبدالواحد»، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج.

(٣) اللَّحْيُ، بفتح اللام: هو عَظْمُ الحَنَك، وهو الذي عليه الأسنان، وهو من الإنسان حيثُ يَنْبُتُ الشَّعْر، وهو أعلى وأسفَلُ، وجمعه: أَلْحٍ وَلُحِيٌّ، مثل: فَلْسٍ وفُلُوسٍ وأَفْلُس. "المصباح المنير" (٢/ ٥٥١).

(٤) هو: ابن مسلم. وروايته أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (١٠/ ٤١).
ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٢) من طريق عبدالله بن سماعة، عن الأوزاعي مثله.
ورواه الدارقطني أيضًا من طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن عبدالواحد ابن قيس، عن يزيد الرقاشي، عن النبي ﷺ، به.
قال الدارقطني: «والمرسل هو الصواب».

(٥) هو: يزيد بن أبان.

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها أحمد (١/ ٨٨ رقم ٦٦٨ و٦٦٩)، والبزار في "مسنده" (٨٩٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٩٠) من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالله بن زُرَيْر، عن علي به مرفوعًا. =

ابن يزيد، عن عبدالله بن زُرَيْر [(١)]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ قال: « مَنْ وَجَدَ فِي بَطْنِهِ رِزًّا[(٢)] وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَنْصَرِفْ» ؟

قال أبي: أنا أرضى أنْ يكونَ هذا مِنْ كلامِ عليٍّ، موقوفً[(٣)]، وابنُ لَهِيعة قد خلَّط في حديثه. فأمَّا في هذا الحديث:

فقال مَرَّةً: حدَّثنا عبدالله بن هُبيرة[(٤)]، عن عبدالله بن زُرَيْر[(٥)]، عن علي، عن النبيِّ ﷺ.

= قال البزار: « وهذا الحديث لا نحفظه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».
وقال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة ».

(١) في (ش): « زر ».

(٢) « الرِّزُّ » بكسر الراء: الصَّوتُ الخفيُّ، ويريد به القرقرة، وقيل: هو غَمْزُ الحَدَث وحركَتُه للخروج. انظر "النهاية" (٢/ ٢١٩).

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٥٦) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، به، موقوفًا.
ورواه أبو عبيد في "غريب الحديث" (٤/ ٣٣٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن عاصم بن ضمرة والحارث، عن علي، به، موقوفًا.
ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٥٦) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، به، موقوفًا.

(٤) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد وجادة في كتاب أبيه (١/ ٩٩ رقم ٧٧٧).

(٥) في (ش): « زر ».

وقال مَرَّةً: حدَّثنا الحارث بن يزيد[(١)]، عن عبدالله بن زُرَيْر، عن علي، عن النبيِّ ﷺ[(٢)].

٦٠ - **وسألتُ**[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه ابن عُيينة[(٤)]، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن حَسَّان بن بلال، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ؛ في تخليل اللِّحْيَة ؟

---

(١) قوله: « بن يزيد » ليس في (أ).

(٢) من قوله: « وقال مرة. . . » إلى هنا، سقط من (ش)؛ لانتقال النظر.

(٣) نقل هذا النص مختصرًا ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٤٩٠)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١/ ٧٢٠).

(٤) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٤٧) عن ابن عيينة، به .
وورواه الترمذي في "جامعه" (٣٠) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، والطبراني في "الأوسط" (٢٣٩٥) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي، كلاهما عن ابن عيينة، به. ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٨٠)، والحميدي في "مسنده" (١٤٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٨)، ثلاثتهم عن ابن عُيينة، عن عبدالكريم بن أمية، عن حسان بن بلال، عن عمَّار، به . وورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٩) من طريق محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عُيينة، به .
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٤٩)، ولكن وقع عنده :« سفيان، عن عبدالكريم الجزري، عن حسان بن بلال، أنه رأى عمار بن ياسر . . . »، فذكره، وقال: « صحيح ». قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (١١/ ٧٢٠): « قوله: " إنه صحيح " غير صحيح؛ بل هو معلول، وما وقع عنده في نسب عبدالكريم وَهَم، وإنما هو: أبو أمية، وقد ضعفه الجمهور ».اهـ. وقال أيضًا :« قد بيَّن ابن المديني علة هذا الحديث، فقال: « لم يسمعه قتادة إلا من عبدالكريم، والله أعلم ».اهـ.
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١): « وروى ابن عيينة، عن عبدالكريم: قال حسان بن بلال، عن عمار: خلل النبي ﷺ لحيته، ولم يسمع عبدالكريم من حسان. وقال ابن عيينة مرة: عن سعيد، عن قتادة، عن حسان، عن عمار، عن النبي ﷺ، ولا يصح حديث سعيد ».اهـ.

قال أبي: لم يحدِّثْ بهذا أحدٌ سوى ابنِ عُيينة، عن ابن أبي عَروبة[١].

قلتُ: هو صَحيحٌ ؟

قال: لو كان صَحيحًا، لكان في مُصَنَّفات ابن أبي[٢] عَروبة، ولم يذكُر ابنُ عُيَينة في هذا الحديثِ الخَبَرَ[٣]؛ وهذا أيضًا مما يوهِّنُهُ.

٦١ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه صالحُ بنُ كَيْسان[٥]، وعبدُالرحمٰنِ بنُ إسحاق[٦]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن

وقال ابن عيينة: « لم يسمع عبدالكريم من حسان بن بلال حديث التخليل ». انظر "جامع الترمذي"(٣٠)، و"العلل الكبير" للترمذي (ص٣٣-٣٤)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣/ ٦٣)، و"مسائل الإمام أحمد" لأبي داود (٢٠٤٦).

(١) قال الطبراني في "الأوسط"(٢٣٩٥): « لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، تفرد به سفيان ».

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) قوله: « الخبر » سقط من (ت) و(ك). والذي يظهر أن قوله: « الخبر » ليس في نسخة "العلل" التي عند ابن دقيق العيد أو لم يتضح فيها؛ لأنه عندما وصل نقله عن "العلل" إلى هذا الموضع قال: « وفهمت من المكتوب هاهنا ما معناه: أن ابن عيينة لم يذكر في هذا الحديث السماع، أو الخبر، أو ما يقارب هذا »، ثم تابع نقله فقال: «وهذا أيضًا مما يوهنه »، والله أعلم.

(٤) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ١٤١-١٤٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٥٥-١٥٦)، ووقع في المطبوع منه: « عن عباس » بدل: « عن ابن عباس »، وهو خطأ، وسبق عنده على الصواب.

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٦٣-٢٦٤ رقم ١٨٣٢٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٢٠)، والنسائي في "المجتبى" (٣١٤) في حديث طويل، وفيه: « التيمُّم إلى المناكِب والآباط ».

(٦) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١٦٠٩ و١٦٥٢).

عبدالله، عن ابن عباس، عن عمَّار، عن النبيِّ ﷺ؛ في التيمُّم ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه مالك[١]، وابن عُيَينة[٢]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبيه، عن عَمَّار، وهو الصَّحيحُ، وهما أحفَظُ.

قلتُ: قد رواه يونسُ[٣]، وعُقَيْلٌ[٤]، وابنُ أبي ذئب[٥]، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله[٦] بن عبدالله، عن عمَّار[٧]، عن النبيِّ ﷺ، وهُمْ أَصحابُ الكُتُب!

فقالا: مالكٌ صاحبُ كتاب، وصاحبُ حِفْظ[٨].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣١٥)، وابن حبان (١٣١٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٩/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٢) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٤٣)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٤٧).

(٣) هو: ابن يزيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٢١ رقم ١٨٨٩٣)، وأبو داود في "سننه" (٣١٨).

(٤) هو: ابن خالد.

(٥) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٧٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٢٠ رقم ١٨٨٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٣٣).

(٦) في (ك): « عبدالله » بدل: « عبيدالله ».

(٧) قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (١/ ٢٠٠)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٥٥): « وهو منقطع؛ فإن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر». اهـ.

(٨) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٥٦): « وهذا حديث منكر جدًّا، لم يزل العلماء يُنكرونه، وقد أنكره الزهري راويه، وقال: هو لا يَعتبر به الناسُ؛ ذَكَره الإمام أحمد، وأبو داود، وغيرُهما. وروي عن الزهري أنه امتنع أن يُحَدِّث به، وقال: =

٦٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق[٢]، وأبو قُرَّة

= لم أسمعه إلا من عُبَيْدِ الله! ورُوي عنه أنه قال: لا أدري ما هو! وروي عن مكْحُولٍ أنه كان يَغضب إذا حدَّث الزهريُّ بهذا الحديث، وعن ابن عُيَيْنَةَ أنه امتَنع أن يُحدِّث به، وقال: ليس العملُ عليه. وسئل الإمام أحمدُ عنه، فقال: ليس بشيْء. وقال أيضًا: اختلفوا في إسناده، وكان الزهري يَهابُه، وقال: ما أرى العملَ عليه».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣).

(٢) اختلف على عبدالرزاق في هذا الحديث؛ فرواه عنه على هذا الوجه: ابن السري، وسلمة بن شبيب، وروايتهما ذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨/أ).
ورواه عنه الدبري في "المصنف" (٤١٢)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ١٩٤ رقم ٤٩١). والحسن بن علي الحلواني وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٢٦). ومحمد بن رافع وروايته أخرجها البيهقي في "الخلافيات" (٥٤٠)؛ ثلاثتهم (الدَّبري، والحسن بن علي، ومحمد بن رافع) عن عبدالرزاق بهذا الإسناد، وفيه: «عن بسرة، أو زيد بن خالد».
ولفظة «أو» سقطت من "مصنف عبدالرزاق" وهي في "معجم الطبراني"؛ فلتصحح.
ورواه عن ابن جريج: حجاج بن محمد المصيصي، ومحمد بن بكر البرساني، واختلف على كلٍّ منهما فيه:
فأمَّا رواية حجاج: فأخرجها البيهقي في "الخلافيات" (٥٣٨) من طريق إبراهيم بن الحسن المقسمي، عنه، قال: قال ابن جريج: أخبرني ابن شهاب، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عروة، ولم يسمع ذلك منه، [يعني الزهري لم يسمع ذلك من عروة] - أنه كان يحدث عن بسرة بنت صفوان، وزيد بن خالد... بالحديث.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٩٦)، ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (٥٣٧) من طريق أحمد بن هارون المصيصي، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عائشة، وزيد بن خالد، به. قال البيهقي: «أخطأ فيه هذا المصيصي؛ حيث قال: «عن عائشة»، وإنما هو «عن بسرة». =

موسى بنُ طارق[1]، عن ابن جُرَيج، [عن الزُّهْري، عن عبدالله بن أبي بكر][2]، عن عُرْوَة، عن بُسْرَةَ[3] وزيدِ بنِ خالد، عن النبيِّ ﷺ؛ في مَسِّ الذَّكَر ؟

قال أبي: أخشى أن يكونَ ابنُ جُرَيج أخَذَ هذا الحديثَ مِنْ إبراهيم بن أبي يحيى؛ لأنَّ أبا جعفر حدَّثنا؛ قال: سمعتُ إبراهيمَ بن أبي يحيى يقول: جاءني ابنُ جُرَيج بِكُتُبٍ مِثْلِ هذا - خَفَضَ يده اليُسْرى ورفعَ اليمنى؛ مقدارَ بِضْعَةَ[4] عَشَرَ جزءًا - فقال[5]: أروي

= وأمَّا رواية البرساني: فأخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (١٣٥) - ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن" (١/ ٣٩٠) - عن محمد ابن بكر البرساني، عن ابن جريج، حدثني الزهري، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عروة؛ قال - يعني الزهري -: ولم أسمعه منه [أي: لم يسمعه من عروة]؛ أنه كان يحدث عن بسرة بنت صفوان، وعن زيد بن خالد، به. وقال البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٢٦١): « وهذا إسناد صحيح ».
وأخرجه البيهقي في "الخلافيات" (٥٣٩) من طريق أحمد بن المقدام، ثنا محمد ابن بكر [تحرفت في المطبوع إلى بكير]، ثنا ابن جريج، به. وفيه: « أنه كان يحدث عن بسرة، أو زيد بن خالد ».
وفي الحديث خلافات أخرى على الزهري وغيره، وانظر حاشية (٨) آخر المسألة.

(١) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٨/أ).

(٢) في جميع النسخ و"تنقيح التحقيق" نقلاً عن المصنِّف: « عن عبدالله بن أبي بكر، عن الزهري »، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخريج. وسيأتي على الصواب في المسألة رقم (٧٤) و(٨١).

(٣) هي: بنت صفوان .

(٤) في (ف): « بضع ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال ».

هذا عنك؟ فقال[١]: نعم[٢].

٦٣ - قال أبو محمَّد[٣]: سمعتُ أبي وذكَرَ حديثَ عبدالعزيز بن أبي سَلَمة الماجِشُونِ[٤]، عن ابن شهاب، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «فقلتُ»، والقائل: هو إبراهيم بن أبي يحيى.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/١٩٨/أ): « وروى هذا الحديث ابن جريج؛ واختلف عنه: فرواه أبو قرة والبرساني، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبدالله ابن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة، وعن زيد بن خالد جميعًا، وكذلك قال ابن السري (؟)، وسلمة بن شبيب، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن الزهري. وقال غَيْرهما: عن عبدالرزاق في هذا الحديث بهذا الإسناد: "أو زيد بن خالد" بالشك؛ وكذلك قال حجاج الأعور، ومخلد بن يزيد، عن ابن جريج، ورواه محمد ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد وحده، عن النبي ﷺ ».
والكلام على الخلاف في هذا الحديث يطول. انظر "العلل الكبير" للترمذي (ص٤٨)، و"الضعفاء" للعقيلي (٣/١٦٣- ١٦٤)، و"العلل" للدارقطني (٥/٢١/أ) و(٥/١٩٧/ب فما بعدها)، و"الخلافيات" للبيهقي (٢/٢٢٣/ فما بعدها)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/٢٦٩/ فما بعدها).
وانظر المسألة رقم (٧٤) و(٨١).

(٣) في جميع النسخ: «أبو علي»، وهو خطأ ظاهر، وما أثبتناه هو الصوابُ الموافق لمنهج المصنِّف في هذا الكتاب، فأبو محمد هو ابن أبي حاتم نفسه. وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (١٢٠١).
وقد نقل الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف"(١١/٣١٦) هذا النص بتصرف.

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/٣٢٧ رقم ٢٦٧٧٨) من طريق عبدالعزيز الماجشون، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي سفيان بن أخنس، عن أم حبيبة ، به .
وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/١٩٠/ب) رواية عبدالعزيز الماجشون، ثم قال :« ووهم فيه ».

عُتْبة، عن أُمِّ حَبِيبة - وكانت خالَتَهُ - قالتْ[١]: دخلتُ[٢] عليها، فسَقَتْني شَرْبَةً مِنْ سَوِيق، فقالت: يا ابنَ أخي! توضَّأْ؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ أمرنا أن نتوضَّأَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

فقال[٣] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري[٤]، عن أبي

---

(١) كذا في جميع النسخ: « قالت » بتأنيث الفعل على أنَّ التي قالت هي أمُّ حبيبة، وهذا لا ينتظم مع المقول بعده، والصواب أنَّ القائل: « دخلتُ عليها » هو الراوي عنها وهو ابن أختها، فالجادَّة أن يقال: « قال: دخلتُ عليها »؛ كما في جميع مصادر التخريج.
لكنَّ ما وقع في النسخ عندنا من تأنيث الفعل له وجه من العربية، وهو أنَّ مجاورة الفعل للاسم المؤنَّث قبله جعله في الصورة مؤنَّثًا، وإن كان في الحقيقة مسندًا إلى ضمير المذكَّر، وللجوار تأثير في جوانب عدة من العربية. وانظر التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (٥٤- الوجه الثالث).

(٢) في (ف): « دخل ».

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٦٥) من طريق معمر، و(٦٦٦) من طريق ابن جريج، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٠ و٥٥١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٨ و٢٣٩ رقم ٤٦٤ و٤٦٩) من طريق عثمان بن حكيم، وعبدالرحمٰن بن عبدالعزيز، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٧ رقم٢٦٧٧٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٤٥) من طريق ابن أبي ذئب، وأحمد (٦/ ٣٢٨ رقم ٢٦٧٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٩ رقم ٤٦٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، وأحمد (٦/ ٣٢٨ رقم٢٦٧٨٥)، والطبراني (٢٣/ ٢٣٩ رقم ٤٦٨) من طريق محمد بن إسحاق، والنسائي في "سننه" (١٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٣) من طريق بكر بن سوادة، والنسائي في "سننه" (١٨٠ و١٨٦) من طريق الزُّبَيْدي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٣) من طريق عبدالرحمٰن ابن خالد، والطبراني (٢٣/ ٢٣٨ رقم ٤٦٦) من طريق صالح بن كيسان، جميعهم عن الزهري، به.
=

سَلَمة[(١)]، عن أبي سُفْيان بن سعيد بن المغيرة بن الأَخْنَس، عن أم حَبِيبة، عن النبيِّ ﷺ... دخل لابن أبي سَلَمة[(٢)] الماجِشُونِ حديثٌ في حديث[(٣)].

٦٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُثْمان بن حَكِيم، عن ابن

= رواه أحمد (٦/ ٣٢٦ و٣٢٧ رقم٢٦٧٧٣ و٢٦٧٨٢)، وأبو داود في "سننه" (١٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٢-٦٣)، والطبراني (٢٣/ ٢٣٩ رقم ٤٧٠) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، به .

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف .

(٢) في (ت): « مسلمة ».

(٣) قال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩٠) بعد أن رواه من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا: « وقال معمر وعقيل وصالح بن كيسان وشعيب: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان بن سعيد بن الأخنس، عن أم حبيبة، وهذه الرواية أولى ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٩٠/ب) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصحيح من ذلك ما رواه صالح بن كيسان ومن تابعه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان، عن أم حبيبة. وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي سفيان، عن أم حبيبة ».
وذكر في "العلل"(٨/ ٣٠١-٣٠٢) أنه رواه عبدالعزيز الماجشون أيضًا عن الزهري، عن عمر بن عبدالعزيز، عن إبراهيم بن قارظ، عن أبي هريرة مرفوعًا ، ثم قال الدارقطني: « وعند الزهري في هذا الحديث أسانيد: عنده ما ذكرناه عن عمر بن عبدالعزيز، وعنده: عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن خارجة بن زيد، عن أبيه، وعنده: عن سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان، عن عروة، عن عائشة ﵂، وعنده: عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي سفيان بن سعيد بن الأخنس، عن أم حبيبة؛ كلُّهم عن النبي ﷺ؛ في الأمر بالوضوء مما مست النار. ورواه فليح بن سليمان، عن الزهري، فلم يقم إسناده، وخَلَّط فيه. وكل ما ذكرناه محفوظ عن الزهري صحيح عنه ».اهـ.

المُنْكَدِر، عن حُمْرَان: أنَّ عثمان أكلَ خُبْزًا ولَحْمًا، فصلَّى ولم يتوضَّ[١].

ورواه رَوْحُ بنُ القاسم، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن أَبَان بن عثمان[٢]، عن عثمان؟

فقال أبي: حديثُ أبان أشبَهُ.

٦٥ - وسمعتُ[٣] أبي يقول: سَأَلَنا إبراهيمُ بنُ موسى، فقال: أيُّ حديثٍ في المَسْحِ على الخُفَّيْنِ أصَحُّ؟ فسكتنا، فقال: هو حديثُ الأعمش[٤]، عن أبي الضُّحَى[٥]، عن مسروق[٦]، عن المغيرة، فقلتُ

---

(١) في (ك): « ولم يتوضأ » وهو الجادَّة. والمثبت من بقيَّة النسخ، وانظر تخريجه في المسألة رقم (١٦٨).

(٢) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ٢٦) عن ضمرة بن سعيد المازني، عن أبان به. ومن طريق مالك رواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٢١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٥٧).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ١٠٥)، ونقله بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٤٨٣ و٤٩١). وانظر ما يأتي في المسألتين رقم (١٧٣) و(١٨٢).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٦٣ و٣٨٨ و٢٩١٨ و٥٧٩٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٤) ولفظه: خرج رسول الله ﷺ ليقضي حاجته، فلما رجع تلقيته بالإداوة، فصببت عليه فغسل يديه، ثم غسل وجهه، ثم ذهب ليغسل ذراعيه فضاقت علية الجبة فأخرجهما من تحت الجبة، فغسلهما، ومسح رأسه، ومسح على خفيه، ثم صلى بنا.

(٥) هو: مسلم بن صُبَيْح .

(٦) هو: ابن الأجدع .

أنا له: حديثٌ حِجازيٌّ، قال: ما هو ؟ قلتُ: حديثُ يحيى بن سعيد[(١)]، عن سَعْد[(٢)] بن إبراهيم، عن نافع بن جُبَير بن مُطْعِم، عن عُرْوَة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. فسكَتَ.

قال أبي: أقولُ الآن[(٣)]: حديثُ الزُّهْري[(٤)]، عن عبَّادِ بنِ زياد، وإسماعيلَ بنِ محمدِ بنِ [سعد][(٥)]، عن عُرْوَةَ وحمزةَ ابنَي المغيرة بن شُعْبَة، عن أبيهما، عن النبيِّ ﷺ .

٦٦ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه إبراهيم بن سعد[(٦)]، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٢)، ومسلم في "صحيحه"(٢٧٤).
(٢) في (ف): « عن سعيد ».
(٣) في (ت) و(ك):« الآن أقول »، وكذا في "الإمام" .
(٤) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٣٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٢٣)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢٣).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٨) من طريق الزهري، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه، به . ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٦ رقم ٨٨٠).
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢١):« وربما حدَّث به ابن شهاب، عن عبَّاد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، ولا يذكر حمزة بن المغيرة، وربما جمع حمزة وعروة ابني المغيرة في هذا الحديث ، عن أبيهما المغيرة ».
وانظر "العلل" للدارقطني (١٢٣٥).
(٥) تصحف في جميع النسخ إلى: « سعيد »، والمثبت من "الإمام"، و"المصنف" و"المعجم الكبير" . وانظر ترجمة إسماعيل في "تهذيب الكمال" (٣/ ١٨٩).
(٦) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٣٢)، وابن عدي في "الكامل"(١/ ٢٤٨)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٣٨ رقم٣٩٢١)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٦٢/ أ/ أطراف الغرائب). =

الزُّهْري، عن عبدالرحمٰن بن يَزيد بن جارية، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ: «**لا تَسْتَقْبِلُوا القِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا**».

قال: أتى[1] هذا بآبِدَةٍ[2]، وهو خطأٌ؛ الصَّحيحُ: عن الزُّهْري[3]، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ.

٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه لَيْثُ بن أبي[4] سُلَيْم[5]، عن

= قال ابن عدي: «هكذا يروي إبراهيم بن سعد هذا الحديث، عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن حارثة (كذا!)، عن أبي أيوب، وأصحابُ الزهري خالفوه، فرووه عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي أيوب». اهـ.
وقال الدارقطني: «تفرد به إبراهيم عن الزهري».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ٩٦) الاختلاف في هذا الحديث، وصحح ما صححه أبو حاتم هنا.

(١) قوله: «أتى» سقط من (ك).

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «بايده» بالياء المثناة، ولم تنقط في (أ) و(ش)، والصواب ما أثبتناه، والمعنى أنه أتى بشيء غريب؛ يقال: أتى فلان بآبدة، أي: داهية يبقى ذكرها على الأبد، وأَبَدَ الشاعرُ: أتىٰ في شعره بالعويص ومالا يعرف معناه على بادئ الرأي. وهي الأوابد والغرائب. "تاج العروس" (٤/ ٣٢٨، ٣٢٩).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٩٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٤).

(٤) قوله: «أبي» ليس في (أ) و(ش).

(٥) روايته أخرجها إسحاق ومسدد في "مسنديهما"، وأبو يعلى في "مسنده الكبير" - كما في "المطالب العالية" (١٨١) -، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٥٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٩٢) من طريق معتمر بن سليمان، عن ليث، به.
ووقع في "المطالب العالية" نقلاً عن رواية إسحاق ومسدد وأبي يعلى: «أبو المشتمعل» بدل: «أبو المستهل». لكن ذكر ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٢٧) هذا الحديث من رواية أبي يعلى ووقع عنده: «أبو المستهل» كما هنا.
ورواه الترمذي في "العلل الكبير" (٧٩) من طريق معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن عاصم، به.

عاصم[١]، عن أبي المُسْتَهِلّ[٢]، عن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، فَأَرَادَ[٣] أَنْ يَعُودَ، فَلْيَغْسِلْ فَرْجَهُ**» ؟

قال أبي: هذا يَرْوْنَ أنه: عاصم[٤]، عن أبي المُتَوَكِّل[٥]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[٦].

٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس[٧]، عن

---

(١) هو: ابن سليمان الأحول.

(٢) انظر ترجمته في "الثقات" لابن حبان (٥/ ٥٧١).

(٣) في (ت) و(ك): « وأراد ».

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٣٠٨) ولفظه: « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ ؛ فَلْيَتَوَضَّأ ».

(٥) هو: علي بن داود الناجي.

(٦) قال الترمذي: « سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث ؟ فقال: هو خطأ، ولا أدري من أبو المستهل، وإنما روى عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان ابن ربيعة، عن عمر، قوله. وهو الصواب. وروى عاصم، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢٤٠): « كذا رواه ليث بن أبي سليم ووَهِمَ فيه، ورواه الثقات الحفاظ عن عاصم، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري... وقولهم أولى بالصواب من قول الليث ».
وقال: « وليث بن أبي سليم لا يحتج به، وفي حديث أبي سعيد كفاية ».
وقال ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٢٧): « هذا حديثٌ غريب من هذا الوجه، وأبو المستهل هذا لا أعرفه، ولم يذكره ابن أبي حاتم ».

(٧) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٥٢)، والسرقسطي في "الدلائل في غريب الحديث" (١/ ١٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١١٦)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٧/ أ/ أطراف الغرائب).

هاشم بن بَرِيد[١]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن جابر: أنَّ رجلاً سلَّم على النبي ﷺ وهو يَبول، فقال له النبي ﷺ: «إِذَا رَأَيْتَنِي فِي هَذِهِ[٢] الحَالِ، فَلَا تُسَلِّمْ عَلَيَّ؛ فَإِنَّكَ[٣] إِنْ سَلَّمْتَ عَلَيَّ، لَمْ أَرُدَّ عَلَيْكَ»؟

قال أبي: لا أعلَمُ رَوَىٰ هذا[٤] الحديثَ أَحَد غَيْر[٥] هاشم بن

---

(١) في (أ) و(ك): «يزيد».
(٢) في (ت) و(ك): «هذا».
(٣) قوله: «فإنك» سقط من (ك).
(٤) قوله: «هذا» مكرر في (ك).
(٥) كذا في جميع النسخ، ويحتمل النصب والرفع:
أما النصب: فعلى أنَّ «أعلم» متعد لمفعولين، و«أحد» هو المفعول الأول له، وجملةُ «روى هذا الحديث» في محل نصب المفعول الثاني. أو على أن «أعلم» بمعنى «أعرف» متعدٍّ لمفعول واحد، وجملة «روى» في محل نصب حالٍ؛ وهي في الأصل نعت لـ«أحد» فلما تقدمت أعربت حالاً. وفاعلُ «روى» على الوجهين ضمير يعود إلى «أحد»؛ فهُوَ عائدٌ إلى متأخِّرٍ في اللفظ، متقدِّمٍ في الرتبة، وهو جائزٌ في العربية. وكلمة «غَيْرَ» هنا منصوبة أيضًا إما على الاستثناء أو على أنها بدلٌ من «أحدًا»، أو نعت له. وأصل الكلام: «لا أعلمُ أحدًا رَوَىٰ هذا الحديثَ غَيْرَ هاشمِ بنِ البريد». وعلى ذلك: فقوله «أحد» وقع في سياق النفي، وهو الأصل، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وأما الرفع: فعلى أن «أحدٌ» فاعل «رَوَىٰ»، وجملة «روى هذا الحديث أحدٌ ...» إما لا محل لها من الإعراب، على إلغاء الفعل «أعلم» المتعدِّي إلى مفعولين وإبطال عمله على رأي الكوفيين والأخفش مطلقًا، أو على قول البصريين على اعتبار أنه غير متصدِّر في الكلام بل سُبق بحرف النفي «لا». وإما أن تكون في محل نصب المَفْعُول الثاني لـ«أعلم»، ويقدَّر مفعولُهُ الأوَّلُ ضميرَ شأنٍ محذوفًا، والتقدير: «لا أعلمُهُ [أي: الشأن والحديث]: رَوَىٰ هذا الحديثَ أحدٌ ...»، وكلمة «غَيْرَ» هنا يجوز فيها الرفع نعتًا لـ«أحدٌ» أو بدلاً منه، أو النصب على الاستثناء.
وعلى ذلك فقوله: «أحد» وقع في سياق الإثبات، وهو خلاف الأصل، لكنَّه هنا يؤوَّل بالنفي، فيتجه الكلام. انظر في ضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم =

البَرِيدِ[١].

٦٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو بكر بن عَيَّاش، عن أبي إسحاق[٢]؛ قال: كُنْتُ جالسًا عند حُجْرِ بنِ عَدِيٍّ الكِنْدي؛ قال: فجاءت جارِيَتُهُ فقالت: إنَّ ابنَكَ دخل المَخْرَجَ[٣] ولم يَمَسَّ ماءً، فقال: ياجاريةُ، هاتي تلك الصَّحيفةَ، فقرأ: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، هذا ما حدَّثني عليُّ بن أبي طالب: إنَّ الطُّهُورَ نِصْفُ الإيمان؟

قال أبي: بَيْنَ أبي إسحاق وحُجْرٍ رَجُلَينِ[٤]؛ يرويه الثِّقاتُ عن

= (٨٥٤)، وانظر في مجيء «أحد» في سياق الإثبات المؤوَّل بالنفي: التعليق على المسألة رقم (٣٠٥)، وانظر: "أوضح المسالك" (٢/ ٦٠-٦٣/ باب ظن وأخواتها)، و(٢/ ٢٢٢/ باب الاستثناء)، و(٢/ ٢٧٩-٢٨٥/ باب الحال).

(١) قال ابن عدي: « وهذا لا أعلم رواه عن عبدالله بن محمد بن عقيل إلا هاشم ». وقال الدارقطني: « تفرد به هاشم بن البريد عنه، ولا أعلم حدَّث به عنه غير عيسى ابن يونس ».

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٣) المَخْرَج هنا: الحُشُّ أو الكَنيف، أي: مكانُ قضاء الحاجة. انظر: "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" للعسكري (ص١٧٦)، و"لسان العرب" (خ ر ج) (٢/ ٢٤٩)، (ح ش ش) (٦/ ٢٨٦).

(٤) كذا في جميع النسخ « رجلين » بياء قبل النون، والجادَّة أن يكون: « رجلان »؛ لأنَّه مبتدأ مؤخَّر، وهو مثنًّى؛ فكان حقُّهُ أن يرفع بالألف، لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهين صحيحين في العربية:

الوجه الأوَّل: أن يكون بياءٍ خالصة؛ على أنه مفعول به أوَّل، والظرف قبله « بين أبي إسحاق وحجر » هو المفعولُ الثاني، وفي ناصبهما احتمالان، ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٥). =

أبي إسحاق، عن آخَرَ، عن[1] غلامِ حُجْرٍ، عن حُجْر[2].

قال أبي: وسماعُ أبي بكرٍ من أبي إسحاق ليس بذاك القَوي.

أخبرنا أبو محمد؛ قال[3]: حدَّثني[4] [أبي قال][5]: أبو إسحاقَ

= **والوجه الثاني**: أن يكون بألفٍ ممالةٍ نحو الياء: « رَجُلَيْنِ »، وإنما أُمِيلَتِ الألفُ لوقوعِ كسرةِ النون بعدها، والكلام في الإمالة وأسبابها في التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(١٢٤).

(١) في (ت) و(ك): « فمنهم عن ».

(٢) الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٩٥٠- طبعة اللحيدان) عن وكيع، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكِنْدي، عن غلام لحجر بن عدي، عن حجر، عن علي، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٩٤٨- طبعة اللحيدان) عن ابن مهدي، عن الثوري، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٨٠٠) من طريق يحيى بن سعيد، عن الثوري، والبيهقي في "الشعب" (٣٩) من طريق إسرائيل، كلاهما (الثوري وإسرائيل) عن أبي إسحاق، عن أبي ليلى الكندي، عن حجر بن عدي، عن علي، به. ومن طريق البيهقي رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢/ ٢٠٨).
ووقع في "السنة": « ابن أبي ليلى » بدل « أبي ليلى » !
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٢٢٠)، وعبدالله بن أحمد في "السنة" (٨٠١) من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن عمير بن قُميم، عن غلام لحجر بن عدي، عن حجر، عن علي، به. ووقع في "السنة": « عمير بن نمير » !

(٣) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٤) في (ف): « وحدثني ».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة لابد منها، وبدونها يكون النص هكذا: « حدَّثني أبو إسحاقَ» ويستحيل أن يروي أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم عن أبي إسحاق؛ فإنَّ أبا إسحاق السَّبِيعي توفي سنة (١٢٩هـ)، وقيل: قبل ذلك، وأبو محمد بن أبي حاتم ولد سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ)، أي: بعد وفاة أبي إسحاق بأكثر من مائة سنة. كما لا يمكن أن يروي عنه أبو حاتم؛ فقد كانت ولادة أبي حاتم سنة (١٩٥هـ)، وجاء النص في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٤٦ رقم ٥٢٩) هكذا: «سمعتُ أبي =

قد رأى حُجْرَ بن عَدِيٍّ، ولا أعلم سَمِعَ منه[١] .

٧٠ - **وسألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه إسحاق[٣] الفَرْوي[٤]، عن ابن أبي المَوَالي[٥]، عن عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّواكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»** ؟

فقال أبي: حدَّثنا به أبو زُرْعَةَ[٦]، عن الفَرْوي .

فقال أبي: ليس بمَحْفُوظ؛ حدَّثنا به حَرْمَلة[٧]، عن ابن وَهْب[٨]، عن ابن أبي الموالي، عن ابن عَقيل، عن النبيِّ ﷺ، مرسَلً[٩] .

قال أبي: والمرسَلُ أشبَهُ .

= يقول: أبو إسحاق الْهَمْداني قد رأى حُجْرَ بْن عدي، ولا أعلم سمع منه». اهـ.

(١) أي: ولا أَعْلَمُهُ سمع منه؛ حُذِفَ المفعول به في « لا أعلمه » اختصارًا؛ للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٩٣)، والحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٦٢).

(٣) من قوله: « قد رأى حُجر . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٤) هو: إسحاق بن محمد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٠٨)، وأبو نعيم في "كتاب السواك" - كما في "عمدة القاري" (١١/ ١٩)- ، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/ ١٦١-١٦٢).

(٥) في (أ) و(ت): «الموال»، وكلاهما صحيح. وابن أبي الموالي اسمه: عبدالرحمٰن.

(٦) هو: عبيدالله بن عبدالكريم الرازي.

(٧) هو: ابن يحيى .

(٨) هو: عبدالله .

(٩) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

٧١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا بحديثٍ عن هارون بن سعيد الأَيْلي، عن خالد بن نِزَار، عن إبراهيم - يعني: ابن طَهْمان - قال: حدَّثني عاصم بن أبي النَّجُود، عن حُمْران مولى عثمان؛ أنَّهُ قال: صلَّى عثمانُ صلاةً من الصَّلَوات - قال عاصم: يُرَوْنَ أَنَّها صلاةُ العَصْر - قال: أمَا إنِّي أردتُّ أن أُحَدِّثَكُمْ حديثًا عن رسول الله ﷺ، ثم بدا لي ألَّا أُحَدِّثَكُموه، فقال له الحكم بن العاص[1]: حدِّثنا يا أميرَ المؤمنين؛ فإمَّا خيرٌ فنأخُذُ[2] به، وإمَّا شرٌّ فَنَتَّقِيهِ[3]؛ فقال عثمان: توضَّأَ رسولُ الله ﷺ لهذه الصَّلاة . . . فذكر الحديثَ في فضل الوُضُوء والصَّلاة .

قال أبي: إنما يُرْوَى[4]: عاصمٌ[5]، عن موسى بن طَلْحة، عن

---

(١) عند أحمد في "المسند" (١/ ٦٧ رقم٤٨٤): « الحكم بن أبي العاص ».

(٢) في (أ): « فنأخذه ».

(٣) عند أحمد في "المسند": « إنْ كانَ خيرًا فنأخُذُ به، أو شرًّا فنتقيه ».

(٤) في (ك): « يرون ».

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٧٧) من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم، به. ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٦٧ رقم٤٨٤)، والبزار في "مسنده" (٤٢٨)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٣/أ/ أطراف الغرائب) من طريق أبي عوانة، عن عاصم، عن المسيب بن رافع، عن موسى بن طلحة ، عن حمران، عن عثمان، به.
قال البزار: « وهذا الحديث حدَّث به حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة، فلم يوصله كما وصله أبو عوانة ».
وقال الدارقطني: « تفرد به أبو عوانة، عن عاصم، عن المسيب، عن موسى، وفيه ألفاظ لم يأت بها غيره ».
ورواه البزار في "مسنده" (٤٢٧) من طريق أبي عوانة، عبدالملك بن عمير، عن موسى بن طلحة، عن حمران، عن عثمان، به.

حُمْران، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ [١].

٧٢ - وسمعتُ[٢] أبي وحدَّثنا عن حَرْملة[٣]، عن ابن وَهْب[٤]، عن ابن لَهِيعة[٥]، عن الضَّحَّاك بن شُرَحْبِيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: رأيتُ رسولَ الله ﷺ عام الحُدَيْبِيَةِ توضَّأ مَرَّةً مرَّة.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو[٦]: زيد[٧]، عن عطاء بن يَسار، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢٤): «وروى هذا الحديث موسى بن طلحة، عن حمران، عن عثمان، فرواه عنه عبدالملك بن عمير، ولم يُختَلَفْ عنه. ورواه عاصم ابن بَهْدَلَةَ، عن موسى بن طلحة، واختُلِف عنه، فقال حماد بن سلمة: عن عاصم، عن موسى بن طلحة، وخالفه أبو عوانة، فرواه عن عاصم، عن المسيّب بن رافع، [عن موسى بن طلحة]، عن حمران. وقول أبي عوانة أشبه بالصواب». اهـ.

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٩-١٠).

(٣) هو: ابن يحيى.

(٤) هو: عبدالله.

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣ رقم ١٤٩)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٢) من طريق حسن بن موسى، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩) من طريق أسد، كلاهما عن ابن لهيعة، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣ رقم ١٥١)، وابن ماجه في "سننه" (٤١٢)، والبزار في "مسنده" (٢٩٢) من طريق رشدين بن سعد، عن الضحاك، به.

(٦) قوله: « هو » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٧).

(٨) قال الترمذي في "جامعه" (٤٢): « وحديث ابن عباس أحسنُ شيء في هذا الباب وأصح . وروى رِشْدين بن سعد وغيره هذا الحديث عن الضحاك بن شرحبيل، =

٧٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عَمَّار[٢]، عن

= عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب: أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة، وليس هذا بشيء، والصَّحيحُ ما روى ابن عجلان وهشام بن سعد وسفيان الثوري وعبدالعزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ».اهـ.

وقال البزار: « وهذا الحديث خطأ، وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل، فرواه عنه رِشْدين بن سعد وعبدالله بن لهيعة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر. والصَّواب ما رواه الثقات عن زيد بن أسلم، عن عطاء ابن يسار، عن ابن عباس ».

وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٦٣):« وقال ابن لهيعة: عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر . ورواه سفيان الثوري ومعمر وداود ابن قيس الفَرَّاء وعبدالعزيز بن الدَّرَاوَرْدي، عن زيد بن أسلم،عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وهذه الروايةُ أولى ».اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٤٤) عن هذا الحديث: « يرويه ابن لهيعة ورِشْدين بن سعد، عن الضحاك بن شرحبيل، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، وخالفه عبدالله بن سنان، فرواه [عن] زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهمٌ . والصواب:عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس . كذا رواه الحفاظ عن زيد بن أسلم ».اهـ.

وانظر "الكامل" لابن عدي (٤/ ٢٤٧).

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٥٠٩)، وابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٢٦)، وابن الملقن في "البدر المنير"(١/ ٣٢٣/ مخطوط).

(٢) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٠٣)، وابن عدي في"الكامل" (٢/ ٥٧)، ومن طريق ابن حبان أخرجه ابن الجوزي في"العلل المتناهية"(١/ ٣٤٨).

ورواه إسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وأبو يعلى في "مسانيدهم"- كما في "فتح الباري" لابن رجب (١/ ٣٢٦)- من طريق البختري، به.

البَخْتَرِيِّ بن عُبَيد، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَأَشْرِبُوا أَعْيُنَكُمْ مِنَ المَاءِ، وَلَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ مِنَ المَاءِ؛ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والبَخْتَرِيُّ ضعيفُ الحديث، وأبوه مجهول[٢].

٧٤ - **وسألتُ[٣] أبي** عن حديثٍ رواه حسن الحُلْواني[٤]، عن عبدالصَّمد بن عبدالوارث، عن أبيه[٥]، عن حُسَين المعلِّم[٦]، عن

(١) هو: عبيد بن سلمان .

(٢) قال ابن حبان في ترجمة البختري: « يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب، ولا يحل الاحتجاج به إذا انفرد؛ لمخالفته الأثبات في الروايات مع عدم تقدم عدالته ».
وقال عنه ابن عدي: « روى عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قدر عشرين حديثًا، عامتها مناكير، فيها: أشربوا أعينكم الماء، وفيها: الأذنان من الرأس».اهـ.
وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٢٩٩): « أنكر ما روى: عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا . . . » فذكر الحديث .
وضعف الحديث الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٣٦٢).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣)، وقال ابن الملقن في "البدر المنير"(٢/ ٣٤/ مخطوط): « وأعل أبو حاتم حديث عائشة كما ذكره عنه ابنه في "علله" ». ونقله بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/ ١٧٨). وانظر المسألة رقم (٦٢) و(٨١).

(٤) هو: ابن علي. وروايته أخرجها في "السنن" له، كما في "إتحاف المهرة"(١٧/ ١٧٨). وأخرجه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٢/أ) من طريق سعيد بن جرير البكائي، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، به.

(٥) هو: عبدالوارث بن سعيد.

(٦) هو: حسين بن ذكوان .

يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن عِكْرِمَة، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأ** ».

ورواه شُعَيب بن إسحاق[(١)]، عن هشام[(٢)]، عن يحيى، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبي ﷺ: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَتَوَضَّأ**»[(٣)]؟

قال أبي: هذا حديثٌ ضعيف؛ لم يسمَعْهُ يحيى من الزُّهْري[(٤)]، وأدخَلَ بَيْنَهُمْ[(٥)] رجلاً ليس بالمشهور، ولا أعلم أحدًا روى عنه إلَّا

(١) ستأتي رواية شعيب بن إسحاق في المسألة رقم (٤٤٣).
(٢) هو: ابن سَنْبَر الدَّستوائي .
(٣) من قوله: « ورواه شعيب . . . » إلى هنا، سقط من (ف)؛ بسبب انتقال النظر، ويبدو أنه ألحق بالهامش ولم يظهر في التصوير، فهناك إشارة لَحَق، لكنها وضعت قبل قوله: « فليتوضأ ».
(٤) لم ترد رواية ليحيى عن الزهري فيما سبق، فالظاهر أن هذا توطئة لكلامه الآتي، ومعناه: أن هذا الحديث إنما يرويه يحيى عن الزهري بواسطة رجل ليس بالمشهور. . . إلخ كلامه.
(٥) كذا في جميع النسخ: « بينهم »، ومراده: أنَّ يحيى أدخَلَ بينه وبين الزهري رجلاً ليس بالمشهور، كما سبق بيانه، فالجادَّةُ أن يقال: « بينهما »، لكنَّ ما في النُّسَخِ له تخريجات في العربية نذكر منها ما يحضرنا:
الأوَّل: أنَّ الضمير في « بَيْنَهُمْ » ضميرُ جمعٍ لفظًا ومعنًى؛ لكنَّه جاء هنا في موضع المثنى؛ لوجهين:
١- ما ذهب إليه جماعةٌ من العلماء؛ أنَّ أقلَّ ما يدلُّ عليه الجمع اثنان. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٦٨).
٢- أنَّه نزَّل المثنَّى منزلةَ الجمعِ، فعبَّر عنه بضميره « هم »؛ وذلك لأن التثنية جَمْعٌ بين اثنَيْن؛ كما في الحديث: « الاثنان فما فوقهما جماعة »، وإنما عبَّر عن المثنى هنا بالجمع؛ لعدم اللبس ووضوح المعنى، والله أعلم. =

يحيى[١]، وإنما يرويه الزُّهْري، عن عبدالله بن أبي بكر[٢]، عن عُرْوَة، عن مَرْوان[٣]، عن بُسْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ. ولو أنَّ عُرْوَة سمع من عائِشَة، لم يُدْخِلْ بَيْنَهُمْ أحدً[٤].

وهذا يَدلُّ على وَهْنِ الحديث[٥].

= والتخريج الثاني: أنَّ الضمير في « بَيْنَهُمَ » ضميرُ مثنًّى لفظًا ومعنًى، وأصله: «بَيْنَهُمَا»، ثم حذفت ألف التثنية واجتزئَ بالفتحة التي على الميم قبلها دليلاً عليها، فأصبحت: « بَيْنَهُمَ »؛ والاجتزاءُ بالحركات القصيرة عن حروف المد لغةُ هوازن وعليا قيس، وقد تكلَّمنا على هذه اللغة، وذكرنا شواهد الاجتزاء في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(١) نقل ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٦٤) قول أبي حاتم في المهاجر بن عكرمة. وذكر ابن حجر أن من الرواة عن المهاجر أيضًا: سويد بن حجير الباهلي، وجابر بن يزيد الجعفي.

(٢) في "إتحاف المهرة" نقلاً عن "العلل": « عبدالله وأبي بكر »، وهو خطأٌ.

(٣) يعني: ابن الحَكَم.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي "تنقيح التحقيق": « بينهما أحدًا »، وفي العبارة إشكالان:
الأول: قوله: « بينهم »، والجادَّة: بينهما؛ لأنه المراد، وقد سبق الجواب عن مثل ذلك قبل قليل.
والثاني: قوله: « أَحَدً » هكذا جاء في النسخ بحذف ألف تنوين المنصوب، على لغةِ ربيعة، وكانت الجادَّة أن يكون بالألف: « أحدًا »؛ لأنه مفعول « لم يُدْخِلْ ». وتقدم الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤): والظاهر: أنَّ الضمير في قوله: « بينهم »، يعود إلى « عروة وبُسْرة »، والمراد: لو أنَّ هذا الحديث عند عروة عن عائشة، لَمَا رَغِبَ عن روايته عنها، ورواه عن بُسْرة مُدْخِلاً بينَهُ وبينها مروانَ.

(٥) استوعب الدارقطني الكلام على الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٥/ ١٩٥/ ب - ٢١٠/أ).

٧٥- وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن ثابت فَرْخُوْيَهْ[٢]، عن عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن سِماك بن الفَضْل، عن أبي رِشْدِين[٣] الجَنَدِيِّ، عن سُرَاقة بن مالك، عن النبي ﷺ: «**إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ، وَاتَّقُوا مَجَالِسَ اللَّعْنِ: الظِّلَّ، وَالمَاءَ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَاسْتَمْخِرُوا الرِّيحَ[٤]، وَاسْتَشِبُّوا[٥] عَلَى سُوقِكُمْ[٦]، وَأَعِدُّوا النُّبَلَ[٧]**»؟

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٠٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥٢/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٨٨-١٨٩ رقم١٣٧). وانظر "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٣).

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار"، كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٥١٦)، وانظر ضبط « فَرْخُوْيَهْ » و « رَاهُوْيَهْ » ونظائرهما في: التعليق على المسألة رقم (٤١٠).

(٣) في (أ): « رشداين »، وفي (ش): « راشد بن »، ولم تتضح في (ت). واسم أبي رشدين: زياد.

(٤) أي: اجعلوا ظهوركم إلى الريح عند البول، والمَخْرُ في الأصل: الشَّقُّ؛ مَخَرَتِ السفينةُ الماءَ: شقته بصدرها وجرتْ. وإذا جعل الإنسان ظهره للريح، أخذت عن يمينه ويساره، فكأنه قد شَقَّها به. انظر "لسان العرب" (٥/ ١٦١).

(٥) في (أ) و(ش): « واستنشبوا »، والمثبت هو الصواب، وقد ضبطه ابن دقيق العيد في الموضع السابق من "الإمام" لفظًا، وفسَّره بقوله: « أي: استوفزوا ». وفي "لسان العرب" (١/ ٤٨٢): « أي: استوفزوا عليها، ولا تستقروا على الأرض بجميع أقدامكم وتدنوا منها ».

(٦) في (أ): « شوقكم ».

(٧) قال الخطابي في "غريب الحديث" (٣/ ٢٢٢): « يروى بضم النون وفتحها، وأكثر المحدِّثين يروونه: النَّبَل، مفتوحة النون، وأجودهما الضمة، قال الأصمعي: إنما هو: النُّبَل، بضم النون وفتح الباء، واحدها: نُبْلَة ».
والنُّبَل: الحجارة التي يستنجى بها. انظر "لسان العرب" (١١/ ٦٤١).

قال أبي: إنما يَرْوونه موقوفَ[١]، وأسنده عبدالرزاق بِأَخَرَةٍ .

٧٦ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن راشِد[٣]، عن مكحول[٤]، عن نُعَيم بن خَمَّار[٥]، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْحِ على الخُفَّين ؟

قال أبي: رواه العلاء بن الحارث[٦]، وأبو وَهْب

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والحديث رواه الخطابي في "غريب الحديث" (٢/ ٥٥٩) من طريق الدبري، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن سماك بن الفضل، عن أبي راشد (كذا)، عن سراقة، به، موقوفًا. وعزاه ابن حجر إلى "المصنف" لعبدالرزاق ، ولم نقف عليه .
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٥١٩٨) من طريق رباح بن زيد، عن معمر، به، موقوفًا . ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٥٣) تعليقًا من طريق معتمر ، عن سماك، به، موقوفًا .

(٢) انظر المسألة رقم (١٢) و(٥٢) و(٨٢).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٢ و١٣ و١٤ رقم ٢٣٨٩٢ و٢٣٨٩٣ و٢٣٩٠٨).
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد (٦/ ١٣ رقم ٢٣٨٩٦)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٥٢ رقم ١٠٦٨).

(٤) قوله: « عن مكحول » سقط من (أ) و(ش).

(٥) في (أ) و(ش): « حمام » بدل « خمار »، وفي (ف) و(ك): « حماد »، والمثبت من (ت). و « خَمَّار » أحد الأقوال التي قيلت في اسم والد نعيم. وقيل: «حَمَّار»، وقيل: « هَدَّار »، وقيل: « هَبَّار »، وقيل: « هَمَّار »، وهو الأشهر. انظر "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٤٩٧).

(٦) العلاء بن الحارث هذا كنيته: أبو وهب، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٨٠)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٠ و٣٦١ رقم ١١٠٥ و١١٠٩)، ووقع =

الكَلَاعي[١]، عن مكحول، عن الحارثِ بنِ[٢] معاوية وأبي[٣] جَنْدَلِ ابنِ سُهَيلِ[٤] بنِ عمرو، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه وكيعٌ، عن المغيرة بن زياد[٥]، عن مكحول، عن بلال،

= في الموضع الأوَّل منه (١١٠٥): « عن الحارث بن معاوية، عن أبي جندل »، وهو خطأ.

(١) في (ش): « الكلابي ».
وأبو وَهْب هذا اسمه: عبيدالله بن عبيد. وروايته أخرجها الدولابي في "الكنى" (١/ ٢٥٠ رقم ٤٤٥)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦١ رقم ١١٠٦)، وفي "مسند الشاميين" (١٣٦٤ و٣٥٧٩)، وأبو أحمد الحاكم في "الكنى" (٣/ ١٧٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٩٧/ أ/ أطراف الغرائب)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ١٢٢).
قال الدارقطني: « تفرد به إسماعيل بن عياش، عن أبي وهب عبيدالله بن عبيد الكلابي، عن مكحول ».
ورواه الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦١ رقم ١١٠٧) من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي قرة، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، عن بلال، به.
ورواه ابن الصبَّاح في "مسند بلال" (١٠)، والبغوي في "الجعديات" (٣٤٠١) - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٦/ ١٢٢) - والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٠ رقم ١١٠٣ و١١٠٤)، وفي "مسند الشاميين" (٣٥٧٨) من طريق ثوبان، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، وسهيل بن أبي جندل، عن بلال، به.
ووقع عند ابن الصبَّاح: « سهيل بن جندل ».

(٢) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٣) في (ت) و(ك): « معاوية بن ».

(٤) في (ش): « سهل ».

(٥) روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٩٧٠) من طريق المعافى بن عمران، عن المغيرة بن زياد، عن مكحول؛ أن الحارث بن معاوية وأبا جندل بن سهيل؛ أنهما قالا لبلال: أخبرنا عن وضوء رسول الله ﷺ . . . فذكره.

عن النبيِّ ﷺ[١] ؟

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: الصَّحيحُ: حديثُ مكحول[٢]، عن الحارثِ بنِ مُعاوية وأبي جَنْدَل، عن بلال[٣].

٧٧ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هِقْل[٥]، والوليد ابن مسلم[٦]، وغيرهما[٧]، عن الأوزاعيِّ، عن عطاء[٨]، عن ابن

---

(١) من قوله: « ورواه وكيع... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) من قوله: « عن بلال، عن النبي ﷺ . قال أبي ... » إلى هنا، مكرر في (ت)، مع ملاحظة السقط الذي سبق التنبيه عليه في التعليق السابق .

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨٠) الخلاف على مكحول في هذا الحديث وقال: « وقول العلاء بن الحارث أشبه بالصواب ».

(٤) نقل هذا النص الدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٠)، والقرطبي في "التفسير" (٥/ ٢١٨)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١١٨)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٢٥)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٧٠٣)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٠١/ مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٧/ ٤٠٧). ووقع في المطبوع من "سنن الدارقطني" و "تفسير القرطبي": « وأسند الحديث ».
وقال ابن الملقن بعد نقله لعبارة أبي حاتم وأبي زرعة: « يريد أنه أدخل إسماعيل فيه، وتبين أن الأوزاعي أخذه عن إسماعيل ».

(٥) هو: ابن زياد. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢٤٢٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٨).

(٦) روايته ذكرها أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣١٧).

(٧) رواه الدارقطني في "سننه" (١/ ١٩١)، والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٧٥٩) من طريق أيوب بن سويد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٨) من طريق بشر بن بكر، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣١٧) من طريق محمد بن كثير المصيصي، ثلاثتهم عن الأوزاعي، به .

(٨) هو: ابن أبي رباح.

عباس: أنَّ رجلاً أصابته جِرَاحَةٌ، فأَجْنَبَ[1]، فأُمِرَ بالاغتِسال، فاغتَسَل، فكُزَّ[2]، فمات ... وذكرتُ لهما الحديثَ[3] ؟

فقالا: روى هذا الحديثَ ابنُ أبي العِشْرين[4]، عن الأوزاعيِّ، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن عباس، وأفْسَدَ[5]

---

(١) قوله: « فأجنب » سقط من (ك).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « فكن»، وفي (ك): « نكز»، والمثبت من (ت). والكُزَازُ: داءٌ يأْخُذُ من شِدَّةِ البَرْدِ، وتَعْتَرِي منه رِعْدَةٌ، وهو تَشَنُّجٌ يصيبُ الإنسانَ من البَردِ الشَّديد، أو من خُروج دَمٍ كثيرٍ. وقد كُزَّ الرجلُ - على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ -: زُكِمَ، وأكزَّه الله فهو مكزوزٌ، "لسان العرب" (٥/ ٤٠٠).

(٣) في (ت): « الحرث » بدل: « الحديث ».

(٤) هو: عبدالحميد بن حبيب . ولم نقف على روايته من هذا الوجه.
والحديث رواه ابن ماجه في "سننه" (٥٧٢)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٥٢٦) من طريق هشام بن عمار، عن ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، به .
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٠ رقم ٣٠٥٦)، والدارمي في "مسنده" (٧٧٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٢) من طريق أبي المغيرة، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٨٨) تعليقًا، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٢) من طريق يحيى الضحاك، وأبو داود في "سننه" (٣٣٧) من طريق محمد بن شعيب، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٧) من طريق الوليد ابن مزيد، أربعتهم عن الأوزاعي قال: بلغني عن عطاء، عن ابن عباس، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨٦٧) عن الأوزاعي، عن رجل، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، به .
ومن طريق عبدالرزاق رواه الدارقطني في "السنن" (١/ ١٩١).

(٥) في (ك): « وأفيد ».

الحديثَ[١].

٧٨ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٣]، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوة، عن كاتب المغيرة بن شُعْبَة[٤]، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ[٥] ؟

---

(١) قال الدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٠): «اختلف على الأوزاعي فقيل: عنه، عن عطاء، وقيل: عنه بلغني عن عطاء، وأرسل الأوزاعي آخره، عن عطاء، عن النبي ﷺ، وهو الصواب».

(٢) نقل هذا النصَّ بتصرُّف ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٢/ ١٣٩/مخطوط)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٣٥).

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٥١ رقم ١٨١٩٧)، والبخاري في "الأوسط" (١/ ٤٣٦- الصميعي)، وأبو داود في "سننه" (١٦٥)، والترمذي في "جامعه" (٩٧)، وفي "العلل الكبير" (٧٠)، وابن ماجه في "سننه" (٥٥٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٤)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٥)، والبيهقي في "معرفة السنن" (٢/ ١٢٤ رقم ٢٠٦٣)، وفي "الخلافيات" (٩٩٦). ومن طريق أحمد رواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٧٦)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩١).
وأخرجه الشافعي - كما في "مختصر المزني" (ص١٠) - ومن طريقه البيهقي في "معرفة السنن" (٢/ ١٢٤ رقم ٢٠٦١ و٢٠٦٢) - عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وتمَّام في "فوائده" (١٩١- الروض البسام) من طريق عتبة بن السكن، وذكره الدارقطني في "علله" (١/ ١٠٩) من طريق محمد بن عيسى بن سُمَيْع، ثلاثتهم عن ثور بن يزيد، به، مِثْلَ رواية الوليد. قال الدارقطني في "علله" (٧/ ١١٠): «ورُوِيَ هذا الحديثُ عن عبدالملك بن عُمَيْر، عن وَرَّاد، عن المغيرة، لم يذكر فيه أسفل الخف، ورواه الحكم بن هشام، وإسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، عن عبدالملك».

(٤) هو: ورَّاد الثقفي.

(٥) يعني حديث: أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفلَه؛ كما في مصادر التخريج، وفيما سيأتي في المسألة رقم (١٣٥).

[فقالا: رواه الوليدُ هكذا! ورواه غيره[١]][٢]، ولم يذكُرِ المغيرةَ، وأفسَدَ هذا الحديثُ [حديثَ][٣] الوليدِ؛ وهذا أشبهُ[٤]،

---

(١) أخرجه من هذا الوجه تعليقًا: البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٤٣٦ رقم ٩٨٠ الصميعي)، والترمذي في "جامعه" (٩٧)، و"علله" (٧٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩٥)، و"علله" (٧/ ١١٠) من طريق ابن المبارك، عن ثور، قال: حدِّثتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن النبي ﷺ به، مرسلاً ليس فيه المغيرة.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من الموضع السابق من "البدر المنير"، ولم نجد أحدًا نقله عن المصنِّف سواه.

(٣) في جميع النسخ: « حدثنا »، والمثبت هو الصواب، ويدلُّك على صحة ذلك أمور:
الأوَّل: ما سيأتي من قول أبي حاتم في المسألة رقم (١٣٥) عن حديث الوليد: «ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصحُّ ».
والثاني: أن سياق الجواب يقتضي أنَّ الحديثَ برواية غير الوليد أفسَدَ حديثَ الوليد، وأن الحديث من رواية غيره - بدون ذكر المغيرة - أشبه.
والثالث: ما نقله ابن الملقِّن في "البدر المنير" عن جواب أبي حاتم وأبي زرعة هنا قال: « فقالا: رواه الوليد هكذا، ورواه غيره بإسقاط المغيرة، وأفسده »، وهذا بيِّن فيما ذكرناه، لكنَّ صاحب "البدر المنير" نقل عنهما بعد ذلك مباشرة قولهما: «وحديثُ الوليد أشبه»، ولا يستقيم بحال أن تكون هذه عبارة أبي حاتم وأبي زرعة؛ لأنَّ الصحيح خلافها، كما سبق، ووجه العبارة: « وهذا أشبه » يعني: حديث غير الوليد، والله أعلم.

(٤) قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٨٠): « قال الأثرم عن أحمد: إنه كان يضعفه ويقول: ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك، عن ثور حُدِّثت عن رجاء، عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة. قال أحمد: وقد كان نعيم ابن حماد حدثني به، عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به، عن ثور، فقلت له: إنما يقول هذا : الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدِّثت عن رجاء، ولا يذكر المَغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرجَ إليَّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: عن المغيرة، =

والله أعلم[١].

٧٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن محمد بن الخليل[٢]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن ثَعْلبة بن مسلم، عن قيس بن خالد بن حَبْتَرٍ[٣]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إِذَا سَقَطَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ

= فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعدُ وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث».

وقال أبو داود: «وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء».

وقال الترمذي في "جامعه" (٩٧): «هذا حديث معلول؛ لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم. وسألت أبا زرعة ومحمدًا عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء؛ قال: حُدِّثت عن كاتب المغيرة... مرسلً، عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة».اهـ. وبنحوه في "العلل الكبير"(٧٠).

وقال الدارقطني في "العلل"(٧/ ١١١) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وحديث رجاء لا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً».اهـ.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث رجاء، لم يروه عنه إلا ثور».

وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٤٦): «وهذا حديث في إسناده انقطاع، وروي مرسلاً، وقد علله الشافعي وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والترمذي، وقال النووي: ضعفه أهل الحديث».

(١) قوله: «والله أعلم» ليس في(ت) و(ك).

(٢) في (ت) و(ك): «إكليل».

(٣) في (ت) و(ك): «حسن» بدل: «حبتر»، ولم نجد في الرواة من يقال له: «قيس بن خالد بن حبتر»، بل لم نجد من يقال له: «قيس بن خالد» في هذه الطبقة، وفيهم: «قيس بن حبتر» مترجم في "التقريب" (٥٦٠٢) وغيره، وهو غير هذا فيما يظهر، ونخشى أن يكون في الإسناد تصحيف وسقط، فيكون «حبتر» متصحفًا عن «حنين» فرسمُهُما متشابه جدًّا؛ فالحديث معروف من رواية «عبيد بن حنين، =

أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لْيَطْرَحْهُ؛ فَإِنَّ أَحَدَ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ، وَالآخَرَ دَوَاءٌ».

فقال أبي: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ الإسناد .

٨٠ - وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ[2] شُرَحْبيل[3]، عن عيسى بن يونس، عن أَشْعَث[4]، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ وَاجْتَهَدَ ، فَقَدْ وَجَبَ الغُسْلُ» ؟

= عن أبي هريرة »، كما في "صحيح البخاري" (٣٣٢٠)، والظاهر أن الإشكال قديم، فقد نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧٠) بعض هذا النص، فقال: «وقال - يعني: ابن أبي حاتم - في موضع آخر منها: سألت أبي عنه - أي: عن حديث أبي هريرة من رواية قيس بن خالد عنه -؟ فقال: هذا حديث مضطرب الإسناد ».

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ١٥)، ونقله بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف"(١٠/ ٣٢٩).

(٢) قوله: « ابن » سقط من (ك).

(٣) هو: سليمان بن عبدالرحمن ابن بنت شُرَحْبيل. وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦). وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٤).
ورواه النسائي في "الكبرى"(١٩٨)، وفي "المجتبى" (١٩٢) من طريق عبدالله ابن يوسف، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٨١) من طريق بشر بن الحارث، كلاهما عن عيسى بن يونس، به .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث لم يقل فيه: عن عيسى، عن أشعث، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ - إلا سليمان بن عبدالرحمن، وغيره يقول: عن الأشعث، عن الحسن، عن أبي هريرة، ولم أكتبه إلا عن ابن عبدوس ».

(٤) نسبه النسائي والدارقطني: « ابن عبدالملك »، على حين ذهب ابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٤) إلى أنه أَشْعَث بن سَوَّار؛ حيث أورد هذا الحديث في ترجمته، ثم قال: « ولأشعث بن سوار غير ما ذكرت . . . ».

قال أبي: هذا عندي خطأٌ[١]؛ إنما هو: أَشْعَثُ[٢]، عن الحَسَن[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: ممَّن الخطأ؟

قال: مِنْ أحدهما: إما مِنِ ابن شُرَحبيل، وإما مِنْ عيسى[٤].

وقال أبو زرعة: لا أحفَظُ مِنْ حديث أَشْعَثَ إلا هكذا.

قلتُ: فَيُمْكِنُكَ أن تقولَ: خطأٌ؟

قال: لا! روى قتادة[٥]، عن الحَسَن، عن أبي رافع[٦]، عن أبي

---

(١) وكذا قال النسائي، وقال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٥٩): « وهو غريب وليس بمحفوظ عن ابن سيرين ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٠-٤٧١ رقم ١٠٠٨٣). ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢) من طريق يونس بن عبيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٢٧) من طريق جرير بن حازم، كلاهما عن الحسن، به.

(٣) هو: البصري.

(٤) قال النسائي في "الكبرى": « هذا خطأ، ولا نعلم أحدًا تابع عيسى بن يونس عليه، والصواب: أشعث، عن الحسن، عن أبي هريرة، والحسن لم يسمع من أبي هريرة ». اهـ.
وقال ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٦): « لم يتبين لأبي حاتم ممن الخطأ عنده، والنسائي أخرج الحديث، عن إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، عن عبدالله ابن يوسف، عن عيسى بن يونس، وهذا يبرئ ابن شرحبيل من نسب الخطأ إليه ».

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٩١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٨).
قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٥٩) بعد أن ذكر الخلاف في هذا الحديث: «والصحيح: عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ».

(٦) هو: نُفَيع الصائغ.

هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه [يونس][١]، عن الحَسَن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٨١ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٣]، عن عبدالرحمٰن بن نَمِرٍ[٤] اليَحْصُبِيِّ، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن مَرْوان، عن بُسْرَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ يأمُرُ بالوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، والمرأةَ مثلَ ذلك[٥]؟

---

(١) هو: ابن عبيد، وفي جميع النسخ: « يوسف »، وكذا في أصل "الإمام"، وصُوِّبت في الهامش إلى « يونس »، وهو الصواب. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٥٩).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٢٦)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣)، وابن حجر في "التلخيص" (١/ ٢٢١). وانظر ما سبق في المسألة رقم (٦٢) و(٧٤).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (١١١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٢). قال ابن أبي عاصم: « ولا نعلم أحدًا يقول هذا عن الزهري غيره». وقال ابن عدي: « وهذا الحديث بهذه الزيادة التي ذكر في متنه: " والمرأة مثل ذلك " لا يرويه عن الزهري غير ابن نمر هذا ». وانظر "أطراف الغرائب" (٣٢٥/ أ).

(٤) في (ت) و(ك): « نمير ».

(٥) كذا في جميع النسخ، وله تقديران:

الأوَّل: وكان يأمر المرأة مِثْلَ ذلك، أي: بالوضوء إذا مسَّت فرجها.

والثاني: وكان يأمر بالوضوء من مَسِّ المرأةِ مِثْلَ ذلك منها، كنايةً عن الفرج.

وعلى التقدير الأول: تُنْصَبُ « المرأة » على المفعولية، وعلى التقدير الثاني: ترفع عطفًا على فاعل المصدر « مَسّ »، وهو الرجل؛ فإنَّ تقدير الكلام: وكان يأمُرُ مِنْ مَسِّ الرَّجُلِ الذَّكَرَ (أي: ذكَرَهُ)، ومِنْ مَسِّ المرأةِ مِثْلَ ذلك منها، والله أعلم. وانظر بيان العطف بالرفع على فاعل المصدر المجرور لفظًا في المسألة رقم (٢٠٦٦).

فقال أبي: هذا حديثٌ وُهِمَ فيه في موضعين:

أحدهما[1]: أنَّ الزُّهْري يرويه عن عبدالله بن أبي بكر.

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « إحديهما ». والأصل: إحداهما؛ لأن كل اسم مقصور حكمه إذا اتصل به الضمير أن يكتب بالألف، نحو: بُشْراها، وذِكْراها، وإحداها، وإحداهما، وبعضُ العلماء والكَتَبة يستثنون من ذلك « إحدى » فيكتبونها بالياء: إحديها، وإحديهما، وتجد ذلك في كثير من المخطوطات، وهذا من أوهام الخواصِّ؛ كما نصَّ عليه الحريريُّ في "دُرَّة الغَوَّاص" (ص١٣٠)، وانظر: "المطالع النصرية" (ص١٤٧- ١٤٨).
وقد جاء في هذه النسخ « إحداهما » بصيغة المؤنَّث مع أن « الموضع» مذكَّر، فالجادَّة: أن يقال: أحدهما، كما في (ت) و(ك)، لكن يخرَّج ذلك بجعله من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر؛ حَمَلَ الموضع على معنى النقطة أو المسألة أو نحو ذلك، فقال: « إحداهما » بدل « أحدهما ».
والحملُ على المعنى، كما يقول ابن جني في "الخصائص": « واسعٌ في هذه اللغة جِدًّا ».
ومن شواهد **حمل المذكَّر على المؤنَّث**: قولُ ميمونة ﵂ فيما رواه البخاري في "صحيحه" (٢٥٩)، قالت: « ثم أُتِيَ [أي: النبي ﷺ] بِمِنْدِيلٍ، فلم يَنْفُضْ بها »، قال العيني في "العمدة" (٣/ ٢٠٦): « إنما أنَّث الضمير [يعني: في « بها »]؛ لأنَّ « المنديل » في معنى الخِرْقة. ومنه أيضًا: ما حكاه غير واحدٍ عن أبي عمرو بن العلاء: « أنَّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: « فُلَانٌ لَغُوبٌ جاءَتْهُ كتابي فاحتقرَهَا»، قال: فقلتُ له: أتقولُ: جاءتْهُ كتابي؟ فقال: نَعَمْ؛ أليس بصحيفة؟! قلتُ: فما اللَّغُوب؟ قال: الأحمق ». اهـ.
وانظر في الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٥٦٥- ٥٦٦)، و"الأصول في النحو" لابن السَّرَّاج (٣/ ٤٧٦- ٤٨١)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٧٩، ٢٢٢، ٢٥٥- ٢٥٦)، و"الخصائص" لابن جني (٢/ ٤١١، ٤١٥- ٤١٩ فصل في الحمل على المعنى)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص١٤٣- ١٤٥، وص١٧٦- ١٧٧)، و"الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي (٣/ ١٦٦- ١٦٨).

وليس[١] في الحديث ذِكْرُ المرأة[٢].

٨١/أ - قلتُ لأبي[٣]: فحديثُ أم حَبيبة عن النبيِّ ﷺ في: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ[٤]؟

قال أبي[٥]: روى ابنُ لَهِيعَة[٦] في هذا الحديث ممَّا يُوَهِّنُ الحديثَ، أي: تَدُلُّ[٧] روايتُهُ أنَّ مكحولاً قد أدخَلَ بينه وبين

---

(١) أي: والموضع الثاني الذي وقع فيه الوَهَم. وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ٢٢١).

(٢) قوله: « ذكر المرأة » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٠٣-٣٠٤)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٥٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٢٤)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٠٧٠)، وابن ماجه في "السنن" (٤٨١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٤٤)، والدولابي في "الكنى" (٢/ ١١٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٥ رقم ٤٥٠)، وفي "الأوسط" (٣٠٨٤)، وفي "مسند الشاميين" (١٥١٦)، وتمام في "الفوائد" (١٩٥- الروض البسام)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٩١)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١١٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٧٣) من طرق عن الهيثم ابن حميد، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ أنَّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: « مَنْ مَسَّ فَرْجَه فلْيتوَضَّأ ». ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٤٨١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٧/ ١٩١). ومن طريق أبي يعلى: ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣/ ٤٢٤).

(٥) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ف) و(ك)، ولا في "الإمام".

(٦) انظر رواية ابن لهيعة في المسألة الآتية برقم (٤٨٨).

(٧) في (أ) و(ف) و(ش): « أو تدل »، وكذا في "تنقيح التحقيق"، والمثبت من (ت) و(ك) وكذا في "الإمام" إلا أنها غيِّرت في هامشه إلى: « أو تدل »، وما أثبتناه أولى بالسياق، وانظر المسألة رقم (٤٨٨).

عَنْبَسَة رجلاً[١].

٨٢ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه هُشَيم[٣]، عن داود بن عمرو، عن بُسْرِ بن عُبَيدالله، عن أبي إدريس الخَوْلاني[٤]، عن عَوْف ابن مالك الأشجعي، عن النبيِّ ﷺ : أنه أَمَرَ[٥] بالمسح بِتَبُوك؛ للمُسافِرِ ثلاثًا، وللمُقِيمِ[٦] يَوْمً وليلةً[٧]، وثبت[٨].

---

(١) في (ت) و(ك): « قد دخل بينه وبين عنبسة رجلاً»، والفعلُ «دخَّل» مشدَّدَ الخاء: وهو معنى «أدخَلَ»، كما في كتب اللغة والمعاجم. ووردت العبارة في "الإمام" هكذا: « قد دخل بينه وبين عنبسة رجل »، وتحتمل فيه وجهين: أولهما: كما في (ت) و(ك): « قد دخَّلَ . . . رجلً ».

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٥٣٨ رقم١٦٠٤٧)، وانظر المسألة (١٢) و(٥٢) و(٧٦).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٥٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢٧ رقم ٢٣٩٩٥)، والبزار في "مسنده" (٢٧٥٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٢ و٨٣)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٤٠ رقم ٦٩)، وفي "الأوسط" (١١٤٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٩٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٥).
قال الطبراني :« لا يُروى هذا الحديث عن عوف إلا بهذا الإسناد، تفرد به هشيم».

(٤) قوله:« الخولاني » مطموس في (ك)، وأبو إدريس هذا هو: عائذ الله بن عبدالله.

(٥) قوله: « أمر » سقط من (ت) و(ك). (٦) قوله:«وللمقيم» مطموس في (ك).

(٧) كذا، وتحتمل وجهين: **الأول**: النصب على الظرفية « يومَ وليلةً » عطفًا على «ثلاثًا»، وكُتِبَ قوله: « يومً» بحذف ألف تنوين المنصوب على لغةِ ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). **والثاني**: الرفع على الابتداء، والواو للاستئناف، والتقدير: وللمقيم يومٌ وليلةٌ في المسح. والله أعلم.

(٨) كذا جاء في جميع النسخ! ولم يظهر لنا معنى «وثبت»، إلا أن يعني أن الحكم ثابت في أحاديث أخرى وإن كان هذا الطريق معلولاً، وقد قال البخاري عن هذا الطريق فيما نقله عنه الترمذي في "العلل الكبير" رقم(٦٨): «حديث حسن». =

ورواه الوليدُ بن مسلم(١)، عن إسحاق بن سَيَّار، عن يونس بن مَيْسَرة بن حَلْبَس، عن أبي إدريس؛ قال: سألت المغيرة بن شُعْبَة عمَّا حضَرَ مِنْ(٢) رسول الله ﷺ بِتَبُوك(٣)، فبال(٤) النبيُّ ﷺ، فمسَحَ(٥) على خُفَّيه(٦).

قلتُ: ورواه خالد الحَذَّاء، عن أبي قِلابة(٧)، عن أبي إدريس،

= وقال في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٠): « إن كان هذا محفوظًا فإنه حسن ».

(١) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٩٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٤٤ رقم١٠٨٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"(٨/ ٢١٩)، و(٦٠/ ١٤).

(٢) في (ت) و(ك): « عن ».

(٣) قوله: « بتبوك » سقط من (ك).

(٤) في (ك): « فسأل »، ويشبه أن تكون كذلك في (ت) إلا أنها نقطت بموحَّدة تحتية، وفي (أ): « قال » وضرب عليها وكتب مقابلها في الحاشية « فبال » وعليها علامة «صح»، وجاءت على الصواب في (ف) و(ش).

(٥) في (ف): « ومسح ».

(٦) كذا في النسخ، ولا شك أن في المتن تصحيفًا وسقطًا، ووجه الكلام أن يكون هكذا: « سألت المغيرة بن شعبة عمَّا حضر من رسول الله ﷺ بتبوك؟ فقال: وضَّأْتُ النبيَّ ﷺ، فمسَحَ على خُفَّيْهِ ». ولفظ الحديث في رواية البخاري: « سألت المغيرة ابن شعبة بدمشق؛ قال: وضَّأت النبي ﷺ بتبوك، فمسح على خُفَّيه »، ولفظ الطبراني: « سألت المغيرة بن شعبة عما حضر من رسول الله ﷺ بتبوك، فقال: وكان رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فمسح على خُفَّيه »، ومن الواضح أن «وكان» في لفظ الطبراني متصحفة عن: « وضَّأت »، والله أعلم، ولفظ ابن عساكر: « قدم المغيرة بن شعبة دمشق، فأتيته، فسألته عما - يعني! - حضر، فقال: وضَّأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فمسح على خُفَّيه ». ولفظ ابن عساكر في الموضع الآخر منه قريبٌ من هذا اللفظ .

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

عن بلال، عن النبيِّ ﷺ : أنه مسَحَ على الخُفَّيْنِ والخِمَار[١] .

قلتُ لأبي: أيُّهم أشبَهُ وأصَحُّ؟

فقال أبي: داود بن عمرو ليس بالمشهور[٢]. وكذلك إسحاق بن سَيَّار[٣] ليس بالمشهور؛ لم يرو عنه غيرُ الوليد، ولا نعلَمُ روى أبو إدريس عن المغيرة بن شُعْبَة شيئًا سوى هذا الحديث. وأما حديثُ خالد فلا أعلم أحدًا تابع خالدًا في روايته عن أبي قِلابة، ويَرْوونه عن أبي قِلابة، عن بلال، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً؛ لا يقول: أبو إدريس.

وأَشْبَهُهُما حديثُ بلال؛ لأنَّ أَهْلَ الشام يَروون عن بلال هذا الحديثَ في المَسْحِ من حديثِ مكحولٍ وغيرِه، ويَحْتمِلُ أن يكون أبو إدريس قد سمع من عَوْفٍ والمغيرةِ أيضًا؛ فإنه من قدماء تابعي أهلِ

---

(١) كذا ذكر هنا من رواية خالد الحذاء؛ بإثبات أبي إدريس. وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨٠) أن رواية خالد الحذاء، عن أبي قِلابة، عن بلال؛ بإسقاط أبي إدريس.
قال الترمذي في "العلل الكبير"(٦٩): « قلت -أي للبخاري -: حماد بن سلمة روى عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أبي إدريس، عن بلال؟ قال: أخطأ فيه ابن سلمة؛ أصحاب أبي قِلابة رووا عن أبي قِلابة، عن بلال، ولم يذكروا فيه : " عن أبي إدريس" ».
وسبق قول البزار في التعليق على المسألة (٥٢): « ولا نعلم أحدًا قال: "عن أبي إدريس" إلا حماد بن سلمة ».

(٢) نقل الحافظ في "التهذيب" (١/ ٥٦٨) قول أبي حاتم: « داود بن عمرو ليس بالمشهور ».

(٣) في (أ) و(ش): « يسار »، وتقدم على الصواب، وانظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٢٢٢ رقم ٧٦٩).

الشَّام، وله إدراكٌ[١] حَسَنٌ، والله أعلم[٢].

٨٣ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ كان حدَّث به عبدُالرحمٰنِ بنُ خالدٍ الرَّقِّي، عن الأَصْبَغ ابن أخي عُبَيدالله[٣] بن عمرو، عن آخَرَ قد سَمَّاه، عن جعفر بن بُرْقان، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في السِّوَاك ؟

قال[٤]: ورواه أبو نُعَيم[٥]، عن جعفر بن بُرْقان، عن يزيد بن الأَصَمِّ؛ قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ . . .

قال أبي: وهذا الصَّحيحُ .

٨٤ - **وسألتُ**[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان الطَّاطَري[٧]، عن أبي إسحاق الفَزَاري[٨]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ وخلَّل لِحْيَتَه، وقال: ((**بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ**))؟

---

(١) في (ف): « أدرك ».
(٢) قوله: « والله أعلم » ليس في (ت) و(ك).
(٣) في (ف): « عبيد ».
(٤) يعني: أبا حاتم فيما يظهر . (٥) هو: الفضل بن دُكَين .
(٦) تقدَّمت هذه المسألة برقم (١٦)، ونقل الحافظ أبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٥٢٨) هذه المسألة بنصِّها والمسألةَ السابقة برقم (١٦)، وساقهما في سياق واحد، ونقلَ الحافظُ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢/ ٣٥٠-٣٥١) كلام أبي حاتم أخِرَ المسألة بتصرُّف.
(٧) هو: مروان بن محمد، وقد بيَّن أبو حاتم في المسألة السابقة رقم (١٦) أن الخطأ هنا من مروان الطاطري.
(٨) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

فقال أبي: هذا غيرُ مَحفوظ؛ وحدَّثنا[١] أحمدُ[٢] بن يونس[٣]، عن الحَسَن[٤] بن صالح، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن رجلٍ، عن يزيد الرَّقَاشِي[٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) قوله: « وحدَّثنا » مكانه في (ت) و(ك): « أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم: قال: حدَّثنا »، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو الصواب؛ فالقائل: « حدَّثنا أحمد بن يونس »، هو أبو حاتم، وليس ابنَهُ أبا محمد، ويدل على ذلك أمور:
الأوَّل: أن أحمد بن يونس توفِّي سنة (٢٢٧هـ)، وكانت ولادة أبي محمد بن أبي حاتم سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ)، فلا يمكنُ أن يروي عنه.
والثاني: ما صُرِّحَ به في بقيَّة النسخ (أ) و(ش) و(ف) أن القائل: « حدَّثنا أحمد بن يونس » هو أبو حاتم، وهو ما اخترنا إثباته.
والثالث: أن ظاهر المسألة أن الجواب كلَّه لأبي حاتم، فهو يذكر مَنْ روى الحديث على الصواب مخالفًا لما رواه مروانُ الطاطريُّ؛ ليؤيِّد به قوله: «هذا غير محفوظ»، يعني: رواية مروان، وأن الخطأ منه، كما تقدَّم نصُّه على ذلك في المسألة رقم (١٦).
(٢) في (أ): « محمد »، ثم صوِّبت في الهامش.
(٣) هو: أحمد بن عبدالله بن يونس، ينسب إلى جدِّه، كما قال أبو الفضل الهروي في "معجم أسامي المحدثين" (ص ٣٨)، وهو من شيوخ أبي حاتم، وتقدَّم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦). وقد يشتبه اسم هذا الراوي مع أحمد بن يونس بن المسيِّب شيخ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم، إلا أنَّ هذا مدفوعٌ هنا من وجهين: **الأوَّل**: أنَّ أحمد بن يونس بن المسيِّب لم يدرك الحسن بن صالح، فوفاة الحسن بن صالح كانت سنة تسع وستين ومئة كما في "التقريب" (١٢٥٠)، ووفاة أحمد بن يونس بن المسيب سنة ثمان وستين ومئتين كما في الموضع السابق من "معجم أسامي المحدثين". فإن قيل: إنه لم يصرح بالسماع منه هنا، فيحتمل أن بينهما واسطة، فالجواب: أنه صرح بالسماع منه في رواية ابن البختري التي تقدم تخريجها في المسألة رقم (١٦). **والثاني**: أنَّ أبا حاتم لم يَرْوِ عن أحمد بن يونس ابن المسيِّب شيئًا، ولم يذكره أحد ممَّن ترجم لهما في عداد شيوخه، والله أعلم.
(٤) في (أ) و(ش): « حسين »، وفي (ت) و(ك): « حسن »، والمثبت من (ف).
(٥) هو: ابن أبان.

قال أبي: هذا الصَّحيحُ، وكنا نَظُنُّ أنَّ ذاك[١] غريبٌ، ثم تبيَّنَ لنا عِلَّتُه: ترَكَ[٢] من الإسناد نَفْسَيْنِ[٣]؛ وجعَلَ: موسى عن أنس .

٨٥ - وسمعتُ[٤] أبي وحدَّثنا عن هارون بن سعيد، عن خالد ابن نِزار، عن إبراهيم بن طَهْمان[٥]، عن حُصَين بن عبدالرحمٰن، عن أبي مالك، عن عمَّار بن ياسر: أنه أجنَبَ في سفر، فتمعَّك في التُّرَاب[٦]، فلمَّا أتى رسولَ الله ﷺ، ذكَرَ ذلك له، فقال:« **إِنَّمَا[٧] يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفَّيْكَ التُّرَابَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِوَجْهِكَ، وَتَمْسَحَ كَفَّيْكَ إِلَى الرُّصْغَيْنِ[٨]** ».

---

(١) في (ت) و(ك) و"إتحاف المهرة" :« ذلك ».

(٢) يعني: مروان الطاطري فيما يرى أبو حاتم.

(٣) قوله:« تَرَكَ من الإسناد نفسين» مكانه في "إتحاف المهرة" :« وسقَطَ من الإسناد الأوَّل رجلان».

(٤) نقل ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٣٧) هذا النص عن هذا الموضع، وعنده: «ثم تمسح كفيك»، و:«هذا هو أبو مالك». وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٨):«والموقوف أصح؛ قاله أبو حاتم». وانظر المسألة رقم (٢) و(٤) و(٣٤).

(٥) روايته أخرجها الدارقطني (١/ ١٨٣) من طريق داود بن شبيب، عن إبراهيم بن طهمان، به . قال الدارقطني:« لم يروه عن حصين مرفوعًا غير إبراهيم بن طهمان، ووقفه شعبة وزائدة وغيرهما . وأبو مالك في سماعه من عمار نظر؛ فإن سلمة بن كهيل قال فيه: عن أبي مالك، عن ابن أبزى، عن عمار؛ قاله الثوري عنه ». وانظر المسألة رقم (٢) و(٣٤).

(٦) أي: تمرَّغ في التراب وتقلَّب فيه. انظر: "الفائق" (٣/ ٣٧٥)، و"النهاية" (٤/ ٣٤٤)، و"تهذيب اللغة" (١/ ٢١٤).

(٧) في (ت) و(ف) و(ك): « أما ».

(٨) « الرُّصْغُ » لغةٌ في الرُّسْغ، وهو: مَفصِلُ ما بين السَّاعِدِ والكفِّ، والسَّاقِ والقَدَم. انظر "القاموس المحيط" (ص ٧٨٢).

فقال[1] أبي: هو أبو مالكٍ الغِفاريُّ[2]، والصَّحيحُ: عن عمَّارٍ موقوفٌ[3]؛ من حديث حُصَين، عن أبي مالك .

٨٦ - وسمعت[4] أبي قال: ذكرتُ [لعبدالرحمٰن الحَلَبي][5] ابنِ

---

(١) في (ف) و(ك) و"الإمام": « قال ». (٢) واسمه: غزوان .

(٣) كذا في جميع النسخ بلا ألف، ويحتمل وجهين:

الأوَّل: النصب على أنَّه حالٌ، وكتب بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

والثاني: الرفع على أنَّه خَبَرٌ ثانٍ للمبتدأ « الصحيح »، والخبر الأوَّل: «عن عمَّار»، وهذا من باب تعدُّد الأخبار؛ فإنَّه قد يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعدًا، بعطف وبغير عطف، ومثالُهُ بغير عَطْفٍ - كما وقع هنا - قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البُرُوج: ١٤-١٦].

وهذا من تعدُّد الخبر في اللفظ والمعنى جميعًا، وضابطه: أن يَصِحَّ الإخبار بكلِّ واحدٍ منهما على انفرادِهِ، وحُكْمُ هذا النوع: أنَّه يجوز فيه العطف وتركُهُ، وإذا عُطِفَ أحدهما على الآخر، جاز أن يكون العطف بالواو وبغيرها.

وانظر: "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي الأستراباذي (١/ ٢٣٤- ٢٣٦)، و"شرح ابن عقيل" (١/٢٣٨- ٢٤٢)، وشروح الألفية الأخرى، آخر باب الابتداء.

(٤) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٢٨)، ونقله بتصرف ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٨٢)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٢٠٨)، وانظر "الفتح" له (١/ ٣٩٧)؛ شرح حديث (٢٩٢). وانظر المسألة رقم (١١٤).

(٥) في جميع النسخ: « ذكرت لأبي عبدالرحمٰن الحبلي »، وكذا نقله ابن دقيق العيد، وهو خطأ، ونقله على الصواب الحافظ في "إتحاف المهرة" حيث قال: « ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه؛ قال: قلت لعبدالرحمٰن ابن أخي الإمام بحلب، وكان يفهم الحديث ». وهو عبدالرحمٰن بن عبيدالله بن حكيم الأسدي المعروف بابن أخي الإمام، ويقال: أخو الإمام؛ ترجم له في "تهذيب التهذيب" وقال: « قال أبو حاتم في "العلل": سألته وكان يفهم الحديث »، وانظر "الجرح والتعديل" (٥/ ٢٥٨)، و"الثقات" لابن حبان (٨/ ٣٨٢)، و"تهذيب الكمال" (٧/ ٢٦٧).

أخي الإمام - وكان يفهَمُ الحديثَ - فقلت له: تعرفُ هذا الحديثَ: حدَّثنا محمد بن مِهْران[(١)]؛ قال: حدَّثنا[(٢)] مُبَشِّر الحَلَبي، عن محمد ابن مُطَرِّف[(٣)]، عن أبي حازم[(٤)]، عن سهل بن سعد، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[(٥)]: كان الفُتيا[(٦)] في بُدُوِّ الإسلام: «**المَاءُ مِنَ المَاءِ**»، ثم قال النبيُّ ﷺ: «**إِذَا الْتَقَى الخِتَانَانِ، وَجَبَ الغُسْلُ**» ؟

فقال لي: قد دخل لصاحبِك حديثٌ[(٧)] في حديثٍ؛ ما نعرفُ لهذا الحديث أصلاً[(٨)].

٨٧ - وسمعتُ أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه سعيد بن[(٩)]

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٧٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٢١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١١٧٩)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٠٠ رقم ٥٣٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦٦). وصححه الدارقطني والبيهقي .

(٢) في (ت) و(ك): « أنبأنا ».

(٣) في (ك): « مطرق ».

(٤) هو: سلمة بن دينار.

(٥) القائل هو أُبيُّ بن كعب، وسيأتي قول النبي ﷺ .

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كانت الفتيا »؛ للتأنيث بالألف المقصورة في «الفتيا»؛ لكنَّ ما في النسخ صحيح؛ لأنَّ التأنيث هنا ليس حقيقيًّا، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، مع ترجُح التأنيث. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤).

(٧) قوله: « حديث » مطموس في (ك).

(٨) قال ابن دقيق العيد: « وكأنه أراد هذه الرواية، لا أصل الحديث »، ثم نقل عن ابن أبي حاتم ما سيأتي في المسألة رقم (١١٤).
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٨٢)- بعد أن نقل قوله: « ما نعرف لهذا الحديث أصلاً »-: «وفي ذلك نظر». وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١/ ٣٩٧).

(٩) قوله: « سعيد بن » مطموس في (ك).

زيد[1]، عن واصلٍ مولى أبي عُيَيْنَة، عن يحيى بن عُبَيد، عن أبيه[2]؛ قال: كان رسول الله ﷺ يَتَبَوَّأُ لِبَوْلِهِ .

فقال أبو زرعة: هذا مرسَلٌ[3].

---

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٨) من طريق أبي عاصم، عن سعيد ابن زيد، به . ورواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن سعيد بن زيد، واختلف عنه: فرواه الحارث بن أسامة في "مسنده" (٥٩/بغية الباحث) عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد بن زيد، عن واصل، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، به .
ومن طريق الحارث رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٧٩٨). ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١٨٥) عن بشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد بن زيد، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٣٠٦٤) عن بشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد، عن واصل، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، به .
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن واصل مولى أبي عيينة إلا سعيد بن زيد، ويحيى هو: يحيى بن عبيد بن دجي، لم يسند عبيد بن دجي عن أبي هريرة إلا هذا الحديث».
ورواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٧٩٩) من طريق هناد بن السَّري، عن وكيع، عن سعيد بن زيد، عن واصل، عن يحيى بن عبيد، عن أبيه، به .
ورواه سعيد بن يعقوب الأصبهاني في "كتاب الصحابة" - كما في "المطالب العالية" (٣٥)- من طريق ابن أبي السَّري، عن وكيع، عن سعيد، عن واصل، عن عبيد بن صَيْفي، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به .
ورواه أبو موسى المديني من هذا الوجه كما في "أسد الغابة" (٣/ ٤٢).

(٢) هو: عبيد بن رُحَيّ - ويقال: دُحَيّ - الجهضمي، ويقال: الجهني .

(٣) أورد المصنف هذا النص أيضًا في "المراسيل"(٦٠٧)، وزاد قول أبي زرعة: «ليس لوالد يحيى بن عبيد صحبة». وذكره قبل ذلك برقم (٤٨٨)، وسقط منه قوله: «عن أبيه»، ثم قال: «فسمعت أبا زرعة يقول: هذا مرسل ؛ يعني: عن النبي ﷺ».
وانظر "الإصابة" (٥٣٢٧)، و"جامع التحصيل"(ص٢٣٤)، و"تحفة التحصيل" (ص٣٣٤).

٨٨ - وسمعتُ أبي يقول في حديثٍ رواه عِكرِمَة بن عَمَّار[1]، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عِياض- ويقال أيضًا: عِياضُ بنُ

(١) قوله: « بن عمار » مكرر في (ف). وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦ رقم١١٣١٠)، وأبو داود في "سننه" (١٥)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٤٦) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٢) من طريق عبدالله بن رجاء، كلاهما عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، عن أبي سعيد الخدري، به .
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٩٩).
ورواه ابن ماجه (٣٤٢/ ١)، وابن خزيمة (١/ ٣٩) عقب الحديث (٧١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٧)، والبيهقي (١/ ١٠٠) من طريق سَلْم بن إبراهيم الوراق، وابن ماجه (٣٤٢/ ٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٢)، والحاكم (١/ ١٥٧) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن عكرمة، عن يحيى، عن هلال، عن أبي سعيد، به. قال أبو داود: « هذا لم يسنده إلا عكرمة بن عمار ».
ونقل ابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي قوله في طريق عياض بن هلال: « وهو الصواب ».
وقال ابن خزيمة بعد أن رواه من طريق عياض بن هلال : « وهذا هو الصحيح، هذا الشيخ هو عياض بن هلال، روى عنه يحيى بن أبي كثير غيرَ حديث، وأحسب الوهم من عكرمة بن عمار حين قال: عن هلال بن عياض ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٢٩٤): « يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه، فرواه عكرمة بن عمار، واختلف عن عكرمة أيضًا؛ فرواه الثوري، عن عكرمة، عن [يحيى]، عن عياض بن هلال، عن أبي سعيد، وكذلك قال عبدالملك بن الصباح، عن عكرمة، وقال عبيد بن عقيل: عن عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال أبان العطار: عن يحيى، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه. وقال مسكين بن بكير: عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن جابر بن عبدالله. وقال غير مسكين: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً. وأشبهها بالصواب حديث عياض بن هلال، عن أبي سعيد ».
وانظر كلام الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٨).

هلال - عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى المُتَغَوِّطَيْنِ أنْ يَتحدَّثانِ[(١)] .

ورواه الأوزاعيُّ[(٢)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) كذا في جميع النسخ « أنْ يَتَحَدَّثَانِ » بإثبات نون الرفع مع « أنْ »، والجادَّة: « أنْ يَتَحَدَّثَا »؛ كما في بعض مصادر التخريج. لكنَّ ما وقع في النسخ يتخرَّج على وجهَيْنِ:

الأوَّل - وهو قولُ البصريين -: أنْ تكون « أنْ » هنا مصدريَّة غير ناصبة، أُهْمِلَتْ حملاً على أختها « ما » المصدريَّة، و« يتحدَّثان » مضارعٌ مرفوعٌ؛ ومن الشواهد على ذلك: قراءةُ ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]، بضم الميم من « يُتِمُّ »، وغير ذلك.

والوجه الثاني - وهو قولُ الكوفيين -: أنْ تكون « أنْ » هي المخفَّفَة من « أنَّ » الثقيلة، واسمُهَا ضميرٌ محذوف، وجملةُ « يتحدَّثان » خبرُهَا، وكان حقُّه هنا أن يُفْصَلَ بين « أنْ » وخبرها بفاصل، لكنَّه لم يذكر فاصلاً على نحو ما جاء في قول الشاعر [من الخفيف]:

عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأعظمِ سُؤْلِ

وهذا قليل، وتقديرُ الحديث على هذا: نَهَى المتغوِّطَيْن عن أنَّه - أو عن أنَّهما - يتحدَّثان، يعني: عن تحدُّثهما.

وانظر: "الخصائص" (١/ ٣٩٠)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٥٤٩)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٥٦٣)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٧٨)، و"شواهد التوضيح" لابن مالك (ص٢٣٥- ٢٣٦)، و"شرح ابن الناظم على الألفيَّة" (ص١٢٩- ١٣١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٥٦)، و"مغني اللبيب" (ص٤٢)، و"شرح قطر الندى" (ص٢٣٩- ٢٤٠)، و"عقود الزبرجد" (١/ ٩٨)، و"خزانة الأدب" (٨/ ٤٢٠- ٤٢٨ الشاهد رقم ٦٤٢).

(٢) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٨). ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٠).

مُرسَلاً.

قال أبي[١]: الصَّحيحُ هذا - يعني[٢]: حديثَ الأوزاعي - وحديثُ عِكرِمَة وَهَمٌ.

٨٩ - وسمعتُ[٣] **أبي يقول في حديثٍ** رواه زَمْعَة[٤]، عن عيسى ابن يَزْداد[٥]، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتُرْ**[٦] **ذَكَرَهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ**[٧]».

قال أبي: هو عيسى بن يَزْداد بن فَساء[٨]، وليس[٩] لأبيه صُحبَة،

---

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٥٤).

(٢) في (ت) و(ك): « المعنى ».

(٣) نقل هذا النص عن ابن أبي حاتم: ابنُ الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥٨/ مخطوط)، وابن حجر في "الإصابة" (١/ ٤٢)، و"التلخيص الحبير" (١/ ١٩٢).
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٩١): « سألت أبي عن عيسى بن يزداد ؟ فقال: لا يصح حديثه، وليس لأبيه صحبة، ومن الناس من يدخله في المسند على المجاز، وهو وأبوه مجهولان ».
ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٥٤) قول أبي حاتم: «عيسى وأبوه مجهولان».

(٤) هو: ابن صالح. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٠٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٧ رقم ١٩٠٥٣)، وأبو داود في "المراسيل" (٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٦٧٩)، وقرن ابن قانع وابن عدي زكريا بن إسحاق بزمعة.

(٥) في (أ): « يزداذ ».

(٦) في (ت) و(ك): « فلينثر ».

(٧) قوله: « مرات » ليس في (ف).

(٨) كذا وقع هنا، وفي "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٥٧) وغيره: « فساءة »، وفي (ك): «بسام».

(٩) في (ك): « ليس » بلا واو.

ومِنَ الناس مَنْ يُدْخِلُهُ في المسند[١] على المجاز، وهو وأبوه مجهولان[٢].

٩٠ - وسمعتُ[٣] أبا زرعة يقول في حديثِ إسرائيل[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن أبي عُبَيدة[٦]، عن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ استَنْجىٰ بِحَجَرين، وأَلْقى[٧] الرَّوْثَةَ.

فقال أبو زرعة: اختلَفُوا في هذا الإسناد[٨]:

---

(١) يعني: الحديث الذي ذُكر صحابيُّه، وهو ضدّ المرسل.

(٢) من قوله: « ومن الناس... » إلى هنا، سقط من (ف).
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٩٢): « عيسى بن يزداد عن أبيه مرسل، روى عنه زمعة، لا يصح ». وقال ابن عدي :« عيسى بن يزداد عن أبيه ، وقيل: عيسى بن أزداد، عن أبيه، لا يعرف إلا بهذا الحديث ».
وقال النووي في "المجموع"(٢/ ١١٠):« اتفقوا على أن هذا الحديث ضعيف ».
وانظر "ذيل الميزان" للعراقي (١٦٥).

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٥٦٧-٥٦٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢١٦)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ١٠٠).

(٤) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٤٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٨ و٤٦٥ رقم ٣٦٨٥ و٤٤٣٥)، والترمذي في "جامعه" (١٧)، والشاشي في "مسنده" (٩٢١)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٦١ رقم ٩٩٥٢)، والدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٣).

(٥) هو: السَّبيعي عمرو بن عبدالله.

(٦) هو: ابن عبدالله بن مسعود، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه.

(٧) في (ك): « وارما ».

(٨) سئل الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث في "العلل" (٦٨٦)، فأطال جدًّا في ذكر الاختلاف فيه، ومن جملة ما قال (٥/ ٢٣):« ذِكْر الاختلاف على أبي إسحاق في ذلك: روى هذا الحديث أبوإسحاق السبيعي، واختُلِفَ عنه فيه اختلافًا شديدًا...»، ثم أخذ في ذكره.

فمنهُم من يقول: عن أبي إسحاق[١]، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله.

ومنهم من يقول[٢]: عن أبي إسحاق[٣]، عن الأسود[٤]، عن عبدالله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق[٥]، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن عبدالله.

ومنهم من يقول: عن أبي إسحاق[٦]، عن عَلْقَمَة، عن عبدالله .

والصَّحيحُ عندي: حديثُ أبي عُبَيدة، والله أعلم .

وكذا يروي إسرائيل - يعني: عن أبي إسحاق، عن أبي عُبَيدة - وإسرائيلُ أحفَظُهُم[٧].

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٦).

(٢) من قوله: « عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن الأسود... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر، وكذلك سقط من "الإمام"، و"نصب الراية".

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٦ و٣٧).

(٤) في (ف): « عبدالرحمٰن بن الأسود » بدل: « الأسود »، ورواية عبدالرحمٰن بن الأسود أخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٦).

(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣٤ و٣٥).

(٦) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ١٧١ رقم ٢٥٣٧٨) عن محمد بن جعفر عنه به. وأخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٤٥٠ رقم ٤٢٩٩)، والبزار في "مسنده" (١٦٠٦)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٦١ رقم ٩٩٥١)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٥٥)، وفي "العلل" (٥/ ٢٩- ٣٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٣). من طرق عن سعيد به بلفظ: « مرن أزواجكن ».

(٧) أخرج الترمذي هذا الحديث في "جامعه" (١٧)، ثم قال: « سألت عبدالله بن عبدالرحمٰن: أيُّ الروايات في هذا عن أبي إسحاق أصح؟ فلم يقض فيه بشيء. =

٩١ - وسمعتُ أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه سعيد[1]، عن قتادة، عن معاذة[2]، عن عائِشَة: مُرُوا أزواجَكُنَّ[3] أن يغسِلُوا عنهُم

= وسألت محمدًا عن هذا ؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله أشبه، ووضعه في كتاب "الجامع". وأصحُّ شيء في هذا عندي: حديث إسرائيل وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع ». وانظر "العلل" للدارقطني (٥/ ١٨-٣٩)، و"هدي الساري" لابن حجر (ص ٣٤٨-٣٤٩).

(١) هو: ابن أبي عروبة . وروايته على هذا الوجه بلفظ: « مروا أزواجكنَّ » أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ١٧١ رقم ٢٥٣٧٨)، عن محمد بن جعفر، عن سعيد، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦١٨)، وابن راهويه في "مسنده" (٣/ ٧٦٤ رقم ١٣٧٩)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢٣٦ رقم ٢٥٩٩٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥١٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٥-١٠٦)، وابن عبدالبر في "الاستذكار" (٢/ ٢٠٥).
ورواه أحمد (٦/ ٩٥ و١٧١ رقم ٢٤٦٣٩ و٢٥٣٧٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٥٦ رقم ٣١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٦) من طريق همام، والترمذي في "جامعه" (١٩)، والنسائي في "سننه" (٤٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٠٦) من طريق أبي عوانة، كلاهما عن قتادة، به .
قال الترمذي :« حديث حسن صحيح ». وقال البيهقي:« ورواه أبو قلابة وغيره عن معاذة العدوية فلم يسنده إلى فعل النبي ﷺ ، وقتادة حافظ ».

(٢) قوله: « معاذة » في هذا الموضع والموضع التالي: في (ش): « معاوية »؛ وكذا كان في (أ)، وغيِّرت إلى « معاذة » في الموضع الأول، وإلى « معاذ » في الموضع الثاني، وفي (ت) و(ك): « معاذ » في الموضعَيْنِ. ومعاذة هي: بنت عبدالله العدوية، وكانت من أهل البصرة.

(٣) في (ك): « أزواجكم »، وقوله: « مروا أزواجكنَّ » كذا جاء في النسخ وفي مواضع من "مسند أحمد"، وكانت الجادَّة أن يقال: « مُرْنَ أزواجكنَّ »؛ كما في بقية مصادر التخريج. =

أثرَ الغائِط والبول؛ فإني أستَحْيِيهِمْ[١]، وكان رسول الله ﷺ يفعَلُه[٢].

وقلتُ لأبي زرعة[٣]: إنَّ شُعْبَة يروي عن يزيدَ الرِّشْكِ[٤]، عن

= أما رواية: « مُرُوا أزواجكنَّ »: فيمكنُ تخريجها على أنَّها خاطبتهنَّ بصيغة التذكير في «مُرُوا»؛ لأنَّ الأمر غالبًا ما يكون من الرجال، وأبْقَتْ على صيغة التأنيث في «أزواجكنَّ» منعًا للالتباس الحاصل لو قالت: «مُرُوا أزواجَكُمْ»؛ ولذلك جاءتْ هكذا «أزواجكنَّ» في جميع مصادر التخريج، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « أَسْتَحِيهِمْ »، وفي "مسند أبي يعلى": « فإنِّي أَسْتَحْيِي منهم » وكل ذلك صحيحٌ في اللغة؛ فإنه يقال: اسْتَحْيَيْتُ، واسْتَحَيْتُ؛ الأولى بياءين وهي لغةُ أهل الحجاز وبها نزل القرآن، والثانية لتميم بياء واحدة حذفوا الياء الأخيرة كراهية التقاء الياءين، وقال الأخفش وغيره: يتعدَّى بنفسه وبالحرف، وعلى ذلك فلك في هذا الفعل أربع لغات: اسْتَحْيَيْتُ منه واستَحْيَيْتُهُ؛ بياءين فيهما، واستَحَيْتُ منه واستَحَيْتُهُ؛ بياء واحدة فيهما، والاستحياء: هو الانزواءُ والانقباض، ويقال: حَيِيَ منه حياءً فهو حَيِيٌّ. انظر: "المصباح المنير" (١/ ١٦٠).

(٢) قال السِّنْدي في "حاشيته على النسائي": « قوله: « كان يفعله »، أي: فهو أولى وأحسَنُ، ولم تُرِدْ أنَّ الاكتفاء بالأحجار لا يجوز ». اهـ.

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٣٨)

(٤) اختلف على يزيد الرشك في هذا الحديث:

فرواه ابنُ أبي شيبة في "المصنَّف" (١٦٣٣) من طريق ابن عليَّة، عنه، به موقوفًا مِثْلَ رواية شعبة التي ذكرها المصنِّف.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١١٣ رقم ٢٤٨٢٦) من طريق أبان، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٨٣) من طريق عبدالله بن شوذب، كلاهما عن يزيد الرشك، عن معاذة، به مرفوعًا. وقرن أبانُ في روايته قتادة بيزيد الرشك.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٣٠٠): « قال لي سعيد بن محمَّد، نا يعقوب، نا أبي، عن ابن إسحاق، حدَّثني الصلت بن مسلم، عن الحسن، عن أم الصهباء امرأةٍ من أهل البصرة ثقة، قالت: دخلت على عائشة في نسوة من أهل البصرة؛ قالت: «مُرْنَ أزواجَكُنَّ، فإنِّي أسْتَحِيهِنَّ؛ فلْيَغْسِلوا سبيلَ الغائطِ والبول»، =

معاذة، عن عائِشَة؛ موقوفٌ[1]، وأسنده قتادة.

فأيُّهما أصَحُّ ؟

قال: حديثُ قتادةَ مرفوعً أصَحُّ[2]، وقتادةُ أحفَظُ، ويزيد الرِّشْك ليس به بأس[3].

= وأمُّ الصهباء هي معاذةُ، روى أبو قلابة ويزيدُ الرِّشْك عن معاذة، عن عائشة، ورفعَهُ قتادة، عن معاذة، عن عائشة؛ أنَّ النبي ﷺ كان يَفْعَلُهُ ». اهـ.

(١) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغةُ ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) أصلُ نظمِ الكلامِ: حديثُ قتادةَ أَصَحُّ مرفوعًا، وقوله:« مرفوع» حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة.

(٣) قال الدارقطني في "العلل"(٥/١٠٦/ب-١٠٧/أ):« اختلف في رفعه على معاذة؛ فرواه قتادة، عن معاذة. واختلف عنه في رفعه، فرفعه معمر وحماد بن زيد، عن أيوب (كذا!)، عن أبي قلابة، عن معاذة، عن عائشة. ورفعه إبراهيم بن طهمان، عن أيوب. ورواه يزيد الرِّشْك واختلف عنه؛ فرفعه أبان العطار وعبدالله ابن شَوذَب، عن يزيد الرِّشْك. ورفعه شعبة وحماد بن زيد عنه. ورواه عاصم الأحول، عن معاذة، عن عائشة موقوفًا أيضًا . ورواه ابن حسان واختلف عنه؛ فرواه عمر بن المغيرة، عن هشام بن حسان، عن عائشة بنت عرار، عن معاذة، عن عائشة، ورفعه إلى النبي ﷺ . وتابعه زائدة، عن هشام بن حسان على إسناده، إلا أنه وقفه على عائشة. ورواه عبدالله بن رجاء المكي، عن هشام، عن معاذة، عن عائشة، مرفوعًا؛ وأسقط منه عائشة بنت عرار. ووقفه إسحاق بن سويد، عن معاذ[ة]. ورَفْعُه صحيحٌ . ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة، مرفوعًا . وكذلك قال الأوزاعي: عن أبي عمار، عن عائشة ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٤/ ٣٠٠-٣٠١).

٩٢ - وسمعتُ[(١)] أبا زرعة يقول في حديثٍ[(٢)] رواه الفِريابي[(٣)]، عن مالك بن مِغْوَل، عن سَيَّارٍ أبي الحكم، عن شَهْرِ بن حَوْشَب، عن محمد بن عبدالله بن سَلَامٍ[(٤)]؛ قال: قَدِمَ علينا رسولُ الله ﷺ فقال: « إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ »: ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾[(٥)]، وذكر الاستنجاءَ

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٤٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٧٤/ مخطوط)، وابن حجر في "الإصابة" (٩/ ١٢٢)، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٧٥)؛ إلا أنه وقع فيه سقط في المخطوط (٦٢/ ب)، ذهب معه من بداية المسألة إلى قوله: « قدم علينا رسول الله صلى الله عليه ». وهذا الموضع هو بداية "شرح العلل".

(٢) قوله: « وسمعتُ أبا زرعة يقول في حديث » تكرر في (ت).

(٣) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٨).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٣٠)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٦ رقم ٢٣٨٣٣) من طريق يحيى بن آدم، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٠٧-٣٠٨)، وابن جرير في "تفسيره" (١٧٢٤٠) من طريق ابن المبارك، وابن جرير أيضًا (١٧٢٢٨) من طريق محمد بن سابق، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢) من طريق عنبسة بن عبدالواحد، أربعتهم عن مالك بن مغول، به.
وانظر "العلل" للدارقطني (١٦٠٤).

(٤) « سَلَام » هنا هو والد عبدالله بن سَلَام الحبر الصحابي، وهو بتخفيف اللام، وقد جمع السيوطي في "ألفية الحديث" من سمِّي « سَلَامًا » بتخفيف اللام وتثقيلها، وذكر من المخفف - وهم ثمانية -: والد عبدالله بن سَلَام هذا. انظر: "شرح الشيخ أحمد شاكر" على ألفية السيوطي، باب المؤتلف والمختلف، و"مقدمة ابن الصلاح" (١/ ٣٤٤)، و"الشذا الفَيَّاح" للأبناسي (٢/ ٦١٧)، و"اليواقيت والدرر" للمناوي (٢/ ٣٢٦).

(٥) الآية (١٠٨) من سورة التوبة. وقوله: « والله يحب المُطَّهِّرين » سقط من (ت) و(ك).

بالماء.

ورواه سَلَمة بن رَجَاء[١]، عن مالك بن مِغْوَل، عن سَيَّار[٢]، عن شَهْر، عن محمد بن عبدالله بن سَلَام؛ قال: قال أبي: قَدِمَ علينا رسولُ الله ﷺ . . .

ورواه أبو خالدٍ الأحمرُ[٣]، عن داود بن أبي هند، عن شَهْر، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ عندنا - والله أعلم -: عن محمد بن عبدالله بن سَلَام قَطْ[٤]؛ ليس فيه: عن أبيه .

٩٣ - وسمعتُ[٥] أبي يقول: أصحُّ حديثٍ في هذا الباب- يعني:

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣٨١/ قطعة من الجزء ١٣).
(٢) في (ك): « يسار ».
(٣) هو: سليمان بن حيَّان .
(٤) « قَطْ » هنا ساكنةُ الطاء بمعنى « حَسْبُ »، وهو الاكتفاء بالشيء؛ تقول: قَطْنِي، أي: حَسْبِي، ويقال فيها أيضًا: « فَقَطْ » بزيادة فاء في أوَّلها لتحسين اللفظ، وتستعملان في النفي والإثبات، وهذه بخلاف « قَطُّ » المشدَّدة الطاء؛ فإنَّها ظرفٌ لا يستعمل إلا في النفي، والسياقُ هنا للإثبات. انظر في الكلام على «قَطْ» و«قَطُّ» والفرق بينهما : "مغني اللبيب" (ص١٨١-١٨٢)، و"المصباح المنير" (ص٥٠٨)، و"الكليات" للكفوي (ص٧٣٧)، و"الفوائد العجيبة" لابن عابدين (ص٤٧)، و"الثمر الداني، في شرح رسالة القيرواني" (١/ ١٣٤).
(٥) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٤٨٠و٤٨١)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٥٥)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٧٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٨٠/ مخطوط)، وابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/ ٢١٦)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٧٩).

في باب الدُّعَاء عند الخُرُوج من الخَلاء -: حديثُ عائِشَة رضي الله عنها[(١)]؛ يعني: حديثَ إسرائيل[(٢)]، عن يوسف بن أبي بُرْدَة، عن أبيه، عن عائِشَة .

٩٤ - وسمعتُ[(٣)] أبي يقول في حديثٍ رواه ابنُ[(٤)] لَهِيعة[(٥)]، عن

---

(١) وهو قولها: « كان رسولُ الله ﷺ إذا خرج من الغائط، قال: « غُفْرَانَكَ »، قال البغوي في "شرح السنة" (١/ ٣٧٩): «معناه: أسألك غفرانَكَ، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أي: أَعْطِنا غفرانَكَ؛ فكأنَّه رأى تَرْكَهُ ذِكْرَ الله - عز وجل - زمانَ لُبْثِهِ على الخلاء تقصيرًا منه؛ فتداركه بالاستغفار ». اهـ.

(٢) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧ و٢٩٨٩٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٥٥ رقم ٢٥٢٢٠)، والدارمي في "مسنده" (٧٠٧)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٩٣)، وفي "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٨٦)، والنسائي في "الكبرى" (٩٩٠٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٩٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٥٨ رقم ٣٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤٤)، والطبراني في "الدعاء" (٣٦٩)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٥٨/ أ/ أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٧٩).
قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، عن يوسف بن أبي بُرْدَة. وأبو بُرْدَة بن أبي موسى اسمه: عامر بن عبدالله بن قيس الأشعري، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ ».اهـ.
وقال الدارقطني: « تفرد به يوسف، عن أبيه ، عنها، وتفرد عنه إسرائيل ».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٦٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٨٠).

(٤) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (٢٩٢) عن ابن لهيعة، به . ومن طريق ابن المبارك رواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٨٣)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٨ رقم٢٦١٤). ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٩٥/ بغية الباحث) =

عبدالله بن هُبَيْرَة ، عن حَنَشٍ[١] الصَّنْعاني، عن ابن عباس : أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يخرُجُ، فيبول، فيتمسَّحُ بالتُّرابِ، فقال[٢]: يا رسولَ الله، الماءُ منك قريبٌ ! فقال:((مَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَبْلُغُ)) .

فقال أبي: لا يصِحُّ هذا الحديثُ، ولا يصِحُّ في هذا الباب حديثٌ.

٩٥ - وسألتُ[٣] أبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه سُفْيان[٥]، عن

= من طريق أشهل بن حاتم، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٣ رقم ٢٧٦٤) من طريق موسى ابن داود، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ١٨٤ رقم١٢٩٨٦) من طريق عبدالله ابن يوسف، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، به .

ورواه أحمد (١/ ٣٠٣ رقم ٢٧٦٤)، والطبراني (١٢/ ١٨٤ رقم١٢٩٨٧) من طريق يحيى ابن إسحاق السيلحيني، عن ابن لهيعة، عن عبدالله بن هبيرة، عن الأعرج، عن حنش، عن ابن عباس، به .

(١) في (ت) و(ك): « حفش ».

(٢) في "شرح العلل" : « فقيل ».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ١٤٥)، وعنده: « فتوضأ من فضلها»، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٨٧).

(٤) في (أ) و(ش): « وسألتُ أبي زرعة ».

(٥) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٩٦)، وابن راهويه في "مسنده" (٢٠١٨)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٥ و٢٨٤ و٣٠٨ رقم ٢١٠١ و٢١٠٢ و٢٥٦٦ و٢٨٠٥ و٢٨٠٦)، والدارمي في "مسنده" (٧٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧١)، والنسائي في "سننه" (٣٢٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٨ و٤٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٦٨ و٢٩٦ رقم ١٨٧ و٢١٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢١٩ رقم١١٧١٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٥٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٨٨ و٢٦٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٣٣). =

سِمَاك بن حَرْب[١]، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس: أنَّ بعضَ أزواج النبي ﷺ اغتسلَتْ من جَنابَة، فجاء النبيُّ ﷺ، فقالت له، فتوضَّأ بِفَضْلِها، وقال: «المَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» .

= ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٠٨٢)، والدارمي (٧٦١)، وأبو داود في "سننه" (٦٨)، والترمذي في "جامعه" (٦٥)، وابن ماجه (٣٧٠)، وابن خزيمة (٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤١١)، وابن حبان (١٢٤١ و١٢٦١)، والطبراني (١١/ ٢١٩ رقم١١٧١٥ و١١٧١٦)، والبيهقي (١/ ١٨٩ و٢٦٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٤٢٣) من طرق عن سماك، به . قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».
ورواه ابن راهويه في "مسنده" (٢٠١٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٠٨ رقم ٢٨٠٧) من طريق وكيع، عن الثوري، عن سماك، عن عكرمة، به، مرسلاً .
قال ابن راهويه: « زاد وكيع بعدُ: " نا " فيه عن ابن عباس ».
وقال أحمد: «حدثنا به وكيع في "المصنف" عن سفيان، عن سماك، عن عكرمة، ثم جعله بعدُ: عن ابن عباس ».
قال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٢٨٤): « وأعله الإمام أحمد بأنه روي عن عكرمة مرسلاً ».
وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٣٦): « وقال أحمد: أتقيه لحال سماك، ليس أحد يرويه غيره. وقال: هذا فيه اختلاف شديد؛ بعضهم يرفعه، وبعضهم لا يرفعه ».
وقال ابن عبدالبر: « رواه جماعة عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، منهم شعبة والثوري إلا أن جُلَّ أصحاب شعبة يروونه عنه، عن سماك، عن عكرمة مرسلاً، ووصله عنه محمد بن بكر، وقد وصله جماعة عن سماك، منهم الثوري، وحسبك بالثوري حفظًا وإتقانًا ». وقال: « وهكذا رواه أبو الأحوص وشريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا، وكلُّ من أرسل هذا الحديث فالثوري أحفظ منه، والقول فيه قول الثوري ومن تابعه على إسناده ».

(١) قوله: « ابن حرب » من (ف) فقط.

ورواه شَرِيكٌ[١]، عن سِماك، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس، عن مَيمُونة؟

فقال: الصَّحيحُ: عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا مَيْمُونة.

٩٦ - وسألتُ[٢] أبا زرعة عن حديثِ محمدِ بنِ إسحاق[٣]، عن محمد بن جعفر بن الزُّبَير:

---

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٣٠) عن شريك، به. ومن طريق الطيالسي رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٣٠ رقم ٢٦٨٠١)، وابن ماجه في "سننه" (٣٧٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٥٣).
وروا أحمد (٦/ ٣٣٠ رقم٢٦٨٠٢) من طريق هاشم بن القاسم، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ١٨ رقم ٣٦ و٣٧) من طريق عصمة بن سليمان وأبي غسان، والدارقطني في "سننه"(١/ ٥٢) من طريق يحيى بن أبي بكير، جميعهم عن شريك، به.
ورواه أحمد (١/ ٣٣٨ رقم ٣١٢٠) من طريق حجاج المصيصي، عن شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.
قال الدارقطني: « اختلف في هذا الحديث على سماك ولم يقل فيه: "عن ميمونة" غير شريك ». وذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ١٨١/ ب - ١٨٢/ أ) الاختلاف فيه على سماك، ولم يُرَجِّح.

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٢٠١-٢٠٢و٢٠٦-٢٠٧) مع بعض التصرف، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٠٨)، ونقله ابن عبدالهادي بتمامه في "شرح العلل" (ص٢٩٧-٢٩٨)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٤٢ و٥٤٣).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٢٥)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ١٢ رقم ٤٦٠٥)، والدارمي في "مسنده" (٧٥٨)، وأبو داود في "سننه" (٦٤)، والترمذي في "جامعه" (٦٧)، وابن ماجه في "سننه" (٥١٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٩٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٥ و١٦)، وفي "شرح المشكل" (٢٦٤٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٩ و٢١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٦١).

فقلت: إنه يقول: عن عُبيدالله بن عبدالله بن عمر[١]، عن ابن[*] عمر، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه الوليدُ بن كثير[٢]، فقال: عن محمد بن جعفر بن الزُّبَير، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن ابن[*] عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: **((إِذَا كَانَ الماءُ قُلَّتَيْنِ، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ))**؟

فقال[٣] **أبو زرعة**: ابنُ إسحاق ليس يُمْكِنُ أن يُقْضَىٰ له .

قلتُ له: ما حالُ محمد بن جعفر؟

فقال: صَدوق .

فقلتُ لأبي: إنَّ حَجَّاج بن حمزة حدَّثنا عن أبي أسامة[٤]، عن الوليد بن كثير، فقال: عن محمد بن عبَّاد بن جعفر، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؟

---

(١) في (ف): « عن عبيدالله بن عمر ».

(*) قوله: « ابن » سقط من (ت) و(ك).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٢٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨١٧/ المنتخب)، وأبو داود (٦٣)، والنسائي في "الكبرى" (٥٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٤٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٣-١٥).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٤) هو: حماد بن أسامة . وروايته أخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (٤٤)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٤٥)، وابن حبان (١٢٥٣)، والدارقطني (١/ ١٥ و١٦-١٧).

فقال أبي: محمد بن عبَّاد بن جعفر[(١)] ثقةٌ، ومحمد بن جعفر بن الزُّبَير ثقةٌ، والحديثُ لمحمد[(٢)] بن جعفر بن الزُّبَير أشبَهُ[(٣)].

---

(١) قوله: « ابن جعفر » ليس في (ف).

(٢) كذا وقع هنا وفي "شرح العلل" لابن عبدالهادي، ولو قال: « والحديثُ بمحمَّد بن جعفرِ بن الزبير أَشْبَهُ »، لكان أشبَهَ!.

(٣) أطال الدارقطني رحمه الله في إخراج طرق هذا الحديث وعرض الاختلاف فيه، وذلك في بداية "السنن" (١/ ١٣-٢٣)، ومن ذلك تخريجه للاختلاف على أبي أسامة حماد بن أسامة؛ فأخرجه من طرق عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد ابن عباد بن جعفر، ومن طرق أخرى عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم قال: « فلما اختُلِفَ على أبي أسامة في إسناده؛ أحببنا أن نعلم مَن أتى بالصواب، فنظرنا في ذلك، فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعًا: عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر؛ فصحَّ القولان جميعًا عن أبي أسامة، وصحَّ أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعًا، عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، فكان أبو أسامة مرة يحدِّث به عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدِّث به عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، والله أعلم ». اهـ. وانظر "العلل" له أيضًا (٤/ ٦٦/أ - ٦٧/أ)، و"سنن البيهقي" (١/ ٢٦٠-٢٦١).

وعرض ابن عبد البر في "التمهيد" (١/ ٣٢٩) بعض هذا الاختلاف، ثم قال: «ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث، إلى أن القُلَّتين غيرُ معروفتين، ومحال أن يتعبد الله عباده بما لا يعرفونه ». اهـ.

وخرَّج ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٨٨-٢٩٧) بعض هذا الاختلاف، وقال: « وقد استوفيت الكلام على حديث القُلَّتين في مكان آخر، وذكرت الاختلاف في إسناده ومتنه، ومن صحَّحه من الأئمة مرفوعًا ، ومن صحَّح وقفه . وقد رواه أصحاب المسانيد والسنن، ولم يروه صاحبا الصحيحين لأجل الاختلاف في إسناده». اهـ. وقد أطال ابن دقيق العيد في الموضع السابق من "الإمام" في تخريج هذا الحديث، والكلام عليه، وكذا ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٥٦-٧٤)، فانظرهما إن شئت، والله أعلم .

٩٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عيسى بن يونس[٢]، عن الأَحْوَصِ[٣] بنِ حَكِيم، عن راشِدِ بنِ سعد[٤]؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَا يُنَجِّسُ الماءَ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ**»؟

فقال[٥] أبي: يوصِّله[٦] رِشْدِينُ[٧] بنُ سعد[٨]؛ يقول: عن أبي

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٠٢-٣٠٣)، وفي "تنقيح التحقيق"(١/ ٢٦)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(٢/ ٥٥٢)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٧)، وفي "تحفة الطالب" (ص٢٥٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣)، وفي "موافقة الخُبْر الخَبَر" (١/ ٤٨٧).

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٩). قال الطحاوي: « هذا منقطع ». وقال الدارقطني: « مرسل، ووقفه أبو أسامة على راشد ».
ثم رواه من طريق أبي أسامة، عن الأحوص بن حكيم، عن أبي عون وراشد بن سعد قالا: الماء لا ينجسه شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه .

(٣) في (أ): « الأخوص ».

(٤) في (ش): « أسعد ».

(٥) في (أ) و(ش): « قال ».

(٦) « يوصِّله » بالتشديد، مضارعُ: وصَّله، وهو بمعنى الفعل الثلاثي: وصَلَ الحديثَ يَصِلُهُ. وانظر الكلام على ذلك في التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٧) في (ك): « راشدين ».

(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٥٢١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٨-٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٥٩) من طريقه، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ ، به . قال الدارقطني: « لم يرفعه غير رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، وليس بالقوي ».
وقال ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٨٢): « وقال الدارقطني في "علله": هذا حديث يرويه رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد، عن أبي أمامة مرفوعًا، وخالفه الأحوص بن حكيم؛ فرواه عن راشد بن سعد، مرسلاً ، =

أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ، ورِشْدِين[(١)] ليس بقَويٍّ، والصَّحيحُ مرسَلٌ»[(٢)].

٩٨ - وسمعتُ[(٣)] أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه وكيع[(٤)]، عن

= عن النبي ﷺ . وقال أبو أسامة: عن الأحوص، عن راشد قوله، لم يجاوز به راشدًا . قال الدارقطني: ولا يثبت الحديث ».اهـ.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨٩) من طريق حفص بن عمر الأَيْلي، عن ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، به، مرفوعًا ، ثم قال:« وهذا الحديث ليس يوصله عن ثور إلا حفص بن عمر ، ورواه رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة، موصولاً أيضًا . ورواه الأحوص بن حكيم مع ضعفه، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ، مرسلاً ، ولا يذكر أبا أمامة ».

(١) في (ك): « وراشدين ».

(٢) روى البيهقي في "السنن"(١/ ٢٦٠) عن الشافعي رحمه الله أنه قال:« وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء ولونه وريحه كان نجسًا؛ يروى عن النبي ﷺ من وجهٍ لا يُثبِتُ أهلُ الحديث مثلَه، وهو قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافًا ».اهـ.

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٠٧)، ونقل قول أبي زرعة فقط ابن عبدالهادي أيضًا في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٥٨٠)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٣٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٥٥)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٣)، وبمعناه في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٣٨- ٣٩).

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٣)، وابن راهويه في "مسنده" (١٧٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤٢ رقم ٩٧٠٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٨٦-٣٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٩٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٦٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٨٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٣٤ رقم ٥٤٧).

ورواه أحمد (٢/ ٣٢٨ رقم ٨٣٤٢)، والحاكم في الموضع السابق من "المستدرك" ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٩ و٢٥١) من طريق هاشم بن القاسم، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦٥٦)، والدارقطني في "سننه" =

عيسى بن المسيّب، عن أبي زرعة بن عَمْرو بن جَرِير، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «الهِرُّ سَبُعٌ»[١].

فقال أبو زرعة: لم يرفَعْهُ أبو نُعَيم[٢]، وهو أَصَحُّ، وعيسى ليس بِقَوِيٍّ.

٩٩ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة عن حديثِ ابنِ مسعود في الوُضُوء بالنَّبيذِ؟

فقالا: هذا حديثٌ ليس بِقَوِيٍّ؛ لأنه لم يَرْوِهِ[٤] غيرُ أبي فَزَارَة،

= (١/ ٦٣) من طريق محمد بن ربيعة الكلابي، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٢٥٢) من طريق مسكين الحذاء، والحاكم في الموضع السابق من "المستدرك" من طريق أبي نُعَيْم، أربعتهم عن عيسى بن المسيب، به.

قال العقيلي بعد أن ذكر ضعف عيسى: « لا يتابعه إلا من هو مثله أو دونه ».

وقال ابن عدي: « هذا لا يرويه غير عيسى بن المسيب بهذا الإسناد ».

وقال الدارقطني: « تفرد به عيسى بن المسيّب، عن أبي زرعة، وهو صالح الحديث».

وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح ».

(١) قال الحربي في "غريب الحديث" له (٢/ ٦٨٤): « قوله: الهِرُّ: سَبُعٌ، هو: السِّنَّوْرُ الذَّكَر، والهِرَّة الأنثى ». اهـ.

(٢) يعني: الفضل بن دُكَيْن، ولم نجد من أخرج روايته على هذا الوجه، لكن أخرجها الحاكم مرفوعةً - كما سبق - مقرونةً برواية وكيع، ومعطوفةً على رواية هاشم بن القاسم، ولعل الحاكم حمَلَ رواية أبي نعيم على رواية وكيع المرفوعة.

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٠٨)، وابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ١٨٣)، ونقل شطره الأخير العراقي في "ذيل الميزان" (ص٢١٠)، ونقله عن العراقي ابن حجر في "اللسان" (٤/ ٨٨). وانظر ما سبق في المسألة رقم (١٤).

(٤) في (ف): « لم يرويه ».

عن أبي زيد[١] - وحمَّادِ بنِ سَلَمة[٢]، عن عليِّ بن زيد، عن أبي رافع[٣] - عن ابن مسعود. وعليُّ بن زيد ليس بِقَوِيٍّ، وأبو زيد شيخٌ مجهول لا يُعْرَف، وعَلْقَمَةُ يقول: لم يكنْ عبدُالله مع النبي ﷺ ليلةَ الجِنِّ، فوَدِدتُّ أنه كان معه .

قلتُ لهما: فإنَّ[٤] معاوية بن سَلَّام[٥] يحدِّث عن أخيه[٦]، عن جَدِّه[٧]، عن ابن غَيْلان، عن ابن مسعود . . . ؟

قالا: وهذا أيضًا ليس بشيء؛ ابنُ غَيْلان مجهول[٨]، ولا يَصِحُّ في هذا الباب شيء .

(١) وأبو زيد يرويه عن ابن مسعود. وتقدم تخريج رواية أبي فزارة عن أبي زيد، بهذا الإسناد في المسألة رقم (١٤).

(٢) أي: ورواه حماد بن سلمة. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤٥٥ رقم ٤٣٥٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٩٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٧٧)، والجورقاني في "الأباطيل" (٣٠٨).
قال الدارقطني في "العلل" (٩٤٠): « ولا يثبت هذا الحديث؛ لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات، وعلي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لا يثبت سماعه من ابن مسعود ». اهـ. وقال الجوزقاني: « هذا حديثٌ باطل؛ مخالف للكتاب والسنة والإجماع والقياس، لم يروه عن أبي رافع إلا علي بن زيد ».

(٣) هو: نفيع الصائغ .

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « قال » بدل: «فإن »، وكذا كانت في (أ) ثم صوِّبت في الهامش، وعليها علامة التصحيح .

(٥) روايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (١/ ٧٨). ووقع عنده: « فلان بن غيلان ».

(٦) هو: زيد بن سلَّام .

(٧) هو: أبو سلَّام ممطور الحبشي.

(٨) قال الدارقطني في "السنن" (١/ ٧٨): « الرجل الثقفي الذي رواه عن ابن مسعود مجهول، قيل اسمه: عمرو، وقيل: عبدالله بن عمرو بن غيلان ». اهـ.

١٠٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدالرحيم بن زيد العَمِّيّ[٢]، عن أبيه، عن معاوية بن قُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ مرَّة مرَّة، وقال: «**هَذَا وُضُوءُ مَنْ**[٣] **لَا يَقْبَلُ اللهُ لَهُ**[٤] **صَلَاةً إِلَّا بِهِ**»، ثم توضَّأ مرَّتين مرَّتين، وقال: «**هَذَا وُضُوءُ مَنْ يُضَاعِفُ اللهُ لَهُ الأَجْرَ مَرَّتَيْنِ**»، ثم توضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، وقال: «**هَذَا وُضُوئِي وَوُضُوءُ الأَنْبِيَاءِ قَبْلِي**» ؟

فقال أبي: عبدُالرحيم[٥] بن زيد متروكُ الحديث، وزيدٌ العَمِّيُّ ضعيفُ الحديث، ولا يصحُّ هذا الحديثُ عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٩) بتصرف، ولم يذكر قوله: « وهو زيد العمي وهو ضعيف الحديث »، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٩١-٢٩٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٤١)، و"إتحاف المهرة" (٨/ ٦٨٦)، وأبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٥٠٨). ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٢٢-٣٢٣)، وانظر المسألة رقم (١٤٦) و(١٦٤) و(١٦٦) و(١٧٢).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤١٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٩٨)، وفي "معجمه" (٤٦)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٦١-١٦٢).
وذكر العقيلي لهذا الحديث طريقًا آخر ثم قال: « كلاهما فيه نظر ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٠٣٦)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٠٠)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٨٠) من طريق سلَّام الطويل، والدارقطني (١/ ٧٩) من طريق محمد بن الفضل، كلاهما عن زيد العمي ، به .

(٣) قوله: « من » ليس في (ف).

(٤) قوله: « له » ليس في (ت) و(ك).

(٥) قوله: « عبدالرحيم » أثبتناه من (ت) و(ف) و(ك)، و"شرح العلل"، وقد سبق =

وسُئل أبو زرعة عن هذا الحديث ؟ فقال: هو عندي حديثٌ واهِي[١]، ومعاويةُ بنُ قُرَّة لم يَلْحَقِ ابنَ عمر[٢].

وقلت[٣] لأبي: فإنَّ[٤] الربيع بن سُلَيمان حدَّثنا بهذا[٥] الحديثِ عن أسد بن موسى، عن سلَّام بن سُلَيْم، عن زيد بن أسلَمَ، عن معاوية بن قُرَّة، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال: هو سَلَّام الطَّويل، وهو متروكُ الحديث. وهو زيدٌ العَمِّي[٦]، وهو[٧] ضعيفُ الحديث[٨].

= ذِكْره في سؤال ابن أبي حاتم، وهو الصواب، وفي (أ) و(ش): « عبدالرحمٰن »، وكانت هكذا في (ف)، ثم صوِّبت في الهامش.

(١) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء مع الاسم المنقوص المرفوع المنوَّن، وهي لغةٌ صحيحةٌ عند العرب وإنْ كانت مرجوحة، وانظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٤٦).

(٢) نقل قول أبي زرعة هذا: ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ٨٠).

(٣) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٤) المثبت من (ت)، وفي بقيَّة النسخ :« قال ».

(٥) في (ت) و(ك): « هذا ».

(٦) أي: وزيدٌ المذكور هو زيد العَمِّي، لا زيد بن أسلم.

(٧) قوله:« وهو » ليس في (ف).

(٨) ذكر ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٩٩) هذا الحديث من رواية داود بن المُحَبَّر، عن أبيه، عن جده، عن معاوية بن قرَّة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ثم قال:« وهذا رواه زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، فقال عبدالله بن عَرادة عنه: عن معاوية بن قرَّة، عن عبيد بن عمير، عن أُبَيِّ بن كعب، وقال سلَّام الطويل: عن زيد العَمِّي، عن معاوية ابن قرَّة، عن ابن عمر، وهكذا رواه عبدالرحيم بن زيد العمِّي، عن أبيه أيضًا ».
وأخرج هذا الحديث (٣/ ٣٠٠) في ترجمة سلام الطويل، ثم قال:« وهذا اختُلِفَ على معاوية بن قرَّة؛ فقال سلام: زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن ابن عمر، =

١٠١ - وسمعتُ[١] أبي يقول: لا يَثبُتُ عن النبيِّ ﷺ في تَخليلِ اللِّحْيَة حديثٌ[٢].

= وهكذا رواه عبدالرحيم بن زيد، عن أبيه. ورواه عبدالله بن عَرادة، عن زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن عبيد بن عمير، عن أُبَيِّ بن كعب ». اهـ.

وذكره الدارقطني في "العلل" (٤/ ٥٠/ب-٥١/أ)، فقال: « يرويه زيد العَمِّي، ومحمد بن الفضل بن عطية، عن زيد العَمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن ابن عمر، ورواه أبو إسرائيل الملائي، عن زيد العَمِّي، عن نافع، عن ابن عمر، ووهِمَ فيه، والصواب: قول من قال: عن معاوية بن قرَّة . وقال مرحوم بن العطَّار : عن عبدالرحيم بن زيد العمِّي، عن أبيه، عن معاوية بن قرَّة، مرسلاً. ورواه عبدالله بن عَرَادة، عن زيد العمِّي، عن معاوية بن قرَّة، عن عبيد بن عمير، عن أُبَيِّ بن كعب، ولم يتابع عليه ». اهـ.

وذكر ابن عبد البر هذا الحديث في "التمهيد" (٢٠/ ٢٥٩) وحكم عليه بالضعف، وقال: «وحديث : "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي" ؛ فإنما يدور على زيد بن الحواري العمِّي والد عبد الرحيم بن زيد، وهو انفرد به، وهو ضعيف ليس بثقة، ولا ممن يُحتَجُّ به ، وقد اختُلِف عليه فيه أيضًا »، ثم ذكر الاختلاف، ثم قال : «وهو حديث لا أصل له، وعبدالرحيم وأبوه زيد متروكان »، ثم أخرجه بسنده، ثم قال: « هذا كله منكر في الإسناد والمتن، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتوضَّأ مرَّة مرَّة، رواه ابن عباس وغيره من حديث الثقات، وأجمعت الأمة أن من توضَّأ مرَّة واحدة سابغة أجزأه، وكيف كان رسول الله ﷺ يتوضَّأ مرَّة مرَّة، فيرغب بنفسه عن الفضل الذي قد ندب غيره إليه ؟! أو كيف كان يتوضَّأ مرَّة أو مرَّتين ويقصِّر عن ثلاث إذا كانت الثلاث وضوء إبراهيم ﷺ ، وقد أُمر أن يتَّبع ملة إبراهيم حنيفًا ؟! وليس يشتغل أهل العلم بالنقل بمثل حديث عبدالرحيم بن زيد العمِّي وأبيه وقد أجمعوا على تركهما ». اهـ.

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٤٨٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٢٦)، وابن القيم في "تهذيب السنن"(١/ ١١٠)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٤٣)، والزيلعي في "نصب الراية"(١/ ٢٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٢٩٢/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٥٣).

(٢) نقل ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٢٩-٣٣٠) أن الخلَّال روى في =

١٠٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد[2]، عن

= "العلل" عن أبي داود أنه قال: « قلت لأحمد بن حنبل: تخليل اللحية؟ قال: تخليل اللحية قد روي فيه أحاديث، ليس يثبت منها حديث، وأحسن شيء فيها: حديث شقيق، عن عثمان ». اهـ. وانظر "مسائل أبي داود" (٤٠).

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٧٥)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٣٥)، وفي "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٠٠)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٧٦)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٨٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩٨/ مخطوط).

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنَّف" (٦٢٣) عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي، به.
ومن طريق عبدالرزاق أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦٥٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٢٦)، والبيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٤٩٨ رقم ٨٣٩).
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٢٤- ١٢٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٢٧)، والبيهقي في "معرفة السنن" (٢/ ٤٠ رقم ١٦٥٢)، وفي "الخلافيات" (٢/ ٤٩٩ رقم ٨٤٠) من طريق سعيد بن سالم القداح، عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد، به، مِثْلَ رواية عبدالرزاق.
قال البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٥٠٠): « وقد سرقه عمر بن موسى الوجيهي [يعني: من عمرو بن خالد]، فرواه عن زيد بن علي »، ثم ساقه بسنده إلى عمر بن موسى عن زيد بن علي، به. ونحوه في "معرفة السنن" (٢/ ٤٠).
وقال في "السنن الكبرى" (١/ ٢٢٨): « وتابعه [أي: تابع عمرو بن خالد] على ذلك: عمر بن موسى بن وجيه، فرواه عن زيد بن علي مثله، وعمر بن موسى متروك منسوب إلى الوضع، ونعوذ بالله من الخذلان، ورُوِيَ بإسنادٍ آخرَ مجهول عن زيد ابن علي، وليس بشيء، ورواه أبو الوليد خالد بن يزيد المكي بإسنادٍ آخر عن زيد ابن علي، عن علي، مرسلاً، وأبو الوليد ضعيف، ولا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ، وأصح ما روي فيه حديث عطاء بن أبي رباح الذي قد تقدَّم، وليس بالقوي، وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فَمَنْ بعدهم مع ما رُوِّينا عن ابن عمر =

زيد بن علي، عن آبائه: أنَّ عليًّا انكسَرَتْ إِحْدَىٰ زَنْدَيْهِ[1]، فأمره النبيُّ ﷺ أن يمسَحَ على الجَبائِرِ؟

= في المسح على العصابة، والله أعلم ». ونحوه في "معرفة السنن" (٢/ ٤٠-٤١)، وزاد: « وأصحُّ ما رُوِيَ فيه: حديثُ عطاء بن أبي رباح، مع الاختلاف في إسناده ومتنه، والذي أخرجه أبو داود في كتاب "السنن" [٣٣٦] ». اهـ.
وقد أخرج البيهقي في "الخلافيات" (٢/ ٥٠٢- ٥٠٣) ما أشار إليه هنا في "السنن" و"المعرفة" من قوله: « وروي بإسناد آخر مجهول عن زيد بن علي »، فقال: « وقد روي بإسنادٍ آخر ضعيف؛ أخبرناه أبو عبدالله الحافظ، حدثني أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي المذكر، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان بالبصرة، حدَّثنا عبدالله بن محمد البلوي - وبَلِيٌّ حيٌّ من اليمن، نزل الفسطاط - حدَّثني إبراهيم بن عبيدالله - أو ابن عبدالله - ابن العلاء، عن أبيه، عن زيد بن علي بن الحُسَيْن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ ؓ، قال: أصيبَتْ إحدى زَنْدَيَّ مع رسول الله ﷺ، فأمر به رسول الله ﷺ فَجُبِرَ، فقلتُ: يا رسول الله، كيف أصنع بالوضوء؟ قال: امسَحْ على الجبائر، قلتُ: فالجنابة؟ قال: كذلك فافعلْ. عبدالله بن محمد البلويّ مجهول؛ رأينا في أحاديثه المناكير ».

(١) كذا في جميع النسخ، وكذا في أكثر مصادر التخريج: « إحدى زَنْدَيْهِ » أو « إحدى زَنْدَيَّ » بتأنيث الزَّنْد، وفي "مصنَّف عبدالرزاق" :« أَحَدُ زنديَّ ». والزند - كما في كتب المعاجم - مذكَّر لا مؤنَّث؛ ولذا قال صاحب "المغرب، في ترتيب المعرب" (١/ ٣٦٩): « صوابه: انكَسَرَ أَحَدُ زندَيْهِ؛ لأنَّ الزند مذكَّر، والزندان: عظما الساق». اهـ.
لكن ما وقع هنا وفي مصادر التخريج له وجهان في العربية:
الأول: إذا قلنا بأنَّ « الزند » مذكَّر فإن ما وقع عندنا يكون من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر؛ حُمِلَ « الزند » على معنى « اليد »، وهي مؤنثة، أو يكون «الزند» بمعنى « الذراع »، وهي مؤنثة أيضًا على الأفصح، والتقدير: « انكسرت إحدى ذراعيه »، وحَمْلُ المذكَّر على معنى المؤنَّث له نظائر كثيرة في اللغة. انظر التعليق على المسألة رقم (٨١). =

فقال أبي: هذا حديثٌ باطِلٌ لا أصل له، وعمرو بن خالد مَتروكُ الحديث[1].

= **والثاني:** أن السيوطي نقل في "المزهر" (٢/ ١٩٦- ١٩٧) عن بعضهم أن «الزند» مما يؤنث.

وعلى ذلك فالروايتان صحيحتان من جهة العربية.

(١) قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٦٨): « لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث عمرو بن خالد هذا ».

وقال ابن عدي: « ولعمرو بن خالد غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه موضوعات ».

وقال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٣/ ١٥- ١٦ رقم ٣٩٤٤- ٣٩٤٥): « سمعتُ رجلاً يقول ليحيى: تحفظُ عن عبدالرزَّاق، عن مَعْمَر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضَمْرة، عن علي، عن النبي ﷺ؛ أنه مسَحَ على الجبائر؟ فقال: باطلٌ؛ ما حدَّث به معمر قطُّ؛ سمعتُ يحيى يقول: عليه بدنةٌ مقلَّدة مجلَّلة إنْ كان معمرٌ حدَّث بهذا قطُّ؛ هذا باطل، ولو حدَّث بهذا عبدالرزَّاق، كان حلال الدم! مَنْ حدَّث بهذا عن عبدالرزاق؟ قالوا له: فلانٌ، فقال: لا، واللهِ ما حدَّث به معمر، وعليه حجةٌ مِنْ ههنا - يعني: المسجدَ - إلى مكة إنْ كان معمرٌ حدَّث بهذا». اهـ. ثم قال عبدالله: «وهذا الحديثُ يروونه عن إسرائيلَ، عن عمرو ابن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي؛ أنَّ النبي ﷺ مسح على الجبائر، وعمرو بن خالد لا يَسْوَىٰ حديثُهُ شيئًا ».

وقال ابن حزم في "المحلَّى" (٢/ ٧٥) - بعد أن ذكره من طريق عمرو بن خالد، قال: « هذا خَبَرٌ لا تَحِلُّ روايته إلا على بيان سقوطه؛ لأنه انفرد به أبو خالد عمرو ابن خالد الواسطي، وهو مذكور بالكذب ».

وهذا الحديث ذكره الشافعي في "الأم" (١/ ٦٠) معلَّقًا من غير إسناد، ثم قال: «ولو عرفتُ إسناده بالصحة، قلتُ به، وهو مما أستخير الله فيه ». اهـ. ونقل النووي في "المجموع" (٢/ ٣٤١) اتفاق الحُفَّاظ على ضعفه.

١٠٣ - وسمعتُ[١] أبا زرعة يقول في حديثٍ رواه جرير[٢]، عن منصور[٣]، عن مُجاهِد، عن الحَكَم[*] بن سُفْيان - أو أبي الحَكَم بن سُفْيان - عن النبيِّ ﷺ: أنه نَضَح فَرْجَهُ[٤].

ورواه الثوري[٥] عن منصور، عن مُجاهِد، عن الحكم[*] بن سُفْيان - أو سُفْيان بن الحكم - عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٨٣)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٤٢-٣٤٣)، ونقله بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٦٦ و٣٦٧).

(٢) هو: ابن عبدالحميد.
ورواية أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤١٠ رقم ١٥٣٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢١٧ رقم ٣١٨٤).
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٦٨)، من طريق زائدة، عن منصور، عن الحكم، أو ابن الحكم، عن أبيه، به.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(*) في (ك): «الحكيم».

(٤) هذا المتن مختصر، وأصله: «أنَّه رأى النبيَّ ﷺ بال ثُمَّ توضَّأ، ونضَحَ فرجَهُ»؛ كما في عامة الروايات. انظر: "عون المعبود" (١/ ١٩٧).

(٥) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٨٧)، وأحمد في "مسنده" (١٥٤٢٣ و٢٣٥١٧ و٢٣٥١٩ و٢٣٥٢٠)، وأبو داود في "سننه" (١٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧١)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١).
قال أبو داود: «وافق سفيان جماعةٌ على هذا الإسناد، وقال بعضهم: الحكم أو ابن الحكم».
ورواه عبدالرزاق (٥٨٦) عن معمر، والطبراني (٣/ ٢١٧ رقم ٣١٨١) من طريق مفضل بن مهلهل، كلاهما (معمر ومفضل) عن منصور، به.

ورواه وُهَيب[١]، عن منصور، عن مُجاهِد، عن الحَكَمِ[٢] بن سُفْيان، عن أبيه .

ورواه ابنُ عُيَينة[٣]، عن منصورٍ وابنِ أبي نَجِيح[٤]، عن مُجاهِد، عن رجل من ثَقِيف، عن أبيه .

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: مُجاهِد، عن الحكم بن سُفْيان، وله صُحْبَة .

وسمعتُ أبي يقول: الصَّحيحُ: مُجاهِد، عن الحكم بن سُفْيان،

---

(١) هو: ابن خالد . وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢١٦ رقم ٣١٧٨).
ورواه الطبراني (٣/ ٢١٦ و٢١٧ رقم ٣١٨٠ و٣١٨٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة، والطبراني (٣/ ٢١٦ و٢١٧ رقم ٣١٧٥ و٣١٨٣) من طريق سلام بن أبي مطيع وقيس بن الربيع، ثلاثتهم عن منصور، به.

(٢) في (أ) و(ش): « عن أبي الحكم »، وكذا في "شرح العلل"، وكأنه ضرب عليها في المخطوط (٨٨/ أ)، وهناك تعليق بالهامش الظاهر أنه عليها، لكن رداءة التصوير منعت من التحقق من ذلك، والمثبت من بقيَّة النسخ و"الإمام" نقلاً عن هذا الموضع، وهو الصواب كما يتضح من سياق طرق الحديث في "الإمام" (٢/ ٨١-٨٢).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧١) من طريقه عن ابن أبي نجيح وحده، عن مجاهد، به .
ومن طريق الحاكم رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١).
ورواه الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٢/ ٥٦٧) من طريق مسعر، عن منصور وحده، عن مجاهد، عن رجل من ثقيف؛ أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا توضأ نضح فرجه بالماء. ليس فيه « عن أبيه ».

(٤) هو: عبدالله .

عن أبيه، ولأبيه صُحْبَة[(١)].

١٠٤ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ لَهِيعة[(٣)]، عن

---

(١) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٢٧): « سألت محمدًا عن حديث منصور، عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان - أو أبي الحكم، أو سفيان بن الحكم-: أن النبي ﷺ كان إذا توضَّأ وفرغ من وضوئه أخذ كفًّا من ماء فرشَّه تحته ؟ فقال: الصحيح ما روى شعبة ووهيب، وقالا: عن أبيه، وربما قال ابن عيينة في هذا الحديث: عن أبيه. وقال شعبة: عن الحكم - أو أبي الحكم -، عن أبيه . قال محمد: وقال بعض ولد الحكم بن سفيان: إن الحكم لم يدرك النبي ﷺ ولم يره ».
وأطال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٢٩-٣٣٠ رقم ٢٦٤٧) في ذكر الاختلاف على مجاهد ومن دونه في هذا الحديث.
وذكر الحافظ في "التهذيب" (١/ ٤٦٣) في ترجمة الحكم بن سفيان الخلاف في هذا الحديث، ومما قاله: « وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: الصحيح: الحكم بن سفيان عن أبيه. وكذا قال الترمذي في "العلل" عن البخاري، والذهلي عن ابن المديني. وصحح إبراهيم الحربي وأبو زرعة وغيرهما: أن للحكم بن سفيان صحبة، فالله أعلم، وفيه اضطراب كثير ».
وانظر "مسند الطيالسي" (١٣٦٤)، و"شرح العلل" لابن عبدالهادي (ص٣٣٦ - ٣٤٥)، و"شرح ابن ماجه" لمغلطاي (١/ ٣٦٦-٣٧١).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٧٦-٧٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٤٧)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٢٢٨)، ونقل بعضه بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٧١).

(٣) هو: عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٨٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٨٣)، وابن ماجه في "سننه"(٤٦٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ"(١/ ٣٠٠)، وابن أبي عاصم في "الأوائل" (٣٨)، وفي "الآحاد والمثاني" (١/ ٢٠١)، والبزار في "مسنده" (١٣٣٢)، والطبراني في "الأوائل" (١٨)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٥٠)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١١١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٣٦٣)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٨/ ٥٦). =

عُقَيْل[١]، عن ابن شهاب، عن عُرْوَة، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ جبريل عليه السلام أتاهُ فأراه الوُضُوءَ، فلمَّا فَرَغَ، نَضَحَ فَرْجَهُ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ كذبٌ باطِلٌ.

قلتُ: وقد كان أبو زرعة أخرَجَ هذا الحديثَ في كتاب "المختصر" عن ابن أبي شيبة، عن الأَشْيَب[٢]، عن ابن لَهِيعة، فظننتُ أنه أخرجَهُ قديمًا للمعرفة[٣].

١٠٥ - وسمعتُ[٤] أبي يقول في حديثٍ رواه حَرَمِيُّ بن عُمَارة[٥]، عن الحَرِيش بن الخِرِّيت - أخي الزُّبَير بن الخِرِّيت - عن

= ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٦١).
قال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة، عن عُقيل، عن الزهري».
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٣٩٠١) من طريق سعيد بن شرحبيل، عن الليث، عن عقيل، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الليث إلا سعيد بن شرحبيل، والمشهور من حديث ابن لهيعة».

(١) هو: ابن خالد.
(٢) هو: الحسن بن موسى.
(٣) أي: لم يخرجه لروايته وللاحتجاج به، وإنما لبيان علته، أو لجمع الروايات من باب معرفة ما في الباب فقط؛ وهذا يعينهم في معرفة علة الحديث.
(٤) في (ف): «وسألت». وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٥٥)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٦٩).
(٥) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٤٢)، وابن حزم في "المحلى" (٢/ ١٥٢). ورواه البزار في "مسنده" (٣١٣/ كشف الأستار) من طريق حرمي بن عمارة به، بلفظ: «في التيمم ضربتين؛ ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين». =

ابن أبي مُلَيْكَة[١]، عن عائِشَةَ؛ قالت: كنتُ مع رسول الله ﷺ في سَفَرٍ، فوقعَتْ قِلادَتي، فأُنْزِلَتْ آيةُ التَّيَمُّمِ .

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والحَريشُ شيخٌ لا يُحتَجُّ بحديثه[٢].

١٠٦ - وسألتُ[٣] أبي[٤] عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٥]، عن الوَضِين

= قال البزار: « لا نعلمه يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه، والحريش أخو الزبير بن الخريت، بصري ».

(١) هو: عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة.

(٢) الحديث رواه البخاري (٣٣٤)، ومسلم (٣٦٧) من طريق عبدالرحمٰن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، به.

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٥٩)، و"تنقيح التحقيق" (١/ ١٤٤)، ونقله بتصرف ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٢١٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٤٠١)، وابن التركماني في "الجوهر النقي"(١/ ١١٨)، والزيلعي في "نصب الراية"(١/ ٤٥-٤٦)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٤٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٦-١٧/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٨)، و "إتحاف المهرة" (١١/ ٥٣٤).

(٤) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: « وسألت أبي وأبا زرعة». انظر التعليق الآتي على قوله: «فقالا».

(٥) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن راهويه في "مسنده"- كما في "النكت الظراف" (١٠٢٠٨)-، وأحمد في "مسنده" (١/ ١١١ رقم٨٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٢٠٣)، وابن ماجه في "سننه" (٤٧٧)، وأبو يعلى في "معجمه" (٢٦٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٢٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٣٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٦٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٨٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٦١)، والحاكم في "معرفة علوم الحديث" (٣٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٨).

ومن طريق ابن راهويه رواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٤٤ رقم ٣٦).

ابن عطاء، عن محفوظ بن عَلْقَمَة، عن ابن عائِذٍ[(١)]، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ ؟

وعن حديثِ [أبي بكر][(٢)] بن أبي مريم[(٣)]، عن عَطِيَّة بن قيس، عن معاوية، عن النبيِّ ﷺ: « **العَيْنُ وِكَاءُ سَهٍ**[(٤)] »؟

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عائذ الأزديُّ الثُّماليُّ .

(٢) في جميع النسخ: « ابن أبي بكر»، والتصويب من المصادر التي نقلت عن "العلل" .

(٣) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٧٤٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٧٣٧٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٤٣٣ و٣٤٣٤)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٣٧٢ رقم٨٧٥)، و"مسند الشاميين" (١٤٩٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٦٠)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٥٤) و(٩/ ٣٠٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٨).
ورواه عبدالله بن أحمد (٤/ ٩٦-٩٧ رقم ١٦٨٧٩) قال: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده: حدثني بكر بن يزيد - وأظنني قد سمعته منه في المذاكرة فلم أكتبه، وكان بكر ينزل المدينة، أظنه كان في المحنة كان قد ضرب على هذا الحديث في كتابه - قال: حدثنا بكر بن يزيد قال: أخبرنا أبو بكر - يعني ابن أبي مريم- به. ومن طريق عبدالله بن أحمد رواه الخطيب في "تاريخ بغداد"(٧/ ٩٢).
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٨) من طريق الوليد بن مسلم، عن مروان بن جناح، عن عطية، عن معاوية، به، موقوفًا . ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٨-١١٩).

(٤) كذا في جميع النسخ، ومثله في "نصب الراية" . وفي بقية المصادر:«وكاء السَّهِ» بـ«أل» التعريفيَّة، وفي معناه قال أبو عبيد:« السَّهُ، يعني: حلقة الدُّبُر، والوِكَاءُ أصله: هو الخيطُ أو السَّيْرُ الذي يُشَدُّ به رَأْسُ القِرْبَة؛ فجَعَلَ اليقظةَ للعين مِثْلَ الوِكَاءِ لِلْقِرْبَة، يقول: فإذا نامتِ العَينُ استَرْخَى الوكاءُ؛ فكان منه الحدث. . .»، وقال ابن الأثير:« السَّهُ: حَلْقَةُ الدُّبُر، وهو منَ الاِسْت، وأصلها: سَتَهٌ بوزن فَرَس، وجمعها: أستاه؛ كأفراس. . . ويروى في الحديث:« وِكَاءُ السَّتِ » بحذف الهاء وإثبات العين، والمشهور الأوَّل. ومعنى الحديث: أنَّ الإنسانَ مهما كان =

فقالا[١]: ليسا بقويَّين.

وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ ابن عائِذ، عن عليٍّ، بهذا الحديث؟

فقال: ابنُ عائِذٍ، عن عليٍّ، مرسَلٌ[٢].

= مستيقظًا، كانت اسْتُهُ كالمشدودةِ المَوْكِيِّ عليها، فإذا نام انْحَلَّ وكاؤُهَا. كَنَىٰ بهذا اللفظ عن الحَدَثِ وخروجِ الريح، وهو مِنْ أحسَنِ الكنايات و ألطفها ».اهـ. "غريب الحديث" لأبي عبيد (٢/ ٤٥١)، و"النهاية" لابن الأثير (٢/ ٤٢٩-٤٣٠)، وانظر "المصباح المنير" (١/ ٢٦٦)، و"شرح مشكل الآثار" (٩/ ٥٥-٥٨).

(١) كذا في جميع النسخ :« فقالا »، وجاء في بداية السؤال أن ابن أبي حاتم سأل أباه فقط . ووقع عند ابن عبدالهادي:«فقال». وذكر ابن دقيق العيد ومغلطاي وابن كثير والزيلعي أن ابن أبي حاتم سأل أباه وأبا زرعة عن هذين الحديثين؟ فقالا . . . .

(٢) قال الساجي في الوضين بن عطاء: « عنده حديث واحد منكر [عن] محفوظ [بن] علقمة، عن عبدالرحمٰن بن عائذ، عن علي؛ حديث: "العينان وكاء السه"»، ثم قال الساجي:« رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب "السنن" ولا أراه ذكره فيه إلا وهو عنده صحيح ». "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣١٠).

وهذا لا يلزم؛ إذ إن أبا داود يدخل في "سننه" الصحيح والحسن والضعيف، بل وشديد الضعف، وينبِّه على بعضه .

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد"(١٨/ ٢٤٨): « هذان الحديثان ليسا بالقويين ».

وقال ابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٣١):« وهذان أثران ساقطان، لا يحل الاحتجاج بهما ».

وقال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٤٤):« ورواه البيهقي من رواية ابن أبي مريم مرفوعًا، ومن رواية مروان بن جناح، عن عطية بن قيس، موقوفًا، وهو أصح . وسُئِلَ الإمام أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك؟ فقال: حديث علي أثبت وأقوى ».

قال ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧/ مخطوط):« ومراده أنه أثبت على عِلَّاته». وقال الحافظ في "بلوغ المرام" (ص ٣٦ رقم٨٦ و٨٧)عن حديث علي ومعاوية: « وفي كلا الإسنادين ضعف ».

١٠٧ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثَ شُعْبَة[٢]، عن سُهَيل[٣]، عن أبيه[٤]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا وُضُوءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»**.

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ اختَصَرَ[٥] شُعْبَة متنَ هذا الحديث[٦]؛ فقال: **«لا وُضُوءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»**[٧].

ورواه[٨] أصحاب سُهَيل[٩]، عن سُهَيل[١٠]، عن أبيه، عن أبي

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٢٦٨)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل "(ص٣٦٠-٣٦١)، وفي "تنقيح التحقيق" (١/ ١٧٩)، وابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ١١٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٧). وانظر المسألة رقم (٥٠١).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٤١٠ و٤٧١ رقم ٩٣١٣ و١٠٠٩٣)، والترمذي في "جامعه" (٧٤)، وابن ماجه في "سننه" (٥١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (١٥٨٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٧ و١٢٠). قال الترمذي: « حديث حسن صحيح ».

(٣) هو: ابن أبي صالح.

(٤) هو: أبو صالح ذكوان السَّمَّان.

(٥) في (ت) و(ك): « اختص ».

(٦) وكذا قال ابن خزيمة والبيهقي بأن الحديث الأول مختصر من الحديث الثاني خلافًا لابن التركماني.

(٧) من قوله: « قال أبي: هذا وهم... » إلى هنا، سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ك): « رواه » بلا واو.

(٩) رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤١٤ رقم ٩٣٥٥)، وأبو داود في "سننه" (١٧٧) من طريق حماد بن سلمة، ومسلم في "صحيحه" (٣٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٧) من طريق جرير، والترمذي في "جامعه" (٧٥) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وابن الجارود في "المنتقى" (٢) من طريق وهب ابن جرير، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨) من طريق خالد الواسطي، جميعهم عن سهل، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(١٠) قوله: «عن سهيل» سقط من (أ) و(ش).

هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا كَانَ[١] أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ؛ فَلَا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

١٠٨ - **وسألتُ**[٢] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشير[٣]، عن منصور بن زاذان، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة: كان النبي ﷺ يُقَبِّلُ إذا خرج إلى الصَّلاة ولا يَتَوَضَّأ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ لا أصلَ له من حديث الزُّهْري، ولا أعلم منصور بن زاذان سمع من الزُّهْري، ولا رَوَىٰ عنه .

وحِفظي عن أبي رحمه الله[٤] **أنه قال**: إنما أراد: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقبِّل وهو صائم[٥].

قلتُ لأبي: الوَهَمُ مِمَّن هو[٦]؟

قال: مِنْ سعيد[٧] بن بَشير[٨].

---

(١) قوله: « كان » سقط من (ك).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل " (ص٣٦٢)، ونقله بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٩٩ و٥٠٠)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/ ٦١٢)، وانظر المسألة رقم (١٠٩) و(١١٠) و(١٦٦).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط"(٤٣٨٥ و٤٦٨٦)، وفي "مسند الشاميين" (٤/ ٨١ رقم ٢٧٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٧٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٣٥).

(٤) في (ك): « رحمة الله عليه ».

(٥) سيأتي هذا الطريق والكلام عليه في المسألة رقم (٧٣٩).

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « ممن الوهم ».

(٧) في (أ) يشبه أن تكون: « شعبة »، ثم صوِّبت .

(٨) قال الطبراني :« لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا منصور، تفرد به سعيد بن =

١٠٩ - وسمعتُ[١] أبي وأبا زرعة في حديثِ حجَّاجِ بنِ أَرْطَاة[٢]، عن عمرو بن شُعَيب، عن زينب السَّهْمِيَّة، عن عائِشَة، عن رسول الله ﷺ: أنه[٣] كان يتوضَّأ، ويُقَبِّل، ويصلِّي، ولا يَتوضَّأ .

فقالا: الحجَّاج يُدَلِّس في حديثه عن الضُّعَفاء، ولا يُحْتَجُّ بحديثه[٤].

= بشير». وقال ابن عدي: « لا أعلم رواه عن منصور غير سعيد بن بشير ».
وقال الدارقطني في "السنن" : « تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، ولم يتابع عليه، وليس بقوي في الحديث، والمحفوظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم. وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري، منهم معمر وعقيل وابن أبي ذئب، وقال مالك، عن الزهري: في القُبلة الوضوء . ولو كان ما رواه سعيد بن بشير، عن منصور، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، صحيحًا - لما كان الزهري يفتي بخلافه ».
وقال في "العلل"(٥/ل١٥١/أ): « تفرد به سعيد بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الزهري، وخالفه عقيل بن خالد، وابن أبي ذئب، ويزيد بن عياض، ومعمر بن راشد، فرووه عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم، ولم يذكر الوضوء . . . ». وانظر "الخلافيات" للبيهقي (٢/ ١٧٩ فما بعدها)، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٢٦٠).

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٦٥)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٠٢)، وانظر المسألة رقم (١٠٨) و(١١٠) و(١٦٦).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده"(٦/ ٦٢ رقم ٢٤٣٢٩)، وابن ماجه في "سننه" (٥٠٣)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٤٢)، و"العلل"(٥/ ١٥٦/أ)، والبيهقي في "الخلافيات" (٢/ ١٧٦ رقم٤٤٦).

(٣) قوله: « أنه » سقط من (ف).

(٤) قال الدارقطني في "العلل"(٥/ ١٥٦/أ): « يرويه عمرو بن شعيب، عن زينب، عن عائشة، وزينب هذه مجهولة . حدَّث به عن عمرو بن شعيب: الحجاج بن أرطاة والعَرْزَمي، وهما ضعيفان . ورواه الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، بهذا الإسناد . حدث به عنه ابن أبي العشرين، وعثمان بن عمرو بن ساج. ورواه محمد بن =

١١٠ - وسمعتُ[1] أبي يقول: لم يَصِحَّ حديثُ عائِشَةَ[2] في ترك الوُضُوء من القُبْلَة .

يعني: حديثَ الأعمش، عن حَبيب[3]، عن عُرْوَة[4]، عن عائِشَة.

وسُئل أبو زرعة عن الوُضُوء من القُبلَة؟

= إسحاق، عن عمرو بن شعيب فقال: عن مجاهد، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يُقبِّل وهو صائم في رمضان، وهذا أصحُّ من الذي تقدم، والله أعلم ». اهـ.
ونقل البيهقي عن الحاكم قوله: « هذا إسناد لا تقوم به الحجة فإن حجاج بن أرطاة - على جلالة قدره - غير مذكور في الصحيح، وزينب السهمية ليس لها ذكر في حديث آخر ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٦٩-٣٧٠)، ثم قال: « كذا وجدت في النسخة التي نقلت منها كلام أبي زرعة، والله أعلم ! ». وكأنه أشكل على ابن عبدالهادي قولُ أبي زرعة، وسيأتي توجيهه في التعليق آخر المسألة .
ونقله مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٩٣)، وانظر المسألة رقم (١٠٨) و(١٠٩) و(١٦٦).

(٢) وكذا قال يحيى بن سعيد القطان، وابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، والدارقطني، والبيهقي، فمَنِ الناسُ بعدَهم ؟! قال الترمذي: « وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء ». انظر "جامع الترمذي" (٨٦)، و"العلل الكبير" له (٥١)، و"الخلافيات" للبيهقي (٢/ ١٦٧-١٦٨)، و"المعرفة" (١/ ٣٧٦)، و"العلل" للدارقطني (٥/ ١٢٩/ ب)، و"تهذيب الكمال" (٥/ ٣٦٢).

(٣) هو: ابن أبي ثابت . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٥)، وابن راهويه في "مسنده" (٢/ ٩٩ رقم ٥٦٦)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٢١٠ رقم ٢٥٧٦٦)، والترمذي في "جامعه" (٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١٧٩)، وابن ماجه في "سننه" (٥٠٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٢٨ رقم١٥)، والدارقطني في "السنن"(١/ ١٣٧ و١٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٢٥-١٢٦)، وفي "الخلافيات" (٤٣٥)، وفي "المعرفة" (١/ ٣٧٦).

(٤) قيل: هو عروة بن الزبير، وقيل: عروة المزني .

فقال: إنْ لم يَصِحَّ حديثُ عائِشَة، قلتُ به [١].

١١١ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه محمد بن جابر[٣]، عن قيس بن طَلْق، عن أبيه[٤]: أنه سألَ رسول الله ﷺ: هل في مَسِّ الذَّكَرِ وُضُوءٌ؟ قال: « لا »؟

فلم [يُثْبِتاهُ][٥]، **وقالا**: قيس بن طَلْق ليس مِمَّن تقوم به الحُجَّة،

---

(١) أي: قلت بالوضوء من القُبلة .

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٧٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٣٧).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٦)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٢٣ رقم ١٦٢٩٢)، وابن ماجه في "سننه" (٤٨٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٤٩)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٠٣)، و"تاريخ أصبهان" (٢/ ٣٥٢).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (١١٩٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٤٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢ رقم ١٦٢٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١٨٢)، والترمذي في "جامعه" (٨٥)، والنسائي في "سننه" (١٦٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١)، والبيهقي في "الخلافيات" (٥٦٧) من طرق عن قيس، به .

(٤) هو: طلق بن علي الحنفي .

(٥) في جميع النسخ: « يبيناه »، والمثبت من "شرح العلل"، و"شرح ابن ماجه"، ويؤيد هذا التصويب: أن الدارقطني في "السنن" (١/ ١٤٩)- ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١/ ١٣٥)، وفي "الخلافيات" (٢/ ٢٨٢)-، والمنذري في "مختصر السنن" (١/ ١٣٤) نقلا هذا النص هكذا: « قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث محمد بن جابر هذا ؟ فقالا: قيس بن طلق ليس ممن يقوم به حجة، ووهَّناه ولم يُثْبِتاه ». وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٢/ ٢٧٧)، و"البدر المنير" (٢/ ٣٤/ مخطوط)، و(٣/ ٢٢٣/ مخطوط).

[وَوَهَّنَاهُ][١].

١١٢- وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن أَبَان الوَرَّاق[٣]، عن جعفر الأحمر[٤]، عن أبي خالد، عن أبي هاشم الرُّمَّاني[٥]، عن زاذان[٦]، عن سلمان: أنه رَعَفَ، فقال له رسولُ الله ﷺ: « أَحدِثْ لِذَلِكَ[٧] وُضُوءًا » ؟

فقال أبي: أبو خالد هذا: عمرو بن خالد، متروكُ الحديث، لا يُشتَغَلُ بهذا الحديث.

قلتُ لأبي: فإنَّ الرَّمَادي[٨] حدَّثنا عن إسحاق بن منصور، عن

(١) في جميع النسخ: « ووهَّماه »، والمثبت من المراجع السابقة.
(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٣٤٩)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٨٦).
(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٦)، ورواه البزار في "مسنده" (٢٥٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٩ رقم ٦٠٩٨)، و"الأوسط" (٢٨٦٢)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٠٥-١٠٦) من طريق الحسين بن حسن، عن جعفر الأحمر، عن يزيد أبي خالد الدالاني، عن أبي هاشم، به.
(٤) هو: جعفر بن زياد.
(٥) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: يحيى بن دينار، وقيل: يحيى بن الأسود، وقيل غير ذلك.
(٦) هو: أبو عبدالله، ويقال: أبو عمر الكندي، الكوفي.
(٧) في (أ) و(ش): « أحدث لك ».
(٨) في (أ) و(ش) و(ف): « الرماني »، وكذا في "الإمام"، والمثبت من (ت) و(ك) و"شرح العلل"، وهو الصواب. والرَّمَادي هذا هو: أحمد بن منصور.
وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٥٦). ورواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٩ رقم ٦٠٩٩) من طريق القاسم بن دينار، والدارقطني في "سننه" =

هُرَيْم[(١)]، عن عمرو القُرَشي، عن أبي هاشم الرُّمَّاني[(٢)]، هذا الحديثَ؟

فقال: هو عمرو بن خالد.

١١٣ - وسألتُ[(٣)] أبا زرعة عن الغُسْل من الحِجامَة، قلت: يُروَى عن النبيِّ ﷺ: «**الغُسْلُ مِنْ أَرْبَع ...**»[(٤)]؟

فقال: لا يصحُّ هذا؛ رواه مُصعَب بن شيبة، وليس بِقَويٍّ.

قلتُ لأبي زرعة: لم يُرْوَ عن عائِشَة من غير حديث مُصْعَب؟

= (١/ ١٥٦) من طريق محمد بن الخليل، كلاهما عن إسحاق بن منصور، به.
قال الدارقطني: «عمرو القرشي هذا هو: عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي، متروك الحديث».
وقال ابن الجوزي في "التحقيق" (١/ ١٨٩): «وهذا لا يصح».

(١) هو: ابن سفيان.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): «الزماني».

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٦٧/مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١٦١٩٣). وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٦٩): «وإسناده على شرط مسلم، وقال أحمد، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة: لا يصح في هذا الباب شيء».

(٤) وهو بتمامه: «الغُسْل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، ومن غُسْل الميت». والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٣)، وابن راهويه في "مسنده" (٢/ ٨١)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٥٢ رقم ٢٥١٩٠)، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨ و٣١٦٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٦)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١١٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩٩ و٣٠٠)، وفي "المعرفة" (٢/ ١٣٥-١٣٦)، و"الخلافيات" (٣/ ٢٦٨) من طريق مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ، به.

قال: لا[١].

١١٤ - وسمعتُ[٢] أبي وذكَرَ الأحاديثَ المَروِيَّة في: «المَاءُ مِنَ المَاءِ»:

حديثَ هشام بن عُرْوَة[٣]؛ [يعني: عن أبيه][٤]، عن أبي أيُّوب[٥]، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) نقل الترمذي في "العلل الكبير" (٢٤٦) عن البخاري قوله: «وحديث عائشة في هذا الباب ليس بذاك».
وروى العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٩٦-١٩٧) عن أحمد بن محمد بن هانئ أنه سأل الإمام أحمد، فقال: «ذكرت لأبي عبدالله الوضوء من الحجامة، فقال: ذاك حديث منكر؛ رواه مصعب بن شيبة، أحاديثه مناكير، منها هذا الحديث».
وقال عبدالله بن أحمد في "المسائل" (١/ ٨٢-٨٣): «سمعت أبي يقول: رُوي عن النبيِّ ﷺ: «الغُسْلُ مِنْ غَسل الميت»، وليس يثبت، ولا «يتوضأ من حمل الجنازة» ليس يثبت، ولا «يغتسل من الحجامة»، ليس يثبت عن النبيِّ ﷺ».
وقال أبو داود في "سننه" (٢١٦٢): «وحديث مصعب ضعيف، فيه خصال ليس العمل عليه».
وقال الدارقطني في "السنن" (١/ ١١٣): «مصعب بن شيبة ليس بالقوي، ولا بالحافظ».

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٢٨)، ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٣٤٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٨٣).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٩٣)، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٦).

(٤) قوله: «يعني عن أبيه» سقط من (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، واستدرك بهامش (ت)، ولكن لم يظهر في التصوير، والمثبت من (ك) فقط، إلا أن فيها: «عن أمه» بدل: «عن أبيه»، والتصويب من "الإمام"؛ حيث نقل ابن دقيق العيد هذا النص، ولكن وقع عنده: «أي: عن» بدل: «يعني: عن»!.

(٥) هو: خالد بن زيد الأنصاري.

وحديثَ شُعْبَة[١]، عن الحَكَم[٢]، عن أبي صالح[٣]، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النبيِّ ﷺ ؛ في :« **المَاءُ مِنَ المَاءِ** ».

فقال: هو مَنسوخٌ؛ نَسَخَهُ حديثُ سهل بن سعد[٤]، عن أُبَيِّ بن كعب.

١١٥ - وسمعتُ[٥] أبي وذكر حديثَ أبي إسحاق[٦]، عن الأسود[٧]، عن عائِشَة؛ قالت[٨]: كان رسولُ الله ﷺ ينام وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً .

فقال أبي[٩]: سمعتُ نَصْرَ بن علي[١٠] يقول: قال أبي: قال شعبة: قد سمعتُ حديثَ أبي إسحاق: أنَّ النبي ﷺ كان ينام جُنُبًا، ولكنِّي أَتَّقِيهِ[١١].

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٠)، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٥).
(٢) هو: ابن عُتَيبَة . (٣) هو: ذكوان السَّمَّان .
(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٨٦).
(٥) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(٢/ ٧٣١)، وابن حجر في "النكت الظراف"(١١/ ٣٧٩-٣٨١).
(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ١٠٢ رقم٢٤٧٠٦)،ومسلم في "التمييز" (٤٠)، وأبو داود في "سننه" (٢٢٨)، والترمذي في "جامعه" (١١٨ و١١٩)، وابن ماجه (٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٥٢) وغيرهم.
(٧) هو: ابن يزيد النخعي . (٨) في (ت) و(ك): « قال: قلت ».
(٩) في (أ): « فقال: إني ». (١٠) هو: الجَهْضَمي.
(١١) ذكر ابن ماجه أن سفيان الثوري قال :« فذكرت الحديث يومًا، فقال لي إسماعيل - يعني ابن أبي خالد-: يا فتى ! يُشَدُّ هذا الحديث بشيء؟ ». =

. . . .

= وقال مسلم: « فهذه الرواية عن أبي إسحاق خاطئة؛ وذلك أن النخعي وعبدالرحمٰن ابن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو إسحاق ».

ونقل ابن حجر في "النكت الظراف"(١١/ ٣٨٠) أن أبا داود قال - في رواية ابن العبد -: « هذا الحديث ليس بصحيح ».

وساق أبو داود بسنده عن يزيد بن هارون أنه قال: « هذا الحديثُ وهمٌ ».

وقال الترمذي: « وهذا قول سعيد بن المسيب وغيره . وقد روى غير واحد عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: أنه كان يتوضّأ قبل أن ينام، وهذا أصحُّ من حديث أبي إسحاق عن الأسود. وقد رَوَى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبةُ والثوري وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق ».اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/٥٨/ب): « اختلف فيه على الأسود بن يزيد: فرواه أبو إسحاق السبيعي كذلك، واختلف عن الثوري، عن أبي إسحاق: فرواه داود بن الجراح، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، وَوَهِم فيه، والصواب: عن الأسود، عن عائشة . ويقال: إن أبا إسحاق وَهِم في هذا عن الأسود؛ لأن عبدالرحمٰن بن الأسود والحكم بن عيينة روياه فخالفا أبا إسحاق ؛ رواه عبدالرحمٰن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ: كان إذا أراد أن ينام توضأ . ورواه الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة نحو قول أبي إسحاق، عن الأسود؛ قال ذلك قيس بن الربيع، عن مغيرة، ولم يتابع عليه . والصحيح من ذلك: ما رواه عبدالرحمٰن بن الأسود وإبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة. وقال بعض أهل العلم: يشبه أن يكون الخبران صحيحين، وأن عائشة قالت: ربما كان النبي ﷺ قدَّم الغسل، وربما أخَّره؛ كما حكى ذلك غُضَيف بن الحارث، وعبدالله بن أبي قيس، وغيرهما، عن عائشة، وأن الأسود حفظ ذلك عنهما، فحفظ عنه أبو إسحاق تأخير الوضوء والغسل، وحفظ عبدالرحمٰن بن الأسود وإبراهيم تقديم الوضوء على الغسل ».

وقال الإمام أحمد: «ليس بصحيح». وقال مهنَّا عن أحمد بن صالح: « لا يحل أن يروى هذا الحديث». وفي "علل الأثرم" : «لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيمُ وحده لكفى؛ فكيف وقد وافقه عبدالرحمٰن بن الأسود، وكذلك روى عروة وأبو سلمة، عن عائشة ». نقل ذلك كله الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٤٥). =

١١٦ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثَ إسماعيل بن عَيَّاش[٢]، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «لا يَقْرَأُ الجُنُبُ وَلا الحَائِضُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ» .

= وذكر ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ١٥٤-١٥٥) كلام ابن حزم في تصحيح هذا الحديث، وذكر تعقبًا جيدًا لأحد الأئمة عليه، ثم قال ابن القيم: « والصواب ما قاله أئمة الحديث الكبار مثل يزيد بن هارون، ومسلم، والترمذي، وغيرهم؛ من أن هذه اللفظة وهم وغلط؛ والله أعلم ». اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في "فتح الباري"(١/ ٣٦٢): « وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والترمذي، والدارقطني . . . وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظَنَّ صِحَّته، وهؤلاء يظنون أن كل حديثٍ رواه ثقة فهو صحيح، ولا يفطنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين؛ كالطحاوي والحاكم والبيهقي». وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (١٧/ ٣٩)، و"فتح الباري" لابن حجر (١/ ٣٩٤)، و"شرح ابن ماجه" لمغلطاي (٢/ ٧٣١-٧٣٥).

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٣/ ٧٠-٧١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٧٥٦)، والزيلعي في "نصب الراية"(١/ ١٩٥)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ١٣٦)، وابن الملقن في "البدر المنير"(٢/ ٧١/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف"(٦/ ٢٤٠)، و"التلخيص الحبير"(١٨٣).

(٢) روايته أخرجها الحسن بن عرفة في "جزئه" (٦٠)، وابن ماجه في "سننه" (٥٩٥)، وعبدالله بن أحمد في "العلل" (٥٦٧٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٨)، وأبو الحسن القطان في "زياداته على ابن ماجه" (٥٩٦)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٩٨)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١١٧).

ومن طريق الحسن بن عرفة رواه الترمذي في "جامعه" (١٣١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٨٩ و٣٠٩). =

فقال أبي: هذا خطأٌ ؛ إنما هو عن ابن عمر قولَه[١] .

١١٧- وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن أبي[٣] عَدِيٍّ[٤] ،

= وذكر عبدالله بن أحمد في "العلل" (٥٦٧٥) أنه سأل أباه عن هذا الحديث ؟ فقال: « هذا باطل، أُنكره على إسماعيل بن عياش ». قال عبدالله :« يعني: أنه وهمٌ من إسماعيل بن عياش ».
وسأل الترمذي في "العلل الكبير"(٧٥) البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال:« لا أعرفه من حديث ابن عقبة، وإسماعيلُ بن عياش منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق ».اهـ. وقال الترمذي في "جامعه" :« حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش ».
وقال ابن عدي:« وهذا الحديث بهذا الإسناد لا يرويه غير ابن عياش ».
وقال البيهقي:« ليس هذا بالقوي ».

(١) يعني: عن ابن عمر مِنْ قولِهِ، فحذف حرف الجر « من »؛ فانتصب « قوله » على نزع الخافض. وقد تقدَّم التعليق عليه في المسألة رقم (١٢).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١٨٦)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٢٣٦)، وابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ١٨٣)، وابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٤٣٧)، وابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/ ٣٢٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٨٤/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ٤٦٠).

(٣) قوله:« أبي » سقط من (ت)، وفي موضعها إشارة لَحَق، ولكن لم يظهر شيء في المصورة .

(٤) هو: محمد بن إبراهيم . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٦)، والنسائي في "سننه" (٢١٥ و٣٦٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٠٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٢٥) من طريق محمد ابن المثنى قال: حدثنا محمد بن أبي عدي من كتابه، به .
ورواه أبو داود (٢٨٦)، والنسائي (٢١٦ و٣٦٣)، والدارقطني (١/ ٢٠٧) من طريق محمد بن المثنى قال: حدثنا ابن أبي عدي من حفظه، عن محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عُروة، عن عائشة، عن فاطمة، به. =

عن محمد بن عَمْرو، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عُروَة، عن فاطِمَة[(١)]: أنَّ النبي ﷺ قال لها: «**إذا رأيتِ الدَّمَ الأَسوَدَ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلاةِ، وَإِذا كانَ الأَحْمَرُ**[(٢)]**، فَتَوَضَّئِي**»؟

فقال أبي: لم يُتابَعْ محمد بن عمرو على هذه الرِّواية، وهو مُنكَرٌ[(٣)].

١١٨ - وسألتُ[(٤)] **أبي عن حديثٍ رواه شَيْبان النَّحْوي**[(٥)]، عن

= ومن طريق النسائي رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧٢٩).
ونقل البيهقي عن عبدالله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: كان ابن أبي عدي حدثنا به عن عائشة ثم تركه. وقال النسائي: « قد روى هذا الحديث غير واحد لم يذكر أحد منهم ما ذكره ابن أبي عدي ».

(١) هي بنت أبي حُبيش.

(٢) قوله: «الأحمر» يحتمل النصب والرفع؛ فالنصبُ على أنَّه خبر لـ«كان»، والتقدير: وإذا كان هو [أي: ما تَرَيْنَهُ] الأحمَرَ. والرَّفْعُ على أنه فاعلٌ بـ«كان» التامَّة، والمعنى: وإذا وقَعَ أو حصَلَ الدمُ الأحمرُ، والله أعلم.

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٣١/ب) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: « وأما الزهري فتفرد بهذا الحديث عنه محمد بن عمرو بن علقمة ».

(٤) نقل بعض هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ٤٣٩).

(٥) هو: شيبان بن عبدالرحمن. وروايته على هذا الوجه هي من رواية أبي نعيم الفضل ابن دكين كما في كلام ابن أبي حاتم الآتي، ولم نقف عليها، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٧٩ رقم ٢٦٣٨٨) من طريق حسن بن موسى وحسين بن محمد، وابن ماجه في "سننه" (٦٤٦)، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٦) من طريق عبيدالله بن موسى، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٣٧) من طريق محمد بن سابق ومعاوية بن سلام، خمستهم عن شيبان، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أم أبي بكر، عن عائشة، به. ووقع في المطبوع من "سنن ابن ماجه": « أم بكر » والتصويب من "تحفة الأشراف" (١٧٩٧٦).
ورواه ابن راهويه في "مسنده" (٣/ ١٠٠١)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٠ و٢١٥ رقم٢٥٢٦٩ و٢٥٨٠٣) من طريق علي بن المبارك، وأحمد (٦/ ٧١ رقم٢٤٤٢٨)، =

يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أم بكر، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في المُسْتَحاضَة[١]؟

فقال أبي: هو وَهَمٌ، والصَّحيحُ مايقولُ الأوزاعيُّ، ومعاويةُ[٢] بن سَلَّام؛ فقالا: عن أم [أبي][٣] بكر[٤].

وقال[٥] أبومحمد: وقد اختلفوا على شَيْبان؛ فقال أبونُعَيم[٦]: عن أم بكر[٧]، وقال الحسين[٨] المَرُّوذي[٩]: عن أم أبي بكر.

١١٩ - وسألتُ[١٠] أبي عن حديثٍ رواه هشامٌ[١١]،

= وأبو داود في "سننه" (٢٩٣) من طريق حسين المعلم، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أم بكر، عن عائشة، به.

(١) ولفظه: أن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في المرأة ترى ما يَريبها بعد الطُّهر؛ قال: « إنما هي عِرْقٌ، أو عُروق ».

(٢) في (ك): « ومعاو ». وتقدم تخريج روايته.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والتصويب من "النكت الظراف"، وانظر "سنن البيهقي" (١/ ٣٣٧).

(٤) وكذا رجح الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٠٦/ ب - ١٠٧/ أ).

(٥) في (ف): « قال » بلا واو.

(٦) هو: الفضل بن دُكَيْن.

(٧) من قوله: « وقال أبو محمد ... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ش): « الحسن ».

(٩) في (ت) و(ك): « المردودي ». وحسين هذا هو: ابن محمد. وتقدم تخريج روايته.

(١٠) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣٢٥)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٩).

(١١) هو: ابن أبي عبدالله الدَّستوائي، وقد اختلف عليه:

فرواه ابن حزم في "المحلَّى" (٢/ ٢١١) على هذا الوجه، من طريق وهب بن جرير، عنه، به. =

ومَعْمَرٌ[(١)]، وغيرُهما[(٢)]، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن أم حَبيبة؛ أنها استُحِيضَتْ، فأمرها رسولُ الله ﷺ أن تَغتَسِلَ لكُلِّ صلاة ؟

فلم يُثْبِتْهُ، وقال: الصَّحيحُ: عن هشام الدَّسْتوائي[(٣)]، عن يحيى، عن أبي سَلَمة: أنَّ أم حبيبة سألت النبي ﷺ . . . وهو مُرسَلٌ . وكذا يرويه حربُ بن شَدَّاد[(٤)].

وقال الحسين المعلِّم[(٥)]: عن يحيى، عن أبي سَلَمة؛ قال:

= وروي عنه - كما سيأتي في كلام أبي حاتم - عن يحيى، عن أبي سلمة: أنَّ أمَّ حبيبة سألت النبي . . . مرسلاً؛ أخرجه: إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٤/ ٢٤٤)، من طريق معاذ بن هشام، والدارمي في "مسنده" (٩٣٥) من طريق يزيد بن هارون ووهب بن جرير، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٨٩) من طريق مسلم بن إبراهيم، جميعهم عن هشام الدستوائي، به.

(١) هو: ابن راشد. ولم نقف على روايته على هذا الوجه. لكنْ أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٤/ ٢٤٥) من طريقه، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، أنَّ أم حبيبة بنت جحش كانت تُهَرَاق الدم. . . فذكر مِثْلَ رواية هشام الدستوائي المرسلة.

(٢) رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٨٩) من طريق أبان، عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٣) تقدَّم تخريج روايته هذه ورواية معمر المرسلتين، وقد قال ابن الجارود في "المنتقى" (١١٥) بعد أنْ أخرَج رواية حسين المعلِّم الآتية، قال: « ورواه مَعْمَرٌ وهشامٌ، فقالا: عن يحيى، عن أبي سلمة، أنَّ أمَّ حبيبة »، وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥١): « كذلك رواه حسين المعلِّم، وخالفه هشام الدستوائي فأرسله».

(٤) في (ك): « شا ».

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٩٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٥)، وابن حزم في "المحلَّى" (٢/ ٢١١)، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٨٩).

أخبرتني[١] زينبُ بنت أم سَلَمة: أنَّ امرأة كانت تُهَرَاقُ الدَّمَ ... وهو مُرسَلٌ[٢].

١٢٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه جعفر بن سُلَيمان[٤]، عن

---

(١) في (ش): « حدثتني ».

(٢) قوله: « وهو مرسل » يعني: أن زينب بنت أم سلمة كانت تابعيَّة، وذهب إلى ذلك أبو حاتم هنا والعجلي وابن سعد، وقد وقع خلاف في صحبتها. انظر: "الثقات" للعجلي (٢٠٩٨)، و"المعرفة والتاريخ" للفسوي (٢/ ٧٢٢)، و"تهذيب السنن" لابن القيم (١/ ٤٨٥)، و"الإصابة" (٧/ ٦٧٦)، و"فتح الباري" (٦/ ٥٢٥).
وقد ذكرالدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١٨/ ب -٢١٩/ أ) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وقال حسين المعلِّم: عن يحيى، عن أبي سلمة، أخبرتني زينب بنت أم سلمة: أن امرأة عبدالرحمٰن كانت تُهراقُ الدم، وهو أشبه الأقاويل بالصواب ». اهـ.

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص ٣٣)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/ ٤٣٩).
قال ابن عبدالهادي: « انتهى ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه، وفيه: أن التي سألت فاطمةُ بنت أبي حُبَيش، لا بنت قيس كما تقدم، وهو أشبه؛ فإن بنت قيس لا مدخل لها في حديث الاستحاضة، والحديث في الجملة لا أصل له، والله أعلم ». اهـ.

(٤) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكنَّ الحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٤٨) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق، عن جعفر بن سليمان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر: قال: سألتْ فاطمةُ بنت قيس رسول الله ﷺ.
وأخرجه الطبراني في "الصغير" (١/ ١٥٣ رقم ٢٣٥)، وفي "الأوسط" (٣/ ٢١٧ رقم ٢٩٦٠) من طريق وهب بن بقية، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢١٩ رقم ٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٥٥) من طريق قطن بن نُسَيْر الغبري، كلاهما عن جعفر بن سليمان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر؛ أنَّ فاطمة بنت قيس سألت النبيَّ ﷺ.
وأخرجه الحاكم في "مستدركه" (٤/ ٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٣٥) من طريق وهب بن بقية، عن جعفر بن سليمان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن فاطمة بنت قيس، قالتْ: سألتُ رسول الله ﷺ.

ابن جُرَيج[١]، عن أبي الزُّبَير[٢]، عن جابر؛ قال[٣]: سألَتْ فاطمةُ بنتُ أبي حُبَيش رسولَ الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! المرأةُ المُسْتَحاضَةُ كيف تَصْنَعُ؟ قال: «تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ، ثُمَّ تُصَلِّي»؟

قال أبي: ليس هذا بشيء[٤].

١٢١ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثِ مِقْسَم[٦]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في الَّذي يأتي امرَأَتَهُ وهي حائِض؟

---

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) في (ك): «قالت».

(٤) في (ت) و(ك): «هذا ليس بشيء».
وقد نقل ابن حجر عن الإمام أحمد قوله في هذا الحديث: «ليس بصحيح».
وقال ابن عدي: «وهذا الحديث لم يحدث به عن ابن جريج بهذا الإسناد غير جعفر ابن سليمان، ويقال: إنه أخطأ فيه، أراد به إسنادًا آخر عن ابن جريج، لعله يرويه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، فلعل جعفرً أراد هذا الحديث فأخطأ عليه، فقال: عن أبي الزبير، عن جابر». اهـ. وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٣٥): «وهكذا رواه قَطَن بن نُسَير عن جعفر بن سليمان، فقال في الحديث: "أن فاطمة بنت قيس سألت"، ولا يعرف إلا من جهة جعفر بن سليمان، والله أعلم». اهـ.
ونقل في (١/ ٣٥٦) عن أبي بكر بن إسحاق قوله: «جعفر بن سليمان فيه نظر، ولا يعرف هذا الحديث لابن جريج، ولا لأبي الزبير من وجه غير هذا، وبمثله لا تقوم حجة، واختُلِف عليه فيه». اهـ.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٤٩) كما هنا، ونقله ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٢٥٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٧١/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٩٣) باختلاف يسير، وانظر النص التالي.

(٦) هو: ابن بُجْرَة.

فقال: اختلفتِ الرِّوايةُ:

فمنهم من يروي عن مِقْسَم، عن ابن عباس، موقوفً[(١)].

ومنهم مَنْ يروي عن مِقْسَم، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً[(٢)].

وأمَّا مِنْ حديثِ شُعْبَة: فإنَّ يحيى بن سعيد[(٣)] أسنده،

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدَّم الكلامُ عليها في التعليق على المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ والحديث رواه الدارمي في "مسنده" (١١٤٦) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والدارمي (١١٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (٩٠٩٩) من طريق سعيد بن عامر، وابن الجارود في "المنتقى" (١١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٥) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي، والبيهقي (١/ ٣١٤-٣١٥) من طريق عفان بن مسلم وسليمان بن حرب، خمستهم عن شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد بن عبدالرحمٰن، عن مقسم، عن ابن عباس، به، موقوفًا.
قال البيهقي: «وكذلك رواه مسلم بن إبراهيم، وحفص بن عمر الحوضي، وحجاج ابن منهال، وجماعة، عن شعبة، موقوفًا على ابن عباس».

(٢) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٦٣)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢١٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٦) من طريق الثوري، عن علي ابن بذيمة وخصيف، عن مِقْسَم، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً.

(٣) في (ك): «يحيى بن شعبة». ويحيى بن سعيد هذا هو: القطَّان. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٢٩-٢٣٠ رقم٢٠٣٢)، وأبو داود في "سننه" (٢٦٤ و٢١٦٨)، وابن ماجه في "سننه" (٦٤٠)، والنسائي في "سننه" (٢٨٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢١٢)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٠٢ رقم١٢٠٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧١-١٧٢)، جميعهم من طريق يحيى القطان، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: يتصدَّق بدينار أو نصف دينار. قال أبو داود: «هكذا الرواية الصحيحة؛ قال: =

وَحَكَىٰ[١] أنَّ شُعْبَة قال: أسنده لي الحَكَمُ[٢] مَرَّةً ، وَوَقَفَهُ[٣] مرَّةً[٤] .

وقال أبي: لم يسمَعِ الحكمُ من مِقْسَم هذا الحديثَ[٥] .

= دينار، أو نصف دينار، وربما لم يرفعه شعبة ».

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦٤٠) من طريق ابن أبي عدي، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٨) من طريق وهب بن جرير، وفي (١٠٩) من طريق سعيد بن عامر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٤) من طريق النضر بن شميل، أربعتهم عن شعبة، به مرفوعًا. ورواه جماعةٌ غير هؤلاء عن شعبة بالإسناد السابق موقوفًا.

وقال ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ١٧٣):« قول أبي داود: "هكذا الرواية الصحيحة" يدلُّ على تصحيحه للحديث، وقد حكم أبو عبدالله الحاكم بصحته، وأخرجه في "مستدركه"، وصححه ابن القطان أيضًا ».

وقال أبو داود في "مسائله لأحمد"(١٧٧):«سمعت أحمد سُئل عن الرجل يأتي امرأته وهي حائض ؟ قال: ما أحسنَ حديثَ عبدالحميد فيه !! قلت: فتذهب إليه ؟ قال نعم، إنما هو كفارة . قلت: فدينار أو نصف دينار؟ قال: كيف شئت ».اهـ.

(١) أي: يحيى بن سعيد، وفي (ت) و(ك): « وحكاه »، وفي (أ):«وحكي» بالياء المنقوطة، والمثبت من (ش) و(ف)، وهو الصواب.

(٢) هو: ابن عُتَيبَة .

(٣) في (ف): « وقفه » بلا واو .

(٤) أخرج البيهقي هذا الحديث في "السنن" (١/ ٣١٥) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي، عن شعبة، ثم قال ابن مهدي:« فقيل لشعبة: إنك كنت ترفعه! قال: إني كنت مجنونًا فصححت »، ثم قال البيهقي :« فقد رجع شعبة عن رفع الحديث، وجعله من قول ابن عباس ».اهـ. والكلام على هذا الحديث والاختلاف فيه يطول، وقد توسع الشيخ دبيان بن محمد الدبيان في كتاب "الحيض والنفاس" (٢/ ٨٧٧-٩٠٨) في تخريج طرقه، فانظره إن شئت .

(٥) اختُلِف على الحكم بن عتيبة في هذا الحديث: فأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩١٠٠ و٩١٠١) من طريق عمرو بن قيس وأبي عبدالله الشقري، كلاهما عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، به موقوفًا.

وتقدم أن شعبة رواه عن الحكم، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن مقسم، به =

١٢٢ - وسمعتُ[١] أبا زرعة يقول: حديثُ قتادة[٢]: عن مِقْسَم، ولا أعلَمُ قتادةَ روى عن عبدالحميد[٣] شيئًا، ولا عن الحَكَم[٤].

١٢٣ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عَقِيل[٦]، عن إبراهيم ابن محمد، عن عِمْران بن طَلْحة، عن أُمِّهِ حَمْنَةَ بنتِ جَحْشٍ؛

= هكذا بزيادة عبدالحميد في الإسناد، وهذا الذي جعل أبا حاتم يقول: إن الحكم لم يسمعه من مقسم.

(١) هذا النص من تتمة المسألة السابقة، وتركنا ترقيمَهُ محافظةً على ترقيم الطبعة الأولى. وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٤٩).

(٢) لعل مراده: أنَّ الصحيح إنما هو حديث قتادة عن مقسم، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٧ رقم ٢١٢١) و(١/ ٣١٢ رقم ٢٨٤٣)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩١٠٥)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله ﷺ الذي يأتي امرأته وهي حائض أن يتصدَّق بدينار، أو نصف دينار.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٤) لكن الحديث أخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٩١٠٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، عن مقسم، به، مرفوعًا.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٠٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣١٥- ٣١٦) من طريق حماد بن الجعد، عن قتادة، عن الحكم، عن عبدالحميد، عن مقسم، به، مرفوعًا.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٥٦)، وفي"تنقيح التحقيق" (١/ ٢٣٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٥٦/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٨٩)، و"إتحاف المهرة" (١٦/ ٩٢١ رقم٢١٤٠٧).

(٦) هو: عبدالله بن محمد. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١١٧٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٦٤)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٨١-٣٨٢ و٤٣٩ رقم ٢٧١٤٤ و٢٧٤٧٤ و٢٧٤٧٥)، وأبو داود في "سننه"(٢٨٧)، والترمذي في =

في الحَيْضِ[(١)]؟

فوهَّنَهُ، ولم يُقَوِّ[(٢)] إسناده[(٣)].

= "جامعه" (١٢٨)، وابن ماجه في "سننه" (٦٢٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣١٨٩ و٣١٩٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٢٢٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧١٨ و٢٧١٩).

(١) وفيه أن حَمْنَةَ بنت جحش قالت: كنت أُستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتيت رسول الله ﷺ أستفتيه . . . ، الحديث بطوله في وصف متى تتوقف المستحاضة عن الصَّلاة؟ ومتى تصلي ؟ والرخصة لها في الجمع بين الصلاتين .

(٢) في (ت) و(ك): « ولم يقوِّي ». وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح. . . ، وسألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث ؟ فقال: هو حديث حسن، وهكذا قال أحمد بن حنبل: هو حديث حسن صحيح . وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة: وإذا استمرَّ بها الدم، ولم يكن لها أيام معروفة، ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره، فالحكم لها على حديث حمنة بنت جحش، وكذلك قال أبو عبيد ».

وقال في "العلل الكبير"(٧٤):« قال محمد - يعني البخاري-: حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبدالله بن محمد بن عقيل أم لا ؟ وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح ».اهـ.

واختلف قول الإمام أحمد؛ فنقل عنه الترمذي - كما سبق - أنه قال:« هو حديث حسن صحيح ». وقال أبو داود :« سمعت أحمد يقول: حديث ابن عقيل في نفسي منه شيء ». وقال في "مسائله" (١٦٠):« سمعت أحمد يقول: يُروى في الحيض حديث ثالث؛ حديث عبدالله بن محمد بن عقيل، في نفسي منه شيء ».

وقال ابن رجب في "فتح الباري"(١/ ٤٤٣)- بعد أن ذكر كلام الترمذي-:« ونقل حرب عن أحمد، قال: نذهب إليه، ما أحسنَه من حديث! واحتجَّ به إسحاق وأبو عبيد، وأخذا به، وضعفه أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وابن منده،ونقل - أي: ابن منده - الاتفاق على تضعيفه من جهة عبدالله بن محمد بن عقيل؛ فإنه تفرَّد بروايته. والمعروف عن الإمام أحمد أنه ضعفه ولم يأخذ به، وقال: ليس بشيء، =

١٢٤- وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثِ خالد بن سَلَمة[٢]، عن البَهِيِّ[٣]، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ قالت: كان النبي ﷺ يذكُرُ اللهَ تعالى على كُلِّ أَحْيانِه؟

فقال: ليسَ بذاك، هو حديثٌ لا يُروى إلا مِنْ ذا الوَجْهِ[٤].

= وقال مرَّة: ليس عندي بذلك، وحديث فاطمة أصحُّ منه وأقوى إسنادًا، وقال مرَّة: في نفسي منه شيء. ولكن ذكر أبو بكر الخلال: أن أحمد رجع إلى القول بحديث حمنة والأخذ به، والله أعلم». اهـ. ونقل نحو هذا أيضًا في (١/ ٥٢٦).

وذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١٣/ب) الاختلاف على عبدالله بن محمد بن عقيل في هذا الحديث، وذكر رواية من رواه عنه، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمِّه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش، ثم قال: «وهو الصحيح».

وقال ابن المنذر (٢/ ٢٢٤): «وأما حديث ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة في قصة حمنة، فليس يجوز الاحتجاج به . . .».

وانظر "تهذيب السنن" لابن القيم (١/ ١٨٣-١٨٧)، والموضع السابق من "شرح العلل" لابن عبدالهادي.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل "(ص٥٩-٦٠)، ونقل بعضه ابن رجب في "فتح الباري"(١/ ٤٢٦).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٧٠ رقم ٢٤٤١٠)، ومسلم في "صحيحه" (٣٧٣)، وأبو داود في "سننه" (١٨)، والترمذي في "جامعه" (٣٣٨٤)، و"العلل الكبير" (٦٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (٣٠٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٩٩) وابن حبان في "صحيحه" (٨٠٢). ورواه البخاري في "صحيحه" قبل الحديث رقم (٣٠٥) و(٦٣٤) تعليقًا مجزومًا به .

(٣) هو: عبدالله، مولى مصعب بن الزبير.

(٤) كذا في (ت) و(ك)، وفي (أ) و(ش): «ذي الوجه»، وفي (ف): «ذى الوجه»، ولم تنقط الياء، ومن عادة الناسخ عدم نقط الياءات، وأثبتها الحافظ ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (١١/أ) هكذا: «ذا الوجه»، وصوبها في الهامش: «ذى»، وكتب بجانبها: «صح»، وهذا يعني تصحيحه للوجهين جميعًا، وكلُّ هذه الوجوه صحيحة من جهة العربية: =

فذكرتُ[١] قول أبي زرعة لأبي رَحِمَهُ اللَّهُ ، فقال[٢]: الذي أرى أنْ

= فأما قوله: « من ذا الوجه »، فـ« ذا »: اسمُ إشارةٍ لمذكَّر، والوجه: بَدَلٌ منه، وهو مذكَّر أيضًا، ولا إشكالَ فيه.

وأمَّا قوله: « من ذي الوجه » بالياء المنقوطة، فمشكِلٌ؛ لأنَّ « ذي » إشارةٌ لمؤنَّث، و«الوجه»: بدلٌ منه وهو مذكَّر، والبدل والمبدل منه لابدَّ أن يتَّحدا في النوع تذكيرًا وتأنيثًا؛ فيكونا مؤنَّثَيْنِ أو مذكَّرَيْنِ، **ولكنْ يجاب عن ذلك**: بأنَّ « الوجه » هنا مؤنَّث؛ لأنَّه في معنى الجهة أو الوِجْهة؛ فيكونُ البدل والمبدل منه مؤنثَيْنِ؛ كأنَّه قال: مِنْ هذي الجهة؛ قال في "اللسان" (١٣/ ٥٥٦): «والوَجْهُ والجهةُ بمعنًى، والهاء عوضٌ من الواو ». اهـ. وهذا من باب الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وهو جائز في العربية وله نظائر، انظر ذلك في التعليق على المسألة رقم (٨١).

وأمَّا قوله: «مِنْ ذى الوَجهْ» بالياء غير المنقوطة - كما في (ف) و"شرح العلل"- فإنه يحتمل وجهين: **الأوَّل**: أنَّ الياء منقوطة - كما في (أ) و(ش) - إلا أنَّ ناسخ (ف) أهمل نقطها على عادته، وتخرَّج على أنَّ «الوجه» بمعنى الجهة كما سبق بيانه، كأنَّه قال: «مِنْ ذِي الجهة».

والثاني: أنَّ الياء في «ذى» غير منقوطة، والأصل « ذا » إشارةً لمُذَكَّر، لكنْ أمِيلَتْ ألفها فكتبتْ ياءً هكذا: « ذَىٰ »؛ وعليه فاللفظان مذكَّران؛ كأنَّه قال: مِنْ هذا الوجه.

ومع أنَّ الإمالةَ لا تدخُلُ في الأسماء المبنيَّة غير المتمكِّنة، ولا الحروف؛ لعدم تصرُّفها واشتقاقها، فقد سُمِعَ عن العرب إمالةُ بعض الأسماء المبنيَّة، وبعضِ الحروف؛ فمن الأسماء المبنيَّة: «ذا» الإشاريَّة و«مَتَىٰ»، وغيرهما. ومن الحروف: « بَلَى »، و« يا » في النداء، و« لا » في الجواب في نحو قولهم: « افعلْ هذا إمَّا لَا»، وغير ذلك. وانظر: "شرح النووي" (١/ ٤١- ٤٢)، و"كتاب سيبَوَيْهِ" (٤/ ١٢٥، ١٣٥)، و"شرح المفصل" (٩/ ٦٦)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٢١)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٨٤)، و"شرح الأُشْموني" (٤/ ٣٩٧)، و"شرح شافية ابن الحاجب" للرضي الأستراباذي (٣/ ٢٦- ٢٧)، و"المطالع النصرية" (ص١٤٠).

(١) في (أ) و(ش): « فذكرته ».

(٢) في (ك): « قال ».

يُذكَرَ اللهُ على كُلِّ حالٍ، على الكَنِيفِ[١] وغيره؛ على هذا الحديثِ[٢].

١٢٥- وسألتُ[٣] أبا زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيدالله القَوَاريري[٤]، عن يوسف بن خالد؛ قال: حدَّثنا عَمرو بن سُفْيان بن أبي البكرات[٥]، عن محفوظ بن عَلْقَمَة، عن الحضرمي[٦]- وكان من أصحاب النبيِّ ﷺ - عن النبيِّ ﷺ[٧] قال: «**إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الرِّيحَ بِبَوْلِهِ فَيُرَدُّ[٨] عَلَيْهِ**»[٩]؟

---

(١) الكَنِيفُ: الخَلاء، وموضعُ قضاء الحاجَة، وأصله: من السَّتْر، فكل ساتر: كَنيف. انظر "لسان العرب"(٩/ ٣٠٨-٣١٠).

(٢) نقل الترمذي في "العلل" عن البخاري قوله: «هو حديث صحيح». وقال في "جامعه": « هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ».
وقال الدارقطني في "العلل"(٥/ ٤٩/ب): « يرويه زكريا بن أبي زائدة عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة، قال ذلك يحيى بن زكريا والوليد بن القاسم الهمداني، عن زكريا . ورواه القاسم بن حبيب عن يزيد، عن زكريا، فلم يقم إسناده، وأسقط منه رجلاً. والصواب ما قاله يحيى والوليد عن زكريا».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٤٥٢)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٦١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣٥٢/ مخطوط).

(٤) هو: ابن عمر بن ميسرة. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٨)، وعزاه ابن حجر في "المطالب العالية" و"الإصابة" (٢/ ٢٦٤) إلى ابن قانع من طريق محفوظ بن علقمة، عن الحضرمي، به .

(٥) في (ت) و(ك): « البكران ».

(٦) هو: حضرمي بن عامر الأسدي .

(٧) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (أ) و(ش) و(ف).

(٨) قوله: « فَيُرَدُّ » لم تنقط الياء في (ف)، والمراد: فَيُرَدُّ عليه رشاشُ البول فينجِّسه، وفي "شرح العلل": « فَتَرُدُّ » بالتاء، أي: فَتُردُّ عليه رشاشَ البول، فينجِّسه. انظر: "فيض القدير" (١/ ٣١١).

(٩) ذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث في ترجمة حضرمي بن عامر في "الإصابة" =

فقلتُ لأبي زرعة: مَحفُوظٌ ماحالُه ؟

قال: لا بأس به، ولكنَّ الشأنَ في يوسف؛ كان يحيى بن معين يقول: يَكْذِب[١].

١٢٦ - وقلتُ[٢] لأبي وأبي زرعة[٣] في حديثِ مالك[٤]، عن

= (٢/ ٢٦٤ رقم١٧٥٤)، وذكر أنه رواه أبو يعلى وابن قانع .

(١) قال ابن عبدالهادي في الموضع السابق من "شرح العلل" عقب ذكره لكلام ابن أبي حاتم :« انتهى ما ذكره، ولم يرو هذا الحديث أصحاب السنن الأربعة، ولا الطبراني في "المعجم الكبير"، ولا الدارقطني والبيهقي في"سننهما"، ويوسف بن خالد السَّمْتي أجمعوا على تركه ».

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل " (ص٧١)، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٦٨).

(٣) في (ف): « وأبا زرعة ».

(٤) يعني: ابن أنس. وروايته على هذا الوجه أخرجها في "الموطأ" (٥٤/رواية أبي مصعب الزهري)، و(٣٢/رواية القعنبي)، و(٩٥/رواية محمد بن الحسن الشيباني)، و(١٢٣/رواية عبدالرحمن بن القاسم)، و(٢٨/رواية سويد بن سعيد)، ومن طريق أبي مصعب الزهري أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٢٨٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٥/ ٢٩٠- ٢٩١).

ومن طريق القعنبي أخرجه أبو داود في "سننه" (٧٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٩٩)، والجوهري في "مسند الموطأ" (٢٩٠).

وأخرجه الشافعي في "مسنده" (١/ ٢٢-ترتيب السندي)، وفي "الأم" (١/ ٨)، وعبدالرزاق في "مصنَّفه" (٣٥٣) عن مالك، به، ومن طريق الشافعي أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٠٣).

وأخرجه أبو عبيد في "الطهور" (٢٠٦) من طريق ابن أبي مريم، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٠٣ رقم ٢٢٥٨٠) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وأبو عبيد في "الطهور" (٢٠٦)، وأحمد في "مسنده"(٥/ ٣٠٣ رقم ٢٢٥٨٠)، والدارقطني في =

إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن حُمَيدة[1] بنت عُبَيد بن رِفاعة، عن كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك - وكانت تحتَ ابن أبي قَتادة -: أنَّ أبا

= "السنن" (١/ ٧٠) من طريق إسحاق بن عيسى، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٠٩ رقم ٢٢٦٣٦) من طريق حماد بن خالد الخَيَّاط، والدارمي في "مسنده" (٧٦٣) من طريق الحكم بن المبارك، والترمذي في "جامعه" (٩٢) من طريق معن بن عيسى، والنسائي في "سننه" (٦٨ و٣٤٠)، وفي "الكبرى" (٦٣) عن قتيبة بن سعيد، وابن أبي شيبة في "مصنَّفه" (٣٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٦٧)، والحاكم في "مستدركه" (١/ ١٥٩- ١٦٠)، وابن حزم في "المحلَّى" (١/ ١١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٥) من طريق زيد بن الحباب، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٠٣)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٨- ١٩)، وفي "شرح المشكل" (٢٦٥٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٥) من طريق عبدالله بن وهب، وابن الجارود في "المنتقى" (٦٠) من طريق مطرِّف بن عبدالله، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣١٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان.

جميعهم (ابن أبي مريم، وعبدالرحمن بن مهدي، وإسحاق بن عيسى، وحمَّاد بن خالد الخَيَّاط، والحكم بن المبارك، ومعن بن عيسى، وقتيبة بن سعيد، وزيد بن الحباب، وعبدالله بن وهب، ومطرِّف بن عبدالله، ويحيى القطان) عن مالك، به.

ووقع في "الموطَّأ" (٤٦/ رواية يحيى بن يحيى الليثي): حَمِيدة - بفتح الحاء - بنت أبي عبيدة بن فروة؛ قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣١٨): «لم يتابعه أحدٌ على قوله ذلك، وهو غلط منه، وإنما يقول الرواة للموطَّأ كلُّهم: ابنة عُبَيْد بن رفاعة، إلا أنَّ زيد بن الحباب قال فيه عن مالك: حُمَيْدة بنت عُبَيْد بن رافع، والصواب: رفاعة، وهو رفاعة بن رافع الأنصاري». اهـ.

(١) ذكر المزي في ترجمتها من "تهذيب الكمال" (٣٥/ ١٥٩) أنَّ يحيى بن يحيى الأندلسي يقول في روايته: «حَمِيدة» بالفتح، وسائر أصحاب مالك يقولون: «حُمَيْدة» بالضم. والرواية في كتابنا من غير رواية يحيى عن مالك؛ لأنه يقول فيها: «حُمَيْدة بنت عُبَيْد بن رفاعة»، ورواية يحيى: «حَمِيدة بنت أبي عُبَيْد بن فروة»، وهي خطأ كما تقدم بيانه. وانظر: "التمهيد" (١/ ٣١٨).

قَتادة قال: قال رسولُ الله ﷺ في الهِرِّ: «لَيْسَتْ[1] بِنَجَسٍ، هِيَ مِنَ الطَّوَّافَاتِ».

فقلتُ لهما: إنَّ حُسينَ المعلِّمَ وهَمَّامَ[2] يقولان: عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أم يحيى؟

---

(١) في (ت) و(ك): «ليس».

(٢) همام هو: ابن يحيى. ورواية حسين وهمام أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٤٥). هذا؛ وقد جاء في جميع النسخ: «إنَّ حسين المعلِّم وهمَّام» بدون ألف في آخر «حسين» و«همَّام»، وهما اسمان مصروفان؛ فكانت الجادة أن يقال: إنَّ حُسَيْنًا المُعَلِّمَ وهمَّامًا»؛ لكنَّ ما في النسخ له وجوه من العربية صحيحة:
أمَّا قوله: «حسين»، فله وجهان: **أحدهما**: أنه منصوبٌ منوَّنٌ «حسينً»؛ حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أنَّه منصوبٌ غير منوَّن «حُسَيْنَ»، وإنما حُذِفَ منه التنوين لالتقاء الساكنين، وهما: التنوين، ولام «الْمُعَلِّم»، وحذفُ التنوين للتخلُّص من التقاء الساكنين كثيرٌ ومنتشرٌ في العربية، وفي القراءات القرآنية، ومن ذلك: قراءةُ الحسن وابن سيرين ونصر بن عاصم وغيرهم: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١]، دون تنوين «أحد»، ونحوه قولُ أبي الأسود الدؤلي [من المتقارب]:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

دون تنوين «ذاكر»، وبنصب لفظ الجلالة، وقد ذكر علماء النحو والقراءات من ذلك شواهد كثيرة.
انظر تفصيل ذلك في: "المقتضب" للمبرِّد (٢/ ٣١٢)، و"شرح شواهد الشافية" (ص١٦٣)، و"مغني اللبيب" (ص٨٤٤)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤١٠)، و"خزانة الأدب" (١١/ ٣٧٤- ٣٨٢ الشاهد رقم ٩٤٢)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٥/ ٣٠٩)، و"المحرَّر الوجيز" لابن عطيَّة (٢/ ٣٢٦)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٣/ ١٣٩)، (٤/ ١٩٠، ٤٤١- ٤٤٢)، (٧/ ٣٤٣)، (٨/ ٥٣٠).
وأمَّا قوله: «وَهَمَّام»، فهو منصوبٌ منوَّن قولاً واحدًا، لكنْ حذفتْ منه ألفُ تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

فقالا: اسمُها حُمَيدة، وكنيتُها: أم يحيى[(١)].

١٢٧ - وسَألتُ[(٢)] أبي عن حديثِ عبدالله بن عُكَيم[(٣)]: جاءنا كتابُ النبي ﷺ قبلَ موتهِ بشهر: أَنْ «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلا عَصَبٍ»؟

---

(١) قال البيهقي: «قال أبو عيسى: سألت محمدًا- يعني ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: جوَّد مالك بن أنس هذا الحديث وروايته أصح من رواية غيره». وقال الترمذي في "جامعه" (٩٢): « هذا حديث حسن صحيح ... وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب، وقد جوَّد مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ولم يأت به أحدٌ أتمَّ من مالك ». وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٦٢) بعد ذكر الاختلاف في رفع هذا الحديث ووقفه: « ورفعه صحيح، ولعل من وقفه لم يسأل أبا قتادة: هل عنده عن النبي ﷺ فيه أثر أم لا؟ لأنهم حكوا فعل أبي قتادة حسب. وأحسنها إسنادًا: ما رواه مالك عن إسحاق، عن امرأته، عن أمها، عن أبي قتادة، وحفظ أسماء النسوة، وأنسابهن، وجوَّد ذلك، ورفعه إلى النبي ﷺ». وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٢٣٢-٢٣٥).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٧٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٩٩)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٧٧).

(٣) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٢)، والطيالسي في "مسنده" (١٣٨٩)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣١٠ رقم ١٨٧٨٠)، وأبو داود في "سننه" (٤١٢٧)، والترمذي في "جامعه" (١٧٢٩)، والنسائي في "سننه" (٤٢٤٩) من طريق الحكم ابن عتيبة، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عُكَيم، به.
قال الترمذي: « هذا حديث حسن، ويروى عن عبدالله بن عكيم، عن أشياخ لهم هذا الحديث، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وقد روي هذا الحديث عن عبدالله بن عكيم أنه قال: أتانا كتاب النبي ﷺ قبل وفاته بشهرين. قال: وسمعت أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث؛ لما ذكر فيه: قبل وفاته بشهرين، وكان يقول: كان هذا آخر أمر النبي ﷺ، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لمَّا اضطربوا في إسناده؛ حيث رَوى بعضهم فقال: عن عبدالله ابن عكيم، عن أشياخ لهم من جهينة ».اهـ. =

فقال أبي: لم يَسْمَعْ عبدُالله بن عُكَيم من النبي ﷺ، وإنما هو كِتابُه[١].

١٢٨ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن أحاديثَ تُروى[٣] عن أنس ابن مالك، عن النبيِّ ﷺ فِي: **«إِسْبَاغُ الوُضُوءِ يَزِيدُ فِي العُمُرِ»** ؟ وذكرتُ لهما الأسانيدَ المرويَّةَ في ذلك؟ **فضعَّفاها كلَّها، وقالا**: ليس فِي: **«إِسْبَاغُ الوُضُوءِ يَزِيدُ فِي العُمُرِ»** حديثٌ صحيحٌ[٤].

= ووقع في هذا الحديث اختلاف كثير، ينظر في حاشية "الخلافيات" للبيهقي (١/ ٢٣٩-٢٥٥)، و"مسند الطيالسي" (١٣٨٩)، و"مسند أحمد" (٤/ ٣١٠ رقم ١٨٧٨٠)، وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١/ ٣١٦-٣٢٢)، والمواضع السابقة من "شرح العلل"، و"البدر المنير"، و"التلخيص".

(١) قال ابن عبدالهادي بعد نقله لكلام ابن أبي حاتم: « انتهى ما ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"، وقال في "المراسيل": عبدالله بن عُكيم: سألت أبي عن عبدالله بن عكيم؛ قلت: إنه يروي عن النبي ﷺ أنه قال: "من علَّق شيئًا، وُكِلَ إليه"؟ فقال: ليس له سماع من النبي ﷺ؛ إنما كتب إليه. قلت: أحمد بن سنان أدخله في "مسنده"؟ قال: من شاء أدخله في "مسنده" على المجاز. قال أبو زرعة في حديث ابن عُكَيم: كتب إليه النبي ﷺ. فقال أبو زرعة: لم يسمع ابن عكيم من النبي ﷺ، وكان في زمانه. سمعت أبي يقول: لا يُعرَف له سماع صحيح؛ أدرك زمان النبي ﷺ ». اهـ. وهذا النقل موجود في "المراسيل" (ص ١٠٣-١٠٤).

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٢٧-٢٨)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٨٣).

(٣) في (ت): « يُرْوَىٰ »، ولم تنقط في (ف) و(ك).

(٤) الحديث روي عن أنس من طرق كثيرة منها:

ما رواه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٤٨) من طريق بكر الأعنق، و(٣/ ٤٤٥) من طريق الفضل بن عباس، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٥) من طريق الأشعث بن براز، كلاهما عن ثابت، عن أنس، به. =

. . . .

= ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٣٤٩).
قال العقيلي: « ليس لهذا المتن عن أنس إسناد صحيح ». وقال: « الرواية في هذا متقاربة في الضعف ». وقال ابن عدي: « ولأشعث بن براز هذا من الحديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف بيِّن على رواياته ».
وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح ».
ورواه العقيلي (١/ ١١٩)، وابن عدي (١/ ٤١٨) من طريق الأزور بن غالب، عن سليمان التيمي، عن أنس، به. قال العقيلي: « لم يأت به عن سليمان التيمي غير الأزور هذا ، ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه يثبت ».
وقال ابن عدي بعد أن ذكر حديثًا آخر للأزور: « لم يروهما عن الأزور غير يحيى بن سليم، وهو من حديث سليمان التيمي لا يروى عنه إلا من هذا الطريق، ولأزور بن غالب غير ما ذكرت من رواية يحيى بن سليم عنه، أحاديث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به ».
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٢٩٣) من طريق ضرار بن مسلم، عن أنس، به .
ورواه أبو يعلى (٤١٨٣)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٠٨)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ١٩٢) من طريق عَوْبد بن أبي عمران، عن أبيه، عن أنس، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أبي عمران إلا ابنه عَوْبد». وقال ابن حبان في ترجمة عَوْبد: « كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه؛ توهُّمًا، على قِلَّة روايته، فبطل الاحتجاج بخبره ». ورواه الطبراني في "الأوسط" (٥٤٥٣) من طريق مسدد، عن علي بن الجعد، عن عمرو بن دينار، عن أنس، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا علي بن الجعد، ولم يروه عن علي بن الجعد إلا مسدد ومحمد بن عبدالله الرقاشي ».
ورواه ابن عدي (٣/ ٣٦٤) من طريق سعيد بن زون التغلبي، عن أنس، به .
قال ابن عدي: « وسعيد بن زون بهذا الحديث معروف به عن أنس، وقد تابعه على لفظ هذا الحديث عن أنس كثير بن عبدالله الناجي، وسعيد بن زون أعرف بهذا الحديث، ولا أبعد أن يكون له غيره عن أنس، أو عن غيره، إلا أن هذا المتن الذي جاء به عن أنس الذي ذكرته لم يأت بهذا المتن أو أرجح منه إلا ضعيف مثله». وانظر "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٢/ ٤٥٢).

١٢٩ - وسمعتُ[١] أبي وأبا زرعة وذكرتُ لهما حديثًا رواه عبدُالرحمٰنِ بنُ حَرْمَلَةَ[٢]، عن أبي ثِفَال[٣]؛ قال: سمعتُ رَبَاحَ بن

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(١/ ٤٤٧-٤٤٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٥١)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٣٥)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٤٢و٢٤٤)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٢٧)، وفي "إتحاف المهرة" (٥/ ٥٢٠)، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٨٨)، ثم قال: « انتهى ما ذكره . وقد روي في اشتراط التسمية على الوضوء أحاديثُ كثيرة غير هذا الحديث؛ كحديث أبي سعيد وأبي هريرة وغيرهما، ولا يخلو كل واحد منها من مقال، لكن الأظهر أن الحديث في ذلك بمجموع طرقه حسن أو صحيح. قال الإمام أبو بكر ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قال: "لا وضوء لمن لم يسمِّ" . وقد اختار اشتراط التسمية على الوضوء من أصحابنا : أبو بكر الخلال،وصاحبه أبو بكر عبدالعزيز، وأبو إسحاق ابن شاقلا،والقاضي أبو يعلى، وابن عقيل، وصاحب "النهاية"، وابن الجوزي، وأبو البركات صاحب "المحرر"، وغيرهم، وهذا القول هو الصحيح إن شاء الله ». اهـ. وانظر المسألة رقم (٢٥٨٩).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٧٠ رقم ١٦٦٥١) و(٦/ ٣٨٢ رقم ٢٧١٤٥)، والترمذي في "جامعه" (٢٥)، وفي "العلل الكبير"(١٦)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٦٧ رقم ٣٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٧٢-٧٣ و٧٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣).

وأخرجه عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٧٠ رقم ١٦٦٥٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٦)، وابن ماجه في "سننه" (٣٩٨) من طريق يزيد بن عياض، عن أبي ثفال، به .

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٦٠) من طريق سليمان بن بلال، عن أبي ثفال، عن رباح بن عبدالرحمٰن بن أبي سفيان، عن جدته أنها سمعت رسول الله ﷺ .

(٣) هو: ثمامة بن وائل بن حصين المُرِّي، وقد ينسب إلى جده، فيقال: ثمامة بن حصين.

عبدالرحمٰن بن أبي سُفْيان بن حُوَيطِب؛ قال: أخبرتني جَدَّتي[١]، عن أبيها؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ**» .

فقالا: ليس عندنا بِذاك الصَّحيحِ؛ أبو ثِفالٍ مجهولٌ، ورَبَاحٌ مجهولٌ[٢].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «أخبرني جدي». وجدَّتُه هذه هي: ابنة سعيد بن زيد ﷺ.

(٢) قال الترمذي: «قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيِّد، وقال إسحاق: إن تَرَكَ التسمية عامدًا أعاد الوضوء، وإن كان ناسيًا أو متأوِّلاً أجزأه. قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيءٍ في هذا الباب حديث رباح بن عبدالرحمٰن».
وقال في "العلل الكبير": «فسألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: ليس في هذا الباب حديث أحسن عندي من هذا، ورباح بن عبدالرحمٰن بن أبي سفيان، عن جدَّته، عن أبيها، أبوها: سعيد بن زيد. قلت له: أبو ثفال المُرِّي ما اسمه؟ فلم يعرف اسمه. وسألت الحسن بن علي الخلَّال؟ فقال: اسمه ثمامة بن حصين. قال أبو عيسى: رباح بن عبدالرحمٰن هو أبو بكر بن حويطب، فنُسب إلى جدِّه. وروى هذا الحديث وكيع، عن حماد بن سلمة، عن صدقة مولى ابن الزبير، عن أبي ثفال، عن أبي بكر بن حويطب، عن النبي ﷺ، وهذا حديث مرسل».
وقال العقيلي في "الضعفاء"(١/ ١٧٧): «الأسانيد في هذا الباب فيها لين»، وروى عن البخاري أنه قال: «أبو ثفال المُرِّي عن رباح بن عبدالرحمٰن، في حديثه نظر».
وقال ابن حبان في "الثقات"(٨/ ١٥٨): «لكن في القلب من هذا الحديث؛ لأنه اختلف على أبي ثفال فيه ...، قد ذكرت طريق هذا الخبر باختلافه في كتاب "الاجتماع والاختلاف"».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦٧٨) اختلافًا في هذا الحديث، وقال: «والصحيح قول وهيب وبشر بن المفضل ومن تابعهما»؛ يعني روايتهما لهذا الحديث عن أبي حرملة، عن أبي ثفال، عن رباح بن عبدالرحمٰن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته، عن أبيها. وانظر "الكامل" لابن عدي (٣/ ١٧٣)، و"ميزان الاعتدال" (٤/ ٥٠٨)، والمسألة رقم (٢٥٨٩).

١٣٠ - وسمعتُ[١] أبي وذكَرَ حديثًا رواه خارجة بن مُصْعَب[٢]، عن يونس[٣]، عن الحَسَن[٤]، عن [عُتَيٍّ][٥]، عن أُبَيِّ بن كعب، عن[٦] النبي ﷺ: «إِنَّ لِلوُضُوءِ شَيْطَانً[٧] يُقَالُ لَهُ:

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٩٦-٩٧)، ونقله بتصرف ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٣١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩٤/مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٢٤٧)، وستأتي هذه المسألة مجيبًا عنها أبو زرعة في المسألة رقم (١٥٨).

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٤٩). ومن طريق الطيالسي رواه الترمذي في "جامعه" (٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (٤٢١)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في زوائده على "المسند" (٥/ ١٣٦ رقم ٢١٢٣٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٦٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٥٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٧)، وابن الجوزي في "المنتظم" (١/ ١٧٩)، وفي "العلل المتناهية" (١/ ٣٤٥ و٣٤٨)، والضياء في "المختارة" (١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩).
ووقع في "المنتظم": « حدثنا عبدالله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني محمد بن المثنى... »؛ وهو خطأ.
وأخرجه الشاشي في "مسنده" (١٥٠٣) من طريق محمد بن دينار، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٣٨٣) من طريق سفيان بن حسين، كلاهما عن يونس بن عُبَيْد، به.

(٣) هو: ابن عبيد.

(٤) هو: البصري.

(٥) هو: ابن ضَمْرَةَ السَّعدي، وتصحَّف في (أ) و(ش) و(ف) إلى: « يحيى »، وفي (ت) و(ك) يشبه أن يكون: « عتر »، والتصويب من المسألة الآتية برقم (١٥٨)، ومن "شرح العلل"، و"الإمام" (٢/ ٣٠-٣١)، و"تهذيب الكمال" (١٩/ ٣٢٨).

(٦) في (أ) و(ش): « أن » بدل: « عن ».

(٧) كذا في جميع النسخ « شيطان » بدون ألف بعد النون، ومثله في "المختارة" (١٢٤٧ و١٢٤٨)، ويخرَّج على وجهين: =

الوَلَهَانُ[(١)]، فَاحْذَرُوهُ» .

فقال أبي[(٢)]: كذا رواه خارِجَةُ ! وأخطأ فيه.

ورواه الثوري[(٣)]، عن يونس، عن الحَسَن، قولَهُ .

ورواه غيرُ الثوري، عن يونس، عن الحَسَن: أنَّ النبيَّ ﷺ . . .

= **الأول**: وجه النصب « شيطانً »؛ على أنَّه اسمُ « إنَّ » مؤخَّرٌ، وجادَّته أن يقال: «إنَّ للوُضُوءِ شيطانًا»؛ لكنْ حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب جريًا على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « شيطانٌ »؛ على أنه مبتدأ مؤخَّر، وخبرُهُ مقدَّمٌ وهو قوله: «للوضوء»، والجملة الاسميةُ مرفوعةُ الطرفين، وهي في محل رفع خبر « إنَّ »؛ وعلى ذلك يكون اسمُ « إنَّ » ضميرَ شأنٍ محذوفًا، والتقدير: إنَّه لِلْوُضُوءِ شيطانٌ، وانظر تفصيل القول في ضمير الشأن وحذفِهِ مع « إنَّ » وغيرها من الحروف الناسخة في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(١) قال ملا علي القاري في "مرقاة المفاتيح" (٢/ ١١٧): « الوَلَهَان، بفتحتين: مصدرُ وَلِهَ يَوْلَهُ وَلَهَانًا، وهو ذَهَابُ العقلِ والتحيُّرُ مِنْ شدةِ الوجد وغايةِ العشق؛ فسمِّي به شيطانُ الوضوء . . . وهو [مصدرٌ] بمعنى اسم الفاعل، أو باقٍ على مصدريَّته للمبالغة؛ كرجلٍ عَدْلٍ ». اهـ. وانظر: "فيض القدير" للمناوي (٢/ ٥٠٣)، و"تحفة الأحوذي" (١/ ١٨٨)، و"المغرب، في ترتيب المعرب" (٢/ ٣٧١).
ولكنْ جاء في "المصباح" (٢/ ٦٧٢): « وقيل أيضًا: [وَلِهَ، فهو] وَلْهَان، مثل غَضِبَ فهو غَضْبَانُ؛ وبه سمِّي شيطانُ الوضوء: الوَلْهَانَ، وهو الذي يُولِعُ الناسَ بكثرة استعمال الماء ». اهـ. وعلى ذلك يجوز هنا الوجهان: الفتح والسكون، والفتح أشهر في كلام اللغويين وشراح الحديث، والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ك): « لي » بدل: « أبي ».

(٣) لم نقف على روايته على هذا الوجه، ولكنْ أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٧) من طريقه، عن بيان، عن الحسن، قوله . وقد ذكر يحيى بن معين هذه الرواية في "تاريخه" (١/ ٢٥٢ رقم ١٦٦٠)، وقال: « هذا « بيان » رجلٌ غير بيان بن بشر ». اهـ.

مُرسَلٌ[١].

وسُئِلَ أبو زرعة عن هذا الحديث؟

فقال: رَفْعُهُ إلى النبي ﷺ مُنكَرٌ[٢].

١٣١ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه مُعْتَمِر[٤]، عن ليثٍ[٥]، عن طَلْحة بن مُصَرِّف، عن أبيه[٦]، عن جَدِّه[٧]: دخلتُ على النبي ﷺ، فرأيته يَفْصِلُ بين المَضْمَضَة والاستِنْشاق؟

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال الترمذي: «حديث أبيٍّ بن كعب حديث غريب، وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث؛ لأنا لا نعلم أحدًا أسنده غير خارجة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قولَه، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا، وضعفه ابن المبارك».
وقال الحاكم: «ينفرد به خارجة بن مصعب، وأنا أذكره محتسبًا لما أشاهده من كثرة وسواس الناس في صب الماء».
قال البيهقي: «وهذا الحديث معلول برواية الثوري، عن بيان، عن الحسن بعضه من قوله غير مرفوع، وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع». وقال: «وخارجة ينفرد بروايته مسندًا وليس بالقوي في الرواية».

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٩٩-١٠٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٨٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٣٤).

(٤) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٩)، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ١٨١ رقم٤١٠).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٥١).
ورواه الطبراني (١٩/ ١٨٠ رقم٤٠٩) من طريق أبي سلمة الكندي، عن ليث، به.

(٥) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٦) هو: مُصرِّف بن عمرو.

(٧) هو: عمرو بن كعب.

فلم يُثْبِتْهُ، **وقال:** طَلْحةُ هذا يُقال: إنه رجلٌ من الأنصار، ومنهم من يقول: هو طَلْحَةُ بن مُصَرِّف، ولو كان طَلْحةَ بنَ مُصَرِّف، لم يُختَلَفْ فيه[1].

١٣٢ - وسمعتُ[2] أبي في حديثٍ رواه بَقِيَّة[3]، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن حَبِيب بن عُبَيد، عن أبي الدرداء: أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأ من نَهْرٍ، وفَضَلَتْ فَضْلَةٌ، فرَدَّه في النَّهْر .

---

(١) روى ابن أبي حاتم في مقدمة "الجرح والتعديل" (ص٣٧) عن علي بن المديني: قلت لسفيان بن عيينة: إن ليثًا روى عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ توضأ، فأنكر ذلك سفيان! وعجب منه؛ أن يكون جدُّ طلحة لقي النبي ﷺ !».
وقال أبوداود في "سننه"(١٣٢) في حديث آخر لليث، عن طلحة في الوضوء: «قال مسدَّد: فحدَّثت به يحيى - يعني القطَّان - فأنكره. وسمعت أحمد - يعني ابن حنبل - يقول: إن ابن عيينة زعموا أنه كان يُنكره، ويقول: أَيْشٍ هذا: طلحة، عن أبيه، عن جدِّه؟! ».اهـ.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠١-١٠٢)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٠٦).

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٤٥٩)، وابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٤٧)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٧٩).
قال ابن حبان في ترجمة أبي بكر بن أبي مريم: « من خير أهل الشام، ولكنه كان رديء الحفظ، يحدِّث بالشيء ويهم فيه، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج به، فهو عندي ساقط الاحتجاج به إذا انفرد».
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠١): « هذا الحديث غير مخرَّج في "السنن"، وهو منقطع، وأبو بكر بن أبي مريم ضعَّفه غير واحد من الأئمة...»، ثم ذكر كلام ابن حبان، ثم قال: « وذكره ابن عدي فيمن اسمه بكير، وقال: اسم أبي بكر يقال: بكير، ويقال: اسمه عبدالسلام بن حميد، ولم يذكر هذا الحديث في ترجمته، وقال فيه: هو ممَّن لا يحتج بحديثه، ولكن يكتب حديثه ».اهـ.

فقال أبي: حبيبٌ عن أبي الدَّرداء، مُرسَلٌ[1].

١٣٣ - وسمعتُ[2] أبي وذكَرَ حديثَ عليِّ بنِ جعفرٍ الأحمرِ[3]، عن عبدالرحيم[4] بن سُلَيمان، عن أَشْعَثَ[5]، عن الحَسَن[6]، عن أبي موسى الأشعري، عن النبيِّ ﷺ قال: **«الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»**.

فقال[7] أبي: ذاكَرْتُ أبا زرعة بهذا الحديث، **فقال:** حدَّثنا إبراهيم بن موسى[8]، عن عبدالرَّحيم، فقال[9]: عن أبي موسى الأشعريِّ[10]، موقوفً[11].

---

(١) وكذا نقل عن أبيه في "المراسيل" (ص٢٦رقم٨٥)، وانظر "جامع التحصيل" (١٥٩).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠٤-١٠٥)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٣٤)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠/ ١٣).

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٣٧٢-٣٧٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٠٢)، ومن طريقه البيهقي في "الخلافيات" (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٤) في (ش): «عبدالرحمٰن».

(٥) في (أ): «الأشعث». وأشعث هذا هو: ابن سوَّار الكندي.

(٦) هو: البصري.

(٧) قوله: «الرأس فقال» مطموس في (ك).

(٨) هو الفراء. وذكر روايته الدارقطني في "السنن" (١/ ١٠٣).
والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٨) قال: حدثنا عبدالرحيم بن سليمان، عن أشعث، عن الحسن، عن أبي موسىٰ، به، موقوفًا.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٤٠١)، وابن عدي في "الكامل (١/ ٣٧٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ١٠٣).

(٩) قوله: «فقال» ليس في (ف).

(١٠) قوله: «الأشعري» من (ف) فقط.

(١١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
=

١٣٤ - وسمعتُ[١] أبي وذكَرَ حديثًا رواه قُرَادٌ أبو نوح[٢]، عن شعبة، عن إسماعيل بن مسلم، عن أبي المتوَكِّل[٣]؛ قال: توضَّأَ عمر، وبقِيَ على بَعْضِ رِجْلِهِ قِطعَةٌ لم يُصِبْها الماءُ، فأمره رسولُ الله ﷺ أن يعيدَ الوُضُوء .

فقال أبي: أبو المتوكِّل لم يَسمَعْ من عمر[٤]، وإسماعيلُ هذا ليسَ

= هذا؛ وقد قال العقيلي في ترجمة أشعث بن سوَّار :« لا يتابع عليه، الأسانيد في هذا الباب لَيِّنَة ».

وقال ابن عدي:« ولا أعلم رفع هذا الحديث عن عبدالرحيم غير عليٍّ بن جعفر، ورواه غيره موقوفًا عن عبدالرحيم ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ٢٥٠): « رفعه علي بن جعفر، عن عبدالرحيم بن سليمان، عن الأشعث، عن الحسن، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، والصواب موقوف ».

وقال في "السنن" (١/ ١٠٢): « رفعه علي بن جعفر، عن عبدالرحيم، والصواب موقوف، والحسن لم يسمع من أبي موسى ».

وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٠٣):« وهذا الحديث غير مُخَرَّج في شيء من "السنن الأربعة"، والصواب وقفه على أبي موسى ».

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ١٣)، وعنده:« وبقي على ظهر رجله لمعة »، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص١٠٦)، وابن الملقن في "البدر المنير"(١/ ٣١٤/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٦)، وقد قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٥٠١): « سمعتُ أبي يقول: أبو المتوكِّل الناجي، لم يَسْمَعْ من عمر ».

(٢) اسمه: عبدالرحمٰن بن غزوان، وقراد لقب. وروايته أخرجها البيهقي في "الخلافيات" (١/ ٤٥٩). ووقع في أصوله الخطية:« توضأ ابن عمر ». نبه على ذلك محققه، وبيَّن أنَّ الصواب ما وقع في "العلل".

(٣) هو: علي بن داود .

(٤) قال البيهقي:« وهذا منقطع ».

به بأس[(١)].

١٣٥ - وسمعتُ[(٢)] أبي يقول في حديثِ الوليد[(٣)]، عن ثَوْر بن يزيد، عن رجاء بن حَيْوة، عن كاتب المغيرة[(٤)]، عن المغيرة: أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلى الخُفِّ وأَسْفَلَهُ.

فقال: ليس بمَحْفُوظ، وسائِرُ الأحاديثِ عن المغيرة أَصَحُّ.

١٣٦ - وسألتُ[(٥)] أبا زرعة[(٦)] عن حديثٍ رواه محمد بن ثابت[(٧)]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « في التيمُّمِ

---

(١) قال ابن عبدالهادي في الموضع السابق من "شرح العلل" - بعد أن ذكر هذه المسألة-: « ولم يخرِّج أحد من أهل "السنن" هذا الحديث، ولم أره في "معجم الطبراني"، ولا في "سنن الدارقطني"، ولا في "السنن الكبير" للبيهقي، وقد فتشت عليه في كتب أُخر، فلم أره . . . »، ثم استطرد في بيان أن شعبة ليس له رواية عن إسماعيل بن مسلم.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١١٦)، و"تنقيح التحقيق" (١/ ١٩٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١٣٩/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٤٩٧)، وتقدمت هذه المسألة برقم (٧٨).

(٣) هو: ابن مسلم.

(٤) هو: وَرَّاد الثقفي.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٢٩)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١١٦/ مخطوط)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٦/ ٢٢٦) بتصرف.

(٦) كذا في جميع النسخ و"شرح العلل": « أبا زرعة »! ووقع عند ابن الملقن نقلاً عن هذا الموضع: « سألت أبي »، وعند ابن حجر: « جزم أبو حاتم بأن رفعه خطأ، وإنما هو موقوف ».

(٧) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ١٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٠٦).

ضَرْبَتَينِ[(١)] »؟

قال: هذا خطأٌ؛ إنما هو موقوفٌ[(٢)].

---

(١) كذا في جميع النسخ بالياء قبل النون: «ضربتين»، والجادَّة: « في التيمُّمِ ضربتان»، خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين صحيحين في العربية:
الأوَّل: بالألف الممالة قبل النون من «ضَرْبتَيْنِ»، على أنها مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالألف؛ وإنما كتبت ياءً لإمالتها، بسبب كسرة النون، وتنطق بالألف الممالة لا بالياء الخالصة، والجملةُ على هذا اسمية؛ كأنه قال: « في التيمُّمِ ضربتان ». انظر في الإمالة: التعليق على المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).
والثاني: بالياء المحضة قبل النون، على أنها مثنًّى منصوبٌ على نزع الخافض، كأنَّه قال: « عن النبي ﷺ في التيمُّم بضربتَيْنِ »، حُذِفَ الخافضُ (الباء)؛ فانتصب ما بعده « ضربتَيْنِ »، على نزع الخافض، أي: على حذفِ الجارِّ. وقد تقدَّم التعليق عليه في المسألة رقم (١٢).

(٢) روى العقيلي بسنده إلى ابن معين أنه قال: « محمد بن ثابت العبدي ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير ». وقد وقع في طبعتي "الضعفاء" : « الحسن بن ثابت » بدل: « محمد بن ثابت » !
وقال أبو داود: « سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثًا منكرًا في التيمم ». وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٥١): « وخالفه أيوب وعبيدالله والناس فقالوا: عن نافع، عن ابن عمر فعله ».
وقال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٧/ ٢١٦ رقم١٢٠١): « سمعتُ أبي يقول - وسألته عن محمد بن ثابت العبدي ؟ فقال-: ليس هو بالمتين ، يكتب حديثه، وهو أحب إليَّ من أبي أمية بن يعلى وصالح المُرِّي، روى حديثًا منكرًا ».
ونقل المزي في "التحفة" (٨٤٢٠) عن أبي داود قوله في "كتاب التفرد": « لم يتابع أحدٌ محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين، عن النبي ﷺ، ورووه فعلَ ابن عمر ».
وصوَّب العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩) وقفه على ابن عمر.
وقال البيهقي: « وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدي؛ فقد رواه جماعةٌ عن نافع من فعل ابن عمر ». =

١٣٧ - وسألتُ[١] أبا زرعة عن حديثٍ رواه قُرَّة بن سُلَيمان، عن

= وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٤١): « ورفعه منكر عند أئمة الحفاظ، وإنما هو موقوف عندهم؛ كذا قاله الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والبخاري والعقيلي والأثرم . وتفرد برفعه محمد بن ثابت العبدي، عن نافع، والعبدي ضعيف. وذكر الأثرم عن أبي الوليد أنه سأل محمد بن ثابت هذا: من الذي يقول: النبي وابن عمر ؟ فقال : لا أدري ».
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٧٢-٧٣): « وفي إسناده محمد بن ثابت العبدي، وقد ضعفه بعض الحفاظ، ووثقه بعضهم، وقد خولف في هذا الحديث، فرواه الثقات من فعل ابن عمر، قاله البخاري وأبو زرعة وابن عدي . وقال الخطابي: هذا حديثٌ لا يصح، وقال البيهقي: رفع هذا الحديث غير منكر ».
وتعقب ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١١٨-١٢٤) كلام البيهقي قائلاً : «وفي تصليحه لحديث محمد بن ثابت العبدي وغيره من الأحاديث التي أنكرها الأئمة في هذا الباب - نظر من وجوه كثيرة ».
وانظر "تاريخ بغداد" (٥/ ٣٤٤).
والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٧٣) من طريق أيوب، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٤٨-٤٩) من طريق عبيدالله بن عمر، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، به، موقوفًا .
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩) .
ورواه عبدالرزاق (٨١٧) من طريق سالم، عن ابن عمر، به.
ومن طريق عبدالرزاق رواه ابن المنذر (٢/ ٤٨).
ونقل المزي في "التحفة" (٨٤٢٠) عن أبي داود قوله في "كتاب التفرد": « وروى أيوب ومالك وعبيدالله وقيس بن سعد ويونس الأيلي وابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر أنه تيمم ضربتين للوجه واليدين إلى المرفقين ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٣٣)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١١٦/مخطوط) وعنده: « وسألت أبي »، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/ ٣٦٥)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٢٦٨).

سُلَيمان بن أبي داود[١]، عن سالمٍ[٢] ونافعٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: « في التيمُّمِ ضَرْبَتَينِ[٣] »؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ باطلٌ، وسُلَيمانُ ضعيفُ الحديث .

١٣٧/أ - قال أبو محمد[٤]: قلتُ: وقد روى[٥] هذا الحديثَ الربيعُ بن بدر[٦]، عن أبيه[٧]، عن جَدِّه[٨]، عن الأَسْلَعِ[٩]؛ قال: كنتُ أخدُمُ النبيَّ ﷺ . . . فذكَرَ: التيمُّمَ ضَرْبَتَينِ[١٠] .

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ١٨١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٧٩-١٨٠). وذكر مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٩١) هذا الحديث، وقال: « ذكره أبو الحسن المقري في "سننه"، وضعفه أبو حاتم ».

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر .

(٣) كذا في جميع النسخ، وقد تقدم التعليق على مثل ذلك في المسألة السابقة.

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ف) فقط.

ونقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٣٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ١١٦/ مخطوط)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٣٥٤).

(٥) في (ك): « ردا » بالدال المهملة .

(٦) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٢٨)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٩٨ رقم ٨٧٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٧٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٠٩٢ و١٠٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٠٨). قال ابن عدي: « ليس يرويه غير الربيع ». وقال البيهقي: « الربيع بن بدر ضعيف إلا أنه غير منفرد به ».

(٧) هو: بدر بن عمرو السَّعْدي.　　(٨) هو: عمرو بن جراد السَّعدي.

(٩) قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (١٤٩) في ترجمة الأسلع: « لا أعلم له غير هذا الحديث، ولم يرو عنه غير الربيع بن بدر المعروف بعُليلة بن بدر، عن أخيه فيما علمنا، وفي الذي قبله نظر ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، ويتوجه على احتمالين:　　=

فسمعت أبي يقول: الربيعُ بن بدر متروكُ الحديث .

١٣٨ - وسألتُ أبي عن رواية عُرْوَة[(١)] عن علي؟

فقال: مُرسَلٌ[(٢)] .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

= **إما** أنْ يكون الحديث محكيًّا بالمعنى؛ فيكونُ « التيمُّم » منصوبًا مفعولَ «ذكَرَ»، و«ضربتَيْنِ»: منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: فذكَرَ التيمُّمَ بِضَرْبتَيْنِ؛ حُذِفَ الخافضُ (حرف الجر)، فانتصَبَ ما كان مخفوضًا، انظر الكلام على نزع الخافض في التعليق على المسألة رقم (١٢).

وإما أن يكون الحديث محكيًّا باللفظ؛ فيكونُ « التيمُّمُ » مبتدأً مرفوعًا، وفي قوله: «ضربتين» على ذلك تخريجان:

الأوَّل: أن يكون بألف ممالةٍ قبل النون: « ضربتَيْنِ »؛ على أنَّه خبرُ للمبتدأ مرفوعٌ بالألف؛ كأنَّه قال: « فذكَرَ: التيمُّمُ ضربتان »، وإنما كتبت الألف ياءً لإمالتها، وتنطق ألفًا ممالةً لا ياءً خالصة، وسببُ إمالة الألف هنا: كسرةُ النون بعدها. انظر: الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥)، (١٢٤).

والثاني: أن يكون بياءٍ خالصة قبل النون: « ضربتَيْنِ »؛ على أنَّه منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: « التيمُّمُ بضربتَيْنِ »، والجار والمجرور خبرٌ أو متعلِّق بخبر محذوف، أي: التيمم ثابتٌ بضربتين، حُذِفَ المتعلَّق والخافض (حرف الجر)، فانتصَبَ «ضربتَيْن». أو منصوب بعاملٍ مقدَّر، والتقدير: « التيمُّمُ يكونُ ضربتَيْنِ »؛ حُذِفَ الفعل، وبقي معموله « ضربتين » منصوبًا سادًّا مسدَّ الخبر. وانظر فيما يَسُدُّ مسدَّ الخبر التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).

(١) هو: ابن الزبير.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في الموضع السابق، ثم قال: « وليس هذا موضع ذكر هذا الكلام ». وانظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٤٩).

ومِنَ الطَّهَارة أيضًا

١٣٩ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة[٢] عن اختلافِ الرُّواة في خبر هشام ابن عُرْوَة في الاستِنْجاء .

ورواه وكيع[٣]، وعَبْدَة[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن عمرو بن خُزَيمة، عن عُمَارة بن خُزَيمة، عن أبيه خُزَيمة[٥]، عن النبيِّ ﷺ قال: «ثَلَاثَةُ أحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ» .

---

(١) في (ف): « سئل » بلا واو .

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (١٤٢-١٤٣)، ونقل بعضه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٥٥١)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ١٢٦)، وأشار إليه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ١٠٤).

(٣) هو: ابن الجَرَّاح . وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٣٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٣ رقم ٢١٨٦١)، وابن ماجه في "سننه" (٣١٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٦-٨٧ رقم ٣٧٢٧).

(٤) هو: ابن سليمان الكلابي . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٣٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٩)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٦ رقم ٣٧٢٥).

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٣٠٨).

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٢١٤ رقم ٢١٩٢١)، والطبراني (٤/ ٨٦ رقم ٣٧٢٦) من طريق عبدالله بن نمير، والدارمي في "مسنده" (٦٩٨) من طريق علي بن مسهر، وأبو داود في "سننه" (٤١) من طريق أبي معاوية الضرير، وابن ماجه في "سننه" (٣١٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٨٦-٨٧ رقم ٣٧٢٤ و٣٧٢٧) من طريق ابن عيينة ووكيع، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٢١) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، جميعهم عن هشام بن عروة، به .

(٥) في (ك): « عن خزيمة ».

ومنهُم من يقول: عن هشام بن عُرْوَة، عَمَّن حدَّثه، عن عُمَارة بن خُزَيمة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ وكيع وعَبْدَة[١] .

١٤٠- وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه إسحاق بن سُلَيمان[٣]، عن معاوية بن يحيى، عن الزُّهْري، عن[٤] عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ قال: ((عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ)) ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه الزُّهْري[٥]، عن عُبَيد بن السَّبَّاق؛ يعني: عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً[٦] .

---

(١) ذكر البيهقي في "السنن" (١/ ١٠٣) هذا الاختلاف على هشام بن عروة، وقال: «وكان ابن المديني يقول: الصواب رواية الجماعة عن هشام، عن عمرو بن خزيمة». ونقل الترمذي في "العلل الكبير" عن البخاري قوله: « الصحيح ما روى عبدة ووكيع». وانظر "التمهيد" لابن عبدالبر (٢٢/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص١٤٤)، ونقله ابن الملقن في "البدر المنير"(٣/ ٢٠٤)، وابن حجر في "التلخيص الحبير"(١/ ١١٧) بتصرف. ووقع عند ابن الملقن: « سألت أبا زرعة ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٤٩ رقم٣٩٧١).

(٤) في (ت) تشبه أن تكون: « عمن ».

(٥) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ٦٥).
ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١٩٦-١٩٧)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠١٦)، ومسدَّد في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (٦٩٥).

(٦) قال الدارقطني في "العلل"(٦/ ٩٥): « وهو وهمٌ؛ وإنما رواه الزهري عن عبيد بن السبَّاق مرسلاً عن النبي ﷺ؛ قال ذلك مالك بن أنس وغيره، ومعاوية الصدفي ضعيف، حدَّثهم بالري بأحاديث من حفظه، وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة ، يشبه أن يكون من كتابه ».

١٤١ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُثْمان بن أبي شَيْبة[(٢)]، عن يحيى بن يَمَان، عن سُفْيان[(٣)]، عن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر[(٤)]، عن جابر؛ قال: كان السِّوَاكُ من أُذُنِ النبيِّ ﷺ موضعَ القَلَمِ من أُذُنِ الكاتِبِ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه يحيى بن يَمَان[(٥)].

١٤٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالوهَّاب بن نَجْدَة الحَوْطِي[(٦)]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن حبيب بن صالح، عن ثابت

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٤٦)، ونقل بعضه ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٢٢)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١١٨).

(٢) روايته أخرجها الطبراني - كما في "شرح العلل" (ص ١٤٥) -، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٣٧). ومن طريق الطبراني رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧). ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٠١) من طريق أبي هاشم الرفاعي، عن يحيى بن يمان، به. قال الطبراني: «لم يروه عن سفيان إلا يحيى».

(٣) هو: الثوري.

(٤) هو: محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر.

(٥) قال البيهقي: «ويحيى بن يمان ليس بالقوي عندهم، ويشبه أن يكون غلط من حديث محمد بن إسحاق الأول إلى هذا».
وفسَّر ابن عبدالهادي كلام البيهقي بقوله: «يعني: من حديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن زيد بن خالد الجهني، والله أعلم». وحديث زيد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٨٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١١٦ رقم ١٧٠٤٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٣)، وأبو داود في "سننه" (٤٧).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٥٠٨)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ١١٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢/ ١٦٣)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٤٤).

ابن أبي ثابت، عن عبدالله بن مُعَانِق الدِّمَشْقي، عن [عبدالرحمٰن][١] ابن غَنْم الأشعري، عن أبي عامر الأشعري، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ نِصْفُ الإِيمَانِ» ؟

فقال أبو زرعة: عبدُالوهَّاب شيخٌ صالحٌ من بني حَوْط، من مَذْحِجٍ من العرب، وأبو عامر الأشعري اسمه: عُبَيد، قُتِلَ بحُنَيْنٍ[٢]، وإنما هو: عن أبي مالك الأشعري[٣]، وهو أشبَهُ، إلا أن الشَّيخَ قال: أبو عامر .

١٤٣ - وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفِرْيابي[٥]، عن

---

(١) في جميع النسخ: « عبدالرحيم ». والمثبت من مصادر التخريج السابقة .

(٢) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « بخيبر » وهو خطأ. قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٥٠): « عُبيد أبو عامر الأشعري قُتِل أيام حنين قبل وفاة النبي ﷺ بأقل من سنتين».
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص١٤٩): « وأما أبو عامر الذي سمَّاه أبو زرعة عبيدًا فهو عم أبي موسى الأشعري، قتل بحنين لا بخيبر، وفي النسخة التي كتبت منها: قتل بخيبر ، وهو وهم ».
وقصة مقتله أيام حنين رواها البخاري (٤٣٢٣)، ومسلم (٢٤٩٨).

(٣) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٢٣) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد ابن سلام، عن أبي سلام، عنه، به . وانظر "جامع العلوم والحكم" (ص ٣٩٩) الحديث الثالث والعشرون .

(٤) في (ت) و(ك): « سئل » بلا واو . ونقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٥١-١٥٢)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ٢٤٧).

(٥) هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٧٩).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٦٧ رقم ٤٨٧ و٤٨٨) من طريق عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي، وعبدالله بن الوليد العدني، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٧٩) من طريق الحسين بن حفص، وأبي حذيفة، أربعتهم عن سفيان، به.
ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٨٥) من طريق الإمام أحمد. عن الأشجعي، =

سُفْيان[١]، عن سالم أبي النَّضْر، عن بُسْرِ[٢] بن سعيد: أنَّ عثمان توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال لأصحابِ رسول الله ﷺ: هكذا رأيتُمْ رسولَ الله ﷺ يَتوضَّأ؟ قالوا[٣]: نعم .

ورواه وكيع[٤]، عن سُفْيان، عن أبي النَّضْر، عن أبي أنس[٥]: أنَّ عثمان توضَّأَ بالمقاعد[٦]، فقال: ألا أُرِيكُمْ وُضُوءَ رسول الله ﷺ؟ قال: ثُمَّ توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا ؟

= عن أبيه، به . وقال:« صحيح إلا التأخير في مسح الرأس فإنه غير محفوظ، تفرد به ابن الأشجعي، عن أبيه، عن سفيان بهذا الإسناد وهذا اللفظ، ورواه العدنيان: عبدالله بن الوليد وزيد بن أبي حكيم والفريابي وأبو أحمد وأبو حذيفة، عن الثوري بهذا الإسناد، وقالوا كلهم: إن عثمان توضأ ثلاثًا ثلاثًا وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ولم يزيدوا على هذا ، وخالفهم وكيع؛ رواه عن الثوري، عن أبي النضر، عن أبي أنس، عن عثمان أن النبي ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا ، كذا قال وكيع وأبو أحمد، عن الثوري، عن أبي النضر، عن أبي أنس وهو مالك بن أبي عامر، والمشهور: عن الثوري، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن عثمان ».

(١) هو: الثوري.
(٢) في (ش): « بشر » .
(٣) في (أ) و(ش): « فقالوا ».
(٤) هو: ابن الجَرَّاح الرؤاسي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٥٧ رقم ٤٠٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢٣٠).
(٥) هو: مالك بن أبي عامر الأصبحي .
(٦) قال ياقوت في "معجم البلدان"(٥/ ١٦٤):« المقَاعِدُ: جمع مَقْعَد، عند باب الأقبر بالمدينة. وقيل: مساقف حولها. وقيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان ﷺ. وقال الداوُدي:هي الدَّرَج ».اهـ.
وقال المطرزي في "المغرب"(٢/ ١٨٨): «المقاعِدُ في حديث حُمران: موضعٌ بعينه».

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه الفِرْيابي[(١)]؛ الصَّوابُ ما قال وكيع .

وسألتُ أبي عن هذا الحديث ؟

فقال: حديثُ وكيع أصَحُّ، وأبو أنس: جَدُّ مالك بن أنس، وأبو أنس عن عثمان مُتَّصِلٌ، وبُسْرُ[(٢)] بن سعيد عن عثمانَ مُرسَلٌ[(٣)] .

١٤٤ - قال أبو محمد[(٤)]: وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أحمد ابن يونس، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن أبي إسحاق[(٥)]، عن الحارث

(١) تعقب ابن عبدالهادي كلام أبي زرعة بقوله: « وفي قول أبي زرعة: "وهم فيه الفريابي" نظر! فقد تابعه الحسين بن حفص، وأبو حذيفة ، وعبدالله بن الوليد العدني، وروايتهم أشبه بالصواب من رواية وكيع، والله أعلم». ووقع في المطبوع من "شرح العلل" خلل صوَّبناه من المخطوط (٣٤/أ).

(٢) في (ش): « وبشر » بالمعجمة .

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢٥٩) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح قول من قال: عن بسر بن سعيد، والله أعلم»، ونقله ابن عبدالهادي عن الدارقطني، ثم قال:« وهذا الذي صححه الدارقطني مخالف لما صححه أبو زرعة وأبو حاتم، وقوله في هذا أولى، والله أعلم ».

(٤) قوله:« قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط. ونقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٥٤-١٥٥)، وانظر المسألة رقم (٢٨).

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي. ورواية أبي بكر بن عَيَّاش، عنه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦٠) بلفظ: أن عليًّا دعا بماء، فغسل يديه ثلاثًا قبل أن يدخلهما في الإناء، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ صنع. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٦).
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٢٥-٢٢٦) من طريق أحمد بن عبدالله بن سيف، حدثنا عمر بن شبة، حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، به، أنه توضأ ثلاثًا ثلاثًا. =

الأعور، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ في الوُضُوء: أنه توضَّأ ثلاثًا .

ورواه الثَّوْري(١)، وأبو الأَحْوَص(٢)، وإسرائيل(٣)، عن أبي إسحاق، عن أبي حَيَّة، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الوُضُوء ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: ما قال الثوريُّ، وأبو الأَحْوَصِ، وإسرائيلُ.

قال أبو زرعة: أبو حَيَّة لا يُعْرَفُ اسمه، وهو ابنُ قيس الوَادِعي(٤).

= قال الخطيب: « قال لنا البرقاني: قال فيه محمد بن القاسم الأسدي: عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن حيَّة، عن علي. قال أبو داود السجستاني: وهو خطأ. قال البرقاني: وقول من قال: " الحارث " خطأ أيضًا. وصوابه: أبو إسحاق، عن أبي حيَّة بن قيس. كذلك قال ابن مهدي وأبو أحمد الزبيري والفريابي وعبد الرزاق ».

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف"(١٢٠)، وأحمد في "مسنده"(١/ ١٢٠ و١٢٥ و١٤٢ و١٤٨ رقم ٩٧١ و١٠٢٥ و١٢٠٥ و١٢٧٣)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند"(١/ ١٥٧ رقم١٣٥١و١٣٥٤)، والبزار في "مسنده"(٧٣٤ و٧٣٥).

(٢) في (ف): «أبو الأحوص». وهو: سَلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٦)، والترمذي (٤٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٣٦)، والنسائي في "سننه" (٩٦)، والبزار في "مسنده" (٧٣٦)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٢٧ رقم ١٠٤٦).

(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٢١)، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٢٧ رقم ١٠٥٠)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٥٧ رقم ١٣٥٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩).

(٤) وذكر الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٤/ ١٨٩-١٩٢ رقم٥٠١) وقال: « وأصحها كلها قول من قال: عن أبي حَيَّة... وأما قول أبي بكر بن عياش فغير محفوظ ».

١٤٥ - وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه شُعْبَة[٢]، عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عبد خَيرٍ[٣]، عن علي رضي الله عنه؛ في الوُضُوء ثلاثًا .

ورواه أبو عَوانَة[٤]، وزائدة[٥]، عن خالد بن عَلْقَمَة، عن[٦] عبدِ خَيرٍ، عن علي، عن النبيِّ ﷺ؛ في الوُضُوء؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه شُعْبَة[٧]؛ إنما أراد خالدَ بنَ عَلْقَمَة،

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٦٣).

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٢٢ و١٣٩ رقم ٩٨٩ و١١٧٨)، وأبو داود في "سننه" (١١٣)، والنسائي في "سننه" (٩٣)، والبزار في "مسنده" (٧٩٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥). ومن طريق الطيالسي رواه الخطيب في "الموضح"(٢/ ٧٨).

(٣) هو: ابن يزيد الهمداني .

(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٥٤ رقم ١٣٢٤)، وأبو داود في "سننه" (١١١)، والنسائي في "سننه" (٩٢)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٤١ رقم ١١٩٩).

(٥) هو: ابن قدامة . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٣٥ رقم ١١٣٣)، والبزار في "مسنده" (٧٩١)، وأبو داود في "سننه" (١١٢)، والنسائي في "سننه" (٩١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٨٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥).
قال البزار:« وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، ولا نعلم أحدًا أحسن له سياقة ولا أتم كلامًا من زائدة ».

(٦) في (ت) و(ك): « بن » بدل:« عن ».

(٧) وحكى عبدالله بن أحمد في "العلل" (١٢١٠) عن أبيه قوله :« أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة، فقال: مالك بن عُرْفُطَةَ ».
وأخرج الخطيب في "الموضح"(٢/ ٧٩) عن علي بن المديني قوله :« وأما حديث عبد خير، عن علي في الوضوء: فهذا حديث كوفي، وإسناده صالح، رواه مشيخة عن عبد خير، عن علي، لم يبلغنا عنهم إلا خير؛ منهم خالد بن علقمة، فرواه =

. . . .

= عنه زائدة وشريك، وشعبة ، وكان يخالفهم في الاسم؛ يقول: مالك بن عرفطة، ورواه أبو عوانة، وكان زمانًا - فيما بلغني عنه - يرويه عن هذا الشيخ ويقول: مالك بن عرفطة - كما قال شعبة - ثم رجع أبو عوانة إلى كتابه فوجده خالد بن علقمة ».

ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٠٢٠٣) عن أبي داود أنه قال - في رواية أبي الحسن بن العبد -:« مالك بن عرفطة إنما هو: خالد بن علقمة، أخطأ فيه شعبة . . .»، ثم ذكر عن أبي عوانة نحو ما قال علي بن المديني.

وأخرج الترمذي في "جامعه" (٤٩) هذا الحديث من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد خير، ثم قال:« وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه ؛ حديث الوضوء بطوله ، وهذا حديث حسن صحيح. وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة، فأخطأ في اسمه واسم أبيه، فقال: مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن علي».

وقال البزار في "مسنده" (٧٩٣):« ورواه شعبة عن مالك بن عرفطة فأخطأ في اسمه واسم أبيه، وإنما هو: خالد بن علقمة ». وقال النسائي (٩٣):« هذا خطأ، والصواب: خالد بن علقمة؛ ليس مالك بن عرفطة».

وقال عبدالله بن أحمد في "المسند" (١/ ١٢٢ رقم٩٨٩):« هذا أخطأ فيه شعبة؛ إنما هو: عن خالد بن علقمة، عن عبد خير ».

وسئل الدارقطني في "العلل"(٤٢٤) عن هذا الحديث ؟ فقال :« يرويه عن عبد خير جماعة، اختلفوا عليه . . .»، ثم شرع في ذكر الاختلاف إلى أن قال(٤/ ٤٩): « فأما شعبة: فوهم في اسم خالد بن علقمة، فسمَّاه خالد بن عرفطة (كذا!) ».

وجاء في هامش نسخة خطية "العلل" للدارقطني :« فائدة: قول الحافظ الدارقطني: فسماه خالد بن عرفطة ليس بذلك؛ بل سماه: مالك بن عرفطة، فوهم في اسمه واسم أبيه ».

وذكر الخطيب في "الموضح"(٢/ ٧٧-٨٠) خالد بن علقمة، ثم قال:« وهو مالك بن عرفطة الذي روى عنه شعبة هذا الحديث، وكان شعبة يخطئ في اسمه ونسبه ». وانظر المسألة رقم(١٥٦٣) و(١٥٧٨).

ورواه سُفيانُ[(١)] موقوفً[(٢)] لم يَرْفَعْهُ .

١٤٦ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عباس [النَّرْسِي][(٤)]، عن يحيى بن ميمون، عن ابن جُرَيج[(٥)]، عن عطاء[(٦)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ في صِفَة الوُضُوء مَرَّةً مرَّة، فقال: «هَذَا الَّذِي افْتَرَضَ اللهُ

(١) هو: الثوري. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه عبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (١/ ١١٥ و١١٦ رقم٩٢٨ و٩٤٥) من طريق القاسم بن يزيد الجرمي، عن سفيان الثوري، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي: أن النبي ﷺ توضأ ثلاثًا ثلاثًا .
وقال الدارقطني في "العلل"(٤/ ٥٠): « ورواه هياج بن بسطام، عن سفيان الثوري، عن شريك، عن خالد بن علقمة، وخالفه القاسم بن يزيد الجرمي والحارث بن مسلم، فروياه عن الثوري، عن خالد بن علقمة ».

(٢) كذا في جميع النسخ، و"شرح العلل" المخطوط (٣٦/ب-٣٧/أ)، بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٦٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ١٩٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٤١)، وستأتي هذه المسألة برقم (١٧٢) وانظر المسألة رقم (١٠٠) و(١٦٤).

(٤) في (أ) و(ف): « الترسي »، بالتاء المثناة الفوقية، وفي (ك) تشبه أن تكون: «الفرسي» بالفاء، ولم تتضح في (ت)، والمثبت من (ش)، و"شرح العلل"، وهو: عباس بن الوليد بن نصر النَّرْسي. ولم نجد روايته هذه، ولا من نصَّ على أنه يروي عن يحيى ابن ميمون. وانظر "الأنساب" للسمعاني (٤/ ٤١٤)، و"تهذيب الكمال" (١٤/ ٢٥٩)، و"تهذيب التهذيب" (٥/ ١١٦)، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٧)، والجصاص في "أحكام القرآن" (٣/ ٣٤١) من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي - ابن عم عباس بن الوليد النرسي - عن يحيى بن ميمون، به. قال ابن عدي: « وليحيى بن ميمون غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ ».

(٥) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . (٦) هو: ابن أبي رباح .

عَلَيْكُمْ»، ثم توضَّأ مرَّتين مرَّتين، فقال: «مَنْ ضَعَّفَ، ضَعَّفَ اللهُ لَهُ»، ثم أعادها الثالثة[1]، فقال: «هَذَا وُضُوءُنَا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ» ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ واهِي[2] مُنكَرٌ ضعيفٌ[3].

١٤٧ - وسُئِلَ[4] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد

---

(١) في (ت) و(ك): « الثالث ».

(٢) كذا في جميع النسخ: « واهي » بإثبات الياء، والجادَّة حذفها « وَاهٍ »؛ لأنه اسمٌ منقوصٌ منوَّنٌ مرفوعٌ نعتًا لقوله « حديثٌ »، لكنَّ إثبات هذه الياء - كما في النسخ - لغة صحيحة حكاها أبو الخَطَّاب ويُونُسُ عَنِ الموثُوق بعربيَّتهم؛ ينطقون بالياء وقفًا ويحذفونها وصلاً، وترسم الكلمة في الحالين بالياء؛ لأنَّ مدار الكتابة على الوقف؛ فيقولون في الوقف: هذا رَامِي، ومررتُ بغازِي، وفي الوصل: هذا رامِي حاذقٌ، ومررتُ بغازِي شجاعٍ، ويجب أن يقرأ في حال الوصل: بتنوين ما قبل الياء، مع حذف الياء نطقًا، وإنْ كانت مكتوبةً، وعلى هذه اللغة جاءت قراءةُ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]، ونحو ذلك. والراجح لغة جمهور العرب، بحذف هذه الياء في الاسم المنقوص المنون المرفوع والمجرور.
انظر: "الكتاب" لسيبويه (٢/ ٢٨٨)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٢٠٤)، و"شرح المفصل"(٩/ ٧٥)، و"شرح الشافية"(٢/ ٣٠١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣٠٩)، و"شرح قطر الندى" (ص٣٥٤)، و"شرح الأشموني" (٤/ ٣٥٦- ٣٥٨).

(٣) قال ابن عبدالهادي: « ولم يخرج أحد من أصحاب "السنن" هذا الحديث، ويحيى ابن ميمون هو أبو أيوب التمَّار البصري، قال عمرو بن علي: كتبت عنه، وكان كذَّابًا، يحدِّث عن علي بن زيد بأحاديث موضوعة، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، خرَّقنا حديثه... »، وانظر: "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٣/ ٢٠٣).

(٤) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص١٦٧)، لكن تصحَّف قوله: « بماء » في المطبوع إلى: « بإناء »، وهو في المخطوط منه (٣٧/ب - ٣٨/أ) على الصواب، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ١٩١)، و"التهذيب" (٤/ ٦٣١).

القَطَّان[١]، عن أبي جعفر الخَطْمي[٢]، عن عُمَارةَ بنِ خُزَيمة والحارثِ ابن فُضَيل، عن عبدالرحمٰن بن أبي قُرَادٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ في الوُضُوء.

ورواه غُنْدَر[٣]، عن شُعْبة، عن أبي جعفر المديني، عن عُمَارة بن عثمان بن حُنيف؛ قال: حدَّثني القَيْسي[٤]: أنه كان مع النبي ﷺ في سَفَر، فأُتِيَ بماء، فغسَلَ يدَه مَرَّة، وغسَلَ وَجْهَهُ وذِراعَيْهِ مرَّة، وغسَلَ رِجلَيْهِ مرَّة بيَدَيه كِلتَيْهِمَا؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: حديثُ يحيى بن سعيد القَطَّان.

١٤٨ - وسُئِلَ[٥] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ[٦]، وحسينٌ

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٤٣ رقم ١٥٦٦٠ و١٥٦٦١)، و(٤/ ٢٢٤ و٢٣٧ رقم ١٧٩٧١ و١٨٠٧٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٤٤) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٤)، والنسائي في "سننه" (١٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥١)، وعبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (٤/ ٢٢٤ رقم ١٧٩٧١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٦٣٨) مطولاً ومختصرًا.

(٢) هو: عمير بن يزيد.

(٣) هو: محمد بن جعفر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٦٨ رقم ٢٣١٨)، والنسائي في "سننه" (١١٣)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٤) القيسي هذا: صحابي، ويقال: هو عبدالرحمٰن بن أبي قُراد.

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٧٢)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١٦٠٩٢)، و"إتحاف المهرة" (٢١٦٦٨)، وستأتي المسألة برقم (١٧٨)، وانظر المسألة رقم (١٩٤).

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٨٤ رقم ٢٤٥٤٣)، والترمذي في "العلل الكبير" (٣٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١/ ٢٣٠-٢٣١).

المعلِّمُ[(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم الدَّوْسي[(٢)]؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائِشَة، فدعا بِوَضُوء، فقالت: يا عبدالرحمٰن[(٣)]، أَسْبِغِ الوُضُوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

ورواه عِكرِمَة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كثير[(٤)]، عن أبي سَلَمة ابن عبدالرحمٰن، عن أبي سالم مولى المَهْرِيِّين؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائِشَة ... فذكَرَ الحديثَ.

---

(١) روايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٠٥).
ورواه الطبري (١١٥٠٧)، وأبو عوانة (١/ ٢٣٠-٢٣١) من طريق علي بن المبارك، وأبو عوانة (١/ ٢٣٠-٢٣١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤١٧) من طريق حرب بن شداد، كلاهما عن يحيى، به.

(٢) هو: سالم بن عبدالله النَّصْري، ويقال له: مولى النَّصريِّين، ومولى مالك بن أوس، ومولى دَوْس، ومولى المَهْري، ومولى شدَّاد، والدَّوْسي، وسالم سَبَلان.

(٣) في (ف): «يا أبا عبدالرحمٰن».

(٤) في (ت): «عن بحر بن أبي كثير»، ووقع في (ك) هكذا: «عن بحري لعله يحيى أبي كثير». ورواية عِكرِمَة بن عمَّار أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٠٦).
ورواه أبو عبيد في "الطهور" (٣٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٤٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨) من طريق عمر بن يونس، عنه، به. ووقع عند أبي عبيد: «أبو سالم - أو سالم - مولى المهري». وعند مسلم والطحاوي: «حدثني سالم مولى المهري».
ورواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٣) من طريق موسى بن مسعود، عن عكرمة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن مولى المهري، عن عائشة، به.
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٠٩ رقم ٢١٣٦): «وقال عكرمة: عن يحيى، حدثني أبو سلمة، حدثني أبو سالم المهري؛ ولا يصح». =

ورواه أبو نُعَيم[١]، عن شَيْبانَ[٢] أبي معاويةَ[٣] النَّحْوِيِّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دَوْس؛ سمع أبا هريرة؛ أنه سمع عائِشَة تقول لعبدالرحمٰن بن أبي بكر: أَسبغِ الوُضُوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ» ؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ الأوزاعيِّ وحسينٍ المعلِّمِ[٤]، وحديثُ شيبان وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه أبو نُعَيم[٥].

= وقال الخطيب :« كذا رواه عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، وهو وهم، والصواب: عن يحيى، عن سالم نفسه، ولا وجه لإدخال أبي سلمة في الإسناد، وقول عكرمة أيضًا: عن مولى المهري، خطأ؛ إنما هو سالم الدوسي كما ذكرناه عن شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، ووافق شيبان على روايته أبو عمرو الأوزاعي، وعلي بن المبارك، وحسين المعلم، فرووه جميعًا عن يحيى، عن سالم الدوسي ».

وقال ابن عمار الشهيد في "علل أحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج"(٤): « وهذا حديث قد خالف أصحابَ يحيى بن أبي كثير عكرمةُ بن عمار، رواه علي بن المبارك، وحرب بن شداد، والأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير؛ قال: حدثني سالم، وقد قيل: عن عكرمة في هذا الحديث: حدثني أبو سالم وليس هو بمحفوظ، وذِكْر أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غير محفوظ، وقد روي عن أبي سلمة، عن عائشة من غير رواية يحيى بن أبي كثير من غير ذكر سالم فيه ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٠/ أ):« ووهم فيه عكرمة ».

(١) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها المحاملي في "أماليه" (١٠٠/رواية ابن البيع).

(٢) هو: شيبان بن عبدالرحمٰن.

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «أبو معاوية».

(٤) وكذا رجح الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٠/ أ).

(٥) كذا قال أبو زرعة هنا، وقال في المسألة (١٧٨):« وهم شيبان ».

والأقرب أن الوهم من أبي نعيم، فقد روى هذا الحديث أبو عبيد في "الطهور" =

١٤٩ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٢]، عن شَيْبَة بن الأَحْنَف الأوزاعي؛ قال: حدَّثنا أبو سَلَّام[٣] الأسود[٤]؛ قال حدثني أبو صالح الأشعَري؛ قال: سمعتُ أبا عبدالله الأشعَري؛ قال: حدثني أُمَراءُ الأجنادِ: عَمْرُو بن العاص، وخالدُ بن الوليد، ويزيدُ بن أبي سُفْيان، وشُرَحْبِيلُ بن حَسَنَة: أنهم سمعوا رسولَ الله ﷺ

= (٣٧٦)، وأحمد في "المسند" (٦/ ٨١ رقم ٢٤٥١٦) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، وأحمد (٦/ ٩٩ رقم ٢٤٦٧٨) من طريق الحسن بن موسى، كلاهما عن شيبان، به، دون ذكر أبي هريرة .

ومن طريق أبي عبيد رواه الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٩٣).

قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٨٠/أ): « ولا يصح فيه أبو هريرة ».

وذكر الترمذي هذا الحديث في "العلل الكبير" (٢٤) من طريق أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن معيقيب، عن النبي ﷺ، به . ثم قال: « فسألت محمدًا - يعني البخاري- عن هذا الحديث ؟ فقال: حديثُ أبي سلمة، عن عائشة: حديث حسن، وحديثُ سالم مولى دَوْس، عن عائشة: حديث حسن، وحديثُ أبي سلمة، عن معيقيب: ليس بشيء؛ كان أيوب لا يُعرف صحيحُ حديثه من سقيمه، فلا أحدِّث عنه، وضعَّف أيوبَ بن عتبة جدًّا ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٧٤)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٥١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٤٧)، وابن ماجه في "سننه" (٤٥٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٨٩)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٤٢٧- ٤٢٨).

ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٩٤) من طريق إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، به . ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٧١٨٤ و٧٣٥٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١١٥ رقم ٣٨٤٠)، و"مسند الشاميين" (١٦٢٤) من طريق الوليد بن مسلم، به، مختصرًا، وليس فيه موضع الشاهد.

(٣) في (ت) و(ك): « أبو حسلام ».

(٤) هو: ممطور الحَبَشي .

يقول: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»؟

فقال أبو زرعة: أبو صالح لا يُعْرَف اسمُهُ[١]، ولا أبو عبدالله يُعْرَفُ اسمُه[٢].

١٥٠ - وسُئِلَ أبو زرعة[٣] عن حديثٍ رواه لَيْثُ بن أبي سُلَيم[٤]، عن عبدالرحمٰن بن سَابِط[٥]، عن أبي أُمَامَة - أو عن أخي أبي أُمامَة - عن النبيِّ ﷺ: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**» ؟

فقال أبو زرعة: أخو أبي أُمامَة لا أَعْرِفُ اسمَهُ[٦].

١٥١- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه المُحَارِبي[٧]، عن مُطَّرِح[٨]

---

(١) نقله ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٩٢).

(٢) قال البخاري: « وحديث أبي عبدالله الأشعري -" ويل للأعقاب من النار "- هو حديث حسن ». نقله الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٥) عقب كلامه المتقدم في المسألة السابقة، وانظر "شرح العلل" لابن عبدالهادي (ص١٧٣-١٧٤).

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٧٥)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(١/ ٣٥٢).

(٤) روايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٢٦)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٨)، والبيهقي في "سننه" (١/ ٨٤).

(٥) قال ابن معين: « عبدالرحمٰن بن عبدالله بن سابط، ومن قال: عبدالرحمٰن بن سابط فقد أخطأ ». "تهذيب التهذيب" (٢/ ٥٠٩). وقال ابن حجر في "التقريب" (٣٨٦٧): « عبدالرحمٰن بن سابط، ويقال: ابن عبدالله بن سابط، وهو الصحيح ».

(٦) ذكر ابن حجر في "الإصابة" (١/ ٢٥) أُبَيَّ بن عجلان الباهلي، وقال: « أخو أبي أمامة، ذكره ابن شاهين عن ابن أبي داود، وأنه روى عن النبي ﷺ ».

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن محمد. وروايته أخرجها الطبري في "تفسيره" (١١٥٢٥).

(٨) انظر ضبطه في "تقريب التقريب".

ابن يزيد، عن عُبَيدالله بن زَحْر، عن علي بن يزيد، عن القاسِم[(١)]، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»؟

فقال أبو زرعة: مُطَّرِحٌ ضعيفُ الحديث[(٢)].

١٥٢ - وسُئِلَ[(٣)] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم[(٤)]، عن سُفْيان[(٥)]، عن مُحارِب بن دِثار، عن سُلَيمان بن بُرَيْدَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى خمسَ صَلَواتٍ بِوُضُوء واحِد.

ورواه وكيع[(٦)]، عن سُفْيان، عن مُحارِب بن دِثار، عن ابن بُرَيدَة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؟

---

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن، أبو عبدالرحمٰن مولى بني أمية.

(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٥١)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٧٦)، ولكن وقع عنده: «مطرح ضعيف جدًّا»، ثم قال: «ولم يخرج أحد من أصحاب "السنن" هذا الحديث بهذا الإسناد، وفيه أربعة متكلّم فيهم: مطرح، وابن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم، ولكن بعضهم أضعف من بعض».

(٣) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٨٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٢٠)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٧٩).

(٤) هو: الفضل بن دُكَين.

(٥) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٧) عنه، به.
ورواه أبو عبيد في "الطهور" (٤١)، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣٢) من طريق ابن مهدي، عن الثوري، به.

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٨)، وابن ماجه في "سننه" (٥١٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤)، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٠٧)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٨٨).
ورواه ابن خزيمة (١٣)، والروياني في "مسنده" (٦٨) من طريق معتمر بن =

فقال أبو زرعة: حديثُ أبي[١] نُعَيم أصَحُّ[٢].

= سليمان، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣٤) من طريق معاوية بن هشام، كلاهما عن الثوري، به .

قال ابن خزيمة :« لم يسند هذا الخبر عن الثوري أحدٌ نعلمه غيرُ المعتمر ووكيع، ورواه أصحاب الثوري وغيرهما عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ. فإن كان المعتمر ووكيع - مع جلالتهما - حَفِظا هذا الإسناد واتصاله، فهو خبر غريبٌ غريبٌ ».

والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٨) عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به .

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٢٩٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧)، وأبو داود في "سننه" (١٧٢)، والنسائي في "سننه" (١٣٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢)، والطبري في "تفسيره" (١١٣٣٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٢٣٩) من طريق يحيى القطان، وأحمد (٥/ ٣٨٥ رقم ٢٣٠٢٩)، والترمذي في "جامعه" (٦١)، وابن الجارود (١)، وابن خزيمة (١٢)، والطبري (١١٣٣٠)، وابن عبدالبر (٨/ ٢٤٠) من طريق ابن مهدي، ومسلم (٢٧٧) من طريق عبدالله بن نمير، والطبري (١١٣٣٣) من طريق معاوية بن هشام، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١) من طريق أبي عامر العقدي وأبي عاصم الضحاك بن مخلد وأبي حذيفة، والبيهقي (١/ ١٦٢ و٢٧١) من طريق ابن وهب وعلي بن قادم، جميعهم عن سفيان، به .

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٨٤٢)، والبغوي في "الجعديات" (٢٠٨١)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٨٩) من طريق قيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، به .

(١) في (ف):« أبو ».

(٢) قال ابن عبدالهادي :« وكأن أبا زرعة يشير إلى أن رواية سفيان هذا الحديث عن محارب مرسلاً أَصَحُّ من روايته عنه متصلاً، لا أن إرساله أَصَحُّ مطلقًا، والله أعلم». وقال ابن دقيق العيد: « كل هذا يختص برواية سفيان عن محارب ». =

١٥٣ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب[٢]، عن الدَّرَاوَرْدي[٣]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جَحْش، عن أبيه: أنَّ زينبَ بنت جَحْش أَخْرَجَتْ لهم مِخْضَبًا[٤] من صُفْرٍ، فقالت: كنتُ أُرَجِّلُ فيه رأسَ رسولِ الله ﷺ.

ورواه إبراهيم بن حمزة[٥]، عن الدَّرَاوَرْدي، عن عُبَيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب بنت جَحْش، عن النبيِّ ﷺ.

= ويدل على هذا أن الترمذي أخرج الحديث من طريق ابن مهدي، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». ثم قال: «ورواه وكيع، عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه. ورواه عبدالرحمٰن بن مهدي وغيره، عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وهذا أصح من حديث وكيع».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٢-١٨٣).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٧٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٩٣)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٥٣ و٥٦ رقم ١٣٩ و١٤٤).
وروواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣١٥) من طريق محمد بن علي، عن سعيد بن منصور، عن الدراوردي بمثله.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٣٦٩) عن سعيد بن منصور، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب بنت جحش، به.

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٤) المِخْضَبُ: إناءٌ يُغْتَسَلُ فيه. انظر "التلخيص في معرفة أسماء الأشياء" لأبي هلال العسكري (ص١٩٢).

(٥) قال ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣٢٣): «رواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّرَاوَرْدي بهذا السند، فقال: عن محمد بن إبراهيم؛ قلبه»، ثم قال بعد ذكر الروايات: «ورجح أبو زرعة رواية يعقوب فيه على رواية غيره». =

ورواه مَعْنُ بن عيسى، عن عَبْدالله العُمَرِيِّ[١]، عن إبراهيم بن محمد بن جَحْش، عن زينب، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه حمَّاد بن خالد[٢]، عن عبدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن[٣] جَحْش، عن أبيه، عن زينب بنت جَحْش: أنها كانت تُرَجِّلُ رأسَ رسولِ الله ﷺ في مِخْضَبٍ من صُفْرٍ؟

فقال أبو زرعة: هذا الصَّحيحُ[٤]؛ يعني: حديثَ يعقوب بن حُمَيد ابن كاسب ، عن الدَّرَاوَرْدي[٥].

= ورواه أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٤ رقم ٢٦٧٥٣) من طريق علي بن بحر، عن الدَّرَاوَرْدي بمثله .

(١) هو: عبدالله بن عمر، أخو عبيدالله المذكور آنفًا .

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٢٤ رقم ٢٦٨٥٢).
ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٩٤) من طريق المغيرة بن عبدالرحمٰن، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٥٧) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد، كلاهما عن عبدالله بن عمر، بمثله.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٢٠) من طريق إسماعيل بن أويس، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن جحش الأسدي: أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ في مخضب صفر في بيت زينب بنت جحش.

(٣) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) في (ك): « هذا هو الصحيح ».

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١٧/ ب) الاختلاف في هذا الحديث على عبيدالله وعبدالله العمريين، ثم قال: « والحديث شديد الاضطراب »، وقال: «لا أعلم رواه عن عبدالله غيرُ الدراوردي ».
وقال في "الأفراد" (٣٢٦/ أ/ أطراف الغرائب): « اختلفا في إسناده فقال محمد بن عمرو بن أبي مذعور: عن عبدالعزيز بن محمد، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم =

١٥٤ - **وسُئِلَ**[١] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه عُبيد بن يَعِيش، عن** يونس بن بُكَير، عن طَلْحة بن يحيى، عن أم كُلْثوم بنت عبدالله بن زَمْعَة، عن جدَّتها أم سَلَمة: رفَعَتْ إليها مِخْضَبًا من صُفْرٍ، فقالت: كان رسولُ الله ﷺ يغتَسِلُ فيه.

ورواه عُقْبَة بن مُكْرَم[٢]، عن يونس بن بُكَير، عن طَلْحة بن يحيى، عن أم كُلْثُم[٣] بنتِ عبدالله بن زَمْعَة، عن جَدَّتها أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ - يعني: مَنْ قال -: عن أم كُلْثُوم[٤].

١٥٥ - **وسُئِلَ**[٥] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبدالله بن الأَجْلَح**[٦]،

= ابن عبدالله بن جحش، عن زينب، وقال محمد بن عمرو بن سليمان الأنصاري: عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب، وهو حديث غريب تفرد به عبدالعزيز الدراوردي».

وانظر "الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٣٣٧-٣٣٨) فقد ذكر الاختلاف في الحديث.

(١) هذا النص نقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٤)، ثم قال: «ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة هذا الحديث، ولم يرووا لأم كلثوم هذه شيئًا، ولم أر هذا الحديث في "مسند" الإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل أيضًا، والله أعلم».

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٩٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٥٤ رقم ٨٣٠)، ووقع عندهما «أم كلثوم»، وسقط من إسناد الطبراني: يونس بن بكير.

(٣) في (ت) و(ك): «أم كلثوم».

(٤) قوله: «أم كلثوم» لم يظهر في التصوير في (ش).

(٥) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٩٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٦)، ثم قال: «ولم يخرج أحد من أصحاب "السنن" حديث عبدالله بن الأجلح هذا، ولم أره في "معجم الطبراني".

(٦) روايته أخرجها الإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٨١).

عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيْمِي[(١)]، عن الحارث بن سُوَيد؛ قال: بالَ جرير بن عبدالله، ثم توضَّأَ ومسَحَ على خُفَّيْه، فرآه رجلٌ فتعجَّبَ لذلك! فقال: لا تَعْجَبْ؛ فإني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَفْعَلُهُ ؟

قال أبو زرعة: هذا الحديثُ وَهِمَ فيه عبدُاللهِ بنُ الأَجْلَح[(٢)].

قال أبو محمد[(٣)]: رواه أصحابُ الأعمش[(٤)] عن الأعمش، عن إبراهيم، عن هَمَّام بن حارث، عن جَرير؛ وهو الصَّحيحُ[(٥)].

١٥٦ - وسُئِلَ[(٦)] **أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم**[(٧)]، عن

---

(١) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٢) وكذا وهَّمه الدارقطني كما سيأتي.
وقال ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص ١٨٤): « وعبدالله بن الأجلح الكندي أبو محمد الكوفي روى له الترمذي وابن ماجه، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، لكنه واهم في هذا الحديث كما ذكره أبوزرعة؛ لمخالفة سائر أصحاب الأعمش له، والله أعلم ».

(٣) أي: ابن أبي حاتم.

(٤) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٨٧) من طريق شعبة، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٢) من طريق أبي معاوية ووكيع، جميعهم عن الأعمش، به.

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٨/ أ) خلافًا طويلاً في هذا الحديث، ومما قاله: «رواه زائدة بن قدامة، وأبو شهاب الحنَّاط، وأبو عوانة، والثوري، وشعبة، وداود الطائي، وابن عيينة، وجرير، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، عن جرير. وخالفهم عبدالله بن الأجلح، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الحارث بن سويد، عن جرير، ووهم فيه، والأول أصح ». اهـ.

(٦) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٨٧)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٥٩٧).

(٧) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٣١١ رقم٢٢٩٣).

شَريك[١]، عن إبراهيم بن جَرير، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير: رأيتُ النبيَّ ﷺ يَمْسَحُ على خُفَّيه.

ورواه ابن الأصبهاني[٢]، عن شَريك، عن إبراهيم بن جَرير، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأ ومسَحَ على خُفَّيه؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ حديثُ أبي[٣] نُعَيم، وإبراهيمُ هو: ابن جَرير بن عبدالله البَجَلي، ولم يَلْحَقْ أباه[٤].

١٥٧ - وسُئِلَ[٥] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو[٦] غَسَّان النَّهْدي[٧]، عن عبدالسَّلام بن حرب[٨]، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٦٣ رقم ١٩٢٢٣) من طريق أسود بن عامر، والطبراني(٢/ ٣١١ رقم٢٢٩٣) من طريق يحيى الحماني، كلاهما عن شريك، به.

(١) هو: ابن عبدالله النَّخَعي، القاضي.

(٢) هو: محمد بن سعيد.

(٣) في (ك): « أبو ».

(٤) سئل الدارقطني في "العلل"(٤/ ١٠٣/أ) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه إياد بن عبدالله البجلي وبشر بن عمرو البجلي، عن إبراهيم بن جرير، عن جرير، وخالفهما شَريك، رواه عن إبراهيم بن جرير، عن قيس بن أبي حازِم، عن جرير؛ وهو أشبه».

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٩٠)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٤/ ٣٥)، وانظر "شرح ابن ماجه" لمغلطاي (٢/ ٦٢٤).

(٦) في (ك): « ابن ».

(٧) هو: مالك بن إسماعيل.

(٨) كذا ذكر روايته البخاريُّ كما في "العلل الكبير" للترمذي (٧١). والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٣ رقم ٦١٦٧) من طريق يحيى الحماني، عن عبدالسلام بن حرب، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي شريح، عن أبي مسلم، عن سلمان، به.
كذا برواية أبي شريح، عن أبي مسلم!

قتادة، عن أبي مسلم[١]، عن أبي شُرَيْح[٢]، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ؛ في المسح على الخُفَّين والعِمامة .

ورواه شُعَيب بن إسحاق[٣]، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن داود الكِنْدي[٤]، عن محمد بن زيد، عن أبي شُرَيْح[٥]، عن أبي مسلم، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ ؛ في المسح ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهِمَ فيه عبدُالسَّلامِ بنُ حَرْب[٦] .

---

(١) هو: العَبْدي، مولى زيد بن صُوحان.

(٢) ذكره ابن حجر في "التقريب" بكنيته فقط، وقال: « مقبول ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٣ رقم ٦١٦٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٢٢٠). ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٩١) عن داود بن أبي الفرات، به . ومن طريق الطيالسي رواه ابن عساكر (٦٧/ ٢٢١).
وروواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٨ و١٨٦٩)، وابن ماجه في "سننه" (٥٦٣) من طريق يونس بن محمد، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤٣٩ رقم ٢٣٧١٧) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، والترمذي في "العلل الكبير" (٧١) من طريق ابن مهدي، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٢ رقم ٦١٦٥)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ٩٦) من طريق أيوب السختياني، وابن حبان (١٣٤٤)، والطبراني (٦/ ٢٦٢ رقم ٦١٦٤) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٧/ ٢٢٠-٢٢٢) من طريق زيد بن الحباب وشيبان وطالوت بن عباد وعفان وأبي عبدالرحمٰن المقرئ، جميعهم عن داود بن أبي الفرات، به.

(٤) هو: داود بن أبي الفرات.

(٥) من قوله: « عن سلمان، عن النبي ﷺ . . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) قال الترمذي في "العلل الكبير" (٧١) : « سألت محمدًا - يعني البخاري- عن هذا الحديث؛ قلت: أبو شريح ما اسمه؟ قال: لا أدري، لا أعرف اسمه، ولا أعرف اسم أبي مسلم مولى زيد بن صوحان، ولا أعرف له غير هذا الحديث . =

١٥٨ - وسُئِلَ[1] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي، عن خارِجَة بن مُصعَب، عن[2] يونس، عن الحَسَن، عن عُتَيٍّ، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ: «لِلْوُضُوءِ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ: الوَلَهَانُ[3]»؟

فقال أبو زرعة: هو عندي مُنكَرٌ[4].

١٥٩ - وسُئِلَ[5] أبو زرعة عن حديثٍ رواه مالك[6]، وابن عُيَينة[7]، وغيرهما[8]، عن الزُّهري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يغتَسِلُ مِنْ إناءٍ، هو الفَرَق[9].

= ورواه عبدالسلام بن حرب، عن سعيد، عن قتادة، وقلبه، فقال: عن أبي مسلم، عن أبي شريح ». اهـ.

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (١٣٠)، وتكلَّم عنها أبو حاتم، وقد نقلها ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٩٤)، وابن حجر في "النكت الظراف" (١/ ٣٤)، ونقل بعضها مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٢٩٦).

(٢) في (أ): « عبر »، وفي (ش): « عير ».

(٣) انظر الكلام على ضبط « الولهان » ومعناه في التعليق على المسألة رقم (١٣٠).

(٤) زاد في المسألة رقم (١٣٠) قولَ أبي حاتم: « كذا رواه خارجة ! وأخطأ فيه ، ورواه الثوري، عن يونس، عن الحسن، قوله. ورواه غير الثوري، عن يونس، عن الحسن: أن النبي ﷺ... مرسلٌ ».

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص١٩٧).

(٦) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ٤٤-٤٥ رقم٩٩)، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣١٩).

(٧) روايته أخرجها مسلم في الموضع السابق .

(٨) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٠) من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، وأخرجه مسلم من طريق الليث، عن الزهري، به.

(٩) الفَرَقُ: مِكيالٌ ضخمٌ لأهل المدينة، قيل: هو ستةَ عَشَرَ رِطْلاً، قال الأزهريُّ: المحدِّثون يقولون: الفَرْق، وكلام العرب: الفَرَق. انظر "لسان العرب" (١٠/ ٣٠٥).

ورواه إبراهيمُ بن سعد[١]، عن الزُّهْري، عن القاسم بن محمد، عن عائِشَةَ، عن النبيِّ ﷺ... هذا الحديثَ[٢]؟

فقال أبو زرعة: الحديثُ عندي حديثُ عُرْوَةَ[٣].

١٦٠- وسُئِلَ[٤] أبو زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن عبدالرحمٰن

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٤١٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤١٢)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٤٨)، والبيهقي في "سننه" (١/ ١٩٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ١٠١).

(٢) قوله: « هذا الحديث » منصوب على البدل من الضمير في قوله: «ورواه». وإبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، وله شواهدُ مذكورةٌ في مواضعها من كتب النحاة. انظر شروح "الألفية" (باب البدل). ويخرج أيضًا على النصب على نزع الخافض، كأنه قال: بهذا الحديث. أو: إلى آخر هذا الحديث، أو نحوه.

(٣) قال ابن عدي: « وهذا الحديث يرويه إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن القاسم، عن عائشة. وأصحاب الزهري خالفوه، فرووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٤/أ): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه، فرواه ابن عيينة ومعمر والأوزاعي وجعفر بن برقان وبحر السَّقَّاء، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة . وخالفهم إبراهيم بن سعد، فرواه عن الزهري، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة : والقول قول من قال: عن عروة ».اهـ.
ووقع في أصل "العلل" للدارقطني: « عن القاسم بن محمد وعَن عائشة »، وهو خطأ ظاهر .
وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١/ ٣٦٣):« ويحتمل أن يكون للزهري شيخان؛ فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى ».

(٤) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه"(٢/ ٦٠١-٦٠٢)، ونقله ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٠٠-٢٠١)، ثم أردفه قائلاً :« ولم يخرج حديث حماد هذا أحد من أصحاب "السنن"، والوهم فيه يحتمل أن يكون من غير حماد...»، ثم ذكر جرح البخاري وابن عدي ليحيى بن يزيد الرهاوي، وتعقب أبي حاتم للبخاري.

الدمشقي، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد الرُّهَاوي[١]، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن حمَّاد[٢]، عن عامر الشَّعْبي، عن إبراهيم بن[٣] أبي موسى، عن المغيرة بن شُعْبَة؛ في الوُضُوء والمَسْح على الخُفَّين؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ فيه حمَّاد؛ خالفه أبو إسحاق السَّبيعي[٤]، وابن أبي خالد[٥]، وحُصَين[٦].

---

(١) في (ت): « الهاروني الرهاوي »، وضرب على قوله: « الهاروني ».

(٢) هو: ابن أبي سليمان. وروايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ١٥٧) من طريق أبي حنيفة، عنه، به .

(٣) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧١ رقم ٨٦٦).

(٥) هو: إسماعيل الأَحْمسي. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٢ رقم ٨٦٩).

(٦) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٧٢ رقم ٨٦٧).
ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٠٦ و٥٧٩٩)، ومسلم في "صحيحه (٢٧٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة، ومسلم (٢٧٤) من طريق عمر بن أبي زائدة، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٥١ رقم ١٨١٩٣)، والنسائي في "سننه" (٨٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣١)، و"شرح مشكل الآثار" (٥٦٥٣) من طريق ابن عون، وأبو داود في "سننه" (١٥١)، وابن خزيمة (١٩١)، والطبراني (٢٠/ ٣٧١ رقم ٨٦٥) من طريق يونس بن أبي إسحاق، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٨٣)، والطبراني (٢٠/ ٣٧٤ رقم ٨٧٣) من طريق داود بن يزيد، والطبراني (٢٠/ ٣٧٣ و٣٧٤ رقم ٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٤) من طريق القاسم بن الوليد ومجالد وبكر بن عامر وسليم مولى الشعبي، جميعهم عن الشعبي، به .

قال أبو محمد[١]: قلتُ[٢]: يعني: أنهم رَوَوْا هذا[٣] الحديثَ عن الشَّعْبي، عن عُرْوَة بن المغيرة، عن المغيرة؛ وليس لإبراهيم بن أبي موسى هاهُنا معنى[٤].

١٦١ - وسُئِلَ[٥] أبو زرعة عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[٦]، عن سُفْيان[٧]، عن أسامة بن زيد، عن سالم بن النُّعْمان[٨]، عن امرأة من جُهَينة يقال لها: أمُّ صَفِيَّة - هكذا قال قَبيصة !- قالت: نازَعْتُ

---

(١) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (أ) و(ش).
(٢) في (أ) و(ش): « وقلت ».
(٣) قوله: « هذا » من (ف) فقط .
(٤) ذكر الدارقطني في "العلل"(٧/ ٩٦) الاختلاف في هذا الحديث ومما قاله: «ورواه حماد بن أبي سليمان ومنصور بن المعتمر وجابر الجعفي والسري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري، عن المغيرة . وأحسنها إسنادًا حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه ».
(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل "(ص٢٠٥-٢٠٦)، وابن حجر في "النكت الظراف"(١٣/ ٨٩).
(٦) هو: ابن عقبة. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٦ رقم ٥٩٩) من طريق حفص بن عمر، عنه، به . ووقع عنده: «أم صُبَيَّة» بدل: «أم صفية». ورواه في (٢٥/ ١٦٨ رقم ٤٠٩) من طريق حفص بن عمر أيضًا، عنه، عن سفيان، عن أسامة ابن زيد، عن النعمان بن خَرَّبُوذ، عن أم صميتة (كذا)، به .
قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠): « قلت لمحمد - يعني البخاري -: روى هذا الحديث قبيصة، عن سفيان، عن أسامة، فقال: عن أم صفية ؟ فقال: أخطأ فيه قبيصة ».
(٧) هو: الثوري.
(٨) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١١٣): « سالم بن سرج، ويقال: ابن خَرَّبوذ أبو النعمان، وقال بعضهم: ابن النعمان، ولم يصح ».

النبيَّ ﷺ في الوُضُوء من إناءٍ واحِدٍ .

ورواه وكيعٌ[١]، عن أسامة بن زيد، عن النُّعْمان بن خَرَّبُوذَ[٢]، عن أم صُبَيَّة[٣] . . . هذا الحديثَ[٤] .

ورواه ابنُ وَهْب[٥]، عن أسامة بن زيد، عن سالم بن النُّعْمان،

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧١)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٣٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٧٨). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٤٠٩)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٩٧٠).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥- ٢٣٦ رقم ٥٩٧) من طريق ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ويحيى الحماني، ثلاثتهم عن وكيع، به، وجاء فيه: سالم بن النعمان بن خَرَّبوذ. قال الترمذي في "العلل الكبير" (٣٠): « فسألتُ محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال: وَهِمَ وكيع، والصَّحيحُ: عن أسامة بن زيد، عن سالم بن خَرَّبوذ أبي النعمان ».

(٢) في (أ): « خربوز ».

(٣) في (أ) و(ت) و(ك): «أم صفية».

(٤) كذا: « ورواه وكيع . . . هذا الحديثَ »، وهي صحيحةٌ في العربية، تقدَّم بيان وجهها في المسألة رقم (١٥٩).

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥ رقم ٥٩٦)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٩٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٩٠).
ووقع عند أبي نعيم: « النعمان بن سالم ».
ورواه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٩٥ و٢٩٦) من طريق سليمان بن بلال ومحمد بن عمر الواقدي، وابن سعد أيضًا (٨/ ٢٩٥)، وابن ماجه في "سننه" (٣٨٢) من طريق أنس بن عياض، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٧ رقم ٢٧٠٦٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٣٠) من طريق يحيى القطان، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥) من طريق عبدالوهاب، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥ رقم ٥٩٦) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عن أسامة، به.

عن أم صُبَيَّة .

ورواه خارجَةُ بن الحارث[١]، عن سالم بن سَرْج [٢]؛ سمعتُ أمَّ صُبَيَّة . . . فذكَرَ[٣] الحديثَ؟

فقال أبو زرعة: هكذا قال قَبِيصَة: أُمُّ صَفِيَّة، وإنما هي: أُمُّ صُبَيَّة، واسمها: خَوْلَة بنت قيس، ووَهِمَ وكيعٌ في الحديث، والصَّحيحُ: حديثُ ابنِ وَهْب. وسالمٌ: ابنُ النُّعْمانِ [بنِ سَرْج][٤].

قال أبو محمد: يعني: أنَّ وكيعًا قال: عن النُّعْمان بن خَرَّبُوذَ[٥]؛ فهذا الذي وَهِمَ فيه.

١٦٢ - وسُئِلَ[٦] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذئب[٧]،

---

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٨/ ٢٩٥)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٦ رقم ٢٧٠٦٧)، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٣٥ رقم ٥٩٥).

(٢) في (ش) و(ك): «سرح» بالحاء المهملة .

(٣) في (ف): « تذكر ».

(٤) ما بين المعقوفين ليس في (ف)، وفي موضعه بياض في (ت) و(ك)، وفي(أ): « بن بسر »، وفي (ش): « بن بشر »، والمثبت من "شرح العلل"، و"الجرح والتعديل" (٤/ ١٨٧-١٨٨ رقم٨١٢).

(٥) في (ك): «خربود» بالدال المهملة.

(٦) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٠٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٦٤-٢٦٥)، ثم قال ابن عبدالهادي عقبه: « ولم أر حديث ابن أبي ذئب هذا في شيء من الكتب الستة ».
وانظر "شرح ابن ماجه" لمغلطاي (١/ ٢٤٣)، وانظر المسألة رقم (١٧٠).

(٧) قوله: « ذئب » سقط من (ت) و(ف) و(ك). وفي موضعه من (ف) علامة لَحَق، ولم يظهر في التصوير .
=

عمَّن سمع أبا سَلَمة بن عبدالرحمٰن، يحدِّث عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: «**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ النَّوْمِ، فَلْيَغْرِفْ عَلَى يَدِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي حَيْثُ بَاتَتْ يَدُهُ**» .

ورواه الزُّهْري[1]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ ... هذا الحديثَ[2]؟

فقال أبو زرعة: هذا عندي وَهَمٌ؛ يعني: حديثَ ابن أبي ذئب[3].

١٦٣ - وسمعتُ[4] أبي وذكَرَ حديثًا رواه عمر بن يونس[5]، عن عِكْرِمَة بن عمَّار، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس؛ قال: جاءت أم سُلَيْم - وهي جَدَّةُ إسحاق - إلى رسول الله ﷺ،

= وابن أبي ذئب هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (١٥٩٠).

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٤١ رقم ٧٢٨٢)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٨).

(٢) كذا: « ورواه الزهري... هذا الحديثَ »، وهي عبارة صحيحة عربية، ذكرنا وجهها في التعليق على المسألة رقم (١٥٩).

(٣) نقله ابن الملقن في الموضع السابق من "البدر المنير" عن أبي زرعة بلفظ: « إنه وهم، والصَّواب حديث أبي هريرة ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٨/ ٧٥ رقم١٤١٩).

(٤) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٨) بتصرف، وفيه سقط، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٠٩)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٧٧٩-٧٨٠)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١/ ٨٥).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٣١٠).

فقالت: يا رسولَ الله، المرأةُ تَرَىٰ ما يَرَى الرَّجُلُ في المنام؛ بأنَّ زوجَها جامَعَها، أتغتَسِلُ ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا وَجَدَتِ المَاءَ، فَلْتَغْتَسِلْ**»[١].

وروى الأوزاعيُّ[٢]، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن جَدَّته أُمِّ سُلَيم؛ قالت[٣]: دخلَتْ أُمُّ سُلَيم على أم سَلَمة، فدخل عليها رسولُ الله ﷺ، فقالتْ له[٤] أمُّ سُلَيم: أرأيتَ إذا رأتِ المرأةُ . . . ؟

قال أبي: إسحاقُ بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أم سُلَيم، مُرسَلٌ، وعِكرِمَة بن عمَّار روىٰ عن إسحاق، عن أنس: أنَّ أم سُلَيم . . .

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣١٠) من طريق عمر بن يونس ، به.

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه. والحديث أخرجه الدارمي في "مسنده" (٧٩١)، وأبو عوانة في "مسنده" (٨٣٢) من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: دخلتْ أمُّ سُلَيْم على النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فقالت: المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل...

(٣) كذا في جميع النسخ « قالت »، ولا يستقيم مع مقول القول بعده، والظاهر: أن القائل هو إسحاق بن عبدالله يخبر عن جدَّته أم سليم؛ فكانتِ الجادَّةُ على ذلك أن يقال: « ... قال: دخلَتْ أم سليم ... ».
لكننا نقول: إن لمجيء الفعل «قالت» على صورة التأنيث وجهًا في العربية، وهو أنَّه - مع كونه مسنَدًا إلى ضمير المذكَّر - جاء في صورة المؤنَّث لمجاورته للاسم المؤنَّث الذي قبله وهو قوله: « أم سليم »، وللجوار تأثيرات في العربية. وانظر التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).

(٤) قوله :« له » ليس في (ف).

وحديثُ الأوزاعيِّ[١] أشبَهُ مُرسَلً[٢] من المُوَصَّلِ[٣].

---

(١) قال ابن عبدالهادي ﷺ عن حديث الأوزاعي: « وحديث الأوزاعي عن إسحاق لم يخرجه أحد من الأئمة الستة، وحديث عكرمة انفرد به مسلم عن الجماعة، والله أعلم ». اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٠/أ): « اختلف فيه على إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: فرواه عكرمة بن عمار، عن إسحاق بن عبدالله، عن أنس، وتابعه محمد بن كثير، عن الأوزاعي. وخالفهما يحيى بن عبدالله وأبو المغيرة والوليد؛ رَوَوه عن الأوزاعي، عن إسحاق، عن جدته أم سليم؛ لم يذكروا فيه أنسًا، وكذلك قال همام: عن إسحاق، عن جدته. وقال يحيى بن أبي كثير وحسين المعلم: عن إسحاق بن عبدالله، عن أم سليم، فأرسلاه. ورواه عبدالله بن عبدالله بن أبي طلحة أخو إسحاق، عن أم سليم، والمرسل أشبه بالصواب ». اهـ.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدَّم التعليقُ عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) كذا في (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، لكن كتب بهامش (ف): «الصواب: موصول»، وفي هامش (ت) فوق الكلمة علامة تصويب أو تعليق، لكنْ لم يظهر في مصوَّرتها، وجاء في (ك): « الموصول »، وقد نقل ابن عبدالهادي في "شرح العلل" هذه الكلمة «الموصل»، ثم قال: « كذا قال، والصواب أن يقال: أشبه من الموصول».
لكن استعمال هذا اللفظ « الموصَّل » بمعنى « الموصول » صحيح من جهتين:
الأولى: من جهة النقل عن أهل الحديث؛ فقد استعملوا مصطلح « الموصَّل » كما استعملوا « الموصول » و « المتصل »، وكلُّه عندهم بمعنًى واحد، وهو: ما سلم من الانقطاع، وتجد ذلك عند الخطيب في "الكفاية" (ص٢٠)، وابن دقيق العيد في "الاقتراح" (ص١٧)، والعراقي في "التقييد والإيضاح" (ص١٥٣)، وابن حجر في "مقدِّمة الفتح" (ص٤٦٥)، والسخاوي في "فتح المغيث" (١/ ٣٤، ١٣٤، ٢٣٣)، والصنعاني في "توضيح الأفكار" (١/ ٦٩)، وقد ورد لفظ «الموصَّل» بهذا المعنى في كتابنا هذا في أكثر من موضع.
وعلى ذلك: فهذا اصطلاح مطروق ثابت وارد في لغة المحدِّثين، المتقدِّمين منهم والمتأخرين. =

١٦٤ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثِ سهل بن عثمان العَسْكَري، عن حفص بن غِيَاث، عن الحجَّاج بن أَرْطَاة، عن عطاء[٢]، عن حُمْران بن أبان - أو أبان بن حُمْران - عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، إلا مَسْحَ رأسِه مَرَّةً ؟

قال أبو زرعة: روى هذا الحديثَ حمَّادُ بنُ زيد[٣]، وحمَّادُ بنُ سَلَمة، وهُشَيْمٌ[٤]، وعَبَّادُ بن عَوَّام[٥]، وابنُ أبي زائدة[٦]، عن

= والجهة الثانية: من جهة النقل عن أهل العربية؛ فقد نقل علماء العربية استعمال العرب للفظ :«الموصَّل» في معنى «الموصول» أو «المتصل»؛ قال في "تاج العروس" (١٥/ ٧٧٦ وصل): « وصَلَ الشيءَ بالشيءِ يَصِلُهُ وَصْلًا وَصُلَةً بالكسر والضم... ووصَّلَهُ توصيلاً: لأَمَهُ [أي: ضمَّهُ به وجمعه]، وهو ضِدُّ: فَصَلَهُ، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ [القصص: ٥١]، أي: وصَّلنا ذكر الأنبياء وأقاصيصَ مَنْ مضى بعضَهَا ببعض؛ لعلَّهم يعتبرون، ويقال: وصَّل الحبالَ وغيرَهَا توصيلاً: وصَلَ بعضها ببعض ». اهـ. ونحوه في "لسان العرب" (١١/ ٧٢٦) وغيره من المعاجم.

ويتصرف هذا الفعل ومشتقاته في المعنى الحديثي فيقال: وصَّل الراوي المراسيل يُوصِّلها توصيلاً، فهي مُوَصَّلة؛ كما يقال: وَصَلَها يَصِلُها وَصْلاً فهي موصولة.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١١)، وانظر المسألة رقم (١٠٠) و(١٤٦) و(١٧٢) و(١٨٧).

(٢) قوله: « عن عطاء » سقط من (ك). وعطاء هذا هو: ابن أبي رباح.

(٣) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (١/ ٦٦ و٧٢ رقم ٤٧٢ و٥٢٧).

(٤) هو: ابن بشير.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٣)، وعنه ابن ماجه في "سننه" (٤٣٥). ورواه ابن أبي شيبة (٦٥) من طريق أبي معاوية، عن حجاج، بمثله.

(٦) هو: يحيى بن زكريا.

حَجَّاج، عن عطاء، عن عثمان . . . مُرسَلً(*).

ورواه يزيدُ بنُ أبي حبيب، وأسامةُ بنُ زيد، واللَّيْثُ، وابنُ لَهِيعة(١)، عن عطاء، عن عثمان، مُرسَلً(*).

ورواه ابن جُرَيج(٢)، عن عطاء: أنه بلَغَه عن عثمان . . . مُرسَلً(*)؛ وهو الصَّحيحُ عِندَنا(٣).

١٦٥ - أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم(٤)؛ قال(٥): حدَّثنا(٦) أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا عبدالجبَّار بن عاصِم؛ قال: حدَّثني عُبَيدالله بن عمرو، عن عبدالملك العامِري، عن عمرو بن دينار، عن

(*) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(١) هو: عبدالله .

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٢٤). ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٤٨ رقم ٨٥٧٨) من طريق همام، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عثمان، به .

(٣) سئل الدارقطني في "العلل"(٢٦٣) عن هذا الحديث ؟ فقال:« اختُلِف فيه: فرواه حفص بن غياث، عن الحجَّاج بن أَرْطَاة، عن عطاء، عن حمران، عن عثمان. وخالفه حمَّاد بن زيد، ويحيى بن أبي زائدة، وغيرهما، فرووه عن الحجاج، عن عطاء ، عن عثمان، مُرسَلاً ، وكذلك رواه يزيد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، والأوزاعي، عن عطاء، عن عثمان، مُرسَلاً . فإن كان حفظ حفص بن غياث هذا عن الحجاج، فقد زاد فيه حمرانَ، وهذه زيادة حسنة، وحفص من الثقات ». وانظر "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٥٦).

(٤) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، من (ت) و(ك) فقط .

(٥) قوله: « قال » ليس في (ف)، وفي (أ) و(ش): « وقال » .

(٦) في (ف): « وحدثنا ».

جابر؛ قال: جاء ناسٌ من الطَّائِف يَشْكُونَ إلى رسول الله ﷺ بَرْدَ أَرْضِهِم؛ لِيُرَخِّصَ لهم في الغُسْل، فقال رسولُ الله ﷺ: « أَمَّا أَنَا، فَأَصُبُّ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

قال أبو زرعة: وحدَّثنا عمرو بن قُسَيْط الرَّقِّيُّ؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن عبدالملك العامِري، عن عمرو بن دينار، عن جابر، مَوقوفً[1]؛ وهو الصَّحيحُ[2].

١٦٦ - وسمعتُ[3] أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن محمد بن عبدالله بن بكر[4] الصَّنْعاني، عن أبي سعيد مولى بني هاشِم[5]؛ قال: حدَّثنا أبو سَلَّام، عن زيد العَمِّي[6]، عن أبي الصِّدِّيق[7]، عن عائِشَة:

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١٣)، ثم قال: « وهذا الحديث غير مُخرَّج في شيء من الكتب الستة من هذا الوجه، وقد روي نحوه عن أبي سفيان ومحمد بن علي، عن جابر، وهو مخرَّج في "صحيح مسلم" . اهـ.
وهذا الحديث الذي أشار إليه ابن عبدالهادي هو: ما أخرجه مسلم (٣٢٨) من طريق أبي سفيان طلحة بن نافع، عن جابر بن عبدالله: أن وفد ثقيف سألوا النبي ﷺ فقالوا : إن أرضنا أرض باردة ، فكيف بالغسل؟ فقال :« أما أنا فأفرغ على رأسي ثلاثًا ». وأخرجه مسلم أيضًا من طريق محمد بن علي بن الحسين، عن جابر، إلا أنه لم يذكر وفد ثقيف، وهو مخرَّج عند البخاري في "صحيحه" (٢٥٢ و٢٥٥ و٢٥٦) من هذا الوجه .

(٣) في (ت) و(ك):« سمعت » بلا واو.

(٤) في (ش): « ابن أبي بكر ».

(٥) هو: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد.

(٦) هو: زيد بن الحواري.

(٧) هو: بكر بن عمرو الناجي .

أنَّ رسول الله ﷺ قَبَّلَها، ثم مَضى لِوَجْهِهِ، ولم يُحْدِثْ وُضُوءًا .

وسمعتُ أبي يقول: أبو سَلَّام[١] هذا هو خطأٌ؛ إنما[٢] هو سَلَّامٌ الطويلُ[٣]، والحديثُ مُنكَرٌ، وسَلَّامٌ متروكُ الحديث[٤].

١٦٧ - أخبرنا[٥] أبو محمد عبدالرحمٰن قال[٦]: وحدَّثنا أبو زرعة، عن محمد بن بَكَّار[٧]، عن أبي مَعْشَر[٨]، عن عبدالله بن عبدالله بن[٩] أبي طَلْحة، عن أنس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا دَخَلَ الخَلَاءَ يقول: ((**بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الخُبُثِ وَالخَبَائِثِ**)).

---

(١) قوله: « أبو سلام » مكرر في (ك).

(٢) في (ك): « وإنما » بالواو.

(٣) هو: سلَّام بن سَلْم، أو ابن سُلَيم.

(٤) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢١٥)، ثم قال: « ولم يرو هذا الحديث أحدٌ من أصحاب "السنن"، ولم أره في "سنن الدارقطني"، ولا في ترجمة سلام الطويل من كتاب ابن عدي وابن حبان، والله سبحانه وتعالى أعلم». اهـ. وانظر المسألة رقم(١٠٠)، وانظر أيضًا المسألة رقم (١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠).

(٥) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل " (ص٢١٦-٢١٧)، وخرَّج هذا الحديث من "سنن سعيد بن منصور"؛ من روايته عن هشيم بن بشير، عن أبي مَعْشَر، عن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس، ثم قال ابن عبدالهادي: « أبو معشر هو نجيح، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ».

(٦) قوله: « أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن قال » من (ت) و(ك) فقط .

(٧) في (ت) و(ك): « محمد بن مكدر »، وزاد في (ك): « ولعله منكدر ».

(٨) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٥-٥٦) من طريق هشيم، عنه، به. وعند ابن عدي: « ابن أبي طلحة ». ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الدعاء" (٣٥٨).

(٩) قوله: «عبدالله بن» الثاني ليس في (ك).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: هكذا أملاه علينا[(١)] من حِفْظه، وقيل لي[(٢)]: في كتابه: عن أبي مَعْشَر، عن حفص بن[(٣)] عمر بن عبدالله بن[(٤)] أبي طَلْحة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

وحدَّثنا أبي؛ قال: نا محمد بن بَكَّار[(٥)]؛ قال: حدَّثنا أبو مَعْشَر، عن حفص بن عمر بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[(٦)].

١٦٨ - وسألتُ[(٧)] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن عَيَّاش[(٨)]، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: كان آخِرَ الأمرِ من رسول الله ﷺ تركُ الوُضُوء مما مَسَّتِ النَّارُ ؟

---

(١) يعني: محمد بن بكار.

(٢) في (ت) و(ك): « وقيل أبي ». وكتب في هامش (ك): « لعله: قال » يعني بدل: «قيل».

(٣) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٤) قوله: « عبدالله بن » ليس في (أ) و(ش) و(ف)، ولا في "شرح العلل".

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٣٥٧).

(٦) من قوله: « وهو الصحيح... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.
والحديث سئل عنه الدارقطني في "العلل"(٤/ ٢٢/ب) فقال:« يرويه أبو معشر نجيح، واختلف عنه؛ فقال هشيم: عن أبي معشر، عن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس، وقال أبو الربيع الزَّهراني: عن أبي معشر، عن حفص بن عمر، عن أنس، والقول قول أبي الربيع، وهو حفص بن عمر بن عبدالله بن أبي طلحة أخي إسحاق، وهو الذي يروي عنه خلف بن خليفة ».

(٧) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٢/ ٤٠٣-٤٠٤)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٢٠)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه"(٢/ ٤٦١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٩/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٥)، و"إتحاف المهرة" (٣/ ٥٤٣). وستأتي هذه المسألة برقم (١٧٤).

(٨) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٩٢)، والنسائي في "سننه" (١٨٥)، =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ المتن؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ أكل كَتِفًا[1] ولم يَتَوَضَّ[2]؛ كذا رواه الثقاتُ عن ابن

= وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٢٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٦-٦٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١١٣٤)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٦٣)، و"الصغير" (٦٧١)، و"مسند الشاميين" (٢٩٧٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٣٦)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣٦٢)، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/ب/أطراف الغرائب)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٦٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٥٥ و١٥٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٣/ ٣٤٦) و(١٢/ ٢٧٦)، وابن حزم في "المحلى" (١/ ٢٤٣).

وقد نبَّه أبو داود على أن هذا الحديث مختصر من الحديث الذي قبل هذا في "سننه" برقم (١٩١)، وسيأتي ذكره في كلام أبي حاتم الآتي آخر المسألة.

وقال الطبراني في "الأوسط": « لا يَروي هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا شعيب بن أبي حمزة، تفرد به علي بن عياش ».

قال ابن حبان: « هذا خبر مختصر من حديث طويل؛ اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهِّمًا لنسخ إيجاب الوضوء مما مَسَّت النار مطلقًا، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مسَّت النار؛ خلا لحم الجزور فقط ».

وقال الدارقطني: « تفرد به علي بن عياش الحمصي، عن شعيب عنه ».

(١) سيأتي في المسألة رقم (١٧٤) بلفظ: «أن النبي ﷺ أَكَلَ كَتِفًا، ثُمَّ صلَّى ولم يتوضَّ».

(٢) كذا في جميع النسخ، ويخرَّج على إجراء الفعل المهموز مجرى المعتلِّ في حالتي جزم المضارع وبناء الأمر، فالأصل هنا: « يتوضَّأ »، ثم أُبْدِلَتْ همزتُهُ ألفًا؛ فصارتْ: « لم يتوضَّا »، ودخَلَ الجازم بعد الإبدال، فحذفتِ الألف للجزم «لم يَتَوَضَّ»؛ قال العيني في "عمدة القاري" (٣/ ١٠٥-١٠٦): « يجوز [أي في قوله: لم يتوضَّأ»] وجهان: أحدهما: إثباتُ الهمزة الساكنة علامةً للجزم. والآخر: حذفها؛ تقول: لم يَتَوَضَّ؛ كما تقول: لم يَخْشَ، بحذف الألف. والأول هو الأشهر». اهـ.

وانظر كلام ابن هشام على جزم الفعل المهموز في "أوضح المسالك" (١/ ٧٤).

المُنْكَدِر، عن جابر[(١)]، وَيَحْتملُ أن يكون شُعَيبٌ حدَّث به من حِفظِه؛ فوَهِمَ فيه[(٢)].

١٦٩ - وسُئِلَ[(٣)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عَتَّاب بن بَشِير[(٤)]، عن خُصَيْف[(٥)]، عن سعيد بن جُبَير؛ قال: عابَ ابنُ عمر على سعدٍ المَسْحَ على الخُفَّين وهُما بالعِرَاق، فلمَّا رجعا، اجتمعا عندَ عمر، فقال له سعدٌ: سَلْ أميرَ المؤمنين عن الذي عِبْتَ علَيَّ، فقال سعدٌ:

---

(١) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٣٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٣٢٢ رقم ١٤٤٥٣)، وأبو داود في "سننه" (١٩١) من طريق ابن جريج، وعبدالرزاق (٦٤٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١١٣٢ و١١٣٦) من طريق معمر، وأحمد (٣/ ٣٠٤ و٣٠٧ رقم ١٤٢٦٢ و١٤٢٩٩) من طريق علي بن زيد وسفيان بن عيينة، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٦٠)، وابن حبان (١١٣٨ و١١٤٥) من طريق جرير، وابن حبان (١١٣٧ و١١٣٩) من طريق أيوب السختياني وروح بن القاسم، جميعهم عن ابن المنكدر، عن جابر، به.

(٢) قال البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٧٨): «حدثنا علي قال: قلت لسفيان: إن أبا علقمة الفروي قال: عن ابن المنكدر قال جابر ﷺ: أكل النبي ﷺ ولم يتوضأ. فقال: أحسبني سمعت ابن المنكدر يقول: أخبرني مَنْ سمع جابرًا: أكل النبي ﷺ ...، وقال بعضهم: عن ابن المنكدر: سمعت جابرًا ولا يصح». وقال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٠٥): «قال الشافعي في "سنن حرملة": لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر؛ إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ١٣٤)، ونقله بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢١-٢٢٢).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/ ٤٣٦ رقم ١٢٢٣٧).
ورواه الطبراني (١١/ ٨٩ رقم ١١١٤٠) من طريق عثمان بن ساج، عن خصيف، عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن الجَزَري.

عابَ علَيَّ المسحَ[١] على الخُفَّين، فقال عمر: فعلتَ[٢]؟! قال: نعم، قال عمر: عمُّكَ أعلَمُ مِنكَ، فقال ابن عباس: يا أميرَ المؤمنين، قد عَلِمنا أن رسولَ الله ﷺ قد مَسَحَ، ومَسَحَ أصحابُه.

ورواه ابن جُرَيج[٣]؛ فقال: عن خُصَيف، عن مِقْسَم[٤]، عن ابن عباس؟

فقال أبو زرعة: ابنُ جُرَيج عندي أحفَظُ من عَتَّاب بن بشير.

١٧٠ - قال أبو محمد[٥]: وذكر[٦] أبي حديثًا رواه حفص بن عبدالله النَّيسابوري[٧]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن هشام بن حَسَّان،

---

(١) في (ت) و(ك): «بالمسح».

(٢) أي: فقال عمر لابنه: أَعِبْتَ عليه المسحَ على الخفَّيْنِ؟! كما يفهم من مصادر التخريج.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٦٦ رقم ٣٤٦٢)، وأبو داود في "سننه" من رواية أبي الطيب بن الأشناني عنه - كما في "تحفة الأشراف" (٦٤٨٨) - والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧٣).

(٤) هو: ابن بُجْرة.

(٥) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ف) فقط، وفي (ك): «قال محمد». وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٣)، ثم قال: «ولم يخرِّج هذا الحديث من هذا الوجه أحد من أهل الكتب السِّتَّة، ولم أره في "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي، والله أعلم».

(٦) في (ت) و(ك): «ذكر» بلا واو، وانظر المسألة رقم (١٦٢).

(٧) لم نقف على روايته، والحديث رواه أبو نعيم في "مستخرجه على مسلم" (١/ ٣٣٣ رقم ٦٤٢) من طريق خالد بن نزار، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا. ولم يسق متن الحديث. =

عن محمدِ بنِ سِيرين، عن أبي هريرة، وسُهَيْلِ[(١)] بنِ أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلْيَغْسِلْ[(٢)] كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهَا[(٣)] فِي الإِنَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ، ثُمَّ لْيَغْتَرِفْ بِيَمِينِهِ مِنْ إِنَائِهِ، ثُمَّ لْيَصُبَّ عَلَى شِمَالِهِ [فَلْيَغسِلْ][(٤)] مَقْعَدَتَهُ**» .

قال أبي: ينبغي أن يكون: « ثُمَّ لْيَغْتَرِفْ بِيَمِينِه . . . »، إلى آخر الحديث، من كلام إبراهيم بن طَهْمان؛ فإنه قد كان يَصِلُ كلامَه بالحديث؛ فلا يُمَيِّزُهُ المُسْتَمِع.

= ورواه أبو نعيم أيضًا في "تاريخ أصبهان" (١/ ١٤٧) من طريق الحسين بن حفص، عن إبراهيم بن طهمان، عن هشام، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: « إذا استيقَظَ أحَدُكم من مَنامِه، فلا يَغْمِسْ يَده في الإناء حتى يغسل كفه ثَلاثَ مرَّاتٍ؛ فإنَّه لا يَدري أين باتَتْ يَدُهُ ».
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٧٨) من طريق عبدالأعلى، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به مرفوعًا، إلى قوله: « فإنه لا يدري أين باتت يده ».

(١) قوله: « وسهيل » في (أ): « ورواه سهيل »، وفي (ش):« ورواه سهل»، وفي (ف):« وسهل»، والمثبت من (ت) و(ك) و"شرح العلل". و« سهيل » مجرورٌ عطفًا على « محمد بن سيرين »، أي: أنَّ هشامًا يرويه عن محمد بن سيرين وعن سهيل بن أبي صالح.

(٢) في (ف):« فليغتسل ».

(٣) في (ك): « يجعلهما » وهي صحيحة والمراد هنا الكَفَّان، وما أثبتناه من بقية النسخ « يجعلها »: مستقيمٌ أيضًا، ويُحْمَلُ على أحد معنيين: **الأول**: على معنى «الكف»، أي: قبل أن يجعَلَ كَفَّهُ في الإناء؛ والكَفُّ مؤنَّثةٌ؛ "المصباح المنير" (ص٥٣٥). **والثاني**: على معنى « اليد »، أي: قبل أن يجعل يده في الإناء.

(٤) المثبت من (ك) و"شرح العلل"، وفي بقيَّة النسخ :« فليغتسل ».

١٧١ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان الواسِطي، عن عبدالعزيز الدَّرَاوَرْدي[٢]، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عُبَيدالله[٣] بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي رافع: أنَّ النبيَّ ﷺ توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا، وَمَرَّةً مرَّةً ؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ ليس فيه: « عن أبيه »؛ حدَّثنا أبو الوليد الطَّيَالسي[٤]، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو[٥]، عن

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٤-٢٢٥)، ثم قال: «وهذا الحديث هو آخر الجزء الأول من كتاب العلل ».

(٢) هو: عبدالعزيز بن محمد. ورواية سعيد بن سُلَيمان الواسِطي عنه؛ أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٠ و٣٦)، والروياني في "مسنده" (٧٢٧)، والطبراني في "الأوسط" (٩٠٧)، وابن الهيثم في "فوائده" رواية أبي نعيم - كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٢٣٦)- من طريق سعيد بن سليمان، عن الدَّراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عُبَيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي رافع، به. فالظاهر أنه سقط من إسناد ابن أبي حاتم قوله: «عبدالله بن». وليس عند الروياني والطبراني قوله: « عن أبيه »، وهي ثابتة في "مجمع البحرين" للهيثمي (٤٠٤). قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث عن أبي رافع إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الدراوردي ».

(٣) الظاهر أن صوابه: « عن عبدالله بن عبيدالله » كما يتضح من التخريج والتعليق آخر المسألة.

(٤) هو: هشام بن عبدالملك. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٤٤)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣١٧ رقم ٩٣٧).
ورواه البزار في "مسنده" (٢٧٢/ كشف الأستار) من طريق أحمد بن أبان، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣١٧ رقم ٩٣٧) من طريق القعنبي، والدارقطني في "السنن" (١/ ٨١) من طريق عبدالله بن عمر الخطابي، جميعهم عن الدراوردي، به.

(٥) في (أ): « عمر »، ولم تتضح في مصورة (ش).

عُبَيدالله بن أبي رافع، عن أبي رافع[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) قوله: « عن أبي رافع » سقط من (أ) و(ش).

(٢) كذا رجَّح أبو زرعة رواية أبي الوليد الطيالسي على هذا الوجه، والظاهر أنه لم يقف على رواية سعيد بن سليمان على الوجه الذي ذكرناه في التخريج أول المسألة - وكذلك من تابعه على هذه الرواية مما سيذكره الدارقطني ويرجِّحه - وهو روايته عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جَدِّه، قال الدارقطني في "علله" (١١٧٣)، عند كلامه عن هذا الحديث: « يرويه الدراوردي، واختلف عنه؛ فرواه سعيد ابن سليمان، وسليمان الشاذكوني، ونعيم بن حماد، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله ابن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدِّه. ورواه أبو همام عن الدراوردي، بهذا الإسناد إلا أنه لم يذكر عمرو بن أبي عمرو. ورواه سعيد بن منصور وضرار بن صرد وخلف بن هشام، عن الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن يعقوب بن خالد، عن أبي رافع. ورواه الحسن بن الصباح الزعفراني، عن سعدويه، عن الدراوردي، عن محمد بن عمارة ويعقوب بن المسيب، عن أبي رافع، وأشبهها بالصواب حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالله بن عبيدالله - هو عبادل -، عن أبيه، عن جده. وحديث محمد بن عمارة وهو حديث آخر؛ لأن سعيد بن سليمان قد أتى بهما جميعًا، فأشبه أن يكونا محفوظين عن الدراوردي ».

تَمَّ الجُزْءُ الأَوَّلُ[١]، ويَتْلُوهُ الجُزْءُ[٢] الثَّاني من عِلَلِ الحديث:
سُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه العَبَّاسُ بن الوليد النَّرْسي[٣]،
عن يَحْيى بن مَيْمون بن[٤] عَطَاء
والحَمدُ لله ربِّ العالمين[٥]، وصلَّى الله على محمَّد وآلِهِ
وصَحْبِهِ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا[٦]

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) زاد بعده في (ف): « بحمد الله وعونه وكرمه ومنِّه ».
(٢) في (ف): « يتلوه في الجزء ».
(٣) في (أ): « الترسي »، وفي (ف) غير منقوطة، وانظر المسألة رقم (١٤٦)، والمسألة الآتية برقم (١٧٢).
(٤) في (ف): « عن » بدل: « بن ».
(٥) قوله: « رب العالمين » ليس في (ف).
(٦) من قوله: « تم الجزء الأول . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك). وفي (أ) زيادة بخط محمد بن العطار، وهذا نصها: « انتقيته، والحمد لله على نعمه».

فِهْرِسُ الْمُقَدِّمَةِ

الموضـــوع رقم الصفحة

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

فِهْرِسُ الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

مطابع الحميضي ت 4581000 ف 4592217 الرياض